الجغرافيات السياسية للبترول

ترجمة: د. نجاة الصليبي الطويل

فيليب سيبيل-لوبيز

الجغرافيات السياسية للبترول

ترجمة

د. نجاة الصليبي الطويل

مراجعة

د. زهيدة درويش

الطبعة الأولى 1434هـ 2013م
حقوق الطبع محفوظة
© هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة مشروع «كلمة»

HD9560.5 .S37812 2011

.Sébille-Lopez, Philippe

[Géopolitiques du pétrole]

الجغرافيات السياسية للبترول / تأليف فيليب سيبيل-لوبيز؛ ترجمة نجاة الصليبي الطويل- مراجعة د. زهيدة درويش

أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، كلمة، 2011.

ص 445 ؛ 17×24 سم.

ترجمة كتاب: Géopolitiques du pétrole

تدمك: 978-9948-17-022-8

1 - البترول-تجارة و صناعة. 2 - البترول-اقتصاديات. 3 - الجغرافيا السياسية.

أ-طويل، نجاة الصليبي.

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الفرنسي:

Philippe Sébille-Lopez
Géopolitiques du pétrole

www.kalima.ae

ص.ب: 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 300 6215 2 971+ فاكس: 127 6433 2 971+

هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
ABU DHABI TOURISM & CULTURE AUTHORITY

إن هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة مشروع «كلمة» غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وتعبر وجهات النظر الواردة في هذا الكتاب عن آراء المؤلف وليس بالضرورة عن الهيئة.

الجغرافيات السياسية للبترول

المحتويات

مقدمة

«البترول هو 10٪ اقتصاد و90٪ سياسة». استعمل دانييل يرجين، وهو مدير جمعية كامبريدج لأبحاث الطاقة وشخصية مهمّة في الأوساط البترولية، هذه الصيغة لوصف سوق البترول الأوروبي في الثلاثينيات، عندما كانت معظم الاقتصادات ما زالت مرتبطة بقوّة بالدول. يَعتبر د. يرجين اليوم في معرض كلامه عن البترول أنه «ليس لأي مادة أولية أخرى هذا الارتباط الوثيق بالجغرافيا السياسية. نلحظ ذلك في الشرق الأوسط وروسيا والصين وأميركا اللاتينية... وفي جميع بلدان العالم»[1]. هذه التأكيدات المتعلقة بمرحلتين مختلفتين من التاريخ المعاصر، تدل على تأثير الجغرافيا السياسية المستمر في القضايا النفطيّة. إن ما كانت تعتبره الدول النامية في الثلاثينيات مسألة سياسة داخلية بالغة الأهمية متعلقة بالأمن الوطني، أصبح، بعد سبعين سنة، رهاناً جيوسياسياً أساسياً وكونياً. بين هاتين الفترتين من التاريخ ونظراً للتطور التقني، تنوّع سوق الطاقة كثيراً. بالرغم من ذلك، ونظراً للتطوّر الهائل في وسائل النقل على الأخص، تبقى التبعية للبترول قوية جداً. في الوقت الذي خفّفت جميع الدول المتقدّمة مبدئياً ارتباطها به، وبعد نكسات 1973 (حرب أكتوبر) و1979–1980 (الثورة الإسلامية الإيرانية) التي رفعت سعر البترول عشرة أضعاف عمّا كان عليه، يبقى الذهب الأسود المصدر الرئيسي للطاقة.

حسب التقرير السنوي الصادر عن الوكالة العالمية للطاقة[2]، تحت عنوان «آفاق مستقبلية عالمية للطاقة 2003»، فإن الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية، موزّع بحسب نوعية الموارد على الشكل التالي: 35٪ بترول؛ 21,1٪ غاز طبيعي؛ 23,3٪ فحم؛ 11٪ للمحروقات القابلة للتجدّد (الكتلة الحيوية)؛ 6,9٪ وقود نووي؛ 2,2٪ للطاقة الكهرومائية؛ و0,5٪ للأنواع الأخرى من الطاقة ومن ضمنها الطاقات القابلة للتجدّد. من جهته اعتبر مكتب الإعلام للطاقة[3]، في نشرته الطاقة العالمية السنوية 2002، ومنطلقاً من نسب تقديرية مماثلة، أن على الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية التضاعف لينطلق من 9 غيغاطن من المكافئ النفطي[4] في الـ 2001 ليصبح 18 غيغاطن في 2030. حتى ذلك التاريخ، تبقى حصة الهيدروكاربور أي البترول والغاز هي الأهم، بحسب مكتب الإعلام للطاقة، ويجب أن تغطي أكثر من 60٪ من احتياجات الطاقة

التجارية بنسبة 37٪ للبترول و28٪ للغاز. يجب إذاً تعزيزالاهتمام بالهيدروكربور ما دام العرض قائماً، لأنه مع بروز البلدان الناشئة، يظهر لاعبون جدد متعطّشون أكثر فأكثر للبترول ومن شأنهم من الآن فصاعداً أن يهددوا التوازن الهش للسوق البترولي.

في الثلاثينيات، كان الاهتمام بالبترول محصوراً بالدول الكبرى وببعض شركاتها الخاصة أو الوطنية التي استطاعت تقدير أهميته خلال الحرب العالمية الأولى. كانت جميع تلك الدول، وبالأخص فرنسا بعد الحرب العالمية الكبرى، تدرك أهمية البترول في شن الحروب[5].

ولكن بين هذين التاريخين، تكاثر عدد الدول ثلاثة أضعاف: من 60 في 1945 إلى 191 في 2005[6]. وتطوّرت المسألة البترولية طبيعياً فلم تعد مسألة تتعلق بالسياسة الداخلية لبعض الدول الكبرى المُستعمِرة وللدول المتقدمة، بل أصبحت رهاناً جيوسياسياً أساسياً، وتخطت المستوى المحلي إلى العالمي نظراً لتكاثر المؤثرين وتقاطع العلاقات بين الدول المستهلكة والدول المنتجة والمصدرة من جهة، وبين شركات البترول العالمية والوطنية والشركات الخاصة الأقل منها قوّة، من جهة أخرى.

تزامناً مع هذه التغيّرات، نشاهد تصاعداً في الحركات المطلبية للجماعات في بعض الدول المنتجة في الوقت الذي يتجه النظام النفطي العالمي نحو إحدى أهم الأزمات البنيوية في تاريخه. وهكذا تتكاثر عوامل اختلال التوازن التي تكاد تضع التوافق الضمني بين المنتجين والمستهلكين والمرتكز على إبقاء أسعار البترول ضمن هامش من التقلّبات المربحة الملائمة لكلا الطرفين، موضع شك لمدة طويلة.

غاية هذه المقدمة التذكير، من خلال بعض الأمثلة الماضية والحاضرة، بالرابط الوثيق الذي طالما وُجد بين البترول والجغرافيا السياسة قبل المباشرة بدراسة سريعة لأهم التغيّرات التي هزّت أسواق البترول وأثّرت عليها منذ سنة 2004. إن هذه العوامل سواء سُمّيت أزمات أو صدمات تعزّز التأثير المحتمل للعوامل الجيوسياسية التي تشكل مادة للدراسة في هذا الكتاب والتي بدورها تستطيع إطالة الأزمة الحالية أو مفاقمتها.

البترول والجغرافيا السياسة

بعد الحرب العالمية الثانية وخلال «فترة الثلاثينيات الذهبيّة»، أصبح البترول الطاقة

المسيطرة فوصل إلى مرتبة المنتوج الاستراتيجي بامتياز. وأصبح خلال الخمسين سنة الفائتة، عنصراً ضرورياً في الحياة اليومية، سواءً تعلق الأمر بالوقود أو بالمواد البلاستيكية أو المطاطية. مع انتشار اقتناء السيارات منذ الخمسينيات تضاعف استهلاك البترول أربع مرات في عشرين سنة وأصبحت بالتالي السيطرة على هذا المورد الطبيعي مسألة جيوسياسية بامتياز.

إنّ نشوء بلدان صناعية جديدة في آسيا أولاً، ومن ثم في أميركا اللاتينية في الربع الأخير من القرن العشرين، قد عزز الطلب العالمي على البترول؛ بينما وفي الوقت ذاته كانت البلدان المصدّرة الأساسية والمجتمعة في نطاق منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)[7] تنظّم عملها في محاولة للتحكم بشكل أكبر بالعرض بغية تثبيت الأسعار وزيادة قدرتها على مواجهة شركات البترول الإنكلوسكسونية التي كانت تسيطر حتى ذلك التاريخ على سوق البترول العالمي. إن هذه المنافسة التي ما فتئت تزداد باستمرار والتي ما زالت في بدايتها نظراً لتطور حاجات البلدان المتقدمة كما الناشئة مثل الصين[8] والهند، قد سرَّعت عمليات التنقيب عن حقول جديدة للنفط وكذلك عمليات إنتاجه من الحقول الجديدة، في كل أنحاء العالم تقريباً وخاصةً في البلدان النامية وذات الدخل المتوسط.

في هذا التوزيع الجيوسياسي الكوني الجديد للبترول، ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي، رأت بعض المناطق مثل خليج غينيا أو منطقة الحقول الجديدة حول بحر قزوين، أن مصلحتها البترو–استراتيجية المتعاظمة باستمرار تقضي بضرورة تحفيز العرض العالمي للبترول، للاستجابة للارتفاع الكبيرعلى الطلب بعد مرحلة استقرار نسبية في أواسط التسعينيات. وبالرغم من أن هذه «العائدات النفطية» ليست بمستوى حقول الشرق الأوسط، فإن حالة عدم الاستقرار المتنامي في هذه المنطقة تُكسب كل حوض نفطي في العالم، مهما كان ثانوياً، أهمية لم يعرفها من قبل.

بغض النظر عن المواجهة الإسرائيلية–الفلسطينية المستمرة، فإن الوضع في الشرق الأوسط في تدهور مستمر ولن تغيّر الديمقراطيات المفترض تحققها في المستقبل شيئاً، بل على العكس. إن حرب العراق في نيسان 2003 والركود الذي يعاني منه هذا البلد منذ ذلك الوقت يجمد الارتفاع السريع المرتقب لإنتاج النفط، خلافاً لتوقعات المحلّلين، بعد الحرب الصاعقة، في ربيع 2003. على كلّ، فإن إمكانية إنشاء نظام فيدرالي في العراق تعني أن تُطرح فيه، عاجلاً

أم آجلاً، مسألة تقاسم المردود النفطي بين مختلف المجموعات الطائفية من كردية وشيعية وسنيّة حتى ولو أن اتفاقاً مبدئياً قد تمّ على الورق على إجراء هذا التقاسم على قاعدة مناطقية وديموغرافية وذلك في إطار مشروع الدستور.

في إيران، ومع انتخاب رئيس جديد محافظ في حزيران 2005، تكمن أزمة جديدة بين هذه الدولة والولايات المتحدة حول النووي الايراني هذه المرة. وهي تضاف إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران منذ 1995–1996 وإلى التشنّج الدبلوماسي بين البلدين منذ الثورة الإيرانية الإسلامية.إن هذه الظروف قد تدحض، أقله على المدى المتوسط، توقّعات الوكالة العالمية للطاقة ومكتب الإعلام للطاقة، التي كانت تعوّل على ارتفاع إنتاج النفط الإيراني من 4,1 مليون برميل في اليوم في 2005، إلى 8 ملايين برميل في اليوم سنة 2020[9].

أمّا المملكة العربية السعودية فقد أصبحت بشكل واضح منذ 2003، الهدف المعلن للتحرّك الإرهابي تحت راية القاعدة. لذلك هناك خطر دائم ومباشر على هذا البلد الذي يأتي في طليعة الدول المنتِجة والمصدِّرة للنفط على الصعيد العالمي والذي يُفترض أنه الوحيد القادر على أن يُشكل اليوم بلداً يُستعان به في حالات عدة إذا ما حصلت أزمة. تحوي هذه البلدان الثلاث 43٪ من الاحتياطي العالمي للنفط، ويبلغ مجموع ما أنتجته بالنسبة إلى الإنتاج العالمي في 2004 21٪ «فقط» بينما تمتلك إمكانات أكبر من ذلك بكثير لو توافرت بعض الشروط السياسية.

هناك أزمات اجتماعية–سياسية متكررة في أماكن أخرى كبعض البلدان المصدّرة الكبرى مثل فنزويلا ونيجيريا ما من شأنه أن يزيد القلق في المستقبل على صعيد الإنتاج العالمي للنفط، وأن يضع روسيا التي تراجعت إلى المرتبة الثانية بين الدول المنتجة، في مركز لافت. إلاّ أنّ هذه التوترات الجيوسياسية، حقيقية كانت أم مفترضة، وإن كان بعضها مبالغاً فيه أو مستغلاً من قبل المتعاملين بهدف المضاربة، تشكّل تهديداً جدياً لأسواق النفط العالمية في الوقت الذي يجتاز فيه النظام أزمة بنيوية. في هذا السياق، يوفر اللجوء إلى تحليل الجغرافيا السياسية، فهماً أعمق لأهمية الرهانات المتعلّقة بالمسائل النفطية، ويمكّن من تقدير تداخل المصالح وذلك من أجل فهم أفضل لتحرّكات مختلف اللاعبين الذين لا يقتصرون فقط على الشركات العالمية

والوطنية للبلدان المنتجة والمستهلكة. زد على ذلك أن مسألة البترول، وهي شبيهة بمسألة الغاز التي هي في جزءٍ منها امتداد لها، تعني مباشرة السلطات السياسية في الدول وتؤثّر بقوة على علاقات الدول في ما بينها؛ من هنا هذا الجانب الجيوسياسي الطبيعي الذي تعزّزه الأزمة الحالية والمستمرة التي سنعود إليها لاحقاً.

إن تعريفنا لعلم الجغرافيا السياسية يعني، إضافة إلى الجانب التقليدي المرتبط بالعلاقات الدولية، كل تنافس على النفوذ أو السيطرة على منطقة، سواء تمّثل ذلك في نزاعات بين دول حول مناطق قد تكبر مساحتها أو تصغر، أو في تنافس قوى كبرى عديدة على الصعيد العالمي كما المحلي للسيطرة المباشرة أو غير المباشرة على بلد أو على مساحات داخل بلد. بما أن الأراضي الإقليمية بحد ذاتها كما الصراعات على النفوذ المرتبطة بها، متفاوتة الأهمية، فإنّ الدراسة الجيوسياسية تفرض الاعتماد على دراسة المكان بمستويات مختلفة ووفق سلم أحجام متنوع بحيث تتراكب هذه المستويات لتحدّد عدّة أطر لدراسة إشكالية جيوسياسية واحدة.

هذه المقاربة المنهجية تكتمل بدراسة تنهل من علومٍ عدة فتستعين بالجغرافيا والتاريخ وعلم الاجتماع، وبصورة أعمّ بالعلوم الإنسانية التي تمكّن من استكمال إطار العلوم السياسية والاقتصادية، الذي غالباً ما يكون اختزالياً، هذه العلوم التي تستغلها أحياناً بطريقة سيئة بعض التحليلات التي تقدم نفسها بغير حق على أنها جيوسياسية.

نظراً لاستخدامات النفط المتعدّدة، وضرورته الحتميّة في تفعيل كافة الاقتصاديات متطوّرة كانت أم لا –خاصة في شؤون النقل والدفاع– تبرز مشكلة جيوسياسية كبيرة. ويذكّرنا التاريخ الحديث أن النفط هو أيضاً سلاح سياسي.

النفط: سلاح سياسي ذو حدّين

إذا كان النفط يُستعمل بالتأكيد للحفاظ على القدرات العملانية للجيوش وفي أقصى الحالات لشنّ الحروب، فيمكنه أيضاً أن يتحوّل إلى سلاح وإلى وسيلة ضغط لمحاولة تجنّب الصراعات.

كانت الولايات المتحدة السبّاقة إلى استعمال النفط كسلاح في خدمة دبلوماسيتها. منذ 1931، وبعد الاحتلال الياباني لمنشوريا، وبعد ذلك إثر هجوم اليابان على الصين في تموز

1937، قرّرت الولايات المتحدة التي كانت تؤمّن 80٪ من الاستهلاك الياباني للنفط، فرض حظر جزئي على المنتوجات البترولية المصدَّرة إلى اليابان. ولكن نتيجة لاستمرار التوسّع الياباني في آسيا، شُدّدت هذه الإجراءات في تموز 1940 ومن ثم في 1941 وهو تاريخ إعلان الولايات المتحدة فرض الحظر التام على تصدير النفط إلى اليابان. إن هذا القرار الذي تبعه فشل المفاوضات لشراء النفط من الاتحاد السوفييتي في تموز 1941 سيدفع باليابان، بداية أيلول، إلى الاستعداد خلال ثلاثة أشهر للدخول في حرب ضد الولايات المتحدة؛ وهذا ما تمّ عملياً مع الهجوم الجوّي الياباني على «بيرل هاربور» في 7 كانون الأول، ديسمبر 1941. ولكن الخطط الحربية اليابانية التي ركزت على الأسطول الأميركي كهدف عسكري في الباسيفيك، أغفلت تدمير خزانات الوقود الضخمة في هاواي والتي تحوي على نحو 4,5 مليون برميل؛ مما أتاح للولايات المتحدة إمكانية شنّ هجوم مضاد أسرع مما افترضته القيادة البحرية اليابانية.

كان البترول أيضاً في صلب الاتفاق الألماني- السوفييتي سنة 1938. بهذا الاّتفاق ضمن هتلر السلام في شرق ألمانيا بينما كانت جيوشه تحتل أوروبا الغربية، وقد حصل على كميّات كبيرة من البترول الروسي الضروري لهذا المجهود الحربي. بين 1939 إلى 1941، سوف تزوِّد موسكو برلين بأكثر من 65 مليون برميل. ذلك أن إحدى نقاط ضعف ألمانيا الهتلرية كانت هذه التبعيّة التي يفرضها البترول والتي شكّلت السبب المباشر لخسارة «رومل» و«جيش إفريقيا» في إفريقيا الشمالية بسبب نقص الوقود. وبغية الحصول على البترول أيضاً، شنت الفصائل العسكرية الهتلرية بعد نقض الاتفاق، هجوماً على القوقاز وحقول باكو المهمّة، قبل أن تُضطر إلى التوقّف في «ستالينغراد»، وقد شكّل ذلك منعطفاً فاصلاً في الحرب العالمية الثانية على المسرح الأوروبي.

سيمارَس فرض الحظر البترولي كعقوبة بعد الحرب العالمية الثانية مراتٍ عدة، وذلك إمّا وفقاً للقانون العالمي المعمول به في إطار الأمم المتحدة، وقد حدث ذلك على الأخص في إفريقيا الجنوبية وروديسيا، أو في العراق بعد اجتياح الكويت عام 1990؛ إما خارج إطار القانون الدولي، كالحظر المطبّق من طرف واحد ضد «الدول المارقة» أو المعتبرة هكذا من قبل واشنطن مثل كوبا وإيران، وليبيا والسودان مثلاً. إذا كانت الفعاليّة السياسية لعقوبات

فرض الحظر على تصدير البترول أو إنتاجه موضع نقاش لناحية أنها وسيلة ضغط سياسي، فإن نتائجها الاجتماعية والاقتصادية هي حقيقة واقعة.

هكذا كان حال الحظر على النفط الذي أعلنته الدول العربية في تشرين الأول/أكتوبر 1973، إبان الحرب بين إسرائيل والدول العربية والذي يبقى إلى اليوم الحظر الوحيد الذي أقرته دول منتجة ضد دول مستهلكة. لم يكن هذا الحظر ممكناً لو لم تُنشأ منظمة الأوبك سنة 1960، من ثم منظمة الدول العربية المصدِّرة للبترول أوابك سنة 1968[10]. ذلك أنه حتى الستينيات وخلال عقود عديدة، سيطرت سبع شركات بترول جميعها انكلوسكسونية تُعرف بـ «الأخوات السبع» على الكمية الكبرى من الإنتاج العالمي للذهب الأسود وعلى توزيعها. ففي سنة 1928، ومن خلال اتفاقات اشناكارّي تمّ توافق بين شركات ايسّو (إكسون) شلّ وبي بي، التي انضمت إليها بعد ذلك شركات موبيل وشيفرون وتكساكو وغولف [11]، على تأسيس تكتل احتكاري وإنهاء المنافسة في ما بينها بحيث تحصل كل منها على حصة من الإنتاج العالميّ الذي استطاعت السيطرة عليه بنسبة 85٪ في الثلاثينيات. ثُبّتت الأسعار على السعر الأدنى مما شجّع زيادة استهلاك البترول وأحكمت هذه الشركات سيطرتها على الإنتاج العالمي من خلال دفع بعض البدلات المالية – الزهيدة غالباً قياساً إلى الأرباح المحققة – للدول المنتجة في إطار عقود امتياز. إن هذه الشركات كانت تسيطر على60٪ من الإنتاج العالمي عندما بدأت عملية تأميم النفط العربي في الخمسينيات[12]. لذلك وللحدّ من هيمنة «الشركات الكبرى»[13]، أنشأت الدول المنتجة والمصدّرة مجموعة الأوبك التي كانت تضمّ في الأصل العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا. بعد تكتل الشركات الاحتكارية الذي كان مسيطراً على مسرح ساحة البترول منذ بدايات استعمال النفط في الصناعة أتى زمن التكتل الاحتكاري للدول المنتجة.

الدول المنتجة تأخذ زمام السيطرة على بترولها

خلال السنوات اللاحقة، أخذت البلدان المنتجة بالسيطرة تدريجياً على مواردها وبدأت تفرض علاقات قوى جديدة على الشركات العالمية في الوقت الذي أتاحت لها الحروب الإسرائيلية العربية خلال سنوات 1956 و1967 و1973، تقدير أهمية وسيلة الضغط التي تمتلكها

تجاه البلدان الصناعية، وبالأخص، تجاه أوروبا واليابان. ذلك أن الولايات المتحدة كانت في هذه الحقبة لا تزال منتجاً عالمياً مهمّاً بالرغم من أن إنتاجها قد بدأ في التراجع.

برّرت الدول العربية حظر سنة 1973، برفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلّتها خلال حرب الأيام الستة، سنة 1967، بالرغم من تبنّي الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن رقم 242 في تشرين الثاني/ نوفمبر الذي فرض عليها هذا الانسحاب. ولا زال هذا القرار، كما يعلم الجميع، حبراً على ورق منذ أكثر من أربعين سنة. تضمن قرار الحظر شقين: تقليص الإنتاج على الصعيد العالمي بنسبة 25٪؛ تطبيق الحظر الشامل ضد خمس دول (الولايات المتحدة، هولندا، إفريقيا الجنوبية، روديسيا والبرتغال)، وذلك بسبب دعمها لإسرئيل، كما هي الحال بالنسبة للولايات المتحدة، أو احتجاجاً على السياسة «الاستعمارية» بالنسبة للدول الأربع الأخرى. ثلاثة بلدان كانت في مقدمة الدول التي طرحت هذه المبادرة: ليبيا والجزائر والعراق؛ التحقت بها المملكة العربية السعودية التي كانت تخشى عمليات تزعزع استقرار نظامها الملكي بعد ما حصل في مصر والعراق واليمن وليبيا. من المناسب أن نلحظ أن إيران الشاه التي كانت أهمّ حليف لواشنطن في المنطقة، قد شاركت في حركة خفض الإنتاج ولكن ليس في حظر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة.

إذاً قرّرت الدول العربية المصدّرة خفض إنتاجها وزيادة التعرفة والضرائب المفروضة على البترول المصدَّر، ما أدّى إلى رفع سعر الذهب الأسود أربعة إضعاف، وهي زيادة تأكدت في فيينا في أيلول سبتمبر 1974 عندما رُبطت أسعار النفط بالتضخّم الكبير الذي أثر على عملات البلدان الصناعيّة.

مع هذه الصدمة النفطية الأولى- كما مع الثانية التي احدثتها الثورة الإيرانية الإسلامية، والتي تبعتها حرب العراق/إيران سنة 1980- نحن من دون شك أمام أزمة جيوسياسية حادّة، تتمثل في صراع محصور تقتصر تداعياته على دول معينة لكن له مع ذلك نتائج على الصعيد العالمي، أقله بما يختص بسعر البرميل. في النهاية، أدّى رفض المملكة العربية السعودية والكويت توسيع الحظر الذي اقترحته العراق والذي يرمي إلى حرب اقتصادية كاملة ضد بلدان مستهلكة كبرى، إلى حصر نتائج الأزمة. مهما يكن فإن اتخاذ هذا الموقف من قِبل الدول العربية ساهم في استمرار ارتفاع سعر البرميل. وقد سمح بالأخص للدول المستهلكة

بأن تعي تأثرها المتنامي بإنتاج النفط، وبأن تحدث على قدر الإمكان إصلاحات في سياساتها الخاصة بالطاقة بغية التخفيف من استهلاكها.

اليوم ورغم هذه الترتيبات وبالأخص نظراً للتطور الهائل لوسائل النقل في البلدان ذات الاقتصاد المتقدّم، ولتزايد الطلب العالمي، تستمر التبعية ويقوى تداخل المصالح. على كلٍّ، طالما أنه لم تحصل إعادة نظر في نمط الحياة الحالية، عبثاً تحاول الدول الغربية الحدّ من ارتباطها بالبترول أو بالغاز لأن هذا الارتباط طبيعي في معظم الاقتصاديات المتطورة، نتيجةً للغياب شبه التام للهيدروكربور على أراضيها، ولضرورة اللجوء إلى الخارج الذي يمدّها بما لا تملك أو بما تملكه جزئياً.

إن هذه التبعية المتعاظمة بسبب الأزمة الحالية في سوق العرض، توفر أرضية مناسبة لزيادة المطالب المحلية لصالح شعوب بعض الدول المنتجة. وإذا كانت بعض هذه الدول، مثل نيجيريا قد عرفت هذه الظاهرة منذ عدة سنوات وذلك لأسباب «تاريخية»، فإن غيرها من الدول مثل بوليفيا في ربيع 2005 أو الأكوادور في آب/أغسطس 2005، تؤكد هذه النزعة المرشحة للنمو مستفيدة من الضعف الحالي للسوق العالمي.

بترول، غاز، ومُطالبة الشعوب المحلية: تهديدات جديدة لسوق البترول

مع «حرب الغاز» الثانية في بوليفيا في ربيع 2005، نجد أننا أمام رهان جيوسياسي وطني، وشبه إقليمي وقاري. إن حقول الغاز البوليفية التي تُشكِّلُ الاحتياطي الثاني في أميركا الجنوبية، توجد في الواقع، في جنوب البلاد، بالقرب من سانتا كروز، وهي المنطقة الأكثر تطوراً في البلاد والتي تسيطر عليها الأقلية البيضاء التي تطالب بالحكم الذاتي بينما يُطالب ثلثا الشعب البوليفي المؤلف من هنود يعيشون في جبال الانديز الغربية، بتأميم موارد الغاز. في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، سبّب إعلان تصدير الهيدروكربور إلى الولايات المتحدة عن طريق تشيلي، «حرب الغاز» الأولى التي سقط ضحيتها 80 قتيلاً. كانت تشيلي مستهدفة من قبل التيار القومي البوليفي منذ «حرب الباسيفيك» (1879—1883)، التي أدّت إلى محاصرة بوليفيا وحرمانها من منفذ على محيط الباسيفيك لمصلحة تشيلي[14]. أفضت «حربا الغاز» هاتان إلى استقالة رئيسين متتاليين، وإلى تأخير استثمارات شركات البترول التي اتهمت في

هذا السياق بكل المشاكل. بالنسبة للأرجنتين والبرازيل، المستوردتين للغاز البوليفي فإن أزمة ربيع 2005 تهدّد تزويدهما بالطاقة. بالرغم من أن حاجة البرازيل إلى الغاز قليلة إجمالاً، إلا أنها لا تملك سوى احتياطي أسبوعين منه وهي تستورد 60٪ من استهلاكها من بوليفيا بواسطة أنبوب غاز بطول 2600 كلم، يربط الحقول البوليفية بالمنطقة الصناعية الواسعة في جنوب–شرق البرازيل. علاوة على ذلك، فإن 600,000 ناقلة برازيلية تسير على غاز البترول السائل، وشركة البترول البرازيلية الوطنية بيتروغاز هي المستثمر الأول في مجال الهيدروكربور البوليفي. يشكل الغاز البوليفي رهاناً جيوسياسياً بامتياز، وهو رهان محلّي أولاً، وقوميّ ثانياً، ومن ثمّ إقليمي، وحتى قارّي، إن اعتبرنا الولايات المتحدة،كونها أهم المستهلكين العالميين للغاز، معنيّة بالطبع.

نلاحظ المشهد نفسه في الأكوادور حيث يطالب الهنود الذين يشكلون 40٪ من الشعب، باستعمال أفضل للاعتمادات المرتبطة باستثمارات الموارد الطبيعية. بعد أسبوعين من شلل مقاطعتين نفطيتين في الشمال الشرقي للأمازون (في الأكوادور)، صدر قرار إعلان حالة الطوارئ في أواسط آب 2005. وإن لم يكن الأكوادور سوى البلد الذي يحل في المرتبة الخامسة بين بلدان أميركا اللاتينية المنتجة للبترول، فإن إنتاجه لم يستطع الانطلاق من جديد في نهاية آب سوى بربع إمكانياته السابقة، التي بلغت 535000 برميل في اليوم؛ من هنا مخاوف كاليفورنيا إحدى أهم المناطق التي يصل إليها البترول من الأكوادور. كما سنرى لاحقاً، فإن كل ما يؤثّر على تموين الولايات المتحدة بالبترول، وهي تستهلك ربع الإنتاج العالمي من النفط والغاز، ينعكس بالنتيجة على مجمل سوق الهيدروكربور.

إن التظاهرات المنظّمة في عدة مدن كبرى في نيجيريا، تجاوباً مع النقابة النيجيرية الأساسية «مجلس العمل النيجيري» خلال النصف الثاني من شهر أيلول/سبتمبر 2005، على أثر الارتفاع الثالث لسعر الوقود خلال سنة في هذا البلد، تُمكّننا من تصوّر النتائج الكارثية لارتفاع أسعار الخام على البلدان النامية، بما فيها بعض البلدان المنتجة التي شأنها شأن نيجيريا، لم تكن يوماً قادرة على تكرير إنتاجها من النفط الخام لتلبية الطلب المحلي. أصبح على هذه البلدان إذاً استيراد المواد المكرّرة بالسعر المرتفع، في الوقت الذي لم تعد قادرة فيه على دعمها كما في السابق، مما ادّى إلى ارتفاع غير مقبول شعبياً لأسعار الوقود في هذا البلد وهو سادس مصدّر

للنفط في العالم. في أندونيسيا، وهي عضو آخر في منظمة الأوبك، كان من الممكن أن تبلغ كلفة دعم الوقود 14 مليار دولار من موازنة الدولة في 2005، لولا تدخّل البرلمان الأندونيسي في أيلول 2005، الذي صوّت على تخفيض هذا الدعم[15]. إن هذا التدبير رفع أسعار الوقود إلى 150٪ خلال سنة، من هنا المظاهرات التي تلته في الأرخبيل من جراء الارتفاع الذي انسحب على أسعار مواد أوليّة أخرى. إن وضع شعوب العالم النامي غير المنتج للهيدروكربور أكثر مأساوية، وهذا ماتبين من الهياج الشعبي في أميركا الوسطى في كوستاريكا، والسلفادور، والهندوراس، ونيكاراغوا، وباناما بسبب ارتفاع أسعار البنزين، منذ نيسان/أبريل 2005. وفي إفريقيا غير البترولية، كانت النتائج الاجتماعية والسياسية العامة، اشدّ سوءاً.

وإذا كان ثلث البشرية الآن، أي حوالي ملياري نسمة لا يمكنهم الوصول إلى أي مصدر طاقة أولية باستثناء الكتلة الحيوية، فإن جميع البلدان متقدمة كانت أم لا، بحاجة إلى النفط الذي تنتجه أقل من خمسين دولة، إن استثنينا الدول التي يتخطى إنتاجها 100,000 برميل في اليوم. ولكن عند ارتفاع أسعار البرميل، فإن تأثيره وإن كان مؤذياً على تطوّر اقتصاد الدول المتقدمة، إلا أنه كارثّي على معظم بلدان العالم النامية. إذا كانت مصالح الدول متداخلة فإن هذا التداخل لا يفرض نفسه بالقوة نفسها على جميع الدول. تنسحب هذه الازدواجية في معالجة ارتفاع سعر البرميل، على التفسير الذي يمكن إعطاؤه للنظام النفطي الحالي.

المال والجغرافيا السياسية: تصوّران لسوق البترول

بالنسبة للبترول، يتعايش منطقان مرتكزان على تصورين للمنتج ولسوقه: من جهة، هو مادة أوليّة ضرورية يرتكز استغلالها على استثمارات ضخمة؛ من هنا ضرورة اللجوء إلى سوق رؤوس الأموال وما يرتبط بها من رؤية اقتصادية—مالية ليبرالية تقوم بشكل أساسي على منطق الربح. من جهة أخرى، يشكل النفط مورداً استراتيجياً تتزايد أهميته بحسب تعادل العرض والطلب، وهو ضمانة لنفوذ متزايد للبلدان المنتجة ولشركاتها في مواجهة الشركات العالمية الكبرى والبلدان المستهلكة. التصوّر الثاني يمكنه تكريس عودة السياسة إلى التدخل في قضايا البترول بشكل دائم. المفارقة في هذه الوضعية هي أنها تنتج كما سنبيّن لاحقاً، عن الحدود الاقتصادية لقوانين سوق البترول الذي يخضع في جزء كبير منه للسوق العالمية

لرؤوس الأموال، أكثر مما هي نتيجة لإرادة مصممة لدى الدول المنتجة في تعزيز نفوذها. ظهرت هذه الاختلافات في تصور المصالح وبالتالي في التقديرات، بطريقة غير مباشرة عند استرداد شركة البترول الكاليفورنية يونوكال.

في 10 آب/اغسطس 2005، عندما صوّت مساهمو يونوكال على عروض الاسترداد التي تقدمت بها شيفرون تكساكو وهي ثانية شركة أميركية، بقيمة 16,8 مليار دولار، ومنافستها كنوك وهي ثالثة شركة صينية تسيطر الحكومة الصينية على 73٪ من أسهمها - بقيمة 18,5 مليار دولار، لم تبدِ الأسواق المالية الاهتمام اللازم. بالنسبة لهذه الأسواق، تم الحصول على القيمة الفائضة عندما قفز سعر ملكية يونوكال بنسبة 40٪ نتيجة عرض الاسترداد المقدّم من شيفرون في شباط 2005 الذي رفع السعر. أمام لامبالاة خبراء البترول بعرض كنوك المقابل ونتيجة لمجموعة الضغط التي شكلتها شيفرون تكساكو، كتبت بعض الشخصيات السياسية للرئيس بوش أو أدلت بشهادات أمام مختلف لجان الكونغرس كما فعل جيمس وولسي، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية في عهد كلينتون، وذلك لإثارة الوعي لدى المؤسسة الحاكمة ولدى الرأي العام الأميركي بالتهديد الذي يشكّله عرض شراء علني من هذا القبيل. الهدف: ثني الصين عن المتابعة، وإفهامها أن تاسعة شركة بترول أميركية لن تصبح تحت إدارة صينية. تثبت هذه الواقعة إلى أي مدى وصلت الليبرالية الاقتصادية وقوانين السوق بما يخص البترول. لقد أصبح هذا المجال حساساً كمجال الدفاع، على الأقل بالنسبة لفئة من الطبقة السياسية في واشنطن تلك التي تدير حالياً قطاع الأعمال. تكرّس هذه النظرة بوضوح سيطرة الجغرافيا السياسية على الاعتبارات الاقتصادية - المالية التي تحدّد عادة التعامل في أسواق البترول.

بالنسبة لإدارة بوش، كان الرهان يتمثل خاصة بما تملكه يونوكال من احتياطي مقداره 1,75 مليار برميل، موجود بأكثره في آسيا الجنوبية - الشرقية، وفي خليج المكسيك وفي منطقة بحر قزوين، من هنا فإن هذا الجانب جيوسياسي بامتياز. وإن كان هذا الاحتياطي لا يشكل سوى نسبة مئوية ضئيلة من مجموع 1188 مليار برميل من الاحتياطي العالمي المثبت للبترول، وفق إحصاء بداية 2005، فإنه يسمح حسب بعض المحافظين المتشددين في واشنطن، للكنوك وبالتالي للصين، بالتصرف باحتياطي قريب من أراضيها، بل وعلى الأخص بمراقبة قسم صغير

من مصادر تموين السوق الأميركي: من هنا إمكانية ضرب المصالح القومية. بالعودة إلى آليات السوق الحالية، يجب التوضيح أن هذه السيطرة نظرية أكثر منها حقيقية، نظراً للطابع الإجمالي للسوق الذي يتأثّر بعامل متغير وهو الأسعار العالمية للخام التي تتغيّر حسب العرض والطلب على كل المستويات. من هنا النتيجة الأخيرة في حال الشح: تزويد الأسواق الأكثر قدرة على الدفع. بالرغم من الإجراءات الرادعة التي اتخذتها السلطة التنفيذية الأميركية تجاه الصين في عملية يونوكال، تبقى إذاً النظرة السائدة في الأوساط البترولية أن الولايات المتحدة، التي هي إحدى الدول الأغنى والتي تستند إلى الدولار، ستمتلك دائماً الإمكانات المالية لتأمين حاجاتها في مقابل ما تبقى من الطلب العالمي، حتى ولو لم تستطع كل الدول الأخرى بعد ذلك الاستفادة من المنتجات على قدم المساواة.

لم تبد أسواق البترول العالمية اهتماماً أكبر لاسترداد يونوكال، فهي على الرغم من دورها الحاسم في تحديد أسعار البرميل بحسب تغيّرات الإمكانيات العالمية للإنتاج والتكرير، تبدو أكثر فأكثر في موقف المتفرج على لعبة نفطية ضخمة اللاعبون الفعليون الأساسيون فيها هم -إذا ما استثنينا صناديق المضاربة- الدول المنتجة والدول المستهلكة وذلك نتيجة لقانون العرض والطلب. من ناحية البلدان المستهلكة، نلاحظ بصورة خاصة وبقلق كبير، الارتفاع المطّرد للطلب العالمي على البترول، والذي من الممكن أن يقضي تدريجياً على فائض إمكانيات إنتاج النفط على الصعيد العالمي.

مع نهاية نموذج الشركات المسخرة لخدمة البلدان المستهلكة كشركة إلف التي أنشأتها الدولة الفرنسية مثلاً سنة 1965، زالت هذه الاختلافات في التصوّر إلى حدٍ ما. لفترة ما ساعد انتصار الليبرالية الاقتصادية ووجود أسواق لرؤوس الأموال على استقلالية شركات البترول عن «دول المنشأ»، حتى ولو كان هناك دائماً تلاقٍ في المصالح وتنسيق للجهود على الأقل في عمليات محددة، بين الدول المستهلكة وشركات البترول «خاصتها». وإن كانت هذه الأخيرة ترغب في المحافظة على استقلاليتها لكي تهتم بمصالحها بشكل أفضل، فإنها تستطيع الاستفادة بانتظام من الدعم السياسي لدولتها الراعية. إن الأزمة الحالية، إذ تساعد على إثارة الوعي بخطورة الوضع بالنسبة للدول المستهلكة قد تستطيع أن تسهم في بعض الحالات في في شدّ الروابط بين شركات البترول والسلطات السياسية. إن الجدل الذي أثاره في الولايات

المتحدة المعارضون لمجموعة الضغط النفطية حول جلسات الاستماع والمحادثات التي أجراها نائب الرئيس ريتشارد تشيني سنة 2001 مع مسؤولين من شيفرون تكساكو، واكسون موبيل كورب، وكونوكو، وشركة زيوت شل، وبي بي أميركا، عند إعداد «السياسة الوطنية للطاقة» من قِبل «مجموعة العمل» التي كان يديرها تشيني آنذاك، تقدم دليلاً واضحاً على الصلة المباشرة أحياناً بين الشركات والدول[17].

من الجيوسياسة إلى الأزمة الحالية لسوق البترول: من النظري إلى العملي.

لكي نفهم بشكل أفضل الانقلاب الذي يمكن حدوثه، يجب التوقف لبرهة عند الأزمة الحالية لنظام البترول، بدءاً من الفاعلين الأساسيين المتمثلين في شركات النفط الوطنية للدول المنتجة، وفي الشركات الدولية الكبرى. إن هذه الأخيرة، على الرغم من الأرباح الخيالية التي خزَّنتها في 2004 و2005 [18]، تبدو في وضعية ترقب غير مريحة، وذلك لأسباب مختلفة.

تملك اليوم الشركات الوطنية للدول المنتجة الأساسية 80٪ تقريباً من 1188 مليار برميل من الاحتياطي العالمي المعترف به، بينما لا تسيطر الشركات الخاصة سوى على 20٪ منه في أحسن الأحوال؛ 5٪ منها تملكه الشركات العالمية الخمس الأهم وهي بالتسلسل إكسون موبيل، وشل، وب ب، وشيفرون تكساكو وتوتال. أما إنتاج النفط، فإنه يعود بنسبة 70٪، إلى الشركات الوطنية، فيما لم يعد إنتاج الشركات المستثمرة الكبرى يمثل سوى نسبة 14 إلى 15٪ من مجموع الإنتاج سنة 2004، مقابل 60٪ سنة 1960. يُذكر أنه في النصف الثاني من التسعينيات ونظراً لانخفاض سعر البرميل الذي لم يكن مناسباً، إذن، للاستثمار في التنقيب والإنتاج، اضطرّت الشركات الكبرى، منذ نهاية العقد، إلى إجراء مجموعة من عمليات الدمج للمحافظة على وزنها النسبي والتأقلم مع المعطيات الجديدة في السوق حيث تراجع تأثيرها، ولكن كان عليهم في الوقت عينه الحفاظ على استقلاليتها وعلى قاعدتها المالية[20] التي كانت تؤمَّن من خلال دفع حصص مهمة من الأرباح لأصحاب الأسهم، ما أن يكون ذلك ممكناً، وذلك لضمان استمرارية بنية رأس المال، وكذلك من خلال مليارات الدولارات التي تذهب لعمليات استرداد الأسهم كما شهدنا سنة 2004 و2005. وإن كانت هذه الاستراتيجية تؤدي إلى تبديد بعض ما تحققه هذه الشركات من أرباح مالية إلاّ أنها تسمح لها بالتحكم

برأسمالها وبتثمينه في وجه المنافسة، وعلى التهرّب أيضاً من بعض عروض الشراء التي قد تتقدم بها الدول والتي تضر بمصالحها. إن هذه المضاربات المالية الضرورية تحصل على حساب الاستثمارات في قطاع النفط والغاز. هذا المزيج الذي يتألف من نشاط رأسمالي الطابع كلياً- والذي يحتاج إذن لأسواق مالية- ومن نشاط ذي طابع سياسي أكثر مما هو مالي يتمثل بالعقود التي وُقعت مع الشركات الوطنية للدول المنتجة، إضافة إلى الوظيفة الاقتصادية التي تتأثر بحاجة الدول المستهلكة إلى التموين، هي التي تفسّر فرادة نشاط الشركات النفطية وأهميته الاستراتيجية، كما تفسر الأهمية المتنامية للعامل الجيوسياسي كلما لاحت احتمالات حصول نقص في كميات التموين وهو مرادف للتسابق على الكميات الاحتياطية. إن هذا التسابق يفرض نفسه أيضاً على الشركات الكبرى للحفاظ على نسبة من احتياطي الإنتاج تكون مقبولة بالنسبة للمستثمرين.

الدور المتنامي للشركات الوطنية في البلدان المنتجة

إن أحد أسباب أزمة البترول الحالية بالنسبة للشركات الكبرى، يكمن في عدم تطوّر قطاع التنقيب-الإنتاج في بعض الدول المنتجة الكبرى مثل المملكة العربية السعودية، والكويت، والمكسيك. ذلك أنه إذا كانت بعض الشركات الوطنية تحتاج بسبب انعدام الإمكانيات إلى شركات خاصة لكي تستثمر مواردها، فإن ذلك - إذا ما استثنينا حالات استراتيجية محددة - نادراً ما يحصل في الشركات الوطنية للدول الكبرى المنتجة التي تلجأ بشكل أكبر إلى خدمات الشركات المرتبطة بالصناعات النفطية مثل شلمبرغر، هاليبورتن، وتكنيب، الخ... زد على ذلك أن شروط العقود، في أماكن أخرى كإيران، غير محفَزة للشركات الكبرى. إضافة إلى أنه في سياق التسابق الحالي على الاحتياطيات بين كل الشركات، فإن البلدان المنتجة تستفيد من المنافسة لكي تضائل أكثر فأكثر عقود الدمج لتزيد في المقابل من عروض الشراكة في الإنتاج. لكن بما أن عقود الشراكة في الإنتاج تستهدف مناطق أقلّ جذباً وبالتالي أكثر خطورة، فإنه يتم التفاوض عليها على أساس مبلغ مضمون للشركات وليس على قاعدة حجم الإنتاج، وذلك تحديداً بغية التقليل من المخاطر والتمكّن من استثمار هذه الموارد رغم كل شيء. مع ارتفاع أسعار البرميل، ترى الشركات الكبرى حصة إنتاجها تتقلّص بينما

الدول المنتجة تغتني أكثر فأكثر. من هنا المأزق الذي تجد نفسها فيه الشركات الكبرى التي بعد أن استثمرت عشرات مليارات الدولارات في الحقول الصعبة وغير المنتجة، في كثير من الأحيان، ترى نفسها مضطرة لتكييف استراتيجياتها وتنويع خططها بين البترول والغاز من جهة، وبين التنقيب والإنتاج (صعوداً) والتكرير والتوزيع (هبوطاً)، والبتروكيمياء، من جهة أخرى، بانتظار أن تتمكن من التوسّع في مناطق غنيّة بالبترول يكون الوصول إليها سهلاً وأقل كلفة، أي حيث سيتحدد في المدى المنظور مصير النموذج النفطي، عنينا بذلك الشرق الأوسط. كل الشركات العالمية تبحث إذاً عن تعاون مرحلي يتمثل في مشاريع مشتركة مع الشركات الوطنية الكبرى في الخليج العربي. إن هذه المشاريع التي تتعلق غالباً بمناطق أخرى من الكرة هي وسيلة تحاول من خلالها الشركات الكبرى الخاصة أن تجد لنفسها موقعاً جيداً في المستقبل، على أمل أن تحصل في المدى المنظور على منفذ إلى موارد الشرق الأوسط الثمينة.

أضف إلى ذلك، أنه منذ بضع سنوات، وبالرغم من تجدد الطلب على البترول، أدت ضرورة تحفيز العرض العالمي، على سبيل المفارقة، إلى مزيد من تقليص نفوذ شركات البترول العالمية الكبرى. فقد أصبحت تنافسها شركات خاصة أكثر تواضعاً (شركات المستقلين) أو شركات وطنيّة للبلدان النامية التي وإن تكن أقل أهمية على الأصعدة المالية وعلى مستوى الإمكانيات التكنولوجية، إلاّ أنّها مناسبة أكثر للفرص النفطية الحالية. إذاً أصبح لهؤلاء الفاعلين الجدد نظراً لقلة التزاماتهم ونظراً لمعايير استثمار أكثر مرونة قدرة كبيرة على المنافسة. وهكذا فقد اتخذوا مواقع عدّة وعززوا بصورة غير مباشرة نفوذ الدول المنتجة بوجه الشركات الكبرى. هذا الازدياد في عدد الفاعلين حفز على الارتباطات المتبادلة، وأفرز إسهامات تقاطعت فيما بينها لتكتشف غالباً عن ارباطات جديده ومفاجئة أحياناً بين الدول، من خلال شركات وسيطة أو بشكل مباشر أحياناً على الصعيد السياسي؛ من هنا اهتمام علم الجغرافيا السياسية المتزايد بدراسة الواقع الجديد للبترول العالمي في وقت يتسارع السباق إلى الاحتياطي ويمكن أن يتخطّى الطلب العرض في القريب العاجل.

بالرغم من مدّخرات المخزونات الاستراتيجية لبلدان الوكالة العالمية للطاقة[21]، أصبحت البلدان المستهلكة تخشى إمكانية توقّف التموين في المستقبل بسبب نقص في العرض العالمي على البترول الخام و/أو المنتجات المكررة. تعي الولايات المتحدة هذا التهديد، وهي

التي تحافظ بكلفة عالية، على احتياطي النفط الاستراتيجي، أي 700 مليون برميل خام. ولكن سيكون من السذاجة تصوّر استعمال الولايات المتحدة احتياطها لغير المحافظة على مصالحها المباشرة، كما حصل في 2004 بعد مرور إعصار إيفان، أو في آب 2005 بعد إعصار كاترينا الذي أحدث بلبلة في الإنتاج في خليج المكسيك، وعلى الأخص، في التكرير ونقل المنتوجات إلى لويزيانا والمسيسيبي: وهما اثنتان من خمس ولايات تشكل عصب الصناعة البترولية الأميركية. ومع أن اللجوء إلى الاحتياطي الاستراتيجي، يسمح بصورة غير مباشرة، وربما بطريقة وهمية، بإراحة أسواق البترول العالمية – من هنا الدعم الفوري للمواد المكررة، خاصة، الذي اقترحته بلدان الوكالة العالمية للطاقة ووافقت عليه واشنطن– فإنه ليس من مهمة احتياطي النفط الاستراتيجي إنقاذ الأسواق العالمية كما أن عدم تحرك الوكالة العالمية للطاقة إزاء ارتفاع أسعار التداول منذ 2004 ينمّ عن عجزها أمام الوضع الحالي[22].

الأزمة الحالية مختلفة عن أزمات البترول في 1973 إلى 1980

تختلف الأزمة الحالية كثيراً عن سابقاتها: إنها هذه المرة أزمة طلب على البترول الخام وأيضاً على المنتجات المكررة بشكل خاص، وليست بسبب أزمة عرض البترول الخام فقط كما كان يحدث في الأزمات السابقة، عندما كانت البلدان المنتجة تتفق فيما بينها لتخفيض إنتاج البترول الخام فتتسبب بنقص في السوق.

إن السعر الفعلي لبرميل النفط الخام الأميركي الخفيف WTI (23) قد ارتفع نظراً للتضخّم المالي، بنسبة 160٪ إثر حدوث أزمة البترول الأولى سنة 1973.ثم ارتفعت أسعار الخام أكثر من ضعفين، بحلول الأزمة الثانية سنة 1980. ومع مطلع 2002، ازدادت بنسبة ثلاثة أضعاف (196٪ +). حسب التقديرات الحسابية التي قام بها اقتصاديو بنك أتش أس بي سي عام 2005: اقترب سعر برميل الخام الأميركي الخفيف WTI، من الرقم القياسي الذي بلغه في أيار/مايو 1980. إن سقف الأربعين دولاراً الذي بلغه حينها، يوازي بعد احتساب التضخّم المالي المتراكم منذ أيار 1980 في الولايات المتحدة، قيمة الـ 94 دولاراً حالياً (90 دولاراً حسب معهد ريكزيكود) إذ جاوز سعر البرميل نهاية آب/أغسطس 2005، السبعين دولاراً في سنغافورة، ثم في نيويورك، بعد مرور إعصار كاترينا.

ولكن من يستطيع التكهّن بتطوّر أسعار الذهب الأسود لخمس أو عشر سنوات مقبلة؟ في ربيع 2005، قدّمت مؤسّستان ماليتان ناشطتان في قطاع البترول تقارير متضاربة: عندما كانت غولدمن ساكس تتنبأ بأن يبلغ سعر البرميل 105 دولارات في الأشهر القادمة، كانت مريل لينش تصرّ على انهيار الأسعار. يُظهر الرسم البياني التالي، مركّزاً على بعض الأحداث «البترولية» أو الجيوسياسية، تطوّر الأسعار خلال 150 سنة. يبرهن أن هذه الأسعار كانت منخفضة بصورة مضحكة خلال قرن، خاصة بالنسبة لمورد غير متجدّد تكوّن خلال ملايين السنين وسيختفي تقريباً خلال قرنين[24].
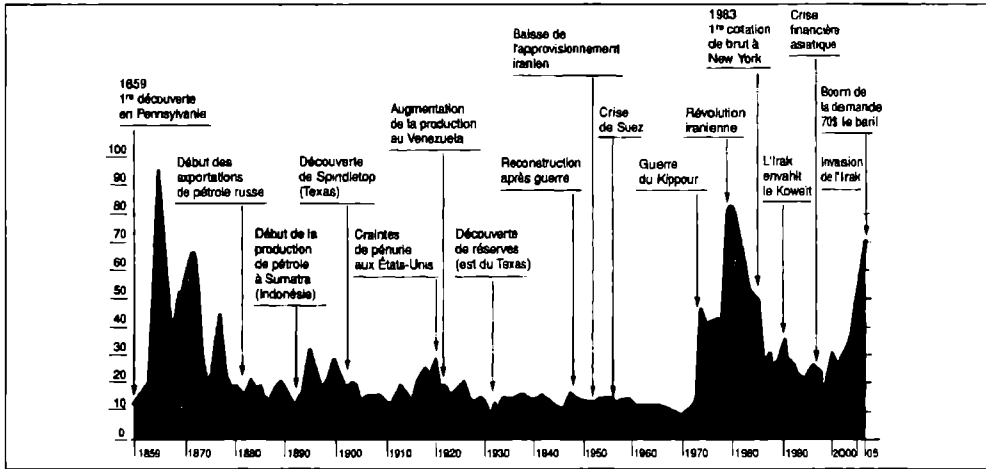
تطوّر سعر البترول، بالدولار/البرميل. المرجع : النشرة الإحصائية للطاقة العالمية (حزيران/يونيو 2005)

إذا كانت التوقعات بشأن سعر البترول صعبة جداً وغالباً ما يتبين لاحقاً أنها مخطئة، فقد أصبح ثابتاً للعاملين في هذا القطاع، أن سعر برميل البترول سيبقى بمستوياته المرتفعة لمدة ثلاث أو أربع سنوات على الأقلّ ولا يمكن تأكيد إمكانية انخفاضه بعد تلك الفترة إلى المستويات المعروفة قبل الأزمة. يعود سبب هذا الاتجاه، أقلّه على المدى القصير، إلى التركيبة غير المعتادة لسوق البترول المعروفة بالسوق المؤجّلة، أي التي تقوم على عقود مؤجلة يكون فيها سعر البرميل حين استيفائه المؤجل أغلى من السعر النقدي المتداول؛ وهي حالة ظهرت في ربيع 2005. ما يُفسّر طبعاً قلق العاملين في القطاع من انخفاض حجم العرض على الخام وعلى المنتجات قياساً إلى الطلب في المستقبل.

إن بدت الأزمة الحالية أقل قوة من سابقاتها في بداية الأمر، فذلك يعود إلى أنها امتدت على فترة أطول: 43 شهراً هذه المرة، بدلاً من 10 أشهر في 1979–1980 و9 أشهر في 1973. إضافة إلى أن أسعار البترول قد سجلت جموداً في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2004 ونيسان/أبريل 2005 فساهمت في عودة الثقة ولو بصورة مؤقتة للمؤسسات والأسواق المالية التي رأت في ذلك تباشير لتحسن مأمول للظروف في الفصل الثاني من 2005. ولكن إذا استمر ارتفاع الأسعار، فإن النمو الاقتصادي،على عكس ما حصل في الأزمات السابقة، – وإن كان سيُبطئ هنا أو هناك بعض البلدان أو يقودها إلى الركود – لن يؤدي بالضرورة إلى انخفاض كبير في الطلب على النفط الذي يجب أن يبقى متواصلاً مما يغذي المخاوف المرتبطة بقدرة العرض على البترول ومنتجاته لتلبية الطلب العالمي المتزايد باستمرار.

مع ذلك نحن نعلم، وخاصة منذ نهاية 2004 أن تدفق البترول الخام ومختلف المنتجات المكررة في وضع حرِج أكثر من أي وقت مضى؛ فخلال التسعينيات ومع السعر المنخفض نسبياً للبرميل، لم تستثمر الشركات العالمية كما الشركات الوطنية للبلدان المنتجة في قطاع التنقيب– الإنتاج إلا بشكل خجول. هناك اقتصاد أيضاً في الاستثمارات في قطاعات التكرير ونقل الخام والمنتجات المكرّرة. بينما كانت الاستثمارات الإجمالية للصناعات النفطية في البترول والغاز تشكل في أحسن الأحوال، بين 100 و120 مليار دولار سنوياً في التسعينيات، يرى البعض أنه يجب مضاعفة هذا الرقم تقريباً للاستجابة للطلب العالمي على الهيدروكربور سنة 2030. يجب أن تتخطى الاستثمارات في التنقيب–الإنتاج الـ 140 مليار دولار سنة 2005، مقابل 125 مليار دولار سنة 2004 و99 مليار دولار سنة 2000. ولكن يجب أيضاً، وبالأهمية ذاتها، بذل مجهود على صعيد الاستثمار في قطاع التكرير لإعادة التوازن إلى النظام.

ضعف الاستثمار في صناعة النفط

لإعطاء فكرة عن النِسب، أن معدل الطلب العالمي على البترول المرتقب سنة 2005، حسب مكتب الإعلام للطاقة، هو حوالي 84 مليون برميل في اليوم، و86 مليون برميل يومياً سنة 2006، بعد تزايد الطلب على البترول في السنتين الأخيرتين بنسبة تتراوح بين 2 و3٪

سنوياً. في الوقت نفسه، يُقدَّر هبوط الكميات التي تنتجها حقول متطوّرة حالياً بنسبة 6 إلى 7٪ سنوياً. يجب إذاً أن نستثمر سنوياً بحيث نستطيع إنتاج 8 ملايين برميل في اليوم، أو ما يعادل أربعة أخماس إنتاج العربية السعودية الحالي، وذلك بكل بساطة لمواجهة زيادة الطلب. ولكن فعلياً يجب أن نزيد من الاستثمار لتأمين فائض من القدرة الإنتاجية المتاحة يمكنه الاستجابة لطفرات محتملة في الطلب.

نتيجة هذا الضعف في الاستثمار في الفترة السابقة، بقيت قدرات التكرير العالمية سنة 2004 بالمستوى نفسه الذي كانت عليه سنة 1980، ويعود ذلك جزئياً لضعف مردودية هذه العملية على الشركات الكبرى. ذلك قبل ارتفاع الأسعار الذي بدأ سنة 2004، والذي عوض فوراً محدودية أرباح هذه الشركات. إذا كانت الولايات المتحدة خلال الـ 25 سنة الماضية قد حافظت بالكاد على طاقاتها للتكرير بالرغم من عدم بناء أي مصفاة جديدة منذ 29 سنة، فإن أوروبا قد خفّضت طاقاتها وترى نفسها اليوم في مواجهة تبعية مزدوجة: أولاً للبترول الخام ثم للمنتجات المكرّرة. تستورد فرنسا 2 مليون برميل في اليوم تقريباً من البترول الخام و60٪ من حاجاتها من الوقود.

إن انعدام هذا الفائض في القدرة الإنتاجية للبترول الخام وللمنتجات المكرّرة، نجده أيضاً في نقل الخام والمنتجات، الذي يتمّ بواسطة أسطول عالمي من الناقلات يعمل بكامل طاقته في فترات معيّنة من السنة كما حصل خلال خريف 2004. إن ضرورة استبدال قسم مهمّ من أسطول الناقلات في وقت قريب للحد من مخاطر التلوّث الذي ما زال يتسبّب به الكثير من البواخر القديمة، لن تسوي المشكلة. إنّ هذه الحالة بالإضافة إلى الوقت الذي يستلزمه تجاوب الشبكات البترولية على أصعدة مختلفة، وما تفرضه من تسويات في القطاعات بحد ذاتها وعلى المستوى العام في الوقت نفسه، كل ذلك يغذي مخاوف الأسواق من إمكانيّة توقّف التموين جزئياً أو بصورة مؤقتة، ومن نقص محتمل على المدى المتوسط والقصير، بل الأبعد أيضاً. بالفعل سيحدّ التطوّر المرتقب للمخاطر الجيوسياسية من تسهيل تداول الاستثمارات الضرورية. إذا كانت إمكانية اللجوء إلى الاحتياطي الاستراتيجي فعّالة في حال النقص المؤقت، فإن مفعوله غير مؤكد وشبه منعدم في حالات الأزمات البنيوية الأطول.

علاوة على ذلك فإن هذا النقص الافتراضي يدفع أيضاً بعض الدول الكبرى المستهلكة مثل

الصين إلى تكوين احتياطي استراتيجي خاص بها وإلى الإسراع في التسابق على المخزونات الطبيعية محاولةً حماية تزّودها المستقبلي من البترول. هكذا بعد فشل استعادة يونوكال من قِبَل كنوك، استحوذت شركة صينية أخرى وهي مؤسسة الصين الوطنية للبترول، التابعة 100٪ للمجموعة الصينية الوطنية العامة، في آب 2005، على شركة كندية هي شركة بيتروكازاخستان، الموجودة في كازاخستان في كل حلقات السلسلة البترولية من التنقيب—الإنتاج إلى التكرير، مقابل 4,2 مليار دولار (وهو الاستثمار الصيني الأعلى الذي حصل خارج الصين حتى هذا التاريخ). قُبِل هذا العرض من المساهمين في تشرين الأول/أكتوبر 2005. إضافة إلى تجاورها الجغرافي مع الصين، فإن كازاخستان هي أيضاً واحدة من أهمّ بلدان المساحة السوفييتية سابقاً، والواعدة على صعيد مخزونات البترول والغاز. إن السلطات الكازاخستانية المهتمّة باستعادة حق مراقبة بعض المخزونات والموجودات البترولية والذي كانت قد تنازلت عنه بسرعة أحياناً في بداية الألفية الثالثة، أجبرت مؤسسة الصين الوطنية للبترول، على قبول مشاركة شركة كازموني غاز، الخاضعة لسُلطة دولة كازاخستان، بنسبة 33٪.

تتبع الشركات الهندية طبيعياً هذا الاتجاه، كما شركة النفط والغاز الطبيعي وهي شركة تديرها بمجملها الدولة الهندية وهي فضلاً عن ذلك، تنافس مؤسسة الصين الوطنية للبترول لتملّك بيتروكازاخستان. حصلت شركة النفط والغاز الطبيعي، في السنوات الأخيرة على 15 عقد شراكة في 14 بلداً، من بينها فيتنام وروسيا والسودان وإيران وليبيا وسوريا واستراليا، وحتى ساحل العاج. كذلك تنقّبُ شركة النفط والغاز الطبيعي بنشاط عن حقول جديدة في الجزائر، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلاّ.

إذاً ما زالت المنافسة العالمية للسيطرة على الاحتياط في بدايتها، فاتحة الطريق أمام احتمال بروز مزايدات سياسية كثيرة لضمان الحصول على الكمية اللازمة من البراميل.

احتياطي البترول وإنتاجه

فيما يتعلق بالاحتياطي وكما يذكّر إعلان لشركة شيفرون تكساكو نُشر في الوول ستريت جورنال وفي فاينانشيل تايمز خلال صيف 2005، «نعْلم أنه لزم 125 عاماً لاستهلاك التريليون الأول من احتياطي براميل البترول»[25] ولكن بحسب هذا الإعلان أيضاً، لا يلزم سوى ثلاثين
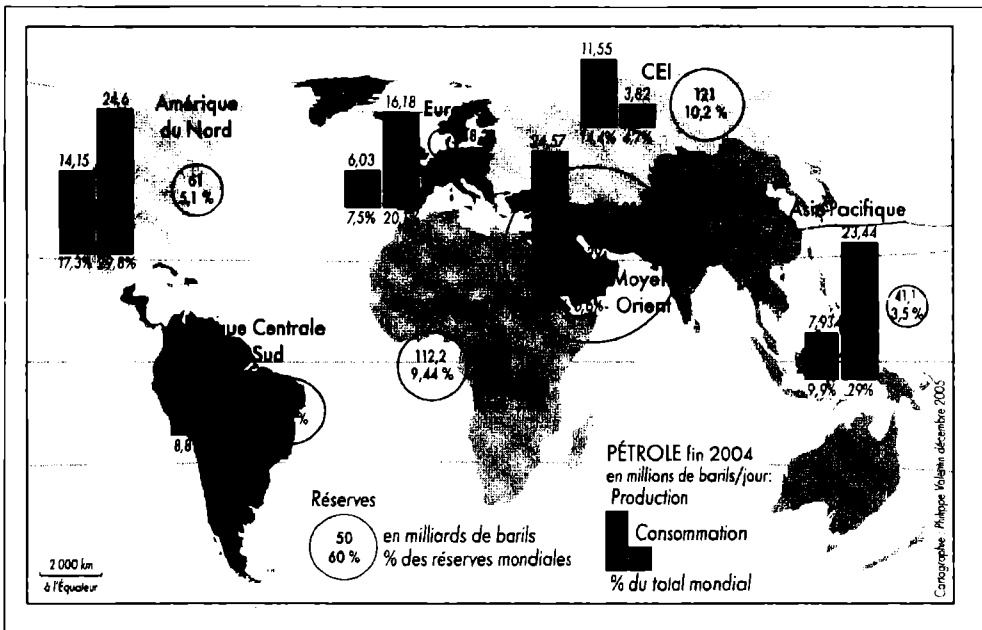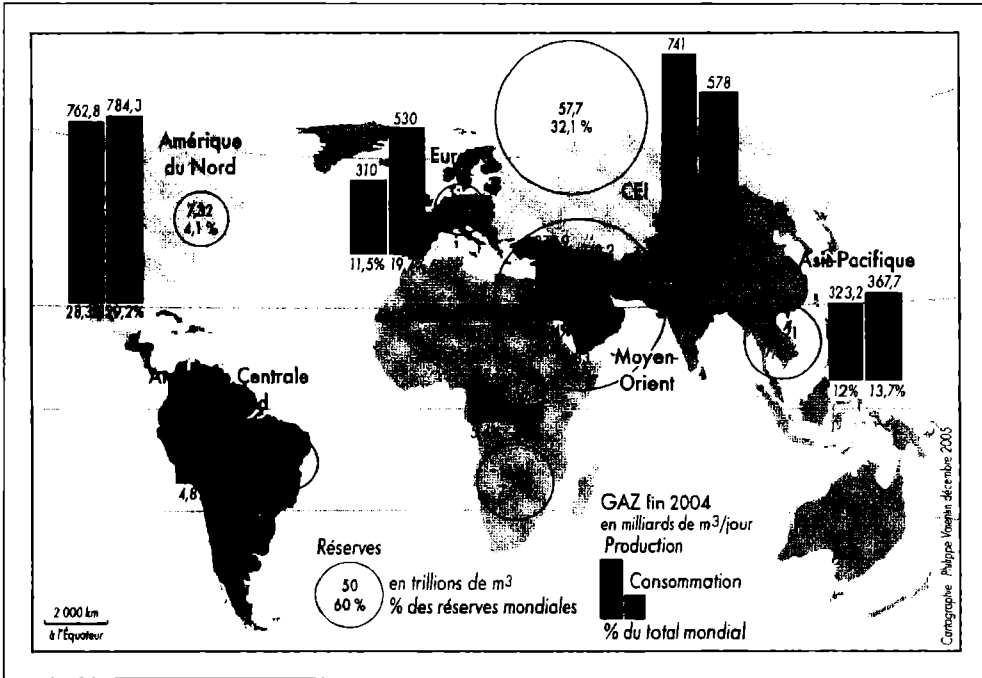
الغاز والبترول في العالم

عاماً لاستهلاك التريليون الثاني والذي يمثل تقريباً مجموع الاحتياطي المثبّت حالياً[26]. هذه الأرقام التي ترتكز على توقعات الوكالة العالمية للطاقة حول الاستهلاك هي مقبولة عموماً لدى اختصاصيّي القطاع. من الآن فصاعداً ستُكتشف حقول جديدة من البترول التقليدي وسيسمح التطوّر التقني بمعالجة مخزونات البترول غير التقليدية والمؤلفة من الرمال الزفتية بأسعار مقبولة، على الأخص في كندا، أو الزيوت الثقيلة، في الأورينوك في فنزويلاّ. ولكن كي تتحوّل هذه الموارد غير التقليدية إلى «بترول مفيد» فهي تحتاج إلى استهلاك مفرط للطاقة ما يقدَّر بثلث الطاقة المنتجة من الرمال النفطية في أثاباسكا.

ولكن بالرغم من هذه الآفاق المستقبلية المطمئنة بالنسبة للموارد، ولأننا منذ عشرين سنة، نستهلك من البترول أكثر مما نكتشف منه، يخشى بعض الاختصاصيين من احتمال بلوغ الذروة في إنتاج النفط من الآن إلى 2015، ما معناه بالتالي، انخفاض قدرات الإنتاج مستقبلياً، بسبب جفاف بعض الحقول[27]. أياً كان التاريخ الدقيق لحصول هذه الأزمة فإنها ستحصل من دون شك وستكون خطورتها أهم من الأزمة البنيوية الحالية التي لم تهدد حتى الآن المخزونات بصورة مباشرة. إن هذه الأزمة تعني أيضاً، إضافة إلى العجز عن زيادة الإنتاج، عدم القدرة على تعويض قسم كبير من الاحتياطي المثبت حالياً، ما يزيد الضغط على العرض الموجود إلى أن نصل إلى نقص نسبي ومستدام في الموارد النفطية؛ من هنا أهمية قيام كبار البلدان المنتجة في الشرق الأوسط التي تملك 60٪ من احتياطي البترول العالمي الموجود في خمسة بلدان[28]، بفتح قطاع التنقيب والإنتاج بسرعة. ولكن هنا أيضاً تكمن بعض الشكوك حول المستوى الحقيقي لمخزوناتها.

سنة 1982، في وقت انهارت فيه الأسعار نتيجة انخفاض الطلب الناتج عن ارتفاع سعر الدولار منذ 1979، والذي أعقب الارتفاع القوي للأسعار نتيجة الثورة الإيرانية، قرّرت البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك تحديد سقف لإنتاجها باعتماد نظام الكوتا الذي يحدد كميات الإنتاج بحسب مستوى الاحتياطي المعلن لكل بلد. والهدف من ذلك، إلغاء الفائض في السوق ودعم أسعار الخام. ولكن منذ سنة 1985، قررت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عدم التقيد بتلك الكوتا كما تخلت عنه أيضاً الأوبك. فنجم عن ذلك إفراط في الإنتاج سرَّع انهيار الأسعار نتيجة للوفرة المفرطة في العرض: إنها الأزمة

النفطية المضادة التي حدثت سنة 1986. أمام هذا الانقلاب الجديد، وعلى الأرجح، بسبب الوعي لضرورة العودة إلى اعتماد الكوتا في المستقبل، سيرتفع احتياطي بعض بلدان الشرق الأوسط بشكل قوي. سترى المملكة العربية السعودية احتياطها المثبت من البترول التقليدي يرتفع بين 1987 و1988 من 169 مليار برميل إلى 254 مليار برميل، أي بنسبة 50٪. وسيبلغ حوالي 260 مليار برميل تقريباً. شهدت الإمارات العربية المتحدة الوضع ذاته، إذ ارتفع احتياطها من 32,9 مليار برميل سنة 1985 إلى 97 مليار سنة 1986 (بنسبة 300٪ تقريباً)؛ في الفترة ذاتها تقريباً، في خضم الحرب الإيرانية – العراقية، رفعت إيران احتياطها من 59 ملياراً إلى 92 مليار برميل (أي بنسبة 56٪)؛ والعراق، من 65 مليار برميل سنة 1985 إلى 100 مليار سنة 1987. لكن المقلق هو أنه لم يتمّ أيّ اكتشاف يُذكر لحقول جديدة في تلك البلدان خلال هذه الفترة. كل هذه الأرقام متوفرة في التقرير السنوي للأوبك[29]. كان من الممكن الاّ يكون لهذا الارتفاع القوي نتائج مهمة، لو لم تكن تلك البلدان الأربعة تحتوي في بداية 2005، على 51,1٪ من الاحتياطي العالمي المثبت للخام[30].

لكن هذه المخاوف لا تحمل على الشك بأن الشرق الأوسط يحتل موقع الصدارة بصفته خزّاناً لبترول الكرة الأرضية. تحدّد الخريطتان الآتيتان أوضاع المناطق الكبرى في العالم، بالنسبة للاحتياطي، بداية 2005، إنتاجاً واستهلاكاً، للبترول من جهة، وللغاز من جهة أخرى.

هذه المقارنة مهمة باعتبار أن الغاز يرد غالباً كبديل ممكن للتكيف مع إشكاليات البترول[31].

بصرف النظر عن التفاوت الكبير بين القارات، فإن البترول والجغرافيا السياسية مرتبطان بشدّة إن استندنا إلى تحديد أكثر دقة لمواقع الحقول. يُظهر الجدولان 1 و2 الملحقان في آخر المؤلّف، تفاصيل الاحتياطي المثبت من البترول والغاز لأهم البلدان المعنيّة بإنتاجه واستهلاكه. إن قوانين الجيولوجيا هي التي حدّدت بالتأكيد الأماكن التي توجد فيها الحقول النفطية الكبرى.

مخزونات البترول والجيولوجيا: الحقول الضخمة في الخليج العربي وفي بلاد الرافدين

إنّها ما يسمّيه علماء الجيولوجيا اليوم «منطقة التغوُّر» لأن الصفيحة الجيولوجية التي تشكّل شبه الجزيرة العربية (مدفوعة نحو الشمال– الشرقي تحت تأثير توسع الاخدود الذي هو البحر الأحمر) تغوّر شيئاً فشيئاً تحت الصفيحة الإيرانية. يوجد في العالم مناطق تغوُّر أخرى، مثلاً تلك التي تشكّل أعماق المحيط الهادئ والتي تغور تحت صفيحة أميركا الشمالية وصفيحة أميركا الجنوبية. ولكن مناطق التغوُّر هذه توجد تحت أعماق البحار ويصعب الوصول إلى ما قد يوجد فيها من البترول هذا إن لم يكن قد اشتعل بأكمله نتيجة الحرارة المرتفعة بين الصفائح. بالمقابل فإن منطقة التغوُّر في الخليج العربي– بلاد الرافدين، توجد تحت بحر قليل العمق اجتاحت شواطئه تدريجياً كميات الطمي المتأتية من دجلة والفرات. إن هذه الشواطىء هي أشبه بمزراب طويل (2000 كم طولاً على 500 كم عرضاً) تراكمت فيه كتلٌ من المواد العضوية من أصل بحري أو بحيري، تحوّلت إلى نفط تحت طبقة الطمي الحافظة. شكّلت تعاريج الرواسب التي كوّنها تغوّر الصفيحة العربية تحت الصفيحة الإيرانية، في الأعماق سلسلة من الهضبات حيث تجمّع النفط جراء شدة الضغط. تشكّل هذه التعاريج التي يجب كشفها تحت البقع السطحية، سلسلة من الحقول الغنية القليلة الاتساع والتي يمكن مقارنتها بقوارير كبيرة مضغوطة.

بعد حوالي قرن من التنقيب، يُحصى اليوم في العالم، أكثر من 30,000 حقل تجاري أي حقول مربحة يمكن تصنيفها عموماً على الشكل التالي:

– حوالي 400 حقل «عملاق» لأن احتياطها الأساسي الذي يمكن تحصيله قبل أي إنتاج يفوق الـ 70 مليون طنٍ أي أكثر من 500 مليون برميل.

– ومن ضمن هذه الحقول العملاقة 50 حقلاً «سوبر–عملاق» يفوق احتياطها الأساسي الممكن تحصيله الـ 700 مليون طنٍ أي أكثر من 5 مليارات برميل.

تشكّل هذه الحقول الأربعمائة، بالرغم من أنها لا تمثل عددياً، سوى 1,3٪ من الحقول المستثمَرَة تجارياً، 60٪ من الاحتياطي المثبت. ومن ضمن هذه المجموعة هناك الـ 50 حقلاً من الحقول الـ «سوبر–عملاقة» التي تشكّل وحدها أكثر من 40٪ من الاحتياطي العالمي. غير أن 60٪ من هذه الحقول الـ «سوبر–عملاقة» موجودة في الشرق الأوسط. لذلك تحتوي

هذه المنطقة على نحو ثلثي المخزونات العالمية كما توجد فيها البلدان الخمسة التي تملك الاحتياطي الأكبر على الصعيد العالمي. تملك المملكة العربية السعودية أكبر حقل اكتُشف حتى الآن: إنه حقل الغوار الذي بلغ احتياطه 16,4 مليار طن، أي 1200 مليار برميل في بداية اكتشافه سنة 1948. ذلك يمثّل تقريباً مجموع المخزونات العالمية التي تأتي في المرتبة الثانية والتي تملكها حالياً إيران. مع الإشارة إلى أن حقل غوار هو ظاهرة جيولوجية غريبة: إذ أن حقل برقان في الكويت، والذي يليه من حيث الأهمية كحقل من الحقول السوبر عملاقة لم يكن يحتوي سنة 1938، سوى على 58 مليار برميل؛ أما ثالث الحقول العملاقة فهو حقل السفانية الذي اكتشف في المملكة العربية السعودية سنة 1951 وهو يحتوي على 30 مليار برميل. في تصنيف لأكبر ثلاثين حقلاً من الحقول السوبر عملاقة، يُحصى 23 حقلاً موجوداً في شبه الجزيرة العربية وحول الخليج العربي. اكتشف معظم الحقول الـ «سوبر–عملاقة» في العالم بين 1930 و1970. وكان الأخير حقل قاشاغان في كازاخستان، سنة 2000. وهو يحتوي على 11 إلى 13 مليار برميل ولكنه يعدّ استثناءً لأنه لم يتم في العقدين الأخيرين – بمعزل عن بعض الحالات حول بحر قزوين وفي خليج غينينا – أي عمليات اكتشاف أخرى. في بعض الأراضي العراقية التي لم يجر التنقيب فيها أو جرى بشكل غير كافٍ، وخاصة الأراضي الواقعة في الصحراء الغربية، في المنطقة السنية قد يوجد فيها بعض الحقول. حالياً تعتبر الشركات نفسها محظوظة عندما تكتشف «حقلاً عملاقاً».

نظام البترول العالمي والرهانات المحلية

بما أن ثلثي الاحتياطي المثبت من النفط موجود في الشرق الأوسط، بينما البلدان الكبرى المستهلكة هي في أميركا الشمالية وأوروبا وآسيا، وهي ثلاث مناطق يصعب وصول النفط إليها بواسطة خطوط الأنابيب، فإن الصهاريج تشكِّل وسيلة النقل الأساسية وهي الامتداد الضروري لخط الأنابيب الممتد آلاف الكيلومترات والذي يمرّ في بلدان عديدّة ليصل في أغلب الأحيان إلى موانئ عميقة المياه تحمَّل منها الصهاريج الكبيرة التي ستنقل الهيدروكربور إلى المستخدم النهائي.

يتم تدفق النفط وبصورة اعمّ الهيدروكربور مع الغاز الطبيعي المسيّل، بواسطة خطوط
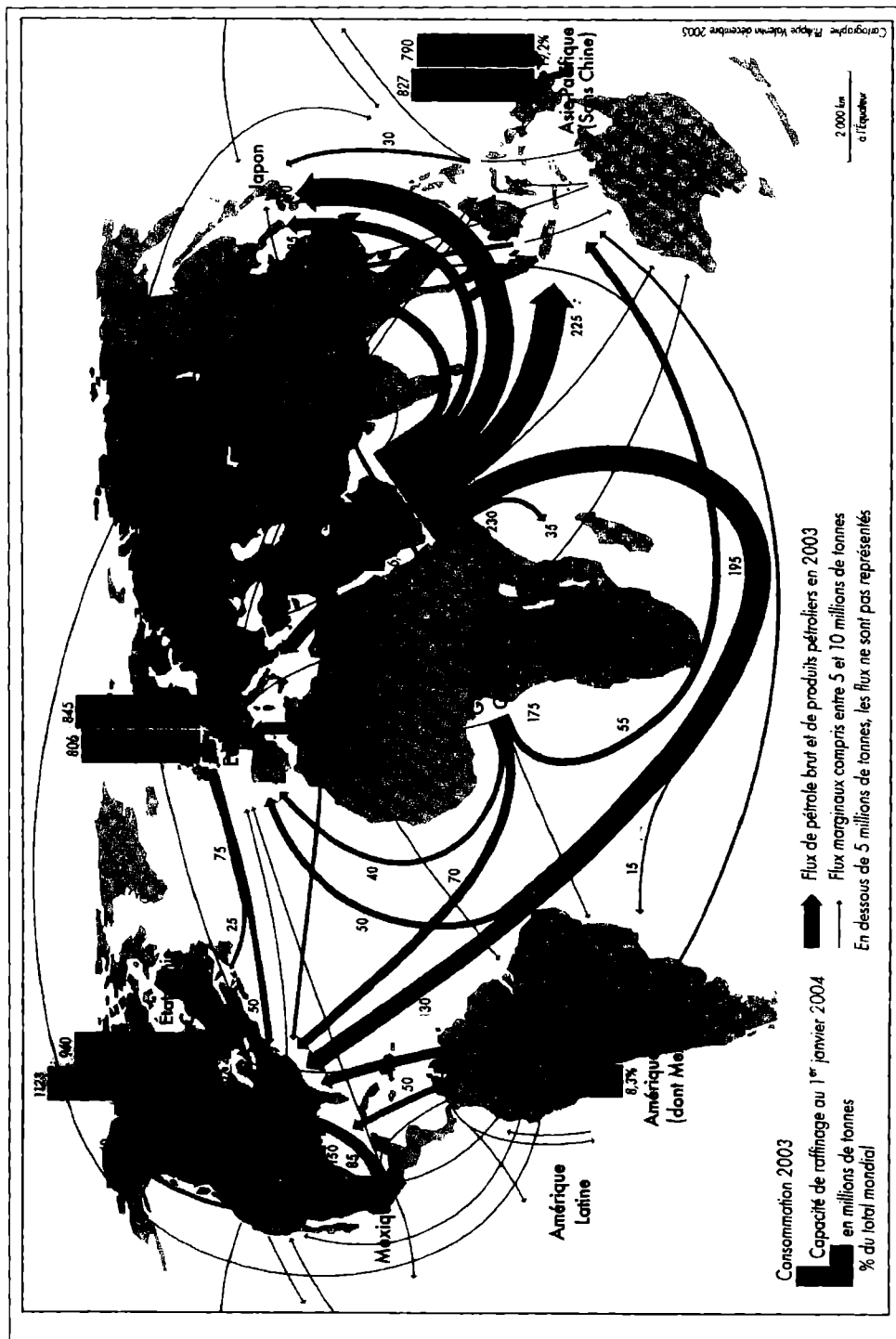
أهم تدفّقات البترول ومنتجاته عام 2003

الأنابيب والنقل البحري على مستوى كوني وليست أسواق البترول الكبرى في نيويورك ولندن وسنغافورة سوى عوامل التوازن الإقليمي لسوق عالمي كبير واوحد، ينسج لوحته أبعد من حدود الدول. ولكن هذا الدفق من الهيدروكربور الذي يعبر أحياناً أكثر من عشرة ملايين من الكيلومترات، يمرّ غالباً في ممرات ضيّقة مؤلّفة من أقنية ومضايق لا تتخطّى مئات الكيلومترات أو حتى مئات الأمتار. وهي نقاط عبور إجبارية للعبور سيتم تناولها في هذا المؤلَّف، وهي معرَّضة طبعاً بقوة لاعتداءات إرهابية محتملة يمكن أن تستهدف وسائل إنتاج الخام والمنتوجات كما الخطوط والوسائل وأنظمة النقل والتوزيع. إذاً إضافة إلى المخاطر البنيوية المذكورة آنفاً، طرأت مسألة حماية التزويد وتقدير مخاطر انقطاع التموين، سواء كان لهذا الانقطاع علاقة بالأنظمة أو بظروف عامة و/ أو محددة ومحصورة.

من الممكن اليوم، ونظراً لنظام البترول العالمي، أن يكون لأصغر حدث محلّي في بلد منتج، نتائج مهمة على الصعيد العالمي لا سبيل إلى مقايستها بأهمية الحدث أو البلد نفسه. إضافة إلى التنافس الطبيعي بين الأسواق المالية، يعزز هذا الخلل المحتمل في التوازن في المرحلة المستجدة، توتر المشغلين ومخاوف القادة السياسيين. في سياسة العرض على البترول المتبعة عالمياً، وبالرغم من اختلاف مواصفات الخام والمنتوجات الموزّعة على الصعيد الفرعي-الإقليمي، ومن بلد لآخر، فكل ضغط على قطاع ما يصيب مجمل السوق. في حالات التشنج، لكي يتأمن تزويد أحد المستهلكين بالكميات اللازمة لا بد أن يتم ذلك على حساب مستهلكين آخرين سواء كانوا شركاء أو حلفاء. في هذه الظروف، تنعكس المخاوف على سعر برميل البترول - بالرغم من تأثيره على النمو الاقتصادي وفقاً لدرجة تعرّض البلدان- وبالتالي على سعر بيع الوقود للمستهلك الذي يتأثر بنظام الضرائب المحلي في الدول أو المناطق.

تعطي الخريطة الواردة على الصفحة السابقة، صورة إجمالية عن أهم امدادات البترول العالمية سنة 2003. كما تظهر الإمكانيات الفرعية-المناطقية للإنتاج والتكرير في التاريخ نفسه. حالياً تنقل الصهاريج 48 مليون برميل يومياً، أي ثلثي البترول الخام والمنتوجات المصدّرة.

إن الجغرافيا السياسية للنفط تندرج في هذا الإطار التنافسي الحاد، المبطّن بتهديدات متعدّدة الأشكال ومتفاوتة الحجم تندرج الجغرافيا السياسية للنفط، وقد أصبحت تفرض

نفسها على كل البلدان المستهلكة ومن بينها الولايات المتحدة.

البترول: واحدة من نقاط الضعف النادرة لقوة أميركا العظمى

في حين لا يمثّل 294 مليون أميركي سوى 4,5٪ من البشرية فإنهم يستهلكون 25٪ من الاستهلاك العالمي للبترول (والغاز). يشكّل إذاً الهيدروكاربور إحدى دعائم القوة الأميركية ولكنّه في الوقت ذاته إحدى نقاط ضعفها المحتملة. إذ أن تبعية الولايات المتحدة للبترول والمنتجات المستوردة ما زالت تتزايد بالفعل منذ ربع قرن. رغم احتلالها حتى سنة 2004 المراكز الثانية والثالثة لإنتاج البترول والغاز، فإن التبعية الخارجية للولايات المتحدة على صعيد البترول أصبحت تمثّل 60٪ من استهلاك البترول الخام، يُضاف إليه استيراد المنتجات المكررة.

على الولايات المتحدة إذاً أن تمتلك رؤية سياسية عالمية حول هذه المسائل. إن هموم الطاقة وبالتأكيد هموم الطاقة البترو-غازية شكلت الشغل الشاغل لإدارة بوش منذ وصوله إلى الحكم بداية 2001. وُضعت تحت تصرّف نائب الرئيس ريتشارد تشيني، مجموعة تطوير سياسة الطاقة وأوكل إليها إيجاد حلول لهذه الإشكالية. منذ أيار 2001 وضعت هذه المجموعة تقريرها: السياسة الوطنية للطاقة. من الناحية القانونية، وبالرغم من إلحاحية الموضوع، كان من الضروري انتظار نهاية تموز 2005، لكي يتبنّى الكونغرس الأميركي مشروع قانون الطاقة وهو الانعكاس القانوني لهذا التقرير، وذلك بسبب المعركة البرلمانية الشرسة حول بعض الإجراءات التي من المفترض أن تُطبّق على الأراضي الأميركية والتي تضمنتها فاتورة الطاقة؛ ولكن كما سنرى، لم تنتظر إدارة بوش تبنّي هذا النص لكي تضمن سياستها الخارجية بعض القواعد الأساسية التي وضعها تقرير السياسة الوطنية للطاقة، ولكي تبدأ بتطبيقها منذ 2001.

أثبت التدخل الأميركي-الانكليزي في العراق فكرة العلاقة الوطيدة بين البترول والجيوسياسة، أقله في التعليقات الصحفية وفي أذهان الجمهور. بالطبع هذا الرابط موجود، كون الموضوع متعلّقاً بمورد للطاقة أساسي في الاقتصاد العالمي، ولأن احتياطه مركّز جغرافياً في أماكن محدّدة: من هنا جاء هذا الجانب الجيوسياسي بامتياز.

ولكن هل كان الهدف الأساسي من دخول أميركا إلى العراق، كما قيل غالباً، تأمين استمرارية تزويدها بالطاقة؟ بطريقة غير مباشرة نعم ولكن جزئياً فقط، لأن العراق يشكّل

وسيلة تحفيز للعرض العالمي للبترول أكثر منه هدفاً بحدّ ذاته. إن أميركا كان لديها بالفعل وسائل أخرى لتحقيق هذا الهدف، أقلّ كلفة وبالأخص أقل خطورة. ولكي نفهم الوضع جيداً، ينبغي كذلك وضع حرب العراق في إطار وضع الطاقة آنذاك حيث استُبعدت الشركات الخاصة الكبرى من استثمار المخزونات الهائلة للشرق الأوسط الكبير، فلم تعد تعلم أين تستثمر، إن لم يكن في مناطق ليست أبداً أكثر أماناً بينما هي أقل أهمية من الناحية المالية، وكذلك من ناحية الطاقة على المدى الطويل. على أي حال، فإن الهيدروكاربورات مركّزة أكثر فأكثر في مناطق تعاني من عدم استقرار سياسي حاد، من بحر قزوين حتى خليج غينيا مروراً بآسيا الوسطى وأميركا اللاتينية. ونحن نعلم أن نقطة توازن السوق العالمي للبترول موجودة حتى الآن في الشرق الأوسط. قريباً جداً، سيصبح نمو حصة الشرق الأوسط في السوق العالمية لإنتاج البترول محتّماً. أمّا من حيث الغاز فإن المركزين الأساسيين لاحتياطه في القارة هما في الشرق الأوسط وروسيا. إضافة إلى ذلك، بدا واضحاً بعد اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر أن الأنظمة الحاكمة في العالم العربي لم تعد تشكل حصناً منيعاً ضد صعود الحركات الإسلامية المتطرفة. كان من الضروري إذاً بالنسبة للولايات المتحدة تغيير الوضع الراهن في الشرق الأوسط ومحاولة جعل المنطقة أكثر أماناً مستقبلياً.

في هذا السياق صارت أهمية موارد الشرق الأوسط تماماً كتعاون الأنظمة الموجودة حيوية أكثر من قبل. من الواضح أن ذلك التعاون لم يكن ممكناً بوجود صدام حسين رئيساً على العراق. لذلك حصلت الحرب على العراق التي كان يجب نظرياً أن تكون سهلة جداً، وأن تكون درساً لأنظمة الشرق الأوسط الكبير فتحثها على التعاون مع الولايات المتحدة. وقد فهم البعض الرسالة. سوف نرى أنه ليس من الممكن أن تكون هذه الاعتبارات إلى جانب غيرها التي لا تقلّ أهميّة عنها من حيث الاستراتيجية، والتي تتعلق بصورة خاصة بأمن إسرائيل، غائبة عن أذهان المحافظين الجدد الداعمين لحرب العراق في «نسخة 2003»، مهما كانت درجة الإيديولوجيا التي كانوا عليها.

إضافة إلى ذلك، ومع أن المشهد العالمي للبترول وللغاز هو في طور التغير العميق نتيجة الاهتمامات البيئية على الأخص، ما يدعو البعض إلى الاعتقاد بأن نهاية حقبة استعمال البترول قد لا تكون نتيجة لنفاد المخزونات بل لمكافحة انبعاثات الغازات الدفيئة وظاهرة

الاحتباس الحراري، فإن هذا الاحتمال الذي يمكن أن يغيّر توقّعات البلدان المنتجة ويؤثّر على استراتيجياتها على المدى المنظور، لا يثني الولايات المتحدة عن التموضع عسكرياً لتنظِّم هذا التحول إن كان وقوعه محتّماً. من المؤكّد حالياً، أن الولايات المتحدة تضع كل إمكاناتها لمنع تحقق هذه الفرضية وإن كانت تستثمر بمليارات الدولارات في مجال البحث عن الطاقات البديلة وتطويرها. فالأمر يتعلق بمستقبل هيمنتها العالمية في مرحلة ما بعد البترول. في المقابل، إذا استمر النظام الحالي بضعة عقود أخرى حتى وإن أدخلت إليه تدريجياً بعض الإصلاحات فإن إعادة التموضع العسكري التي نُفذت بحجة مُحاربة الإرهاب وبحجة التبشير بالديمقراطية ونشرها – وهما الاتجاهان الأساسيان لاستراتيجية واشنطن – سوف يفيدان كثيراً في السباق على السيطرة على الهيدروكربور وسيسمحان للولايات المتحدة بأن تضمن بسط هيمنتها على الكرة الأرضية بانتظار مرحلة ما بعد البترول.

إذا كان من المبالغ فيه الاعتقاد بأن هاجس النفط والغاز هو الذي يحدد الاستراتيجيات الراهنة والماضية للدول الكبرى، إلا أنه من المؤكّد أن المسألة باتت من الآن فصاعداً جيوسياسية أكثر فأكثر وأنها تُطرح بحدة يوماً بعد يوم. غاية هذا المؤلَّف أن يبين ذلك من خلال أمثلة محددة.

إذا كان البترول يشكّل أحد مظاهر الضعف القليلة في القوة العظمى الأميركية، فإن الولايات المتحدة هي اليوم السلطة الوحيدة عالمياً التي تمتلك سياسة للطاقة، إلى جانب الوسائل الاقتصادية والعسكرية لتلك السياسة، على صعيد التزوّد بالمؤن كما على صعيد ضمان أمن وسائل عبورها. لهذه الأسباب وبالنظر إلى أهمية الولايات المتحدة التاريخية والمؤكدة على الدوام على صعيد مسائل النفط العالمية فإنها ستكون في صلب الجغرافيا السياسية للنفط التي تشكل الولايات المتحدة عصبها.

إن هذا المؤلف بعد القيام بدورة يمر خلالها على مختلف نقاط العبور الاستراتيجية الآنفة الذكر، سيقود القارىء إلى المناطق الأساسية لإنتاج البترول في كوكب الأرض.

سيلحظ في مساره، المؤثرين الكبار على الساحة العالمية للبترول، من الشركات الوطنية، إلى كبرى الشركات العالمية، إلى المستقلّين. سيكون من الممكن أيضاً اكتشاف رهانات الدول الأساسية المعنية، منتجة كانت أم مستهلكة، والتي تأخذ جميعها بعين الاعتبار، ولأسباب

مختلفة، مدى أهمية العوامل الفاعلة المتعلقة بالجغرافيا السياسية للبترول.

الهوامش

1- حوار مع دانييل يرجين، سياسة عالمية، عدد 98 شتاء 2002 - 2003 ص. 331.

2- أُسِّست الوكالة العالمية للطاقة، سنة 1974، إثر الأزمة النفطية الأولى، وهي منبثقة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. تشمل بين ست وعشرين إلى ثلاثين دولة أعضاء في المنظمة الآنفة الذكر، اجتمعت لتنسيق جهودها فيما يتعلّق بالطاقة.

3- إن مكتب الإعلام للطاقة هو هيئة الإعلام المرتبطة بوزارة الطاقة الأميركية.

4- غيغاطن من المكافئ النفطي (مليارات الأطنان).

5- استطاعت قيادة الأركان الفرنسية، نظراً لعدم وجود امدادات كافية، تقدير مدى اعتمادها على الوقود الأميركي. نتج عن هذا الوعي المفيد وإن كان متأخراً، إنشاء اللجنة الاستشارية العلمية للنفط، في حزيران/ يونيو 1923، تحت قيادة بوانكاريه، ومن ثم إنشاء «شركة البترول الفرنسية» سنة 1924، الشركة الفرنسية الأولى للبترول وهي شركة مساهمة خاصة تجمع الدولة واتحاد شركات خاصة. ستصبح «شركة البترول الفرنسية» سنة 1985، شركة توتال CFP ومن ثم سنة 1991، توتال.

6- بالارتكاز إلى لائحة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بداية تموز 2009، وخارج تسوية قضايا الصحراء الغربية، تايوان، وأرض الصومال... إلى آخره.

7- تشمل منظمة الأوبك، حسب الترتيب الزمني للانتساب، الدول الإحدى عشرة التالية: المملكة العربية السعودية،العراق، إيران، الكويت، فنزويلا (الدول المؤسّسة في أيلول / سبتمبر 1960)، ثم قطر (1961)، أندونيسيا (1962)، ليبيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971). كانت دولتا الأكوادور والغابون، أعضاءً قبل انسحابهما منها. منذ غزوه في نيسان 2003، لم يعد العراق يتقيد بحصص الإنتاج المحدّدة من قبل المنظّمة.

8- أصبحت الصين منذ سنة 2003، المستهلك العالمي الثاني للنفط، بعيداً جداً عن المستهلك الأول وهي الولايات المتحدة، ولكنها سبقت اليابان.

9- يساوي برميل النفط، حوالي 159 ليتراً. في آخر الكتاب هناك ملحق يتضمن جميع وحدات القياس الأساسية بحسب ارتباطها بمصادر الطاقة وتعادلها فيما بينها.

10- إن منظّمة الدول العربية المصدّرة للبترول أوابك هي التي اتّخذت قرار الحظر سنة 1973 وليس الأوبك. أُنشئت هذه المنظمة في بيروت في الأول من كانون الثاني/ يناير 1968، وكانت تضم كلاً من الدول التالية: الكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية وذلك لحماية مصالح أعضائها وتنسيق نشاطاتها النفطية والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية. مركز هذه المنظمة في الكويت وهي تعدّ اليوم عشرة أعضاء: الجزائر، البحرين، العراق، الكويت، ليبيا، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، والإمارات العربية المتحدة.

11- من أجل التبسيط، نستعمل أسماء الشركات الكبرى قبل إندماجاتها الحديثة نهاية التسعينيات ولا نعود إلى الأسماء التي كانت تُعرف بها سنة 1928.

12– تمّت أول عمليّة تأميم لقطاع النفط في المكسيك سنة 1938.

13– عبارة «الشركات الكبرى» تشير إلى الشركات الخاصة الكبرى العالمية الخمس وهي: إكسون موبيل، شل، بي بي، شيفرون تكساكو. كما يمكن أن تشير بصورة عامة إلى أهم الشركات النفطية الخاصة.

14– العلاقات المتوتّرة غالباً بين البيرو وتشيلي تضع أيضاً بوليفيا في حالة غير مستقرّة.

15– قبل هذه التدابير بالتخلي عن الالتزامات السابقة، كانت الموازنة المخصصة لدعم الوقود تشكل 25٪ من الموازنة العامة للدولة الأندونيسية.

16– الأسواق الرئيسية الثلاث هي: نايمكس في نيويورك، وبورصة البترول الدولية في لندن، وسوق سنغافورة في آسيا.

17– المرجع: «Document Says Oil Chiefs Met With Cheney Task Force»، دانا ميلبانك وجستن بلوم، واشنطن بوست، 16 تشرين الثاني / نوفمبر 2005.

18– بلغت الأرباح بمليارات الدولارات للفصل الأول 2005 على التوالي: إكسون موبيل، 15,5؛ بي بي، 10,5؛ شلّ، 10,18؛ توتال، 6,3؛ شيفرون تكساكو (دون يونوكال)، 6,1؛ سنة 2004، وصلت الأرباح المتراكمة التي حققتها الشركات الكبرى 84 مليار دولار من المبالغ المتداولة والبالغة 1150 مليار دولار. كان من المفترض أن تتخطى أرباح الشركات الكبرى المئة مليار من الدولارات سنة 2005. سجّلت شركة إكسون موبيل، للفصل الثالث لسنة 2005، مجموعاً صافياً يفوق العشرة مليارات من الدولارات، أي أفضل مردود اقتصادي تحققه شركة، بمختلف قطاعات نشاطها، في التاريخ.

19– كانت توتال تحتلّ المرتبة العالمية الرابعة قبل اندماج شيفرون تكساكو ويونوكال.

20– في 28 شباط/ فبراير 2005، أصبحت إكسون موبيل، من جديد، سوق رأس المال الأهم في الولايات المتحدة مع انتعاش بقيمة 402 مليار دولار. سنة 2004، كانت إكسون موبيل قد توصلت إلى أعلى ربح لمؤسّسة في التاريخ: 25,3 مليار دولار. من المفترض أن تتخطّى الأرباح سنة 2005، هذا الرقم القياسي.

21– في أول أيلول/سبتمبر 2005، كان مخزون البترول الخام ومنتجات 26 بلداً أعضاء في وكالة الطاقة الدولية، (احتياط الدول + الاحتياط الصناعي) حوالي 4 مليارات برميل من ضمنها الثلث الاحتياطي للطوارئ. يشكّل المجموع نظرياً ما يوازي كمية النفط الصافي المستورد في تلك البلدان خلال 90 يوماً.

22– لم يَجدِ احتياطي الخام الهائل لمخزون النفط الاستراتيجي، ايّة فائدة مقابل النقص للمنتجات المكرّرة، نتيجة تعطيل مصافي خليج المكسيك ووضعها خارج العمل بعد مرور اعصار كاترينا. إن احتياطي منتجات وكالة الطاقة الدولية ـ وبالأخص الاحتياطي الأوروبي هو الذي سمح إذاً للولايات المتحدة بتخطّي هذه الأزمة العابرة.

23– خام غرب تكساس الوسيط هو المرجع للخام الأميركي الخفيف.

24– حقّقت البي بي دراساتها على أساس ثلاثة مؤشرات مرجعية متتالية: من 1861 إلى 1944، انطلاقاً من السعر الوسطي للبرميل في الولايات المتحدة؛ من 1945 إلى 1983، الأرابيان لايت (راس تنورا)؛ من 1984 إلى 2004. برنت بحر الشمال. بيان نُشر في اللوموند، 8 أيلول/سبتمبر 2005.

25– 1 تريليون = 1000 مليار
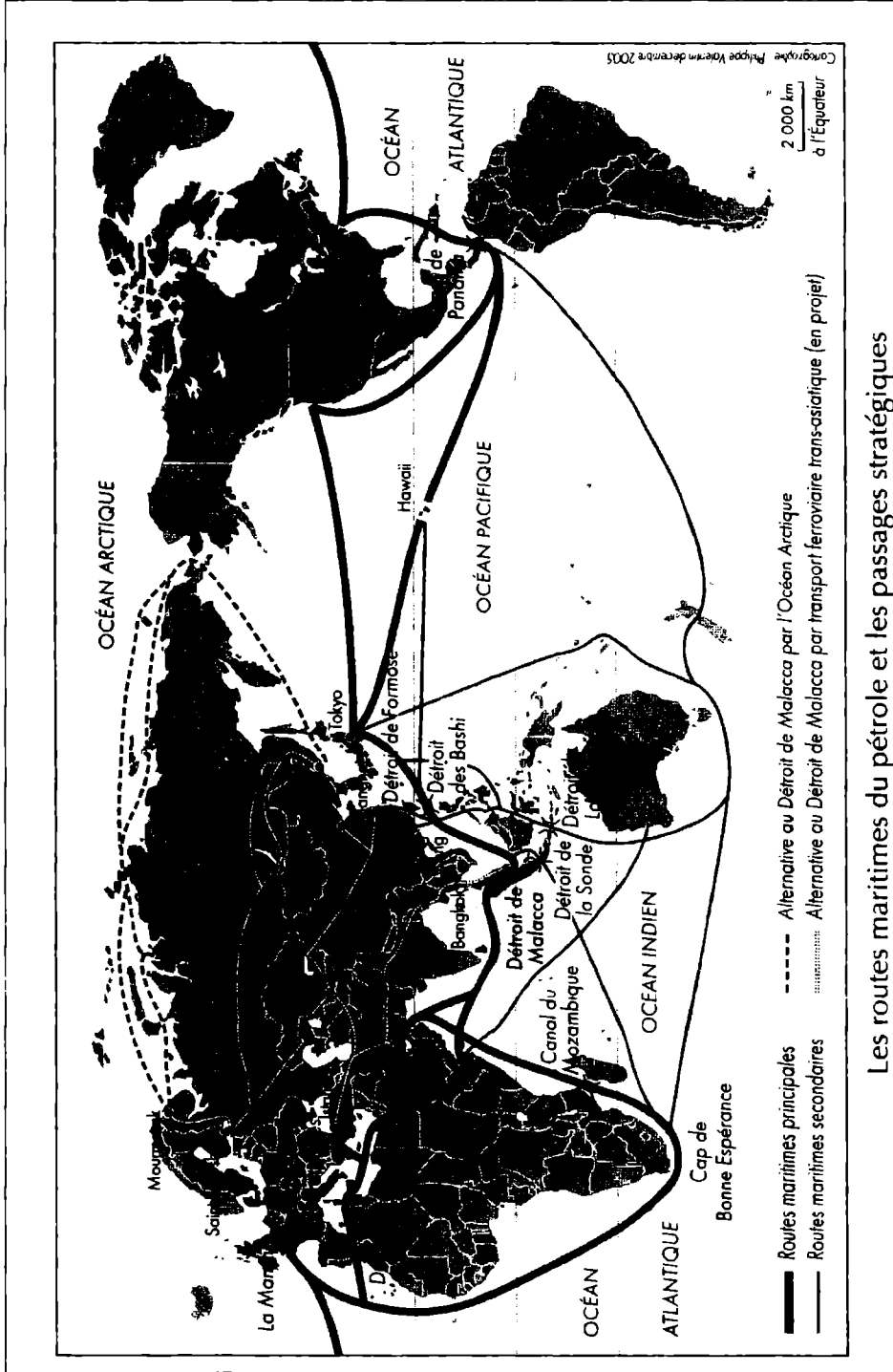
Les routes maritimes du pétrole et les passages stratégiques

الطرق البحرية للبترول والممرّات الاستراتيجية

26– بخلاف مفهوم كلمة «مورد» التي تعني مجمل كميات البترول أو الغاز الموجودة في حقل، فإن الاحتياطي المثبت يمثل كميات الهيدروكربورات القابلة للاسترداد بنسبة عالية انطلاقاً من استعمال وسائل تقنية متوفرة حتى نهاية الإنتاج. مفهوم الاحتياطي المثبت حاسم بالرغم من مختلف المجادلات المرتبطة بتقديره. إضافة إلى ذلك المقصود هنا الاحتياطي المثبت التقليدي ما معناه المنتج بوسائل تحصيلية بدائية أو ثانوية: ضغط داخلي للحقل، ضخ، حقن سائل وضغط مياه أو غاز طبيعي. يفرض البترول غير التقليدي مثل الزيوت الثقيلة والرمال الزفتية وسائل تحصيل أكثر تجهيزاً مثل بخار الماء.

27– يعتبر بعض الجيولوجيين واختصاصيّي البترول، أننا ندخل حالياً حقبة الذروة للنفط، بينما يرى فريق آخر إنها مؤجّلة ربما إلى ما بعد 2020، بالأخص إن حتّم الإحماء المناخي تغييراً في طرق استهلاك الطاقات الأحفورية.

28– المملكة العربية السعودية، العراق، إيران، الكويت، الإمارات العربية المتّحدة.

29– منظمة الأوبيك، «النشرة الإحصائية السنوية لسنة 2003»، الصادرة في نهاية 2004 حول مختلف تقديرات الاحتياطيات المثبتة للبلدان الأعضاء في منظمة الأوبك. راجع الجدول رقم 3، ضمن الملحق الإحصائي، في نهاية الكتاب.

30– المرجع: النشرة الإحصائية للطاقة العالمية، حزيران/ يونيو 2005.

31– المرجع نفسه حزيران/ يونيو 2005.

الفصل الأول

المحيط وتدفقات البترول والمضايق
التزوّد العالمي: جيوسياسة نقاط العبور الاستراتيجية

إن سلامة الطرق البحرية مسألة حيوية بالنسبة للتزوّد العالمي بالهيدروكربور. فإن ثلثي البترول الخام حالياً والمنتجات المشتقّة المُصدّرة تُنقل يوميّاً بواسطة صهاريج. وهناك نوعان من الصهاريج: ناقلات البترول الخام ومهمّتها تزويد مصافي التكرير من خلال مصادر الإنتاج العالمية الأساسية؛ وناقلات المنتجات المكرّرة التي تؤمّن توزيع مشتقّات البترول: البنزين، وزيت الغاز، والفيول الثقيل، والزيوت والزفت... وغيرها، انطلاقاً من مصافي التكرير نحو المستودعات الساحلية. الأولى هي بأكثريتها بواخر كبيرة مخصصة للملاحة عبر- المحيط؛ والثانية ذات أحجام أصغر مخصصة أكثر للملاحة الساحلية.

من أصل 48 مليون برميل بترول خام، ومنتجات أخرى تُنقل بحراً كل يوم، هناك أكثر من 35 مليون برميل يمر يومياً عبر ما اتُفِق على تسميته مضايق الاختناق، وهي ممّرات من الصعب تحاشيها على صعيد مرور الهيدروكربور العالمي[1]. هذه المضايق وبسبب سهولة إقفالها، هي قابلة للتعطيل، ويمكن أن تكون أهدافاً محتملة لحركات إرهابية ممكنة ولغيرها من القرصنات.

إن السفن التي تنقل البترول لا تسلك عادة سوى عدد محدّد من الطرق البحرية. وعلى البعض منها اجتياز مضايق الاختناق تلك كمضيق هرمز بين الخليج العربي والمحيط الهندي، ومضيق ملكا حيث يمرّ بترول الشرق الأوسط باتجاه آسيا والشاطئ الغربي للولايات المتحدة. وهناك نقاط أساسية أخرى مثل مضيق باب المندب الذي يربط خليج عدن بالبحر الأحمر؛ وقناة باناما وخط أنابيب باناما اللذان يربطان المحيط الأطلسي بالمحيط الهادىء؛ وقناة السويس وخط أنابيب سوميد بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط؛ ومضيقي الدردنيل والبوسفور التركيين بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط. كما يوجد غيرها من النقاط الحسّاسة خاصة عِبر أرخبيل أندونيسيا. إن حجم الصهاريج يختلف باختلاف مراكز البترول

البحرية هذه، ويتمّ اختيار الطريق وفقَ معادلة بين المسافة الواجب اجتيازها ومواصفات الموانئ والقنوات الاضطرارية وبين الحجم المنقول أيضاً. وهكذا فإن صادرات الخام المهمة من الشرق الأوسط، وهي بكميات ضخمة، نحو أماكن بعيدة تنقل خاصة بواسط حاملة النفط الخام الكبيرة جداً أو بواسطة ناقلة النفط الخام العملاقة التي تبلغ حمولتها بين 200000 و300000 طن[2]. وهكذا يمكن لخطوط الأنابيب أن تشكل وسائل نقل ممتازة عابرة للقارات. حتى إنها تعتبر أساسية للبترول المحصور في المساحات القارية؛ تستطيع أيضاً إكمال عمل صهاريج النقل عند بعض المضايق المختنقة أو المساعدة على تخفيض نفقات النقل بتأمين طرق مختصرة. ولكن خطوط الأنابيب هي الوسيلة الوحيدة المُربحة والنظيفة على الصعيد البيئي لنقل البترول على مستوى المناطق الفرعية. وبالنسبة إلى المسافات البعيدة، إنها الأقل كلفة مقارنة مع أي وسيلة نقل أخرى (سكك حديد، طرق، أو مجارٍ نهرية)، بغياب أي مشكلة بين الدول المتجاورة. ولكن ليس لتلك النقاط الحسّاسة الأهمية الاستراتيجية ذاتها. وتُظهر الخريطة التالية الطرق البحرية الرئيسية للبترول وتحدّد نقاط العبور الاستراتيجية المهمة.

مضايق الشرق الأوسط

مضيق باب المندب

يقع مضيق باب المندب بين أريتريا واليمن وجيبوتي. يُشرف على خط نقل الخام إلى البحر الأحمر وقناة السويس انطلاقاً من الخليج العربي نحو أوروبا والساحل الشرقي للولايات المتحدة متجهاً من الجنوب إلى الشمال. وبالاتجاه الشمالي الجنوبي يغذي آسيا أيضاً. لا تزال جيبوتي منذ استقلالها سنة 1977، تحوي القاعدة الفرنسية الرئيسية لما وراء البحار والتي يبلغ عديدها اليوم 2800 عنصر. ولكن تستقبل جيبوتي أيضاً منذ 2002 قاعدة أميركية «لمكافحة الإرهاب» وتضم أكثر من 1500 عنصر من جهاز المعلومات الجغرافية، ومشاة البحرية، والقوات الخاصة إلى جانب وكالة المخابرات المركزية، وهي مرتبطة بفرقة العمل البحرية الدولية التي تراقب البحر الأحمر والمحيط الهندي. يوضح هذا الموقع الاستراتيجي من دون شك سبب إعادة انتخاب اسماعيل عمر غيلة في 8 نيسان/أبريل 2005، الذي كان المرشح

الوحيد لخلافة نفسه. بالرغم من استمرار اللوائح الانتخابية على ما كانت عليه منذ سنة 1977، ومن المخالفات الكثيرة التي حصلت يوم الاقتراع، لم تثر هذه المهزلة الديمقراطية أي ردّة فعل من قِبل واشنطن ويمكن أن نفهم سبب ذلك.

يعبر يوميّاً في هذا المضيق حوالي 3,5 مليون برميل من الخام، كما يمكن من خلاله التحكم بالوصول إلى قناة السويس. من هنا أهميته في الملاحة عامةً بمعزل عن نقل البترول. إن إغلاق هذا المضيق من شأنه إطالة مسار السفن بشكل ملحوظ لاضطرارها إلى الالتفاف حول إفريقيا مروراً برأس الرجاء الصالح. على أنه يمكن للبترول المتجه من الجنوب إلى الشمال تفادي هذا المضيق جزئياً عن طريق استخدام خط الأنابيب السعودي الشرقي–الغربي، الذي يجتاز المملكة العربية السعودية ناقلاً 4,8 مليون برميل في اليوم. ومع ذلك سوف تبقى حركة العبور باتجاه الجنوب متوقّفة نهائياً. كما يشكّل هذا المضيق موضوع نزاع بين اريتريا واليمن حول السيادة على جزر حنيش الموجودة شمال المضيق. وقد أدّى هذا النزاع غير المعلن إلى بعض المناوشات بين البلدين في كانون الأول/ ديسمبر 1995 وحزيران /يونيو 1996. أما بالنسبة إلى حماية المحطات اليمنية فقد عُززت إثر الاعتداء على ناقلة البترول الفرنسية ليمبورغ، في تشرين الأول/ أكتوبر 2002.

قناة السويس

تشكّل قناة السويس الموجودة شمالي مضيق باب المندب، المنفذ الثاني إلى البحر الأحمر، بوابة رئيسية بين الشرق والغرب. تُعتبر قناة السويس التي دُشِّنت سنة 1869 إحدى أكبر الطرق البحرية العالمية، فهي تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر بواسطة البحيرات المالحة وهي بحيرة التمساح والبحيرة المرة الصغرى والبحيرة المرة الكبرى وبحيرة المنزلة. وبما أنها تسمح للسفن بتجنّب طريق رأس الرجاء الصالح، فهي تقصّر المسافات بين آسيا وأوروبا من 17٪ إلى 67٪، حسب نقطة الانطلاق. يبلغ طولها 193 كلم وعرضها بين 300 و350 م.

تلعب القناة دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي، فهي تُدخل يومياً للدولة المصرية حوالي 6 ملايين دولار إضافة إلى تأمين فرص عمل لـ 16000 شخص.

من بين الأربعة ملايين برميل التي تعبر يومياً هذا الطريق، يمرّ 2,5 مليون برميل عبر خط

أنابيب سوميد، الموازي للقناة بينما يمرّ 1,5 مليون برميل مباشرة عبر القناة. يتجه هذا البترول بصورة أساسية إلى أوروبا وكذلك الولايات المتحدة. أما الكمية الكبرى من الخام التي تعبر السويس فتأتي من المملكة العربية السعودية. تمرّ القناة بمرحلة نمو في نشاطها. فقد عبر القناة 1,3 مليون برميل و2800 صهريج سنة 2003. في مقابل 2500 صهريج ومليون برميل في اليوم سُجّلت سنة 2002 [3]، أي مع نمو بنسبة 26٪. يشكّل البترول تاريخياً نحو 25٪ من الايرادات السنوية للقناة. سنة 2001 طرحت سلطات القناة برنامجاً على مدى خمس سنوات للتخفيف من فترة عبور الصهاريج من 14 إلى 11 ساعة. وقد أعدّت السلطات أيضاً برنامجاً آخر من عشر سنوات لزيادة عرض القناة وعمقها بهدف تمكين حاملات النفط الضخمة كما العملاقة من عبورها سنة 2010. حالياً لا تستطيع عبور القناة سوى صهاريج من فئة سويسماكس، بمنسوب ماء أقلّ من 62 قدماً، وهي تنقل أقلّ من 200000 طن من الخام. مع تخفيض رسوم الترانزيت على الغاز الطبيعي السائل، تتأهّل القناة لتصبح ممراً مهماً للسفن التي تنقل هذا الغاز انطلاقاً من بلدان الخليج.

يربط خط أنابيب سوميد بسعة 2,5 مليون برميل في اليوم، محطة العين السخنة في خليج السويس بمحطة سيدي كرير على البحر الأبيض المتوسط. ويتألَف من أنبوبين متوازيَين وتملكه الشركة العربية لأنابيب البترول وهو مشروع مشترك بين الشركة المصرية العامة للبترول (50٪) وأرمكو السعودية (15٪) وأدنوك التابعة لأبو ظبي (15٪) وثلاث شركات كويتية (15٪) وشركة قطر للغاز والبترول. بدأ العمل به سنة 1977، وقد أنجز لكي يسمح للبواخر الصهاريج الضخمة التي بنيت أثناء إغلاق القناة[4] والمصمّمة لاختصار المسافات الطويلة التي يجب اجتيازها للمرور عبر رأس الرجاء الصالح، أن تصل هذه المحطة. يبقى أن احتمال إغلاق جديد للقناة، لسبب ما، يشكل هماً يشغل بال جميع مسؤولي الأمن البحري.

مضيق هرمز

يربط مضيق هرمز الخليج العربي ببحر عُمان في المحيط الهندي، تحدّه الإمارات العربية المتحدة وعُمان من جهة وإيران من جهة أخرى. يعبر هذا المضيق يومياً بين 15 و16 مليون برميل من الخام.

يُعتبر نقطة العبور الأهم في العالم من حيث الكمية، إذ تعبره كل الصهاريج التي تُحمّل في بلدان الخليج. تغذّي هذه الهيدروكربورات المصدّرة أوروبا وآسيا (الصين واليابان وكوريا الجنوبية) والولايات المتحدة. إذاً حماية أمن هذا المضيق حيوية لمجمل الاقتصاد العالمي، لذلك تؤمن الولايات المتحدة مراقبته لا سيما بعد رحيل شاه إيران سنة 1978 وبروز نظرية كارتر[5]. يعود لهذه النظرية بالتأكيد فضل تأسيس قوة المهام المشتركة للانتشار السريع، ومركزها في فلوريدا وهي ترتبط بعدة قواعد دعم في الخليج وحوله. وهكذا تستفيد هذه القوّة من تسهيلات في المغرب وعُمان (حزيرة مصيرة) ومن إمكانية استعمال القاعدة الحربية المصرية رأس بناس، وقاعدة انجرليك وموانئ يومورتاليك والإسكندرون في تركيا.

وقد أُبرمت اتفاقات دفاع مع قطر (آذار\ مارس 1995) والإمارات العربية المتحدة (1991 و1994) والبحرين (1991 و1994) حيث يوجد المقر العام للأسطول الأميركي الخامس.

وبغية تبرير هذا الانتشار والمحافظة عليه بعد الانتصار على العراق سنة 1991، وبعد انهيار النظام السوفييتي وما كان يشكّله من تهديد، ابتدعت الولايات المتحدة نظرية الاحتواء المزدوج والفعّال ضد إيران كما ضد العراق. إن «محور الشر» الذي يضم هاتين الدولتين منذ 2002، ليس سوى إعادة تسمية لنظرية موجودة سابقاً أُعيد إحياؤها من قِبل الولايات المتحدة في سياق استراتيجية إقليمية أكثر فعالية. في هذا المناخ، لم يعد الوقت مناسباً لحلّ النزاعات العديدة حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى بين إيران والإمارات.

إن هذا الوضع القائم على خلفية الاحتياطات العالمية للهيدروكربور، يفسر هذا الانتشار الضخم للولايات المتحدة في المنطقة، إذ لا بديل حقيقياً آخر عن المرور بالمضيق ذلك أن نقل الكميات الكبيرة من خام الخليج عبر خطوط الأنابيب السعودية أو غيرها يصبح مستحيلاً في حال إقفاله، لاسيما في الوقت الراهن، نظراً للوضع في العراق.

المضايق التركية والامدادت الجديدة للبترول

يمتد مضيقا البوسفور والدردنيل على طول 30 كلم من جانبي بحر مرمرة ويربطان البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط.

يربط مضيق الدردنيل – طوله 65 كلم وعرضه 1,6 إلى 6,4 كلم – بحر إيجيه ببحر مرمرة.

يليه نحو الشمال مضيق البوسفور الذي يربط بحر مرمرة بالبحر الأسود، وهو يفصل بين الشواطئ الأوروبية والآسيوية لأسطنبول. يعبر يومياً هذين المضيقين ما يزيد قليلاً عن 3 ملايين برميل من الخام ومئات الآلاف من براميل المنتجات البترولية، وبمجملها في الاتجاه الشمالي الشرقي، نحو أوروبا الجنوبية وأوروبا الغربية. يبلغ طول البوسفور في مداه الأوسع 1500 م، و760 م في المدى الأضيق. وبما أن طول ناقلات النفط العملاقة يبلغ 300 م، فإن هامش الخطأ ضعيف. يُعدّ البوسفور، ونظراً لمواصفاته الطبيعية، أحد أكثر المضايق خطورة في العالم بسبب تياراته السريعة والمتعاكسة التي تعيق الملاحة فيه. أضف إلى ذلك، الظروف المناخية في بعض الفصول التي تفاقم الصعوبات.

إذا كانت السلطات التركية تنظر إلى التهديد الإرهابي بجديّة، فإنّ المخاطر البيئية تفرض نفسها أيضاً على الصعيد اليومي. وقد ازدادت هذه المخاطر كثيراً في السنوات الثلاث الماضية نتيجة لزيادة إنتاج البترول وللنشاط الاقتصادي في منطقة البحر الأسود منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. فقد تضاعفت حركة المرور في هذه المضايق مرتين. وتعتبر المضايق التركية، البوسفور، وكناكالي في الدردنيل، من بين المضايق التي تشهد أكبر حركة عبور في العالم، مع 52000 باخرة من ضمنها 9500 لنقل البترول في العام 2004. إذ أن معظم إنتاج مشاريع استثمار حقول البترول في بحر قزوين، يصل إلى الغرب مروراً بالبحر الأسود وبالمضايق التركية. وسنرى لاحقاً أن هناك إمكانيات أخرى، لاسيما باتجاه الشمال الغربي، مروراً بأوكرانيا، وذلك بشروط معيّنة.

وبانتظار قرارات وإنجازات متعلّقة بمشاريع أخرى، تبقى الموانئ الروسية على البحر الأسود وبحر البلطيق السبل التقليدية لتصدير البترول الروسي، كما كانت خلال الحقبة السوفييتية. تُعتبر مرافئ البحر الأسود الأكثر أهمية من ناحية قدراتها التصديرية للبترول من روسيا وبحر قزوين لتسليم الخام الآتي من أذربيجان والأورال الروسية، بواسطة محطات النفط لاسيما في موانئ سوبسا في جورجيا ونوفوروسيسك في روسيا. ولكن ما زال تطوير القدرات التصديرية لبحر قزوين يطرح مشكلة حركة سير الصهاريج على مستوى المضايق، بالرغم من خط الأنابيب الجديد الذي يربط باكو على بحر قزوين بسيهان على البحر المتوسط. إن السلطات التركية التي تسعى بالتأكيد إلى تطوير تصدير الخام إلى مداه الأقصى، من بحر

قزوين حتى محطة سيهان على البحر المتوسط عبر خط أنابيب النفط باكو تبيليسي سيهان، تخشى في الوقت عينه ازدياداً كبيراً لعدد البواخر الصهاريج في مضايقها.

بالرغم مما تلحظه اتفاقية مونترو سنة 1936،عن إمكانية حُريّة تحرّك البواخر التجارية في هذه المضايق في فترات السلم، فقد تشدّدت تركيا مراراً في قوانينها المتعلقة بالملاحة في هذه المضايق. أولاً، من حيث سعة الحمولة، يُسمح بالعبور للصهاريج التي لا تتخطى حمولتها تصنيف سويسماكس أي من 120000 إلى 200000 طن. ولكن منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2002 تاريخ الاعتداء على ليمبورغ، تجبر تركيا السفن المحمّلة بالبضائع التي يتخطى طولها الـ 200 م، على عبور البوسفور نهاراً مع حظر التلاقي فيما بينها. ويُطبّق ذلك على كافة الناقلات تقريباً. يتمّ العبور إذاً مع مواكبة وبصورة متعاقبة ذهاباً وإياباً. خلال بعض الفصول، وخاصة فصل الشتاء، كما حصل نهاية 2003 وبداية 2004، تسبّبت هذه الإجراءات، لاسيما مع الطقس السيئ، بتأخيرات مهمة كان لها كلفتها بسبب تجميد حركة البواخر. وهكذا في أواسط كانون الأول/ ديسمبر 2003، كانت 48 باخرة تنتظر عند مخرج البحر المتوسط ومدخل مضيق الدردنيل الذي يؤدي إلى بحر مرمرة ومن ثم إلى البوسفور، وبلغ معدل المهل 14 يوماً للذهاب يُضاف إليها 10 أيام لمعاودة عبور البوسفور بعد انتهاء التحميل[6]. ونظراً لتكلفة الشحن آنذاك، كان هناك مصاريف إضافية على مشتري البترول تتخطى 12 مليون دولار. نتج عن ذلك كله توتّر في سوق لندن، التي شهدت منتصف الشتاء طلباً أوروبياً متزايداً على البترول. وبغياب العرض، بدأت الأسعار ترتفع بسرعة في السوق الأوروبية. إن نموذج المضايق التركية بمعزل عن الأهمية الاستراتيجية لهذه المضايق وتأثيرها المالي الاضافي المحتمل، يطرح مسألة طاقة الاستيعاب القصوى والدنيا لهذه المضايق الضيقة. وهكذا، في أواسط شباط/فبراير 2004، اصطدمت سفينتا نقل وانقلبتا نتيجة عاصفة بينما جنحت سفينة أخرى نحو السواحل، فتوقّف المرور في المضايق بصورة نهائية لمدة يومين[7].

من هنا أهمية وجود خطوط أنابيب أرضية موازية للمضايق، وإن كانت سعتها أقل منها في معظم الأحيان. لذلك، طُرح في نيسان/أبريل 2005 مشروع قناة أرضية تربط البحر الأسود ببحر إيجه، وتبنّته الدول الثلاث المعنية روسيا وبلغاريا واليونان. ستخفف هذه الوصلة التي يبلغ طولها 300 كلم، من الضغط على حركة العبور في مضيق البوسفور؛ كذلك الحال بالنسبة

إلى مشروع مرتقب بين بلغاريا وألبانيا مروراً بمقدونيا. سنعود مطوّلاً إلى جيوسياسة خطوط الأنابيب حول البحر الأسود والتي تتعلق أيضاً بتصريف الهيدروكربور من بحر قزوين.

من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادىء

إن قناة باناما التي دُشِّنت سنة 1914 هي قناة مزودة بمحابس ويبلغ طولها 80 كلم. تربط مدينة باناما على المحيط الهادئ بمدينة قولون على البحر الكاريبي. تتألف من ثلاثة انواع من المحابس، يتفرّع من كلّ منها اتجاهان. لا غنى عن هذه القناة في التجارة العالمية، وإن كانت تؤمّن بصورة خاصة المواصلات البحرية بين ساحل الولايات المتحدة على الأطلسي مع آسيا، وبقدر أقل، بين أوروبا والساحل الغربي للولايات المتحدة وكندا. كما يرتبط التبادل التجاري لعدد من دول أميركا اللاتينية ارتباطاً وثيقاً بهذه القناة. يمر سنوياً ما يقارب 14000 باخرة من خلال هذه المحابس.

ليس لهذه القناة أهمية استراتيجية نفطية كبيرة سوى بالنسبة للولايات المتحدة. بالفعل تنحصر معظم حركة القناة البترولية، أي نصف مليون برميل في اليوم، بمرور المنتجات البترولية بين الساحل الشرقي للولايات المتحدة وساحلها الغربي. ولكن في المستقبل ستتمكّن فنزويلا من استعمال القناة لتغذية أسواق آسيا ولاسيما الصين. يُجري البَلدان حالياً مباحثات مع كولومبيا بالرغم من المناخ المشحون بين الرئيسين شافيز وأوريبي حول مشروع خط أنابيب يربط الساحل الكاريبي الفنزويلي بساحل المحيط الهادئ الكولومبي، وذلك بالضبط لفك هذا الارتباط الحيوي بالقناة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. وإذا كان وجود أكثر من 10000 أميركي على أرض كولومبيا في نطاق خطة كولومبيا التي أطلقتها الولايات المتحدة سنة 2000، يجعل من هذا البلد حليفاً لواشنطن، فإن الصين تراهن من دون شك، على تحوّل قارة أميركا الجنوبية نحو اليسار، وقد ابتدأ هذا الانعطاف الذي قد يصل مستقبلاً إلى كولومبيا. إذ ستصبح فنزويلا بفضل احتياطاتها الهائلة من الزيوت الثقيلة في الاورينوك، بالإضافة إلى كندا، أحد اللاعبين الأساسيين الكبار -خارج الشرق الأوسط- في الجيوسياسة النفطية في العقود القادمة. إنه السبب الرئيسي الذي دفع كوندوليزا رايس، التي رُقِّيت في أوائل 2005 إلى منصب وزيرة الخارجية الأميركية، إلى وصف شافيز بـ «القوة الإقليمية السلبية» بالرغم

Hydrocarbures et tensions en Asie du Sud-Est

الهيدروكاربور والتوترات في جنوب–شرق آسيا
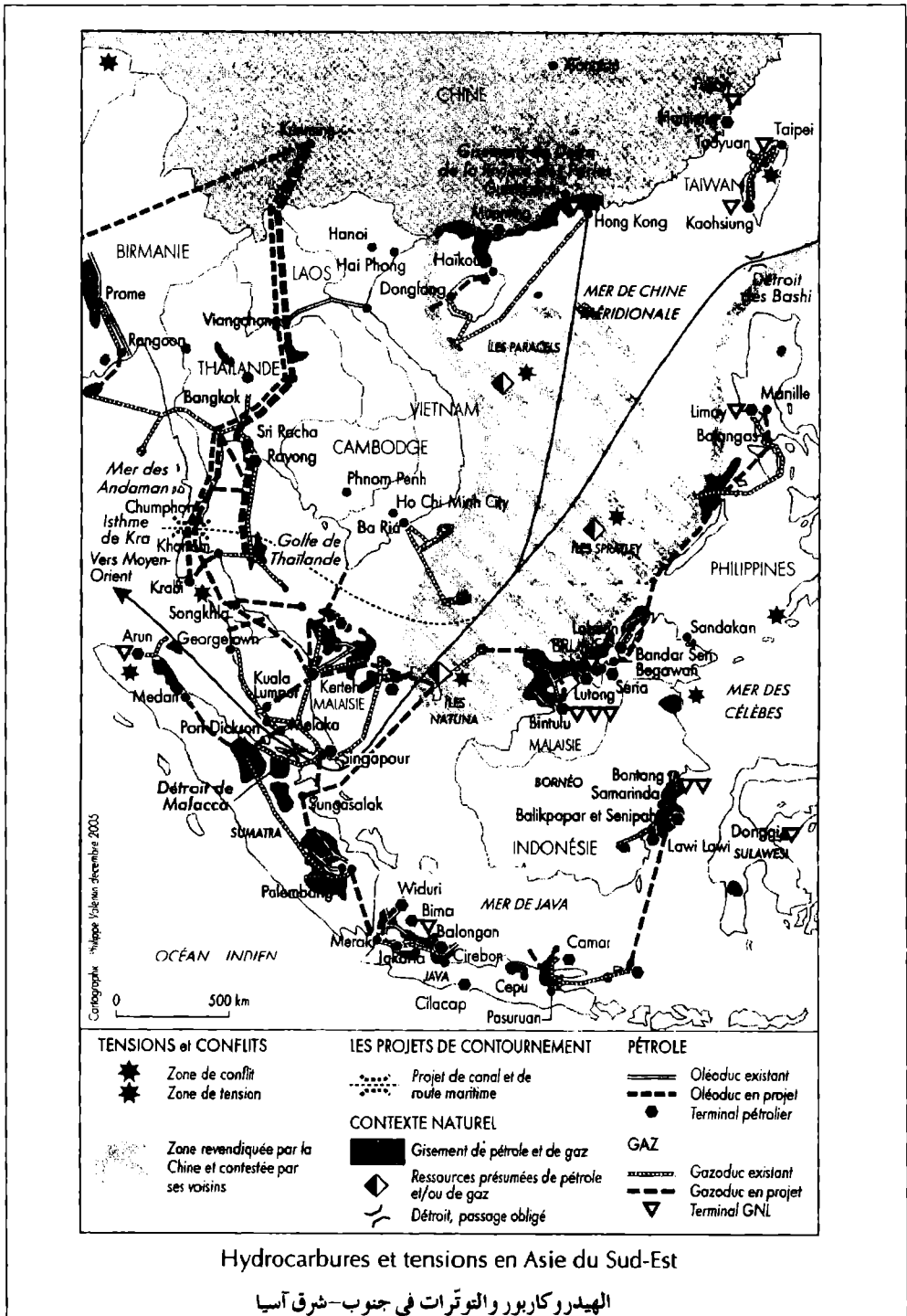
من اعتبار فنزويلا إلى اليوم المزوّد الثالث للولايات المتحدة بالبترول. ولكن يُنقل البترول الفنزويلي إلى مراكز معالجة على الساحل الشرقي، لا يعبر إذاً قناة باناما التي ما زالت حتى الساعة محطة مرور - ترانزيت - مهمة للبترول الأميركي فقط.

هكذا كان يشكّل البترول ومنتجاته سنة 2003، ثاني أهم مادة أساسية تُنقل بعد الحبوب، أي نحو 11٪ من الحمولة التي تعبر القناة. 62٪ تقريباً من المنتجات البترولية المشحونة من ساحل المحيط الأطلسي للولايات المتحدة يمر باتجاه الساحل الغربي. وتشكل المواد المُكرّرة معظم هذه الكمية. سنة 2003، عبرهذه القناة، حسب وزارة الطاقة، فقط 1٪ من الواردات الأميركية من الخام والمنتجات البترولية، من ضمنها 31000 برميل يومياً من البترول الخام، أي 0,3٪ من الخام المتوجه إلى سواحل الولايات المتحدة. هذه النسبة المئوية ترتفع بالنسبة للمنتجات البترولية المستوردة التي يعبر 3٪ منها في القناة.

بالرغم من أنه يجري حالياً تنفيذ خطة توسيع القناة للسماح بمرور عدد غير محدّد من السفن في الاتجاهين، فوحدها السفن المصنّفة «بانامكس» التي تحمل بين 50000 و80000 طن كحد أقصى يمكنها عبور القناة، من هنا أهمية خط الأنابيب ترانس - باناما. عمل أولاً هذا الخط الموجود خارج المنطقة القديمة للقناة، قرب حدود كوستاريكا، من سنة 1982 إلى 1996. كان يسمح للولايات المتحدة بإرسال الكميات الكبيرة من الخام الآتية من ألاسكا إلى معامل التكرير في خليج المكسيك. وقد نُقل بهذه الطريقة أكثر من 2,7 مليار برميل بمعدل أقصى بلغ 860000 برميل في اليوم. وقد أُقفل سنة 1996 بسبب انخفاض الإنتاج الخام في ألاسكا وزيادة الاستهلاك في الساحل الغربي ولاسيما في كاليفورنيا. علاوة على ذلك، فإن الإجازة المُعطاة بتصدير الخام من ألاسكا إلى خارج الولايات المتحدة قلّلت من أهمية نقل الخام إلى الساحل الشرقي. غير أن هذا الخط فُتح من جديد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 لنقل 100000 برميل في اليوم من خام الأكوادور نحو المرافئ الأميركية في خليج المكسيك. من الممكن أن يكتسب هذا الخط مستقبلاً أهمية أكبر نتيجة للتمديد المحتمل لرخص التنقيب في ألاسكا بناءً على رغبة إدارة بوش، وذلك بالتزامن مع تطور عمليات التنقيب- الإنتاج في بعض بلدان أميركا الجنوبية.

من الواضح أن الولايات المتحدة معنية، على الصعيد العالمي وفي كل مكان تقريباً، بحركة

سوق الخام والمنتجات البترولية التي تشكل إحدى سمات قوتها، وفي الوقت ذاته، عامل أساسي لأمنها. وهي لذلك ترى نفسها مضطرة لتطوير رؤية جيوسياسية عالمية لأهم المناطق المنتجة للهيدروكربور.

المضايق التي تهم اليابان والصين

مضايق ملكا والجنوب- الشرقي الآسيوي

مع مضيق ملكا ونظراً لأهميته الاستراتيجية ولبعض المواصفات الجيوسياسية الخاصة بالمنطقة، من المفيد توسيع حقل الدراسة الحيّزيّة لتشمل أندونيسيا والفيليبّين، وهما أكبر أرخبيلين قريبين من المضيق. بالرغم من أن هذه المنطقة لا تحوي إلا حقولاً ذات أهميّة نسبية على المقياس العالمي، فالهيدروكربور الموجود فيها يشكّل مع ذلك عامل سلطة مرحلياً. إضافة إلى ذلك، أن وجود شبكات إرهابية في المنطقة وأسباباً أخرى أكثر بعداً تتعلق بالصين تعزّز أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

يقع مضيق ملكا بين الأرخبيل الأندونيسي وماليزيا وسنغافوره. يعبر يومياً في هذا المضيق أكثر من 11 مليون برميل، أي ربع حجم الخام العالمي ومنتجاته المنقولة تقريباً، باتجاه اليابان والصين وكوريا الجنوبية والساحل الغربي للولايات المتحدة وبلدان أخرى من منطقة المحيط الهادئ. يبلغ طول مضيق ملكا 800 كلم ونقطته الأضيق هي عند قناة فيليبس، وعرضه 2,4 كلم عند مضيق سنغافورة. مع ما يزيد عن 50000 سفينة سنوياً، يؤمّن هذا المضيق عبور أكثر من ثلث التجارة البحرية العالمية. إن أُقفل فسيضطر أكثر من نصف الأسطول العالمي إلى نقل شحناته عبر وسيلة أخرى، من هنا مشكلة واضحة لقدرات النقل خاصة بالنسبة لنقل البترول والفحم... سترتفع فوراً أسعار الشحن البحري عالمياً ولن تزوّد بعض مناطق العالم طبيعياً، إن كان من البضائع النموذجية المعلبة أو من الأهم منها ألا وهو البترول. إن العشرة أو الاثني عشر يوم تأخير للوصول إلى الوجهات المعتادة بواسطة طرق بحرية أخرى سيترجم من دون شك إلى توقّف تزويد بعض المناطق ولأجل غير قصير، وذلك لأن الأسطول العالمي لا يستطيع أن يوسع قدرته لتلبية الحاجات في هذه الحالة القاهرة.

كذلك الحال بالنسبة إلى مضيق هرمز، فإن الأمن في مضيق ملكا حيوي إذاً للاقتصاد العالمي وبصورة أساسيّة لليابان، إن لجهة تزوّدها بالمواد الأوليّة أم لجهة تصديرها المنتجات الصناعية نحو أوروبا. يعبر هذا المضيق حوالي 41٪ من مجمل المواد المستوردة من أرخبيل اليابان ولاسيما 80٪ من بترولها آتياً من الخليج العربي.

في نهاية الثمانينيات، أصبح مضيق ملكا أيضاً ممراً استراتيجيا للصين، نظراً لطموحاتها وخاصة البترو–غازية في بحر الصين الجنوبي؛ سنعود إليها مطوّلاً في الفصل المخصّص للصين. تسمح الاتفاقيات المعقودة مع الحكومة البورمية، بالتصرّف بالقواعد البحرية في بحر انداماn. منذ 1992 تطوّر الصين مجموعة المنشآت العسكرية على جزر هاينجي الصغيرة عند مصبّ نهر إيرّوادي وعلى جزر جوز الهند الموجودة في خليج البنغال على مسافة 300 كلم من جنوب بورما القاري. وتستطيع بهذه الطريقة مراقبة الامدادات بين المحيط الهندي وبحر انداماn. منذ صيف 1994، قدّمت رانغون لبيكين تسهيلات إضافية للتمركز في جزر سيتوي وزادتكوي، على مقربة من المدخل الشمالي لمضيق ملكا. تمتلك الصين بهذه الطريقة حضوراً عسكرياً من جهتي مضيق ملكا، ومخافر بحرية دفاعية متقدمة تحمي جناحه الجنوبي. وتصبح إذاً تهديداً محتملاً لبلدان آسيا ولليابان: من الآن وصاعداً أصبح بإمكان البوارج العسكرية الصينية منع الوصول إلى مضيق ملكا وإن كانت غايتها حتى الآن، السهر على سلامة عبور الكميات المتزايدة من البترول والآتية من الشرق الأوسط.

إلا أن الولايات المتحدة لا تنوي التخلي عن هذا الشريان الرئيسي للتجارة العالميّة، لصالح القوى الآسيوية، خاصة أن عدد الدول التي تمنحها تسهيلات بحرية لا ينفك يتزايد. وقد حافظت الولايات المتحدة على تحالفاتها الثنائية الأطراف القديمة مع استراليا واليابان وكوريا الجنوبية وتايلاندا والفلبين. أضف إلى ذلك أن سياسة عدم الانحياز التي كانت تتّبعها الهند والتي كانت تعارض سابقاً وجود القواعد الأميركية أصبحت من الماضي. وتطوّر الهند تعاوناً دفاعياً أكثر فعالية مع الولايات المتحدة. بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، تسارعت عسكرة المحيط الهندي كما التقارب العسكري بين الولايات المتحدة والهند، وقد وُضع مضيق ملكا تحت مراقبة متزايدة، فإن قوات المارينز الأميركية والقوات الهندية كثّفت دوريّاتها المشتركة في مضيق «ملكا»، أكثر من 200 دورية سنة 2002 مقابل 25 فقط سنة 1998.

وتظهر الخريطة التي سبقت والتي يتوسّطها مضيق ملكا الممرات البحرية العالمية الرئيسة والبدائل الحديديّة الأرضيّة المصممة. وتظهر هذه الأخيرة بدورها، إذا ما استثنينا الطريق الروسية الصرفة، أهمية آسيا المركزية والشرق الأوسط كملتقى للتواصل بين القارات مهما كانت الخطط المستقبلية لإعادة النظر في مشروع طريق الحرير القديمة.

إلا أن أمن المضيق يعتمد قانونياً على إدارة ثلاثية الأطراف بين الدول ذات الواجهة البحرية التي تجد صعوبة في التفاهم فيما بينها بسبب فقدان التقاء المصالح. وخلافاً لسنغافورة، لا تملك أندونيسيا وماليزيا ناقلات نفط عملاقة أو شركات بحرية تستفيد من نوعية البنى التحتية الموجودة في المضيق. كما وإن تعقيد الأجهزة البحريّة القائمة في هذا المضيق وكلفتها يتخطيان بأشواط حاجات هذين البلدين. ويعلم هذان البلدان أن الشركات البحرية الدولية لا تتوقف في مرافئهما، وأن الأفضلية هي لمرفأ سنغافورة خاصة. لا تزال إذاً مردودات الملاحة الدولية على اقتصادهما البحري هامشيّة. وقلما يميلان إذاً إلى الاستثمار في الأمن، خلافاً لسنغافورة التي تجعل من هذه القضية مسألة نفوذ ومسؤولية وطنية. لا شك في أنه لهذا السبب تحديداً، تملك هذه المدينة– الدولة الآن بنية تحتية تخولها استقبال عدد كبير من الجنود الأميركيين.

تسمح الخريطة السابقة أن نرى بوضوح منطقة مضيق ملكا كذلك أهم الحقول والبنى التحتية المتعلّقة بالهيدروكربورات في آسيا الجنوبية–الغربية. إن الضعف النسبي لموارد الهيدروكاربور في هذه المنطقة وتشتتها الجغرافي يولّدان منازعات عديدة بين البلدان الساحلية.

النزاع النفطي البحري بين ماليزيا وأندونيسيا

إن أندونيسيا هي أكبر أرخبيل في العالم وتبلغ مساحتها 1,9 مليون كلم مربع (تأتي في المرتبة الخامس عشرة في العالم) وهي موزعة على 13 ألف جزيرة تمتد على هلال واسع يبلغ طوله أكثر من 5000 كلم من الشرق إلى الغرب و2000 كلم من الشمال إلى الجنوب. أما مياهها الإقليمية التي تجاور مضيق ملكا فهي أكثر امتداداً بثلاث مرات من مساحتها الأرضيّة. وهي الدولة الإسلامية الأكبر في العالم من حيث عدد سكانها الذي يقدّر بـ 238 مليون نسمة

بحسب وثائق وكالة المخابرات المركزية عام 2004، 88 في المئة منهم هم من المسلمين. هذه الميزات الجغرافية تجعل من أندونيسيا شريكاً لا غنى عنه في هذه المنطقة الاستراتيجية، كما أنها تجعل ضمان أمنه عملية معقدة، خصوصاً من وجهة نظر واشنطن في سياق مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر.

في هذا الإطار الحساس جداً تحرّك النزاع القديم بين أندونيسيا وماليزيا وهما بلدان كبيران بأغلبية إسلامية في المنطقة، أما الخلاف فكان على حدود مياههما الإقليمية في بحر سيليبس. فإذا بجاكرتا توفد في أوائل شهر آذار/مارس 2005 سبع سفن حربية إلى هذه المنطقة البحرية التي تقع قبالة منطقة صباح الماليزية. وبعد أسبوع تم دعم هذه السفن بأربع قاذفات مقاتلة من نوع أف 16. كما ركزت الحكومة الأندونيسية فرق مساندة لها في مقاطعة سولاويزي الشمالية. وأعطت ماليزيا من جهتها تعليمات لقواتها البحرية بالتوجه إلى بحر سيليبس وطلبت من جيشها التأهب لجميع الاحتمالات.

إن انتشار القوات هذا جعل التهديد بخطر المواجهة بين الأخوين العدوين في جنوب شرق آسيا محتملاً كما كانت الحال عليه في الستينيات عندما عارضت أندونيسيا إنشاء اتحاد ماليزيا الذي كان يضم المستعمرات البريطانية القديمة في المنطقة. لكن هذه المرة ما يفرقهما ليس مشروعاً سياسياً كما كانت الحال عندما أظهرت كوالا لمبور، كردة فعل، رغبتها في ضم الأرخبيل الأندونيسي من أجل تأسيس اتحاد للشعوب الماليزية في إطار ماليزيا الكبرى. أما اليوم، فسبب هذا التوتر الجديد اقتصادي: وهو يتعلق بالسيطرة على موارد خليج سيليبس النفطية. ففي 16 شباط/فبراير عام 2005 تنازلت شركة النفط العملاقة بتروناس لشركة شيل عن حقها في الهيدروكاربورات في المنطقة، فيما كانت أندونيسيا قد منحت هذه الحقوق ذاتها لشركتي يونوكال وإيني وهو أمر زاد من حدة الخلاف البحري على هذه المنطقة بين ماليزيا وأندونيسيا وأشعله من جديد.

كان النّزاع بين كوالالمبور وجاكرتا قائماً حول الحدود البحريّة في شرق كاليمانتان، حيث تتصارع أندونيسيا وماليزيا منذ عام 1947، للسيطرة على سلسلة من الجزر الغنية بالنفط. وقد أحال هذان البلدان مشكلتهما سابقاً إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي أكثر من مرة. وفي كانون الأول/ ديسمبر قضت المحكمة باعطاء ماليزيا جزيرتين صغيرتين كانت

أندونيسيا تنافسها عليهما وهما: سيبادام وليجيتان وتقعان في الجانب الشمالي الشرقي من جزيرة بورنيو. واستناداً إلى التصويت: ستة عشر صوتاً مقابل صوت واحد، رفضت المحكمة الحجج التاريخية ولا سيما المعاهدات والخرائط الاستعمارية التي قدمها الفريقان، وبنت حكمها على إدارة كوالالمبور الفعلية لهذه الجزر. ومن أجل تفادي المواجهات العنيفة، اتفقت ماليزيا وأندونيسيا أخيراً في أواسط شهر آذار/مارس على بدء مفاوضات في جاكرتا حول حدودهما البحرية. وبحسب وزير الشؤون الخارجية الأندونيسي، حسّان ويراجودا، ستستند هذه المناقشات إلى الاتفاقية البحرية الدولية لعام 1982 وهي عبارة عن قانون عرف بـ«الأرخبيلي» يرسم الحدود البحرية للبلدان المكونة من جزر، كما هي الحال في أندونيسيا، التي يبدو لها الأمر فائق الأهمية. وفيما كانت أندونيسيا عضواً في الأوبك منذ 1962 وبعد أن كان ممثلها بورنومو يوسغينتورو يشغل عام 2004 منصب الرئيس الدوري للمنظمة، أصبحت ولأول مرة منذ انضمامها إلى الأوبك مستورداً للنفط بشكل تام، الأمر الذي يثير من دون شك قلق بلد يُعَدّ مبدئياً من الدول المصدّرة للنفط. وفي أواخر عام 2004، ومع 4,7 مليار برميل من احتياطات النفط المثبتة، رأت أندونيسيا أن احتياطاتها انخفضت إلى نصف ما كانت عليه عام 1984. ولم يكن إنتاجها عام 2004 سوى 1,1 مليون برميل في اليوم بعد أن كان 1,5 مليون برميل في اليوم عام 1997. وعلى الرغم من مركزها كأكبر مصدّر عالمي للغاز الطبيعي السائل، وبفضل 2,56 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز أي 1,5 في المئة من الاحتياطات العالمية – وهو مركز ستفقده عام 2010 لصالح قطر– فإن قدرات أندونيسيا النفطية، التي لم تعد تسمح لها بالالتزام بحصتها من الإنتاج، سترغمها على ترك منظمة البلدان المصدرة للبترول. عندها سيكون نفط بحر السيليبس المنقذ المنتظر. هذه الأسباب بالذات إلى جانب غيرها، تفسر سبب تصلّب جاكرتا حيال موضوع آتشيه.

آتشيه: مطالبات انفصالية على خلفية الهيدروكاربورات

في هذا السياق أيضاً، وعلى الرغم من التسونامي المريع الذي دمّر جزءاً من سواحل جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية في كانون الأول/ديسمبر عام 2004، نفهم لماذا لم يفك الجيش الأندونيسي قبضته عن إحدى المناطق الأكثر تضرراً، ألا وهي آتشيه التي تقع شمالي

سومطرة والتي تحوي عدة رواسب نفطية-غازية في مياهها؛ بعد التسونامي، استئنفت في آتشيه، مطلع عام 2005، المواجهات بين الجيش الأندونيسي وانفصاليي حركة آتشيه الحرة، بعيداً عن المناطق التي كانت تتركّز فيها المساعدة الدولية.

ينبع رفض آتشيه لأندونيسيا من الحنين إلى سلطنة غنية ومستقلة لم يتمكّن يوماً المستعمر الهولندي من السيطرة عليها نهائياً. وقد عرفت المنطقة أول موجة تمرد في الخمسينيات، بعد أن كانت قد ضُمّت إلى أندونيسيا عام 1949، من دون احترام العهود التي قُطعت لها باستقلالية واسعة. عادت هذه الحركة الانفصالية إلى البروز بعد عشرين سنة انطلاقاً من الشعور بالحرمان، إذ أن جاكرتا كانت تستثمر النفط من دون الأخذ بعين الاعتبار النمو الاقتصادي المحلي. أما الجيش الأندونيسي الذي يتلقى 70 بالمئة من موارده من خارج الميزانية، فهو يستفيد من عدم الاستقرار ليعمد إلى قطع الأشجار بطريقة غير قانونية وإلى الاتجار بالمخدرات والحيوانات النادرة.

أكّد قائد القوات البرية في الجيش، العميد أندريارتونو سوتارتو في 22 حزيران/يونيو 2005 أن الجيش الأندونيسي قد قتل أكثر من 3300 متمرّد في آتشيه منذ أن بدأ حملة واسعة النّطاق لسحق الانفصاليّين في أيار/مايو عام 2003، كما رفض أيضاً أي وقف لإطلاق النارعلى متمردي حركة آتشيه الحرّة الذين تقلّص عددهم وانسحبوا إلى الجبال من دون الحصول على التموين الكافي. فبعد التسونامي، خسرت حركة آتشيه الحرة جزءاً كبيراً من الدعم الذي كان يؤمنه لها سكان المناطق الساحلية وباتت مطالبتها بالاستقلال، المرتكزة على ثروتها من الهيدروكربورات، مهددة بالزوال.

وأخيراً، في الثاني عشر من شهر تموز/يوليو عام 2005، التقت السلطات الأندونيسية ومتمردو آتشيه الانفصاليون، في هلسنكي، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، لبدء مفاوضات جديدة حول إنهاء نزاع دام ثلاثين سنة. فما كان من حركة آتشيه الحرة التي تراجعت قوّتها إلا أن وقّعت اتفاق سلام مع الحكومة الأندونيسية في الخامس عشر من شهر آب/أغسطس 2005. وقد أرسل الاتحاد الأوروبي في أواسط شهر أيلول/سبتمبر بالاشتراك مع خمسة أعضاء من منظمة دول جنوب شرق آسيا بعثة مراقبة إلى آتشيه مؤلّفة من 227 مراقباً أوروبياً وآسيوياً. ساهمت سويسرا والنروج أيضاً في هذه المهمة، التي كانت تهدف إلى مراقبة تطبيق الاتفاق

الموقّع في هلسنكي. لم تتخلّ أندونيسيا إذاً عن آتشيه وهيدروكاربوراتها كما أجبرها على ذلك المجتمع الدولي في تيمور الشرقية.

تيمور الشرقية: مطالبات نفطية ونزاعات مع أستراليا

بعد فشل دعوته الأولى للاستقلال عام 1975 وبعد أن ضمت أندونيسيا هذه المستعمرة البرتغالية القديمة، نال هذا البلد الصغير استقلاله في أيار/مايو عام 2002. يمتد هذا البلد على مساحة 15 ألف كلم مربع ويبلغ عدد سكانه أقل من مليون نسمة بقليل. كانت وثيقة الاستقلال في الواقع، استفتاءً نظمته الأمم المتحدة في آب/أغسطس عام 1999 لتقرير مصير سكان تيمور، إلا أن تحقّقه فعلياً استلزم ثلاث سنوات من النضال ضد القوات شبه العسكرية الموالية لأندونيسيا والمدعومة من العسكريين في جاكرتا.

إن تيمورالشرقية هي اليوم البلد الأكثر فقراً في جنوب شرق آسيا ولن يستطيع اقتصادها الاستفادة من جزء كبير من حقول الهيدروكاربور التي استولت عليها أستراليا في منطقة حدود بحرية متنازع عليها.

ومع ذلك، تعتمد تيمور الشرقية على هذه العائدات لتمويل نموها ولتخطّي الاعتماد على المساعدة الدولية. فإذا بالأستراليين والتيموريين يفتتحون في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 2003، محادثات لترسيم حدودهما البحرية وتحديد قواعد تقاسم حقول الهيدروكاربور الواقعة في منطقة متنازع عليها. وبحسب اتفاق عام 2003، الذي رفضت ديلي تصديقه، تقتصر حصة تيمور على 18 بالمئة. وتقدر قيمة احتياطيات النفط والغاز الموجودة في المياه المجاورة بعشرين مليار دولار. ومن الواضح أن هذا الاحتياطي يشكل الثروة الرئيسة لهذه الدولة الصغيرة. إلا أنه أصبح اليوم موضع نزاع مع أستراليا التي كانت قد وقّعت اتفاق سلام مع جاكرتا عام 1978 لاستغلال هذه الثروة.

إن الترسيم النهائي للحدود البحرية بين هذين البلدين سيحدد الطرف الذي تعود له السيطرة على هذه الثروات. لكن بحسب سلطات ديلي، تماطل كانبيرا خاصة في طريقة التقسيم الواجب اتباعها، وذلك لكي تتمكن من الاستمرار بمفردها في استغلال ثلاثة أرباع الحقول النفطية لبحر تيمور، لأنه يمكن لحدود بحريّة مرسومة حسب القواعد الدوليّة أن تعطي

كل هذه الحقول إلى تيمور الشرقية. وقد أعلن رئيس الوزراء التيموري ماري ألكاتيري في شهر أيار/مايو عام 2004 أنه سيحيل المسألة إلى محكمة العدل الدولية. وقد وصف بالإمبرياليّ تصرّف الأستراليين في رسم حدودهم البحرية على بعد 150 كلم من السواحل التيمورية عوض أن تكون في منتصف المجال البحري.

من جهتها تحاول أندونيسيا العودة بقوة، مستفيدةً في الوقت نفسه من غطرسة أستراليا التي تبلغ أرباحها حالياً فقط 700 ألف دولار في اليوم، ومن الإحباط التيموري الذي ينتج عن هذا الوضع. فإذا بتيمور الشرقية تقع مجدداً وكالعادة في كماشة البلدين القويين المجاورين لها.

قرصنة وإرهاب إقليمي

إن العلاقات الحسّاسة بين أندونيسيا وماليزيا لا تكفي لتفسير استمرار عمليات القرصنة في مضيق ملكا الذي يبقى في هذا المجال وسنة بعد سنة، المنطقة البحرية العالمية الأقل أمناً على الكرة الأرضية. لطالما كانت هذه المنطقة تاريخياً، ومنذ القرن الرابع عشر عرضة للقرصنة جرّاء تكوينها الجيومورفولوجي. إلا أن القراصنة ليسوا وحدهم من يتحرك في هذه المياه العكرة. فبحسب أجهزة المخابرات الأندونيسية، يسعى بعض الأصوليين أيضاً من منظمة الجماعة الإسلاميّة إلى زعزعة استقرار مضيق ملكا وشنّ هجمات ضد ناقلات النفط. كما يشتبه في أن الجماعة الإسلامية تنوب عن القاعدة في المنطقة. وقد أثبتت بعض أشرطة فيديو وُجدت في أفغانستان بعد التدخل الأميركي عام 2001، أن شبكة أسامة بن لادن الإرهابية قد صورت في أفغانستان خفر سواحل ماليزين؛ تسبب هذا الحدث بتخوفٍ من هجوم عنيف يماثل بقوته هجوم نيويورك. واستناداً إلى أجهزة المخابرات المركزية، قد يلجأ الإرهابيون إلى استخدام ناقلة نفط عملاقة كقنبلة تستهدف مرفأً استراتيجياً. كما قد يخططون لهجمات تستهدف سفناً حربيّة أميركيّة. ويرى بعض الخبراء أنه ربما هناك اتصالات بين القرصنة المحلية وحركات التمرد الإقليمية التي يسميها البعض جماعات إرهابية: كحركة آتشيه الحرة في أندونيسيا أو حركة أبو سيّاف في الفلبين وجبهة نمور التاميل لتحرير إيلام في سريلانكا، التي قد تستفيد من «غنائم هذه الحروب» لتمويل نضالها. الواقع أن عبور المضيق يفرض على

السفن، نظراً إلى صفوف الانتظار، التقدّم ببطء فتصبح بذلك هدفاً سهل المنال للقراصنة.

إن كلاً من البحرية البريطانية والفرنسية ولاسيما الأميركية تسهر على أمن الطريق البحري الذي يعبر المضيق فتكافح القرصنة والهجمات الإرهابية المحتملة في المنطقة. ولم يعد من الضروري إثبات وجود شبكات إرهابية و/أو حركات إسلامية راديكالية في أندونيسيا وفي جنوب الفلبين ولا سيما في جزيرة ميندناناو، وذلك منذ هجوم بالي في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2002 الذي يُنسب إلى الجماعة الإسلامية، التي يقع مركز تحركها تاريخياً في أندونيسيا وتمتد تشعباتها المالية واللوجستية إلى ماليزيا والفلبين. وهذا ما يفسر عمليات القوات الأميركية التي كانت تهدف إلى مساعدة القوات الفلبينية لا سيما في شهر فبراير/شباط عام 2005، ضد جبهة مورو وحركاتها المنشقة، أو متمرّدي أبو سياف المتهمين بتدريب الجماعة الإسلامية ودعمها. هذه الجماعة قد تغذي مستقبلاً نار التوترات الطائفيّة الكامنة في أندونيسيا بين المسيحيين والمسلمين من مولوكاس إلى سيليبز مروراً بجنوب بورنيو، وغيرها. هذا فضلاً عن مصدر قلق إقليمي آخر، وهو قيام حركات راديكالية إسلامية في جنوب تايلند على مقربة من الحدود الماليزية.

بعد اكتشاف أشرطة فيديو القاعدة، تضاعف عدد الدوريات وقدمت الولايات المتحدة المساعدة من أجل تعزيز الأمن في المضيق. أما ما يشكل كابوساً بالنسبة إلى واشنطن فهو اختطاف ناقلة نفط عملاقة وإغراقها، ما يحدث خللاً كبيراً في تموين بلدان الشرق الأقصى بالنفط. بدورها، تشكل السفن الانتحارية الصغيرة خطراً كبيراً. هذا النوع من الهجمات قد يبرز بشكل مفاجئ من مئات المخابئ المحتملة على طول شواطىء سومطرة المغطاة بالغابات. وقد أتت سيطرة القراصنة في 14 آذار/مارس عام 2005، على ناقلة أندونيسية للغاز الطبيعي السائل، في المضيق لتؤكد هذه المخاوف. لكن لحسن الحظ هذه المرة، اكتفى القراصنة بترك السفينة بعد إفراغها من كل محتوياتها القيمة. إلا أن هذه الناقلات ليست مجرد قنابل خطيرة عائمة، إذ أن هذا النوع من السفن مثالي، نظراً إلى حجمه الكبير ونسبة مسحوبه المائي الضعيف، للقيام بعمليات إرهابية ضد المرافئ الكبيرة والمصافي في المنطقة.

وقد دفع القلق بالبلدان الساحلية عام 2004، إلى توقيع اتفاق لانشاء دوريات مشتركة من أجل ضمان أمن المضيق ضد القراصنة والإرهابيين. إلا أن حساسيتها تجاه المنافسة السيادية

دفعها إلى رفض دعم الولايات المتحدة اللوجستي: من هنا استمرار الخطورة الحقيقي. إن شبح تكرار أحداث 11 أيلول/سبتمبر بحرياً إذاً، بالنسبة إلى المكتب البحري الدولي الذي سجل عام 2004 ازدياد أعمال القرصنة في المنطقة بنسبة 65٪، بعد أن كانت قد انخفضت في السنوات الأخيرة، ليس مستبعداً قط. وبحسب المكتب، إن مياه ملكا وخليج غينيا ومنافذ الشواطئ الصومالية هي من بين المياه الأكثر خطورة في العالم.

وهكذا، علاوةً على الأهمية الاستراتيجية لمضيق ملكا وبسبب الإرهاب الإسلامي، صار ينبغي أن تخضع جزر جنوب شرق آسيا لإشراف أميركي دقيق. وفي سياق الحرب الباردة، ومنذ أن تسلّم الجنرال سوهارتو الحكم في أندونيسيا عام 1966 بعد إبعاد مؤسس استقلال الأرخبيل سوكارنو– الذي كان مقتنعاً بوجوب التعاطف الواضح مع الشيوعيين المحليين– لطالما سلّحت الولايات المتحدة النظام الأندونيسي ودعمته بشكل عام. لكن مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر ووجود إسلاميين راديكاليين في كواليس جاكرتا، قد تدفع إلى تغيير المعادلة حتى لو كان على واشنطن، نظراً لضرورة قيامها بعمليات كبرى في الشرق الأوسط، أن تحافظ على العلاقات الجيدة مع البلد الإسلامي الأكبر في العالم. وبحجة مكافحة الإرهاب حالياً ومع استمرار تصاعد نفوذ الصين، فإن عودة الولايات المتحدة محتملة إلى الفلبين، وهي أرخبيل مجاور لشمال أندونيسيا والبلد الوحيد في المنطقة الذي يشكل فيه المسيحيون 83 بالمئة من السكان. من وجهة نظر استراتيجية، توفر هذه العودة بعد ثلاثة قرون من الاستعمار الإسباني مغانم عديدة.

الفلبين: عودة محتملة للولايات المتحدة لتعزيز الأمن في المنطقة والتصديّ للصين

تقع الفلبين في أقصى شرق آسيا الجنوبية الشرقية وهي أرخبيل يحتوي على أكثر من 7000 جزيرة يحدها المحيط الهندي من الشرق وبحر سيليبس من الجنوب وبحر الصين الجنوبي من الغرب. وما يطبع تاريخ الفلبين الحديث هو تأثير الولايات المتحدة عليها.

وبالفعل، فبعد انتصارها على إسبانيا في كوبا وبورتوريكو عام 1898، سيطرت الولايات المتحدة على الجزر الفلبينية التي كانت حتى ذلك الحين مستعمرات إسبانية. وقد حصلت في الوقت عينه على جزيرة غوام التي أصبحت فيما بعد من أهم القواعد الأميركية في المحيط

الهادئ. كان يُفرض الوجود الأميركي في الفلبين والمنطقة آنذاك، من أجل الحد من انتشار القوات الأوروبية واليابانية لاسيما في الصين. إلا أن استقلال البلد عام 1946 لم يلغِ بقاء اثنتي عشرة قاعدة أميركية ومن أهمها: قاعدة خليج سوبيك البحرية (80 كم شمال مانيلا) وقاعدة كلارك الجوية (60 كم شمال شرق خليج سوبيك) وهي تقع شمال الأرخبيل في جزيرة لوزون الكبيرة على بعد 1000 كلم من الصين و1200 كلم من فيتنام. وقد استخدمت هذه القواعد كثيراً خلال الحرب الباردة، ولاسيما خلال حرب فيتنام من أجل التموين والمراقبة. إلا أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى إقفالها عام 1992 بأمر من مجلس الشيوخ الفلبيني عقب ثورة بركان بيناتوبو الضخم الواقع في جزيرة لوزون عام 1991.

يشكّل الإسلام ديانة 5 ملايين فلبيني من أصل مجموع السكان الذي قدر بـ 85 مليون نسمة، عام 2005. يعيش هؤلاء بأغلبيتهم في جزر ميندناو وسولو وبلاوان في جنوب الأرخبيل على مقربة من البلدين الإسلاميين الكبيرين أندونيسيا وماليزيا. بدأ الإسلام يتأصّل في جنوب شرق آسيا ابتداءً من القرن الثالث عشر، على طول الطريق التجارية بين شبه الجزيرة العربية والصين ولاسيما في جزيرة سولو التي أصبحت سلطنة عام 1450 ثم في جزيرة ميندناو حيث تم تأسيس سلطنة في ماغيندناو عام 1515. في جنوب جزيرة ميندناو، تحديداً، حيث الغالبية الإسلامية تجذرت في أواخر الستينيات جبهة مورو للتحرير الوطني. أما فيما يتعلق بمتمردي أبو سيّاف فهم ينفذون عملياتهم مؤخراً انطلاقاً من جزر سولو، كما أظهرت عملية احتجاز الرهائن في جزيرة جولو عام 2000، التي تداولتها وسائل الإعلام بقوة وانتهت بفضل الوساطة الليبية. منذ السبعينيات، كانت جبهة التحرير الوطني تتلقى الدعم المالي والمادي من ماليزيا وليبيا اللتين كانتا تقومان بدور الوسيط مع دولة الفلبين. وقد أدت هذه الوساطات إلى توقيع اتفاق عام 1976 في طرابلس الغرب ينص على إنشاء منطقة حكم ذاتي تضم غرب منداناو وجزيرتي سولو وبالاوان.

إلا أن النزاع استمر، ذلك أن مانيلا إذ وقعت الاتفاق إنما أرادت قبل كل شيء أن لا تغيظ بلدان الشرق الأوسط التي يعتمد عليها البلد في امداداته النفطية. وما زالت هذه التبعية مستمرة حتى اليوم. في العام 2003، لم تكن الفلبين تنتج سوى 25 ألف برميل في اليوم – وقد بدأ ذلك فقط منذ عام 2001 – مقابل استهلاك يصل إلى 340 ألف برميل في اليوم. أما شركات

شل وشيفرون تكساكو ويونوكال، فقد قامت بالتنقيب في مياه بحار الأرخبيل لكن حتى الآن الكميات المكتشفة عام 2003 و2004 ليست مربحة تجارياً لهذه الشركات الكبيرة. على الحكومة الفلبينية وشركة الفلبين الوطنية لاستكشاف النفط أن تبحثا إذاً عن شركاء آخرين للقيام بالاستثمار.

الفلبين هي أحد البلدان الساحلية على بحر الصين الجنوبي المعارضة لطموحات الصين بالسيطرة على هذه المنطقة وهيدروكاربوراتها، لا سيما على أرخبيل سبراتلي. وسنتطرق إلى هذه المسألة التي تخص مجموع بلدان المنطقة في خلال دراسة الصين. لكن نسبياً، يحتوي الأرخبيل على ما يزيد عن 3,8 تريليون قدم مكعب من الاحتياطي المثبت من الغاز.

وقد أودى النزاع بين جبهة مورو للتحرير الوطني والمنشقين عنها، خلال ثلاثين عاماً، بحياة 120 ألف شخص. كما أدت النزاعات مع الجيش إلى تهجير مليون شخص، 85 بالمئة منهم مسلمون، وهُجّر 200 ألف منهم خلال هجمات عام 2003.

أما بالنّسبة إلى الحركات المورويّة الانفصاليّة، فإن أحداث 11 أيلول/سبتمبر تضعها الآن في موقع الاتّهام لدعمها الإرهاب الدولي. ويبدو بالفعل أن الحركة باتت أرضاً خصبة لتسلل الجهاديين إلى صفوفها، ولا سيما مجاهدي الجماعة الإسلامية الأندونيسية. هذا ما يراه بكل حال الجيش الفلبيني ومستشاروه الأميركيون. يفسّر ذلك مشاركة الولايات المتحدة المباشرة في عمليات ضد جبهة مورو أو متمردي أبو سياف لا سيما خلال شهر شباط/فبراير عام 2005. لذا، وبما أن جنوب الفلبين بات ملجأ للإرهاب الإسلامي، استطاعت مانيلا تعزيز علاقاتها مع واشنطن من جديد والحصول على مكانة إقليمية بوصفها «الحليف الأكبر خارج حلف شمال الأطلسي»، بانتظار ارتدادات محتملة قد تكون ملموسة أكثر كعودة القوات الأميركية إلى تمركز دائم،لكن هذه المرة من منظور استراتيجي يركز على الصين أيضاً.

وما زالت الرئيسة غلوريا أرويو المتورطة كالرؤساء السابقين بعمليات فساد، إضافة إلى عمليات التزوير الانتخابي، تحتفظ حتى الآن بدعم الولايات المتحدة التي تخشى وقوع هذا البلد المهم استراتيجياً في أيادٍ معادية لها. فإذا ما شغلت الفلبين مركزاً مهماً داخل جهاز مكافحة الإرهاب الذي وضعته واشنطن في آسيا والشرق الأوسط، فهي قد تشكل أيضاً قاعدة استراتيجية عملانية بالنسبة إلى تدفق الهيدروكربور نحو الصين عبر مضايق ملكا

وفورموزا وباشي.

ختاماً، يمكننا ذكر نقاط مرور استراتيجية أخرى ذات أهمية متفاوتة نظراً لموقعها أو للبلدان الساحلية المعنية ألا وهي: رأس الرجاء الصالح، في جنوب إفريقيا الجنوبية أو قناة موزمبيق بين مدغشقر والقارة الإفريقية؛ مضيق بارك بين الهند وسريلانكا؛ مضيقا سوندا ولومبوكا الأندونيسيان؛ مضيق توريس بين تيمور الشرقية وأستراليا. لكن باستثناء رأس الرجاء الصالح الذي ليس بذاته اختناقاً مضايقياً، فليس لأي من نقاط العبور هذه أهمية تلك التي ذكرناها سابقاً.

إن هذه الجولة السريعة حول النقاط الاستراتيجية ومسالك النفط، والنظرة العامة إلى جنوب شرق آسيا تسمحان بملاحظة سيطرة مصالح أميركا وقواتها. في الواقع، وسواء كان الأمر متعلقاً بحماية مسالك عبور الهيدروكربور أو بمكافحة الإرهاب الذي قد يهددها، فإن وجود القوى العسكرية الأميركية لا يُمكن تجاهله. وإن كان لا يُشك بالدور الأساسي الذي تلعبه القوة العظمى لحماية تدفقات النفط، فإن لها بالقدر ذاته، في مجال الهيدروكربور رؤية خاصة ومصالح ذاتية ليس لها أي طابع خيري يجب التوقف عندها قبل أن نتطرق إلى أهم المناطق العالمية لإنتاج النفط.

الهوامش

1- المصدر الإحصائي: وزارة الطاقة الأميركية، مكتب الإعلام للطاقة، آذار/مارس 2004.

2- يعدّ الأسطول الفرنسي اليوم ثلاث عشرة حاملة نفط خام كبيرة جداً وناقلة نفط خام عملاقة، تقدّر حمولة الكبرى منها بحوالي 357 الف طن من النفط الخام أي ما يوازي حمولة قطار عربات صهاريج بطول 250 كلم، ما يساوي تقريباً 2,5 مليون برميل أي الإنتاج اليومي للإمارات العربية المتحدة. تبلغ قدرات النقل لدى معظمها أقل بقليل من 200,000 طن؛ وهذه حال ناقلة النفط ليمبورغ (190,000 طن) التي استُهدفت في اعتداء إرهابي على السواحل اليمنية في 6 تشرين الأول / أكتوبر 2002.

3- بالاستناد إلى تقديرات مكتب الإعلام للطاقة، وزارة الطاقة الأميركية.

4- بعد حرب الأيام الستة سنة 1967، تسبب احتلال الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية من سيناء، بإقفال القناة. أُعيدَ فتحها سنة 1975، بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل من قِبل الرئيسين السادات وبيغن.

5- نسبة إلى اسم رئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر، الذي اعتبر سنة 1979 منطقة الخليج منطقة حيوية للمصالح الأميركية، والذي لم يستبعد اللجوء مباشرةً إلى القوة العسكرية ضد أي قوة تحاول السيطرة على هذه المنطقة.

6- طلب المعلومات، سجلات المواد الأولية، 17 كانون الأول/ديسمبر 2003.

7- أ ف ب، 13 شباط/فبراير 2004.

الفصل الثاني

الولايات المتحدة: رؤية جيوسياسية عالمية للمحروقات

بما أن الولايات المتحدة هي القوّة العظمى المسيطرة الوحيدة في بداية هذه الألفية، وبما أن سياسة الطاقة التي تنتهجها تشكِّل ثقلاً ملحوظاً على الجيوسياسية العالمية للمحروقات، فلا بد من تخصيص قسم مهم لها. وسنعمد من خلال الولايات المتحدة إلى دراسة أبرز المناطق العالمية لإنتاج المحروقات قبل الانتقال إلى دراسة روسيا والصين على وجه التحديد. سنرى أولاً كيف أن الصراع ضد الإرهاب الذي يشكل أساساً لإعادة التموضع العسكري الأميركي في العالم، ويعدّل أشكال وجوده، يغطّي أبرز المناطق التي تتّسم بانعدام الاستقرار، في ما يتعلق بإنتاج المحروقات ونقلها. وبما أن المحروقات تشكّل هدفاً استراتيجياً للإرهاب، بصفته عامل زعزعة كونياً أو هدفاً تكتيكياً محدّداً، تساهم الحرب ضد الإرهاب في ضمان أمن الامدادات النفطية والغازية. وهكذا، فإن الحرب ضد الإرهاب تشكّل غطاء طبيعياً لأهداف اقتصادية مرتبطة على الأخص بالطاقة، من أجل احتواء بروز أي قوة منافسة. لذا فإن نظرية الولايات المتحدة في ما يخص الطاقة، وخياراتها وتداعيات هذه الخيارات على الصعيد العسكري تفسّر هذه العلاقة الوثيقة.

سياسة الطاقة الوطنية الخاصة بالولايات المتحدة

عندما تولّى الرئيس بوش السلطة بداية العام 2001، لم تكن أولى أولوياته في السياسة الخارجية حينها، الحرب على الإرهاب ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا نشر الديمقراطية وملاحقة الظالمين. إلا أن هذه الأهداف قد فرضت نفسها في الاستراتيجية الأميركية بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.

بالنسبة لإدارة بوش، كانت أولى أولوياته منذ بداية ولايته، ضرورة زيادة امدادات المحروقات للولايات المتحدة. وفي الأشهر التي سبقت تولّيه السلطة، واجهت الولايات المتحدة مرّات عدة نقصاً في النفط والغاز في مختلف أنحاء البلاد، وانقطاعاً للتيّار الكهربائي

على نحو متكرّر في كاليفورنيا. بالإضافة إلى ذلك، منذ العام 1998، كانت واردات النفط الخام تتخطّى للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة نسبة الـ50٪ من الاستهلاك القومي، ما جعل أفق امدادات الطاقة المستقبليّة للبلاد على المدى الطويل مقلقاً. وقد أعلن جورج بوش أن معالجة أزمة الطاقة على الصعيد الوطني ستكون مهمته الأساسية إذا ما تولّى سدة الرئاسة. فاعتبر مع مستشاريه أن امدادات النفط تشكّل عاملاً أساسياً ومؤشراً للسلامة ولتنافسية الصناعات في البلاد. كانوا يعون أن أي تقنين في الطاقة سيكون له مفاعيل كارثية على النقل والمواصلات والملاحة الجوية والبناء والبتروكيماويات والزراعة إلخ... كما كانوا يعلمون أن النفط حيوي بشكل خاص للاقتصاد إذ يمثّل خمسي مجمل حاجة البلاد من الطاقة أي أكثر من أي مصدر طاقة آخر. في المقابل، يُعدّ النفط بالطبع أساسياً لقطاع النقل والمواصلات، وهو قطاع حيوي في بلد كبير مثل الولايات المتحدة. وهكذا، عام 2003، استهلكت الولايات المتحدة 12٪ من الوقود المنتجة في العالم. وفي السنة نفسها، كان مصدر النفط المستهلك من الولايات المتحدة كما يلي: 41٪ من الولايات المتحدة، 9٪ من كندا، 8٪ من فنزويلا، 8٪ من السعودية، 7٪ من المكسيك، 5٪ من نيجيريا، 4٪ من العراق، 1,7٪ من النروج، 1,7٪ من أنغولا، 1,7٪ من كولومبيا، 1,3٪ من الكويت، و11٪ من مختلف المصادر الأخرى.

وكان مستشارو الرئيس بوش على علم أيضاً بأن هذا النفط ضروري للأمن القومي لاستعماله للطيران والدبابات والطائرات النفاثة والسفن، وهي عصب الجهاز العسكري الأميركي في كافة أرجاء العالم، إذ أن النفط يساعد أيضاً على شن الحروب. لهذه الأسباب كلّها وتحديداً بعد 11 أيلول/ سبتمبر، سرّعت الولايات المتحدة من إعادة نشر سياستها الخاصة بالطاقة، التي كانت أُطلقت في عهد رونالد ريغان ولا سيما مع تعزيز قدرات الاحتياطي الاستراتيجي. لكن إعادة الانتشار هذه قد أصبحت أولوية قومية حقيقية مع الرئيس بوش بدءاً من العام 2001. وهكذا في آذار/ مارس 2001، أعلن وزير الدولة لشؤون الطاقة سبنسر أبراهام: «سوف تواجه الولايات المتحدة أزمة طاقة فعلية في العقدين المقبلين[1]. وأي فشل في مواجهة هذا التحدّي يهدّد ازدهارنا الاقتصادي الوطني ويؤثّر على أمننا القومي ويعدّل بالكامل نمط حياتنا»[2]. للاستجابة إلى هذه الضرورة الملحّة، أسّس الرئيس بوش مجموعة عمل عرفت تحت اسم مجموعة تطوير سياسة الطاقة القومية. وقد تألفت من أعضاء بارزين

في الحكومة مسؤولين عن إنجاز خطة على المدى الطويل تهدف إلى تلبية احتياجات الطاقة في البلاد. وقد عهد الرئيس الأميركي إدارة المجموعة إلى مستشاره المقرّب، ريتشارد تشيني، وهو نائب الرئيس. وكان هذا الأخير زعيم الحزب الجمهوري ووزير الدفاع الأسبق خلال حرب الخليج الأولى وتولّى منصب رئيس ومدير عام هاليبورتون، شركة الخدمات النفطية العالمية، قبل الالتحاق بحملة المرشّح بوش لانتخابات العام 2000. وقد أحاط ريتشارد تشيني نفسه داخل المجموعة بمن اعتبرهم مستشارين له من قادة شركات قطاع الطاقة ومن بينهم كوادر تدير الشركات النفطية أو شركات التجارة النفطية مثل إنرون[3]. لكن الحضور غير المباشر لشركات القطاع في صياغة سياسة الطاقة الأميركية هو الذي دفع بعض الجمعيات البيئية مثل سييرا كلوب وجوديشال ووتش إلى رفع دعوى أدت، بالإضافة إلى عوائق أخرى، إلى تأخير اعتماد سياسة الطاقة القومية من قبل مجلس الشيوخ[4]. وإذا كان هذا العائق القانوني الذي يضاف إلى عدد من المعارك النيابية الحامية حول أحكام عدة لقانون الطاقة قد أخّر لفترة أربعة أعوام اعتماد البرلمان الرسمي لسياسة الطاقة، إلا أنه لم يؤخّر إدارة بوش عن السير بها قدماً في جوانبها المتصلة بالسياسة الخارجية التي تتولّى الرئاسة بمفردها مسؤولية إدارتها.

فهم أعضاء مجموعة تطوير سياسة الطاقة القومية بسرعة، من خلال تحاليلهم، أن إشكالية الطاقة في البلاد تقودهم إلى إجابتين متعارضتين: إما مواصلة استهلاك المزيد من النفط، على الرغم من تراجع الإنتاج المحلّي، والتحوّل تالياً إلى الاعتماد بشكل إضافي على واردات النفط الخام؛ وإما اختيار طريق أصعب وهو البحث عن طاقات متجددة بهدف تخفيض تدريجي لاستخدام النفط. وقد أدّى هذا النقاش إلى بروز تبعات أساسية على المجتمع الأميركي واقتصاده وأمنه. فعدم تغيير الواقع يقود الولايات المتحدة إلى الاعتماد بصورة مستمرة على دول الخليج والدول الأخرى، مع ما يستتبع ذلك من تبعات على صعيد سياسة الأمن في الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن الاستراتيجية البديلة تتطلب استثمارات ملحوظة في الطاقات الجديدة وتكنولوجيات النقل، وتترافق مع بروز بعض الصناعات وتدهور صناعات أخرى.

تداعيات سياسة النفط الأميركية

تدخل الرئيس بوش لمصلحة مواصلة زيادة الاعتماد على الواردات النفطية. لكن هذا الاعتماد الذي قبلت به واشنطن لم يكن ليعني عدم المبادرة. بل على العكس، ترافق مع مخاطرة متزايدة وتورط في النزاعات الإقليمية أو المحلية ولا سيما في الدول المنتجة للنفط. بالطبع لم تكن هذه التبعية المتزايدة لتبدو على نحو مباشر في الفصول السبعة الأولى من تقرير تشيني، وهو الحجر الأساس لسياسة الطاقة الجديدة التي اعتمدتها الولايات المتحدة[5]. برز الأمر في الفصل الثامن والأخير بعنوان «تعزيز التحالفات العالمية» حيث ظهرت النوايا الحقيقية لإدارة بوش. هنا تغيّرت نبرة التقرير فانتقلت من المخاوف الكلاسيكية المتعلّقة بفاعلية إيجاد حلول للطاقة في البلاد إلى اعتراف صريح بضرورة ضمان امدادات أكيدة من الخارج. يبدأ الفصل الثامن بـ «يعتمد أمن الطاقة في الولايات المتحدة على الحصول على امدادات كافية لدعم النمو الاقتصادي في البلاد». ويواصل التقرير «نستطيع تعزيز أمن الطاقة لدينا والازدهار المشترك في الاقتصاد العالمي عبر العمل مع دول أخرى على زيادة إنتاج الطاقة العالمية. هذه مهمة أوكلت إلينا لجعل أمن الطاقة أولوية سياستنا التجارية والخارجية».

لم يحدّد تقرير تشيني بوضوح كمية النفط اللازمة. كما لم يبرز سوى رسم لتطور الاستهلاك المحلي الصافي للنفط. لكن بحسب توقّعات وزارة الطاقة، فإن إنتاج الطاقة المحلي الأميركي سيتراجع من 8,5 مليون برميل في اليوم عام 2002 إلى 7 ملايين برميل في اليوم عام 2020، فيما يزداد الاستهلاك من 19,5 مليون برميل في اليوم إلى 25,5 مليون برميل في اليوم[6]. وهذا ما يفترض ضرورة ارتفاع واردات النفط الخام من 11 مليون برميل في اليوم إلى 18,5 مليون برميل في اليوم، أي 72٪ من الاستهلاك القومي الذي يضاف إليه واردات المنتجات. تذكر غالبية توصيات الفصل الثامن من سياسة الطاقة القومية أساليب الحصول على 7,5 مليون برميل إضافي في اليوم كانت تشكّل عام 2002 ما يعادل استهلاك الصين والهند معاً.

خُصّص ثلث توصيات هذا التقرير لاستعراض مختلف الوسائل للنفاذ إلى الموارد النفطية في الخارج. ويتعلّق القسم الأكبر من الـ 35 مقترحاً ببعض المناطق و/أو الدول المحدّدة، مع التركيز على ضرورة رفع الحواجز السياسية والاقتصادية والقانونية أو اللوجستية التي تعيق هذا النفاذ. وهكذا، تطلب سياسة الطاقة القومية إلى وزراء الطاقة والتجارة والخارجية

«تعميق الحوار التجاري مع كازخستان وأذربيجان ودول بحر قزوين الأخرى من أجل تشجيع مناخ شفاف ومستقر للأعمال على صعيد الطاقة ومشاريع البنى التحتية».إذ أن أساس الاستراتيجية النفطية لإدارة بوش تتناول تحفيز العرض النفطي العالمي بهدف خفض تبعيّة الولايات المتحدة للشرق الأوسط وتحديداً للسعودية. كما يتّهم تقرير تشيني منظمة الدول المنتجة للنفط باستغلال موقعها شبه الاحتكاري لتثبيت سعر برميل النفط عبر سياسة الكوتا. لكن البحث عن حقول جديدة في الألسكا إضافة إلى السواحل في كاليفورنيا وفلوريدا حيث تتواجد المحروقات بكميات ملحوظة، وعلى الرغم من حثّ تقرير تشيني على استغلالها، يبقى مكلفاً ومحفوفاً بالمخاطر. وهكذا، قادت الحكومة الأميركية حملة دبلوماسية مكثّفة للحصول على المزيد من الموارد في الخارج مع هدفين منذ البداية هما إفريقيا ومنطقة بحر قزوين.

البحث عن مزودين جدد

أدى ارتفاع أسعار النفط الخام إلى تشجيع هذه الحركة ما سمح للشركات بمضاعفة أعمال التنقيب في كافة أنحاء العالم منذ سنوات عدة. أما العقوبات التي تهدد (أو كانت تهدد) الشركات إذا ما استثمرت أكثر من 20 مليون دولار في إيران وليبيا والعراق، قد حّفزتها أيضاً على تشعيب التزاماتها. وقد دعمت الولايات المتحدة هذه الجهود عبر سياسة قانونية دولية طموحة تهدف إلى فتح الأسواق النفطية وإصلاح نظام الاستثمارات في القطاع. وهكذا، كان لا بد من طمأنة الشركات النفطية التي طالتها عمليات التأميم في السبعينيات وباتت ترفض العمل في مناطق حسّاسة. فرضت هذه الشركات الاستفادة من ضمانات أكيدة ألا وهي، احترام شركائها العقود الموقعّة، وإمكانية تحويل أرباحهم بحرية إلى مواطنهم، وكذلك القدرة على إحالة النزاعات إلى المحاكم المختصة. تم الحصول على هذه الضمانات أخيراً بواسطة اللوبي الأميركي الفعّال لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وليس من الضرورة الإشارة إلى أن هذه الأخيرة سهّلت إعادة انتشار سياسة الطاقة الخاصة بالولايات المتحدة التي بدأت بالحصول على امداداتها من المناطق الإقليمية. أما المزوّدون الثلاثة الأول للخام، من أصل الأربعة الأهمّ، فأصبحوا يقعون في القسم الشرقي

إعادة انتشار قوات الولايات المتحدة

OCÉAN ARCTIQUE
Russie
Canada
III^e flotte
Corée du Nord
Japon
Corée du Sud
État-Unis
Okinawa (Jap.)
Midway (US)
Birmanie
VII^e flotte
Hawaii (US)
Cuba
Honduras
Salvador
Guam (US)
Vietnam
Philippines
Singapour
OCÉAN PACIFIQUE
Équateur
Australie
Nouvelle-Zélande
2 000 km
à l'Équateur
Cartographie Philippe Valentin décembre 2005
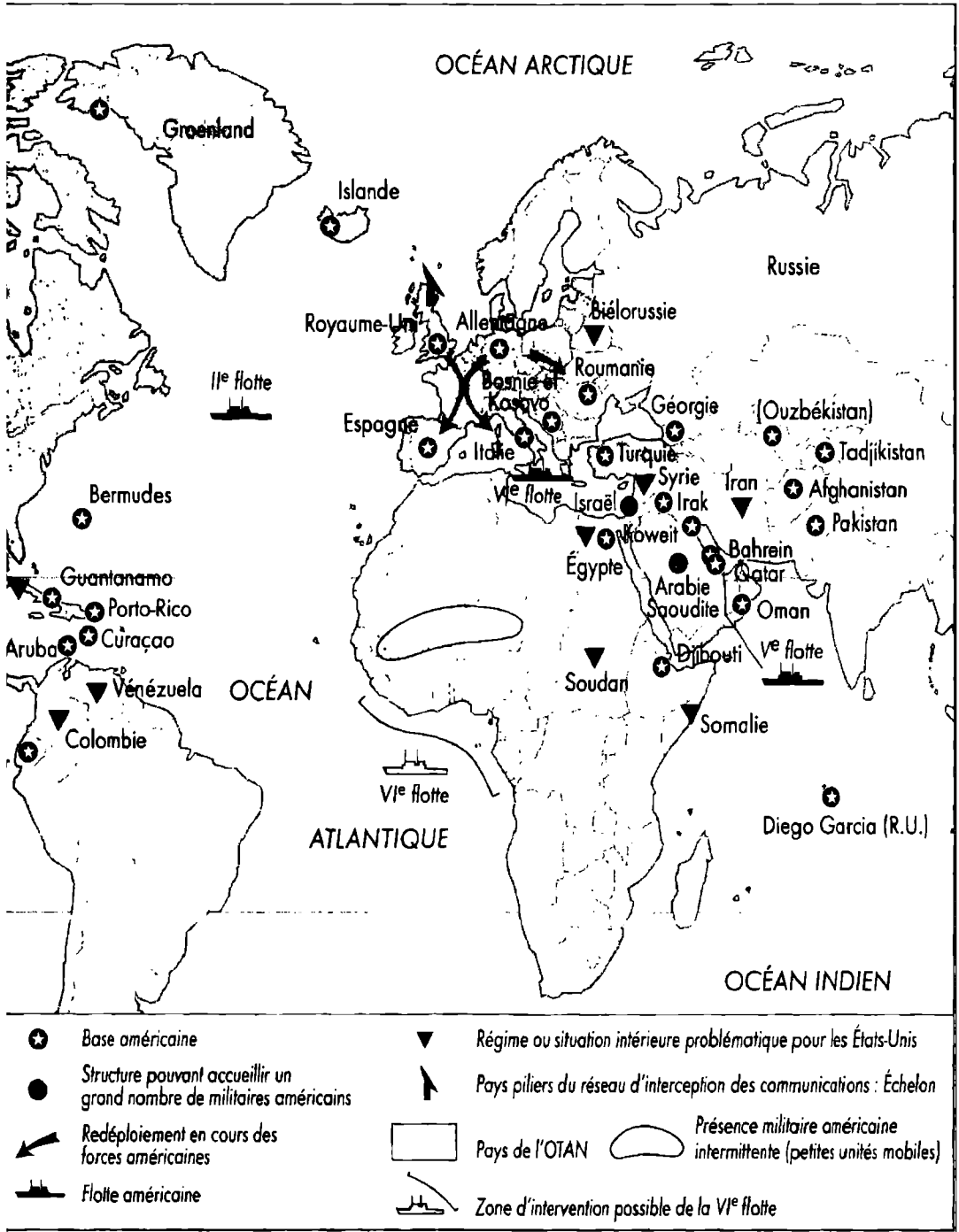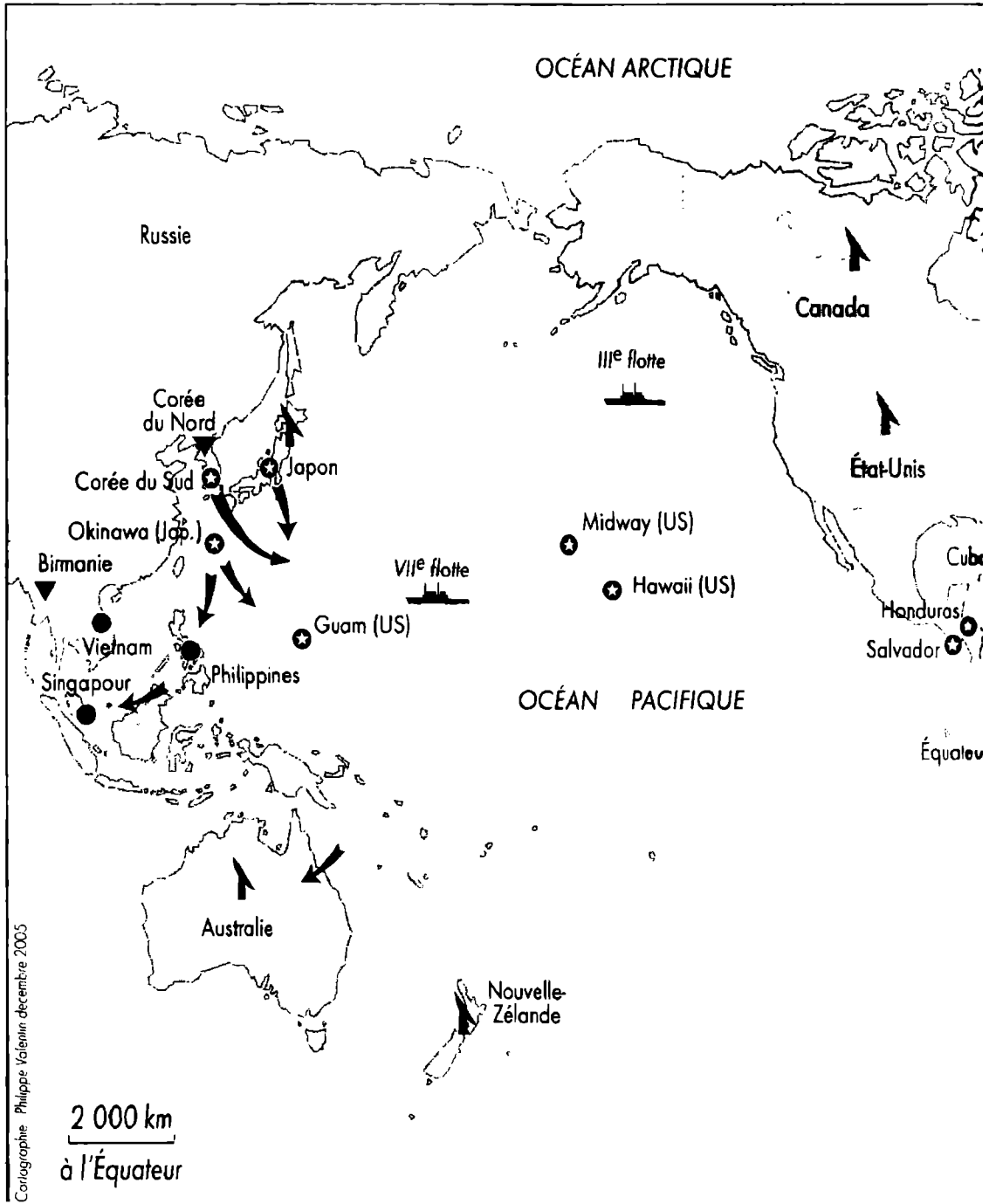
وهم: كندا والمكسيك وفنزويلا. لكن يبقى هذا غير كاف.

من الواضح أن لسياسة الطاقة القومية، وإن لم يُجاهَر بذلك، الأثر العميق والطويل الأمد على السياسات الخارجية والعسكرية للولايات المتحدة. يتعيّن على ممثلي (كما على منفذي) هذه السياسات التفاوض (على نحو مباشر وغير مباشر) للحصول على امدادات الطاقة والاستثمارمن أجل زيادة الإنتاج وحجم الصادرات. كما يتعين عليهم التأكد من عدم حدوث أي ثورات أو انقلابات أو مشاكل أخرى من شأنها أن تعكّر عمليات الامداد للولايات المتحدة. تبرز أهمية سياسة الطاقة القومية في تعزيز تدخّل الولايات المتحدة في العالم. تتعلّق هذه الضرورات بالخليج العربي وحوض بحر قزوين وامتداداته إلى آسيا الوسطى وإفريقيا وأميركا اللاتينية. لكن لا يبدو أكيداً أن تطوّر الديمقراطيات التي هي أساسية بالنسبة للمحافظين الجدد، تسهّل في بعض الأماكن تطبيق هذه النظرية. وسنعود بالتفصيل إلى كل من هذه المناطق.

بالنسبة للأكاديمي الأميركي مايكل كلير[7]، من الواضح أن إرساء خطة تشيني سيكون لها، حالياً وفي المستقبل، مفاعيل كبرى على سياسة الدفاع والأمن في الولايات المتحدة لأن الدول المحتملة للامدادات النفطية المستقبلية غالباً ما هي عرضة لنزاعات داخلية محتملة أو معلنة، إن لم تكن تظهر عداءً أميركياً أكيداً. بعضها يراكم حتى هاتين السلبيتين. يرى مايكل كلير أن جهود إدارة بوش للحصول على الواردات النفطية الإضافية ستؤدي بلا أدنى شك إلى تزايد العنف والمقاومة في مناطق منتجة عدة. وإذا كانت الولايات المتحدة تفضل تفادي اللجوء إلى القوة في مثل هذه الحالات، إلا أنه من الممكن أن تصل إلى خلاصة مفادها أن الحل الوحيد لضمان تواصل تدفق المحروقات في بعض الأحيان هو عبر استخدام القوة (الجنود أو الميليشيات أو الشركات الخاصة) من أجل حماية الحقول ومراقبة أنابيب النفط والغاز. وقد يكون هذا التواجد في الكثير من الأحيان معيقاً للإنتاج بحيث يعزز مناخ انعدام الأمن. والمرجّح في غالبية الحالات، أن يعتمد أمن الأنابيب وخطوطها على تعاون متبادل مع الاثنيات والقبائل والمجتمعات الأخرى الواقعة على خط طرق الامداد والتي ستتولى عملية حراستها مع اللجوء عند الضرورة إلى مؤازرة الشركات الخاصة التي ترتكز على اليد العاملة المحلية.

بالطبع فإن هذه الأسئلة لم ترد على الإطلاق في تقرير تشيني. يجب بكل بساطة ملاحظة الجهود العظيمة التي بذلتها إدارة بوش في قطاعات التسليح والدفاع ودراسة التموضع المعلن للقوات الأميركية لفهم أن هذا المسار العسكري الذي تمليه أولويات أخرى ليس بمنأى عن خلفيات الطاقة. فالعلاقات كثيرة بين الحرب ضد الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل من جهة والمخططات العسكرية وهموم الطاقة، من جهة أخرى. تشكل هذه الموضوعات ثلاث أولويات أساسية لسياسة الأمن والطاقة الأميركية. إلا أنه ثمة بلدين يتعارضان مع هذه الأولويات: العراق وإيران.

السياسة النفطية ومشكلة الإرهاب

في الواقع، بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، بدأ تضارب المصالح بين الحرب ضد الإرهاب والنفط يظهر في المعسكر الجمهوري. قدّم كل من عضو مجلس الشيوخ كونراد بورنز من مونتانا والنائب كورت ويلدون من بنسيلفانيا حلاً يقضي بتعزيز التعاون في مجال الطاقة مع روسيا. وسبب دعوتهما هذه، اعتماد الولايات المتحدة على نفط السعودية وبعض الدول الأخرى ومن بينها العراق التي يمكن أن تستخدم مال النفط لتمويل أعمال إرهابية أو لنشر أسلحة الدمار الشامل. وقد أعيد هذا النقاش في مراكز الأبحاث الحكومية ولا سيما مؤسسة التراث التي نشرت مذكرة لمصلحة التعاون في مجال الطاقة مع روسيا بهدف تفادي هذا التعارض[8]. يذكر كاتب هذه المذكرة أن المستهلكين الأميركيين قد يصابون بالصدمة لدعمهم على نحو غير مباشر القاعدة أو صدام حسين عبر ملء سياراتهم بالوقود. كما يؤكد أن روسيا بالإضافة إلى دول بحر قزوين وإفريقيا وأميركا اللاتينية يمكن أن تشكل بدائل عن الشرق الأوسط. لكن ما يبدو أن ما يجهلونه هو الجانب الذي لا يمكن تفاديه في ما يتعلق بامداد الغرب بما فيه الولايات المتحدة بالطاقة. فهؤلاء «الأخلاقيون» لا يتساءلون حول الأحجام الملحوظة للبترو دولار الذي يعاد استثماره في الولايات المتحدة فيدعم بالتالي العجز الأميركي في الميزانية والتجارة؛ وهو إحدى الطرق لدعم سياسة واشنطن. إلا أنه تجدر الإشارة أنه منذ 11 أيلول/سبتمبر، تم نقل حجم كبير من البترو دولار السعودي إلى مراكز مالية أوروبية، الأمر الذي أدى مؤقتاً إلى تعزيز اليورو في مواجهة الدولار. عام 2005، أعيد قسم من هذه

الأموال إلى الولايات المتحدة بعد تطمينات أُعطيت على الصعيد السياسي ولجوء الاحتياطي الفدرالي إلى إزالة الضرائب ما أدى إلى حركة معاكسة لمصلحة الدولار. غير أن إدارة بوش التي تعي أهمية الشرق الأوسط[9] قد اختارت منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبرأن تنهي الوضع الإقليمي القائم بهدف وضع حد لهذا التعارض مع الحفاظ على ضمان الامدادات النفطية إلى الولايات المتحدة. وقد حدّدت مقولة «محور الشر» التي ابتُكرت في خطاب حول وضع الولايات المتحدة في كانون الثاني/ يناير 2002 هذه الأولويات بوضوح. وكانت إدارة بوش تسعى عبر إطلاقها التعاون في مجال الطاقة مع روسيا مقابل اندماج سريع للفدرالية الروسية في منظمة التجارة العالمية إلى حل إضافي على الرغم من كونه غير مؤكد. وقد وضعت هذه السياسة المصنوعة من مزيج ماكر من العقيدة الايديولوجية المتمثلة بالديمقراطية، والبراغماتية المتمثلة بالمثلث الأمني -الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والنفط- العراق وإيران في صلب استراتيجية الولايات المتحدة[10]. ولا شك أن الشرق الأوسط بأكمله هو المستهدف عبر هذين البلدين. فبعد 12 عاماً من الحصار، شكل العراق عسكرياً واستراتيجياً الحلقة الضعيفة، كما أن الاستفزاز الذي لمسته واشنطن من صدام حسين قد سمح للولايات المتحدة بإطلاق برنامجها القائم على إحداث التغيير في الشرق الأوسط.

انطلاقاً من هذا التضارب الظاهري للمصالح بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل من جهة، والنفط من جهة أخرى، برز بالنسبة للمحافظين الجدد، محوران أساسيان للاستراتيجية الأميركية يثبّتان هيمنتها على سائر العالم أو تحديداً يخدمان استمرار موقعها، الذي لا جدل حوله، كقوة سيطرة عظمى وحيدة في العالم وهما: إعادة الانتشار الاستراتيجي وضمان أمن الطاقة. هذا ما عبرت عنه بدهاء في مؤتمر صحافي كوندوليزا رايس، عندما كانت مستشارة للأمن لدى الرئيس بوش، حيث قالت: «ما الفائدة من كوننا القوة الأولى في العالم إن لم نحسن استخدام ذلك؟». وبالتالي تسعى الولايات المتحدة إلى بسط سيطرتها وفي الوقت نفسه إلى مراقبة بروز أي قوة منافسة محتملة. إلا أن التبعية في مجال الطاقة وتحديداً النفط تشكل إحدى نقاط ضعف هذه القوة العظمى.

إعادة الانتشار الاستراتيجية الأميركية

لا بد هنا من الإشارة إلى نقاط التقارب القوية على الصعيد الجيو سياسي بين مختلف المحاور الأولوية في السياسة الخارجية والأمن في الولايات المتحدة ومنها: من جهة، الحرب ضد الإرهاب ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ونشر الديمقراطية وملاحقة الطغاة؛ ومن جهة أخرى السعي وراء المحروقات. تجدر الإشارة إلى أن حشد أجهزة الدولة لخدمة مكافحة الإرهاب الذي فرضته واشنطن على حلفائها قد أدى بشكل غير مباشر على الصعيد المدني وعلى مستوى العالم إلى زيادة الجريمة العابرة للأوطان. في الواقع، لقد أدت إعادة توجيه قوات الشرطة وبعض أجهزة الاستخبارات نحو هذه المهمة إلى إبعادها عن وظائفها التقليدية، تاركةً فراغاً نتيجة النقص في الإمكانيات، الذي استغلته الشبكات الاجرامية سريعاً، سواء عبر الاتجار بالمخدرات أو البشر، مما دفع إلى زيادة الهجرة غير الشرعية[11]. كما استتبع هذا الجانب المدني لمكافحة الإرهاب على الصعيد الداخلي، أهم إصلاح إداري في السنوات الأربع الأخيرة على المستوى الحكومي، مع إنشاء وزارة «استثنائية» للأمن الداخلي عهدت إلى مايكل شرتوف. تتحمل هذه الوزارة الجديدة التي تجمع فيها حوالى 20 وكالة فدرالية منها هيئة إدارة الطوارئ الفدرالية الشهيرة[12]، قسطاً كبيراً من المسؤولية إضافة إلى السلطة الفدرالية والمحلية، في الإدارة الكارثية لإعصار كاترينا في لويزيانا. لكن لن نتوقف عند هذا التفصيل.

إذا ما كانت الولايات المتحدة تسعى لإعادة انتشارها العسكري في الخارج قبل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، فلا شك أن تموضعها العسكري في العالم قد بدأ يتطور تحديداً بعد هذا التاريخ نتيجة لتحول اتجاهات الاستراتيجية الأميركية في مواجهة التهديدات الجديدة للقرن الحادي والعشرين. ترافقت إعادة الانتشار العالمي التي ستؤدي إلى عودة 70000 جندي من الخارج إلى البلاد مع إقفال عدد من القواعد الأميركية في الداخل وإعادة هيكلتها في إطار قرار 2005 (إقفال القواعد وإعادة هيكلتها) وهو الأول الذي يتخذه البنتاغون منذ عقد من الزمن[13]. في هذا الشق الحساس، بشكل خاص نظراً لانعكاساته على فرص العمل المحلية، كان ينبغي تمرير الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 قبل البدء بالإعلان عن الأخبار السارة والسيئة أمام أعضاء الكونغرس المنتخبين وناخبيهم. أما على صعيد الفلسفة

العامة لإعادة الهيكلة هذه وبعكس الجهد المبذول خارج الولايات المتحدة، أراد البنتاغون إغلاق أو خفض عديد 62 قاعدة كبرى و800 منشأة مرتبطة بها لصالح منشآت أخرى أقل عدداً لكن أكثر أهمية. ما أن يوافق الرئيس بوش على لائحة قرار الإقفال قبل نهاية العام 2005 يعرض القرار على الكونغرس للمصادقة عليه من دون أي إمكانية للتعديل.

يستجيب الانتشار الأميركي في أوروبا إلى منطق الحرب الباردة مع شبكة قواعد عسكرية في المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا تستند إلى التحالف مع حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديد السوفييتي. أما في آسيا، فمنذ قيام الصين الشيوعية عام 1949 وحرب الكوريتين عام 1953، تمركزت القوات الأميركية في كوريا الجنوبية بهدف ردع اجتياح محتمل لكوريا الشمالية وفي اليابان. يعود التواجد الأميركي في هذا البلد إلى العام 1945 إثر هزيمة اليابان ولكنه يسمح تحديداً بضمان أمن البلاد عبر المشاركة بسياسة احتواء الشيوعية في آسيا. أما في ما يتعلق بالقواعد في الخليج العربي والمحيط الهندي، فهي موجودة لضمان أمن امدادات الطاقة إلى الولايات المتحدة.

لكن إمكانيات الرد الأميركي كانت تستند إلى قوى برية ثقيلة، بطيئة التنقل لمواجهة التهديدات التي تم تحديد مصادرها. فقد استلزمت حرب الخليج الأولى ستة أشهر من التحضيرات. إلا أن التهديد تغير، ولا سيما منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001. إذ في وجه الإرهاب المتنقل، يتعين على الولايات المتحدة بالطبع الحفاظ على مواقعها وجعلها أقل ثباتاً، ولكن أيضاً التقرب من مراكز التوتر. لكن الانتقال من القواعد مكلف ويتطلب وقتاً طويلاً. تسمح الخريطة التالية برؤية غالبة نقاط الارتكاز الأساسية للتواجد العسكري الأميركي عام 2005، وبعض التحركات المتوقعة في إطار إعادة انتشار القوات الأميركية. في المجمل وبحسب البنتاغون عام 2001، كانت الولايات المتحدة تملك منشآت عسكرية في 38 بلداً ومنطقة أجنبية. ويصل هذا الرقم إلى 44 إذا ما احتسبنا المناطق التابعة للولايات المتحدة خارج الخمسين ولاية[14]. وإذا ما أضفنا أيضاً القوات الأميركية المتموضعة منذ 11 أيلول/سبتمبر في إطار العمليات في أفغانستان والعراق، فالولايات المتحدة موجودة عسكرياً في 59 بلداً وأرضاً[15]. في المقابل، تملك الولايات المتحدة بحسب البنتاغون اتفاقيات عسكرية رسمية حول احتمال انشاء عدد من القواعد أو الفرق المؤقتة في 93 دولة ولا سيما في إفريقيا[16].

فإذا كان ثمة خفض في حجم المنشآت لمصلحة زيادة عديدها، فلم تنتظر إعادة الانتشار هذه 11 أيلول/سبتمبر أو الحرب في العراق. في الأيام التي سبقت 11 أيلول/سبتمبر، ودائماً بحسب البنتاغون، كان العسكريون الأميركيون متواجدين بصفات مختلفة في مئات الدول والأراضي.

الدور الجديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي

في أوروبا، من بين الـ110,000 جندي أميركي المتواجدين في بداية العام ألفين، كان 70,000 منهم في ألمانيا حيث تضم قاعدة رامشتاين وحدها 34,000 شخصاً من العسكر وعائلاتهم. وهي تشكل أكبر تجمع «عسكري» أميركي خارج الولايات المتحدة. نظراً لأهمية هذه القاعدة، توجب إبقاؤها تحت أمرة منظمة حلف شمال الأطلسي. أما في ما يتعلق بقاعدة فيسبادن، فهي تضم 18,000 جندي من الفرقة الأولى للمشاة. بدءاً من العام 2006، ستغادر فرقتان أميركيتان أي 30,000 شخص ألمانيا. وسيتحول الوجود الأميركي إلى حوالى 10,000 شخص يشكلون وحدات التدخل السريع مجهزين بآليات سترايكر المسلحة والأقل ثقلاً من دبابات أبرامز.

إذا أعادت الولايات المتحدة جزءاً من هذه الوحدات، يتعين عليها أيضاً إعادة نشر جزء آخر في أوروبا الشرقية، حيث تظهر الدول الجديدة الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي المزيد من رحابة الصدر تجاه واشنطن لاستقبال قواعدها. وهكذا وقعت كل من بولندا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا اتفاقيات مع الإدارة الجمهورية تسمح بافتتاح قواعد جديدة. في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، توصلت رومانيا والولايات المتحدة إلى حل يقضي بإنشاء قواعد عسكرية على ضفاف البحر الأسود. وقد تم اقتراح ثلاثة مواقع: باباداغ، على مقربة من دلتا الدانوب وكونستانزا على البحر الأسود وفيتيستي شرق بوخارست[17]. بعد التحاق دول البلطيق عام 2004، قد تشمل الجولة الجديدة من الانضمام لحلف شمال الأطلسي جمهوريتين سوفييتيتين سابقتين هما أوكرانيا وجورجيا، وهما دولتا عبور لصادرات المحروقات نحو أوروبا والولايات المتحدة[18]. غير أن أكلاف اليد العاملة في دول أوروبا الشرقية أقل ارتفاعاً منها في ألمانيا، والرأي العام أقل عدائية كما أن تموضع هذه القوات فيها يقربها من مسارح

العمليات المهمة في الشرق الأوسط، وفي جوار الجمهوريات السوفييتية السابقة الواقعة في أوروبا، حول البحر الأسود وفي القوقاز وآسيا الوسطى. يمكن أن تعيق هذه الاتفاقيات في المدى المنظور قيام أوروبا ذات الدفاع المستقل؛ لكن هذا ليس شأننا هنا.

لا تستثنى المملكة المتحدة من هذه المناورات الكبرى. فمقاتلات القوات الجوية الأميركية المتمركزة هناك ينبغي أن تلتحق بالأسطول الأميركي السادس في نابولي. وهكذا ستصبح المدينة أول مركز عسكري للولايات المتحدة في أوروبا. إلا أن إيطاليا تحتوي في أراضيها قواعد أميركية أخرى منها مخيم داربي بين ليفورن وبيزا. وهي في الواقع المخزن اللوجستي العسكري الأكبر في العالم حيث تضطلع بدور مركزي في امداد القوات الأميركية في العراق.

تحتوي شبه الجزيرة الإيطالية وجزرها على العديد من القواعد الأميركية ولا سيما قاعدة أفيانو الجوية الشهيرة شمال البلاد في الفريول. وهي ثاني أهم قاعدة أميركية في أوروبا بعد رامشتاين. على بعد بضع عشرة كيلومترات من أفيانون، تضم فيتشينزا في فينيزيا مخيم إيديرلي، وهو قاعدة أخرى كبيرة تحتوي على القوات الخاصة للسرية الـ173 للقوات الجوية الأميركية. وقد عملت هذه الوحدات في أفغانستان والعراق حيث تولت تحديداً أمن المنشآت النفطية في منطقة كركوك قبل أن تتم خصخصتها. وقد أنشئت هذه القواعد كما غيرها في إيطاليا ابتداء من العام 1947 لمواجهة قوات حلف فرسوفيا في أوروبا. وهي تساهم اليوم بجعل إيطاليا نوعاً من حاملة طائرات أميركية على طريق النفط، بالقرب من حقول المحروقات في المغرب والشرق الأوسط[19].

نفهم من هذا أن أوروبا لم تعد في خط الواجهة للولايات المتحدة، بل هي قاعدة خلفية، أي مركز تخزين ودعم لوجستي. في هذا السياق الأوروبي الجديد، تبرز إيطاليا كأكبر مستفيد من إعادة الانتشار الأميركي في أوروبا بعكس ألمانيا. وهذا الوجه ليس غريباً عن التبعية غير المشروطة التي يظهرها رئيس الحكومة الإيطالية سيلفيو برلوسكوني منذ بداية الحرب على العراق على الرغم من بعض الانقلابات في الموقف حتمتها الاعتبارات الانتخابية.

أما السبب الآخر لهذا الدعم غير المشروط، فهو تحديداً المصالح النفطية في العراق لشركة إيني الإيطالية التي تحتفظ الدولة الإيطالية بـ30٪ منها، وقد بدأ يظهر للعلن عام 2005.

هكذا، أظهر برنامج وثائقي أعد بدقة[20]، واستند إلى صور وخرائط ومقابلات ووثائق، أن الأسباب الإنسانية والمحافظة على الآثار العراقية التي شكلت حجة رسميةً لتبرير تواجد 3000 جندي إيطالي ضمن قوات التحالف من خلال عملية «بابل القديمة» كانت ذريعة لحكومة برلوسكوني التي تسعى إلى ضمان امدادات النفط الإيطالية. في هذا التقرير، يؤكد القائد الأسبق لشركة،إيني بينيتو لي فيني، أن هذه الشركة النفطية (مع الشركة الإسبانية ريبسول) قد حصلت عام 1997 على موافقة صدام حسين والإدارة العراقية للتنقيب في حقول نفطية مهمة في منطقة الناصرية التي تقدر احتياطاتها ما بين 2,5 و4 مليار برميل من النفط الخام. والغريب أنه في هذه المنطقة تحديداً تم تكليف القوات الإيطالية. وهي تتولى حراسة أنابيب النفط والمصافي المحلية. يتوسع تقرير من 19 صفحة، 15 منها خصصت للنفط، أعده جيوسيبي تيرانو، أستاذ الاحصاءات الاقتصادية في جامعة تيرانو (أبروز) بطلب من وزارة النشاطات الإنتاجية الإيطالية، وسلِّم قبل ستة أشهر من اجتياح العراق في نيسان/أبريل 2003، في شرح أهمية المصالح الإيطالية في العراق، ويقدِّر الجانب النفطي من هذه المصالح بـ300 مليار دولار. وقد ذكرت هذه المصالح الوطنية من دون تحديدها بوضوح على لسان وزير الشؤون الخارجية الإيطالية فرانكو فراتيني (الذي يشغل حالياً منصب نائب الرئيس والمفوض الأوروبي للعدل والحريات والأمن في لجنة باروزو) خلال مداخلة أمام البرلمان في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 لمناسبة الذكرى الأولى للهجوم على القوات الإيطالية في الناصرية. وقد سعت هذه المداخلة إلى طمأنة الناخبين وتحفيزهم بهدف الحصول لاحقاً على التمديد للوجود العسكري الإيطالي في العراق.

بالعودة إلى إعادة الانتشار العسكري الأميركي في أوروبا، ودائماً في ما يتعلق بطريقة مباشرة نوعاً ما بالعراق، قد تشهد إسبانيا، وهي دولة عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي، تجمع مجمل القوات الخاصة الأميركية المتمركزة في أوروبا على أراضيها وهي قوات متوزعة حتى اللحظة بين المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا. هل في ذلك مكافأة لالتزام قائد الحزب الشعبي الإسباني ورئيس الوزراء الأسبق خوسي ماريا أزنار مساندة القوات الأميركية في العراق والذي بلورته «قمة الأزور» في 16 آذار/مارس 2003 وتناولها الإعلام بشكل بارز؟ إن القمة التي نظمها رئيس الوزراء البرتغالي في ذاك الحين خوسيه مانويل دوراو باروزو قبل شهر

من بدء الاعتداءات، والتي جمعت كما يبدو في الصورة التذكارية إضافة إلى باروزو، جورج بوش وطوني بلير وخوسيه ماريا أزنار، في وقت كانت الولايات المتحدة تجد صعوبة كبيرة في الحصول على دعم لمشروع قرار أممي بهدف اجتياح العراق، كرست انقسام أوروبا. لكنها شكلت بالنسبة لخوسيه ماريا أزنار تحديداً سبيلاً لإعادة إعطاء إسبانيا وضعية دولية فقدتها منذ حوالى القرن من الزمن ولإدارة مصالحها النفطية في العراق في الوقت نفسه عبر شركة ريبسول.

يمكننا إكمال تعداد التواجد العسكري الأميركي في أوروبا المتوسطية عبر ذكر القواعد البحرية البريطانية المفتوحة أمام البحرية الأميركية في قبرص وجبل طارق والتي تساهم هي أيضاً بجعل المتوسط صيداً محروساً للأسطول الأميركي السادس.

«الشرق الأوسط الكبير»

في الشرق الأوسط وخلال حرب العام 1991 على العراق، تم نشر حوالى 10,000 جندي أميركي في خمس قواعد في السعودية. وقد شكلت قاعدة «الأمير سلطان» تحديداً مركز قيادة للعمليات الجوية. لكن منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر، فهمت الولايات المتحدة أنها لا تستطيع البقاء هناك، فتم إبقاء بضع مئات من الجنود في الظهران للمحافظة على المنشآت الجوية للقوات الجوية الأميركية التي تم بناؤها عامي 1990—1991 خلال الاستعداد لحرب الخليج الأولى. تبقى قاعدة الدعم الجوية هذه الواقعة على مقربة من حقول النفط في السعودية ضرورية للمستقبل حيث تكمل الأسطول المهم الخامس في الخليج العربي. لأنه بالنسبة لواشنطن، كان لا بد من مغادرة السعودية عسكرياً. ومذاك الحين، فضل البنتاغون إقامة قاعدة قيادة العمليات في العراق، في قطر على مقربة من نقطة الارتكاز المتقدمة للأسطول الخامس في البحرين. إن هذين البلدين، وبدعم لوجستي من الكويت التي تستقبل حوالى 30,000 عسكري أميركي، هما مركز إقامة القيادة التنفيذية التابعة للقيادة المركزية الأميركية، والتي يعود لها تنسيق كل تحرك عسكري للولايات المتحدة في المنطقة. تمتد منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية، سنتكوم، من كينيا إلى كازاخستان. وهي تغطي 25 دولة في إفريقيا الشمالية والشرقية وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وقد قسمت هذه المنطقة إلى خمسة

قطاعات حيث يغطي أحدها إيران وباكستان وأفغانستان.

للتمكن من فهم إعادة الانتشار الاستراتيجية للولايات المتحدة، لا بد من التوقف عند تنظيم القوات المقاتلة الأميركية التي تعمل بإمرة تسع قيادات كبرى.

خمس منها ذات طابع جغرافي

(قيادات القتال الموحدة)

- القيادة الشمالية (أنشئت في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2002 رداً على هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001). يقع مقرها في كولورادو سبرينغز في الكولورادو. تتولى ضمان الأمن والدفاع الجوي والبري والبحري للولايات المتحدة. يغطي نطاق مسؤولياتها كامل أميركا الشمالية (كندا، الولايات المتحدة والمكسيك)
- القيادة الجنوبية (أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر 1947). مقرها في الهونولولو. تتولى مسؤولية العمليات العسكرية لمنطقة القسم الجنوبي من الأميركيتين ويقع مقرها في القاعدة الجوية لماك ديل في فلوريدا. يغطي نطاق مسؤولياتها كامل القسم الجنوبي (32 بلداً).
- قيادة الهادئ «باكوم». (أنشئت في كانون الثاني/ يناير 1947). يقع مقرها في الهونولولو. يغطي نطاق مسؤولياتها 169 مليون كلم مربع و60٪ من سكان العالم، فيمتد من القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي ومن الساحل الغربي للولايات المتحدة إلى الساحل الشرقي لإفريقيا ويشمل الصين والهند واليابان.
- القيادة المركزية «سنتكوم» (أنشئت في كانون الثاني/يناير 1983). يقع مقرها في القاعدة الجوية في ماك ديل في فلوريدا أيضاً. تمتد من القرن الإفريقي إلى حدود آسيا الوسطى وتغطي 25 دولة. تولت مسؤولية العمليات في أفغانستان (في 2002) والعراق (2003). غادر طاقم القيادة العملية فيها السعودية ليستقر في قطر في قاعدة العديد التي تضم حوالى 20,000 جندي أميركي.
- القيادة الأوروبية «يوكوم» (أنشئت عام 1955). كانت تغطي في البداية أوروبا الشرقية

ومنذ نهاية الحرب الباردة امتدت إلى 93 دولة من الغروانلاند حتى إفريقيا الجنوبية ومن إيرلندا حتى روسيا. يضاف إليها إسرائيل ولبنان وسوريا. مقرها في ألمانيا في شتوتغارت. وقائد اليوكوم هو قائد القوات الحليفة في أوروبا التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

أربع قيادات موحدة ذات طابع وظيفي

- القيادة الاستراتيجية (أنشئت عام 1946) تغيرت بنهاية الحرب الباردة ولا سيما خلال مراجعة خطة القيادة الموحدة عام 2001، عندما تقرر دمج القيادات السابقة من أجل المساحة والقوات الاستراتيجية. تتولى إلى حانب القوات النووية الأميركية العمليات العسكرية الجوية وكل ما يتعلق بحرب المعلوماتية. مقرها في قاعدة أوفوت في نبراسكا.
- قيادة النقل (أنشئت في نيسان/أبريل 1987). تجمع مجمل وسائل النقل الجوي والبحري العسكري الأميركي. تحيط المحيطات بالولايات المتحدة ولا بد للقوات التي تنشرها في الخارج من تلقي الدعم بالعتيد والعتاد في حال وقوع عمليات عسكرية ضخمة. يقع مقرها في قاعدة سكوت الجوية في إيلينوي.
- تجمع قيادة العمليات الخاصة مجمل القوات الأميركية الخاصة (حوالى 40,000 رجل). مقرها في قاعدة ماك ديل الجوية أيضاً في فلوريدا.
- قيادة القوات المشتركة (أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر 1999). مقرها في نورفولك في فيرجينيا. مهمتها تسهيل «تبديل» القوات المسلحة الأميركية واختبار مفاهيم جديدة والتدريب على السلاح وتنسيق العمليات بين القوات الأميركية نفسها ومع القوات الحليفة. وهنا أيضاً يتولى قائد القوات المشتركة القيادة العليا المتحالفة للتبديل.

وهكذا، تستخدم الولايات المتحدة لتغطية الشرق الأوسط الكبير قيادة أوروبا (يوكوم) المتمركزة في شتوتغارت والقيادة المركزية (سنتكوم) التي تغطي أيضاً إفريقيا الشمالية. فالسنتكوم هو الذي يضع يده إذاً على الدول النفطية في العالم الإسلامي وعلى أبرز طرق امداد المحروقات في المنطقة. في العام 2003، كانت اليوكوم تبحث عن أساليب لإنشاء قواعد

عسكرية في المغرب العربي كما أشار تقرير لمؤسسة التراث[21] في واشنطن، وقد ذكر دولتين مستهدفتين هما المغرب وتونس. أكد هذا التقرير إعادة التنظيم الجزئية للقيادة العسكرية بالتزامن مع إعادة الانتشار الاستراتيجية للفرق.

وقد تواصلت هذه الأخيرة في شرق الشرق الأوسط وشماله منذ التدخل في أفغانستان عام 2001. وتطور التواجد الأميركي في القوقاز في جورجيا وفي جمهوريات آسيا الوسطى في طاجكستان وقرغزستان ومؤقتاً في أوزبكستان. يسمح هذا التواجد باحتواء انعدام الاستقرار الإسلامي وبمراقبة أنابيب النفط قيد الانشاء. تتمتع قرغيستان بميزة خاصة وهي أنها استقبلت قاعدة عسكرية أميركية في مطار ماناس، على بعد 30 كلم شمال العاصمة بيشكيك، بالإضافة إلى قاعدة عسكرية روسية في كانت، على بعد 20 كلم إلى شرق العاصمة. تشكل هاتان القاعدتان اللتان يفصل بينهما حوالى 30 كلم أقرب موقع للتعايش الأميركي الروسي على الصعيد العالمي. وطالما يتواصل التواجد الأميركي في قرغزستان، تحصل هذه الأخيرة على 7000 دولار عند كل عملية إقلاع من القاعدة الأميركية في ماناس. هل سيدوم هذا الوجود الأميركي في المنطقة؟ سنعود إلى ذلك بالتفصيل عندما نعالج آسيا الوسطى؟

الشرق الأقصى

إلى الشرق، وتحديداً في الشرق الأقصى، لم تعد الولايات المتحدة تملك في كوريا الجنوبية أكثر من 31,000 جندي. تبقى كوريا الشمالية عدواً محتملاً، لكن القوات الأميركية لا تلعب في هذه المنطقة سوى دور الحاجز الخلفي. قريباً، سيغادر ثلث القوات الأميركية كوريا الجنوبي بعد الجنود الـ4500 الذين أعيد نشرهم في العراق عام 2004 لمواجهة مشاكل العديد مع البنتاغون. وبما أن كوريا الجنوبية تطرح مسألة الكرامة الوطنية، يتعين خفض القوات الأميركية في البلاد إلى حوالى الـ10,000 خلال عشر سنوات، بحسب الاتفاقيات المبرمة بين واشنطن وسيول.

في اليابان، ومنذ المعاهدة الأميركية اليابانية في العام 1960، تحتفظ الولايات المتحدة بحوالى 53,000 جندي في 91 منشأة عسكرية موزعة بين جزيرة هونشو حيث يتواجد الأسطول الأميركي السابع وفي يوكوسوكا وجزر كيوشو وأوكيناوا حيث يتمركز 30,000 جندي أي
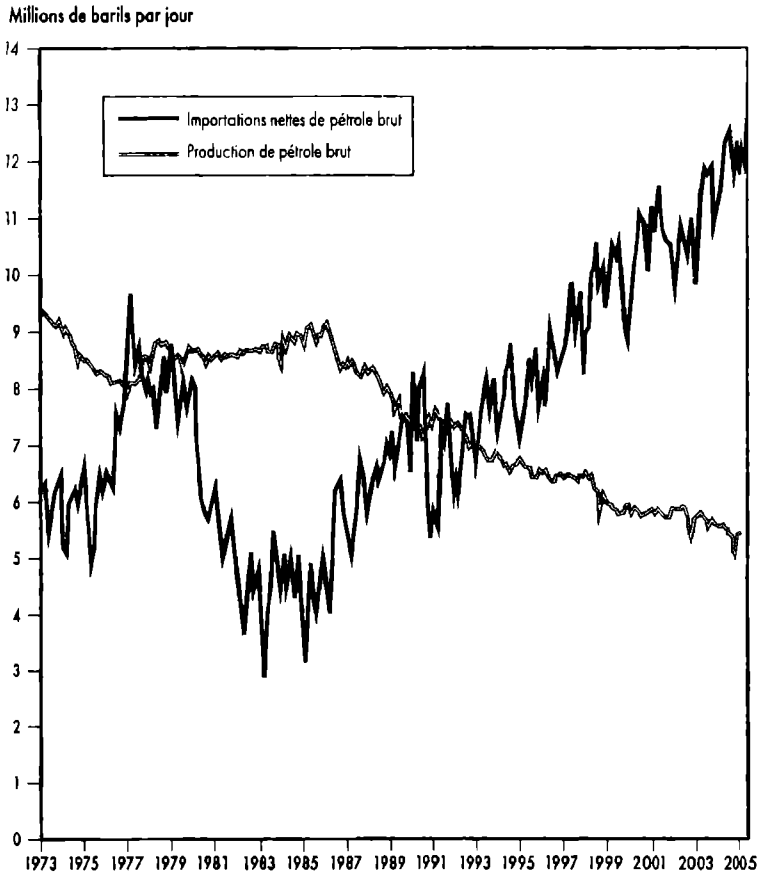
تطور ومقارنة الإنتاج والواردات الصافية من النفط الخام في الولايات المتحدة من العام 1973 وحتى تموز/يوليو 2005

60٪ من القوات الأميركية المتواجدة في اليابان. يقع المقر الرئيسي في يوكوتا غرب طوكيو.

تغطي الميزانية اليابانية 60٪ من الكلفة الإجمالية لهذا التواجد وهي حوالى 7 مليارات دولار في السنة. لذا فإن هذا الجهاز بالغ الأهمية لكن النقاشات السياسية بين الأميركيين واليابانيين تصطدم بضرورة خفض القوات وبمسألة تخزين الأسلحة النووية المنمنمة. من هنا حتى العام 2011، سيتم نشر 7000 جندي أميركي في اليابان في القاعدة الأميركية في غوام بهدف تعزيز الموقع المتقدم للولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا. تشكل غوام الواقعة على بعد 2000 كلم شرق الفلبين إحدى أهم القواعد الاستراتيجية الأميركية في المحيط الهادئ وسيتعزز دورها.

في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2005، في واشنطن، أبرم رؤساء الدبلوماسية ومسؤولو الدفاع بين البلدين اتفاقاً انتقالياً يتناول إعادة انتشار القوات الأميركية المتمركزة في الأرخبيل الياباني بالإضافة إلى تعاون هذه القوات مع قوات الدفاع اليابانية. كما وافقت طوكيو على تكثيف التعاون حول الدفاع المضاد للصواريخ فقبلت إعادة نشر رادار أميركي مضاد للصواريخ على أراضيها يهدف إلى تتبع مسار الصواريخ البالستية العابرة للقارات في الفضاء واستهدافها. كما اتفق البلدان على التعاون في مراكز القيادة الأميركية واليابانية الواقعة في قاعدة يوكوتا بهدف تقاسم المعلومات العسكرية والتجهيزات. وستتولى طوكيو تحمل التكاليف الناجمة عن معظم التغييرات بما فيها تجهيز البنى التحتية في غوام لاستقبال قوات المارينز في أوكيناوا.

كما نشهد في جنوب شرق آسيا مفاجآت ملفتة في التاريخ. فهانوي تجري مفاوضات مع واشنطن لإعادة تأجير قاعدة كام ران التي غادرها الأسطول الروسي في الهادئ بشكل نهائي في تموز/يوليو 2003 للأميركيين. تسمح هذه الوضعية للولايات المتحدة بإيجاد موطئ قدم لها في بحر الصين في منطقة تكثر فيها النزاعات البحرية بين الدول الساحلية للحصول على الاحتياطات النفطية. وهي أيضاً حالة الفلبين حيث تدخل مانيلا وواشنطن في محادثات من أجل إعادة تمركز القوات الأميركية. وسيسمح التمركز الأميركي في الفلبين بمحاربة مجموعات أبو سياف الإرهابية وبتعزيز موقع القوات الأميركية جنوب الصين.

في منطقة الهادئ، ستغادر مجموعة جوية بحرية سان دييغو في كاليفورنيا لتتمركز في هاواي. كما سيتمركز قسم من الأسطول السابع في جزيرة غوام. يضع هذا التمركز الجديد الأسطول الأميركي في الهادئ على مقربة من آسيا والمحيط الهندي والمحطة العسكرية الدائمة في دييغو غارسيا باتجاه الشرق الأوسط.

سيتم إنجاز غالبية هذه الانتشارات العسكرية الجديدة بحلول العام 2008 أي مع نهاية ولاية إدارة بوش. تخدم هذه التشكيلة الجديدة أهدافاً عدة. فهي تهدف إلى تحسين سرعة التدخل من خلال إعداد مسبق متطور، وذلك للرد على التهديد الإرهابي. لكن السرعة تحتاج للخفة أيضاً، ومن هنا منطق المجموعة المتنقلة السريعة التحرّك إذ يبدو أنه لم يعد واضحاً أين يتعين وجوب القتال في حرب ليست للدفاع عن أرض أو لكسب مطالب. لكن هذا الإعداد المسبق يخدم أيضاً المصالح العسكرية الأميركية بحيث يخولها التمركز على طول

الحدود الأوراسية ويقرب قواتها من مسارح الشرق الأوسط وآسيا وحتى إفريقيا. وهكذا، يتم نشر قواعد صغيرة مع بضع مئات من الجنود في الشريط الساحلي السوداني وتعبر السفن الأميركية التابعة للأسطول الثاني خليج غينيا.

مع الحرب ضد الإرهاب، امتلكت الولايات المتحدة بالإضافة إلى القاعدة الجوية والبحرية الكبرى التي ورثتها عن الحرب الباردة، مراكز متقدمة على مقربة من كافة أحواض المحروقات تقريباً. وهي تمتلك نقاط ارتكاز استراتيجية على طرق النفط الدولية في كافة أرجاء العالم تقريباً. تعي الولايات المتحدة جيداً أن أمن امداداتها النفطية للعقود المقبلة سيجبرها على الحصول على النفط من أينما كان وحتى من الشرق الأوسط. تشكل هذه المنطقة التي ستكون ضرورية لكافة الدول الكبرى المستهلكة للنفط موضوع عناية خاصة من واشنطن. لكن قبل دراسة وضع الشرق الأوسط، وقزوين وآسيا الوسطى، وهي ثلاث مناطق حساسة تشكل العقدة الاستراتيجية العالمية للمحروقات، لنتفحص أولاً الحوض الأطلسي.

سنقوم بدراسة وضع الدول الرئيسة المنتجة في الأميركيتين وإفريقيا، حيث يفترض أن هذه الأخيرة ستؤمن 25٪ من الواردات النفطية الأميركية حتى العام 2015.

الولايات المتحدة في مساحتها القومية

إذا كانت الولايات المتحدة تسعى جهدها لإرساء استراتيجية عالمية للمحروقات، فهذه الاستراتيجية تندرج أولاً في إطار مواصلة سياستها الداخلية في هذا المجال. لن نقوم هنا بتحليل شامل لوضع الطاقة في الولايات المتحدة بل سنعطي رؤية عامة تحليلية تكمل ما قيل في أماكن أخرى.

إذا كانت الولايات المتحدة الدولة الأولى المستهلكة للطاقة في العالم، فهي أيضاً الدولة الأولى المنتجة. ففي السنوات الأخيرة، ارتكز معدل استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة على حوالى 84٪ من الطاقة الأحفورية مع على التوالي: 38,5٪ للنفط و23٪ للغاز و22,5٪ للكربون. وشكل النووي 8,5٪ والطاقات المتجددة (بما فيها الكهرمائية) حوالى 6٪[22]. عام 2000، بلغ إجمالي استهلاك الطاقة الأميركية 98,9 مليار مليار وحدة حرارية بريطانية و97,5 مليار مليار وحدة حرارية بريطانية عام 2002[23].

الاحتياطات والإنتاج النفطي في الولايات المتحدة

على صعيد الإنتاج النفطي، فإن التراجع شبه مستقر منذ العام 1986. لم تعد الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثالثة عالمياً عام 2003، بإنتاج يبلغ 7,8 مليون برميل في اليوم (بما فيه السوائل الأخرى) بل أصبحت تنتج فقط 5,7 مليون برميل في اليوم من النفط الخام مقابل استهلاك يفوق الـ20 مليون برميل في اليوم(24). بحسب صحيفة النفط والغاز، كانت الاحتياطات المثبتة من النفط في 1 كانون الثاني/ يناير 2005، 21,9 مليار برميل فيما قدرت المراجعة الإحصائية لبريتيش بتروليوم في حزيران/ يونيو 2005 الاحتياط بـ29,4 مليار برميل بنهاية العام 2004، أي رقم شبه مستقر منذ العام 1994. تتضمن هذه الاحتياطات النفط الداخلي والاحتياطات البحرية الفدرالية والخاصة بالولايات. ومهما كان الرقم، حيث إن الفارق يرتبط بأساليب الاحتساب الخاصة بالاحتياطات، كانت البلاد تحتل في العام 2004 المرتبة الحادية عشرة عالمياً من حيث الاحتياطات لكن مع أحجام لا تكفي سوى لثلاث أو أربع سنوات نظراً لحجم الاستهلاك. عام 2004، ذهبت الـ20,7 مليون برميل في اليوم المستهكلة في الولايات المتحدة كما يلي: 9,1 مليون برميل في اليوم للبنزين و4,1 مليون برميل في اليوم للمواد المكررة (الغاز والفيول المنزلي) و1,63 مليون برميل في اليوم للكيروزين (الملاحة الجوية) و860,000 برميل في اليوم للنفط الثقيل (المراكز الحرارية) أما الباقي فذهب للبتروكيماويات. مقارنة بمستوى الإنتاج في العام 2004، تبلغ نسبة الاحتياط مقابل الإنتاج 11 عاماً. وتحتل هذه الاحتياطات نسبة 82٪ في أربع ولايات: 22٪ في تكساس[25] و22٪ في لويزيانا و20٪ في الألسكا و18٪ في كاليفورنيا. تتقاسم حوالى 20 ولاية أخرى ما تبقى من الموارد النفطية الوطنية. أما الاحتياطات الخارجية في الولايات المتحدة فتقع بمجملها في عرض ساحل كاليفورنيا وفي خليج المكسيك. في هذه المنطقة، أهم ولايات هي تكساس ولويزيانا. تشكل هذه المنطقة وحدها 25٪ من إنتاج الولايات المتحدة و45٪ من قدرات التكرير. كما هي ضرورية لاستقبال الواردات الأجنبية من النفط والغاز ولنقل النفط الخام والمنتجات عبر بعض خطوط الأنابيب الرئيسة في البلاد ومنها «خط الأنابيب الاستعماري» الذي ينقل مختلف أنواع المنتوجات من هيوستن إلى ميناء نيو يورك فيمد غالبية الولايات على الساحل الشرقي للولايات المتحدة.

عام 2003، وهي سنة لم تشهد أعاصير خطيرة في غالبية المناطق النفطية في الجنوب، كان الإنتاج بالنسبة للولايات الرئيسة كما يلي: خليج المكسيك (خارجي)، 1,6 مليون برميل في اليوم، تكساس داخلي، 1,1 مليون برميل في اليوم؛ الألسكا (المنحدر الشمالي)، 949000 برميل في اليوم؛ كاليفورنيا، 683000 برميل في اليوم؛ لويزيانا داخلي 244000 برميل في اليوم؛ أوكلاهوما 178000 برميل في اليوم، وايومينغ 143000 برميل في اليوم. إذا ما أخذنا هذه الأرقام بعين الاعتبار، نفهم على نحو أفضل لما تخطى سعر برميل النفط عتبة الـ 70 دولاراً في الأسواق النفطية عندما ضرب إعصارا كاترينا وريتا خليج المكسيك وجنوب الولايات المتحدة بنهاية آب/ أغسطس ثم في سبتمبر/ أيلول 2005[26].

على الرغم من احتياطها النفطي البالغ الأهمية، تعتمد الولايات المتحدة، بفعل استهلاكها الملحوظ، بشكل متزايد على سائر العالم للحصول على امداداتها. يبين الرسم التالي تزايد التبعية مع تراجع الإنتاج وتالياً زيادة الواردات الصافية[27].

في هذا السياق الذي يشهد اعتماداً متزايداً، يرتدي كل حقل، إن لم يكن كل حقل على الأراضي الأميركية أهمية بالغة. هذه هي حال حوالى 500 حقل قديمة ذات المنتوج الضعيف الذي لا يتخطى العشرة براميل في اليوم. تكثر هذه الحقول في غرب تكساس وقد شكلت مجتمعة على الصعيد الوطني حوالى 20٪ من إنتاج الولايات المتحدة أي ما يقارب حجم الواردات الأميركية من النفط الخام السعودي في ذاك الوقت. ومع ربحية صفر عندما يكون سعر برميل النفط 10 دولارات، كما كانت الحال عام 1998، لم يتم إنقاذ هؤلاء المنتجين الصغار من الانهيار سوى عبر عمليات شراء قررتها إدارة كلينتون بضغط من المنتخبين من تكساس في الكونغرس. وهكذا، تم شراء 28 مليون برميل من النفط الخام الأميركي لملء مخزون الاحتياطي النفطي الاستراتيجي[28]. وقد ضمن ارتفاع الأسعار مذاك الحين استمرارية هذا الاحتياطي والمحافظة على عشرات آلاف الوظائف المرتبطة بشكل مباشر بهذه الصناعة النفطية الصغيرة في تكساس. فهذه الحقول الصغيرة ذات كلفة الإنتاج الأعلى في العالم تقدم اليوم إنتاجاً يبلغ حوالى 1,5 مليون برميل في اليوم في مجمل الولايات المتحدة. وهي ضرورية من أجل التوازن الاجتماعي الاقتصادي في تكساس حتى لو أن الإنتاج النفطي- الغازي لم يشكل عام 2002 أكثر من 6٪ من الإنتاج الداخلي في تكساس مقابل 19,6٪ عام 1981. ومع مستوى الأسعار

منذ العام 2004، ازدادت هذه النسبة كما العائدات المترتبة عنها. هناك سوء تقدير خاصة في أوروبا للتنوع الهائل للأطراف المعنية في الإنتاج في الولايات المتحدة. فعندما نتكلم عن شركات النفط الأميركية، نعني بالطبع الشركات الكبرى. وننسى وجود 13000 شركة ساهمت رسمياً في الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة في الثمانينيات، قبل الصدمة النفطية في العام 1985. انخفض هذا الرقم مذاك الحين نتيجة إغلاق العديد من الحقول، وتراجع أسعار النفط، ومنافسة النفط المستورد الأقل كلفة. فأقفلت العديد من الشركات الصغيرة المنتجة أبوابها فيما عمدت شركات كبرى إلى شراء حقول أخرى. لكن اليوم أيضاً، لا يزال عدد المنتجين الصغار المستقلين الذين يطلق عليهم في تكساس تسمية «الأمهات والآباء» أي المواطنين العاديين الذين يملكون حقلاً أو أكثر، لا يزال عددهم مهماً. لكن وحدها بضع مئات المؤسسات تستحق حقاً تسمية الشركات النفطية إذا ما استندنا إلى المعايير الدولية؛ وهنا أيضاً الهامش مترابط بين الشركات الكبرى والمتوسطة في الولايات المتحدة. كما أن الفارق مهم للغاية بينها حيث إن العدد يتضاءل نتيجة موجة جديدة من عمليات الدمج وبسبب المنتجين الصغار المستقلين. يتحدر فصيل بوش من مجتمع الشركات الصغيرة في تكساس.

محمية ألاسكا في القطب الشمالي وقانون الطاقة

في سياق الاحتياطات المتراجعة والإنتاج المتناقص، ولعدم زيادة الاعتماد النفطي الخارجي في الولايات المتحدة[29] رغبت إدارة بوش منذ بداية عهدها توسيع التنقيب عن الإنتاج النفطي إلى قسم من المحمية الوطنية للحياة البرية في القطب الشمالي، وهي محمية طبيعية مصنّفة منذ العام 1960 تقع في شمال شرق الألسكا.

بما أن المشروع لم يمر في مجلس الشيوخ -حيث إن بعض النواب الجمهوريين خشوا اتهامهم بالمس بالبيئة- عادت إدارة بوش إلى الموضوع بعد انتخابات العام 2004. فتمكنت من الحصول على المصادقة على المشروع من حيث المبدأ في مجلس الشيوخ في 15 آذار/مارس 2005 (51 صوتاً مقابل 49)، عبر تمرير هذا التدبير في مادة في قانون المالية، ما منع الديمقراطيين من محاولة الاعتراض عبر تقنية «التعطيل» حيث إن الامتناع البرلماني التقليدي لا يجوز في ما يتعلق بالموازنة. لكن كان لا بد من التأكيد على هذا المبدأ في إطار القانون-البرنامج حول

الطاقة. من حيث المضمون كما الشكل، يوضح اصرار إدارة بوش على التنقيب في محمية ألاسكا، بالرغم من تأثيره السلبي على صورة هذه الإدارة تجاه أنصار البيئة، حالة الطوارئ التي تشهدها الولايات المتحدة في ما يتعلق بالنفط حيث تستهلك حوالى 25٪ من الإنتاج النفطي العالمي.

لكن في النهاية، لا يشبه قانون الطاقة الذي اعتمد في 28 و29 تموز/يوليو 2005 النسخة المقترحة في البداية التي تعيد غالبية التدابير الواردة في سياسة الطاقة الوطنية المعدة في أيار/مايو 2001. بالإضافة إلى مسألة محمية ألاسكا، برزت نصوص أخرى تستهدف تدابير الحد من تلوث المواقع في كافة أرجاء الولايات المتحدة التي ترفض الشركات النفطية دفع تكاليفها وقد تضطر الولايات إلى تحمل أكلافها[30]. بغض النظر عن هذه الصعوبات المالية، تظهر الصعوبة التي واجهتها إدارة بوش في تمرير قانون الطاقة أهمية العامل البيئي للعديد من الناخبين الأميركيين فضلاً عن الصعوبة التي يواجهها المنتخَبون بفرض خفض في استهلاك الطاقة على مواطنيهم. وقد واجه أعضاء مجلس الشيوخ هذا التناقض حيث الفارق بين مناصري هذا المشروع ومعارضيه لم يعد بارزاً بين الجمهوريين والديمقراطيين: فقد صوت ديمقراطيو الألسكا «للمشروع» بهدف الاستفادة من المفاعيل الاقتصادية على الولاية؛ فيما اعترض الجمهوريون من الولايات الأخرى عليه، بهدف الحفاظ على الجانب البيئي لناخبيهم.

لكن قانون الطاقة هذا يطال العديد من الأسئلة الحساسة للسياسات كلها: دعم اللوبي النفطي عبر التنقيب في محمية ألاسكا؛ وخشية الولايات من تمويل الحد من التلوث؛ والالتزامات المحددة حول تصاعد الطاقات المتجددة؛ ودعم إطلاق البرنامج النووي؛ والخلاف بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب حول التدابير الضريبية للمرافقة... من هنا غياب الاتفاق حول قانون الطاقة منذ أيار/مايو 2001 وخطة تشيني... على الرغم من حالة الطوارئ المبدئية. في النهاية، تطلب الأمر أكثر من أربع سنوات لاعتماد الخطة الوطنية حول الطاقة للولايات المتحدة والتي كانت تشكل الأولوية الوحيدة لإدارة بوش لدى توليه السلطة عام 2001. وهذا ما يؤكد أن الرئيس بوش لا يملك هامش المناورة الذي توحي به الغالبية الجمهورية الكبيرة التي يحظى بها في المجلسين في ما يتعلق ببعض المسائل المتعلقة مباشرة بالأميركيين أقله حتى الانتخابات في منتصف ولايته في تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

في ما يتعلق بالطاقة، ونظراً لمركزية المشكلة ومكوناتها المتعددة، تعرض النواب لضغوط اللوبيات الأقوى في الولايات المتحدة حيث مارس كل منها ضغطه الخاص، من هنا الصعوبة التي يواجهها البرلمانيون في منع اتخاذ موقف محدد ومتماسك. يفسر ثقل اللوبيات إلى حدٍ كبير كيف أن النص المعتمد في النهاية يشكل تسوية ترضي مختلف لوبيات الطاقة بدءاً باللوبي النووي حيث وضع كل مصالحه من دون حل المشاكل الجوهرية. غير أن شركات القطاع النفطي تتلقى 85 مليار دولار كتخفيضات على الضرائب وحوافز ضريبية فيما تتلاشى الموجبات المتعلقة بحل التلوث أو الأمن المكافح للتلوث سريعاً مقابل التخلي عن مشروع التنقيب النفطي في الألسكا. بالطبع، لا تصل هذه التسوية إلى مستوى التحدي الذي ادعى الرئيس بوش مواجهته لدى توليه السلطة. لكن الصراع للنفاذ إلى الموارد الفدرالية وفتح محمية ألاسكا أمام الصناعة النفطية سيتكرر على نحو منفصل بحسب مجموعة الجمهوريين في المجلس[31]. وهكذا لا بد من بروز قوانين أخرى تتعلق بالطاقة.

في ما يتعلق بالغاز، لم تستهلك الولايات المتحدة، إذا ما أمكننا القول، سوى 24,3٪ من الإنتاج العالمي عام 2003، و24٪ عام 2004، مقابل إنتاج عالمي متزايد بنسبة 3,3٪ عام 2004 بحسب نشرات العام 2004 و2005 من المراجعة الإحصائية لبريتيش بتروليوم. ومن بين الـ646 مليار متر مكعب المستهلكة عام 2004 في الولايات المتحدة، 120 مليار منها كانت مستوردة، منها 80٪ من كندا[32]. ومع احتياطات مثبتة تبلغ 5,29 تريليون متر مكعب بداية العام 2005 أي سدس الاحتياطات العالمية، لا تملك الولايات المتحدة سوى 2,9٪ من الاحتياطات العالمية من الغاز، ونظراً لحجم استهلاكها، ستكون قريباً، بالنسبة للغاز أيضاً، في موقع صعب سيُترجم سريعاً بتعزيز اعتمادها على الخارج. وبما أن الاحتياطات الكندية لا تشكل سوى ثلث احتياطات الولايات المتحدة، يتحول اعتماد الولايات المتحدة في المستقبل إلى دول أخرى، من هنا أهمية التطويرات الحاصلة على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة في مجال الغاز الطبيعي المسال، وذلك من أجل الاستجابة للحاجة المستقبلية. وكانت أبرز الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال للولايات المتحدة في السنوات الأخيرة هي ترينيداد وتوباغو على وجه التحديد تليها الجزائر وقطر[33]. ستدخل نيجيريا إلى قائمة الدول المصدرة سريعاً.

تمتلك الولايات المتحدة أيضاً أكبر احتياطات عالمية من الكربون مع 25,4٪ من الاحتياطات

العالمية، لتتقدم روسيا (15,9٪) والصين (11,6٪). يمكن إذاً أن تلعب هذه الطاقة دور الضابط للتغيير ما أن تثمر الاستثمارات في الأبحاث والتنمية بهدف جعلها أقل ضرراً بالبيئة ولا سيما عبر التقدم الراهن في مجال عزل ثاني أوكسيد الكربون. في مجال الطاقة الأحفورية، تحتل الولايات المتحدة إذاً وضعية مقلقة إنما غير ميؤوسة. إلا أن اعتمادها على المحروقات الأجنبية هو في المقابل أساسي من هنا أهمية استراتيجيتها في أي مكان في العالم بهدف ضمان امداداتها.

الهوامش

1- واشنطن، قمة الطاقة الوطنية، 19 آذار / مارس 2001.

2- المرجع نفسه.

3- كان ذلك، بالتأكيد، قبل الفضيحة الشهيرة التي سرّعت بانهيار شركة السمسرة للطاقة سنة 2001.

4- بحسب نيويورك تايمز في 11 ايار / مايو 2005، وبعد إحالة القضية من قبل المحكمة العليا، حكمت محكمة الاستئناف لدائرة كولومبيا أخيراً، بموجب قرارها في 10 أيار / مايو 2005، لمصلحة إدارة بوش، التي كانت ترفض الكشف عن هوية الأشخاص الذين كانت تمّت استشارتهم من قِبل «مجموعة تطوير سياسة الطاقة القومية» أو الإفصاح عن أقوالهم. سهّل هذا الحكم جزئياً، تبنّي مشروع قانون الطاقة نهائياً من قِبل الكونغرس في نهاية تموز / يوليو 2005. من المفترض أن هذا القانون هو التطبيق الفعلي لسياسة الطاقة المقترحة.

5- تقرير اللجنة الوطنية لمجموعة تنمية سياسة الطاقة، «سياسة الطاقة الوطنية»، أيار / مايو 2001، ص. 170 البيت الأبيض. http://www.whitehouse.gov/energy

6- إدارة معلومات الطاقة. «السنوي عن توقعات الطاقة 2002». وزارة الطاقة الأميركية، إدارة معلومات الطاقة، كانون الأول/ديسمبر 2001: http://www.eia.doc.gov/ojaf/archive/aeo02/pdf/0383(2002).pdf.

7- مايكل كلير، حروب الموارد: المشهد الجديد للصراع العالمي والسياسات النفطية المقبلة، ميتروبولس بوكس، 2004.

8- أرييل كوهين، التعاون الأميركي الروسي في مجال الطاقة هو سياسة جيدة، Heritage Foundation، مذكرة تنفيذية رقم 836، تشرين الأول/ أكتوبر 2002.

9- يحدد تقرير تشيني أن دول الخليج ستشكل عام 2020 ما بين 54٪ و67٪ من العرض النفطي العالمي. لهذا السبب، تتوقع مجموعة العمل حول السياسة النفطية القومية في إحدى توصياتها أن يتم فتح السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والجزائر أمام الاستثمارات الأجنبية.

10- يجب إدراج أيضاً في هذه الرؤية الاستراتيجية أمن إسرائيل الحليف الإقليمي الأبرز للولايات المتحدة.

11- إذا كانت الهجرة تعود جزئياً إلى ضرورة حياة عائلة في بلد حيث الأمل بمستقبل أفضل، إلا أنها لا تستطيع وحدها بلوغ النسب الحالية من دون الشبكات الإجرامية التي تنظمها وغالباً على أساس إثني أو قبلي أو عشائري في إفريقيا وتركيا والبلقان والصين.

12- سلطة إدارة الطوارئ الفدرالية هي الوكالة المعنية بإدارة حالات الطوارئ. وقد تولت هذه المهام بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر في نيو يورك لكن إعادة الهيكلة التي لحقتها بالإضافة إلى تخصيص الميزانيات داخل الوزارة الكبرى قد خفضت من إمكانياتها.

13- العسكر يتعزز في منشآت ضخمة، واشنطن بوست، 14 ايار/ مايو 2005.

14- تقرير هيكلية القاعدة 2001، وزارة الدفاع الأميركية.

15– القواعد العسكرية الأميركية والأمبراطورية، المراجعة الشهرية، مجلد 53، عدد 10، آذار/ مارس 2002.

16– القواعد العسكرية تعزز القدرة لكنها تغذي الأحقاد، ويليام أركين، لوس أنجلس تايمز، 6 كانون الثاني/ يناير 2002.

17– استخدمت الولايات المتحدة القاعدة الجوية في كوغالنيسيانو في جنوب شرق رومانيا خلال اجتياح العراق عام 2003.

18– لم تقبل روسيا أبداً أن تصبح دولها السابقة في حلف شمال الأطلسي. وبعد تهديدات جوفاء بالهجوم على دول البلطيق، قد يؤدي التحاق أوكرانيا وجورجيا بالحلف إذا ما نفذت الولايات المتحدة ذلك إلى خلق أزمة حقيقية بين موسكو وواشنطن.

19– تستقبل فيرونا قيادة حلف شمال الأطلسي لأوروبا الجنوبية (القوات البرية). سبق ذكر مخيم داربي بالقرب من بيزا، وفي نابولي القيادة البحرية للمتوسط. تقع هذه القواعد الرئيسة في نابولي وغايتا في سردينيا. وهنا في شمال سردينيا، تمركزت القاعدة الأميركية للغواصات النووية في لا مادالينا على بعد 15 كلم جنوب كورسيكا. تجدر الإشارة إلى أن هذه القاعدة الأميركية قد حصلت على الاذن بموجب اتفاق ثنائي بين إيطاليا والولايات المتحدة خارج إطار حلف شمال الأطلسي. بنهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، وبعد سنوات من الاعتراض على هذا الوجود من قبل الشعوب الساحلية في ساردينيا وكورسيكا لأسباب التلوث الشعاعي، أعلنت السلطات الأميركية عن إغلاق هذه القاعدة التي كانت إحدى القاعدتين للغواصات النووية الأميركية غير الواقعة في الولايات المتحدة أو في أراضيها الخارجية. تستقبل صقلية قاعدة سيغونيلا الكبرى. أما في ما يتعلق بمنطقة بوي، فهي تحتضن قاعدة تارانت (حلف شمال الأطلسي) وقاعدة جياو ديل كول الجوية بالقرب من باري.

20– نيابة عن النفط In nome del petrolio، بحث على راي نيوز 24، أعده سيغفريدو رانوتشي وبث في 13 أيار/ مايو 2005 عبر رويتر **Raitre** وهي محطة لا يملكها العملاق الإعلامي سيلفيو برلسكوني.

21– «المساعدة العسكرية الأميركية لإفريقيا: حل أفضل»، جايمس كارافانو ونيل غاردينر، مؤسسة التراث، 2003.

22– المصدر: وكالة الطاقة الدولية، DoE، استهلاك الطاقة الأميركية، 1998–2002، كانون الثاني/ يناير 2004.

23– سبق ذكره.

24– المصدر: وكالة الطاقة الدولية: DoE، موجز تحليل الدولة، كانون الثاني/ يناير 2005.

25– تكساس هي الولاية التي تنتج أكبر حجم من المحروقات في الولايات المتحدة. إذا ما استثنينا إنتاج الساحل الفدرالي في عرض البحر، تنتج تكساس على أرضها وفي مياهها الإقليمية 20٪ من النفط الخام و26٪ من الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة.

26– ضرب إعصار إيفان الأقل قوة من كاترينا بقوة بعض البنى التحتية النفطية في خليج المكسيك في أيلول/ سبتمبر 2004.

27– المصدر: وكالة الطاقة الدولية، وزارة الطاقة الأميركية. تبرز في الأرقام الأحجام بمليون برميل في اليوم في

السنوات الممتدة بين 1973 وتموز/ يوليو 2005.

28- تتشكل مخزونات الاحتياطي النفطي الاستراتيجي من النفط الخام. على الرغم من امتلاكها 700 مليون برميل بنهاية آب/ أغسطس 2005 (حوالى 93 يوماً من الواردات النفطية)، اضطرت الولايات المتحدة إلى اللجوء إلى الاحتياطي الاستراتيجي من المنتجات المكررة لدول وكالة الطاقة الدولية،

29- أصبحت الولايات المتحدة عام 1948 للمرة الأولى في تاريخها مستوردة صافية للنفط

30- تتمحور عملية الحد من التلوث عبر إضافة تستخدمها الشركات النفطية من أجل خفض تلوث الهواء في المحروقات لكنها أدت في عدد من الولايات إلى تلويث الطبقات الجوفية. يصعب تقدير أكلاف إزالة هذا الملوث وهو الميثيل بوتيل إيثير وتختلف الفرضيات بين 5 و30 مليار دولار.

31- الأسوشييتد برس، 28 تموز/ يوليو 2005.

32- المصدر: وكالة الطاقة الدولية: وزارة الطاقة في الولايات المتحدة.

33- عام 2003، صدرت هذه الدول إلى الولايات المتحدة ما مجموعه 14 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال (يعادل متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال 593 متراً مكعباً من الغاز الطبيعي).

الفصل الثالث

الأميركيتان

مورّدان مموّنان للولايات المتحدة

بفعل مجاورة سوق الولايات المتحدة الضخمة، وحاجاتها المتصاعدة إلى خام مستورد، فإنّ كندا والمكسيك باتا عن حقّ مورِّدَين مموّنين للولايات المتحدة.

كندا

عام 2002، كانت قارة أميركا مصدراً لما يقارب نصف واردات الولايات المتّحدة النفطية: كندا المورِّد الأساس لواشنطن، والمكسيك، وفنزويلا. إلاّ أنّ الأمر لم يكن دوماً كذلك. عام 1980، لم يكن هذا الجزء من العالم يمثّل غير 20٪ من البترول المستهلَك في ما وراء الأطلسي. غير أن الوضع الحالي له إيجابيّات عديدة: إن كندا شريك موثوق وقريب جغرافياً؛ وهي تمتلك مخزونات ضخمة لا يزال استثمارها ضئيلاً، وبخاصة في ألبرتا واسكتلندا الجديدة. بحسب مجلة غاز إند أويل جورنل، فإنّ كندا تمتلك 178,8 مليار برميل، ما مكّنها من احتلال المرتبة الثانية عالميّاً بعد المملكة العربية السعودية. غير أنّ هذا الحجم يتضمّن 95٪ من الخام غير التقليدي، المركّب من رمال الفحم الأسود القاريّة، وذلك يطرح مسألة خلافية لجهة التصنيفات التقليدية. في عدد حزيران 2003، لم تكن النشرة الإحصائية للطاقة العالمية من جهتها، تقدر حجم ما تمتلكه كندا من الاحتياطي المثبت من الخام التقليدي بأكثر من 6,5 مليار برميل على أنه هذا الرقم بلغ 16,8 مليار برميل في نسخة حزيران[1] 2005. ومهما كانت الإجابة على هذه المسألة، فممّا لا شكّ فيه أنّ كندا، وبفضل رمالها القاريّة القابلة للاستثمار بشكل هائل، وبكلفة معقولّة أكثر فأكثر نتيجة التطوّرات التقنيّة، سوف تصبح واحداً من كبار ممثّلي المجرّة النفطية العالميّة للعقود الآتية. عام 2004، أنتجت كندا 3,1 مليار برميل يوميّاً من الخام ومن السوائل الأخرى محتلّةً المرتبة الثامنة عالميّاً، من ضمنها 2,3 مليار برميل يوميّاً لاستهلاكها الخاصّ، الذي يأتي في الدرجة السابعة في العالم من حيث الأهمية[2]. أمّا

فيما يخصّ تصديرات الخام الكندي، فإنّه تمّ توجيهها بنسبة 99٪ نحو الولايات المتحدة. وتوصّلت هذه الأخيرة بذلك إلى تلقّي معدّل يقارب 1,62 مليار برميل يوميّاً من كندا عام 2004، وهذا ما يضع أوتاوا على رأس البلدان المورّدة للنفط للولايات المتحدة. وسوف نرى لاحقاً أنّ هذه المخزونات الضخمة ما كانت لتدع الصين في حالة لامبالاة، وأنّ ثمّة شركات كنديّة تتوخّى تحقيق مكاسب.

على صعيد العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكندا، فما خلا بعض النزاعات التجاريّة، كان كلّ شيءٍ ينزع نحو الأفضل لولا نزاع قديم حول الإبحار بين المنطقتين الجزيريّتين لشمال كندا. إنّ رفض كندا مؤخراً المشاركة ماليّاً في مبادرة الدفاع الاستراتيجي (الدرع المضاد للصواريخ)، وفي الحرب على العراق، قد ساهم في برودة العلاقات بين البلدين. غير أنه على الرغم من كل شيء ظلّت هذه العلاقات جيّدة نوعاً ما بفعل الروابط الكثيرة المشتركة بين الجارين.

المكسيك

موقع الحقول النفطية المكسيكية قريب من الساحل وبعيد عنه شمالي شرق البلاد، بمحاذاة الحدود مع تكساس؛ بعيد عن الساحل في الوسط، على مستوى ولاية فيراكروز؛ وفي الجنوب على طول الخليج المكسيكي. ترى واشنطن أن المكسيك بما يملكه من احتياطي النفط الخام الذي يبلغ حجم 14,8مليار برميل، وإنتاج يناهز 3,82 مليار برميل يومياً لعام 2004، لا يستغلّ بشكلٍ كافٍ طاقته الكامنة، بسبب النقص في القدرات الاستثمارية. في الواقع، أن الشركة الدولية بيميكس التي تملك منذ عام 1938 الامتياز الدستوريّ للتنقيب عن النفط وإنتاجه، ونقله وتسويقه لا تستطيع بمفردها تطوير مواردها. غير أن الحزب الثوريّ المؤسّساتيّ الذي أطاح به فيسنتي فوكس عام 2000، بعد خمسة وثلاثين عاماً من السلطة، قد تيقّن أخيراً، إثر ابتعاده عن عالم الأعمال، أنّ «إنشاء نموذج جديد من الصناعة الطاقيّة» أمر أولويٌّ[3]. لم يتمكن الرئيس فوكس الذهاب أبعد من ذلك أبداً لأنه لم يستطع الحصول على الأكثرية النيابية.

رغم موقعه منتجاً خامساً ومصدّراً تاسعاً في سوق الخام العالميّ، يستورد المكسيك من

الولايات المتحدة كمية لا بأس بها من النفط المستهلك في البلد[4]. إن شركة البيمكس، المختنقةً جراء الأموال التي تقتطعها الدولة من أرباحها والتي تغذّي أكثر من ثلث الميزانية الوطنية، تعجز عن تمويل تطوّرها، كالتنقيب عن حقول جديدة وبناء بنى تحتيّة للتكرير. ليس ثمّة شكّ في أنّ مسألة انفتاح السوق النفطية المكسيكية على الاستثمارات الخارجية كان له وقعه الإيجابي على أجندة الزيارة التي قامت بها الوزيرة كوندوليزا رايس إلى مكسيكو في 10 آذار/مارس 2005. لطالما اعتُبر المكسيك بين أكبر ثلاث دول مورِّدة للنفط إلى الولايات المتحدة، وقد أرادت وزيرة الدولة التأكّد من استمرار التموين المتواصل من جارتها المباشرة، التي قد ينخفض إنتاجها بسبب النقص في الاستثمار. فحقل كانتاريل الضخم(الحقل الثامن عالميّاً بمخزوناته منذ اكتشافه عام 1977) الذي كان وحده يؤمّن عام 2005 أكثر من ملياري برميل يومياً قد بدأ يلفظ آخر أنفاسه.

حثّت واشنطن إذاً على خصخصة القطاع النفطيّ في إطار «اتفاقية التبادل الحرّ بين دول أميركا الشمالية» ALENA[5] الذي ينص على إيجاد تناغم بين تشريعات الدول الأعضاء. إن انفتاح القطاع النفطيّ على الشركات الأجنبيّة أو عدمه، سيصير واحداً من رهانات الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليو 2006.

أصول الواردات النفطية الأميركية بين عامَي 2003–2004

بلغت صادرات فنزويلا من النفط الخام في العام 2004، بحسب قسم الطاقة الأميركي، 1,3 مليار برميل يوميّاً، لتتراجع من المرتبة الثالثة إلى الرابعة من بين الدول المورّدة لبترول الخام إلى الولايات المتحدة، بعد كندا (1,6 مليار برميل يومياً)، والمكسيك (1,6 مليار برميل يوميّاً)، والسعودية (1,5 مليار برميل يومياً). إلاّ انها تبقى قبل نيجيريا (1,1 مليار برميل يومياً). يُذكَر أنه عام 2003، كان النفط المستهلك في الولايات المتحدة يأتي بنسبة 66٪ من الدول الأميركية، من ضمنها 41٪ من الولايات المتحدة، و25٪ من كندا وفنزويلا والمكسيك.

بما خصّ الدول الأميركية، فإننا نلحظ، منذ عام 1980، إن المكسيك وفنزويلا قد تعهدتا بعد التوقيع على اتفاقية سان جوزي، بتأمين النفط بأسعار تفاضلية لأحد عشر بلداً في أميركا الوسطى ومنطقة الكاريبي[6]. لكن من بين مورّدي الخام في القارة الأميركية باتجاه الولايات

المتحدة، تُعتبر فنزويلا الرئيس هوغو شافيز، بلا منازع، الدولة التي طرحت أكبر عدد من المشاكل بالنسبة إلى إدارة بوش.

فنزويلا: مورّد مهمّ ولكن هناك مخاطر لقيام صراع معها

إنّ فنزويلا ذات حالة خاصّة، وتستحق التوقّف عندها مطوّلاً. لقد وردت فنزويلا في الخمس عشرة سنة الأخيرة على لائحة الـ «توب 4» الأهمّ لمورّدي الخام إلى الولايات المتحدة. ولكنها بدت منذ بعض الوقت مصدراً أقلّ موثوقيّةً بالنسبة إلى واشنطن، إذ في فنزويلا، كما في عدد من بلدان أميركا الجنوبية، يُثير تفوّق الولايات المتحدة إحساساً بالتمرد والظلم، خصوصاً في مواجهة مسيرة العولمة الحالية. هذا الشكل الجديد من العداء لأميركا، معزَّزاً بشعورٍ قويّ ضدّ بوش، كان أيضاً حاضراً بقوة على هامش القمة الرابعة للدول الأميركية، التي جمعت في الأرجنتين، في مار دل بلاتا أوائل عام 2005، رؤساء الدول والحكومات لأربعة وثلاثين بلداً من المحيط. أصبحت ذكرى سيمون بوليفار الذي كان يطمح إلى توحيد شعوب جنوبي أميركا بدايةَ القرن التاسع عشر أكثر حضوراً. هذه الفكرة تثير قلق الولايات المتحدة التي لا يمكنها القبول بخسارة 78 مليار برميل من احتياطي الخام (السادس عالمياً)، بغض النظر عن المخزونات الضخمة للزيت الثقيل في الأورينوك، ومخزونات الغاز الطبيعي التي تُعتبر التاسعة عالمياً وتُقدَّر بـ 4,22 تريليون م^3. يبدو أن الصدام لا مفر منه بين «الثورة البوليفية» التي اشتهرت بأنها ضدّ الامبريالية، وبين مطامع الولايات المتحدة في موارد الطاقة لدى جارتها في الجنوب.

إن فنزويلا التي تمتلك إذاً مخزونات ضخمة من الكربون المهدرج، وإنْ لم تكن جميعها بعد مُدرجة في حسابات الاحتياطيات المثبتة، قد رفضت لوقتٍ طويل احترام التقيد بحصتها المحددة من منظمة أوبك مع انها واحدة من أعضائها المؤسسين، وذلك بمباركة واشنطن التي كانت فنزويلا أحد كبار ممونيها بمادة النفط. كان ذلك قبل هوغو شافيز في زمن الرئيس كارلوس اندرياس بيريس، الذي أُسقط بسبب الفساد، والذي يعيش حالياً في الولايات المتحدة. لكنّ هذه السياسة تبدّلت مع وصول الرئيس هوغو شافيز إلى السلطة في كانون الأول/ديسمبر 1998، مؤيّداً تشكيل نظام جديد في قلب المنظّمة. التزمت كاراكاس بعد

ذلك بحصتها من الإنتاج التي لم يعد بمقدورها تأمينها منذ الاضطرابات الاجتماعية في شتاء 2002–2003. نتيجةً لذلك، لم يعد النفط الفنزويلي يمثل أكثر من 11٪ عام 2004، و13٪ عام 2002 من مجمل واردات النفط الخام للولايات المتحدة، في حين أنّ هذا الرقم كان يبلغ 17٪ عام 1997[7].

سياسة هوغو شافيز

لم يكن من السهل دوماً الحفاظ على خطّ بهذا التشدّد، وها هو هوغو شافيز يواجه العديد من الاختبارات ليخرج منها منتصراً: محاولة الانقلاب السياسي التي جرت في 11 نيسان/أبريل 2002[8] والتي تمكن من إحباطها؛ إغلاق المصانع من كانون الأول 2002 حتى كانون الثاني 2003، تحديداً في شركة النفط الوطنية (64 يوماً من انقطاع النشاط الاقتصادي)؛ استفتاء 15 آب/اغسطس 2004 وانتخابات 31 تشرين الأول 2004، اللذين أدّيا إلى حصول حركته على 20 محافظاً من أصل 22، و270 رئيس بلدية من أصل 337. مكنه ذلك من الاستمرار في سياسة الاهتمام بالقطاعات الفقيرة. بعد أن بسط سيطرته على شركة النفط الوطنية عام 2004، حوّلت هذه الأخيرة مبلغ 5,3 مليار دولار للبرامج الاجتماعية[9]. غير أنّ هذا الاقتطاع لم يترافق مع استراتيجية واضحة للشركة. مع ذلك، وبفضل أسعار الخام، سجّل اقتصاد البلد نموّاً غير مسبوق بنسبة 17,3٪ عام 2004، استفادت منه كل القطاعات. أمّا المصاريف العامة فقد قفزت بنسبة تفوق 30٪. لكن بالرغم من ارتفاع الدخل الضريبي، بلغ مقدار العجز العامّ 2٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. ومع الانتخابات الرئاسية الجديدة أواخر 2006، استمرّت الدولة في ضخّ أموال ضخمة على الطبقات الشعبية، ولكن من دون إعادة تغذية رأسمال الثبات الاقتصادي الذي من شأنه (كما في بلدان أخرى تتأثر بتغير أسعار المواد الأولية) حماية فنزويلا من تغيّر مفاجئ للوضعية النفطيّة.

اهتم هوغو شافيز المتحمس لمشروع «ثورة على الطريقة البوليفارية» بتقليص التبعية التقليدية لفنزويلا تجاه سوق الولايات المتحدة، فأقام تحالفات جديدة مع جنوب إفريقيا أو مع إيران التي تتصدّر المواقع الأولى في اللآئحة الأميركية الخاصة بأنظمة الاستبداد. كان هدف الزيارة التي قام بها لثلاثة أيام الرئيس الإيراني محمد خاتمي منتصف آذار 2005 إلى كاراكاس،

توقيع عقد لإنشاء مثلث تجاري بحيث تزوّد كاراكاس زبائن إيران في أميركا اللاتينية، وتزوّد طهران زبائن فنزويلا في آسيا. كان المقصود أن تسمح هذه التحالفات لهوغو شافيز بأن يقطع صلاته بواشنطن. بل إن هناك شائعات مؤكدة بأن شركة النفط الوطنية الفنزويلية تنوي التخلي عن فرعها الأميركي سيتغو[10]. كذلك بغية تخفيف التبعية للولايات المتحدة التي كانت تستورد 60٪ من صادرات النفط الخام والمنتجات الفنزويلية، ضاعفت شركة النفط الوطنية اتّفاقاتها مع نظيراتها الصينية والروسية والإيرانية. عُقدت اتّفاقات مشابهة أيضا مع الهند وقطر. بدورها استعادت كاراكاس، في ظلّ هذه الوضعية «العصبوية الجديدة» للتعاون الجنوبي—الجنوبي، علاقاتها مع ليبيا معمّر القذّافي، ومع زمبابواي روبير موغابي. كما أن زيارة هوغو شافيز لبيكين حيث التقى نظيره هو جينتاو في كانون الأول 2004 للتناقش في اتفاق ثنائي يتضمن شقاً نفطياً، تندرج في هذه الوضعية السياسية. ذلك أن الصين، التي كان من المتوقع، بحسب مكتب الإعلام للطاقة، أن تضاعف إنتاجها النفطي في السنوات العشر القادمة، هي شريك مثالي في لعبة الحصص هذه. هكذا نجد في محيط الرئيس شافيز الغوتا الدولية المقاومة للولايات المتحدة.

محاولات زعزعة الاستقرار في فنزويلا

في هذا السياق، نتفهم بشكل أكبر التصريح الذي أدلى به أمام الكونغرس في 27 آذار/ مارس 2001 الجنرال بيتر بايس، الذي كان في تلك الفترة رئيس القيادة الجنوبية التي تشرف على منطقة أميركا اللاتينية. فقد اعتبر أن أميركا اللاتينية والكاريبي، أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة من الشرق الأدنى، ضمن منطق القوة المعولمة ومن ضمنها القدرة على التحكم بالنفط. بهذا المعنى، وبغض النظر عن دور الرئيس شافيز في بعث المقاومة اللاتينو—أميركية ضد النظام المسيطر، كانت واشنطن مستاءة جداً من دخول الصين وروسيا والبرازيل من الباب العريض، إلى صدع الأورينوك الذي يُعتبر واحداً من أهمّ مخزونات النفط على كوكبنا. بعد دعمها الانقلاب السياسي في 11 نيسان/أبريل 2002، وانحيازها المستمر إلى المعارضة حتى انهيار هذه الأخيرة، عادت الولايات المتحدة لتلعب دوراً مشابهاً للذي لعبته ما قبل أحداث 11 نيسان/أبريل 2002. إذ أن كبار الموظّفين في البيت الأبيض والصحافيّين

الضالعين» راحوا ينشرون لدى الرأي العام الأميركي تدريجياً لكن بثبات فكرة نشوء أوضاع غير مستقرة في فنزويلا. منذ تشرين الثاني 2004، بدأت كوندوليزا رايس تطلب إلى بلدان المنطقة أن تكون متنبّهة للمخاطر التي يمثّلها النظام الشافيزي. وقد نعتته «بالمتمرّد السابق» (بالعودة إلى الانقلاب الذي حاول القيام به في 4 شباط/فبراير 1992)، كما اعتبرت أن فنزويلا هي «مشكلة حقيقية». وفي 18 كانون الثاني/يناير 2005، نعتت مسؤولة الدبلوماسية الأميركية مجدّداً حكومة فنزويلا بأنها «القوة السلبية في المنطقة».

في شباط/فبراير 2005، عبرت واشنطن في بضعة أيام على لسان العديد من المؤسّسات (البيت الأبيض، وزارة الخارجية، وكالة المخابرات المركزية) عن مواقف ربطت الثورة البوليفارية بالقوّات الثوريّة الكولومبية المسلّحة المعروفة تحت اسم (الفارك)، متّهمةً كاراكاس بتهديد المنطقة، كونها حكومة غير مستقرة ودولةً موردةً للنفط يصعب الوثوق بها، وأنها تقود السباق إلى التسلّح. لكن الإعلامي التلفزيوني الإنجيلي الشهير باتْ روبرتسون، صديق عائلة بوش الشخصيّ، برهن عن صراحة أكبر عندما طلب علانيةً من الحكومة الأميركية في آب/أغسطس 2005 أن تجرؤ على القضاء هوغو شافيز الذي ردّ على ذلك حين أصدر بعد شهرين أمراً بترحيل الإرساليات الإنجيلية الأميركية المعروفة تحت اسم «القبائل الجديدة» والتي استقرّت منذ عام 1946 في فنزويلا، في المناطق التي يعيش فيها السكان الأصليون 1946، وذلك بحجة أن لديها صلاتٍ مع وكالة المخابرات المركزية. رغم المحاولات التخويفية المتنوعة الصادرة عن الولايات المتحدة، من المتوقّع أن تتأكد شعبية شافيزفي الانتخابات التشريعية في كانون الأول 2005، وهي انتخابات تقاطعها المعارضة، بكل حال.

التشنّجات فنزويلا–كولومبيا

وراء اتهام فنزويلا المتواتر بعلاقتها بالعصابات الكولومبية، نجد الأزمة الخطيرة والسريعة في آن، التي نشأت بين كاراكاس وبوغوتا بعد أن اختطفت المخابرات الكولومبية بالتعاون مع ثلاثة ضباط فنزويليين (اشترتهم بأكثر من مليون دولار)، «سفير» القوّات المسلّحة الثوريّة الكولمبيّة رودريغو غراندا في كاراكاس، يوم 13 كانون الأول/ديسمبر 2004، وأعادته سراً إلى البلد المجاور، متجاهلةً الإجراءات القانونية

ومنتهكةً القوانين الدولية المتعلقة بتسليم المجرمين[11].

وراء تهمة السباق إلى التسلّح، كان الهدف الذي أرادت الولايات المتحدة أن تصوِّب عليه هو طلبيات الأسلحة التي أرادت فنزويلا شراءها: 40 مروحيّة مقاتلة MI35، وطائرات ميغ 29 من روسيا، فقد رفضت واشنطن بيعها قطع غيار لإحدى وعشرين من طائراتها المطاردة F–16 التي اشترتها في الثمانينيات؛ 24 طائرة مطاردة طوقان السوبر من البرازيل؛ رادارات من الصين، ومن البرازيل لحماية أجوائها؛ ومئة الف بندقية هجوم AK–47 من موسكو. اخيراً، عقد بقيمة 1,7 مليار يورو وقعت عليه مع إسبانيا لشراء أربع سفن حربية، وعدد لا بأس به من الطوّافات الساحلية، وعشر طائرات لنقل الفرق العسكرية، واثنتين للاستطلاع البحريّ؛ كان هذا العقد قد جمّد لفترة من قبل حكومة أزنار، بسبب وقوفها في صف الولايات المتحدة، لكن وزير دفاع حكومة زاباتيرو قد وقّعه أخيراً، في كاراكاس، أواخر كانون الأول/ديسمبر 2005. تخشى الولايات المتحدة أن يكون مصير هذه الأسلحة، أو على الأقل الأسلحة الخفيفة منها، أن توضع بتصرف العصابات الكولومبية.

لإبراز المضحك في هذا الوضع، يجدر التذكير بأنّ الحجة التي استخدمها كثير من كبار الضباط لتبرير مشاركتهم في الانقلاب السياسي في نيسان/أبريل 2002 هي بالتحديد، الضعف الاستراتيجي للجيش الفنزويلي. فقد أخذوا على الرئيس شافيز إضعاف المؤسسة العسكرية، ذلك أنه في ظل مناخ كانت فيه أسعار النفط متدنية جداً نسبة إلى ما هي عليه اليوم، إذ أعطى الأولوية للبرامج الاجتماعية، قلّص ميزانية الجيش بنسبة 47٪، وصرف تقريباً ربع عناصره. لم يفعل إذن سوى إعادة التوازن الذي اختلّ مؤقّتاً. في شباط/ فبراير 2005، اعتبر روجيه نوريغا، المسؤول عن دائرة أميركا اللاتينية في وزارة الخارجية الأميركية، أن حصول فنزويلاً على مئة الف AK–47 وأربعين مروحية، من روسيا، يشكل مصدر قلق كبير لحلفاء الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية، كما للشعب الفنزويلي. في مقالة نُشرت في واشنطن بوست عدد 27 شباط 2005، تحت عنوان «عدوى أميركا اللاتينية»، أخذ الصحافيّ روبير د. نوفاك على هوغو شافيز أن تأثيره صار أوسع «بكثير من ذاك الذي كان لصديقه وحليفه فيدل كاسترو»، واتهمه بالعمل على زعزعة استقرار نيكاراغوا والبيرو والأكوادور وبوليفيا.

بهذا الصدد، لا يتوقف أحد عند تعاظم قدرة الجيش الكولومبي منذ العام 2000، ليس

فقط في مواجهة العصابات، وذلك عن طريق المساعدة الكبيرة التي قدمتها واشنطن إلى بوغوتا في إطار خطّة كولومبيا لمكافحة تجارة الكوكايين. فالقوّات الكولومبية المسلّحة هي الآن أكبر بأربع مرّات ممّا هي عليه القوات الفنزويلية المسلحة لجهة القدرة الناريّة. هكذا، فإن مصدر الخطر، من وجهة نظر كاراكاس، يمكن أن يكون بوغوتا وواشنطن على حدّ سواء. رغم السياقات المختلفة جدّاً، فغالباً ما يتمّ اعتبار كولومبيا في المنطقة الأنديينية، بالنظر إلى مصالح البيت الأبيض واستراتيجياته، تماماً كإسرائيل بالنسبة إلى الشرق الأوسط، أي حليف الولايات المتحدة الأفضل في المنطقة. تراهن الولايات المتحدة كثيراً على كولومبيا التي تمتلك الغاز أيضاً، والتي تضاعفت فيها الاستثمارات في السنوات الأخيرة. عام 2001، استخرجت بوغوتا 616000 برميل من النفط يومياً، منها 260000 تمّ تصديرها إلى السواحل الأميركية. ولكنّ الهبوط في الإنتاج الكولومبي الذي بلغ ذروته في حقول نفطية مهمة، لم يعد يسمح، منذ العام 2003، بإنتاج أكثر من 195000 برميل من الخام يوميّاً تُصدَّر إلى الولايات المتحدة، أي ما يعادل هبوطاً بمقدار 25٪ مقارنةً بالعام 2002. حتى ولو لم تُعتبر هذه الكميات ضخمة، إلاّ انّها تستحقّ الذكر في السياق الحالي. أرسلت واشنطن، على هامش خطّة كولومبيا، عسكريّين إلى كولومبيا لإعداد فِرق محلّية متفوقة لحماية خطوط الأنابيب. هذا البرنامج الذي خُصّص له 94 مليون دولار، من شأنه أن يمنع اعتداءات العصابات المسلحة على البنى التحتية للنفط. لمّا كانت كولومبيا تملك منفذاً على بحر الكاريبي والمحيط والهادئ، وبسبب مجاورتها أيضا قناة باناما وفنزويلا، هي تبقى دولةً أساسية في استراتيجية الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية.

معادلات القوى في أميركا اللاتينية

لتشديد الضغط الذي يستهدف كاراكاس بشكل واضح سعت واشنطن إلى تعديل الميثاق الديمقراطي لمنظّمة الدول الأميركية، وذلك خلال اجتماع المنظمة الذي جرى في تموز/ يوليو 2005 في فور لودردال (فلوريدا)، من خلال إعطاء المنظمة وسيلة تخوّلها عزل أيّ نظام ينحرف تدريجياً عن الديمقراطية، والتصدّي له. وقد اكتفى المدير الجديد لوكالة المخابرات المركزية، بورتر غوس، بتوقع نشوء «حالة لا استقرار» « في فنزويلا عام 2005».

إزاء هذا السيل من الانتقادات المثقَل بالتهديدات، لم يكن لدى الرئيس شافيز ما يتسلح به إلا نجاحاته الانتخابية التي لا تقبل الشك. تشكل فنزويلا من هذه الناحية النموذج المعاكس لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث يُستخدم الحلّ الديمقراطي لإضعاف سيادة الشعوب واستقلالها. في أميركا اللاتينية اتبعت الولايات المتحدة طريقة أخرى: عززت إدارة بوش القيادة الجنوبية، وأضافت إلى «خطّة كولومبيا» (لمكافحة المخدرات) «الخطّة الوطنيّة» (لمكافحةالإرهاب) التي طُبقت على طول الحدود الفنزويلية. على أيّ حال، إن العسكريين الواحد وتسعين الذين أُوقفوا في 2 أيار/مايو 2004 في ضاحية كاراكاس، جاؤوا من كولومبيا نفسها. فقد وظفتهم الولايات المتحدة بعد أن ارتدوا البزة العسكرية الفنزويلية، لارتكاب جريمة الاعتداء على المؤسسات العسكرية، بل قتل الرئيس شافيز، مما يسمح لها بتحميل المسؤولية إلى الفصائل الرسمية لكي تخلق الفوضى وتبرر تدخُّلاً أجنبياً[12].

بالفعل، إن عدم الاستقرار يهدِّد فنزويلا. فقد أطلق الرئيس الفنزويلي الأسبق كارلوس أندريس بيريس، المخلوع بتهمة الفساد، عبر وسائل الإعلام نداءات من منفاه في الولايات المتحدة تدعو إلى قتل شافيز، من غير أن يُربك ذلك سلطات الولايات المتحدة. فواشنطن لا يزعجها ذلك تماماً كمخيمات التدريب العسكري المناهضة لكاسترو والتي تجد قواعدها في هومستيد في فلوريدا. في السياق نفسه، ثمّة ضابطان من الحرس الوطني، ضالعان في هجمات إرهابية ضدّ سفارتَي إسبانيا وكولومبيا في كاراكاس عام 2003، طلبا اللجوء إلى الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2003. زعمت السلطات الأميركية أنها ستبقيهما على أراضيها «إذ أن هناك الكثير من الإثباتات على أنّ حياتهما ستكون في خطر إذا تمّ تسليمهما إلى فنزويلا»[13]. إعلام أو تسمّم، وكالة المخابرات كما مراكز أخرى في الولايات المتحدة قد تخيّلت عدداً من الخطّط المتمحورة حول مئة وأربعة وستين تدبيراً جاهزاً لزعزعة استقرار الرئيس شافيز.

في هذه الأجواء السلبية، ولدى زيارته فرنسا في 9 آذار/مارس 2005، أعلن هوغو شافيز توقيعه مع مجموعة توتال على عقد بشأن مشروع سينكور2. تستطيع بموجبه توتال مضاعفة إنتاجها في فنزويلا من 200000 برميل إلى 400000 برميل يومياً. على أنه يجب التذكير بأنّ الخام الاصطناعي المنتَج في مشروع سينكور1 مخصّص للمصافي الأميركية. لكن، نوعية

العلاقات بين البلدين دفعت لجنةَ الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي الذي يديره الجمهوريّ ريتشارد لوغار، إلى أن تطلب من مكتب للدراسات غير موالٍ للمجلس دراسة خطّة بديلة في حال قامت فنزويلا بوقف تسليم بضاعتها[14]. تخوّفٌ آخر بالنسبة لواشنطن، هو استراتيجيّة لسيادة مناطقية على مصادر الطاقة يتم تنفيذها عبر جمعية الشركات الوطنية البوليفية والفنزويلية والبرازيلية والأرجنتينية أو الأكوادورية. هذا المشروع المسمّى بيتروأميركا قد تمّت إثارته لأوّل مرة عام 1995. وهو منذ ذلك الوقت يعود إلى الظهور بانتظام.

من أجل النفط، ولأسباب أخرى أيضاً يغلب عليها الطابع السياسي، لن تنزعج الولايات المتحدة من التخلّص من هوغو شافيز. يلعب هذا الأخير في الحقيقة دوراً حاسماً على الساحة اللاتينو أميركية، حيث إنّه لم يعد معزولاً، وإنّما مدعوماً بطرقٍ متعددة. كان من تبعات النتائج السيّئة للعقيدة الليبرالية التي صنعتها واشنطن وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والبنك الأميركي المشترك للتنمية، أن دفعت بشبه القارة (الأرجنتين، البرازيل، باناما، الأورغواي) إلى الانعطاف باتجاه اليسار، خلال العامين المنصرمين. هذه الوضعية الجديدة سمحت للرئيس الفنزويلي بإطلاق مشروع «الخيار البوليفاري لأميركا» (ALBA) للتصدي لمشروع الولايات المتحدة المعروف بمنطقة التبادل الحرّ للأميركيتين (زليا ZLEA)، الذي اعتبره البعض إعادة استعمار اقتصادي للقارّة. يقوم مشروع شافيز الدمج على أساس التعاون لا التنافس، أي على أساس التنمية الذاتية، مع الأخذ بعين الاعتبار فئات الشعب الأكثر حرماناً.

هذا هو معنى إعلان كوزكو بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2004 في البيرو، الذي يشكّل ولادة مجموعة الأمم الجنوب-أميركية المكوّنة من اثنتي عشرة دولة[15]. حتّى لو أن هذه المنظّمة لا تزال إلى الآن رمزيّةً أكثر مما هي فعلية، لأنه يبقى للولايات المتحدة تحتفظ حلفاء دائمين فيها (كولومبيا، الأكوادور، البيرو، ومن خارج هذه المنطقة الجغرافية، بلدان أميركا الوسطى)، فهي تُظهر محاولات التحرّر في شبه القارة.

إلى التحالف الاستراتيجي المعقود مع هافانا (من خلال اتفاق، النفط مقابل الأطباء والمدرّسين)، عقدت فنزويلا تحالفاً مع برازيليا، من خلال 26 اتفاقية وُقعت في 14 شباط 2005 في كاراكاس، تشمل قطاعات شتى، بدءاً من قطاع الطاقة (تعاون بين وكالة النفط الفنزويلية وبتروباس تتعلق بالتنقيب، والتكرير، الخ) وصولاً إلى القطاع العسكري. أضف

إلى ذلك، البيان المشترك الذي صدر عن الرؤساء شافيز، كيرشنر عن الأرجنتين، ولولا دا سيلفا (البرازيل)، وهم الثلاثة يمثلون يساراً معتدلاً، في الأول من آذار/مارس 2005، أثناء تسلّم رئيس الأورغواي الجديد تاباريه فاسكيز مهامه. كانت هذه القمة المصغّرة، مناسبةً لكي يقرّر الرؤساء الأربعة تعزيز الدمج الإقليمي والتعاون المتعدد الأطراف، وقد تُرجم هذا القرار في اتفاقيات ثنائية بين فنزويلا والبرازيل من جهة، وبين فنزويلا والأرجنتين من جهة أخرى، بانتظار توقيع اتفاقيات ثلاثية في المستقبل. بدوره، وقّع تاباري فاسكيز اتفاقية مع فنزيلا تقضي بتبادل النفط الفنزويلي والمواد الغذائية الأوروغوية.

لكل هذه الأسباب، تطمح الولايات المتحدة لأن تقدم النموذج في القارة الأميركية الجنوبية. في كاراكاس أو طهران، كما في بغداد، يبقى النفط هو سبب اصرار إدارة بوش على تدمير كلّ الأنظمة التي لا تعجبها، بحجة ديمقراطيّة أو بدونها. كذلك استغلت واشنطن أزمة الغاز في بوليفيا لاتهام الرئيس شافيز مرة جديدة بزعزعة استقرار المنطقة، في حين انه لم يدافع قط عن مطالب عمال المناجم البوليفيّين المتطرفة المتعلقة بالتأميم التامّ لمواد الهيدروكاربور البوليفية.

«حرب الغاز» في بوليفيا

.بمخزون بلغ حجمه 890 مليار م^3 نهايةَ عام 2004، تتحكم بوليفيا بمخزونات الغاز التي تأتي في الدرجة الثانية في أميركا اللاتينية بعد فنزويلا، إلاّ أنّ القوى المعارضة للسلطة المحلّية تطالب بزيادة كبيرة لحصص الدولة من الأرباح التي تحققها الشركات الدولية، لا بل بالتأميم الذي ظلّ الرئيس ميزا يرفضه حتى استقالته أوائل حزيران/يونيو 2005. كان كارلوس ميزا قد خلف الرئيس غونزالو سانشيز دو لوزادا، بعد سقوط هذا الأخير في تشرين الأول/أكتوبر 2003، إثر عصيان شعبيّ تسبب قمعه بسقوط ثمانين قتيلاً. كان سبب «حرب الغاز» الأولى هذه، إعلان تصدير الغاز البوليفي إلى الولايات المتحدة، خاصّة، عبر التشيلي العدوّ التقليدي لبوليفيا منذ حرب الهادئ (1879—1883) التي خسرها البيرو وبوليفيا، والتي حرمت هذه الأخيرة من مَنفذها على البحر، وعزلتها وراء سلسلة جبال الأند.

على الصعيد الداخليّ، تقع مناجم الغاز البوليفية في الجهة الجنوبية الشرقية للبلاد، على

مقربة من سانتا كروز، المنطقة الأكثر نمواً في البلد، والتي تتحكم بها الأقلية البيضاء المطالبة باستقلاليتها، في حين أنّ ثلثَي الشعب البوليفي المكوَّن من هنود المنطقة الأنديّة في الغرب يطالب بتأميم مصادر الغاز.

يُخشى أن تؤدّي هذه المرة «حرب الغاز» الثانية في ايّار/مايو 2005، إلى إغراق البلد الأكثر فقراً في أميركا اللاتينية الذي يبلغ فيه الناتج المحلّي السنوي للفرد الواحد 900 دولار في الفوضى الاقتصادية. إنّ القانون الصادر في 19 ايّار المتعلق بالهيدروكربور والذي ينص على رفع الرسوم التي تدفعها الشركات العالمية المستوردة للبترول وللغاز البوليفيّين (18٪ من الجعالة، و32٪ من الضرائب)، ثمّ استقالة الرئيس كارلوس ميزا، خلقا حالةً من الشك غير مشجعة للاقتصاد. الحقيقة أنّ تحرير الاقتصاد وريع الغاز لم يعودا ابداً بالمنفعة على أكثرية البوليفيين وعددهم سبعة ملايين. لقد رأت الحركات الاحتجاجية أنّ الشركات «العابرة للدول» تنهب الشعب، وطالبت بتأميم الهيدروكربور، وإنشاء شركة وطنية جديدة لاستثمار هذه الموارد، وتخصيص العائدات لنفقات اجتماعية. ولكنّ الشركة الوطنية للهيدروكربور البوليفيّ لم تكن على المستوى المطلوب، ما أدّى إلى إرهاق الدولة البوليفية بالديون. غاب عن بال هذه الحركات أيضاً أنّ الاستملاكات كلّفت البلد غالياً، كما حصل عام 1952 بالنسبة لدفع التعويض المستحق لـ «بارونات القصدير»، أو عام 1970 بالنسبة لدفع التعويضات المترتبة عن إغلاق شركة غولف أويل. إن الاحتجاج الشعبيّ الذي قاده إيفو موراليس، زعيم منتجي الكوكا، وقائد حركة من أجل الاشتراكية ماس (MAS) وهي حركة يسارية متطرفة، والذي ساهم فيه عمال المناجم الهنود ينبع من واقع أنّ الثماني وسبعين اتفاقية مع الشركات الأجنبية بشروطها الحالية أدت إلى زيادة العائدات البوليفية من الهيدروكربور بنسبة ثلاثة إضعاف لترتفع خلال ثماني سنوات من 450 مليون دولار عام 2004، الى1,5 مليار دولار، ومن هنا نشأ هذا الشعور بالاختلاس.

ستّ وعشرون شركة خارجية تملك حاليّاً بموجب العقود الثمانية والسبعين حقوق استثمار حقول الغاز البوليفي، ما يمثّل استثماراً مقداره 3,5 مليار دولار منذ نهاية التسعينيات. من بين تلك الشركات نجد خاصّة إكسون موبيل، توتال، الغاز البريطانية، بتروبراس (البرازيل)، ريبسول (إسبانيا)، أو بلوسبترول (الأرجنتين).

ولكن إذا كان القانون المفروض على الهيدروكربور، والصادر في 19 ايّار/مايو، سيّئاً، فمردُّ ذلك ليس إلى ارتفاع الرسوم- فقد رضخ لها تجار النفط - ولكنِ إلى الشكوك التي تثيرها. فقد نصّ القانون، في الواقع، على مراجعة المعاهدات الثماني والسبعين التي وقّعتها الشركات الخارجية، بحيث تدخل في قالب ثلاث معادلات نماذج. كان على هذه الشركات أن تعمل بالشراكة مع المؤسّسة العامّة البوليفية لاستثمار النفط (YPFB). ولكن، منذ الانفتاح على القطاع الخاصّ، باتت المؤسسة العامة مؤسسة لا يعمل فيها سوى 700 شخص، وتفتقر للكوادر المؤهّلة وللشاحنات لكي تنهض بأعباء التوزيع كما نصّ القانون الجديد، كما تفتقر للرساميل.

التبِعات في أميركا الجنوبية

إضافة إلى نتائجها على الصعيد الداخلي البوليفي، كان «لحرب الغاز» الثانية عواقب إقليمية سلبية أيضاً، بينما كان من الممكن أن يكون هذا المورد عامل تكامُل اقتصادي. دافع رئيس فنزويلا هوغو شافيز بالتحديد عن سياسة نفطية تمكّن من تنسيق سياسات الطاقة المعتمدة في فنزويلا والبرازيل والأرجنتين. وإذا كان من الممكن للسياسة القومية البتروغازيّة أن تتقدم على استراتيجية جنوب-أميركية للطاقة، أقلّه في البداية، إلا أن الضمانات التي يوفرها سوق الولايات المتحدة يمكنها أن تدفع الجميع إلى الاتفاق من خلال تنازلات مختلف الأفرقاء.

اذا كانت البرازيل اليوم هي الأقلّ تأثّراً، بسبب تنوع مصادر التموين عندها، خصوصاً لناحية الإنتاج الهيدروليكي، فإنّها رغم ذلك كلّه تبقى عرضة للتأثر بالأزمة الغازيّة البوليفية. وعلى الرغم من أنها بشكل عام غير مرتبطة بالغاز، فمع ذلك لا يتوفر لديها من مخزون الغاز إلا مؤونة تكفي لفترة أسبوعين اثنين، وهي تستورد 60٪ من استهلاكها من بوليفيا عبر أنبوب للغاز يبلغ طوله 2600 كلم، يصل بين الحقول البوليفية والمنطقة الصناعية الكبرى في جنوب شرق البرازيل، وتحديداً ولاية ساو باولو. من جهة أخرى، هناك 600,000 سيارة برازيلية تعمل على غاز البترول السائل، كما أن شركة النفط البرازيلية الوطنية، بتروبراس، هي أوّل مستثمر في قطاع الهيدروكربور البوليفي.

الأزمة البوليفية تهدّد بدرجة أكبر الأرجنتين التي تعتمد إلى حد كبير على الغاز، حيث إنّ طلبها على الطاقة نتيجةَ النموّ المستجد، يرتفع بوتيرة تفوق إنتاجها بثلاثة إضعاف. يجب أن نلاحظ في المقابل أنّ هذا الاعتماد على الغاز البوليفي يعززه تصدير الغاز الأرجنتيني إلى التشيلي من خلال الشركات. أنّ إنتاج الغاز الأرجنتيني، وهو أقل كلفة بنسبة 30٪، يتمّ تصديره ضمن هوامش مريحة، في حين أنّ السوق الأرجنتينية تموّن بالغاز المستورد، وهو بطبيعة الحال أغلى ثمناً على المستهلكين.

غير انّه خلال الأشهر الأولى من العام 2005، قلّصت الأرجنتين، لا بل أوقفت أحياناً صادرات غازها إلى سانتياغو– ملحقةً الضرر بالصناعيين التشيليين– لتأمين حاجتها المحلية. بوينس أيرس التي يقلقها أيضاً تحمل كلفة أنبوب الغاز الآتي من بوليفيا، وهي كلفة تصل إلى مليار دولار، قد أطلقت مجدداً مشروعها لمد خطّ أنابيب من باتاغونيا نحو شمال البلاد. حين بات الشتاء في نصف الكرة الجنوبي وشيكاً، أطلق الرئيس الأرجنتيني نستور كيرشنر حملةَ دعائية من أجل الاقتصاد في استعمال مصادر الطاقة فارضاً زيادة كبيرة على الأسعار عند تجاوز نسبة معينة من الاستهلاك. وهذه تدابير غيرشعبيّة بمنظور الانتخابات الآتية.

لقد كان للأزمة البوليفية أيضاً تداعياتها في التشيلي، لأنّ «لا باز» اشترطت لقيام أيّ تعاون مع هذه الأخيرة أن تحصل على منفذ إلى البحر،لاسيما من أجل تصدير إنتاجها من الهيدروكربور، لكنها لم تنجح حتى الآن. لقد فكرت الشركات الأجنبية بإنشاء أنبوب غاز يصل إلى المحيط الهادئ عبرالتشيلي، ولكنّ المشروع اصطدم بحائط مسدود بسبب النزاع الحدوديّ بين البلدين، ما أشعل نار «حرب الغاز» الأولى. لذلك فضّلت التشيلي إعادة إطلاق مشروعها لمد أنبوب غاز من البيرو، وهيأت في الوقت نفسه لمد خط تصل إليه أنابيب غاز الميتان، وذلك في أسوأ الأحوالمن أجل عمليات الاستيراد، لكن ربما كذلك، في المدى المنظور، من أجل عمليات تصدير ممكنة إلى الولايات المتحدة، فيما لو حُلّت الأزمة البوليفية بطريقة مرضية.

في هذا السياق المتشنّج، في محيط بوليفيا وفي داخلها، صار تأمين الغاز لـ لاباز مرتبطاً إلى حدٍ كبير بـ المستثمرةالشركات التي بقيت في موقع القوي، رغم ضغوط الشارع.

للخروج من الأزمة السياسية والانتفاع من سوق الغاز الهائلة المفتوحة في الجوار، توصّل

القادة السياسيون البوليفيون أخيراً إلى اتّفاق في أوائل تموز 2005، حول مبدأ إجراء انتخابات عامة في كانون الأول. بين المرشّحين إلى الانتخابات الرئاسية بوجه إيفو مورالس الذي ظهر كمرشح له الحظ الأكبر، يبرز خورخي كيروغا، وهو نائب رئيس سابق لهوغو بانزر الحائز على تأييد واشنطن وحكم البلاد بيد من حديد بين عامَي 1971 و1978، قبل أن يتمّ انتخابه مجدداً عام 1997، إلى حين استقالته عام 2001 لأسباب طبّية.

لكن تحسباً لانقلاب بوليفيا إلى سياسة اليسار، قرّرت الولايات المتحدة تعزيز حضورها الإقليمي بإبرام اتفاق عسكريّ مع البارغواي، البلد الوحيد في المنطقة المترسخ بشكل واضح في اليمين. في آب/ اغسطس 2005، توجّه دونالد رامسفيلد إلى أسونسيون من أجل التفاوض حول دخول 400 عنصر من المارينز إلى أراضي الباراغواي خلال ثمانية عشر شهرا لتنفيذ مهمات عسكرية طويلة الأمد. ولئن لم يكن ذاك الاتفاق مستغرباً بالنسبة لهذه المنطقة، الاّ انه يُظهر الأهمية الاستراتيجية الحالية لهذا البلد الصغير الذي يقع بين ثلاثة بلدان هي البرازيل والأرجنتين وبوليفيا، وفيها جميعاً كما في فنزويلا والأوراغواي، يعود اليسار اللاتينو- أميركيّ إلى الظهور بقوّة احتجاجاً على كثير من توجهات بوش السياسية. تخشى هذه البلدان المجاورة للبراغواي من إقامة قاعدة في المدى المنظور. تبرِّر واشنطن وجود جنود البحرية الأميركية بحجة أنّ بعض الجماعات الإسلامية قد تجد في هذا البلد مصادر تمويل باعتبار أن فيها عدداً كبيراً من السكان من أصل سوريّ ولبنانيّ. مرةً جديدة، نجد إلى جانب الإرهاب، مشاغل تتعلق بالطاقة، لا بل بالسياسة.

من جهتهم، يتوق البرازيليون إلى التفلّت من التبعيّة النفطيّة، من خلال اعتماد موقع متقدّم بالنسبة للإيتانول.

البرازيل

مصادر نفطيّة غير كافية وموئمّة

بصفته البلد الخامس في العالم من حيث المساحة (8,5 مليون كلم2) وعدد السكان (178,5 مليون مقيم عام 2003)، وحجم الناتج المحلّي الإجمالي وهو التاسع عالمياً قياساً إلى القدرة الشرائية التي بلغت 1390 مليار دولار لعام 2003، تُعتبر البرازيل بدون شك بلداً ستتعاظم

أهميته على الساحة الدولية في القرن الواحد والعشرين. فقد احتلت عام 2004 المرتبة العاشرة بين أهمّ مستهلكي الطاقة في العالم، غير أن تغطيتها الذاتية لحاجاتها من الطاقة بلغت نسبة 78,9٪ عام 2001 لذلك فإن تبعيّتها تبقى نسبية في هذا المجال. بالتأكيد، كانت البرازيل تملك في كانون الثاني/يناير 2004، ثاني احتياطي نفط في أميركا اللاتينية، أي 10,6 مليار برميل إلا أنها تأتي بعد فنزويلا بكثير، وتأتي في الدرجة السابعة عشرة فقطً عالمياً. مع ذلك، فإنّ الشركة النفطيّة الوطنية بتروبراس أشارت في أوائلَ حزيران/يونيو 2005، إلى أنها تجاوزت الرقم القياسيّ لإنتاجها النفطيّ الذي بلغ في أيار/ مايو 1,73 مليار برميل يوميّاً. هذا الحجم كان يمثّل على حدّ قول الشركة، تقدّماً سنويّاً بنسبة 21,1٪. بتروبراس لفتت إلى أنّ هذا النموّ ينبغي أن يستمرّ، مُتيحاً للبلد أن يبلغ هدفه من الاكتفاء الذاتيّ النفطيّ بحلول عام 2006. وإذا كان ما يفوق 80٪ من الإنتاج النفطيّ البرازيلي يأتي من حقول بعيدة عن الساحل وتقع في جنوب البلد وشمال شرقه، فإنّ البرازيل تمتلك أيضاً مصادر نفطيّة على الساحل، وتحديداً في أمازونيا. ولكن في الوضع الحاليّ لمخزوناته ولإنتاجه النفطيّ، لا تملك البرازيل سوى نسبة احتياط إنتاجية لحوالي 19 عاماً.

سياسة الإيتانول

ما سبق يؤكد أن مصلحة البرازيل هي في الاعتماد أيضاً على الإيتانول، ذاك الوقود المصنوع من كحول قصب السكّر أو الصويا. حتى عام 2003، كانت البرازيل تنتج 1,8 مليار برميل يوميّاً، موزَّعة بين الخام والسوائل والغاز الطبيعي والإيتانول، لاستهلاك بلغ في السنوات الماضية 2,15 مليار برميل يوميّاً (16). وقد برزت أهمية الإيتانول خاصةً وأن النفط كان يمثل عام 2002، نسبة 51٪ من مجموع الطاقة المستهلكة في البرازيل، مقابل 33٪ للطاقة المائيّة، و6٪ للغاز، و5٪ للفحم (رغم كثرة الاحتياط)، و2٪ للنوويّ، و2٪ للكهرباء المستوردة[17].

لقد بحثت البرازيل طويلاً عن كيفية تنويع مصادرها الطاقيّة، وعن التخلّص من التبعيّة تجاه مادة النفط. تنتج البرازيل الديزل الطبيعي من كحول قصب السكّر بالنسبة للإيتانول، أو من الزيوت النباتية كالخروع والصويا ودوّار الشمس وزيت النخل. ويمكن استخدام ألياف قصب السكّر أيضاً كوقود لمحرّك توربينات مصافي الإيتانول. وهكذا لا يُهدر شيء، كما

يتمّ تقليص تكاليف الإنتاج. حاليّاً يمثّل الإيتانول نحو 25٪ من استهلاك الوقود في البرازيل. كل سيارة من أصل ثلاث سيارات اليوم يمكن تشغيل محركاتها بنوعين من الوقود (ايتانول/ بنزين). هذه الصناعة الجديدة بإمكانها مستقبلاً أن تخلق مليون فرصة عمل في البلد[18]. البرازيل هي اليوم أكبر منتج عالميّ للإيتانول المصنوع من قصب السكّر الذي تعتبر البرازيل أيضاً أكبر منتج له عالميّاً. هذه نتيجة منطقية لارتفاع أسعار الخام عام 2005، علماً أنّ أسعار السكّر قد ارتفعت هي أيضاً. إن تخلي الاتّحاد الأوروبي في تشرين الثاني عن مشروع خلق سوق للشمندر السكّري في أوروبا، سوف يعزّز أكثر فأكثر دور البرازيل المركزيّ في سوق السكّر، ذلك الدور الذي تتقاسمه مع الهند.

نعتقد أنّ الإيتانول، بحد ذاته، يمكن أن يكون منافساً للنفط عندما سيتجاوز سعر برميل الخام الأربعين دولاراً. بغض النظرعن الجوانب الاقتصادية، وبهدف التقليل من تبعيتها للخارج لناحية تأمين حاجتها من الطاقة، منذ الصدمات النفطيّة في السبعينيات، أجبرت السلطات البرازيلية على استخدام خليطٍ من الوقود يحتوي على 25٪ من الإيتانول. إن كلّ وقود السيارات المنتشرة في العالم يمكن خلطه في الواقع بـ 30٪ من الإيتانول كحدّ أقصى، أو بغيره من «الزيوت غير الملوثة للبيئة»، كما في الغازول، بدون أن يسيء ذلك لحسن أداء المحركات التي تعمل على الوقود التقليدي. مع الارتفاع الجنوني لأسعار الخام في 2005، انتشرت ظاهرة الإيتانول بسرعة أكبر في البرازبل، عبر مبيعات السيارات التي تعمل على نوعين من الوقود التي زاد عددها بنسبة 63٪ في شهر آب وحده. ينبغي إذاً زيادة الإنتاج من أجل صناعة وقود ضروريّ لهذه السيارات التي يتزايد الطلب عليها. كما ينبغي أيضاً زيادة إنتاج القصب بشكل أساسي بنسبة 35٪ في الأعوام الخمسة القادمة، لتموين عدد كبير من مصافي الإيتانول الصغيرة. إن المصافي الثلاثمائة الموجودة حاليّاً أصبحت غير كافية، ولذلك هناك خمسون هي قيد الإنشاء. باعتبارهاّ المنتج الأول للقصب والإيتانول، والمصدّرالأول للسكّر، أصبح باستطاعة البرازيل من الآن فصاعداً تنويع استخدام القصب وفقاً لتقلّبات النفط وحاجات أسواقها الداخليّة.

الإيتانول يقلّص أيضاً بنحو 30٪ انبعاثات الغاز المؤثرة في الاحتباس الحراري متى وُجد في البنزين بنسبة 10٪، علماً أنّ استخدامه كوقود ليس بجديد. فقد فكر هنري فورد سنة 1910

بأن يطلق أولى سياراته بمحركات تعمل على هذا النوع من الوقود. ولكن البرازيل في النهاية كانت رائدة في هذا المجال عام 1920. مع ذلك فإن كمّية الإيتانول اللازمة لاجتياز مسافة ما هي أكبر من كمية الوقود النفطيّ لاجتياز المسافة عينها. إضافة إلى ذلك، فله انبعاثاته الخاصة من الغازات المؤثرة في الاحتباس الحراري، إلا أنّها أقلّ شأناً من تلك التي تنبعث من الوقود المشتقّ من النفط. كما أن سعره، ما خلا في البرازيل التي تمتلك تحديداً قدرات استثنائية لتخفيف تكاليف صناعته ضمن سوقها المحلّية، يشكل عائقاً أمام انتشاره عالمياً. إلاّ أنّ هذه المعطيات قابلة للتغيّر، نظراً إلى الأوضاع الاقتصاديّة الحالية لسوق الوقود.

يمكن الجزم إلى حدٍّ ما بأنّ الإيتانول أو أيّ «وقود غير مضر بالبيئة» يمكن إن يشكّل مستقبلاً، في بعض الأسواق أو في بعض القطاعات، بديلاً جزئيّاً عن النفط. إن أوّل طائرة في العالم تعمل كلياً على الكحول، الإيبانيما، تمّ تسليمها في 15 آذار/مارس 2005 إلى شركة زراعية برازيلية. بالنسبة للشركة المصّنعة، وهي فرع من شركة صناعة الطائرات التي يملكها البرازيليّ امبراير، «الكحول المحترقة هي أقلّ تلويثاً من الوقود: هي وقود قابلة للتجديد، وسعرها أقلّ بنحو خمس مرّات. بل إن قوة الإيبانيما التي تعمل على الكحول تزيد بنسبة 7٪ عن الطائرة التي تعمل على الوقود، من دون أن ننسى أنها تخفف كلفة الإنتاج»[19].

إذا كان الإيتانول مُربحاً عندما يتجاوز سعر برميل الخام الأربعين دولاراً، فمن الممكن اليوم وقد تجاوز سعر البرميل الواحد الخمسين دولاراً، أن ينتفي السؤال عن جدواه الاقتصادية. أضف إلى ذلك انّه يجب أن يستمر الخام في الحفاظ على أسعار مرتفعة لكي تتمكّن الاستثمارات في الطاقة الخضراء من التطور. إذا حافظت الأسعار على ثباتها بعد الأزمة الحاضرة، الاّ إذا حصل ما هو غير متوقّع، فإنّ المروحة الجديدة لأسعار الأوبك ستكون من 40 إلى 50 دولاراً للبرميل الواحد، وذلك بغية إيجاد تسوية بين المتطرّفين والمعتدلين الذين كانوا يختلفون على هذه المسألة في قلب المنظّمة أواخر عام 2005. وفق هذه الفرضيّة، يمكن القول إن مستقبل الإيتانول والوقود الطبيعي قد تأمن، أقلّه في بعض البلدان. ومن الممكن جدّاً أن يكون هذا المستقبل أكثر تألّقاً، في حال طالت الأزمة أو تفاقمت.

تعير الولايات المتحدة أيضاً اهتماماً للإيتانول منذ الثمانينيات. وحالياً، يتمّ تسليم 9,7 مليون غالون (نحو 37 مليون ليتر) يوميّاً في سائر أنحاء البلاد. يتمّ تصنيع الإيتانول الأميركي

من الذرة. وها هي بورصة شيكاغو المختصة بالمنتجات الزراعية، تطلق في منتصف آذار/ مارس 2005 سوقاً للإيتانول على المدى المنظور. ولئن كانت الأحجام المتبادلة ما زالت بعدُ ضئيلة، فإنّ مروجي هذه السوق الجديدة مقتنعون بأنّ الطاقة الكامنة هي فعلاً هنا. وقد يتضاعف الطلب خلال السنوات الخمس الآتية، شريطةَ أن تحصل ولايات الغرب الأوسط المبادرة دوماً إلى الدفاع عن مصالح مزارعي الحبوب، على تشريع يشجع انطلاقة هذا الإنتاج ويفرض حصصاً إلزاميةً (كوتا) للإيتانول. يبقى أنه يجب خاصة إقناع الصناعة النفطية الرافضة جذرياً لهذا الخيار، بطبيعة الحال. في المقابل، فإنّ جنرال موتورز أكبر صانعي السيارات في الولايات المتحدة، قد دعمت بورصة شيكاغو عندما قدَّمت بالتزامن عند افتتاح السوق، أفالانش وهي سيارة بيئية يمكن تغذيتها بنسبة 85٪ من الإيتانول و15٪ من الوقود المعهود. وإذا كان هناك ملايين يقودون سيارات من هذا الطراز، فإن البعض منهم فقط يستخدم الايتانول. في الواقع، من أصل 180000 محطة خدمة تمّ إحصاؤها في الولايات المتحدة، هناك مئاتٌ فقط تعرض على زبائنها هذا النوع من الوقود.

أيّ مستقبل لهذا الوقود؟ من الصعب التكهّن بذلك نظراً إلى هذا الكمّ من المتغيرات، غير أنّ هناك بالتأكيد آفاقاً له في بعض البلدان. في كلّ الأحوال يجب أخذ العوامل الجوية والهيدروغرافية بعين الاعتبار، لأن الوقود الطبيعي بحاجة إلى الكثير من الماء. أخيراً، إذا كان ثمن الوقود الزراعي، المعفى من الضريبة، أغلى من الوقود النفطي الذي يقابله بحوالي مرتين أو ثلاث مرات، فمن الممكن عن طريق إعادة توزيع الضريبة جعل أسعارهما متوازية بالنسبة للمستهلك. إن معدل الضرائب على وقود السيارات داخل الاتحاد الأوروبي بلغت في سنة 2004، 75٪ من أصل سعر الليتر الواحد.

إذا كانت بلدان أميركا اللاتينية تعتمد على المكسيك وفنزويلا وهما دولتان من كبار منتجي النفط في العالم، إلا أن ذلك لا يعني أنها أقل ارتباطاً ببلدان الشرق الأوسط لتزويدها بالنفط وبالتالي من الممكن أن تتطوّر العلاقة بين تلك المجموعتين.

أميركا اللاتينية تتقرب من الشرق الأوسط

إذا كان الشرق الأوسط محطّ اهتمام أوروبا والصين وإفريقيا وبالطبع الولايات المتحدة،على الدوام، وذلك لأسباب جغرافية، وتاريخية، وسياسية تتعلق بمصادر الطاقة، فسوف نشهد مستقبلاً تطوراً أكبراً للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الشرق الأوسط وبلدان أميركا اللاتينية النامية. هذا هو معنى قمّة أميركا الجنوبية–البلاد العربية التي انعقدت بتاريخ 10 و11 أيار/مايو 2005، في برازيليا حيث استقبل الرئيس البرازيلي لويز ايغناشيو لولا دا سيلفا هناك 12 بلداً من أميركا الجنوبية، و22 بلداً عربياً[20]. ضغطت واشنطن التي لم تكن تجهل الطابع «المتعدد الأقطاب» لهذه القمة، على بعض حلفائها (مصر، المغرب، الأردن) كي لا يشاركوا في هذه القمة على مستوى الرؤساء وذلك للتقليل من أهميتها.

هكذا فإنّ القادة الجنوب–أميركيين قد تبنّوا حلاً ينأى عن استراتيجية الولايات المتحدة «المناهضة للإرهاب» و«الأحاديّة». يوضح هذا الموقف الخلافات القائمة بين أميركا الوسطى، التي تعمل دوماً على التقرب أكثر من الولايات المتحدة، وبين أميركا الجنوبية التي تبحث عن تضافر لقوى متنوعة. وفي حين تدعو دول الجنوب إلى عالم متعدد الأقطاب وتنتقد بأكثريتها، الحرب على العراق، فإنّ عدداً من حكومات أميركا الوسطى يشدّد على دعم هذا التدخل ويعمل على الاحتماء بمظلة الرئيس بوش الاقتصادية والسياسية.

تندرج قمة أميركا الجنوبية–البلاد العربية،إذن، في إطار هذا التحول الاستراتيجي الذي حرّضت عليه البرازيل. إنه أهمّ حدث دولي وقد قاده حتى الآن لويز ايناسيو لولا دا سيلفا. إنّه أحد عناصر استراتيجيته التائقة إلى حصول البرازيل على مقعد دائم في مجلس الأمن، وإلى قيادة كتلة أميركية جنوبية مناصرة لعالم متعدد الأقطاب. تسعى هذه الكتلة إلى مزيد من الاستقلالية تجاه واشنطن، وإلى إقامة علاقات ثنائية مع روسيا وأوروبا وإفريقيا وآسيا. ومع الصين والهند، أراد «لولا» أن يؤسس محوراً من بلدان الجنوب الثلاثة الضخمة جغرافياً وبشرياً.

تريد البرازيل الاستفادة من رأسمالها البشري المتمثل بعدد كبير من المهاجرين المتحدّرين من الشرق الأوسط. أكثر من 10 ملايين أميركي جنوبي هم من أصل عربي. كثيرون منهم قادوا الحكومة أو المعارضة في بلدان عديدة مثل الأرجنتين التي شغل فيها كارلوس منعم

منصب رئيس للجمهورية، وكولومبيا، والأكوادور، والسلفادور.

بيد أنّ التجارة بين المنطقتين ما زالت محدودة حتى الآن، إذ أن واردات الشرق الأوسط من أميركا اللاتينية لا تتجاوز نسبتها 3,5٪. بحثت قمّة برازيليا في توسيع العلاقات وفي جذب الاستثمارات العربية، وفتح أسواق جديدة للفاكهة والصويا والحبوب واللحوم والمعادن الجنوب-أميركية. فقد وقعت سوق الجنوب المشتركة «مرقوسور» ومجلس التعاون الخليجي عدداً من المعاهدات بهذا الاتجاه. من جهتها، استفادت فنزويلا من قمة برازيليا لكي تحقق تقدماً لمشروعها غير المؤكد «بيتروسور»، الذي يطمح إلى إنشاء شركة نفطية عامة جنوب-أميركية متعددة الأوطان وإلى قيام كتلة تدافع عن «السيادة» ضد «سياسة التدخل والأحادية» الشمال-أميركية..

إلاّ أنّ القمة التي كان من المفترض أن تخدم الكتلة الجنوب-أميركية، قد برهنت عن هشاشة العلاقات بين الجيران، مثل التشيلي والبيرو، ولاسيّما البرازيل والأرجنتين. ولقد انسحب الرئيس نستور كيرشنر باكراً من القمة، خشية اعتباره قوة ثانوية في أميركا اللاتينية. بكل حال، تعارض الأرجنتين والمكسيك طموح البرازيل في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تضاعفت صادرات البرازيل إلى الأرجنتين، وأصبحت ذات قيمة مضافة أكبر مقارنة بصادرات جارتهما التي تحتجّ على هذا الاختلال في التوازن. كذلك الأمر بالنسبة إلى التشنّج الحاصل بين التشيلي والبيرو. في برازيليا، طلب رئيس البيرو اليخاندرو توليدو من نظيره التشيلي ريكاردو لاغوس، اعتذاراً علنيّاً بخصوص بيع أسلحة تشيلية منذ عشر سنوات إلى الأكوادور التي كانت في نزاع مع البيرو على الحدود المشتركة. وقد استيقظ في البيرو شعورٌ ضدّ التشيلي، أجّجته كلٌّ من الحكومة، والمعارضة بقصد الحصول على شعبية.

إذا كانت الدول العربية الاثنتان والعشرون الممثلة بما فيها سوريا وليبيا، قد قبلت الاعتراف بإسرائيل، فإنّ البرازيل لم تُفلح بالحصول على دعم طموحاتها للوصول إلى عضوية مجلس الأمن. أمّا في ما خصّ مسألة الهيدروكربور، وإذا ما استثنينا مشروع الرئيس شافيز، فإنّه من المستغرَب غيابها عن هذه القمة، لكونها سياسية قبل كلّ شيء. ولا ريب أيضاً أنّ ذلك مرده إلى أن بلدان أميركا الجنوبية التي تملك 8,5٪ من احتياطيات النفط المثبتة عالمياً، والمتركّزة في

فنزويلا بنسبة تفوق 75٪، تسعى قبل كل شيء إلى تطوير مصادرها الكامنة. تدرس شركة بتروبراس في الوقت الحاضر مشروعاً ضخماً لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز إلى سائر البدان الأميركية انطلاقاً من فنزويلا. إن هذا المشروع سوف يمكّن من تخفيض فاتورة الطاقة لعدد من بلاد مخروط الجنوب، ويتيح لها الفرصة للحد من تبعيّتها تجاه النفط في الشرق الأوسط. بانتظار ذلك، عقدت الشركات النفطية الوطنية الجنوب-أميركية العديد من المعاهدات مع كبريات الشركات الغربية العالمية، ومنذ زمن ليس ببعيد، مع نظيراتها الآسيوية، ومن ضمنها الشركات الصينية، للتنقيب بعيداً عن الساحل، كما سنرى لاحقاً. لكنّ الشركات النفطية الجنوب-أميركية، وتحديداً بتروبراس، بدأت تهتم كذلك ببعض البلدان العربية. لقد باتت الدول الجنوب-أميركية تدرك تماماً أنه، عاجلاً أم آجلاً، لن يكون بمقدورها التهرّب من التبعية النفطية تجاه الشرق الأوسط، شأنها بذلك شأن بقية العالم.

فلنُغلقْ هذين القوسين لنعود إلى استراتيجية الولايات المتحدة النفطية، تجاه إفريقيا هذه المرة. في الواقع ثمة مفارقة تبيّن أنّ لواشنطن مصالح مهمة في هذه القارّة بالذات التي اشتُهرت بعدم الاستقرار السياسي.

الهوامش

1- سجّل هذا المرجع لكندا في نشرة 2004، احتياطياً بقدر 16,9 مليار برميل لا يشمل إلاّ قسماً صغيراً من المخزونات غير التقليدية. قدّرت نشرة حزيران/يونيو 2005 حجم الاحتياطي بـ 16,8 مليار برميل ما يعادل المرتبة الثالثة عشرة عالمياً.

2- المرجع: مكتب الإعلام للطاقة، وزارة الطاقة الأميركية، شباط/ فبراير 2005.

3- صحيفة لوموند - 11 آذار / مارس 2005.

4- إنها أيضاً حال نيجيريا التي تحتل بحسب السنين المرتبة السادسة أو السابعة في العالم بين الدول المصدرة للنفط الخام، أو حال أندونيسيا.

5- ألينا ALENA: اتفاق التبادل الحر بين دول أميركا الشمالية.

6- باربادوس، وبليز، وكوستاريكا، وسلفادور، وغواتيمالا، وهايتي، وهندوراس، وجمايكا، ونيكاراغوا، وبناما وجمهورية الدومينيكان.

7- غير أنّه لا بدّ من التوضيح أن كميّة إضافية للمنتجات، خاصة النفط الاصطناعي الذي تنتجه توتال في مشروع سينكور، مخصّصة أيضاً لسوق الولايات المتحدة بالرغم من أن نظام الكوتا المفروض من الأوبك لا يطال سوى الصادرات من الخام التقليدي من دون المكثفات.

8- اتّهمت كاراكاس واشنطن، بصورة غير مباشرة، بإثارة تلك المتاعب.

9- صحيفة ال بايس **El Paìs**، مدريد، 20 شباط/ فبراير 2005.

10- إن هذا الفرع، الذي تملكه 100٪ شركة النفط الوطنية الفنزويلية، يسيطر على مصفاتين مهمتين جداً في الولايات المتحدة: ليك تشارلز (لويزيانا) وكوربوس كريستي (تكساس) وهو يسيطر أيضاً بالشراكة مع ليندل على مصفاة هيوستن (تكساس). في خريف 2005، كان شافيز ينوي سحب موجودات الدولة الفنزويلية الموضوعة في الولايات المتحدة.

11- اكّد جان- شارل لوكونت، الزوج السابق لإنغريد بيتانكور، التي اختطفتها القوات المسلّحة الثورية الكولومبية في شباط /فبراير 2002، أن الدولة الكولومبية كانت تعرف بوجود غراندا في كراكاس وقد سعت لمنع المقابلة المُزمع اجراؤها مع الوفد السويسري لمعالجة موضوع التبادل الإنساني وتحرير عضو مجلس الشيوخ بيتانكور (صحيفة يونيفرسال، كراكاس، آذار/مارس 2005).

12- صحيفة لوموند ديبلوماتيك، شباط / فبراير 2005.

13- صحيفة يونيفرسال، كراكاس، 23 شباط/فبراير 2005.

14- صحيفة لوموند، 11 آذار / مارس 2005.

15- الأرجنتين، والبرازيل، والباراغواي، والأوروغواي (فيركوسور)، وبوليفيا، وكولومبيا، والأكوادور، والبيرو، وفنزويلا (مجموعة دول الأنديز)، وتشيلي، وغيانا، وسورينام.

16- المرجع، مكتب الإعلام للطاقة، وزارة الطاقة في الولايات المتحدة، آب/اغسطس 2004.

17– المرجع نفسه.

18– لوموند، 19 آذار / مارس 2005.

19– المرجع نفسه.

20– الجزائر، والمملكة العربية السعودية، والأرجنتين، والبحرين، وبوليفيا، والبرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والإمارات العربية المتحدة والأكوادور، وغيانا، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، وعُمان، وفلسطين، والباراغواي، والبيرو، وقطر، والجمهورية العربية السورية، والصومال، والسودان، وسوريتام، وتونس، والاورغواي، وفنزويلا، واليمن.
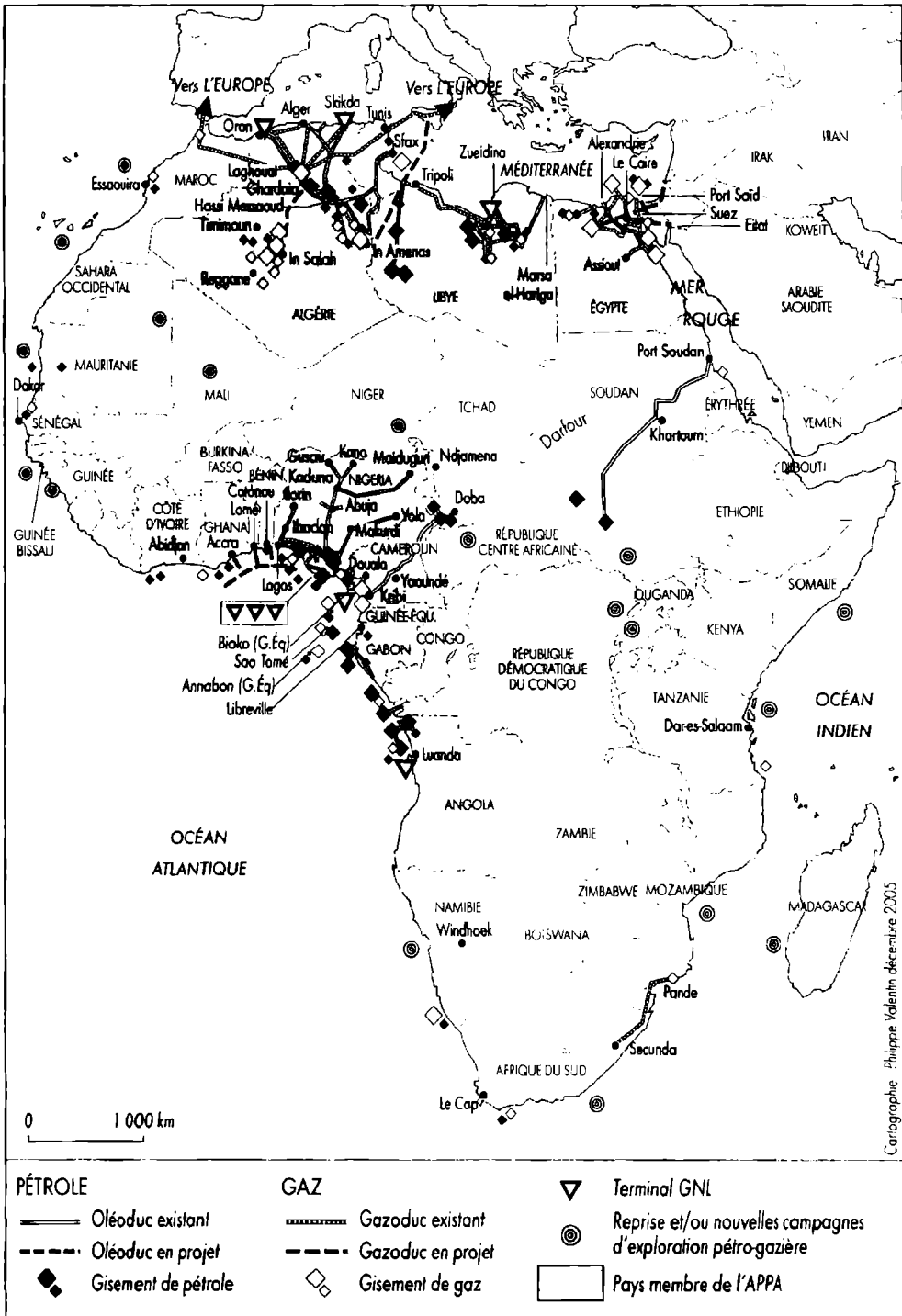
الهيدروكاربور في إفريقيا عام 2005

الفصل الرابع

إفريقيا

الطموحات الجديدة للولايات المتحدة في إفريقيا

بنهاية العام 2004، كانت إفريقيا تمتلك 112,2 مليار برميل من النفط في احتياطاتها المثبتة، أي 9,4٪ من الاحتياطات العالمية، ما يعادل تقريباً مخزون العراق، الذي يملك ثلث الاحتياطيات العالمية[1]. لكن ثمة دولتين أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) هما ليبيا ونيجيريا تمتلكان وحدهما الثلثين.

يشكّل النفط الإفريقي الموجود بشكل أساسي في خليج غينيا اليوم 16٪ من واردات الأمم المتحدة، أي ما يعادل واردات السعودية. وبحسب مكتب الاستخبارات القومي، ستؤمن إفريقيا الغربية 25٪ من الواردات النفطية إلى الولايات المتحدة بحلول العام 2015، بهدف خفض الاعتماد على الخليج العربي وعلى منظمة الأوبك ذات الشهية الكبيرة. وبما أن نيجيريا هي أهم دولة منتجة في إفريقيا، وهي الدولة الوحيدة، في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، العضو في الأوبك، وبما أنها تتمتع فوق ذلك بقدرات إنتاجية لم يتمّ استغلالها بعد، فقد حملت هذه الميزات الثلاث واشنطن على المطالبة عام 2002 بانسحاب نيجيريا من الأوبك أو تشجيعها على ذلك. لكن ذلك لم يأخذ بعين الاعتبار العلاقات الوثيقة التي تربط بعض القادة الأرستقراطيين المسلمين من الهاوسا في شمال نيجيريا– الذين يسيطرون بقوة على العائدات النفطية المتوفرة في جنوب البلاد– بجامعة الدول العربية ولا سيما السعودية. لكن إلا يُذكّر ذلك وتحديداً عبر الإرهاب، بإحدى المشاكل التي كانت في أساس المحن التي واجهت الولايات المتحدة أخيراً في القارة الإفريقية والتي لا بد من العودة إليها؟

في الواقع، أن هذه الأسباب «التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001» قد عزّزت سلسلة من العناصر التي كانت تسعى جاهدة من أجل اشتراك الشركات النفطية الأميركية بشكل أكبر في إفريقيا وتحديداً في خليج غينيا.

في هذا الفصل، سنقوم أولاً بتركيز تحليلنا على الأوجه المتعدّدة للمصلحة الأميركية في

الطاقة النفطية في إفريقيا الصحراء الكبرى عام 2004

	نيجيريا	أنغولا	كونغو برازافيل	ساو تومي	الغابون	السودان	الكاميرون	غينيا الاستوائية	تشاد
الاحتياطيات النفطية بمليار برميل نهاية العام 2004 وبالنسبة المئوية في العالم	35,3 ٪3,0	8,8 ٪0,7	1,8 ٪0,2	التقديرات الأولية التقريبية بين 5 و10	2,3 ٪0,2	6,3 ٪0,5	0,2 0,0001	1,3 ٪0,1	0,9 ٪0,1
الإنتاج بمليار برميل في اليوم – عام 1999 عام 2004	2066 2508	745 991	293 240		340 2352	63 301	95 62	100 350	— 168
الإنتاج بحسب النسبة المئوية من الإجمالي العالمي 2004	٪3,2	٪1,3	٪0,3		٪0,3	٪0,4	٪0,1	٪0,4	٪0,2
عدد السكان بالمليون نسمة	130	13,6	3,72	0,165	1,32		16	0,494	8,6
المساحة بمليار كلم مربع	923	1246	342	1	267		475	28	1284
تقديرات إجمالي الناتج المحلي لعام 2004 بمليار دولار أميركية	160	35	3,7	0,3	8,8		32	15,5	9,8

إفريقيا، قبل أن نقوم بتدقيق مفصّل في وضع خليج غينيا من جهة ووضع الجزائر وليبيا من جهة أخرى.

في العام 2005، كان ثمة 12 دولة إفريقية تطالب بوضعية الدولة المنتجة للنفط وتجتمع في كنف الرابطة الإفريقية لمنتجي النفط، التي أنشئت في العام 1987[2]. بحسب هذه الرابطة، بلغ إنتاج الدول الأعضاء من النفط 8 ملايين برميل في اليوم عام 2003، فيما يقدر إجمالي احتياطاتها المثبتة بحوالى 98 مليار برميل[3]. لكن في السنوات الأخيرة، منحت عشرات الدول الأخرى في القارة الإفريقية تراخيص التنقيب عن النفط البحري والبري في كافة أرجاء القارة تقريباً. فقد نشط التنقيب عن النفط والغاز في عرض المغرب وموريتانيا وناميبيا والموزمبيق ومدغشقر، حيث إن ذلك لم يستثنِ عملياً أي دولة على الساحل الإفريقي. حتى أن الصحراء الغربية، التي ضمتها المغرب إليها بعد انسحاب إسبانيا من مستعمرتها القديمة التي كانت تحتلّها بين عامي 1975 و1976، تحفل بنشاط التنقيب الساحلي[4].

وهكذا، حصلت الشركة الأميركية كير ماكجي على الإذن بالتنقيب، من الحكومة المغربية برغم اعتراض الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، التي تشكل الانبثاق السياسي للاستقلاليين الصحراويين عن جبهة البوليساريو. إلا أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لم تتوقّف عند هذا الحدّ. بل منحت تراخيص تنقيب ولا سيما لشركة فيوجن أويل والشركة الدانماركية مايرسك أويل. وفي هذه المنطقة تحديداً قد نجد شركة ريبسول الإسبانية التي تنقّب عن النفط خارج السواحل الإسبانية في جزر الكناري. لكنها بشكل عام، كلها شركات صغيرة مستقلّة تقوم بالتنقيب في هذه الدول الأقل إثارة للاهتمام. والوضع نفسه في الدول المحصورة مثل النيجر أو أوغندا أو جمهورية إفريقيا الوسطى أو داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. تسمح الخريطة المقابلة بتحديد مواقع حقول المحروقات في القارة وبتحديد الدول التي عملت في الآونة الأخيرة على استعادة حقولها للتنقيب على عمق أكبر أو الانطلاق بحملات تنقيب جديدة عن النفط والغاز. في ما يتعلق بحقول النفط الساحلية في ساحل العاج، فبالرغم من الأزمة التي تعصف بالبلاد ومن انقسامها بحكم الواقع إلى منطقتين منذ نهاية العام 2002، لا شك أن هناك تزايداً مضطرداً في إنتاج النفط في السنوات الأخيرة، والـ60,000 برميل المتوقّع في اليوم عام 2006، إضافة إلى الكاكاو والبن، سيخوّل

الرئيس لوران غباغبو إحداث التوازن في موازنته و«التحضير جيداً» للانتخابات الرئاسّية المقبلة (المُزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2006 إذا سارت الأمور على ما يُرام) التي تمّ تأجيلها نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2005، تاريخ انتهاء الولاية الرئاسية. والجدير ذكره هنا أن التواجد الحصري للشركات النفطية الصغيرة، وتحديداً الأنغلوساكسونية، التي لا تخضع للشروط الملزمة نفسها التي تخضع لها الشركات الكبرى في ما يتعلق بنشر نتائجها، هو ما يجعل الإنتاج في ساحل العاج ذا طابع سرّي وخاص. فهذه خارطة إضافية بيد الرئيس الحالي يجب إلا يُستهان بها. وقد يسعى لاستخدامها بغية الحفاظ على السلطة. لذا يبدو أن ساحل العاج على شفير البركان.

في ساحل العاج، كما في غالبية الدول التي لا تملك الاحتياطات الكافية المفترضة لإثارة اهتمام الشركات الدولية الكبرى على الصعيد التجاري، فإن الشركات المتوسطة الحجم أو الصغيرة التي تعتبر «مستقلّة» مقارنة بالشركات الكبرى، هي التي تستكشف النفط وتسعى لتأكيد دورها الثانوي على الصعيد الدولي. تقدم إفريقيا قطاعاً في طور النمو وكثير الانفتاح أمام الشركات، يضيف إلى مجمل القطاع أرضاً خصبة للنمو مهما كان حجم الشركات (وجنسيتها).

إن هذه الشركات المستقلّة لاسيما الاسترالية والكندية والأميركية والبريطانية والفرنسية أيضاً هي التي تستجيب لطلبات العروض. وهكذا، فإن الشركة الأميركية الصغيرة ترايتون إنيرجي هي التي قامت بأولّ اكتشاف مهم في غينيا الاستوائية عام 1999 في حقل لا سيبا. لكن بسبب عجزها عن تأمين الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة للعمل في عمق البحر، قامت ببيع حقوقها في التنقيب إلى إكسون موبيل. لكن منذ بضع سنوات، تعرب الشركات الوطنية الصينية مثل شركات الدول المتطورة الأخرى عن اهتمامها بالقارة أيضاً.

الطاقة النفطية في إفريقيا السوداء
وبروز الطموحات النفطية الأميركية الجديدة في صحراء أفريقا الجنوبية

يسمح الجدول السابق بإلقاء نظرة دقيقة على الطاقة النفطية في إفريقيا السوداء وتطورها الأخير[5]. كما يوضح الفارق بين الدول التي وصلت فيها الحقول إلى أوج إنتاجها وبدأت

مرحلة تراجعها وبين الدول المنتجة الأخرى المحتملة أو الدول الجديدة. يحوي خليج غينيا احتياطات مهمة من الغاز لا تنحصر بنيجيريا وحدها.

برز اهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا، وتحديداً بمنطقة خليج غينيا، منذ زمن ليس بعيداً على الاطلاق. فهو ينطلق من تحليل الشركات النفطية الأميركية من جهة ليستتبع لاحقاً بتقارب وجهات النظر على الصعيد السياسي.

وهكذا، فإن شركات النفط الأميركية، سواء كانت العملاقين إكسون موبيل وشيفرون تكساكو أو الشركات الأقل شهرة مثل أميرادا هيس وماراتون أويل وأوشن إنيرجي، قد بدأت منذ آذار/مارس2000 تبدي اهتمامها المتزايد بالمنطقة، خلال اجتماع خصص لإمكانيات الطاقة في إفريقيا في اللجنة الفرعية الإفريقية لغرفة الممثلين. وقد برز تحديداً معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة (IASPS)[6]. فمركز الفكر هذا الذي تم تأسيسه عام 1984 في القدس، هو مقرب من حزب الليكود اليميني الإسرائيلي، المناصر التقليدي لاستراتيجية فكّ الارتباط عن النفط السعودي، وهو مقرّب أيضاً من أوساط المحافظين الأميركيين الجدد، كما سنرى بالتفصيل فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2000، شكّل فوز جورج بوش، بنحوٍ ما، فوز بعض شركات النفط في تكساس، وقد بدأت أفكار معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة تشقّ طريقها بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر في صفوف المستشارين حول الطاقة وبشكل عام لدى «صقور» البيت الأبيض. في 25 كانون الثاني/ يناير 2002، نظم المعهد حلقة دراسية حضرها وسيط أسبق في المواد الأولية، أصبح مساعداً لوزير الخارجية للشؤون الإفريقية وهو وولتر كانشتاينر، كما حضرها عدد من أعضاء إدارة بوش (مثل باري شوتز، المختص في الشؤون الإفريقية أو العقيد كارين كوياتكوسكي، ضابط سلاح الجو الملحق بمكتب وزير الدفاع)، وأفراد من الكونغرس (مثل ويليام جيفيرسون نائب لويزيانا، إحدى الولايات النفطية الخمس الرئيسة في الولايات المتحدة) إضافة إلى عدد من المستشارين الدوليين والمسؤولين عن الصناعة النفطية وشركات الاستثمار. وقد نشأ من هذه الجلسة جمعية مبادرة السياسة النفطية الإفريقية، وهي الواجهة بين القطاعين الخاص والعام، بالإضافة إلى كتاب بعنوان النفط الإفريقي، أولوية للأمن الوطني الأميركي والتنمية الإفريقية.

فيما يتعلق بالسلطة السياسية، تم سريعاً الربط بين النفط الإفريقي والأمن الوطني الأميركي. وإن ظهرت هذه الرابطة نظرياً في سياسة الطاقة الوطنية التي أعدها ريتشارد تشيني منذ أيار/ مايو 2001، إلا أنها لم تصبح ملموسة إلا خلال المنتدى الذي عقد في واشنطن بداية العام 2002، أي بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر. وبهذه المناسبة، أشار رئيس اللجنة الفرعية الإفريقية في الكونغرس الأميركي إيد رويس إلى أن أهمية الواردات النفطية من خليج غينيا تدفع إلى «تطوير استراتيجية لحماية هذا الإنتاج من الإرهاب» وإلى تحديد الدور العسكري للولايات المتحدة وعلاقاتها مع دول المنطقة[7]. وجاء وولتر كانشتاينر ليصوغ ذلك بأسلوب أفضل: «أصبح النفط الإفريقي مصلحة وطنية استراتيجية لنا وستزداد أهميته بشكل أكبر»[8]. وقد حدد لاحقاً للصحافي الذي أجرى معه مقابلة أنه بالذات الاهتمام الأميركي الأوحد في إفريقيا. لا شك أنه نسي ذكر الغاز والمواد الأولية الاستراتيجية الأخرى.

أما فيما يتعلق بالرسالة التي وجهها النفطيون إلى إدارة بوش أثناء المنتدى، فكانت واضحة كل الوضوح: «إن أشرتم إلى الطريق، فسنسلكها[9]». أشارت السياسة التي تنتهجها الحكومة الأميركية حول الطاقة إشارات واضحة، في هذا المنتدى، إلى تأثير هذا اللوبي الذي أدرك سريعاً أهمية النفط الإفريقي، فاستقرّت مجموعة أميركية بيترو استراتيجية في إفريقيا.

«الخليج الجديد»... في غينيا

يتمتع النفط في خليج غينيا بمزايا عديدة: فالنفط الخام هو ذات نوعية ممتازة، وتشكل نسبة الكبريت المتدنية فيه والتي تتلاءم بشكل ممتاز مع المصافي الأميركية على الساحل الشرقي، سوقاً متنامية لهذه الأخيرة؛ فتؤمن هذه النوعية وحجم الحقول البحرية الواقعة على عمق حتى أكثر من ألف أوألفي كلم ربحية الإنتاج حتى عندما تتدنى الأسعار؛ فغالبية الحقول النفطية في البحر، ما يضعها في منأى عن المشاكل السياسية والاجتماعية التي تطال هذه الدول الفقيرة والمعروفة بعدم الاستقرار ؛ أما خليج غينيا، فيحتل موقعاً جغرافياً جيداً لتزويد أوروبا والسوق الأميركي، حيث يمكن نقل البضاعة عبر البحر بأمان وسرعة أكبر وتالياً بكلفة أقل من نفط الخليج العربي.

تنشط الشركات النفطية إذاً على الأرض. على سبيل المثال، تأمل إكسون موبيل زيادة

إنتاجها في المنطقة بثلاثة إضعاف خلال السنوات القادمة. من جهتها، حققت شفرون تكساكو اختراقاً ملحوظاً في أنغولا. وترتبط المجموعتان معاً بشركة بتروناس الماليزية حول خط الأنابيب الذي يربط الحقول التشادية في حقل دوبة، حيث تقوم الشركات بالتنقيب عن النفط جنوب بحيرة التشاد، بالمحطة الكاميرونية في كريبي الواقعة على خليج غينيا. ويسمح خط الأنابيب هذا، الذي يبلغ طوله 1076 كلم والذي تم افتتاحه عام 2003، بتصدير 225000 برميل إضافي يومياً من خليج غينيا.

يتعلق هذا المشروع الخاص الذي بلغت كلفته الإجمالية 4,1 مليار دولار، بعد أن حصل على دعم من البنك الدولي، بنسبة 85٪ بالـ 900 مليون برميل من الاحتياطات المثبتة في التشاد بنهاية العام 2004. يؤشر حجم الإنتاج المتواضع هذا، بالرغم من مواصلة التنقيب، إلى إرادة الشركات الأميركية في القارة ومصلحتها في هذه الحقول. فبالرغم من الربحية المالية لشركات الاتحاد من المشروع، حتى مع بلوغ سعر برميل النفط 20 دولاراً، بحسب وتيرة الإنتاج المتوقعة، ستستنفد الاحتياطات في عشرة أعوام أو أكثر بقليل إذا ما ارتكزنا على إنتاج العام 2004، أي حوالى 160,000 برميل في اليوم. بغض النظر عن التساؤلات البيئية المطروحة بسبب مسار خط الأنابيب في الغابات ومنطقة الأقزام في إفريقيا الوسطى، وهما نقطتان أثارتا التحفظ المالي والأخلاقي للبنك الدولي، يمكننا أن نتساءل إذا لم يكن لخط الأنابيب هذا وظيفة إضافية أكثر استراتيجية في المستقبل على صعيد تطوير موارد نفطية أخرى واستخراجها من أعماق القارة. كما يمكننا أن نتساءل حول الإسهام الحقيقي لهذه الموارد النفطية في تطوير البلاد على الرغم من النموذج غير المسبوق لنظام إدارة العائدات النفطية الذي وضعه البنك الدولي في التشاد. وسنتطرق إلى ذلك في الخاتمة.

يُشار إلى أن شيفرون تكساكو – التي كانت تشغل فيها وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس مناصب قيادية قبل الالتحاق بفريق إدارة الرئيس جورج بوش عام 2000– قد استثمرت في إفريقيا 5 مليارات دولار بين 1998 و2003 ويتوقع أن تستثمر 20 ملياراً في السنوات الخمس المقبلة. أما شركة شيل، فقد أشارت إلى أنها ستضاعف إنتاجها النفطي والغازي في إفريقيا في الفترة نفسها. تتوقع بريتيش بتروليوم استثمار مليارات الدولارات في أنغولا وحدها[10]. وتؤكد استثمارات الشركات هذه على وجهة نظر ريتشارد تشيني في السياسة الوطنية حول

الطاقة في أيار/ مايو 2001 عندما اعتبر أن إفريقيا وخليج غينيا هما «المصدر النفطي والغازي للسوق الأميركية الذي سيشهد نمواً أسرع». وفي الواقع من 8 مليارات برميل من الاحتياطات المكتشفة في العالم عام 2001، كان منها 7 مليارات في إفريقيا الغربية[11]. وهكذا نفهم لماذا أصبحت المنطقة «أولوية مطلقة» للسياسة الخارجية الأميركية.

أما فيما يتعلق بمجموعة المبادرة الإفريقية حول السياسة النفطية، فلم تدخر جهداً، وقد قامت بمساع حميدة في نيجيريا خلال احتلال النساء لمنشآت شفرون تكساكو في منطقة الدلتا، في إطار مهمة قادها «الإنجيلي النفطي» مايكل وهبي في منتصف تموز/ يوليو 2002 في لاغوس[12]. وقد أُعلن رسمياً احتمال إنشاء بعثة لخليج غينيا تجمع الدول النفطية في المنطقة. وهذه البعثة قامت فعلاً لكنها لم تلعب أي دور يذكر، أقله حتى الساعة. وقد تم التفكير بشكل غير رسمي في الخروج من منظمة الدول المصدرة للنفط، إلا أن أبوجا نفت هذه الشائعة[13]. بالإضافة إلى الأسباب الآنفة الذكر، تعتبر الدولة النيجيرية أن هذا المقعد في منظمة الدول المصدرة للنفط بمثابة تسلم سلطة القارة السوداء، وتبدو فخورة بهذا الموقع، بحيث لا تفكر بالتخلي عنه.

في المقابل، فإن النسب التي تفرضها المنظمة لا تشكل لها أي مشكلة. أما بالنسبة إلى الشركات الدولية التي قامت باستثمارات ضخمة في النفط والغاز على حد سواء في نيجيريا منذ عودة الديمقراطية عام 1999، فلا بد أن القادة النيجيريين قد طالبوها بزيادة إنتاج النفط الخام على الرغم من الصعوبات التي تواجهها البلاد في تسديد نفقات تمويل المشاريع المشتركة التي تربط الشركة الوطنية NNPC بشيل وإكسون موبيل وشفرون تكساكو وتوتال وأجيب.

يدعو الكتاب الأبيض لمجموعة المبادرة الإفريقية حول السياسة النفطية أيضاً إلى إيلاء انتباه أكبر إلى الشفافية في الإعلان عن العائدات النفطية وإلى توسيع التسهيلات الجمركية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى إفريقيا عبر التدفقات التجارية في إطار معاهدة فرصة النمو الإفريقي. ويقترح الكتاب أيضاً التزاماً حذراً لمصلحة إلغاء الدين يخضع لمراقبة الولايات المتحدة.

ومنذ بداية ولايته الثانية، فإن تصريحات الرئيس بوش، وفي إعادة لاقتراحات طوني بلير حول ضرورة خفض الفقر في إفريقيا وإلغاء الدين المتعدد الجوانب لـ18 دولة في إطار

مبادرة الدول الفقيرة[14] الأكثر استدانة ومنها 14 دولة إفريقية في حزيران/ يونيو 2005، لم تبدو مقنعة، بل شكلت حتى الآن مجرد إعلان نوايا. فعلى صعيد العلاقات الثنائية، خصصت الولايات المتحدة عام 2004 ثمانية عشر مليار دولار لمساعدات التنمية في العالم أجمع، أي 0,16٪ من إجمالي ناتجها المحلي منها 8 مليارات دولار لإفريقيا. بعكس ذلك، كشفت الأرقام الواردة في استطلاع أجري في حزيران/ يونيو 2005 في الولايات المتحدة أن غالبية الأميركيين يعتقدون أن بلادهم تخصص حوالى 24٪ من الميزانية للمساعدات التنموية[15]. لكن إذا كان الشعب الأميركي يرى نفسه سخياً، فالأمر لا ينطبق على مخصصات موازنة إدارة بوش الملتزمة بتمويل الحرب في العراق، التي بررت كلفتها في أيار/ مايو 2005، بتحويل 84 مليار دولار إضافية إلى وزارة الدفاع. إلا أن كلفة هذه الحرب تشكل تحديداً 0,7٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة، ما يعادل النسبة ذاتها تقريباً التي تعهدت الدول المتقدمة بتخصيصها للمساعدة على التنمية في مؤتمر ريو... عام 1992.

يتزايد الاهتمام في واشنطن بإفريقيا عندما يتعلق الأمر بتأمين الامدادات النفطية للولايات المتحدة. وبما أن المحاور الكبرى لهذه السياسة حول النفط الإفريقي واضحة المعالم، فلن تألو الإدارة الأميركية جهداً سياسياً دبلوماسياً من أجل السماح بتطوير مصالحها البتروستراتيجية في إفريقيا وتحديداً في منطقة خليج غينيا.

الدبلوماسية النفطية الأميركية في إفريقيا: أسئلة حول الطاقة مقابل الأسئلة الاستراتيجية

تقود إدارة بوش، منذ توليها السلطة، حملة واسعة لإغراء الرؤساء الأفارقة. وقد تم استقبال عشرة منهم، ومن بينهم قادة أهم الدول الإفريقية المنتجة للنفط من قبل الرئيس الأميركي جورج بوش في أيلول/ سبتمبر 2002 على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لدى عودته من قمة جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة في أيلول/ سبتمبر 2002، توقف وزير الخارجية الأميركي كولين باول في الغابون وأنغولا. كما تقرب الرئيس الأنغولي خوسي إدواردو دوس سانتوس من واشنطن على الرغم من الدعم الأميركي لعدوه جوناس سافيمبي، رئيس اليونيتا، خلال الحرب الباردة. وأعلن أن بلاده التي يتعين عليها مضاعفة إنتاجها سريعاً ليقارب مليون برميل في اليوم، تتطلع «إلى العمل مع الولايات المتحدة للمساهمة في أمن

الطاقة». كما تحاول الإدارة الجمهورية التقرب أيضاً من النظام الاستبدادي لتيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو في غينيا الاستوائية. فقد تخطت هذه الدولة الغابون والكاميرون لتصبح ثالث منتج للنفط الخام في إفريقيا الغربية بإنتاج بلغ 250,000 برميل في اليوم عام 2003، يؤكد ذلك زيادة الإنتاج بنسبة 40٪ عام 2004 ليصل إلى 350,000 برميل في اليوم. تعكس هذه الزيادة حجم الاستثمارات التي تقوم بها تحديداً الشركات الأميركية في هذه الدولة خلال السنوات الأخيرة. ففي السودان الذي تقدر احتياطاته بـ3,5 مليار برميل والذي كان ينتج عام 2004، 300,000 برميل في اليوم، لم تتردد واشنطن في التدخل في مفاوضات السلام. كذلك جزيرة الأقزام في ساو تومي وبرينسيبي في خليج غينيا التي تحتوي أيضاً موارد نفطية تثير اهتمامات محتمة. وتدور حول هذه المستعمرة البرتغالية السابقة منذ سنتين شائعات عن تمركز قاعدة مستقبلية للبحرية الأميركية في قلب الاحتياطات النفطية في خليج غينيا وإن تحدث البعض عن الغابون بعد بونغو لاستقبال هذا المشروع.

بموازاة هذا التعطش الأميركي إلى الطاقة، تلعب المصالح السياسية دورها أيضاً. بعد الاعتداءات على سفارتيها في مومباسا ودار السلام عام 1998، اكتشفت الولايات المتحدة صنفاً جديداً من الدول: الدول العاجزة التي يجب تمييزها عن الدول المارقة. وقد أدركت الولايات المتحدة أكثر فأكثر بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر الخطر الذي تمثله هذه الدول ومن بينها الصومال وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية... وهو خطر يحدق بالدول المجاورة التي تبذل جهدها للحصول على بعض الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى أنه خطر على المصالح الأميركية، فكل دولة تحكمها أجهزة ضعيفة تمر بأزمة سياسية أو اقتصادية خطيرة وهي عرضة لأن تكون أرضاً خصبة لأعمال معادية للولايات المتحدة، إن لم تكن قاعدة لشبكات إرهابية معلنة. هكذا اعتبر خبراء مكافحة الإرهاب في العالم كانو، أهم عاصمة إسلامية تضم حوالى مليوني نسمة في شمال نيجيريا، على أنها كاراتشي الإفريقية. وقد تأكدت هذه الشكوك بداية تشرين الأول/ أكتوبر 2003، عندما رأت أجهزة الاستخبارات البريطانية وجوب إخطار القصر الملكي البريطاني بوجود شائعات حول التحضير لهجمات تنسب لأنصار القاعدة في كانون الأول/ ديسمبر 2003 في أبوجا، العاصمة النيجيرية[16]. وكان متوقعاً أن يُعقد في هذا التاريخ المؤتمر السنوي لقادة الكومنويلث في العاصمة النيجيرية

بحضور الملكة إليزابيث الثانية.

في هذا السياق، تبدو المناورات السياسية الدبلوماسية الأميركية في منطقة خليج غينيا مقنعة للغاية: ففي تموز/ يوليو 2002، توجه مساعد قائد القوات الأميركية في أوروبا العاملة أيضاً في إفريقيا الجنرال كارلتون فولفورد إلى ساو تومي. وربما تناولت محادثاته مشروع إنشاء القاعدة البحرية الأميركية الشهيرة في عرض المياه، لضمان ما يسميه البعض في وزارة الخارجية «الخليج الآخر». في بداية أيلول/ سبتمبر وعلى هامش اجتماع الجمعية العامة في الأمم المتحدة، اجتمع الرئيس بوش مع نظيره من سان تومي فراديك دي مينيزيس[17]. وفي بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، أمضى وولتر كانشتاينر ثلاثة أيام في ساو تومي. أخيراً وبعد زيارة مؤجلة للرئيس بوش إلى إفريقيا بداية العام 2003 نتيجة الأزمة العراقية، توجه في بداية تموز/ يوليو 2003 إلى خمس دول في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنها نيجيريا. وكانت هذه أول زيارة رئاسية إلى إفريقيا. وعلى هامش هذه الزيارة، أعلن المكتب الإعلامي في البيت الأبيض في 2 تموز/ يوليو 2003 أن الرئيس بوش يستعد لتعيين دونالد شتاينبورغ من كاليفورنيا، سفيراً فوق العادة للولايات المتحدة في جمهورية نيجيريا الفدرالية[18]. وتشير ورقة مكتوبة أن شتاينبورغ كان حتى تاريخه مديراً مساعداً للإدارة السياسية الاستراتيجية في وزارة الخارجية بعد أن شغل مسبقاً منصب السفير في أنغولا ثم مدير الشؤون الإفريقية في مجلس الأمن القومي. ويشير هذا المسار والتعيين إلى الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لشراكتها مع نيجيريا. في بداية كانون الأول/ ديسمبر 2004، دُعي الرئيس النيجيري أولسغون أوباسانجو إلى مزرعة بوش المخصصة لضيوف الزوج الرئاسي ذوي المستوى الرفيع. خلال مؤتمر صحافي عقد للمناسبة، أعلن الرئيس أوباسانجو أن نيجيريا تأمل مضاعفة صادراتها من المحروقات إلى الولايات المتحدة حتى العام 2010. والتقى الرئيسان مجدداً بداية أيار/ مايو 2005 في البيت الأبيض، بينما كان سعر برميل النفط إلى ارتفاع مجدداً.

في آذار/ مارس 2004، قام الجنرال تشارلز ف. وولد، قائد القوات الأوروبية الأميركية بجولة في عشر دول في القارة الإفريقية[19]. وقد سبق هذه الزيارة بأسبوعين عقد اجتماع ضم قادة ثمانية دول إفريقية[20] في شتوتغارت في 23 و24 آذار/ مارس في مقر القيادة الأميركية للقوات الأوروبية الأميركية حول مكافحة الإرهاب في الساحل. في هذه المنطقة الواقعة بين

حقول النفط في شمال إفريقيا وتلك التي في خليج غينيا، لوحظ وجود وحدات المجموعات السلفية[21] التابعة للقاعدة والمكونة تحديداً من مقاتلين نصف مجاهدين ونصف قطاع طرق. وبالانتقال من النظريات إلى التطبيق، قام عقيد أميركي مقره في داكار بتنسيق المناورات العسكرية الأميركية التي جرت في حزيران/ يونيو 2005 في ثماني دول في منطقة المغرب الساحلي: السنغال وموريتانيا ومالي والنيجر والتشاد والجزائر والمغرب وتونس. شارك ثلاثمئة عسكري أميركي في هذه المناورات الهادفة إلى تحسين تقنيات مواجهة الإرهاب، وذلك بعد أسبوعين من الهجوم على قاعدة عسكرية شمال شرق موريتانيا من قِبل 150 مسلحاً كانت حصيلته 20 قتيلاً. لكن يبدو من معطيات التحقيق الأولية، أن السطو والثأر وتصفية الحسابات كانت وراء ما جرى في موريتانيا وليس فرع القاعدة في الصحراء الساحلية. بعد الانقلاب في آب/ أغسطس 2005 في موريتانيا والذي انتفض ضده عدد قليل من العواصم الغربية، يبدو الوضع تحت سيطرة العقيد محمد وال. إلا أن طريقة تعامل المجتمع الدولي الجيدة التي ترفض الاعتراف رسمياً بالأنظمة الناتجة عن انقلابات تعود، على الأرجح، إلى كون موريتانيا دولة إفريقية منتجة للنفط حديثاً عام 2006، بواسطة الشركة الاسترالية وودسايد. ومهما يكن الأمر، فإن وجود عناصر تخريبية أمر تخشاه المنطقة الصحراوية الساحلية.

من النفطي الاستراتيجي إلى العسكري

تؤكد هذه التنقّلات والتحرّكات الرفيعة المستوى غير المسبوقة حتى الساعة على الأرض الإفريقية، كما اللقاءات في الولايات المتحدة، على مصلحة الأميركيين في الوقود الإفريقي. لكن هذه المصلحة تتعلق على نحو أوسع بمجموعة من المواد الأولية الاستراتيجية مثل المنغنيز والكروم والكوبالت ومعادن مجموعة البلاتين إلخ. وتحت غطاء محاربة الإرهاب، عززت الولايات المتحدة تواجدها بقوة في إفريقيا موقعة اتفاقيات سياسية وعسكرية تضمن حصولها على المواد الأولية الحساسة. ولضمان ذلك، تموضع البنتاغون وشركات النفط والأمن الأميركية لفترة طويلة في إفريقيا. وفي منتصف 2004، شاركت 44 دولة إفريقية في برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي الذي أعده البنتاغون والذي يضمن إعداداً عسكرياً محدداً للضباط الأفارقة.

أنشئ برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي عام 1976. وهو مفتوح حالياً أمام حوالى 120 دولة حليفة للولايات المتحدة. عام 2003، تمت استضافة 11,000 عسكري أجنبي في مدارس عسكرية في الولايات المتحدة وقد تولى البرنامج تمويل ثلاثة أرباع هذا العدد. وأصبح هذا البرنامج، مع مرور الزمن، باعتراف مسوقيه، «مكوناً أساسياً للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة[22]». وقد تمت مكافأة هذه المزايا بمضاعفة الائتمانات من قبل إدارة بوش بين عامي 2000 و2004 من 50 مليوناً إلى 92 مليون دولار، إلا أنه استثمار متواضع بعض الشيء نظراً لتداعياته المتعددة. وقد بدا البرنامج مهماً للغاية في إطار العمليات العسكرية المشتركة بين الحلفاء في أفغانستان والعراق. وسيحتفظ مستقبلاً بأهميته هذه في مسارح عمليات أخرى، حيث تحل العقيدة الحالية للبنتاغون التي وضعها دونالد رامسفيلد. وقد تم تلخيص هذه العقيدة بـ«المهمة هي التي تحدد التحالف». وقد وردت للمرة الأولى في خطاب ألقاه دونالد رامسفيلد في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 في مركز السياسة الأمنية على هامش تدخل الولايات المتحدة في أفغانستان. وقد كانت النسخة الأصلية أكثر تقييداً حيث نصت على أنه « يجب ألاّ يحدد التحالف المهمة». غير أنه تم قبول النسخة المعدّلة والتعليق عليها لاحقاً في مناسبات عدة ولا سيما خلال الحرب على العراق.

ثمة برامج عسكرية أخرى تعزز التواجد الأميركي في إفريقيا وتستديمه، مثل مبادرة الرد على الأزمة الإفريقية التي تحولت عام 2002 إلى المساعدة على التدريب على العمليات الإفريقية الطارئة. على هامش هذه البرامج، تستفيد شركات خاصة متخصصة في الأمن مثل لوجيكون من مجموعة الدفاع نورثروب– غرومان أو شركة الموارد المهنية العسكرية من التداعيات المالية لهذه الشراكة الاستراتيجية[23].

بداية آذار/ مارس 2004، عقد على مدى خمسة أيام في العاصمة النيجيرية أبوجا مؤتمر بعنوان الطاقة والأمن في إفريقيا. وقد نظّم هذا المنتدى، الذي ضم خبراء في الأمن وعسكريين ومسؤولين من عدة دول إفريقية، المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، وهو مركز فكري أميركي يتلقى التمويل من البنتاغون ويعمل رسمياً بالتعاون مع شركة الموارد المهنية العسكرية. أما مدير هذا المركز فهو الجنرال المتقاعد كارلتون فولفورد (السابق ذكره). خلال هذا المؤتمر، وفي إطار تعدد المواضيع الأمنية الصرف، كانت مسألة الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

والتنمية هي إحدى المسائل التي تم التطرق إليها. ولا بد من الاعتراف بحاجة دول خليج غينيا إلى الكثير من الاهتمام فيما يتعلق بهذه النقاط المختلفة.

من بين الدول السبع المنتجة للنفط في خليج غينيا[24]، ثلاث منها فقط هي نيجيريا وأنغولا وغينيا الاستوائية كانت تنتج بنهاية العام 2004، 3,85 مليون برميل في اليوم أي 85٪ من الـ4,5 مليون برميل في اليوم، معدل الإنتاج عام 2004 في الدول السبع لخليج غينيا[25]. ولم تحسب ساو تومي وبرينسيبي كدولة ثامنة من بينها.

ساو تومي وبرينسيبي

لم ينطلق إنتاجها بعد على نحو جيد، وقد تأخر نتيجة النزاع على حدودها البحرية مع نيجيريا. ويتوقع أن يتقدم قريباً هذا الآتي الجديد إلى عالم الإنتاج النفطي العالمي. يعود أول اتفاق حول التنقيب المشترك في المنطقة المتنازع عليها بين البلدين، والتي يطلق عليها اسم منطقة التنمية المشتركة، إلى شباط/ فبراير 2001، لكن التوقيع على أول عقد لتقاسم الإنتاج في الجزء الأول من المنطقة لم يتم سوى في شباط/ فبراير 2005. وتبرز شركة إكسون موبيل في المرتبة الأولى في منطقة التنمية المشتركة، تليها شيفرون تكساكو. وهما تتقاسمان توزيع الأجزاء التي تبدو لهما واعدة أكثر، وتعملان مع شركات نيجيرية مثل دانغوت أو أخرى أميركية أقل أهمية مثل كونويل. قد تحتوي ساو تومي على ما بين 5 و10 مليارات برميل من الاحتياط النفطي.

بعد اعتراف نيجيريا بحدود المواجهة عام 1993 إثر اجتياحها شبه جزيرة باكاسي التابعة لدولة الكاميرون المجاورة، وبعد قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بإعادة المنطقة في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، فضلت نيجيريا إيجاد حل حبي مع ساو تومي على قاعدة 60٪ مقابل 40٪. وهكذا تمتلك نيجيريا ما يكفيها من الاحتياطات بنفسها كي تفاوض على المناطق المتنازع عليها، ومن جهتها، تستطيع ساو تومي أن تستلهم من خبرة نيجيريا في علاقاتها مع الشركات الدولية.

لكن في تموز/ يوليو 2003، وفيما لم يكن الإنتاج النفطي قد بدأ بعد، تعرضت ساو تومي لانقلاب لم يدم طويلاً ويمكن اعتباره بحسب خطاب المحافظين الجدد «انقلاب رادع».

طالب الانقلابيون العسكريون، إضافة إلى رواتب أفضل، بإصلاحات اجتماعية اقتصادية للبلاد لجهة المعاشات التقاعدية. وقد توجب على الرئيس فراديك دو مينيزيس الذي كان يزور نيجيريا تقديم تعهدات كي يتمكن من العودة إلى منصبه بهدوء. قد يكون مثال ساو تومي مهماً للمستقبل إذا ما أردنا الحكم انطلاقاً من تعهدات الرئيس دو مينيزيس فيما يتعلق بشفافية إدارة المكافآت والضرائب والعوائد المرتبطة بالشؤون النفطية. لذا لا بد من الانتظار لمعرفة ما إذا كانت هذه النوايا الجيدة ستتأكد مع الوقت لأن دولاً أخرى في خليج غينيا لم تمتلك هذه الصرامة.

نيجيريا: أعلى نسبة سكانية في دول إفريقيا

ارتفعت الاحتياطات المثبتة لنيجيريا من 16,7 مليار برميل عام 1984 إلى 21 مليار برميل عام 1994 و35,3 مليار برميل بنهاية العام 2004[26]. ويشير هذا الارتفاع في الاحتياطات إلى ديناميكية استثمارات الشركات النفطية العاملة في البلاد خلال السنوات العشر الماضية، وتحديداً منذ عودة الديمقراطية عام 1999.ومنذ حوالى العشرين عاماً، تحتل نيجيريا صدارة الدول المنتجة للنفط في القارة السوداء متقدمة على الجزائر وليبيا. وبحسب مدير شركة النفط الوطني النيجيري، تمتلك نيجيريا منذ بداية 2005، 185 تريليون قدم مكعب من الاحتياطات المثبتة من الغاز و35,5 مليار برميل من الاحتياطات المثبتة[27] من النفط الخام، أي سابع الاحتياطات المثبتة من الغاز والتاسع من النفط في العالم. في بداية العام 2005، بلغت قدرة إنتاج نيجيريا نظرياً 3 ملايين برميل في اليوم، مقابل معدل إنتاج فعلي عام 2004 (خام ومشتقات) بلغ 2,5 مليون برميل في اليوم وحجم صادرات تخطى 1,7 مليون برميل في اليوم[28].

وفي السنوات الأخيرة، برزت نيجيريا دائماً بين الدول العشر الأولى المصدرة للنفط في العالم؛ وتراوحت مرتبتها بحسب إنتاج العراق وفنزويلا. خلال المؤتمر السنوي لـ«نفط وغاز نيجيريا[29]» الذي عقد في أبوجا في منتصف نيسان/ أبريل 2005، كشفت السلطات النيجيرية عن طموحات جديدة: 40 مليار برميل من الاحتياطات المثبتة مقابل إنتاج يبلغ 4 ملايين برميل في اليوم لعام 2010.

بمثل هذه الإمكانية، يحتل النفط أهمية مركزية في اقتصاد البلاد. فقد شكل في السنوات الأخيرة حوالى 40٪ من إجمالي الناتج المحلي (مقابل 15٪ قبل عشرة أعوام)، و95٪ من الصادرات، و90٪ من موارد العملات، كما يؤمن بين 70٪ و80٪ من إيرادات الميزانية في البلاد. مع انتعاش الأسعار منذ العام 2002 والغلاء المتزايد الذي رافقها منذ الفصل الثاني من العام 2004، لا ينفك إجمالي الناتج المحلي يتقدم بمعزل عن النفط.

وبحسب البنك الدولي، بلغ إجمالي الناتج المحلي النيجيري عام 2004 رقماً قياسياً سجل 71 مليار دولار فيما لم يتجاوز 58,4 مليار دولار عام 2003 و46,7 مليار دولار عام 2002[30]. ولإعطاء فكرة عن حصة العائدات المباشرة وغير المباشرة التي يوفرها تدفق النفط لحساب الدولة النيجيرية، قدرت الحكومة الفدرالية عائدات الفصل الثاني من العام 2003 بـ 11,4 مليار دولار، فيما كانت ميزانية منظمة الدول المصدرة للنفط تعتمد سعر 28,10 دولار للبرميل وكان معدل الإنتاج الوسطي للبلاد في الفصل 2,2 مليون برميل في اليوم[31]. مع بداية العام 2005، وفي ظل هذه الأجواء الإيجابية، كانت البلاد تملك بحسب المصرف المركزي في نيجيريا احتياطات بالعملات الأجنبية تتخطى الـ16 مليار دولار مقابل 9 مليارات دولار قبل عام واحد.

تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى بين الدول المستفيدة من تدفق صادرات النفط الخام النيجيري بحوالى 50٪ من إجمالي الصادرات. وهكذا، فقد كانت نيجيريا الدولة الخامسة التي تؤمن النفط الخام للولايات المتحدة، وتحديداً 1,1 مليون برميل يومياً عام 2004. في الواقع، فإن العلاقة بين الرئيسين جورج بوش وأوباسانجو ممتازة. فالاتصالات مكثفة كما سبق ورأينا، والتعاون بين البلدين مثالي، ولا سيما على الصعيد العسكري. وبالإضافة إلى اتفاقيات المساعدة والتدريب، باعت إدارة بوش للبحرية النيجيرية عامي 2003 و2004 ثماني فرقاطات قديمة خاصة بخفر السواحل الأميركي، بهدف تعزيز الأمن ومكافحة قرصنة النفط في تعرجات دلتا النيجر، أهم منطقة نفطية في البلاد.

أبرز الدول المستوردة للصادرات النفطية النيجيرية هي:

أبرز التدفقات بملايين البراميل
وبالنسبة المئوية من إجمالي الصادرات (حصة شركة النفط الوطني النيجيري)[32]

	2000		2001		2002		2003	
	مليون برميل	٪	مليون برميل	٪	مليون برميل	٪	مليون برميل	٪
الولايات المتحدة	236	39,1٪	263	39,0٪	219	40,2٪	255	37,8٪
الهند	67	11,1٪	86	12,7٪	67	12,3٪	87	12,9٪
إسبانيا	48	7,9٪	55	8,1٪	43	7,9٪	56	8,3٪
فرنسا	37	6,1٪	46	6,8٪	35	6,4٪	43	6,4٪
البرازيل	30	5,0٪	36	5,3٪	29	5,3٪	35	5,2٪
إيطاليا	25	4,1٪	24	3,6٪	19	3,5٪	23	3,4٪
المجموع	443	73,3٪	510	75,5٪	412	75,6٪	499	74,0٪

النفط والمزيد من الغاز

لا بد من الإشارة إلى مستقبل لافت لقطاع الغاز يضاف إلى هذه الطاقة النفطية العظيمة. فغالباً ما توصف نيجيريا بأنها منطقة غازية مع القليل من النفط، لأنها تمتلك كميات ضخمة من الغاز المثبت مقابل نشاط ضعيف للتنقيب عنه. لكن وبما أن جزءاً كبيراً من هذا الغاز ينتج بالتزامن مع النفط الخام، فقد كان يتم حتى منتصف التسعينيات، إحراق معظمه عند رأس الحقول، نتيجة عدم وجود أسواق إقليمية كافية اقتصادياً، يُضاف إلى ذلك ما يمكن أن يترتب من تبعات على الصعيد البيئي. ومنذ هذا التاريخ، حملت الاحتياجات المتنامية للأسواق الأميركية والأوروبية الشركات الدولية على مضاعفة المشاريع والاستثمارات في الغاز الطبيعي المسيّل، حيث تصنف محطة تسييل الغاز في بوني في دلتا النيجر بين الأولى في العالم بقدرات تتعزز باستمرار. ثمة مشروع آخر قيد الدرس، يتناول الغاز الطبيعي المسيّل في الغرب على مقربة من الساحل على حدود دول إيدو وأندو، وقد أجرت شفرون[33] تجارب حوله. وتعمل نيجيريا أيضاً على مشروعين غازيين كبيرين: الأول خط أنابيب الغاز الإفريقي الغربي، الذي سيربط خط أنابيب غاز الاحتياطات النيجيرية في دلتا النيجر بغانا، على طول حدود بينين وتوغو، بهدف تزويد الدول الثلاث بالطاقة الأولية لتوليد الكهرباء. ويحظى هذا المشروع بالدعم المالي من البنك الدولي وقد بدأت الأشغال فيه في كانون الثاني/

يناير 2005. والثاني مشروع النيغال الذي يسمى أيضاً خط أنابيب الغاز العابر للصحراء وهو مشروع طموح لكنه أكثر خطراً. ويمتد هذا المشروع على أكثر من 4000 كلم وهو يزود بين 18 و25 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً من دلتا النيجر إلى الاتحاد الأوروبي عبر النيجر ثم الجزائر ويربط ميدغاز مع أوروبا.

تعزز تطوير هذه الطاقة الضخمة من النفط والغاز، التي تسير قدما نحو إنهاء ديكتاتورية ساني أباشا عام 1998 وإعادة الديمقراطية عام 1999. وهذا التطوريتيح لنيجيريا أيضاً عدم الاهتمام كثيراً بالنزاعات الحدودية البرية أو البحرية مع جيرانها، هذه النزاعات التي أصبحت مسألة هيبة أكثر منها قضية حقيقة اقتصادية وخاصة بالطاقة، لا سيما الحقول البحرية. ويندرج في هذا الإطار، الاتفاق الذي أُبرم بين أبوجا وبين ساو تومي في شباط/ فبراير 2005 للتنقيب في الحقول البحرية في منطقة التطوير المشتركة بين البلدين والذي حدّدت بموجبه النسب بين 60٪ و40٪. وقد مُنح القسم الأول في نيسان/ أبريل 2005 إلى إكسون وشفرون.

في المقابل، يبدو أن إعادة شبه جزيرة باكاسي التي احتُلت من قبل الجيش النيجيري في خريف العام 1993—1994 قد طرحت مشاكل استراتيجية أكثر منها نفطية لاسيما للقيادة البحرية النيجيرية بحجة أن الملاحة نحو ميناء كالبار أصبحت هشة ضمن هذه الفرضية. من هنا المماطلات النيجيرية في اجتماعات اللجان المشتركة حول تطبيق قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 القاضي بإعادة باكاسي إلى الكاميرون، وبحل حوالى 15 نزاعاً حدودياً بين البلدين على طول الحدود المشتركة التي تمتد مسافة 1690 كلم. كما أن مبدأ إعادة باكاسي الذي قبل به الرئيس أوباسانجو في خطاباته يصعب تحقيقه في الواقع، حتى لو أن الحقول البحرية في عرض شبه الجزيرة، تعود بحكم القانون، إلى الكاميرون الذي هو بحاجة ماسة إليها.

إعادة توزيع العائدات النفطية ضمن الفدرالية

لم تعد المشكلة الأساسية بالنسبة لنيجيريا، تطوير المحروقات الذي يتواصل على نحو طبيعي، بل إعادة توزيع المكاسب المالية الناتجة عنه[34]. فمنذ الاستقلال تثير هذه المكاسب الكثير من الشهوات على كافة مستويات الفدرالية وفي الأراضي بأكملها، وتحديداً في منطقة

الدلتا النفطية التي كانت طوال السنوات الـ 29 التي سادت فيها ديكتاتورية الأنظمة العسكرية الناشئة في شمال البلاد مجهولة بالكامل من السلطة المركزية. وحتى لو تتمتع دول الدلتا منذ العام 2000 بنوع من «الاستلحاق» عبر مبدأ الاشتقاق، إلا أنها تحتاج إلى الوقت.

إذ على الرغم من قدراتها العظيمة في مجال الطاقة، يتعين على نيجيريا أيضاً تدعيم الاستقرار وتعليمه وإرساءه في بلد يحتوي على 130 مليون نسمة، حيث كان المعدل الوسطي لمدخول الفرد عام 2002 لا يزال ضمن الأدنى في العالم مسجلاً حوالى 370 دولاراً في السنة. وإذا كان ارتفاع العائدات يؤدي تلقائياً إلى رفع هذا المؤشر، إلا أنه لا ينعكس في الأساس على عائدات السكان حيث إن فقراً مدقعاً يتعايش على الدوام مع الفخامة الصاخبة التي ينعم بها بعض النخبة. وهذا التناقض لا يضمن الاستقرار على المدى الطويل في البلاد، الذي لا ينفك يخشى شبح الانفصال عن النفط الجنوبي منذ الحرب الأهلية في بيافرا التي استمرت من العام 1967 وحتى العام 1970 وأدت إلى مقتل أكثر من مليون شخص.

لكن تقاسم العائدات ليس بهذه البساطة، والمطالبات المتناقضة عديدة بين المناطق الست الجيوسياسية والـ 36 دويلة والـ 774 حكومة محلية أو الـ 250 اثنية التي تشكل الفدرالية النيجيرية. كما أن الفارق بين الشمال المسلم حيث اعتمدت اثنتا عشرة دويلة الشريعة الإسلامية مطلع الألفين، والجنوب المسيحي بغالبيته، الذي تسيطر عليه مجموعة من الكنائس الانجيلية، لا يسهل مهمة الحكومة الفدرالية التي تتولى مسؤولية إعادة توزيع العائدات.

على الرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة الفدرالية بهدف إعطاء الدويلات النفطية الجنوبية التسع حصة أكبر من العائدات النفطية[35]، إلا أننا نشهد منذ إعادة انتخاب الرئيس أوباسانجو عام 2003 تزايداً للمطالب في منطقة الدلتا. وتؤدي هذه الاضطرابات أحياناً إلى إعادة توصيف إعلامي ملتبس بمعظمه لا يساهم في توعية الأسواق النفطية كما يجب ولا سيما في مراحل التوترات الجارية.

الثورة في دويلات الدلتا

نذكر جيداً كيف أن سعر برميل النفط تخطى عتبة الـ50 دولاراً في لندن ونيويورك للمرة الأولى في أيلول/ سبتمبر– تشرين الأول/ أكتوبر 2004، وبين الأسباب المشار إليها النزاع بين

الحكومة الفدرالية في أبوجا وحركات الثوار في منطقة الدلتا.

نظراً لنوعية المعلومات المختلفة التي تصل إلى العاملين في الأسواق النفطية، وإثر بروز التوترات في هذه الأسوق، تتصدر بعض الدول، التي تشكل مناطق إنتاج غير مستقرة مقارنة بالدول الأخرى، الأخبار الأولى في وسائل الإعلام. وهذا هو الوضع في نيجيريا والمنطقة الغنية بالنفط في دلتا النيجر التي تحتوي في الداخل وعرض البحر على مجمل إنتاج المحروقات في البلاد. وفي هذه المنطقة تحديداً، تتكرر الاضطرابات المتفاوتة الحجم حيث تواجهت حركتا ثوار هما قوات متطوعي شعب دلتا النيجر وناشطو دلتا النيجر[36] خلال صيف العام 2004، قبل أن تتواجه قوات متطوعي شعب دلتا النيجر لاحقاً مع الجيش النيجيري الفدرالي الذي أرسل إلى المنطقة.

إذا صح أن هذين الفصيلين اللذين نسميهما في أماكن أخرى عصابتين قد تحديا بعضهما بعضاً، فأسباب هذه المعارضة كما طبيعتها ليست ما استطعنا قراءته في الصحافة الدولية. من جهة أخرى، فإن قائد قوات متطوعي شعب دلتا النيجر الحاجي أساري دوكوبو ليس فعلياً «القائد الثائر» كما تصوره بعض وسائل الإعلام.

كان أساري دوبوكو متعاوناً سرياً لحاكم دولة ريفيرز بيتر أوديلي وأمينه العام السابق ووزير النقل الحالي أبيي سيكيبو بهدف تأمين النصر للحزب الرئاسي وإعادة انتخاب الرئيس أوباسانجو في نيسان/ أبريل- أيار/ مايو 2003. أما حزب الشعب الديمقراطي[37] فهو حزب الرئيس أوباسانجو. وهو يسيطر على البلاد وعلى غالبية دويلات الفدرالية النيجيرية منذ عودة الديمقراطية إلى نيجيريا عام 1999.

ترأس أساري دوبوكو عام 2001 مجلس شباب إيجاو، وهو حزب أنشئ عام 1998 خلال مرحلة أبوبكر الانتقالية. استخدم موقعه بطلب من أوديلي لتقسيم عشائر إيجاو، الأثنية الأساسية في منطقة الدلتا الغنية بالنفط التي تضم ما بين 9 و10 ملايين نسمة متجزئة ومتشعبة إلى عشائر عدة.

بغض النظر عن هذا الدور التقسيمي لأمة إيجاو في دويلات أخرى من الدلتا، تعين عليه تحديداً تشجيع إعادة انتخاب أوديلي على رأس دويلة ريفيرز عبر توظيف أفراد ميليشيا من إيجاو لتنفيذ أعمال دنيئة، تناولت ترهيب معارضي حزب الشعب الديمقراطي بالعنف

خلال الحملة الانتخابية للعام 2003، مستعيدين سيناريو العام 1999. ولم يكن حزب الشعب الديمقراطي الحزب الوحيد الذي يمارس مثل هذه التصرفات. فبعد انتخابات العام 2003، شكل أساري المتحدر من بوغوما التي تبعد حوالى الثلاثين كلم غرب ميناء هاركور حزباً تابعاً هو قوات متطوعي شعب دلتا النيجر. أما في ما يتعلق بأتيك توم المتحدر من أوكريكا شرق ميناء هاركور، وحزبه متيقظو دلتا النيجر، فقد أوكلوا مهمة الإغارة على الجماعات التي كانت تدعم حزب الشعوب النيجيرية كلها، وهو حزب بغالبيته من الإيبو والحزب المعارض الأساسي لحزب الشعب الديمقراطي على الصعيد الإقليمي ولا سيما في حكومات أوكريكا وأوغو/ بولو المحلية. في المقابل، سمح لقوات متطوعي شعب دلتا النيجر التابعة لأساري دوكوبو ولمتيقظي دلتا النيجر التابعة لأتيك توم بالسيطرة على جزء من الاتجار بالنفط وتهريبه في دويلة ريفيرز.

الأمر يتعلق بشبكات منظمة تضم مغتربين ورجال أعمال وسياسة محليين بالإضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى (من الحكومة الفدرالية والدويلات الفدرالية) وقادة في البحرية مسؤولين عن الأمن في الدلتا ومسؤولين في الشرطة مكلفين إجراء عمليات تحرٍ لا نعرف أبداً نتيجتها وحتى موظفين في شركات، والمشترك بينهم كلهم الفساد المعمم. تقوم هذه الشبكات بتوظيف وتسليح مجموعات أو عصابات محلية لحماية تجارتها وضمان أمنها. أما النفط فإما يتم تحويله من المصدر أو تتم سرقته على بارجات. وغالباً ما يتم تحويل هذه الحمولات المسروقة إلى دول أخرى في إفريقيا الغربية وإلى ما أبعد من ذلك. وعلى الرغم من غزارة عائدات هذه التجارة، التي تصل إلى 200,000 برميل في اليوم من النفط الخام أي حوالى 10٪ من الإنتاج النيجري عام 2003، فإن المكاسب تتراوح بين مليارين و4 مليارات دولار نتيجة ارتفاع الأسعار. تفسر هذه النقطة الاقتصادية التنافس بين العصابات والعنف المسلح الناجم اليوم في دلتا النيجر.

بعد انتخابات العام 2003، أعلنت العصابات الأخرى (بضع مئات) التي تطالب في نيجيريا بتسمية الطوائف ومن بينها إيسلنديون وغرينلانديون والمنارة وألمان ودي غبام وأمراء مافيا، ولاءها إلى هذا القائد أو ذاك، ما سمح لهم بتعزيز عديدهم.

لكن يقال أن أساري دوكوبو قد انتقد علناً مسار الانتخابات مثيراً القطيعة مع أوديلي

الذي استند لاحقاً إلى أتيك توم ومتيقظو دلتا النيجر للإطاحة بدوبوكو وإزاحته عن السيطرة المربحة على طرق الاتجار بالنفط. لهذا السبب بدأت الحرب بين الفصيلين بداية العام 2004. لكن تحولت هاتان الميليشيتان إلى «جيوش مسلحة» في أيلول/سبتمبر 2004 برأي القائدين والأوساط السياسية في أبوجا وميناء هاركور عندما تواجه الرجلان للسيطرة على مدينة ميناء هاركور (العاصمة النفطية التاريخية للدلتا) والمحاور الرئيسة للاتجار بالنفط في دويلة ريفرز ولا سيما في بداية صيف العام 2004. وبالطبع ينفي بيتر أوديلي كما القائدان من الإيجاو أنهم عملوا معاً.

يقدم دوبوكو وميليشياته المثال الحي على النضال للسيطرة على النشاطات غير الشرعية نوعاً ما (مثل الاتجار بالنفط) على جزء واسع نوعاً ما من منطقة الدلتا أكثر منه للدفاع عن المصالح الاجتماعية السياسية للأقليات المقموعة عبر الميليشيات المسلحة.

تكمن خصوصية أساري دوبوكو في سعيه تحديداً إلى فرض سيطرته على مدينة ميناء هاركور، عاصمة دويلة ريفرز وبشكل أوسع العاصمة النفطية الكبرى للدلتا. لكن في هذه الميليشيات، يتعلق الأمر بإجراءات عقابية تنفذ ضد القرية أو بهجمات عصابة ضد أخرى في مطعم (والحصيلة سبعة قتلى) أكثر منه بكمائن بين فصائل متنافسة لإحدى الميليشيات في مجاهل الدلتا. ويعكس القتلى الـ500 الذين أحصتهم منظمة العفو الدولية خلال هذه الفترة من مناخ العنف المتواصل السائد في مجمل الدلتا ليتخطى الحدة الفعلية وطبيعة وطرائق هذه الأخيرة حتى لو صح أن الجيش يستطيع أن يقسو في أكثر الأحيان.

أما على أرض الواقع في ميناء هاركور ومنطقته، فكنا بعيدين عن أزمة بين الحركة السياسية «قوات متطوعي شعب دلتا النيجر» والسلطة الفدرالية. فالأمر لا يتعلق بحرب بين فصائل ثائرة ولا بحركة ثورية تحارب ضد السلطة المحلية بل بكل بساطة بنزاع بين شركاء سابقين.

كانت الضغوط التي مورست على أتيك توم لنزع سلاح (ولو مؤقتا) ميليشياته بالإضافة إلى عمليات التفتيش في بوغوما معقل أساري حيث تم اكتشاف أسلحة وذخائر، كافية لجمع المتنافسين السابقين على طاولة المفاوضات في بداية تشرين الأول/ أكتوبر 2004 في أبوجا أمام الرئيس أوباسانجو. تم توصل إلى هدنة تلتها عملية زائفة لنزع السلاح[38]، وعاد النظام بعد وقت قليل. إلا أن أساري دوبوكو يبحث مذاك الحين عن الفرصة لاستغلال شهرته

الدولية لغايات سياسية شخصية عبر مواصلة إثارة الكلام عنه ولو على نحو متقطع. أما قوات متطوعي شعب دلتا النيجر التي تدعي كما غيرها من الفصائل أو الأحزاب تمثيل مصالح إثنية إيجاو البالغة الأهمية لكن الكثيرة الانقسام، فتسعى للاستفادة من هذه الأحداث لإثبات نفسها على الساحة السياسية. وهذا ما ولد نزاعاً بين أساري دوبوكو وكولومبوس إيبيباد بداية العام 2005، عندما أعلن الأخير نفسه مؤسساً وقائداً عاماً للقوات التي أعاد تسميتها بحركة سلام متطوعي شعب دلتا النيجر(39).

وسائل الإعلام والشائعات حول أسواق النفط

بحسب بعض وسائل الإعلام الأنغلو ساكسونية، اندلعت الحرب مجدداً في الدلتا في نهاية أيلول/ سبتمبر 2004 بعد 34 عاماً على نهاية حرب بيافرا. لكن بما أني حلقت بالطائرة النفاثة فوق جزء الدلتا حيث الثوار الشهيرون، لم أر أي معسكر لأي ثوار ولم أشاهد أي مصافٍ مفترضة سرية بعكس ما برز في تقرير للدايلي تلغراف في لندن، وأعيد نشره في العدد 726 من الكورييه أنترناسيونال. بالطبع فإن هذه المصفاة الشبح لا تشكك في وجود الاتجار غير الشرعي بالنفط والوقود على نحو متكرر– وأحياناً مقابل السلاح– بالإضافة إلى وقوع أحداث عنيفة متكررة تهز على نحو منتظم مجمل منطقة الدلتا. لكن في أغلب الأحيان، لا يتم تسليط الضوء في وسائل الإعلام الغربية الباحثة عن الأحداث المثيرة على أهمية المعايير المحلية.

في هذا الصدد، أرسلت محطة السي إن إن فريقاً لتصوير تحقيق في واري، وهي مدينة نفطية مهمة في دويلة مجاورة للدلتا. وقد اكتفى هذا التحقيق الذي بث في نهاية أيلول/ سبتمبر 2004 باستعراض الجانب التاريخي للتوترات بين الجماعتين وتحديداً الإيجاو والإيستكيريس اللتين تتواجهان على نحو متكرر للسيطرة السياسية على بعض الحكومات المحلية في واري والحصول تالياً على إكراميات أرباح النفط والجعالات نتيجة تواجد مصالح الشركات النفطية في مقاطعاتها. والغريب أنني كنت بنفسي في واري عشية مشاهدتي هذا التقرير لدى عودتي إلى ميناء هاركور. كان كل شيء هادئاً والإثنيتان الكبيرتان المتنافستان في مرحلة صلح منذ عدة أشهر كما تثبت الشعارات المرفوعة في المدينة، وما تأكدت منه عبر علاقاتي في الموقع. لم يكن ذلك ما اختار نقله فريق السي إن إن الذي لم يأت لهذا.

في بداية شباط/ فبراير 2005، ودائماً في واري، أدت بعض الحوادث إلى مصرع ما بين شخص و25 قتيلاً بحسب المصادر[40] نتيجة هجوم وتحطيم لمواقع شفرون من قبل إيجاو ونتيجة رد قوات الشرطة والجيش التي تقوم بحماية منشآت الشركات في الدلتا على نحو دائم.

على مستوى الأسواق المالية، لم تؤدِ أحداث شهر شباط/ فبراير كما الأحداث التي وقعت في المنطقة إلى رفع الأسعار، بعكس ما حصل في أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر 2004. على العكس، فإن إمكانية الدعوة إلى إضراب عام أعلنته الهيئات النقابية الأساسية في البلاد لمنتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر قد ساهمت في رفع الأسعار على الرغم من متابعتها بشكل محدود حتى في القطاع النفطي.

وتالياً فإن الاختيار الانتقائي السيئ للمعلومات والتحاليل الفاشلة حول خطورة بعض الأوضاع أو النية المقصودة لتعظيم الشائعات هي كلها حالات يبدو أن السوق تجدها وتتبعها.

لكن لا بد من الاعتراف أن عمليات الجيش النيجيري الذي عزز تواجده في الدلتا منذ حوالى العامين قد تكون غاية في العنف وتتسبب بوقوع القتلى. ويؤكد تدمير حي شعبي قريب من مقر شركة أجيب النفطية الإيطالية في ميناء هاركور في 13 نيسان/ أبريل 2005 وطرد آلاف السكان على هذه الممارسات المفرطة في عنفها[41].

يبقى أن طيف اشتعال المنطقة الغنية بالنفط في الدلتا يبرز عند أي توتر. وفيما تكثر التوترات، لا يسهل هنا قطع الإنتاج والصادرات من النفط النيجيري لفترة طويلة، حيث إن الجيش موجود في هذه المنطقة تحديداً لتفادي هذه النتيجة الحتمية. وقد وقع بعض الشلل المؤقت في بعض المحطات النفطية نتيجة إضرابات أو عمليات احتلال وأحياناً اختطاف رهائن في بعض البنى التحتية الخاصة بإنتاج الشركات عام 2003، لكن قطع الامدادات كان محلياً ومحصوراً ببضعة أيام.

بالطبع أن نيجيريا ليست بمنأى عن المشاكل الخطيرة في المستقبل. وهذا سبب إضافي لعدم تضخيمها ولإثبات بعض التبصر في تحليل المعلومات المتداولة ولا سيما في الأسواق. لكن لا شك أنه من السهل والمفيد اتباع الشائعات عندما يسمح الظرف بذلك.

الفقر والمساعدة للتنمية والدَين والنفط

عندما نزن أهمية الطاقة النفطية والغازية في نيجيريا، نفهم أكثر معنى الزيارة التي قام بها رئيس البنك الدولي الذي تم انتخابه حديثاً، بول وولفووفيتز إلى أبوجا في 12 حزيران/ يونيو 2005. فهكذا يواصل نائب وزير الدفاع الأسبق العامل مع دونالد رامسفيلد، مهندس الحرب على العراق، الطريق نفسها التي سلكها سلفه في الدفاع روبرت ماك نمارا مدير الحرب الأميركية في فيتنام في الستينيات والذي رأس تالياً المؤسسة المالية من 1968 إلى 1981. وزيارة وولفووفيتز الأولى إلى القارة الإفريقية والمخصصة لنيجيريا تثير الريبة لا سيما وأنه أكد أن همه محاربة الفقر في العالم وتحديداً في إفريقيا. فلسوء الحظ، ثمة دول إفريقية عدة أكثر فقراً من نيجيريا أقله على صعيد الموارد الطبيعية. لكن ذلك يعني نسيان أن هذه الدولة هي المستفيد الأول من التعهدات المالية للبنك في القارة مع غطاء للمشاريع الجارية عام 2005 والتي تبلغ كلفتها 1,5 مليار دولار تضاف إليها 350 مليون دولار من الشركة المالية الدولية، الفرع المتخصص لمساعدة القطاع الخاص. وهكذا فإن القول بأننا لا نقدّم القروض إلا للأغنياء يتحقق مرة أخرى حيث إن النفط وحده يستطيع شرح هذه المعاملة المميزة. ويبدو أن السيد وولفووفيتز طرح أسئلة عدة حول خلف الرئيس أوباسانجو الذي يتعين عليه نظرياً بعد ولايتين التخلي عن الانتخابات الرئاسية المقبلة المقررة عام 2007.

على صعيد الاستدانة، فإن دين نيجيريا بالغ في إفريقيا. على الرغم من الـ400 مليار دولار التي يضخّها النفط منذ الاستقلال وعشرات مليارات الدولار التي حولتها الشركات النفطية الدولية في السنوات الأخيرة على شكل استثمارات أجنبية مباشرة، لتطوير قطاع المحروقات، فقد تخطى الدين النيجيري 31 مليار دولار عام 2003 إلى 35 مليار دولار بداية العام 2005. في الواقع، يتعين على الدولة النيجيرية وشركة النفط الوطني النيجيري تخصيص قسم متزايد من عائداتها النفطية المقدرة عام 2004 بحوالى 30 مليار دولار لتسديد ثمن مشاركتها في المشاريع المشتركة النفطية مع الشركات الأجنبية. وقد تم الحصول على الموافقة البرلمانية اللازمة لهذا التمويل في إطار اعتماد الموازنة الفدرالية الخاصة بالنفقات والإيرادات. في شباط/ فبراير 2004، خفض مجلس الشيوخ النيجيري هذه الهبة إلى 3,2 مليار، فيما كان المدير العام لشركة النفط الوطني النيجيري فونشو كوبولوكون يشير إلى أن احتياجات الشركات

ستبلغ 5 مليارات دولار عام 2004، منها 3 مليارات دولار للمساهمة النيجيرية في المشاريع المشتركة ومنها مشاريع الغاز. وقد أدت هذه المصاعب المتكررة لجمع التمويل إلى الحد من تطور القطاع النفطي، مثيرة استياء الشركات الأجنبية.

كما لدى غالبية الدول الكبرى المصدرة للنفط، تقدر إيرادات الميزانية الأساسية للفدرالية على أساس سعر البرميل المحسوم للسنة المقبلة. وهكذا بنهاية العام 2004، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط الخام إلى ما فوق 50 دولاراً للبرميل، تم احتساب الميزانية المتوقعة للعام 2005 من قبل الحكومة على أساس 27$ للبرميل لكن لإنتاج محسوم يبلغ 2,71 مليون برميل في اليوم عام 2005. في آذار/ مارس 2005، أعاد مجلس الشيوخ النظر في الميزانية على أساس 32$ للبرميل. تؤكد هذه الخلافات حول الميزانية على أهمية النفط في ما يتعلق بالتداعيات المالية على كافة الأصعدة في الفدرالية.

مع ارتفاع الأسعار واستثمار مليارات الدولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتأتية في الأساس من الشركات النفطية (23 مليار دولار عام 2004)، كان المصرف المركزي النيجيري يملك في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، 29 مليار دولار من الاحتياطيات بالعملات الأجنبية، ما يثير الحسد في القارة الإفريقية. وهذه كلها أسباب لا تصب تحديداً في مصلحة دعم إلغاء الدين النيجيري الذي يطالب به الرئيس أوباسانجو، لا سيما خلال زيارته الرسمية إلى فرنسا نهاية أيار/مايو 2005. لكن كما سبق ورأينا، تحتل فرنسا منذ السنوات المرتبة الرابعة بين الدول المستوردة للنفط النيجيري الخام. أما المملكة المتحدة، وهي المستعمرة السابقة، فتشكل دائماً الدولة المقرضة الأساسية. لذا يبدو من المحتمل لأسباب سياسية– خاصة بالطاقة أن يتم في النهاية إلغاء جزء من الدين النيجيري (المتعدد الجوانب و/أو الثنائي) نتيجة مصالح بعض الأفرقاء. في 29 حزيران/ يونيو 2005، أوقف نادي باريس الذي يضم أهم الدول المقرضة مبدأ إلغاء الدين النيجيري البالغ 17 مليار دولار المؤكد على هامش اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن في أيلول/ سبتمبر 2005. وإذا ما قمنا بمقارنة هذا الاجراء الحذر بعملية إلغاء الـ40 مليار دولار التي حصلت في 11 حزيران/ يونيو 2005 في لندن بواسطة وزراء مالية مجموعة الثماني، عبر بيانات بارزة لـ18 دولة عالية الاستدانة منها 14 دولة إفريقية، يمكننا التفكير أن ذلك كان هدية حقيقية لنيجيريا في ما يتعلق بنفطها ودورها السياسي المهم في

القارة السوداء. يؤكد الفارق في التعاطي الإعلامي لهذا القرارين على الأسس والحدود التي تخضع لها دول مجموعة الثماني. فبحسب البنك الدولي، يبلغ الدين الخارجي لدول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 231 مليار دولار منها 70 مليار دولار ديون لصالح المؤسسات المتعددة الأطراف. لكن في حالة نيجيريا، وفيما كان هذا البلد مديوناً بـ8 مليارات دولار لحكومات نادي باريس عام 1985، بلغ هذا الدين بنهاية العام 2004، 31 مليار دولار مقابل دين إجمالي يبلغ 36 مليار دولار. في الواقع، ارتفع الدين النيجيري بحوالى 23 مليار دولار بسبب المتأخرات والعقوبات والفوائد المركبة. لكن إلغاء 17 مليار دولار يعتمد قبل أي شيء على قدرة نيجيريا على دفع 6 مليارات دولار مباشرة كمتأخرات ثم 8 مليارات دولار على المدى القصير لإعادة شراء دينها. وللاستفادة من هذا الالغاء، يتعين على نيجيريا إذاً تأمين 14 مليار دولار على المدى القصير، فيما تم تحديد كلفة الدين في الموازنة للعام 2003 من قبل الحكومة الفدرالية 1,5 مليار دولار في السنة. وإذا ما تحقق الإلغاء في هذه الشروط، فتكون عملية جيدة للدول المقرضة التي ستستفيد من ارتفا ع أسعار النفط. أما بالنسبة للوضع المالي للفدرالية، فلن يكون جيداً ومزدهراً كما قد يشير إليه الارتفاع الهائل في أسعار النفط وتراكم أموال البترو دولار.

أخيراً، وبسبب نفطها وعدد سكانها البالغ 130 مليون نسمة، لا تستطيع نيجيريا الاستفادة من آليات خفض الدين المخصصة للدول الأقل تقدماً في إطار المبادرة المتعددة الجوانب للدول الفقيرة الأكثر استدانة. على الرغم من ذلك، فإن الغالبية العظمى للشعب النيجيري تستحق إلغاء الدين نتيجة لمستوى الفقر الذي تعاني منه. لكن الفساد المستشري الذي يسيطر على مختلف مستويات الحكم في الفدرالية والذي يقابَل بحوكمة جيدة يتم الافتخار بها في الأماكن الأخرى على الرغم من الاعتراض عليها في السابق من قبل الرئيس أوباسانجو، يبقى ظاهرة اقتصادية واجتماعية ثقافية يصعب إزالتها. وقد تم طرد عدد من الشخصيات السياسية من الصف الأول نتيجة الفساد في السنوات الأخيرة، منهم رئيس مجلس الشيوخ ووزراء وحكام من دون أن تتغير فعلياً هذه الممارسات.

أنغولا بعد 25 عاماً من الحرب الأهلية

تمتلك أنغولا ثاني الاحتياطيات النفطية المثبتة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع 8,8 مليار برميل بنهاية العام 2004 بحسب المراجعة الإحصائية لبريتيش بتروليوم الصادرة في حزيران/ يونيو 2005، مقابل 12,5 مليار برميل بحسب سيانغا أبيليو، نائب رئيس الشركة النفطية الوطنية سونانغول الذي أشار إلى ذلك بنهاية أيار/ مايو 2005 في لواندا. في الواقع يبدو أن السونانغول تمتلك كما القادة الأنغوليين وجهة نظر خاصة حول هذه الحسابات. إلا أن تقديراتها قد لا تكون مغلوطة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار القسم البري من أنغولا الذي لم يتم استكشافه فعلياً نتيجة الألغام والحروب. أما في ما يتعلق بالحقول البحرية الخارجية، فقد بدأت عملية التنقيب جنوب لواندا للتو وبرزت اكتشافات على الرغم من بقاء مناطق عدة بعد قيد التنقيب. قد تكون الاحتياطيات الأنغولية إذاً أكثر أهمية كما الطاقة الغازية. فتمتلك أنغولا 370 مليار متر مكعّب من احتياطيات الغاز. ستقوم أنغولا بإنشاء محطة لمعالجة الغاز الطبيعي المسال، تم الاتفاق مع الشركتين الأميركيتين بيكتل وJGC/KBR وهي فرع لهاليبورتون في نيسان/أبريل 2005 من قبل شفرون تكساكو والسونانغول، أهم الشركاء في المشروع. تسمح هذه الطاقة الضخمة من النفط والغاز لأنغولا بجذب كافة الشركات الكبرى والمستقلة.

في منتصف العام 2005، بلغ إنتاج النفط الأنغولي حوالى مليون برميل في اليوم وفي بداية حزيران/ يونيو 2005[42]، اشار سيانغا أبيليو إلى أن الاستثمارات في الإنتاج في الحقول المكتشفة في السنوات الأخيرة في الحدود البحرية العميقة ستبلغ 20 مليار دولار للسنوات القليلة المقبلة، ما يسمح للبلاد برفع إنتاجها النفطي إلى مليوني برميل في اليوم بحلول العام 2008. تتكلم أنغولا منذ سنوات عدة عن مضاعفة إنتاجها. لكن هذه المرة، وبنهاية الأعمال العدائية بين الحكومة وحركة تحرير انغولا واليونيتا، يبدو هذا الاحتمال ممكناً.

من جهتها لم تسلم ميليشيا جبهة تحرير كابيندا أسلحتها. ومع ذلك، ففي هذه المقاطعة الأنغولية الواقعة بين دولتي الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل) والتي تنتج أكثر من ثلث النفط الخام في البلاد تقوم الشركات النفطية بنشاطها البري والبحري بلا أي مشاكل. ففي كابيندا تحديداً انطلق النشاط النفطي الأنغولي بداية الستينيات حيث

كانت شركة شفرون لا تزال حتى سنوات قليلة ماضية تشرف على 75٪ من الإنتاج. على الصعيد الجيوسياسي، تشكل منطقة كابيندا كما العديد من المناطق الحدودية الناجمة عن مؤتمر برلين (1885–1886) أمراً مثيراً نتيجة تقاسم القوى الاستعمارية للقارة. فقد دامت هذه الحدود المستعمرة نتيجة الحرب الباردة إلى ما بعد نهاية الاستعمار وقد «تكرست» بموجب شرعة منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست عام 1963 والتي أرست مبدأ عدم المساس بالحدود. وقد استعيد هذا المبدأ على لسان الاتحاد الإفريقي الذي جاء رسمياً بعد منظمة الوحدة الإفريقية في تموز/ يوليو 2002، حيث لم يرغب أي قائد إفريقي في التطرق إلى هذا الموضوع.

منطقة جيب كابيندا

جيب كابيندا منطقة صغيرة تمتد على مساحة 7200 كلم مربع، ويحدها المحيط الأطلسي. تتألف في الجنوب من سهل ساحلي وفي الشمال الشرقي من الغابات والسّهوب. تقدر بعض المصادر عدد سكانها بـ700,000 نسمة مقابل 170,000 نسمة لسلطات لواندا. وهي تعيش منذ 30 عاماً مقسومة بين القوات الحكومية الأنغولية والمقاومين الاستقلاليين.

تاريخياً، وبعد مؤتمر برلين، أصبحت منطقة كابيندا تحت الوصاية البرتغالية. بعكس أنغولا، حيث كان التواجد البرتغالي يعود إلى أربعة عقود، فلم تكن مستعمرة. وهي لا تملك أي استمرارية للأراضي مع أنغولا إذ، بطلب من بلجيكا، وبدعم من بريطانيا العظمى، أعطيت منفذاً على البحر من الكونغو البلجيكية القديمة التي أصبحت اليوم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

عام 1960، وهو العام الكبير لاستقلال غالبية الدول الإفريقية، انطلقت أنغولا في حرب تحرير دامت 15 عاماً. إلا أن كابيندا بقيت هادئة نسبياً. عام 1964، صنفت منظمة الوحدة الإفريقية كابيندا كالدولة الـ39 في القارة الواجب إنهاء الاستعمار فيها منفصلة عن أنغولا التي صنفتها في المرتبة 35. يستند الاستقلاليون في كابيندا إلى هذا الواقع لتبرير تحركهم بغض النظر عن تاريخهم وشعبهم المختلف كثيراً عن أنغولا.

عام 1974، أدت ثورة القرنفل في البرتغال إلى الاطاحة بالديكتاتور مارسيلو كايتانو الذي

خلف سالازار. فاوض المجلس العسكري الذي يتألف من شيوعيين واشتراكيين مع جبهات التحرير الماركسية. وهكذا نالت أنغولا والموزامبيق استقلاليهما عام 1975. بموجب اتفاق 8 شباط/ فبراير من العام نفسه، نقل البرتغال وصايته على كابيندا إلى أنغولا. إلا أنه لم تتم استشارة سكان كابيندا حول ذلك الأمر. وقد سمح هذا الترتيب الذي جاء بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973 للبرتغال بالنفاذ على نحو غير مباشر إلى النفط في كابيندا، بواسطة الشركات النفطية الأميركية والفرنسية.

تنظمت جبهة تحرير جيب كابيندا منذ العام 1974، واحتمت في غابة مايومب حيث لحقها عدد كبير من الشعب المدني. لكن الثورة فقيرة ومقسومة حيث يتقاتل الـ5000 شخص بصعوبة مع الجيش الأنغولي، أحد أكثر الجيوش تدريباً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. في المقابل، لا تسعى الجبهة التي تعي حدودها العملية والسياسية إلى التطرق إلى المصالح النفطية لكنها تمارس بشكل متقطع عمليات مضايقة للقوات الحكومية.

منذ سنوات، يتمترس الأجانب الأميركيون والفرنسيون من شفرون تكساكو وتوتال في منطقة مالونغو النفطية على بعد 20 كلم شمال مدينة كابيندا. يشكل تجمعهم المحاط بالأسلاك الشائكة وحقول الألغام جيباً ضمن الجيب.

رسمياً، تقدم الحقول الساحلية في كابيندا 29٪ من الإنتاج الوطني الأنغولي. في الواقع، يشار إلى أن النفط الكابيندي يجلب لأنغولا حوالى نصف إيراداتها النفطية السنوية المقدرة عام 2003 بأكثر من 10 مليارات دولار من دون أن يلمس الكابينديون أي فلس منها.

الولايات المتحدة والنفط الأنغولي والديمقراطية

عندما استقبل الرئيس بوش في أيار/ مايو 2004 في البيت الأبيض الرئيس الأنغولي خوسيه إدواردو دوس سانتوس، كان مصير الكابينديين يهمه على نحو أقل من الاهتمام المتنامي بالنفط الخام الأنغولي المستورد من قبل الولايات المتحدة. عام 2003، كانت أنغولا تحتل المرتبة الثامنة بين الدول المصدرة للنفط للولايات المتحدة بحوالى 3٪ من إجمالي حجم الواردات، أي ما يعادل ما تستورده من النروج أو كولومبيا. في المقابل، يشكل النفط الأنغولي أيضاً منذ سنوات عدة جزءاً متزايداً من الامدادات الصينية مقابل اتفاقيات

تنموية ومن هنا احتمالات تحكيم في القمة.

كان خوسيه إدواردو دوس سانتوس الذي يتلقى نظامه على الدوام تهم فساد وإدارة غير شفافة لعائدات الثروات (النفط والماس) ينتظر هذه الزيارة منذ أكثر من سنة آملاً بفتح مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على دعم لإعادة إعمار بلاده. وقد اختار زيارته لواشنطن للتوقيع باحتفال كبير على التجديد لامتياز الكتلة صفر في عرض كابيندا لشركة خليج كابيندا، وهي الفرع المحلي لشفرون تكساكو. يعتبر إنتاج هذه الكتلة التي تضم مجمل المجال البحري الكابيندي ملحوظاً حيث يقارب 400,000 برميل في اليوم. يمدد هذا الاتفاق الذي سبقت مناقشته في لواندا الامتياز من 2010 وحتى 2030. كما يفيد شركة توتال إذ أن ألف قد حصلت من شفرون عام 1991 على 10٪ من حقوق التنقيب في هذه الكتلة.

منذ العام 1994، تتواجد إكسون موبيل في أنغولا أيضاً. تؤكد زيارة نائب رئيس الشركة هاري لنوغويل إلى لواندا نهاية نيسان/ أبريل 2004 واستقباله من قبل رئيس الوزراء الأنغولي على العلاقات الجيدة بين الجانب التنفيذي الأنغولي المؤلف من ماركسيين سابقين وقد تحولوا إلى مزايا اقتصاد السوق والشركات النفطية الأميركية. وبهدف رعاية هذه العلاقات الجيدة الأميركية الأنغولية، وقع الفرع الأميركي لسونانغول في حزيران/ يونيو 2005 عقداً من وزير اللوبي الأميركي تومبسون كوبورن.

تهدف زيارة الرئيس الأنغولي إلى واشنطن أيضاً إلى الحصول على دعم جورج بوش قبل إطلاق الحملة للانتخابات الرئاسية والتشريعية في أنغولا المفترض إجراؤها في العام 2005 لكن قد تتأخر إلى العام 2006. فتعود الانتخابات الوحيدة التي حصلت منذ الاستقلال إلى العام 1992. أما في ما يتعلق بآخر إحصاء، فيعود إلى العام 1973. وبنسبة سكان تقدر ما بين 13 و14 مليون نسمة منهم الكثير من النازحين بعد سنوات الحرب الـ25، لا يسهل تنظيم أي انتخابات شفافة تنتظرها اليونيتا في المعارضة بكثير من الحذر. ولا شك أن انتخابات العام 2006، إذا ما حصلت، فتسمح بمشاهدة ما إذا كانت الديمقراطية التي يفاخر بها المحافظون الجدد وإدارة بوش هي اهتمام عالمي أو تبقى كما في السابق أداة إيديولوجية لخدمة استراتيجية سياسية ومصالح اقتصادية سيما تلك المتعلقة بالطاقة. باستقباله القائد الأنغولي، لم يكن الرئيس بوش

يتجاهل شكوك الاختلاسات التي تحوم حول دوس سانتوس والجبهة.

اليوم، حتى لو كان النفط يشكل حوالى 80٪ من الواردات في الميزانية الأنغولية، يبدو أن بروز الشركات الأجنبية بقوة قد أدى إلى تقليص حصة الحكومة من العائدات النفطية حيث انخفضت بحسب تقرير إحصائي لصندوق النقد الدولي نشر بداية نيسان/أبريل 2005 من 52٪ عام 2000 (3,2 مليار دولار) إلى 43٪ عام 2003 (4,5 مليار دولار)[43]. لكن الدولة الأنغولية تحتفظ بسيطرتها على الورقة النفطية عبر السونانغول.

النفط وتصفية الحسابات السياسية بين الدول وداخل الدول بواسطة الشركات

أرادت بعض الشركات مثل بريتيش بتروليوم في إحدى الفترات التغاضي عن المبادرة السياسية التي أطلقتها منظمات غير حكومية[44] واستعادها طوني بلير والتي تقضي بفرض شفافية أكبر في ما يتعلق بالعائدات والمكافآت النفطية. لكن أمام جمود السلطة الأنغولية، تراجعت الشركة البريطانية عن تهديدها بالانسحاب من البلاد. في شباط/ فبراير 2005، أعلنت الشركة سلسلة اكتشافات في الكتلة 31 في عمق البحر الأنغولي. لكن أحد أهم الاكتشافات في عمق البحر على الصعيد العالمي تعود لتوتال في حقل جيراسول الذي يؤكد أهمية مصالح المجموعة الفرنسية في البلاد. فقد بدأت توتال تنتج 160,000 برميل في اليوم في أنغولا عام 2004، أي أكثر من 16٪ من إجمالي إنتاج البلاد. على الرغم من هذه النتيجة الإيجابية وبسبب وجود المنافسة هناك، تعرضت توتال مؤخراً لفرض عقوبات من قبل الحكومة الأنغولية.

بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، رفضت السونانغول التجديد لتراخيص التنقيب لتوتال على الكتلة 3/80 الواقعة على بعد حوالى 100 كلم في عرض منطقة سويو وهي تتضمن حقول بالانكا، باكاسا، بوفالو وإمبالا. كانت توتال حتى ذلك الوقت المشغل في هذه الكتلة بـ50٪ من رأس المال، فيما تقسم النسبة المتبقية على شركات أجوكو (25٪) وأجيب (15٪) ونفتغاز (5٪) وإينا نفتابلين (5٪). من دون مزيد من اللغط، طلبت سونانغول من توتال التحضر لنقل مهام تشغيلها في الكتلة 3/80. ثم منح إذن التشغيل الذي كانت توتال (إلف) تملكه منذ العام 1982 إلى إحدى الشركات النفطية الصينية الكبرى سينوبيك. كما ورثت هذه الشركة بنفسها الكتلة 18 التي تحتوي على احتياطيات واعدة أيضاً. بحصولها على هذا الإذن، الذي

يتخطي نظرياً القدرات التقنية للشركة الصينية حيث إن الحقول تقع على بعد 180 كلم من الساحل تحت عمق 1500 متر من المياه و1000 متر من الصخور، تستطيع سينوبيك محاولة نقل تقنيات الشركات النفطية الكبرى العاملة في المنطقة نفسها بطريقة تخولها استخدامها بدورها. وسيبدأ العمل في الكتلة 18 في العام 2008 تقريباً حيث يفترض إنتاج 250,000 برميل في اليوم. مقابل هذه الصفقة الجيدة لسينوبيك، منحت الصين الدولة الأنغولية وسونانغول قرضاً بقيمة ملياري دولار بشروط مناسبة للواندا. كما التزمت بيكين مالياً بمشاريع بنى تحتية ومشاريع تنمية. تجدون أمثلة عن التعاون المثمر بين أنغولا والصين في الفقرة المخصصة لهذه الأخيرة. يخول هذا الشكل الجديد من المساعدة للتنمية الصين الحصول على امدادات النفط فيما يسمح لأنغولا بتمويل التنمية من دون المرور بالأوامر الاقتصادية وأدوات السيطرة المالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هددت الحكومة الأنغولية مرات عدة بعدم تجديد تراخيص التنقيب لتوتال رداً على النزاع الفرنسي الأنغولي الذي نشب نتيجة الاعتراض الذي قدمه وزير الدفاع الفرنسي في حكومة ليونيل جوسبان في تشرين الأول/ أكتوبر 2001. وكانت هذه الشكوى تستهدف الفرنسي البرازيلي بيار فلكون المتهم بتسليم أسلحة إلى لواندا مع شريكه الإسرائيلي الروسي أركادي غايدماك بطريقة غير شرعية عامي 1993 و1994 مقابل حوالى 633 مليون دولار. وقد سعت لواندا إلى سحب هذه الشكوى بحجة أن الرئاسة الأنغولية قد أبرمت اتفاقاً شفهياً مع الرئاسة الفرنسية بشخص وزير الداخلية في ذلك الوقت شارل باسكوا. فحسبما يقال، دعا هذا الأخير عام 1993 إلى التحول لدعم حركة تحرير أنغولا والرئيس دو سانتوس وإنهاء دعم اليونيتا. وقد يكون الهدف وراء هذا التغيير في توجيه الدعم الفرنسي الذي لقي اعتراض بعض أعضاء حكومة جوبي الداعمين لليونيتا إذن التنقيب– الإنتاج في الحقل الواعد في المياه العميقة في جيراسول الذي حصلت عليه أخيراً ألف.

نتيجة الملاحقات التي بدأها في باريس القاضي كوروي ضد بيار فالكون، عمدت الحكومة الأنغولية لاحقاً إلى منح الأخير جواز سفر دبلوماسي وعينته وزيراً مفوضاً لأنغولا أمام اليونسكو. وقد منحه جواز السفر هذا الحصانة الدبلوماسية نتيجة معاهدة فيينا.

لا تندرج الضربة التي وجهت إلى توتال في ما يتعلق بكتلة 80/3 وهي التي تملك علاقات

جيدة مع الأنغوليين في إطار التنافس مع شفرون أو سينوبيك في عرض البحر الأنغولي أو دعم الرئيس دوس سانتوس لإدارة بوش. فهنا نجد بالأحرى المفاعيل المعاكسة لصراع حول السلطة بين الفرنسيين أنفسهم، أي بين العشائر والشبكات وهو صراع يعود إلى أيام ديغول. وجل ما فعلته سينوبيك والحكومة الصينية هو اقتناص الفرصة التي تقدمت إليهم. أما في ما يتعلق بالمسؤولين الأنغوليين، فقد ضربوا عصفورين بحجر واحد. في لعبة القوى هذه، أصبح النفط من الجانب الفرنسي سلاحاً في خدمة تصفية الحسابات السياسية في المياه العكرة حيث نجد شركات النفط وتجار الأسلحة والجنّات الضريبية والمؤسسات الواجهة والاستخبارات والأحزاب السياسية والحكومات، هذا كله على خلفية حرب أهلية بين حركة تحرير أنغولا واليونيتا. ونكاد ننسى أنه قبل بضعة أعوام، 10٪ من النفط المستورد من فرنسا مصدره أنغولا. لقد أجازت الدولة الأنغولية عبر سينوبيك هذا النسيان.

في هذا السياق، كان القلق المرحلي الذي أثارته بريتيش بتروليوم حول ضرورة إرساء بعض الشفافية في الشؤون النفطية في أنغولا ضرورياً على الأقل، إذا ما نظرنا إلى التقرير الذي نشر بداية العام 2004 من قبل منظمة هيومن رايتس ووتش غير الحكومية.

إدارة عائدات النفط الأنغولية ومزاعم الاختلاس

في هذا التقرير الممتد على 93 صفحة[45]، نعلم أنه في تموز/ يوليو 2003، من بين الـ168 محكمة بلدية في أنغولا، وحدها 23 منها تقوم بعملها القضائي. وليس ذلك بالغريب في بلاد خرجت للتو قبل 15 شهراً من 27 عاماً من الحرب الأهلية، سبقها نضال مسلح للاستقلال. وفي معرض مساعدتها على إعادة الإعمار، منحت كندا البلاد ائتماناً بقيمة 250,000 دولار لإعادة تأهيل المحاكم الأنغولية، لكن حكومة لواندا لم تبد أي حماسة تجاه استخدام هذه المساهمة. وقد اضطرت كندا إلى التهديد باسترجاع الأموال التي اعتبرت بغير أهمية مقارنة بمنجم الذهب النفطي الذي يغني منذ سنوات الطبقة الحاكمة في أنغولا.

بحسب المنظمة غير الحكومية الأميركية، خلال السنوات الخمس الأخيرة من الحرب الأهلية، أي بين 1997 و2002، جلب النفط للدولة الأنغولية 17,8 مليار دولار مع احتساب الجعالات والضرائب والمكافآت. من هذا المبلغ الذي يشكل 80٪ من نفقات الميزانية، اختفى

4,22 مليار دولار أي ربع العائدات النفطية من الحسابات الوطنية من دون أي أثر. لقد تم إنفاق مبلغ مشابه تقريباً هو 4,27 مليار دولار خلال الفترة نفسها لمساعدة الشعب، لكن بعد سنوات طويلة من النزاع، ليس المبلغ بالكبير. عام 2003، كان 70٪ من الأنغوليين يعيشون تحت عتبة الفقر. أما معدل الحياة فكان 36 عاماً، وطفل من بين ثلاثة لا يتخطى أعوامه الخمسة. كما أن 60٪ من الشباب لا يذهبون إلى المدارس.

بين 1997 و2002، شكلت النفقات على التعليم والصحة 3,45٪ و4,9٪ على التوالي من الموازنة الأنغولية. لكن الحرب لم تكن السبب الوحيد. إذ لو قامت الحكومة بإدارة صادقة لحسابات الأمة، لتمكنت من مضاعفة هذه النسب من دون المس بنفقاتها على حساب الجيش والتسلح. كما أن سلوك الحرب قد تأثر أيضاً بالسباق نحو الاختلاس حيث يشير التقرير إلى أن 78٪ من النفقات العسكرية هي من «خارج الميزانية».

ترتكز المنظمة غير الحكومية في تحقيقها على مختلف عمليات التدقيق في الحسابات العامة الأنغولية التي أجراها صندوق النقد الدولي وعلى برنامج يدعى «تشخيص النفط» أطلقه البنك الدولي. قبل التخلي عن التدقيق في الحسابات النفطية، تم إعداد ثمانية تقارير مفصلة رفضت الحكومة الأنغولية نشرها. أحدها يؤكد أنه عام 2000، أوفت الشركات الأجنبية ما عليها «بحسب القانون» أمام المصرف المركزي، المكان الرسمي لاستلام العائدات النفطية. لكن من جهتها، حسمت سونانغول من حسابات الأمة 2,1 مليار دولار حيث أعطت الميزانية الرسمية أقل بواحد بالمئة من المبالغ المحصلة، أي 20 مليون دولار.

ردت الحكومة الأنغولية على نشر هذا التقرير بأنه يشكل «حملة تشهير» في بيان مكتوب في 13 كانون الثاني/يناير 2004 على كافة وسائل الإعلام الوطنية وفي الصحف المحلية في اليوم التالي. بحسب السلطات في لواندا، وحدها أخطاء في النظام الإحصائي يمكن أن تفسر تبخر مال النفط. أما دعوة المنظمة غير الحكومية الأميركية بنشر تقارير «تشخيص النفط» فقد مرت بصمت.

عام 2004، مع ارتفاع أسعار النفط الخام والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشركات النفطية الدولية، بلغ النمو الاقتصادي الأنغولي 10٪ وهو رقم قياسي منذ استقلال البلاد.

إن كانت هذه الممارسات لا تثير صدمة الشركات المعتادة على ما يدو، ولا الدول الغربية

التي تحتاج كلها للنفط، فثمة دولة تعد من أصغر الدول المنتجة في خليج غينيا وتقدم مثالاً صارخاً على كيفية إعادة توزيع إدارة بوش الخريطة النفطية في إفريقيا وهي غينيا الاستوائية.

غينيا الاستوائية

«كويت مستقبلية» إفريقية ؟

مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 70٪ عام 2001، ارتفع الإنتاج النفطي في هذا البلد الصغير جداً من 17,000 برميل في اليوم عام 1996 إلى 220,000 برميل في اليوم عام 2002 و350,000 برميل في اليوم عام 2004. تمتلك غينيا الاستوائية احتياطيات مثبتة قدرت بنهاية العام 2004 بأكثر من ملياري برميل نفط. وقد أعادت الولايات المتحدة بنهاية العام 2001 افتتاح سفارتها المقفلة منذ ست سنوات خلال ولاية كلينتون لأسباب تتعلق بالميزانية وبسبب ملف حقوق الإنسان في هذه المستعمرة الإسبانية السابقة. واليوم، أزالت إدارة بوش هذه الدولة عن لائحة الدول الإفريقية الـ14 التي لا تحترم حقوق الإنسان.

صحيح أن هذه الدولة التي تصفها التقارير السنوية الصادرة عن وكالة الاستخبارات الأميركية خلال حقبة كلينتون كدولة يحكمها قادة بلا قانون قاموا بنهب الاقتصاد الوطني، تملك سفيراً ملفتاً في الولايات المتحدة هو صهر الرئيس تيودورو أوبيانغ الذي حضر منتدى IASPS عام 2002، الآنف ذكره. وصحيح أيضاً، بحسب ما يذكر تحقيق لافت في صحيفة[46] The Nation أن ثلثي الامتيازات النفطية في غينيا الاستوائية قد منحت لعملاء أميركيين «يحظون بعلاقات مقربة مع إدارة بوش». فقد ساهم صاحب شركة CMS النفطية للطاقة ويليام ماك كورميك بـ100,000 دولار للحفل الرئاسي الأول لجورج بوش. من جهتها، تضم شركة أوشن إنرجي النفطية العاملة في خليج غينيا المستشار في مالابو شستير نوريس الذي عمل سفيراً لدى الولايات المتحدة خلال رئاسة بوش الأب. ولإكمال لوحة جمهورية الموز هذه، تخضع الحقول البحرية في غينيا الاستوائية لحراسة خفر السواحل المؤلفة من شركة الموارد المهنية العسكرية، وهي شركة خاصة يديرها متقاعدون رفيعو المستوى من البنتاغون. شكلت هذه الشركة في إطار خطة تعزيز الأمن الوطني فريق دفاع يعمل في الأمن وخفر السواحل. كما تقدم الشركة توصيات لحكومة مالابو في ما يتعلق بالدفاع وكل ما يتعلق

بالساحل قبل الانتقال إلى المرحلة التقنية والعملية. فثمة فرع لهذه الشركة في أميركا اللاتينية بصفتها تابعة للبنتاغون وتحديداً في إطار خطة كولومبيا.

في الجزء القاري من غينيا الاستوائية، تطغى شركة ماراثون الأميركية، وهي ثاني أهم شركة في غينيا بعد إكسون موبيل. في آذار/مارس 2005، تنازلت ماراثون عن ستة امتيازات نفطية في غينيا الاستوائية القارية ووضعتها بتصرف الشركة الوطنية الاستوائية الغينية جيبيترول. وقد دخلت شركات عدة منها الشركة الأميركية كوسموس في اتصال مباشر مع جيبيترول للحصول على أربعة من التراخيص. تؤكد هذه الحركات بين الشركات من مختلف الأحجام مرة جديدة على تكاملها. كما أن شركة ماراثون تعمل في الغاز وهي تستحوذ على 75٪ من المشاركة في مصنع لغاز البترول المسال. ولا شك أن آفاق غينيا الاستوائية في الغاز هي واعدة أيضاً.

لم يمنع الوجود الرادع لشركة الموارد المهنية العسكرية حوالى 70 شخصاً من المرتزقة الذين لا يملكون ما يكفي من المعلومات حول الجيوسياسية المحلية للنفط من محاولة الاطاحة بنظام مالابو في آذار/ مارس 2004 لحساب المعارض الغيني اللاجئ في إسبانيا سيفيرو موتو. ولم تتوانَ أجهزة الاستخبارات الجنوب إفريقية المتورطة في النضال ضد نشاط المرتزقة (وتحديداً في إفريقيا[47]) من إنذار نظرائها في زيمبابواي وغينيا الاستوائية وبالأخص الولايات المتحدة. والنتيجة: تخبط كبير مع توقيف كلاب الحرب في هاراري في زيمبابواي قبل انتقالهم إلى غينيا. وقد أدت التحريات والمحاكمات في بريتوريا وهاراري ومالابو إلى فرض عقوبات سجن كبيرة على المحرضين على الانقلاب بالإضافة إلى عقوبات بالسجن بضعة أعوام لغالبية أعضاء الكومندوس. من بين مموِّلي العملية مارك تاتشر، ابن رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر وهو عضو في مجلس الشيوخ. وبما أنه اعترف بجرمه في بريتوريا بعكس الآخرين الجنوب إفريقيين المحرضين، لم تتم محاكمته سوى بعقوبة سجن رمزية مع وقف التنفيذ بالإضافة إلى غرامة ضخمة.

لا تعود العلاقات بين غينيا الاستوائية والولايات المتحدة في مجال الرئاسة إلى وقت قريب. فقد ذكر تقرير لافت للوس أنجلس تايمز في العام 2003[48] الأعداد الكبيرة للملكيات العقارية للرئيس أوبيانغ وعشيرته في الولايات المتحدة (منها عقار كبير في ماريلاند مع عشرة

حمامات) بالإضافة إلى حساب مصرفي في مصرف ريغز في واشنطن يحتوي على ما بين 300 و500 مليون دولار من الودائع. إلا أن هذا المصرف قد خضع في العام 2004 لأسباب أخرى على علاقة بالملاحقات التي بدأها القضاء الإسباني ضد الجنرال بينوشي للتحقيق من قبل السلطات الأميركية[49].

لربما كانت غينيا المثال الذي يفترض اتباعه بما أنها الدولة النفطية ما قبل الأخيرة التي تبرز في خليج غينيا والتي تشكل إدارة قصوى للثروة النفطية لخدمة التنمية. في الواقع، منح الرئيس أوبيانغ 87٪ من العائدات النفطية للشركات الأجنبية[50] للتأكد من تسليط الضوء على إمكانيات الطاقة في بلاده. لكن يبقى ذلك أكثر بقليل من التشاد؛ فحتى لو كان الساحل الغيني أكثر تكلفة للشركات، إلا أنه أكثر ثراءً أيضاً.

النفط ومجمل إفريقيا

إذا ما استعدنا الجدول حول إمكانيات المحروقات في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نجد أن الغابون والكونغو برازافيل والكامرون التي كانت دولاً منتجة بارزة ولا سيما لشركة ألف، قد بلغت قدرتها القصوى وبات تراجعها قريباً وإذا ما كان قد بدأ لبعض الدول. لهذا السبب، فإن الاهتمام بها نسبي في السياق العالمي حتى لو كانت مواردها لا تزال حيوية بالنسبة لاقتصادياتها. إلا أن هذه الدول تقدم إطاراً يكتنفه بعض الأهمية للشركات الصغيرة المستقلة ولا سيما الشركات الوطنية في الدول الصاعدة الباحثة عن احتياطيات ضرورية وحتى لو كانت محدودة. كما أن عودة اهتمام بعض الشركات الكبرى مثل توتال وتحديداً في المياه البحرية العميقة في هذه الدول قد يحدث فرقاً على صعيد التراجع العتيد في إنتاجها النفطي.

في منتصف العام 2004 في إفريقيا الشرقية[51]، أجريت حملات تنقيب في عرض تنزانيا وموزامبيق ومدغشقر وبدأت أولى حقول الاستكشاف عملها في كينيا. بحسب بعض الخبراء، يمكن اكتشاف موارد مهمة في عرض الصومال إذا ما امتلكت الشركات الجرأة للوصول إلى هناك على الرغم من انعدام الأمن المسيطر على البلاد وسواحلها. عام 2004، بدأت الشركة الكندية هيريتاج أويل التنقيب على سواحل بحيرة ألبير على الحدود بين

أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا ما يفسر للبعض اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة الحدودية في إيتوري، في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. أما الأوساط الدبلوماسية في كينشاسا، فتفيد عن احتياطيات «مذهلة» وعن إمكانية بناء خط أنابيب حتى ميناء مومباسا الكيني بهدف تصدير الذهب الأسود. أما في إفريقيا الشرقية، فإذا كان الأمر حول التأكد من أهمية الإمكانات، التي لا بد من التثبت منها، فقد بدأت الأعمال كما على سائر المساحة البحرية الإفريقية.

لا بد من أن يواصل الدور الأساسي لخليج غينيا على الساحة النفطية العالمية مترافقاً مع المخاوف الأمنية الكونية التي تبديها واشنطن في تعزيز الأهمية الجيوسياسية للولايات المتحدة في المنطقة. بعد التدخل العسكري الإنساني الرهيب للولايات المتحدة في الصومال عام 1993، لم تثبت مونروفيا سوى الالتزام الضعيف والمتأخر للقوات الأميركية في سياق الصيف العراقي عام 2003. وتالياً فقد عاد المساعدون النيجيريون إلى مسرح مآثرهم السابقة في ليبيريا مسلحين وممولين هذه المرة من واشنطن.

بصفتهم رجال سياسة محنكين محاطين برجال أعمال خبراء، فهم محيط الرئيس بوش أن فرص الأعمال في خليج غينيا كبيرة كما هي التحديات الواجب مواجهتها في المنطقة. لهذا السبب، ولإعطاء الصورة الحسنة، يهتمون عن بعد بسائر القارة عبر اتخاذ تدابير تغطيها وسائل الإعلام ولا سيما في ما يتعلق بخفض الفقر. إلا أنه ثمة قاعدة واحدة يبدو أنها تسيطر وهي ضمان احتياطيات الطاقة في «الخليج الثاني» مقابل التزام أدنى بسائر القارة، مع تعزيز التعاون العسكري والأمني والأعمال ولا سيما في إفريقيا الشمالية.

ليبيا

لا ينحصر الاهتمام الأميركي بالنفط الإفريقي بمنطقة خليج غينيا. فالجزائر قد برزت منذ بعض الوقت، بالإضافة إلى ليبيا كدول تثير اهتمام شركات النفط الأميركية. وهكذا، خلال المنتدى السنوي الثالث بعنوان «منتدى النفط والغاز الإفريقي»، الذي عقد في هيوستن من 29 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ ديسمبر 2004، بمبادرة من مجلس الشركات بشأن إفريقيا[52]، لم ينس المنظمون دعوة قائد قسم المصالح الليبية في الولايات المتحدة، علي سليمان

عوجلي. وقد هدف هذا المؤتمر الثالث كما سابقيه إلى دراسة سبل تعزيز وجود الشركات الأميركية في قطاع الطاقة في إفريقيا الذي يعتبرها المجلس بالطبع منطقة مصالح استراتيجية متزايدة.

وكما أشار ستيفن هايز[53]، رئيس ومدير مجلس الشركات بشأن إفريقيا، فإن وجود السيد عوجلي يرتدي أهمية ملحوظة بعد 18 عاماً من غياب الشركات الأميركية عن ليبيا نتيجة العقوبات المفروضة بموجب قانون أماتو[54]. إلا أنها تستطيع التعويض سريعاً عن تأخرها. وهكذا، بنهاية كانون الثاني/ يناير 2005، من بين الأقسام الـ15 الأولى لحقبة ما بعد العقوبات التي عرضتها الشركة الوطنية الليبية، شركة النفط الوطني في المزاد، تم منح 11 قسماً بكاملها أو جزئياً إلى شركات أميركية منها شيفرون تكساكو وأميرادا هيس وبالأخص أوكسيدنتال بتروليوم الموجودة في تسعة من أصل 15 قسماً[55]. لربما كانت العروض التي تقدمت بها الشركات خلال المناقصات هي الأفضل. وقد سمحت لشركة أوكسيدنتال باستعادة جزء من ممتلكاتها المفقودة بعد رحيل الشركات الأميركية من ليبيا بأمر من واشنطن عام 1986. في الواقع، وحتى هذا التاريخ، كانت شركات أميركية عدة لا تزال موجودة مثل كونوكو وماراثون وأميرادا هيس وأوكسيدنتال في صميم اتحاد أوازيس. تشكل هذه المواقع السابقة موضوع مفاوضات مريرة مع السلطات الليبية. فقد أبرزت نتائج ثاني استدراج عروض نشر في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 أهمية مجمل القطاع لليبيا. ومن بين التراخيص الـ26 المقترحة، 23 منها كانت مجدية وما يثبت ذلك ملايين الدولارات التي قدمت كمكافآت. نجد من بين المستفيدين إلى جانب ثلاث شركات يابانية، شركة إيني الإيطالية وبيرتامينا الأندونيسية وم ن غ فيديش الهندية والشركة الوطنية الصينية وبريتيش غاز بالإضافة إلى إكسون موبيل وتوتال وستات أويل وعدد من الشركات الأخرى، أي مجمل الشركات الوطنية الكبرى في الدول الكبرى المستهلكة.

تأتي عودة ليبيا إلى الواجهة عبر رفع العقوبات الأميركية عام 2004 بعد إزالة عقوبات الأمم المتحدة عام 2003 لتنفخ الروح في العروض النفطية العالمية في وقت تتأخر فيه زيادة صادرات النفط العراقي. فقد تمكن القائد الليبي معمر القذافي في طرابلس من استشعار الرياح التي هبت على بغداد فسارع إلى التكلم عن مشاريعه النووية التي لا تزال في بدايتها، ما حدا

بالدول الغربية إلى المسارعة في إرسال مبعوثيها وغالباً ما يكونون رؤساء دول[56]. ومع 39 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المثبتة بحسب صحيفة النفط والغاز (ثامن احتياط عالمي)، تبقى ليبيا غير مكتشفة بجزئها الكبير. وهي تحتاج أيضاً للرساميل الغربية لزيادة إنتاجها من النفط والغاز أيضاً مع مشاريع ضخمة في مجال الغاز الطبيعي المسال. وستتمكن ليبيا على الأرجح في غضون بضعة أعوام من إنتاج أكثر من 3 ملايين برميل في اليوم فيما لم يكن الإنتاج الليبي يتعدى الـ1,5 مليون برميل في اليوم خلال 15 عاماً من العقوبات على الرغم من الاحتياطيات الضخمة.

في 23 نيسان/ أبريل 2004، في اليوم الذي أعلن فيه المسؤول في البيت الأبيض عن خفض العقوبات تجاه ليبيا، ما سمح صراحة للشركات النفطية والمصارف الأميركية بالاستثمار في النفط الليبي، أعلنت شركة النفط الوطني الليبية توجه أول شحنة من النفط الخام الليبي إلى الولايات المتحدة بعد حظره طوال 20 عاماً. وقد حصل ذلك قبل استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين التي وقعت في 28 حزيران/ يونيو 2004 والأمر التنفيذي رقم 12,543 للرئيس بوش بتاريخ 20 أيلول/ سبتمبر 2004 المتعلق برفع كامل العقوبات. وقد وجدت الدول الغربية كلها بما فيها الولايات المتحدة ضرورة إعطاء ليبيا كامل موقعها في إطار الدول المنتجة للنفط. إلا أنه تجدر الإشارة أن النفط الليبي الذي كان يتم تكراره طوال 20 عاماً في إيطاليا بجزئه الكبير عبر شركة إيني الإيطالية التي كانت إحدى الشركات الكبرى الوحيدة الغربية المتبقية في ليبيا، يمكن إيصاله بسهولة إلى الولايات المتحدة على شكل منتجات مكررة على الرغم من الحظر. هكذا تم إنقاذ المظاهر.

الجزائر

تخشى الجزائر التي تحتاج هي أيضاً للاستثمارات الغربية لتطوير إنتاجها من الغاز والنفط المنافسة الليبية. وتزامناً مع عودة ليبيا إلى الساحة الدولية، قررت الجزائر إذاً فتح قطاعها الأولي قليلاً وقد كان تحت سيطرة الشركة الوطنية سوناتراك. وهكذا بدأت خطة تشيني الهادفة إلى تحفيز العروض النفطية العالمية بعد العراق تظهر مفاعيلها غير المباشرة مع انتقال العدوى بشكل أكثر إقناعاً في مجال النفط منه في مجال الديمقراطية.

قامت الحكومة الجزائرية بمراجعة القانون حول المحروقات في منتصف شباط/ فبراير 2005 قبل أن يصادق عليه البرلمان في السنة نفسها. ومن التأجيلات المتتالية إلى الرفض القاطع للنقابات، أدى هذا المشروع الهادف إلى تحرير قطاع المحروقات إلى إثارة الكثير من المخاوف حتى تاريخه للسلطة الحاكمة. فبتحرير القطاع، التي تشكل صادراته 95٪ من مصادر العملات في البلاد، توافق الجزائر على وضع حد لاحتكار سوناتراك. وبالتالي ستخسر الشركة الوطنية وضعيتها كممثلة للدولة لمصلحة هيئة ناظمة ووكالة وطنية لتشجيع الاستثمارات في المجال النفطي (النافت).

وهكذا تستطيع شركات النفط والغاز الأجنبية التدخل بشكل مباشر في الجزائر من دون أن تكون مجبرة على الارتباط بسوناتراك. وقد أشار وزير الطاقة شكيب خليل في 14 شباط/ فبراير 2005 أنها تستطيع الاستحواذ على 70٪ من المحروقات المكتشفة وقد تصل النسبة إلى 100٪. إلا أنه سيتم فرض ضرائب جديدة لضمان جزء من عائدات الدولة في حال حصول اكتشافات كبرى. ومن شأن النظام الضريبي الذي سيتم العمل به أن يعطي الدولة الجزائرية حقوق مشاركة تتراوح بين 60٪ و65٪. وتأمل الجزائر العاصمة بهذا القرار الاستحواذ على جزء من اهتمام الشركات الغربية في النفط الليبي. فالنفط الجزائري كما النفط الليبي يقدم مجموعة من المزايا ولا سيما قربه من الأسواق الأوروبية وتالياً الأميركية ونوعيته الممتازة وانخفاض كلفة استخراجه. وهذه المزايا الطبيعية من شأنها إغراء كل الجهات التي تسعى إلى عدم اعتماد امداداتها على الشرق الأوسط حصراً.

مع هذا الإصلاح، تواصل الجزائر سعيها لتحقيق هدف آخر: مضاعفة إنتاجها. ففي العام 2004، وهي سنة استثنائية بالنظر إلى الأسعار، تمكنت البلاد من إدخال 31,6 مليار دولار من العائدات النفطية مقابل إنتاج 1,4 مليون برميل في اليوم. وتأمل عام 2010 تخطي عتبة المليوني برميل في اليوم وتصدير أكثر من 100 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، لأنه إذا كانت الجزائر تحظى باحتياطيات نفطية متوسطة تبلغ حوالى 11,8 مليار برميل بنهاية العام 2004، إلا أنها تملك ثامن احتياطيات العالم من الغاز. فبفضل 4,55 تريليون متر مكعب من الغاز، تأتي بعد نيجيريا مباشرة. بالتالي، اللعبة مهمة لفرنسا: فالجزائر هي ثالث مصدر لها للغاز الطبيعي بعد النروج وروسيا. وهي تحتل المرتبة الخامسة في مجال الدول المصدرة للنفط

بعد السعودية لكن قبل نيجيريا. من جهة أخرى، تؤمن الجزائر 10٪ من امدادات الاتحاد الأوروبي من الغاز. ومع مشروع نيغال السابق ذكره، تستطيع الجزائر زيادة دورها كمزود أساسي للاتحاد الأوروبي. وقد وقعت سوناتراك في الجزائر العاصمة في 7 أيار/ مايو 2005 عقداً مع شركة النفط الوطنية النيجيرية لإعداد دراسة الجدوى لمشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء والذي عهد به إلى الشركة البريطانية للاستشارات حول الطاقة /Penspen IPA Energy Consulting[57]. وسيتم تقديم هذه الدراسة بنهاية العام 2006. ويهدف المشروع إلى تمرير ما بين 18 و25 مليار متر مكعب من الغاز في السنة بواسطة أكثر من 4000 كلم من دلتا النيجر إلى الاتحاد الأوروبي عبر نيجيريا وخط الأنابيب ميدغاز الذي يربطها بأوروبا. ويستطيع هذا المشروع الذي لم يكن مؤكداً لا على الصعيد التقني ولا على الصعيد المالي أن يتحقق بفضل خفض الأكلاف في السنوات الأخيرة. وهكذا، تم خفض متر خط الغاز البري نفسه من 2500 دولار إلى ما بين 1500 و1800 دولار للأطر الكبرى؛ ما جعل الكلفة الاجمالية للمشروع حوالى 7 مليارات دولار.

ثمة أسباب عدة أيضاً لهذا الانقلاب في موقف حكومة بوتفليقة. فالإطار القانوني الجديد للمحروقات يسعى لأن يكون إشارة قوية فيما تعمل الجزائر على الدخول قريباً إلى منظمة التجارة العالمية وتستعد للمصادقة على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي قبل إنشاء منطقة حرة بحلول العام 2010. كما تسعى البلاد لإظهار أنها تعمل بجهد على التحديث. وهي تأمل أن تجتذب المستثمرين الأجانب الذين شعروا بالفتور نتيجة الاقتصاد الموجه المسيطر. حتى أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، أهم نقابة في البلاد، وقد رفض دائماً إصلاح القطاع، مؤكداً أن ذلك يؤدي إلى تآكل الثروة الأساسية في البلاد، قد وقف إلى جانب السلطة باسم البراغماتية والفاعلية الاقتصادية. لكن النفط الإفريقي لا ينحصر بثلاثية نيجيريا والجزائر وليبيا حتى لو كانت تمثل عامي 2003 و2004 82٪ من الاحتياطيات و65٪ من إنتاج القارة.

على الرغم من تراجع الإنتاج في الكاميرون والكونغو برازافيل والغابون حيث تم بلوغ أقصى حد نفطي، إلا أن إفريقيا ستقوم بإنتاج كمية من المحروقات خلال السنوات المقبلة تخطت ما فعلته بتاريخها كله بفضل نيجيريا وليبيا والجزائر وأنغولا. فهل ستسمح هذه الاستثمارات والعائدات الضريبية أخيراً لبعض الدول بإطلاق عجلتها الاقتصادية أو بكل

بساطة الخروج من سوء التنمية التي يبدو أنها محكومة بها؟ هذا سؤال آخر. فنيجيريا، وهي أول مصدر نفطي في القارة بحوالى 400 مليار دولار من العائدات النفطية منذ الاستقلال عام 1960 لم تتمكن من ذلك بعد.

مهما يكن، لا بد من أن تزداد حصة إفريقيا من الإنتاج العالمي حجماً وتالياً من حيث النسبة لتتخطى قريباً الـ11,4٪ التي بلغتها عام 2004(58). ولا بد من حصول ذلك إذا ما أرادت الولايات المتحدة الاتكال على 25٪ من وارداتها النفطية من إفريقيا عام 2015. لكن هذه الإضافة لن تكفي حتى لو قام الإنتاج الإفريقي بقفزة كمية. فيتعين على الولايات المتحدة الاتكال أيضاً على مناطق أخرى تمدها بالنفط والاتجاه إلى مناطق أخرى ولا سيما في قزوين وآسيا الوسطى.

الهوامش

1- النشرة الإحصائية للطاقة العالمية للعام 2004، حزيران/ يونيو 2005.

2- الدول الأعضاء في الرابطة الإفريقية لمنتجي النفط هي: الجزائر وأنغولا وبينين والكاميرون وكونغو وساحل العاج ومصر والغابون وغينيا الاستوائية وليبيا ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من أن السودان احتل المركز السابع على لائحة الدول الإفريقية المنتجة للنفط عام 2004، بإنتاجه أكثر من 300,000 برميل في اليوم من النفط الخام بقليل، إلا أنه لا ينتمي لهذه الرابطة. والوضع نفسه ينطبق على الدول المنتجة الصغيرة مثل تونس أو الدول المنتجة مستقبلاً مثل التشاد وسان تومي وبرينسيبي، إلخ.

3- إعلان الرابطة الإفريقية لمنتجي النفط على هامش المنتدى الثاني للمنظمة في الجزائر العاصمة في 16 و17 شباط/ فبراير 2005.

4- أدى الاعتراف عام 1982 من قبل الاتحاد الإفريقي في ذلك الحين بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بعد اقتراح الجزائر إلى مغادرة المغرب للمنظمة. تعتبر الأمم المتحدة الصحراء المغربية الممثلة عبر المينورسو أرضاً غير محكوم بذاته بانتظار استفتاء تقرير المصير الذي تم تأجيله مرات عدة.

5- المصدر: المراجعة الإحصائية للطاقة في العالم الصادرة عن بريتيش بتروليوم، في يونيو 2005.

6- http://www.iasps.org

7- المصدر: CERA مكتب أبحاث الطاقة في كامبريدج، «الإمكانية مقابل الواقع: النفط والغاز في غرب إفريقيا حتى العام 2020» دراسة متعددة، تموز/ يوليو 2003.

8- The Economist، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2002.

9- If you lead. we will follow

10- The Economist، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2002.

11- Le Figaro، 16 تموز/ يوليو 2003.

12- الأسوشييتد برس، 19 أيلول/ سبتمبر 2002، في «الولايات المتحدة تقود النهضة النفطية في «الخليج الآخر».

13- مالكولم فابيبي، الحكمة في البقاء مع الأوبك، http://gamji.com

14- الدول الفقيرة الأكثر استدانة PPTE

15- «الفتات لإفريقيا»، نيو يورك تايمز، 8 حزيران/ يونيو 2005.

16- راديو فرنسا الدولية، معلومات إفريقية، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

17- MFI، ماري جوان إيديس، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002.

18- المصدر: وزارة الداخلية الأميركية، مكتب برامج المعلومات الدولية، usinfo.state.gov\

19- غانا، الجزائر، نيجيريا، أنغولا، إفريقيا الجنوبية، ناميبيا، الغابون، ساو تومي وبرينسيبي، النيجر وتونس.

20- التشاد، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، السنغال، الجزائر، وتونس.

21- المجموعة السلفية للدعوة و القتال GSPC

22- لينكولن بلومفيلد جونيور، مساعد وزير الداخلية والمسؤول عن الشؤون السياسية العسكرية في المجلة الشهرية الخاصة بوزارة الداخلية، eJournal USA، تشرين الثاني/ نوفمبر 2004: جدول أعمال السياسة الخارجية، «تحسين المعيشة: برامج المساعدة العسكرية والإنسانية».

23- بيار أبراموفيتشي في Le Monde Diplomatique، تموز/ يوليو 2004.

24- نيجيريا، أنغولا، الغابون، كونغو برازافيل، الكاميرون، غينيا الاستوائية، ويمكن أن يضاف إليها التشاد الذي يتم نقل نفطه عبر خط الأنابيب إلى الكاميرون.

25- المصدر: المراجعة الإحصائية للطاقة في العالم الصادرة عن بريتيش بتروليوم، في يونيو 2005.

26- سبق ذكره.

27- في ذاك اليوم، في لاغوس في 19 كانون الثاني/ يناير 2005، إعلان فونشو كوبولوكون، المدير العام لشركة النفط الوطني النيجيرية.

28- سبق ذكره.

29- النفط والغاز في نيجيريا، مؤتمر سنوي تنظمه شركة النفط الوطني النيجيرية وشعبة الموارد النفطية ورئاسة الجمهورية.

30- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، تموز/ يوليو 2005.

31- Daily Champion، لاغوس، 24 كانون الثاني/ يناير 2004.

32- التقرير السنوي وبيان الحسابات، المصرف المركزي في نيجيريا، 2004. تشكل حصة شركة النفط الوطني النيجيرية 55٪ من النفط المنتج في نيجيريا مقابل حوالى 45٪ للشركات الشريكة في المشاريع المشتركة.

33- ثمة آفاق تجارية موازية لتلك المعروضة للغاز النيجيري تبدو في أنغولا وغينيا الاستوائية كما أن قدرات الغاز الطبيعي المسال هي هنا أيضاً بمستويات مختلفة من التطور أو التقييم. وإذا ما تحققت الإمكانية المقدرة في خليج غينيا، فيمكن أن تضاعف القدرات الإضافية بأكثر من أربع مرات المستوى الحالي لقدرة تسييل 9 ملايين طن مكعب في السنة. على سبيل المقارنة، كانت القدرة العالمية على إنتاج الغاز الطبيعي المسال عام 2002، 122 تريليون متر مكعب في السنة.

34- تعالج هذه المسألة بالتفصيل في العدد 216 من مجلة إفريقيا المعاصرة، الصادرة في شباط/ فبراير 2006.

35- في الواقع، إنها أربع دويلات (الدلتا وريفرز وبايلسا وأكوا إيبوم) التي تستحوذ على 70٪ من الإنتاج الوطني الداخلي والبحري.

36- على التوالي Niger Delta People's Volunteer Force و Niger Delta Vigilante

37- People's Democratic Party

38- عرضت الحكومة الفدرالية 1500 دولار لكل سلاح يتم رده، أي أكثر من راتب سنة! فقام الثوار برد الأسلحة القديمة واحتفظوا بتلك الجديدة الموجودة بكثرة في الدلتا.

39- Niger Delta People's Volunteer Peace Movement

40- 25 قتيلاً بحسب Daily Champion في لاغوس، بتاريخ 5 شباط/ فبرايرا 2005، وقتيل واحد و13 جريحاً

بحسب Vanguard، لاغوس، في اليوم نفسه.

41– وكالة الصحافة الفرنسية، 13 نيسان/أبريل 2005.

42– وكالة الصحافة الفرنسية، 9 حزيران/ يونيو 2005.

43– Africa Energy Intelligence عدد 508، 13 حزيران/ يونيو 2005.

44– تعرف مبادرة المنظمات غير الحكومية هذه تحت اسم «انشر ما تدفع». وهي تدعو الشركات إلى الإعلان عن ما تدفعه للدول المنتجة. أهم إطار مؤسساتي لها هو «مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية (EITI).

45– أنغولا: حساب العائدات النفطية المفقودة، Human Rights Watch 12 كانون الثاني/ يناير 2004.

46– كين سيلفرشتاين، «السياسات النفطية في كويت إفريقيا»، The Nation، نيو يورك، 22 نيسان/ أبريل 2002.

47– منتصف العام 2005، كان ثمة 2500 جنوب إفريقي يعملون في مؤسسات الأمن الخاصة العراقية.

48– كين سيلفرشتاين، «النهضة النفطية يغني قادة إفريقيا»، Los Angeles Times، 20 كانون الثاني/ يناير 2003.

49– «تقرير مجلس الشيوخ يستكشف اتفاقيات التنقيب»، New York Times، 15 تمو/ يوليو 2004.

50– Le Figaro، 17 تموز/ يوليو 2003.

51– تتم دراسة حالة السودان نظراً للعلاقات الخاصة بين الخرطوم وبيكين في القسم المخصص للصين.

52– تم إنشاء مجلس الشركات حول إفريقيا CCA عام 1993. وهو يضم 200 شركة أميركية أي 85٪ من الشركات الأميركية الخاصة الكبرى تعمل في إفريقيا. هدفها تعزيز الأعمال بين الولايات المتحدة وإفريقيا. وكما سائر المنظمات، هي واحدة من بين الصلات الكثيرة غير المباشرة في سياسة الطاقة التي تعتمدها الولايات المتحدة والواردة في تقرير تشيني 2001.

53– المصدر: CCA بيان صحافي بتاريخ 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

54– يمنع هذا القانون الذي تم التصويت عليه عام 1996 أي استثمار يتخطى 40 مليون دولار السنة الأولى، وأكثر من 20 مليون دولار في السنوات اللاحقة في المحروقات في إيران وليبيا. وقد فرضت الولايات المتحدة هذا القانون عام 1996 بعد أن اتهمت البلدين بتمويل الإرهاب. إلا أن القانون لم يعد ينطبق على ليبيا منذ الاتفاق القاضي بالتعويض عن ضحايا لوكربي ورفع العقوبات الأميركية بعد الاتفاق حول أسلحة الدمار الشامل. في الوقائع، لم يطبق هذا القانون أبداً كما سنرى في وضعية توتال في إيران عام 1997. كما يعرف هذا القانون تحت اسم إيلسا (قانون العقوبات على إيران وليبيا).

55– نفط وغاز العرب، 16 شباط/ فبراير 2005.

56– بلير وشرودر وبرلوسكوني وشيراك.

57– المصدر: وكالة المعلومات الجزائرية، 7 مايو 2005.

58– بحسب النشرة الإحصائية للطاقة العالمية الصادرة عن بريتيش بتروليوم، في يونيو 2005، كانت حصة إفريقيا من الإنتاج النفطي العالمي تشكل 9,7٪ عام 1995 و10,5٪ عام 2000 و10,8٪ عام 2002.

الفصل الخامس

آسيا الوسطى والقوقاز

يظهر واضحاً من تصريحات خبراء الحرب الأميركيين أن بلادهم ملتزمة بمعركة هدفها الحفاظ على تفوقها في وجه تصاعد نفوذ المنافسين المحتملين. إنها حال نائب الرئيس ريتشارد تشيني وكذلك أيضاً حال الديمقراطيين كـ زبيغنيو بريجنسكي، ووزير خارجية الرئيس جيمي كارتر[1]. فهم يعلنون صراحة أن على الولايات المتحدة المحافظة على وضعها كقوة كونية واحدة ووحيدة. وتشمل هذه الرؤية بدايةً، في علم الجغرافيا السياسية التقليدي، الهيمنة على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية ذات الأهمية القصوى، بدءاً بالهيدروكربور، الذي سبق ورأينا أنه كان محور اهتمامات إدارة بوش منذ وصوله إلى الحكم في العام 2001. أما بالنسبة لإمكانية بروز قوى منافسة محتملة، فيكفي أن نقرأ نتاج مراكز أبحاث خبراء المحافظين الجدد لكي ندرك أن المقصود هو كل من روسيا والصين وأوروبا واليابان وحتى الهند. وإذا كان هناك منطقة في العالم تجتمع فيها من منظار واشنطن هاتين السلسلتين من المخاوف، فإنها بالدرجة الأولى منطقة الجنوب في وسط الحد الفاصل بين أوروبا وآسيا. وقد أصبحت هذه المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، مركزاً لمنافسة جديدة على الهيمنة العالمية، وليست الحرب على العراق التي لم تنته بعد تأثيراتها على زعزعة الاستقرار، إلا دليلاً غير مباشر على هذه المنافسة.

هذا هو جوهر «مذهب وولفويتز»، الذي صيغ للمرة الأولى في المخطط التوجيهي للدفاع للفترة الممتدة بين 1994– 1999، الذي أعده البنتاغون، والذي ظهرت تسريباته الأولى في الصحافة الأميركية في شباط/فبراير 1992. طالب هذا المستند بتدخّلات عسكرية أميركية ناجحة بهدف استباق أومنع بروز أي قوة منافسة محتملة أو مفترضة. كما كان يؤكّد أيضاً أن على الولايات المتحدة استخدام كل الوسائل اللازمة للحؤول من دون حصول ذلك. وقد أثار هذا المستند ردّة فعل بين حلفاء الولايات المتحدة، ما دفع الرئيس آنذاك، جورج بوش الأب، إلى طلب استرداد هذا النص وحذف هذه اللهجة العنيفة منه.

بيد أن هذا المبدأ استمر في منشورات مراكز أبحاث المحافظين الجدد خلال التسعينيات قبل أن يظهر مجدداً كاستراتيجية عسكرية رسمية لإدارة بوش الابن. منذ ذلك الحين، أصبح هذا المبدأ جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمنية القومية للولايات المتحدة الأميركية التي أعلن عنها بشكل رسمي في 17 أيلول/سبتمبر 2003[3]. أحد تجسيدات هذا المبدأ عُبّر عنه صراحة في مفهوم الأعمال العسكرية الوقائية، كما في إرادة تخصيص مبالغ كبيرة من المال لنفقات التسلّح، مما يمنع قيام أي بلد بمحاولة المنافسة، ويحول بالتالي من دون نشوء أي قوّة منافسة محتملة. ومع ميزانية وزارة الدفاع البالغة 447,2 مليار دولار لعام 2005، باتت المنافسة صعبة فعلياً[4].

في ضوءِ هذه المعطيات، من الصعب ألاّ نلاحظ، أن وراء حرب العراقِ في العام 2003، ووراء تزامن تمركز القوات الأميركية في العديدِ من دول المحور الجنوبي للحد الفاصل الأوروآسيوي، بما في ذلكَ، آسيا الوسطى والشرقِ الأوسط، أمر آخر سوى السيطرة الحاسمة على تلك المنطقةِ الاستراتيجيةِ، والهيمنة على المنافسين المحتملين الآخرين المذكورين أعلاه.

لأنهُ إذا تذكّرنا النظريات التقليديةَ الجيوسياسة مطلع القرن العشرين، لا سيما نظرية البريطاني هالفورد ماكندر، لوجدنا أن أوروآسيا هي المنطقة الأكثر أهميةً في العالم «المتحضّر»5. من يتحكّم في «قلب الأرض»، يتحكّم تحديداً في العالم، شعباً وموارد. وبالنسبة إلى استراتيجيي مطلع القرن العشرين، كانت هناك طريقتان للسيطرةِ على العالم: إما من خلال بروز قوةٍ قاريةٍ أو تنظيم تحالفات قارية قادرة على السيطرة على «قلب الأرض»؛ وإما من خلال التحكّمِ بِـ «الحد الفاصل» منْ أجل احتواء نشوء أيّ قوة قارية على «قلب الأرض». عقب الحرب العالمية الثانية، قرّرت الولايات المتحدة المحافظة على وجود عسكري دائم على «حد الأرض الفاصل» التابع لأوروآسيا. هذا ما يُعرف وفق التعبير الكلاسيكي باستراتيجية الاحتواء، التي أدت إلى إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي، وخطة مارشال، ومنظمة تحالف جنوب شرقِ آسيا، ومنظمة تحالف الشرقِ الأوسط والتحالفات العسكرية مع اليابان وتايوان. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وطوال فترة الحرب الباردة، كان الاهتمام منصباً على الأطراف الغربية والشرقية لأوروآسيا.

يبدو اليوم أن تلك الأطراف (أوروبا الغربية، اليابان، كوريا الجنوبية وجزء من جنوب شرقِ آسيا) هي بالنسبة للنخب الأميركية الحاكمة إما تابعة باستمرار لاستراتيجية أميركا، وإما هي أقلّ أهميةً بالنسبة إلى هذه الأخيرة، بل إنها الاثنتان معاً. يبدو أن المركز الجديد للتنافس الجيوسياسي تغيّر موقعه بالنسبة إليهم وأصبح في الوسط الجنوبي لأوروآسيا، على منطقة تشمل الخليج العربي، وحوض قزوين، والبلدان المجاورة لآسيا الوسطى. إن المنطقة الإهليلجية العالمية للهيدروكربور تمثّل من الآن فصاعداً، بطريقةٍ مباشرةٍ أو غيرِ مباشرةٍ، رهاناً بالنسبة للسيطرة الكونية. إن هذه المنطقة أصبحت حيوية بالنسبةِ لإدارةِ بوش التي رأت أنه يجب على الولاياتِ المتحدةِ أن تتحكم بها وأن تسيطرَ عليها سياسياً و/أو عسكرياً. وتجدر الملاحظة أن أول إعادة انتشار عسكري للولاياتِ المتحدةِ في أوروبا وفي آسيا حصلت قبلَ 11 أيلول/ سبتمبر، وقد سرّعت بمفعول غير متوقع العملية التي أعدها خبراء الحرب في البنتاغون. في الواقع، إنّ رئاسة كلينتون هي التي بادرت إلى إقامة العلاقات العسكرية مع كازاخستان وأوزباكستان وجيورجيا وأذربيجان. وهي التي بدأت أيضاً بتعزيز قدرة الولايات المتحدة العسكرية للتدخّل في الخليج العربي ومنطقة قزوين. إن انتصار الولايات المتحدة العسكري في العراق ليس انتصاراً لدونالد رامزفيلد أو لبول وولفويتز بل هو في جزءٍ كبيرٍ منه نتيجة العمل التحضيري لإدارةِ كلينتون. أما بالنسبة إلى عدم التهيوء والإدارة السيئة لما بعد الحرب، فهذا يعود أساساً، إلى السيدين رامزفيلد وولفويتز، حتى ولو تسبّب النقص في الإمكانات لا سيما البشرية إلى خفض عدد القوات المسلحة الذي تقرّر في عهدِ كلينتون.

رؤية واشنطن الاستراتيجية «للحد الفاصل» الأوروآسيوي

كانَ للحربِ على العراقِ أسباب عديدة في أذهان المحافظين الجدد: تأمين سيطرة الولايات المتحدة على العراق و/أو حول الخليج العربي، من أجل امتلاك وسيلة إقليمية تردع عند الضرورة، أي قوة أخرى محتملة، مع الحصول على منفذ مميّز إلى الموارد النفطية العراقية، وطمأنة إسرائيل، الحليف الإقليمي الأساسي. كانت هذهِ الحرب رسالة أيضاً إلى الصين وروسيا وسوريا وإيران وتالياً إلى أوروبا. أما بالنسبة إلى بعض المحافظين الجدد، الذين أعمتهم عقيدتهم وقدر من الجهل، فكانت مجرد إجراء شكلي. كما ظن البعض أن الجنود

الأميركيين سيستقبلون بالورود كأنهم محرِّرون. بالنسبة للآخرين الذين لديهم نظرة أكثر واقعية كانت هذهِ الحرب تندرج في سياق أوسع، لتأكيد هيمنة الولايات المتحدة على «الحد الفاصل» الأوروآسيوي، باتجاه «قلب الأرض»، من أجل استئناف العمل بتصور ماكيندر الشهير في أوائل القرن العشرين. لكن من المرجح أن أحداً من مناصري هذا التدخل لم يكن يتخيّل تطور مجرى الأحداث.

لكن لماذا هذه المنطقة، ولماذا اليوم؟ لأنّ هذهِ المنطقة، التي تمتدُّ منَ الشرقِ الأوسط إلى قزوين بشكل إهليلجي تُعتبر المركز الاستراتيجي العالمي للهيدروكربور، مع حوالي 70٪ من مخزون الموارد النفطية المعلنة المتبقية. والحال أن النفط، في عرف خبراءِ الحرب، ليس مصدر طاقة وحسب، بل هو أيضاً أداة سلطة. بالنسبة إليهم، من يتحكم بموارد الخليج العربي النفطية، يتحكم بالاقتصاد العالمي ويمتلكُ بشكل غير مباشر، وسيلة الضغط الأنجع على أيّ قوةٍ منافسةٍ محتملة[6].

لم يكن تفكير ريتشارد تشيني مختلفاً حين أعلن، أمام لجنة القوات المسلّحة في مجلسِ الشيوخ، بصفته وزيراً للدفاع في أيلول/ سبتمبر 1990، بعد شهر على اجتياح صدّام حسين للكويت، أن هذا الأخير «سيضيّق الخناق على الولايات المتحدة وعلى الاقتصاد العالمي، إذا استولى على حقول نفط السعودية بعد حقول الكويت». كان هذا السبب الرئيسي الذي دفع تشيني لإرسالِ الجنود الأميركيّين إلى الخليج لطرد القوات العراقية وردّها من حيثُ أتت. في عرف قادة الإدارة الحالية، يتساوى هم الهيمنة، بطريقةٍ أو بأخرى، على الاقتصادِ العالمي عبر السيطرةِ على تلك المنطقة التي تعتبرُ أساسيةً، مع إرادة الحفاظ على مكتسبات التفوق العسكري- التقني تجاه أي قوة منافسة محتملة. ستستورد الصين في العام 2025، وبحسب وكالة الطاقة العالمية، 82٪ من حاجاتها النفطية، عندها سيعتمد نموها الاقتصاديّ بقوةٍ على هيدروكربور الشرقِ الأوسط وقزوين. وهذا استنتاج مشابه للوضع في أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها... قد تبدو إرادة سيطرة الولايات المتحدة على بوابات النفط مبالغاً فيها وكاريكاتورية بالنسبة للذين يحاولون من خلال لجوئهم إلى قوانين السوقِ الحالية– التي لم تعد تُطبّق في الواقعِ– إثبات سذاجة تلكَ النظرية. غير أن هذه الإرادة هيَ التي تفسر سياسة الولايات المتحدة الأميركية منذ نهاية الحربِ الباردة، والتي ازداد أيضاً الاهتمام

بها أكثر مع وصولِ فريقِ بوش - تشيني. منذ القرن التاسع عشر، لعبت الولايات المتحدة على الدوام دوراً أساسيّا على ساحة النفط العالمية. فلمَ الدهشة إذاً من موقفها الحالي؟ بإدراكنا أهميةِ المسألةِ النفطيةِ كما وصفها ريتشارد تشيني في سياسة الطاقة الوطنية، يصبح العكس بالأحرى مدهشاً. قبل أن يتولّى مهامه كنائب للرئيس، لا سيما فيما يختصّ بمسائل الطاقة، كان ريتشارد تشيني يعلم عما يتكلم. ففي أواخرِ 1999 في لندن، وبصفته مدير الشركة العالمية الأولى للخدمات النفطية هاليبورتون، ألقى أمام معهد لندن للنفطِ خطاباً مميزاً أعلن فيه أنّه «كان يجب أن يحصل في السنوات المقبلة وفق بعض التقديرات، ارتفاع بنسبة 2٪ على الطلب العالمي للنفط، يرافقه هبوط طبيعي بنسبة 3٪ للإنتاجِ انطلاقاً من المخزونات المثبتة». وأوضح على نحو متشائم جداً أن هذا يعني أنه «بحدود العام 2010، سيكون الطلب العالميّ بحاجة إلى ما يقارب 50 مليون برميل إضافي يومياً»[7]. وقد أحصى الصين وجنوب شرقِ آسيا كمناطق ذات الطلب المرتفع وحدّدَ بدقة أن الرد على هذا التحدّي، هو حقول بترول الشرقِ الأوسط وقزوين التي تشكّل أفضل الإمكانيات غير المستثمرة بعد.

لكن فضلاً عن الهيدروكربور، فإن حوض قزوين وبلدان آسيا الوسطى تشكل أيضاً منطقةً من العالم حيث سيتواصل تعارض المصالح المفترضة للقوى الثلاث الكبرى، حتى القرن الواحد والعشرين. تسعى كل من روسيا والصين والولايات المتحدة إلى بسط سلطتها على تلكَ المنطقة، ليس أحياناً بقصد السيطرةِ عليها بحد ذاتها، بقدر ما يكون ذلك لإبعاد منافسيها وتوسيع رقعةِ نفوذها. لا تنطبق هذه الحالة على أي منطقةٍ أخرى في العالم. تسعى إدارة بوش إذاً إلى فرض نفسها في تلكَ المنطقة ليس فقط للسيطرةِ على منافسيها المحتملين وإنما أيضاً لتدارك قيام جبهة مشتركة في وجه الولايات المتحدة.

إن نتائج إعادة تخطيط الجيوسياسة الجديدة للولايات المتحدة الأميركية في أعقاب الحرب الباردة، والتي أصبحت ممكنةً بعد انهيار الاتحادِ السوفييتي، عديدة. غير أنه من السابق لأوانه استخلاص كل النتائج. إلا أن الأكيد هو أن الولايات المتحدة ستتدخّل أكثر في هذهِ المنطقة، بطريقةٍ معلنة أو غير معلنة، مباشرة أو غير مباشرة. فنحن على عتبة فصل جديد من الحرب الباردة، من قزوين إلى آسيا الوسطى مطعّم بطريقة انتقائية تقريباً بعقائد الليبرالية الكونية والديمقراطية الشاملة. من الآن وصاعداً بوشرالعمل بنموذج جديد بدأت تظهر نتائجه

في وسط الحد الفاصل الأوروآسيوي من أوكرانيا إلى قرغزستان مروراً بجيورجيا والدول المحيطة ببحر قزوين والشرقِ الأوسط طبعاً.

وبالانتقال من المستوى النظريّ إلى تحليل أكثرَ واقعية للجغرافيا السياسية للهيدروكربورِ على الصعيدِ الإقليمي، سنميّزُ وضعَ قزوين وآسيا الوسطى عن وضع الشرقِ الأوسط

قزوين وآسيا الوسطى: الهيدروكربور والجغرافيا السياسة

من أجل تجنّب التكرار الذي يعود إلى التداخلات في هذه المنطقة، تُلزمنا دراستها أن نتفحّص في هذهِ المجموعة الجغرافية الشاسعة، جيوسياسة هيدروكربورات روسيا والصين لأنهما معنيّتان مباشرة. علاوة على أن وضع الاتحاد الأوروبيّ يرتبط أيضاً بروسيا. إن مجمل المجموعة الأوروآسيوية هي إذاً معنيّة في الواقع.

تقاسم بحرِ قزوين

يشمل حوض بحر قزوين أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وهي بلدان ساحلية. ويضاف إليها غالباً أوزبكستان. وبتحديدٍ أكثر دقة، يجب أن نضيف كذلك روسيا وإيران الواقعتين أيضاً على شاطيء بحر قزوين. يجب أن تحتفظ روسيا بمخزونات مهمة في قزوين في حين أنه لم يتحقق أيّ اكتشاف كبير حتى اليوم في الجزء الإيراني. إن شركات صينية تقدم لإيران مساعدة تقنية لاستثمار منطقتها البعيدة عن الساحل. أما في الجزءِ الروسي، فإن جمهوريات داغستان وجمهورية كالميكيا والأوبلاست (منطقة إدارية) في أستراخان فضلاً عن الجمهورية الروسية، هي أيضاً دولٌ ساحلية. يطرحُ وجود الهيدروكربور في هذا الحوض سؤالا شائكاً عن مسألة تقاسمه، وبالتالي، عن الحدود في هذا الامتداد البحريّ المغلق. منذُ زوال الاتحاد السوفييتي، ارتفع عدد دول بحر قزوين من اثنتين إلى خمس. بما أنّ قاعدةَ المئتي ميلٍ بحري لا يمكنُ أن تطبّقَ على هذا الحيّز المحصور بـ 371000 كلم2، لم تتوصل بعد الدول الساحلية الخمس إلى التفاهم على حدود المياه الإقليمية الخاصة بكل منها منذ أكثرَ من 12 سنة. هناك حلان متعارضان: فروسيا واذربيجان وكازاخستان توافق على تقسيم المنطقة إلى خمسةِ أقسام غير متساويةٍ، إنما تتناسب وطول سواحل كل بلد، ولكن في هذهِ الحالة تحصل

إيران على13٪ فقط؛ في حين تطالبُ هذهِ الأخيرة، مدعومة من تركمانستان، بتقسيم المنطقة إلى خمسة أجزاءٍ متساويةٍ، ما يخوّلها التحكّم بحقول النفط، التي تعتبرها أذربيجان حالياً ملكاً لها. إن الولايات المتحدة وبسبب علاقتها مع إيران، تدعمُ أذربيجان. وقد وُقّعت في العام 2002 اتفاقات ثنائية بين روسيا وكازاخستان وأذربيجان تكرّس واقعاً تقسيمياً تعارضه الدولتان الأخريان. إلاّ أن هذه الاتفاقات تكفي لطمأنة الشركاتِ القادرة على الاستثمار.

فيما خصّ الرهان المتعلق بمخزونات الهيدروكربور، تبقى التقديرات غير دقيقة ولو أنه تمّ اكتشاف ثلاثة حقولٍ عملاقة (في اذربيجان وتنغيز وكاشاغان في كازاخستان). بحسب مكتب ماكنزي للاستشارات، يبلغ الاحتياطي المثبت لبترول قزوين 39,4 مليارَ برميل. لكن بحسب آخرين، قد يتجاوز هذا المخزون المحتمل الـ80 مليار برميل.

وبحسب إعلان سبانسر أبراهام، وزير الطاقةِ الأميركي أمام هيئة العلاقات الدولية في مجلسِ النواب الأميركي، في 20 حزيران 2002، يختزن حوض قزوين كمية تتراوح بين 17 و33 مليار برميلٍ من احتياطات النفطِ المثبّتة. لكن قد يضافُ إلى هذا الرقمِ مخزونات نهائية تبلغ 233 مليار برميلٍ، موزعة كالتالي: كازاخستان 92 وتركمانستان 80 واذربيجان 32 وإيران 15 وروسيا 14. حتى لو كنا متفائلين جداً، نستنتج أن ما يمكن لحوض بحر قزوين أن يحتويه من مخزونات هو أقل بكثير من الاحتياطي المثبّت لدول الخليجِ المقدّر بحوالى 720 مليار برميل. في نهايةِ 2004، كان يقدّر احتياطي البترول المثبت بـ7 مليارات برميل لأذربيجان و39,6 مليارَ برميل لكازاخستان[9].

كما أن في البلدان المتاخمة موارد من الغاز لا يستهان بها أيضاً.

تمتلكُ روسيا وإيران وحدهما 42٪ من احتياطي الغازِ العالميّ المثبّت. والجدول الآتي يقدم صورة إجمالية لكمّية الهيدروكربور المحتملة في بلدان قزوين حتى نهاية 2004، حسبَ احصاء مجلة الطاقة العالمية التابعة لشركة النفط البريطانية، الصادرة في حزيران/يونيو 2005. تجدر الإشارة إلى أنّ بعض البلدان، وبعيداً عن تنمية مُثلى، تمتصُّ اليومَ جزءاً مهماً من إنتاجها.

القدرة المحتملة للهيدروكربور حولَ قزوين

	اذربيجان	كازاخستان	تركمانستان	أوزباكستان
احتياطي النفطِ المثبّت (مليار برميل)	7	39,6	0,5	0,6
إنتاجٌ نفطيّ (ملايين البراميلِ/يوم)	318	3188	202	152
استهلاكٌ نفطيّ (ملايين البراميلِ/يوم)	91	192	98	120
احتياطي الغازِ المثبت (تريليون م3)	1,37	3,00	2,90	1,86
إنتاجُ الغازِ (مليار م3/سنة)	4,6	18,5	54,6	55,8
استهلاكُ الغازِ (مليار م3/سنة)	8,5	15,2	15,5	49,3
السكان (بالملايين)	8,4	14,8	4,8	26,1
مساحة (بالملايين كلم2)	86	2717	488	447

مهما كان مستوى مخزون الهيدروكربور المحتوى في بلدان قزوين دقيقاً[10]، فعلى هذه المنطقة أن تكون قادرة حوالي العام 2010 من خلال استثمارات ضخمة في بناء العديدِ من خطوط الأنابيب على إنتاج كمية تتراوح بين 3،5 و4 مليون برميل في اليوم، أي ما يعادل الإنتاج الإيراني الحالي. في العام 2020، سيصبح إنتاج المنطقةِ ما بين 5 و6 ملايين برميل نفط في اليوم، وبين 240 و280 مليار م3 منَ الغاز[11].

وحتى لو كان الاحتمال قليلاً في قدرة منطقة قزوين على أن تشكل مستقبلاً أكثرَ من 4 إلى 5٪ منَ إنتاجِ النفط العالميَ، إلاّ أن حقولها النفطيةَ قد أصبحت مهمةً جداً في المرحلة الحاليةِ حيث يشتد التهافت على الموارد الكونية للهيدروكربور، ومن هنا تنازع القوى على المنطقة.

من أين يسلك هيدروكربور آسيا الوسطى؟

إن إحدى أفضل الطرقِ لتقويم استراتيجيات القوى المتواجدة تكمنُ في مسألة إيصال الهيدروكربور إلى أسواقِ الاستهلاك، حتى ولو أن أنابيب النفط والغاز، خلافاً للتحالفاتِ والاتفاقاتِ والمعاهدات غالباً ما تتجاوز في نهاية المطاف الظروف التي أدّت إلى إنشائها. ولكن في الوقت الحالي، فإن خطوط العبور هذه تظهر بوضوح، نظراً لعدد المشاريع (المتنافسة أحياناً) وللتردد والمماطلة، مدى تعقيد المنافسات والرهانات على تلك المنطقة وحتى على ما أبعد منها أيضاً.

تتواجه في منطقة قزوين مصالح ثلاث قوى كبرى هي روسيا والصين والولايات المتحدة. إن هذه الأخيرة، رغم افتخارها بشراكة الطاقة مع موسكو، تحاولُ أن تهمّشَ الوجود الروسيّ في المنطقة، خاصة بدعمها جيورجيا وأوكرانيا. وتحاول الصين من جهتها عقدَ اتفاقاتٍ مع روسيا من أجل الحصول على تموين مباشر، بمعزل عن وصاية واشنطن.

أما روسيا، القوة المنهارة منذ زوال الاتحاد السوفييتيّ، فهي تعرف أنّ قدرات طاقتها المحتملة، كما التحكّم بطرقِ مرور الهيدروكربور، يشكّلان إحدى الأوراقِ الأساسية، للحفاظ على وضعها كقوةٍ عظمى، بين الصين والولاياتِ المتحدة. إن إحدى الصور التي تدلل بوضوح على مطلع القرن الواحد والعشرين، إلى جانب صورةِ 11 أيلول/سبتمبر، هي تلك التي أُخذت في شانغاي، في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2001، على هامش القمة التاسعة للتعاون الاقتصاديّ لآسيا والمحيطِ الهادئ[12]. أظهرت تلك الصورة الرؤساء الثلاثة، جيانغ زيمينغ وجورج بوش الإبن وفلاديمير بوتين، مرتدين اللباس الصيني التقليدي. إن هذه الصورة، التي تلخّص الاتحاد المقدّس بين القوى العظمى لمواجهة الإرهاب، حيث لكل منها أهدافه الخاصة في هذا المجال، تعطينا أيضاً درسين كبيرين للقرن الآتي: الرئيس الروسي هو الممثلُ الأوروبي الوحيد؛ إنّ النزاعاتِ الكبرى في المستقبل ستكون روسية – صينية على الأرجح، بالرغمِ من التعاون العسكري؛ وأميركية – روسية بالرغم من شراكة الطاقة؛ وأميركية – صينية بالرغم من التوافقِ الاقتصاديّ والماليّ. إن صراع الهيمنه على منطقة قزوين وآسيا الوسطى بعيداً عن رهاناتِ الطاقة، يؤذن بالرؤيا الجيوسياسية الشاملة لبداية القرن الواحد والعشرين.

غداة سقوط الاتحادِ السوفييتيّ عام 1991، تلقت جمهوريات آسيا الوسطى الخمس استقلالاً

الجغرافيا السياسية لخطوط الأنابيب حول بحر قزوين

MER BALTIQUE
Moscou
Rostock
Gdansk
Minsk
ALLEMAGNE
Plock
Varsovie
BIÉLORUSSIE
Berlin
Leipzig
POLOGNE
Kiev
Vers Frankfort, Karlsruhe
Prague
Brody
RÉP. TCHÈQUE
19
UKRAINE
Lougansk
Bratislava
Vienne
Budapest
AUTRICHE
HONGRIE
Odessa
Cherson
Zagreb
ROUMANIE
Trieste
18
14
17
Omisalj
Pancevo
Belgrade
Novorossisk
Constanza
CROATIE
YOUGOSLAVIE
Sofia
BULGARIE
ITALIE
MER ADRIATIQUE
Skopje
Burgas
MER NOIRE
20
ALBANIE
15
16
Kiyikoy/Ignéaba
Vlorë
Istanbul
Izmit
Samsun
Salonique
Ankara
Alexandroupolis
Saros/Ibrikbaba
Kirikkale
TURQUIE
GRÈCE
Ceyhan
MER MÉDITERRANÉE
0 500 km
1 Oléoduc Atyraou-Samara
2 Oléoduc Bakou-Tbilissi-Ceyhan (BTC)
3 Oléoduc Bakou-Soupsa
4 Oléoduc Bakou-Novorossisk (Contournement de la Tchétchènie)
5 Oléoduc Bakou-Novorossisk (Route Nord)
6 Oléoduc Caspian Pipeline Consortium (CPC)
7 Projet de gazoduc Centgas
8 Projet iranien d'oléoduc Bakou-Iran
9 Projet iranien d'oléoduc Korpezhe-Kurt-Kui
10 Projet d'oléoduc Kazakhstan-Chine
11 Projet oléoduc-Kazakhstan-Turkménistan-Iran
12 Projet d'oléoduc Aktaou-Bakou
13 Gazoduc Trans-Caspienne (TCGP)
14 Oléoduc Adria-Droujba Intégration
15 Projet d'oléoduc Albanie-Macédoine-Bulgarie (AM
16 Projet d'oléoduc Trans-Balkan
17 Projet d'oléoduc Constanza-Trieste
18 Ligne Europe Sud-Est (SEEL)
19 Oléoduc Odessa-Brody
20 Gazoduc Blue Stream
21 Projet gazoduc BTE Bakou-Tbilissi-Erzurum
22 Oléoduc Kirkouk-Ceyhan

غير مطالبٍ به. وهي تتصف اليوم بعد أن وجدت نفسها في مواجهة فراغٍ بنيويّ وسياسيّ، بسماتٍ مشتركة. فهي مطوّقة جغرافياً وقليلة النمو اقتصادياً (ما خلا الهيدروكربور)، لكنها مستمرة عبر نظامٍ سياسيّ مهترئ، يوجهه أعضاء بارزون في الحزب، متسلّطونَ وفاسدون، غير مبالين بتأمين انتقال السلطة. إنه وضعٌ يندرج في سياق اجتماعي مأزوم وتخلخل اقتصادي يؤدي إلى عمليات إصلاح فوضوية لكنها تندرج في إطار التعبير عن إرادةِ الحصول على حكم ذاتي بمواجهة وصاية روسية مستمرة. على الصعيد العسكريّ، قبلت أوزبكستان وطاجكستان وقرغيزستان بقواعد عسكرية أميركية لكي تتخلص من مواجهة موسكو. أما كازاخستان، فقد اقترحت في بداية العام 2004، إقامة قاعدة عسكرية للقوات الأميركية والحليفة قربَ مدينة شيمكنت، جنوب البلاد، من أجل تأمين تنسيق المساعدات الإنسانية الأميركيّة في آسيا الوسطى، بينما بقيت محكومة بمنطق الجغرافيا الذي يجعلها امتداداً للإمبراطوريةِ الروسية، ثم السوفييتية. تتمتع واشنطن أيضاً بحق الطيران فوق أراضي كازاخستان. وحدها تركمانستان بقيادة الاستبدادي ساباموراد نيازوف، الذي أعلن نفسه «أب للشعب التركماني»، تحاول المحافظة على حالة تعرف بـ«الحياديةِ الدائمة».

إن جمهوريات آسيا الوسطى الخمس أسيرة صراع النفوذ بين البلدان المجاورة (الصين، روسيا، أفغانستان، إيران، الهند، باكستان، تركيا)، تضاف إليها الولاياتِ المتحدةِ، والمصالح الأوروبية بصورة لا تخلو من المفارقة. فما يهم الولايات المتحدة في آسيا الوسطى، هو محاصرة الصين واحتواؤها،وأيضاً تهميش روسيا الذي أصبح ممكناً بعد مئتي سنةٍ من تواجدها في المنطقة.

فيما يكاد اضطراب المشهد الجيوسياسيّ حول منطقة قزوين يندرج طبيعياً ضمن المصالح الأميركية، فإن المنطق الدبلوماسيّ القاضي بإقصاءِ إيران عن التقاسم الجديد لثرواتِ منطقة قزوين يصطدم بمفارقة: فإيران، التي من المفترض أن تكون الطريق الأساسي والأكثر ربحية الذي يعبر من خلاله بترول قزوين إلى خارج بلدان الطوق، هي خارج اللعبة، وفي ذلك مدعاة للأسف بالنسبة للشركات العالمية التي تضطر للانخراط في مشاريعِ أنابيب نفط أكثرَ كلفةً، لكنها أصبح سياسياً في نظر واشنطن، وهي خاصة الأنابيب الممتدة عبر تركيا أو روسيا. تجدر الإشارة هنا إلى أن الشركات العالمية لا سيما «شيفرون»، تشارك روسيا في مشاريع عديدةٍ في

المنطقة. فالمقصود بالنسبة إليها تنويع الموارد.

دبلوماسية أنابيب النفط والغاز بنظر الولايات المتحدة

إن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة مرتبطةٌ جزئياً بمصالح الأوروبيين فيما يتعلق بطرقِ تفريغ الهيدروكربور، لكنها أيضاً مغايرة عملياً عن رؤيتهم الاستراتيجية الأكثرَ شموليةً على الصعيدِ الإقليميّ، والتي ترتكز على المحاور الأربعة التالية:

- احتلال المجال الذي تخلّت عنه روسيا في أطرافها التقليدية.
- عزل إيران عن لعبة الطاقة القزوينية.
- تشجيع الهند وتنويع التأثيرات الإقليمية.
- الحد من أطماع الصين الإقليمية من خلال العودة إلى سياسة «الاحتواء».

تسعى الولايات المتحدة إلى السيطرة بشكل أوسع على « إهليلج الطاقة الاستراتيجيّ العالميّ» الذي يربط الخليج العربيّ ببحر قزوين ويمتدّ إلى آسيا الوسطى. وهكذا تبدو فرضية وجودٍ أميركيّ دائمٍ في الشرقِ الأوسطِ وفي القوقازِ كما في آسيا الوسطى أمراً مثبتاً. تجدر الإشارة إلى أن المشروع الأميركيّ للشرقِ الأوسط الكبير ينتهي عند بلدان جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، ويشتمل بالطبع على تركيا وعلى مياه المتوسط. إن آسيا الوسطى الكبيرة ستشكل امتداداً للشرقِ الأوسطِ الكبير، الذي تطمح إليه الولايات المتحدة الأميركية، وذلك من خلال ربطه سواحل قزوين بسواحلِ المحيطِ الهندي، فتفتح (أو تغلق) المنافذ إلى بحر الصين. إن آسيا الوسطى والشرق الأوسط الكبير هما بحسب واشنطن وجهان لعملة واحدة، كما أن تداخل المصالح المتعلقة بالطاقة وتقاطع الاستراتيجيات بين هاتين المنطقتين أمر بالغ الأهمية لذلك لا يمكن التعامل معهما كل على حدة.

في الواقع أقامت الشركات الإنكلوسكسونية مكاتبها حولَ قزوين منذ الانفجار الداخليّ للاتحاد السوفييتي. في العام 1994، وقّعت شركة النفط البريطانية «عقدَ القرن»، القاضي باستثمار الحقول الأذربيجانية في شيراغ، وغونيشلي، وأزيري. أما الشركات الأخرى المنافسة وهي ايكسون موبيل وشيفرون تيكساكو فقد وظفت مبالغ كبيرة في استثمار حقل تنغيز، في كازاخستان، وهو حقل نفطيّ «عملاق» يحتوي على 7 إلى 8 مليارات برميل من

الاحتياطي المثبت. كان هذا قبل أن تُكتشف في كازاخستان في العام 2000 حقول كاشاغان ومخزونها المثبت الذي يتراوح بين 12 و14 مليار برميل.

لكن الصراع على السيطرةِ على طريق الحرير القديم، أعقبته دبلوماسية أنابيب النفطِ والغاز حولَ بحر قزوين التي تستهدف خاصة سوقين مستهلِكين هما أوروبا وآسيا مع احتمال سوق ثالثة في الجنوب–الشرقي، هي الهند. لكن يجب أيضاً تأمين خدمة سوق رابعة إما مباشرةً انطلاقاً من المنطقة، أو بطريقةٍ غيرَ مباشرةٍ، عبر أوروبا: إنها سوق الولايات المتحدة. في عدد أيار/مايو 2001 من نشرة سياسة الطاقة القومية، تُذكر منطقة قزوين بشكلٍ واضحٍ كإحدى مصادر تنويع الامدادات الأميركية، كما تُذكر إفريقيا.

غير أن طرق مرور البترول والغاز من بحر قزوين وآسيا الوسطى هي رهن العديد من الحوادث الجغرافية في المنطقة وأيضاً التقلّب السياسيّ الذي يميّز العديد من بلدان المنطقة وأقاليمها.

في ما يختصّ بالسوقِ الأوروبية، فإن العديد من طرقِ النقل ممكنة.

يمكن أن تمر أنابيب النفط وخطوط الأنابيب إما في شمال قزوين، وإما في جنوبِ شرقِه. هناكَ خياران للمرور من الشمال، يرتكز الأول على استعارة خطوط الأنابيب الروسية الموجودة، لا سيما إذا كان الأمر يتعلّق بتغذية مناطق أوروبا الوسطى وبولونيا وبلاد البلطيق من سامارا (راجع الخريطةَ ص 200–201). أما الخيار الثاني، فيتمثل بمرور النفط من قزوين إلى مرفأ نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود ومن ثمّ إعادة توزيعه بواسطة سفن–صهاريج إلى شواطىء أخرى (أوكرانيا وبلغاريا ورومانيا وتركيا) أو إلى بحارأخرى بواسطة ناقلة نفط عبر البوسفور. لكن رأينا أن قدرات نقل النفط الخام عبر المضايق التركية هيَ شبه مستنفدة. هناك إمكانية أخرى وهي مد أنابيب تحت الماء عبر البحر الأسود.

أما بالنسبة إلى طرقِ النقل التي ستعتمد من قبل الجنوب–الغربي، فهناك أيضاً العديد من الخيارات؛ يتعلق الخياران الأساسيان بخط أنابيب باكو – سوبسا، الذي دشّن عام 1997، وبشكل خاص حول خط الأنابيب الشهيرِ بتس(باكو–تبيليسي– سيهان) الذي سنعود إليه فيما بعد.

تبين الخريطة السابقة خطوط الأنابيب الموجودة، كذلك المشاريع المختلفة المتخيلة لنقل

الهيدروكربور من حوض قزوين. نرى بوضوح أن نقله ممكن باتجاه جميع الجهات بما فيها الشمال، من خلال استعارة البنى التحتية الروسية الموجودة في الأورال على مستوى سامارا. لن نبحث هنا سوى في المشاريع المثيرة للاهتمام من منظار جيوسياسي.

المشاريع الكبيرة باتجاه تركيا والبلقان إنما أيضاً عن طريقِ روسيا

إن الخريطة السابقة تمثل محضر كشف عن أماكن أنابيب النفط والغاز الأساسية التي هي قيد الاستعمال والعديد من المشاريعِ التي هي قيد الدرس أو التحقيق.

إن العديد من المشاريع الضخمة هي في طور النمو وعلى درجاتٍ مختلفةٍ من التقدّم، وهناك مشاريع أخرى تمّ تحقيقها. بين هذهِ الأخيرة، تُدرج كتلة أنابيب قزوين التي تمتدّ مسافة 1585 كلم من حقل نفط تنغيز (شمالِ غربِ كازاخستان) حتى المحطة الجديدة في مرفأ نوفوروسيسك مروراً بتيخورتسك. بلغت كلفة تنفيذ المرحلة الأولى 2،5 مليار دولار (إنشاء جزء من أنبوب النفطِ من نوفوروسيسك حتى كروبوتكين على مسافة قريبة من جنوب تيخورتسك، حيث تتفرّع منه شعبة تتصل بخط أنابيب باكو-- نوفوروسيسك، بينما تصل الأخرى إلى حقل تنغيز). أنجزت هذه الأنابيب في نهايةِ العام 2001. ابتداءً من العام 2010، حيث ستنتهي المرحلة الثانية لتطور المشروع، يتوقّعُ أن تزداد قدرة كتلة أنابيب قزوين من 600000 برميل إلى 1،34 مليون برميل في اليوم، وحتى ذلكَ الحين، ينبغي أن يستثمر بشكل كامل حقل النفط العملاق، كازاخ، التابع لكاشاغان، وينتظر أن يبدأ إنتاجه في العام 2007. وذلك سيتطلّب قدرات إضافية لأنابيب النفط لتصديرِ هذا الإنتاج. تقدّر الكلفة الكاملة للمشروع بـ2،4 مليار دولار.

هناك مشروع آخر له أهميته. إنه خط الأنابيب الذي يعبر بحر قزوين ويهدف إلى إيصال الغاز والبترول من أكتو إلى باكو ومن هناك إلى سيهان عبر خط أنابيب كازاخستان (شمال غرب كازاخستان). وتتراوح تكاليف إنشاءِ هذا المشروع بين 2 و4 مليارات دولار. إن النزاع بين البلدان الساحلية على بحر قزوين المتعلق بالوضع القانونيّ لهذا البحر والقسمة المترتبة عن هذا الوضع، ليس له تأثير على الحليفين الظرفيين أذربيجان وكازاخستان، ويمكنُ نقل النفطِ من اكتو إلى باكو عبر البحر أو عبر خط أنابيب غائص. على هامش تدشين باكو – تبيليسي

– جيهان، أعلن رئيس كازاخستان رسمياً أنّ بلاده كانت ستنجز أنبوب النفط اكتو – باكو، الذي يحافظ في الوقت ذاته على مردودية باكو–تبليسي– سيهان التي لم تكن مؤمنة بواسطة الحقول النفطية الأذربيجانية وحدها.

تجدر الإشارة إلى أن أنبوبَ نفطٍ ثالثاً يمتدّ من كازاخستان إلى جزيرةِ خرج جنوب غرب إيران، مروراً بتركمانستان. هذا المشروع، المدعوم أساساً من توتال والذي يقدّر بـ1،2 مليارَ برميل، كان سيسمح، فيما لو تحقق، بنقل مليون برميل نفط يومياً إلى الخليج العربي. لكن تهميش إيران من قِبل الولايات المتحدة، وهمّ تنويع طرقِ ضخ الهيدروكربور من قزوين، من دون المرور بالشرقِ الأوسط، يجعلان هذا المشروع غير مؤكد، في حين أنه قد يكون الطريق الأكثر قدرة على تأمين دخل مريح.

إن مشاريع الغاز حول بحر قزوين أصبحت عديدة، حتى لو شكك البعض في إمكانية تحقيقها. إن خط أنابيب الغاز المزمع إنشاؤه عبر بحر قزوين والذي تم التراجع عنه إلى حد ما، كان من المفترض أن يلتقي بخط أنبوب غاز آخر، باكو– تبليسي– أرضروم في تركيا، الذي يجاوز قسماً من خط أنابيب باكو–تبليسي– سيهان. تدعم الولايات المتحدة هذا المشروع الذي تقدّر تكاليفه ما بين 2 و3 مليارات دولار، لكن الخبراء يرون أنه غير واقعي. فهو يهدف إلى ربط أنابيب غاز حقول نفطِ تركمانستان الضخمة وآسيا الوسطى بأرضروم في تركيا، انطلاقاً من خليجِ تركمانباشي عن طريق باكو وتبليسي. إلا أن هذا المشروع المدعوم من شركة شيل في مطلع العام 2000، لم يحصل وقتئذٍ إلاّ على دعمٍ متأرجحٍ جداً من الاتحادِ الأوروبي. فهو يبقى إذاً مجرد احتمال علماً أن المحادثات بين أذربيجان وتركمانستان حول هذا الموضوع استؤنفت منذُ تشرين الأول/أكتوبر 2001، لكن التركمانيين يصدّرون غازهم بشكل أساسي عن طريق روسيا التي تستعمله للاستخدامِ المنزلي. ليس ما يمنع مع ذلك تنفيذ القسم الذي يربط باكو بـ أرضروم والذي يجب أن يمتد حتى سيهان، بدون مساهمة تركمانستان وذلك بواسطة المشروع الذي تقوده أذربيجان بالاشتراك مع شركة بريتيش بتروليوم ومع شركة ستات أويل والذي يتعلق بحقل شاه دينيز الأذري، وبإنشاءِ خط باكو– تبليسي– ارضروم، بمحاذاة خط أنبوبِ باكو– تبليسي – سيهان. بحسب التقديرات يستوعب هذا الأنبوب 7,20مليار م3 من الغاز في السنة. لكنّ مشروعاً روسياً – تركياً، وهو

أنبوب غاز بلو ستريم، يضعفُ اقتصاد هذا البلد الذي يصبح أكثر جذباً للاهتمام بسبب اعتبارات جيوسياسية، خاصةً منذ إنجاز بلو ستريم.

بلغ مجموع كلفة أنبوب الغاز الروسيّ–التركيّ هذا الذي يبلغ طوله 1213 كلم 2،3 مليار دولار. وهو يربط ايزوبيلنوا، قربَ ستافروبول، بأنقرة عن طريق سمسون على الساحلِ التركي. بدأ تشغيله فعلياً منذُ كانون الأول/ديسمبر 2002. يمرّ قسم منه بطول 396 كلم تحت البحر الأسود، على عمقٍ 2150 متراً. إنه الأنبوب الأعمق في العالم، بين أنابيب النفط أو الغاز، لا فرق. وقد نفِّذ نتيجة لعقدٍ موَّقعٍ في العام 1997 بين تركيا وروسيا، تتعهّد روسيا بموجبه أن تمد تركيا على مدى 25 سنة، بكمية من الغاز تبدأ بـ 2 مليار م3 عام 2003 وترتفع تدريجياً خلال السنوات لتبلغ 16 مليار م3 في العام 2010. كما يسمح هذا العقد لروسيا بأن تؤمن لنفسها طرق تصدير جديدة نحوَ تركيا كذلك أيضاً نحو البلقان. تدير مشروع بلو ستريم الروسيّ–التركيّ شركة غازبروم التي تتكل على التزام مالي إيطالي من خلال شركة النفط الوطنية الإيطالية ENI.

هناك مشاريع أخرى لأنابيبِ النفطِ والغازِ واتفاقاتٍ أخرى بين الشركات ودول بحر قزوين تجري مناقشتها أو يتم العمل فيها، مثل أنبوب كوربيزي–كورت–كوي الذي يمتد بين تركمانستان وإيران ويسمح لأرمينيا بالتمون بالغاز. لكن لا يمكن دراسة كل هذه المشاريع في نطاق هذا الكتاب الذي يهدف إلى إعطاءِ رؤية عالمية لجيوسياسية النفط، وعرضياً، الغاز. فضلاً عن ذلك، سيتم بحث بعض المشاريع الأخرى الواردة على هذهِ الخريطة عند دراسة روسيا. سنركّز إذاً هنا على باكو – تبيليسي – سيهان، الذي ينتهي عند سيهان، وهي مرفأ تركيٌ على المتوسط.

يمتدّ باكو – تبيليسي – سيهان على مسافة 1760 كلم وتتجاوز الاستثمارات الضرورية لتنفيذه 6،3 مليار دولار. وهو يُعرف أيضاً باسم خط أنابيب التصدير الرئيسي. بالرغم من تنافسيةٍ أضعفَ من الحلول الروسية أو الإيرانية، تمّ أخيراً اعتمادُ خط باكو – تبيليسي – سيهان بفضل دعم الولايات المتحدة. تدخّلت واشنطن من أجل الحفاظ على مصالح جيوسياسية محددة: احتواء روسيا، وعزل إيران، وتعزيز دور تركيا في المنطقة. لكنّ هذه المفارقة الاقتصاديّة الأساسيّة في الدبلوماسية الأميركية قد أزيلَت اليوم. بالرغمِ من تقلّبات

الأوضاع الاستراتيجيةِ والمالية في تركيا فقد دعم الخيار التركي من قبل مجموعة من الشركات، ما جعله خياراً اقتصادياً عقلانياً لا سيّما لجهة تصديرِ النفطِ الكازاخستاني، لأن خط باكو – تبليسي – سيهان سوف يتصل، كما رأينا، بأنبوب غاز عبر قزوين يصل أكتو على سواحل كازاخستان بسواحل أذربيجان. إذا كانت الطريق التركية قد أثبتت عند الانتهاء من الأشغال جدواها الاقتصادية والتجارية، فذلك لأن من فكر في الأصل بالمشروع والذين ليسوا بالطبع أصحاب الشركات النفطية، كان همهم الأساسي تأمين مصالح الولايات المتحدة الجيوسياسيةَ على صعيد الهيدروكربور في آسيا الوسطى وفي القوقاز.

خط أنابيب باكو – تبليسي – سيهام (ب. ت. س.)

إنّ خط أنابيب ب. ت. س. (باكو – تبليسي – سيهان) كما أوضح وزيرُ الطاقة في عهد كلينتون، بيل ريتشاردسون، منذُ العام 1999، ليس «أنبوباً إضافياً» إنما «بنية استراتيجية تعزز المصالح الوطنية لأمن الولايات المتحدة»[13].

بالنسبة إلى الكرملين، وريث الاتحاد السوفييتي، الرهان كبير أيضاً لأن معظم هيدروكربور حوض قزوين يمرّ الزامياً في أراضيه. والحال أن موسكو تطمح إلى مراقبة صادرات هذهِ المنطقة من الهيدروكربور لتعزيز نفوذها على أتباعها السابقين في القوقاز وآسيا الوسطى. إلا أن منافستها للولايات المتحدة خفت حدتها بفعل «شراكة الطاقة الجديدة» التي وُضعت موضع تنفيذ غداة اعتداءات 11أيلول/ سبتمبر. هكذا، تعهّدَ جورج وبوش وفلاديمير بوتين، خلال قمة موسكو في أيار/مايو 2002، ببذل جهودٍ مشتركة من أجل «تطوير الموارد الضخمة لمنطقة قزوين». إنّ القوقاز حيويّ بالنسبة إلى الولايات المتحدة في عزمها على تنويع استيراداتها من الخام. لكنه منَ الأفضل أيضاً إلا يكون القوقاز تابعاً لموسكو. إنّ خط أنابيب باكو – تبليسي – سيهان هو الحجر الأساس لهذه الاستراتيجية، أما جيورجيا فتشكّل رأس الجسر.

في سبتمبر 2002، بدأت الأشغال في أذربيجان وتركيا لإنشاءِ خط باكو – تبليسي – سيهان. ينبغي مبدئياً أن يتم إيصال مليون برميل في اليوم عبر هذا الخط. يضمّ اتحاد شركات باكو – تبليسي– سيهان، الذي تديرهُ شركة النفط البريطانية، عدة شركات: النرويجيّة ستات اويل، والشركة النفطية العامة الأذرية سوكار، والشركات الأميركية كونوكو فيليبس

وميرادا هيس، ويونوكال، واليابانية اينبكس وايتوتشو، والفرنسية توتال، والتركية تي بي، والإيطالية ايني. وهو يمتد على مساحة ذي أهمية سياسية كبيرة، إذ أنه يلتف حول روسيا متجنّباً الشيشان بشكل خاص التي كانت الطريق الأساسية لنقل النفط والغاز من قزوين خلالَ الحقبة السوفييتية. إنه يتحاشى إيران بالطبع وكذلك أرمينيا التي تتصارع مع اذربيجان على السيطرة على إقليم ناغورني–كاراباخ[14]. ويمر قسم كبير منه بالطبع في تركيا، الحليف الرئيسي للولاياتِ المتحدة في المنطقة. إلاّ أن هناك اعتراضات على خط باكو – تبليسي – سيهان بسبب كلفتهِ المرتفعة. كما أنه يمثل إنجازاً تقنيّاً صعباً في مناطقَ غير مستقرةٍ، وتأثيره على البيئة لا يستهان بها. كذلك من المتوقع أن يجاوزه في العام 2007 خط أنابيب غاز باكو– تبليسي– ارضروم الذي سبقَ ذكره. يشكل هذان الممران للطاقة حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة في المنطقة. إن ما يهم واشنطن هو ربط أذربيجان وجيورجيا الخارجتين للتوّ منَ المواجهة مع موسكو، بتركيا، الجيش الثاني في حلف شمال الأطلسي. لكنّ خط باكو – تبليسي – سيهان كما خط باكو– تبليسي– ارضروم، يمرّان على بعد 40 كلم من خطّ وقف إطلاق النار الذي حُدِّد عام 1994 بين الأرمنِ والأذريين. يمرّ خط باكو – تبليسي – سيهان أيضاً على مقربة من المناطق المناصرة لروسيا كجنوب أوسيتيا وأبخازيا في جيورجيا، قبل اجتياز كردستان التركية. لسنا هنا أبداً أمام نهر طويل هادئ، ففي المنطقة عدد منَ النزاعات النائمةِ على خلفية التعايش العرقيّ الحساس. وهذا سبب إضافي لكي تدعم الولايات المتحدة مستقبلاً ما صار يشكل شبه ممر استراتيجي حقيقي يؤمن النقل والاتصال بين شرق وغرب حنوب القوقاز. وإذا أضفنا في هذه الصورة، أنبوبَ النفط العراقيّ المهم الذي يربط كركوك بسيهان إلى مشاريع أخرى لنقل الهيدركربور الآتي من روسيا وقزوين، نلاحظُ أنّ تركيا تنّمي دورها كصلة وصل أساسية في مجالي الطاقة والاستراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة ولأوروبا.

إن التدشين الفخم لخط أنابيب باكو – تبليسي – سيهان في باكو بتاريخ 24 أيار/مايو 2005، أكّد أهمية هذا التصور الجيوسياسي وترجمته إلى واقع. حضر الافتتاح كل من وزير الطاقة سامويل بودمان والمدير المشرف لمجموعة الشركات البريطانية بي بي، وقائد المشروع جون براون، ورؤساء كل من أذربيجان، إلهام أليف، وجيورجيا، ميخائيل ساكاشفيلي،

وتركيا، أحمد نجدت سيزير، وكذلك أيضاً رئيس كازاخستان نورسلطان نزارباييف، ومفوّض الطاقة الأوروبي أندريس بيبالغس. في المقابل، غاب عن هذا الافتتاح الممثل الخاص للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إيغور إيوسوفوف المكلّف بشؤون التعاون الدولي في مجال الطاقة، الذي اعتذر بسبب وعكة صحية في اللحظة الأخيرة، ولم ينُب عنه أحد. أكّد الرئيس نازارباييف في هذه المناسبة، أن كازاخستان ستموّن باكو – تبليسي – سيهان بالبترول، ضامنةً بذلك المردود الاقتصادي للمشروع. وهكذا يمكن لخط باكو – تبليسي – سيهان أن يتحول قريباً إلى خط أكتاو – باكو – تبليسي – سيهان. بكل حال، وقّع الزعماء الحاضرون اتفاقاً يعرف بـ «إعلان باكو حول تطوير ممر للطاقة من الشرق إلى الغرب»، أضفى صفة رسمية على مشاركة كازاخستان في خط باكو – تبليسي – سيهان، يكشف عن نية الفرقاء لبناء سكة حديد تربط كارس (تركيا) بأخالكالاكي (جيورجيا) وباكو. أما خط باكو – تبليسي – سيهان، فسيتم وضعه في الخدمة الفعلية نهاية العام 2005، في أعقاب مرحلة من الاختبارات والتعبئة. تتطلّب تعبئتة حوالى 10 ملايين برميل من النفط الخام، ويُتوقّع تحميل أول ناقلة نفط من سيهان في الفصل الأول من عام 2006. وهكذا فإن خط باكو – تبليسي – سيهان عُزِّز من خلال بروز مفترق طرق استراتيجي آخر شرق قزوين هذه المرة :إنها كازاخستان.

كازاخستان

يسمح خط باكو – تبليسي – سيهان لكازاخستان بالخروج من المواجهة مع موسكو ويجعل منها قوة إقليمية صاعدة، أقله على مستوى موارد الطاقة. إن كازاخستان التي يشكل الناطقون فيها بالروسية حوالى 30٪ من السكان، أي الأقلية الأكبر، نجحت تماماً في الوقت الحاضر في إقامة التوازن بين علاقتها مع روسيا وعلاقتها مع واشنطن. إن وحدة المصير قديمة بالطبع بين الجارين وهي وأقوى بينهما منها بين أستانا وواشنطن. لذلك لا تسمح كازاخستان للطيران الأميركي بالتحليق فوق أراضيها في إطار العمليات الجارية منذ 2001 في أفغانستان. تريد واشنطن أن تطور تعاونها مع أستانا على صعيد الأمن البحري على قزوين. كذلك تظهر هذه الثنائية في علاقاتها على صعيد الطاقة، لأن كازاخستان كما رأينا، ستموّن خط أنابيب

باكو – تبليسي – سيهان، ولأن قسماً من نفطها سيُنقل أيضاً نحو الغرب، بواسطة كتلة–أنابيب–قزوين، باتجاه نوفوروسيسك، ومن الشمال نحو سامارا. يمد غاز كازاخستان أيضاً من الشمال السوق الروسية ذات الاحتياجات الهائلة. تجدر الإشارة بالمناسبة إلى أن قاعدة الإطلاق الفضائية الروسية بايكونور، التي تحتفل بمرور 50 سنة على وجودها عام 2005، تقع في كازاخستان، على بُعد 200 كلم شرق بحر أرال.

هناك شراكة استراتيجية ثالثة ستضيفها كازاخستان قريباً إلى قائمتها بربط حقولها النفطية في قزوين بكسينكيانغ في أقاصي غرب الصين، وذلك بتوسيع جزءٍ من شبكتها القائمة سابقاً. وسنتكلم على ذلك لاحقاً.

في قلب آسيا الوسطى، يتقاسم 14،8 مليون كازاخي رقعة شاسعة تبلغ 2،7مليون كلم2، أي أنه البلد التاسع في العالم من حيث المساحة. تشكّل أهمية موارد كازاخستان من الهيدروكربور في الوقت الحاضر عامل نمو، إنما أيضاً عامل توازن في علاقاتها مع القوى العظمى الثلاث العالمية. إن كازاخستان كجمهورية سابقة من الاتحاد السوفييتي وجارة للصين، تنتمي طبيعياً، مثل جارتيها الكبيرتين، إلى منظمة تعاون شانغهاي التي تسعى، تحت إدارة موسكو وبكين، إلى الحد من تأثير الولايات المتحدة في آسيا الوسطى. لكنها تقدّم في الوقت عينه، وكما رأينا سابقاً، تسهيلات عسكرية إلى الغرب وتصدّر نفطها إليه. هذه العلاقة الرباعية الفريدة، تُرد إلى موقع كازاخستان الجغرافي ولا سيما إلى قدرتها الغازية والنفطية الهائلة. بين 1999 و2004، سجّل إنتاجها النفطي تقدماً بنسبة 15٪ في السنة الواحدة. كانت تحتفظ نهاية العام 2004، بالمرتبة الثامنة من مخزون البترول العالمي مع 39,6 مليار برميل، والمرتبة الحادية عشرة من الاحتياطي المثبت للغاز الطبيعي مع 3 تريليونات م3. إن مخزونها من الطاقة كامل عملياً لأن حقولها النفطية العملاقة اكتُشفت مؤخراً، ولأن التنقيب في أراضيها وفي بحر قزوين لم يُنجز كلياً. إن حقل تنغيز، بمخزونه من الخام الذي يتراوح بين 6 و8 مليارات برميل لم يُكتشف إلاّ في العام 1979، كذلك أيضاً مخزون كاشاغان المُكتشف عام 2000 والذي لا يزال في طور التقدير، يحوي ما بين 12 و15 مليار برميل من الاحتياطي المثبت، ما يجعله باستمرارالحقل الخامس والعشرين. إلا أن نوعية نفطه متوسطة. هناك حقل نفط ثالث عملاق، كاراشاغاناك، يقع على الشاطئ إلى الشمال الغربي نحو الحدود الروسية. وهو

يحوي علاوة على ذلك 25٪ من مخزونات البلاد الغازية. إن وضع كازاخستان الاستراتيجي كما مخزوناتها الضخمة، يجيزان لها عرضياً ألا تحترم دوماً قواعد اللعبة.هكذا باعت الدولة الكازاخية بسرعة، في أوائل العام 2000، وعن طريق شركتها الوطنية كازمونايغاز بعض أصولها النفطية، بالأخص حقل كاشاغان العملاق. عندما قررت إحدى الشركات الشريكة في هذا المشروع وهي الشركة البريطانية للغاز أن تبيع في العام 2005، الـ 16,67٪ التي كانت بحوزتها، كانت الشركات الشريكة الأخرى تتمتع بموجب اتفاقات بحق استرداد حصص الشركاء. لكن الدولة الكازاخية، التي يبدو أنها أرادت أن تقحم شركتها الوطنية بشكل أكبر في تطوير ما لديها من الهيدروكربور، نجحت في إجبار الشركات الأخرى لا سيما ايكسون شيل وتوتال على التخلي عن 50٪ من حصص شركة الغاز البريطانية، على أن تتقاسم معها بالتالي الـ50٪ المتبقية. إن تعسّف السلطة هذا، الذي قبلت به الشركات الغربية على مضض، له مؤشرات على ميزان القوة الحالية. من الصعب جداً أن نعرف مع ذلك إلى أي درجة ستنخرط كازاخستان في عملية تطوير نتاجها عن طريق شركة كازموناي للغاز، في حين يبدو واضحاً، أن الشركات الغربية تسعى إلى تحقيق هذا الهدف.

بحسب وتيرة إنتاجها عام 2004، أي 3,1 مليون برميل في اليوم، تمتلك كازاخستان نسبة إنتاج احتياطي لمدة 89 سنة: أي لفترة طويلة الأمد. دخلت كازاخستان إلى ساحة الكبار وأهمية هامش زيادة إنتاجها سيعزّز وضعها. غير أن المعطيات مختلفة بشكل ظاهر في الطرف الآخر من قزوين في أذربيجان.

أذربيجان

إذا كان الواقع البترولي أعاد باكو إلى الواجهة، وهي مدينة كانت في نهاية القرن 19 العاصمة العالمية للبترول قبل أن تصبح أحد المراكز المهمة للإنتاج السوفييتي، فإن الاحتياطات الأذرية المثبتة ليست في تراجع، حتى لو قُدّرت بـ7 مليارات برميل نهاية 2004.

إن الإنتاج النفطي الأذربيجاني، رغم ارتفاعه في السنوات الأخيرة، لم يسجّل العام 2004 سوى حوالي ثلاث مئة ألف برميل في اليوم. لكن مع امتلاك البلد وضعية استراتيجية كملتقى ورأس جسر لعبور هيدروكربور بحر قزوين إلى الغرب، فإنه لا يستفيد حتى الآن من هذه

الوفرة النفطية. وحتى لو كان الهيدروكربور يمثّل 42٪ من إجمالي الناتج المحلي، فإن 50٪ من الثمانية ملايين أذربيجاني يعيشون تحت خط الفقر، كما أن مؤسسة النفط سوفاز التي أُنشئت في العام 2000 لجمع إيرادات تصدير المواد الخام أسهمت حتى الآن في تمويل قسم من بناء باكو – تبليسي – سيهان. من جهتها فإن شركة النفط الوطنية أذربيجان (سوكار)، التي يتوجّب عليها ضرائب متأخرة للدولة، تستمر بإدارة حصة لا يستهان بها من الواردات النفطية بشكل مباشر. بالتأكيد تبقى طريقة عمل سوكار، كما المؤسسات العامة الأخرى لقطاع الطاقة، موسومة بعدم الشفافية. أخيراً، يرى صندوق الاستقرار النفطي فعاليته تتناقص نظراً لعجزه عن جمع كل العائدات النفطية.

إن هذه الإدارة المعيبة إضافةً إلى وضع اجتماعي مأساوي أدّت إلى تظاهرة احتجاج ضد الفقر وضد سياسة السلطة في باكو، نظمتها القوى المعارضة لنظام الرئيس علييف في 21 أيار/مايو 2005. قمعت هذه المظاهرة بوحشية من قبل الشرطة، نظراً لتوقيتها السيئ قبل 4 أيام من افتتاح خط أنابيب باكو– تبليسي– سيهان بحضور المسؤولين والصحافة الأجنبية[17]. استمر هذا القمع حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2005 تحضيراً للانتخابات التشريعية في أوائل نوفمبر، ولم يكن موضع انتقاد في العواصم الغربية نظراً لدورها كشريك استراتيجي مُعترف به. في المقابل، طمأن الرئيس جورج بوش الرئيس إلهام علييف، من خلال بيان أصدره، إلى أنه سيكون مسروراً باستئناف العمل الذي كانا قد باشرا به معاً.

إن الارتفاع المرتقب للإنتاج النفطي الأذربيجاني ووجود خط باكو – تبليسي – سيهان، سوف يوفر للبلد إمكانيات مالية أكبر تمكّنه من تحقيق نموه. لذلك قامت وكالة التصنيف العالمية «فيتش» أواخر 2004، برفع العلامة العليا لدين البلد الطويل الأمد، مذكرة بأن احتياطيات النفط، بعد ارتفاع الإنتاج، ستستنفد في أقل من 20 عاماً (60 عاماً تبعاً للإيقاع الحالي). بالانتظار، فإن تجديد القطاع النفطي والفساد المستمر الذي يميّز القطاع العام يضعان أذربيجان في المرتبة 140 بين 145 بلداً بحسب تصنيف 2004 لمنظمة الشفافية الدولية حول الفساد في العالم وهي منظمة غير حكومية. كان من الممكن توقّع وضع أفضل من ذلك نسبةً إلى إحدى ركائز المحور الاستراتيجي الجديد لواشنطن في جنوب القوقاز.

إن الصين من جهتها، التي استثمرت شركاتها في النفط الأذربيجاني في العام 2004، تدافع

عن مصالحها داعمةً أذربيجان بوجه أرمينيا في ملف ناغورني- كاراباخ، هذا ما أكّده وزير الخارجية الصيني، لي جاوسينغ خلال زيارته لباكو في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2004.

لكن يبدو أن أذربيجان أصبحت مجدداً كما في أوائل القرن العشرين حلبة منافسة بين موسكو وواشنطن، فهي لا تشكّل فقط محوراً شرقياً غربياً مفيداً في نقل الهيدروكربور، إنما هي أيضاً بالاتجاه الشمالي الجنوبي، الممرّ الأرضي المباشر الوحيد بين موسكو وطهران على طول بحر قزوين.

في العام 2005، قامت الولايات المتحدة بتحديث البحرية الأذربيجانية وأنشأت خوافر للسواحل، كما أنجزت بناء رادارين على الحدود مع إيران. وهكذا أصبح في وسع أذربيجان أن تكون نوعاً من «حاملة طائرات» لواشنطن، وهناك شائعات حول إقامة قواعد عسكرية أميركية مستقبلاً في البلاد، استمرت على الرغم من تكذيبها. في العام 2004، صوّت البرلمان الأذربيجاني على قانون يمنع وجود جيوش أجنبية على أرضه. ولكن التعاون العسكري يبدو واضحاً بين البلدين. فقد قبلت باكو بإرسال جنود إلى العراق بناءً لطلب أميركي. فضلاً عن ذلك، فقد دعيت أذربيجان للانضمام إلى المشروع الأميركي لحراسة بحر قزوين، الذي يقترح تعاوناً عسكرياً وأمنياً على بعض بلدان ساحل قزوين. والميزانية المتوقّعة لهذا المشروع هي 100 مليون دولار. أخيراً، إن بعض المحافظين الأميركيين الجدد المؤيدين لقلب النظام الإيراني يهتمون أيضاً عن قرب بالمناطق الأذربيجانية الواقعة شمال إيران كوسيلة ممكنة لزعزعة نظام طهران.ليس صدفةً كذلك أن يقوم دونالد رمسفيلد بثلاث زيارات لأذربيجان خلال سنة واحدة بين عامي 2004 و2005.

لكن، حتى لو توجهت السلطة الحالية في باكو، وكذلك المعارضة، نحو العالم الغربي، لا يمكن للرئيس ولا لخصومه أن يديروا ظهرهم إلى موسكو. على البلد إذاً أن يتنقّل بين القوى الكبرى ولكن عليه أيضاً أن يأخذ بعين الاعتبار الدول المجاورة. إن الأذربيجانيين هم شعب طوراني أغلبيته الساحقة من الشيعة، وعلى الجانب الآخر من الحدود، في إيران، يعيش ما يقارب الـ20 مليون أذريّ، كما أن 91٪ من 68 مليون إيراني هم من الشيعة. إن مشاريع زعزعة الوضع في إيران انطلاقاً من أذربيجان، التي أعدها بعض الاستراتيجيين في واشنطن لا تروق إذن لروسيا التي سبق لها أن دخلت في مواجهة مع الإسلاميين السنّة في الشيشان، الذين

انتشروا في داغستان المجاوره، شمال اذربيجان.

ومع أن الأمور أكثر ضبابية مما يبدو في الظاهر، يبدو أنه في مقابل محور الطاقي والاستراتيجي الممتد من الغرب إلى الشرق والذي يتشكل من تركيا، وجورجيا، وأذربيجان، يقوم محور شمالي – جنوبي أقل انتظاماً يتكون من روسيا، وأرمينيا، وإيران. بدأت إيران وأرمينيا بالتعاون معاً على صعيد الطاقة وينبغي أن يُنجز في العام 2007 مشروع مهم يمد يريفان بالغاز الايراني عبر إنشاء خط أنابيب. يبدو أن أسباباً عديدة دفعت بالولايات المتحدة للتدخل أكثر في حلّ الصراع البارد بين أرمينيا وأذربيجان. ربما بانتظار تحضير الأجواء وعدم إغاظة أرمينيا بعد توثيق العلاقات بين باكو وواشنطن، التقى وفد عسكري أميركي أوائل أيار/مايو 2005، على هامش ذكرى النصر في 1945، وزير الدفاع الأرمني سيرج سركيسيان. إن هذا الجانب العسكري الذي استُكمل بزيارة رسمية ذات طابع سياسي قام بها رئيس البرلمان الأرمني م. باغداساريان إلى الولايات المتحدة أوائل أيلول/سبتمبر 2005، يبيِّن تطوّر العلاقات بين البلدين، على الرغم من إعادة انتخاب الرئيس روبير كوتشاريان في العام 2003، والتي لم تكن ديمقراطية.

نظراً إلى الشوائب البنيوية لهذا الممرّ الطاقي – الاستراتيجي، يبدو أن واشنطن لم تتخلَ تماماً عن الطريق التي تتجه جنوباً نحو باكستان عبر أفغانستان؛ أقله بالنسبة إلى الغاز التركماني، كما سنرى لاحقاً. هذه المنافسة الروسية – الأميركية مستمرة أيضاً على بحر قزوين حيث يقوم مشروعان متنافسان بحجة أنهما يهدفان إلى تأمين سلامة الملاحة في المنطقة. في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، جدّد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال زيارته إلى تركمانستان العمل رسمياً بمشروع القوات المشتركة في قزوين(Casfor)، التي تضمّ فقط بلدان ساحل المنطقة، وذلك رداً على زيارة كوندوليزا رايس قبل أسبوع إلى كازاخستان حيث شدّدت على أهمية التعاون الأمني بين البلدين، خاصة عبر مشروع حرس قزوين الذي اقترحته واشنطن لبحر قزوين. يظهر واضحاً أن مشروع الدبلوماسية الروسية المتمركز حصرياً في بلدان ساحل قزوين التي هي تحت رعاية موسكو، يرمي بوضوح إلى إبقاء واشنطن خارج بحر قزوين، وذلك رداً على الحملة الدبلوماسية والاستراتيجية التي أطلقتها قبل الولايات المتحدة في كل الاتجاهات، من القوقاز إلى بحر قزوين.

بانتظار ذلك، فإن خط باكو – تبيليسي – سيهان، الذي تزيد من أهميته هذه المناورات السياسية– الطاقية الحادة التي تهدف إلى تقوية هذا الخط في القوقاز بل وفي خارجه أيضاً، يسمح لواشنطن، عن طريق الشركات الغربية، بتصدير نفط منطقة قزوين بشكل شبه مباشر ومن من دون عوائق، مع منافذ ممكنة من الشمال عن طريق أوكرانيا وبولونيا، وخصوصاً إذا قبلت أوكرانيا بقلب اتجاه التدفّقات النفطية لأنبوب أوديسا– برودي. كانت هذه المسألة أحد الرهانات غير المباشرة لـ«الثورة البرتقالية» في كييف في كانون الأول/ديسمبر 2004.

من باكو – تبيليسي – سيهان إلى كييف : بترول وغاز و«ثورة برتقالية»

إن خط الأنابيب هذا البالغ طوله 674 كلم والذي يربط أوديسا على البحر الأسود ببرودي غرب أوكرانيا، أنجزته الحكومة الأوكرانية في 2001. وهو قادر على استيعاب مئتين وأربعين ألف برميل في اليوم، وبنظر موسكو، تمّ تصميمه لتصريف البترول الروسي من الأورال إلى أوديسا والأسواق الخارجية. لكن في نيسان/أبريل 2004، وافقت الحكومة الأوكرانية على المشروع الذي يقضي بربط برودي بمرفأ غدانسك البولوني على البلطيق بواسطة خط أنابيب. وقد قدّرت مدة الورشة بثلاث سنوات. إن هذه الطريق الأرضية الجديدة، التي يُفترض أن تقلب اتجاه تدفقات أوديسا نحو برودي، والتي لا تجتاز سوى بلدين، تمتاز أيضاً بكونها إحدى أقصرالطرق لنقل البترول من قزوين إلى أوروبا، وأيضاً إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة انطلاقاً من السواحل البولونية على بحر البلطيق. إن انضمام أوكرانيا إلى «الغرب» سمح أيضاً بالالتفاف على روسيا لتموين أوروبا من نفط بحر قزوين. تمّ الترحيب بهذا الحل كما يجب من بروكسل وواشنطن. وكان الرهان مهماً ففي شهر أيار/مايو 2004، قام جورج بوش الأب بسفرة سريعة إلى كييف للاجتماع بمرشحَي الانتخابات الرئاسية المتوقّعة في نهاية السنة. تبعته وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت. كان من المناسب التأكد من المحافظة على هذا القرار أياً كان الرابح. لكن في تموز/يوليو 2004، صوّت البرلمان الأوكراني، بناءً على اقتراح من حكومة الرئيس كوتشما الذي كان قد غيّر رأيه، لصالح قلب مجرى التدفقات للرجوع إلى المشروع الأساسي وتمرير الخام الروسي نحو البحر الأسود.

بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، كان الوضع حساساً لأن الجزء الأكبر من واردات النفط

والغاز الروسي يمر عبر الـ 35300 كلم من أنابيب النفط والغاز الأوكرانية. إن الخريطة الآتية توضّح كثافة شبكة الأنابيب في أوكرانيا وأهميتها في التزود بهيدروكربور الاتحاد السوفييتي الشاسع.
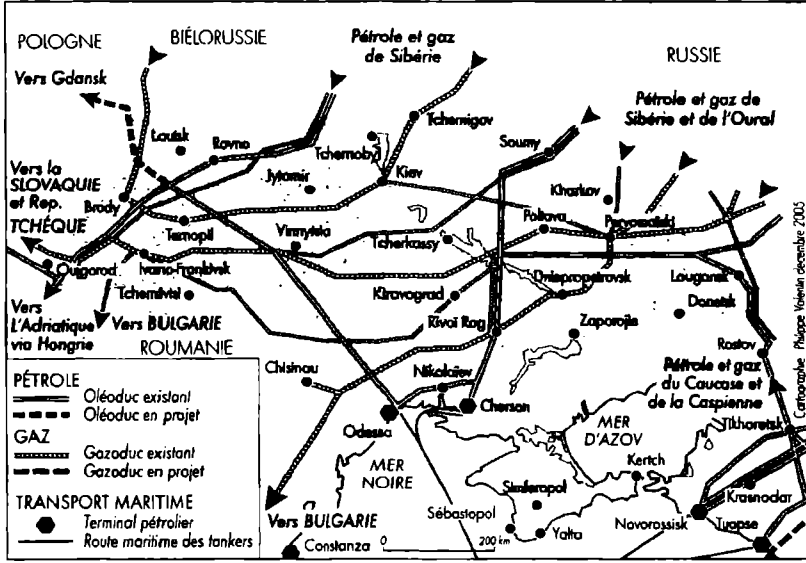
أوكرانيا : ملتقى استراتيجي لتدفقات الهيدروكاربور

بالنسبة إلى البترول، تدير أوكرانيا نظامين مستقلّين من أنابيب النفط: دروجبا (1540 كلم) وPDMN (2310 كلم). يؤمن الأول النقل إلى سلوفاكيا وهنغاريا وأبعد من ذلك إلى أوروبا الغربية؛ والثاني يؤمن النقل إلى طرف أوديسا، وخلال وقت قصير، إلى نوفوروسيسك في الطرف الروسي. مع ذلك فإن الشركة الروسية لنقل البترول ترانسنفت انتهت من بناء خط أنابيب نفط جديد سوخودولنايا – روديونوفسكايا جنوب روسيا، الذي يعمل منذ سبتمبر 2001 ويسمح بإحاطة الأراضي الأوكرانية من الجنوب.

إن أوكرانيا، من خلال استكمال قدراتها على تأمين العبور وهي قدرات ورثتها عن الاتحاد السوفييتي، ومن خلال بناء محطة بيفديني في أوديسا، وهي محطة جديدة لوصول النفط، ومن خلال أنبوب النفط أوديسا– برودي الذي يتصل بمجموعة دروجبا، أرادت كذلك أن تنوع مصادر تموينها الخاصة. يمكن لأنبوب النفط أوديسا – برودي، من هذا المنظور، أن يُستخدم

لنقل نفط بحر قزوين نحو أوروبا الوسطى والغربية. أما بالنسبة إلى أنابيب الغاز الأوكرانية، التي لديها قدرة على استيعاب 290 مليار م3 عند المدخل، على الجانب الروسي، و170 مليار م3 عند الخروج، على الحدود الغربية، فهي كلها ضرورية لتموين أوروبا. تؤمن أنابيب الغاز الأوكرانية إضافة إلى أنبوب غاز يامال – أوروبا الذي يمرّ بروسيا البيضاء، مرور القسم الأكبر من الغاز الروسي إلى أوروبا.

من هذا المنظور ترى موسكو في انقلاب أوكرانيا نحو الغرب ضربةً إضافية لسيطرتها على حركة عبور هيدروكربور بحر قزوين. وحتى لو كان هامش أوكرانيا في المناورة في وجه روسيا محدوداً بفعل تبعية كييف الاقتصادية للمصالح الروسية التي لا زالت قوية في أوكرانيا، فعلى «الثورة البرتقالية» تعديل بعض ثوابت العلاقة الطاقية بين كييف وموسكو.

إن المقايضة التي ترعى تجارة الغاز بين البلدين قد تزول. نصف الغاز الروسي الذي تستورده أوكرانيا هو مقدم في مقابل حق مرور للصادرات الروسية الموجّهة إلى الزبائن الغربيين. إن هذا النظام يكلّف كييف غالياً أكثر فأكثر بسبب ارتفاع سعر الغاز، لكنه ولّد خاصة الكثير من الفساد والسرقات في التسعينيات، لدرجة أثارت انزعاج قادة غازبروم. في المستقبل سوف تدفع الفاتورة بالدولار، ما سيسمح لكييف بالحصول على حقوق في مقابل الغاز المار في أراضيها. هذا الإصلاح الذي سوف يرفع كثيراً في مرحلة أولى من كلفة الغاز الأوكراني، قد يستفيد منه الفريقان من ناحيتين: فروسيا لن تضخ مرتين الإنتاج الذي لغاية الآن تتم سرقته؛ أما بالنسبة إلى الدولة الأوكرانية، فهي ستطهر قطاعاً مؤاتياً بوجه خاص للسوق السوداء وستطلق هوامش لتجديد تجهيزاتها الموجودة. لكن قبل إرساء هذا النظام الجديد، يجب تسديد الحساب.

في هذا الإطار، بدأت معركة جديدة بين غازبروم ونافتوغاز وهي الشركة الأوكرانية الأساسية للغاز والنفط، في 8 حزيران/يونيو 2005. طالبت غازبروم بتعويض مالي «لاختفاء» 7،8 مليار م3 من الغاز بقيمة مليار دولار تقريباً، كانت مخزّنة في مستودعات تحت الأرض في أوكرانيا. طوال سنة 2004، وجّه الروس العديد من الطلبات حول هذا الموضوع من دون الحصول على جواب. ذهبت لجنة من الدوما إلى كييف للتحقيق بالأمر. لم ينكر الأوكرانيون وجود الخزّانات لكن خبراءهم أكدوا أنها «صعبة المنال» لأسباب تقنية غامضة. واقترحت

كييف على موسكو استردادها لكن غازبروم ونافتوغاز لم يتوصلا إلى الاتفاق على السعر.

كان الغاز الروسي المباع لأوروبا في 2004 يكلف 160 دولاراً كسعر وسطي للألف م3 ثم 230 دولاراً في 2005، بينما كانت أوكرانيا تشتري كمية الغاز عينها من روسيا بخمسين دولاراً، وكانت تدفع لها جزءاً كبيراً منها عن طريق المقايضة. في 2004، زوّدت روسيا كييف بـ 29،2 مليار م3، بالمقابل نقلت كييف 101،9 مليار م3 نحو بلدان الاتحاد الأوروبي بكلفة نقل قيمتها 1،09 دولار لكل ألف م3 على كل 100 كلم. بما أن غازبروم أرادت أن تتحول بدءاً من 2006 إلى منطق السوق، أكّدت نافتوغاز أنها سترفع في هذه الحالة تعريفة النقل. لكن 40٪ من الطاقة المستخدمة في أوكرانيا تأتّي من روسيا. إن هذه التبعية تزعج كييف وقد حاول ليونيد كوتشما التخلّص منها لكنه لم يفلح. تحدثت حكومة فيكتور يوتشانكو الأوكرانية الجديدة عن تنويع مصادرها الطاقية وبحثت عن حل مع رئيس دولة تركمانستان. لكن الأوكرانيين أدركوا أن الغاز الذي سيشترونه مباشرةً من تركمانستان سيكلفهم أكثر من الغاز الروسي. صممت موسكو أن تُظهر من هو المنتصر في الكباش على الطاقة مع أوكرانيا. وهذا هو معنى البرقية المُرسلة من غازبروم إلى نافتوغاز في نهاية 2005: سيتمّ تسليم مليار ومئتي ألف م3 من الغاز الروسي إلى أوكرانيا حتى نهاية العام 2005، بدلاً من الـ7 مليارات المتفق عليها بمقتضى العقد الموقع بين الفريقين. وجواباً على الابتزاز الذي تمارسه أوكرانيا على نقل الغاز الروسي إلى أوروبا، سيكون لروسيا في غضون 5 سنوات خط أنابيب غاز البلطيق المتجه إلى ألمانيا. إن موسكو باختيارها لهذه الطريق الواقعة تحت الماء والتي تعاكس طموحات بولونيا وليتوانيا وتشكل موضع استياء لدى هذين البلدين المرشحين في الأصل لتكونا خط عبور بري، استخلصت من المضايقات ومن التردد الأوكراني عبرة للمستقبل.

من جهة أخرى، قد تجد أوكرانيا نفسها في نهاية 2006 مضطرة للاستغناء عن تركمانستان في استكمال تموينها بالغاز، لأن رئيسها سابارامورات نيازوف سوف يتخلى في النهاية عن حصرية الإنتاج، بعد العام 2006، لصالح غازبروم وذلك لمدة 25 عاماً، وهذا خبر لم يتأكد بعد. إن عدداً كبيراً من الاتفاقات المتناقضة المتعلقة بتسليم الغاز لأوكرانيا كما لغازبروم، شكل موضع خلاف خلال الفصل الأول من العام 2005، فقد أعرب حاكم تركمانستان عن استعداده تسليم كمية مماثلة (50 إلى 60 مليار م3) إلى أوكرانيا وغازبروم، في حين أن

تركمانستان ليست قادرة على إنتاج سوى 55 مليار م3 ولا تمتلك أي قدرة إضافية. فوق ذلك، التزم ساباراموراث نيازوف مبدئياً بتسليم 15 مليار م3خلال 30 سنة لتغذية مشروع أنابيب الغاز الأميركي نحو باكستان مروراً بأفغانستان. ابتداءً من العام 2007، إلا أن اعتمدت على الرئيس التركماني الذي لا يمكن الوثوق به كثيراً ولا الاعتماد عليه، قد تصبح كييف تابعة 100٪ لروسيا بالنسبة لتموينها بالغاز.

اعتمدت غازبروم منذ فترة، لهجة جديدة مع بعض زبائنها المتحدرين من الاتحاد السوفييتي. ففي بداية شهر حزيران/يونيو 2005، أبلغ نائب رئيسها البلدان البلطيقية الثلاثة ومولدافيا، مضاعفة تعريفات الغاز التي سيتم تعديلها مستقبلاً لتتناسب مع السوق الأوروبية. إن بلدان البلطيق تدفع ثمن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وإلى حلف شمال الأطلسي بقدر ما تدفع ثمن انتقاداتها المتكرّرة الموجّهة إلى موسكو. أما أوكرانيا، فتدفع ثمن «الثورة البرتقالية». إن الانقسامات التي ظهرت في رأس الدولة في كييف في أيلول/سبتمبر 2005، عندما أبعد فيكتور يوتشانكو حكومة يوليا تيموشينكو، مرشدة «الثورة البرتقالية» التي أصبحت رئيسة للوزراء، لا يبشر بالتفاؤل. إن هذا القرار، الذي يسبق الانتخابات المرتقبة في آذار/مارس 2006، بستة أشهر يرسّخ الانفصال بين أبطال مايدان، غير المتوافقين منذ وصولهم إلى السلطة، ويؤكد الصعوبات في إصلاح البلد حيث يسيطر دائماً توتّر كبير بين مناطق الشرق والغرب، على خلفية الفساد واستمرار الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية والخيبة الديمقراطية. كذلك سوف يستمر الكباش مع موسكو حول الغاز.

تطرفية المخابرات الأميركية في مناصرة الديمقراطية في وسط آسيا والقوقاز :

إن أهمية تحضير «الثورة البرتقالية» كما سابقاتها في بلغراد وتبيليسي، أو لاحقاتها في مارس 2005 في قرغيزستان، تقاس بالعلاقات القائمة بين بعض أعضاء هذه الحركات الديمقراطية الوطنية ومنظمات غير حكومية وبؤر مخابرات خاصة مموّلة من رؤوس أموال أميركية.

إذا صدّقنا صحافة البلقانيين التي ردّدت الخبر، فإن الانتخابات اليوغوسلافية عام 2000، التي سجّلت سقوط ميلوسوفيتش، كانت محضرةً بعناية من قِبل سفير الولايات المتحدة ريشتارد

مايلز. إنه ريتشارد مايلز نفسه الذي عُيّن لاحقاً سفيراً في تبليسي، وسوف يدعم ميخائيل ساكاشفيلي في استيلائه على السلطة، إثر قلب الرئيس الجيورجي إدوارد شيفارنادزي عندما قامت «ثورة المخمل» في تشرين الثاني/نوفمبر 2003.

إن تأسيس محور تبليسي- كييف، المدعوم من واشنطن، يشكّل بالطبع أكبر حصن للمصالح الأميركية حول بحر قزوين. هكذا، صوّت البرلمان الجيورجي في 10 آذار/مارس 2005، على رحيل ثلاثة آلاف جندي روسي، في 1 كانون الثاني 2006، من قواعدهم في جيورجيا، القائمة على التوالي في باتومي على الحدود التركية، وفي أخالكالاكي جنوب البلاد في منطقة مسكونة بأكثريتها من الأرمن. إلا أنه في 25 نيسان/أبريل 2005، بدا أن وزيري خارجية البلدين اتفقا على إرجاء هذا الانسحاب. لكن منذ 6 أيار/مايو التالي، أعلنت وزيرة خارجية جيورجيا، سالومي زورابيشفيلي، إلغاء الاتفاق نهائياً مع روسيا. تُظهر هذه الخطوات المترددة بين البلدين تعدد مراكز القرار في موضوع السياسة الخارجية في موسكو، على الرغم من أن الرئيس بوتين يريد استعادة سيطرته عليها. وبالفعل، فإن السياسة الخارجية الروسية هي ثنائية لا بل ثلاثية ووزير الخارجية ليس وحده من يهتم بالسياسة الخارجية كما سنرى عندما سنعالج مسألة الهيدروكربور الروسي. مع ذلك فإن المصلحة الاستراتيجية لهاتين القاعدتين محدودة جداً في نظر الكرملين. وللبحث صلة في الموضوع... فلنغلق هذين القوسين.

قد يكون ريتشارد مايلز ضاعف اتصالاته مع جون هيربست، سفير أميركا في كييف في العام 2004 قبل «الثورة البرتقالية» وخلالها. صدف أن هذا الأخير كان في السابق سفيراً في أوزباكستان. إذا كان يصعب إثبات المشاركة المباشرة لهؤلاء الدبلوماسيين الأميركيين في زعزعة استقرار الأنظمة التابعة لموسكو في هذه المنطقة، إلا أن طريقة العمل تظهر في كل مرة الممثلين عينهم والطرق عينها وتمويلا أميركيا. إن المنظمة «الديمقراطية للشباب الأوكراني «بورا»»، المستنسخة عن نموذج الجمعية الصربية «اوتبور» التي أنشأها مايلز، استفادت كلتاهما من مصادر التمويل نفسها: من الصندوق الوطني للديقراطية، وهي مؤسسة خاصة أُنشئت في العام 1983؛ ومن المجتمع المنفتح Open Society، وهي مؤسسة جورج سوروس؛ ومن برنامج المعونة الأميركية USaid؛ ومن جمعية فريدوم هاوس. إن هذه البؤرة الأخيرة

للاستخبارات هي التي أعدت ألف مراقب للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الأوكرانية. إنهم المراقبون عينهم الذين اتفقوا بالاجماع في كل مراكز عملهم على الإعلان، منذ منتصف النهار، أنه وفقاً لاستطلاعات الرأي التي تثبتها صناديق الاقتراع هناك تقدم بنسبة 11٪ لصالح المرشّح فيكتور يوتشنكو. إن هذا التأكيد هو الذي برّر الاعتراض على النتائج الرسمية لاحقاً وأشعل «الثورة البرتقالية». يدير الفريدوم هاوس الأميرال جايمس وولسي وهو مدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. إنه وجه بارز في تيار المحافظين الجدد، وقد وصف حرب إدارة بوش في وجه الإرهاب «بالحرب العالمية الرابعة»، معتبراً أن الحرب الباردة كانت الحرب العالمية الثالثة. في قلب مجلس إدارة الفريدوم هاوس، نجد أيضاً زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن السابق للرئيس كارتر، الذي كان قد حدّد الفضاء الأوروآسيوي بأنه الرهان الاستراتيجي للألفية الثالثة. إنه زبيغنيو بريجنسكي نفسه، أحد موجهي الجيوسياسة الأميركية، الذي قال بعد انهيار جدار برلين: «سنفعل بالصين ما فعلناه بالاتحاد السوفييتي، سنطلق في وجهها الأقليات الإتنية والدينية». يمكن أن تكون الاستراتيجية تجاه الصين مكلفة جداً، كما هو الأمر تجاه روسيا في وسط آسيا، أو إلى حدٍ ما... أفغانستان في مواجهة السوفييت. لكن هذه المشاريع المحتملة لزعزعة للاستقرار الإثني – الديني في آسيا الوسطى لن تكون ضرورية إلا في حال فشل استراتيجية الزعزعة الديمقرطية للاستقرار أو بدقة أكثر، في حال عجز هذه الأخيرة عن إيصال حكّام مؤيدين لمصالح الولايات المتحدة إلى السلطة.

مصالح متقاربة بين روسيا والصين

انطلاقاً من وعيهما الكامل لمصالحهما المشتركة في آسيا الوسطى مقابل واشنطن، أقنع الرئيسان بوتين وهوجينتاو أثناء قمة منظمة شنغهاي للتعاون التي انعقدت في أستانا، أوائل تموز/يوليو 2005، القادة الأربعة للبلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة، أوزباكستان، كازاخستان، طاجكستان، وقرغيزستان، بالطلب إلى الولايات المتحدة تحديد تاريخ نهائي لوجود قواعدها العسكرية في هذه البلدان. كانت الصين العنصر المحرّك لمجموعة شنغهاي السابقة، التي أُنشئت في العام 1996، كمساحة للنقاش حول النزاعات الحدودية، قبل أن تصبح في العام 2001 منظمة شنغهاي للتعاون. وقد فرضت هذه الأخيرة نفسها تدريجياً

كمنظمة قارية للأمن المتبادل، أستُبعدت منها الولايات المتحدة وحلفاؤها. زاد حضور إيران في أستانا بصفة مراقب من قلق واشنطن، حتى أن بعض الخبراء راح يتحدث عن ظهور محور مضاد للمصالح الأميركية قوامه بيجينغ - موسكو - طهران. في أواخر تموز/يوليو 2005، وكنتيجة محتملة لهذا الاجتماع، أبلغ وزير الخارجية الأوزبكي السفارة الأميركية في طشقند عبر البريد، بوجوب ترحيل القوات الأميركية عن قاعدة كارشي خانيباد الجوية في مهلة 180 يوماً. هذه القاعدة، المعروفة بمصطلح ك2، كانت تشكل إحدى القطع الأساسية للجهاز العسكري الأميركي في شمال أفغانستان. يأتي هذا الانقلاب في سياسة الرئيس كاريموف الخارجية قبل وصول نائب وزيرالخارجية نيكولا برنز إلى طشقند من أجل الضغط على السلطات الأوزبكية لكي تقبل ببعثة تحقيق دولية حول القمع القاسي للفتن في أنديجان، في أيار/مايو 2005.

إن منظمة شنغهاي للتعاون فرضت نفسها في الواقع كوسيلة لتأمين المصالح الصينية، بدءاً من الاستقرار على الحدود الغربية للجمهورية الشعبية. فهي لا تعير اهتماماً للانفتاح السياسي واحترام حقوق الإنسان، وقد وافقت على مبدأ «عدم التدخل» ودعمت المشاريع الصينية حول تايوان والتيبت وكسينيانغ المسلمة. علاوة على التقارب السياسي، يبدو النجاح الاقتصادي لرأسمالية الدولة في الصين، أكثر جاذبية في آسيا الوسطى من الوصفات الليبرالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي. كل وجد في ذلك ما يناسبه: فالاستثمارات الصينية، لا سيما في قطاع الطاقة، بدأت تحجب مساعدة الغرب الاقتصادية.

مع ذلك، فالاندفاع الديمقراطي الذي تشجع عليه واشنطن بطريقة انتقائية في الشرق الأوسط وحول بحر قزوين وفي آسيا الوسطى، ينسجم تماماً مع استراتيجية مدروسة متعلقة بالهيدروكربور، وعلى المدى الأبعد، بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في مواجهة روسيا والصين. تمثّل مولدافيا ضمنياً، في الوقت الحاضر، حدود هذه الممارسة الديمقراطية. في غياب المصلحة الاستراتيجية المباشرة لواشنطن في أوكرانيا بعد «الثورة البرتقالية»، نجح الرئيس المولدافي فلاديمير فورونين الذي كان وزير داخلية في الحقبة السوفييتية، من خلال نجاح الحزب الشيوعي المولدافي، في الحفاظ على الأغلبية التي حصل عليها في الانتخابات التشريعية في آذار/مارس 2005، وذلك نتيجة لعمليات تلاعب مؤكدة ومثبتة من منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا OSCE. لكن كان على مولدافيا التي لا تشكّل أولوية استراتيجية في جدول أعمال واشنطن، الاكتفاء بتحول جذري في سياسة رئيسها الذي راح يطالب بموقع ثابت في الاتحاد الأوروبي بعد اصطفاف كامل مع موسكو. وهكذا أصبح الحزب الشيوعي المولدافي أول حركة شيوعية، مؤيدة لأوروبا وقريبة في الوقت عينه من الجمهوريين في الإدارة الأميركية الحالية. صحيح أن انفصال منطقة ترانسدنيستر التي يشكل الناطقون فيها باللغة الروسية 50٪ من السكان عن مولدافيا وإعلانها نفسها جمهورية، يعقّد الوضع في مولدافيا. أنشئت جمهورية دنيستر المولدافية الاشتراكية السوفييتية رسمياً في 2 أيلول/سبتمبر 1990، قبل سنة من الجمهورية المولدافية التي أُنشئت في 27 آب/أغسطس 1991، وبعد ستة أيام من محاولة الانقلاب في موسكو؛ وهي لا تتمتع حتى اليوم، بأي اعتراف دولي، حتى من قبل روسيا التي لا زالت تحتفظ فيها بـ 1500 جندي بهدف تهدئة الوضع.

في قرغيزستان

من بين المؤسسات الأميركية التي دعمت المعارضة في صربيا وجورجيا وأوكرانيا، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية الذي ترأسه وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت، التي كانت في المواقع الأمامية خلال الثورة القرغيزية في آذار/مارس 2005. إن الوجود الأميركي في قرغيزستان، كما في باقي آسيا الوسطى، متعدد الأشكال. فهو يشتمل على موظفين ومشاريع في القطاع الخاص. يجمع بين الاستثمارات والمساعدات الإنسانية، وبين التعاون الجامعي وتمويل المشاريع الكبرى، من دون أن ننسى الكفالات. من بينها مطبعة ممولة بشكل رسمي من مؤسسة فريدوم هاوس ومرخصة بحسب الأصول من قبل إدارة أكاييف، سمحت لصحافة المعارضة من معاودة الصدور في الظرف المناسب. كانت الولايات المتحدة كما رأينا قد استقرت جيداً في قرغيزستان لا سيما مع إنشاء القاعدة الجوية في ماناس، ولم يكن الرئيس أكاييف أسوأ المستبدين في آسيا الوسطى. لكن قرغيزستان ليست رهاناً بحد ذاتها بل بسبب وضعها الاستراتيجي وبالإمكانيات التي تتيحها للقبض على زمام الأمور.

يمكن أن تكون قرغيزستان ورقة مهمة في لعبة القوى في آسيا الوسطى كونها مفترق طرق يقع على طريق الحرير القديمة، على تخوم أسواق الاتحاد السوفييتي القديم وأوروبا والشرق

الأوسط وغرب آسيا والصين. إن عدم الاستقرار الذي ساد البلد منذ انتخاب الرئيس الجديد ورئيس الوزراء الأسبق، كورمانباك باكيي، في تموز/يوليو 2005، يفتح الباب على الكثير من المزايدات بين القوى الكبرى الثلاث.

لاحظت أكثرية المراقبين أن «خسارة» هذه الجمهورية كان ضربة جديدة قاسية لموسكو. أقلية منهم اعتبرت أن روسيا تبقى عنصراً مركزياً في تسيير أمور البلد، وأن القوة الإقليمية الوحيدة التي يمكن أن تتأثر بهذا التغيير السياسي، مهما كان الشكل الذي سينتهي إليه، هي الصين.

بالفعل، كانت هذه الأخيرة قد وقّعت للتو اتفاقات حول الطاقة مع حكومة الرئيس عسكر أكاييف، تتعلق خاصة بمشروع أنابيب غاز نحو الصين. لأن قرغيزستان تمتلك أيضاً بعض الاحتياطات من الهيدروكربور، في وادي فرغانا، المستغلّة قليلاً أو لم تُستغل بعد.

وهي تؤمن أيضاً نقل قسم من غاز أوزبكستان نحو كازاخستان عن طريق بيشكيك. فضلاً عن ذلك، هناك عمليات تبادل لإنتاج وتسليم الهيدروكربور بين إيران وتركمانستان وكازاخستان. وبالرغم من أن الأراضي الجبلية القرقيزية تحدّ من حركة النقل عبر خطوط الأنابيب، فإن هذه البنى التحتية موجودة ويمكن للصين أن تسعى للاستفادة منها. فضلاً عن ذلك، وهذا هو الأهم بدون شك، وقعت الصين مع الرئيس اكاييف اتفاقات تقضي بأن يتعاون البلدان على مطاردة المقاومين الويغوريين المتمركزين في قرغيزستان. كان هؤلاء يدعمون الحركات الإسلامية الويغورية في كسينيانغ، هذه المنطقة الواقعة في غرب الصين، والغنية بالهيدروكربور الذي تريد الصين استغلاله. وسنعود إلى ذلك فيما بعد. من الواضح أن قرغيزستان تدخل بطريقة غير مباشرة في استراتيجية الهيدروكربور لدى الفاعلين الإقليميين. فهي تملك قدرة محتملة قادرة على زعزعة استقرار الأقليات في آسيا الوسطى، في الشرق لجهة الصين، كما في الجنوب لجهة طاجكستان أو في الغرب لجهة أوزبكستان، وذلك من خلال الفسيفساء الإثنية في وادي فيرغانا. إن الهضاب القرقيزية هي التي تغذي بالمياه جزءاً من آسيا الوسطى، خاصة الأوزباكستان، وكازاخستان، وسيرداريا. كذلك دفعت قرغيزستان خلال مدة، ثمن الغاز الأوزبكي الذي تستورده مع الماء والكهرباء. إن قرغيستان هي النموذج المثالي في علم الجغرافيا السياسية للدولة ذات الفائدة التكتيكية. هي قليلة الأهمية بالنسبة إلى

نفسها، ولكنها أساسية في قدرة التحكّم التي تمنحها إلى باقي الدول الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية. وهي من هذه الزاوية شبيهة جداً بأفغانستان.

في أوزبكستان

إن أوزبكستان هي الدولة الأكبر في آسيا الوسطى من حيث عدد السكان إذ أنه يعيش فيها 26 مليون نسمة، وهي إضافةً إلى ذلك ملتقى يؤمن الاتصال. وهي إذ تملك احتياطات غاز مهمة، تتمتع أيضاً بخصائص استراتيجية مختلفة ومفيدة لكل من القوى الثلاث الكبرى. حصلت فيها حركة تمرّد قمعها الرئيس الأوزبكي إسلام كاريموف بشدة، في أيار/مايو 2005، سقط فيها عدة مئات من القتلى. على الرغم من أن الحصيلة هي موضع شجب، فإن سبب أعمال الشغب – التي كانت حقاً عفوية هذه المرة – يعود إلى قمع الرئيس الأوزبكي المفرط للحركات الإسلامية المحلية، منذ سنوات عديدة، وخاصةً إلى مقارنة متعسفة لبعض أحزاب المعارضة الأوزبكية بالحركات الإسلامية الراديكالية كحركة أوزبكستان الإسلامية[19]، لتبرير هذا القمع السياسي. لكن بما أن الأمر يتعلّق بتهديد يحمل السمة «الإسلامية» وبحركة عفوية، فإن موسكو وبكين وواشنطن لم تشجع، أقله واشنطن في مرحلة أولى، مبادرة تأليف لجنة تحقيق دولية في هذه الأحداث، وواصلت دعم الرئيس كاريموف الذي كان يشكل في نظرها سوراً في وجه تهديد إسلامي مشترك. إن هذا الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة التي تمتلك كما رأينا قاعدة عسكرية لوجستية مهمة جدا في أوزبكستان لدعم العمليات في أفغانستان، يشير بوضوح إلى تعارض المصالح بين وزارة الخارجية وخطابها حول مراكز الاستبداد المتقدّمة، وحاجات البنتاغون؛ كما يكرّس أهمية أوزبكستان الاستراتيجية بالنسبة للقوى الثلاث الكبرى، مع حسابات شخصية لكل منها تفسّر المحافظة على الوضع القائم لفترة ما. لأنه بعد مرور أقل من شهر على انتفاضة أنديجان، فاوض البنتاغون السلطات الأوزبكية، حول إمكانية استعمال قاعدة كارشي– خاناباد الجوية، في جنوب شرق أوزبكستان لأمد طويل. لم يكلف استئجار تلك القاعدة، بحسب الناطق الرسمي باسم البنتاغون، بريان ويتمان، سوى 15 مليون دولار منذ بداية العمليات في أفغانستان في العام 2001. وكان من الطبيعي السعي إلى تمديد هذا الإيجار بهذا السعر. كان هذا قبل أن تبدأ

وزارة الخارجية في تموز، بالضغط على القوة الأوزباكية بشأن لجنة التحقيق الدولية حول الأحداث في أنديجان، والذي كانت نتيجته كما نعرف: الإعلان عن ترحيل الأميركيين عن قاعدة ك2 في أواخر تموز/يوليو 2005. إن هذا الإعلان يعزز أهمية قاعدة ماناس القرغيزية بالنسبة للمصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة. تذكّر هذه الاختلافات في وجهات النظر وهذا التضارب في المصالح بين البنتاغون ووزارة الخارجية بتلك التي وضعت كولين باول بمواجهة دونالد رامسفيلد فيما يتعلق بالعراق.

إن الغاز الأوزبكي الذي يشكل 1,1٪ من الاحتياطيات العالمية، سوف ينضاف ربما إلى حقول الغاز الضخمة التي تحويها التركمانستان المجاورة (6,1٪ من الاحتياطات العالمية) لكي يغذي لفترة محدودة خط أنابيب الغاز المتجه نحو المحيط الهندي، عن طريق أفغانستان، ويفتح آفاقاً رائعة على الصعيد المالي تضمنها كذلك للشركات الأسواق الآسيوية. تعيدنا هذه الصورة إلى طرق عبور هيدروكربور قزوين من الجنوب، وإلى مشروع قديم لشركة البترول الأميركية يونوكال.

مشاريع اليونوكال من تركمستان إلى... الهند، عبر أفغانستان وباكستان

كانت شركة يونوكال الكاليفورنية منذ العام 1995 حتى العام 1998 المساهم الأكبر لاتحاد سانتغاز، الذي كان يجمع أيضاً هيونداي (كوريا) وسعودي أرابيا دلتا اويل (المملكة العربية السعودية) وكريسانت (باكستان)، حول بناء خط أنابيب لنقل النفط وخاصة الغاز من تركمانستان نحو المحيط الهندي، عبر أفغانستان، حتى جوادار في باكستان. الفائدة الكبرى من المشروع، كما من باكو – تبليسي – سيهان لاحقاً، هي الالتفاف على روسيا وإيران لإفراغ هيدروكربور بحر قزوين. لكن على أفغانستان الممزّقة بالحرب الأهلية، أن تؤلف أولاً حكومة معترف بها دولياً. في وقت سابق، دعمت الشركة طالبان عندما كانوا على وشك الانتصار. في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1996، وصف م. تاغارت، نائب رئيس اليونوكال تقدّم طالبان، «بالعنصر الإيجابي». يرى بعض المراقبين أن وصول طالبان إلى السلطة في كابول أواخر 1996، لم يكن ممكناً أبداً لولا دعم المخابرات الباكستانية، ومساندة المملكة العربية السعودية السياسية والمالية، مع موافقة ضمنية من الولايات المتحدة؛ وهي البلدان

الثلاثة «الشريكة» بمشروع سانتغاز[21]. لم تتخلَّ يونوكال عن مشروعها إلا في كانون الأول/ ديسمبر 1998، بعد أن أرسلت إدارة كلينتون صواريخ توماهوك إلى مخيمات تدريب القاعدة في أفغانستان، انتقاماً للاعتداءات على سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في آب/أغسطس 1998.

لكن الاتصالات التي قامت بها يونوكال في التسعينيات قد تبدو من جديد مفيدة جداً. كانت يونوكال بحاجة وقتئذ لكي تحقق هذا المشروع إلى مستشارين يعرفون المنطقة ومشاكل أفغانستان السياسية. كان حميد قرضاي أحد هؤلاء المستشارين، وهو نفسه الذي عيّن فيما بعد على مدى ثلاث سنوات على رأس حكومة منتدبة من واشنطن، قبل أن يصبح في العام 2004، أول رئيس لأفغانستان منتخب ديمقراطياً. كان زلماي خليل زاد مستشاراً آخر من مستشاري يونوكال، وهو من أصل أفغاني كان يعمل سابقاً لصالح رونالد ريغن وجورج بوش الأب. وقد كان مستشاراً ليونوكال من العام 1996 إلى العام 1998. ثم أصبح في ما بعد مستشاراً للرئيس الحالي بوش حول الخليج العربي وآسيا الوسطى، في قلب مجلس الأمن القومي، قبل أن يعيّنه جورج بوش مبعوثاً خاصا أولاً، ثم سفيراً للولايات المتحدة في أفغانستان في العام 2004. في الحقيقة بدا هذا الرجل هدية من السماء، لذلك فقد عيّن في أوائل نيسان/أبريل 2005، سفيراً للولايات المتحدة الأميركية في العراق، خلفاً لجون نيغروبونتي، الذي عيّنه جورج بوش في وقت سابق لإدارة مجموعة وحدات الاستخبارات في الولايات المتحدة وتنظيمها.

حتى لو أعلنت يونوكال، التي كان عليها أن ترضى بالتخلي عن الاستثمار في مشروع اتحاد باكو – تبليسي – سيهان المنافس، أن هذا المشروع قد عفا عليه الزمن، فإن هاتين الشخصيتين تستطيعان طرحه مجدداً إذا لزم الأمر على الساحة الأفغانية لصالح شركة أميركية أخرى. لذلك أن هناك اليوم مشروعاً غازيّاً يتبع الخط نفسه. إنه أنبوب غاز بطول 1680 كلم يرمي إلى نقل الغاز من دولاتاباد (تركمانستان) حتى فازيلكا في الهند، بالقرب من الحدود الهندية - الباكستانية، عبر هرات وقندهار في أفغانستان، ثم كيتا ومولتان في باكستان. بعد عشرات السنين من التردّد والتقلب، تبعاً لتطوّر السياسة الأميركية في أفغانستان، بقي هذا المشروع، بعد تدخّل الولايات المتحدة في أفغانستان في العام 2001 وتطوّراته منذ ذلك

الحين، في واجهة الحدث، لا سيما بعد تعيين بعض الشخصيات المتحدرة من أوساط بترولية داخل إدارة بوش. إن هذه الشخصيات تتيح من الآن فصاعداً إمكانية قيام أفضل تعاون بين الاستراتيجيات الدولية واستراتيجيات الشركات. في بداية عام 2005، أكّدت ترايسي أن جاكسون سفيرة الولايات المتحدة في تركمانستان، في تصريح إثر مقابلة مع الرئيس التركماني الأكثر طغياناً: «تنظر الولايات المتحدة بجدية إلى هذا المشروع ومن الممكن كلياً أن تشترك فيه شركات أميركية[22]». هذا المشروع القديم ظهر تحت اسم جديد خط تركمانستان – أفغانستان – باكستان أو خط أنابيب عبر أفغانستان. بعد إنجاز دراسة الجدوى، يمكن أن يبدأ البناء في 2006 إذا سمح الوضع في أفغانستان، بمشاركة مالية أقرها منذ اليوم المصرف الآسيوي للتنمية. تجدر الإشارة إلى أن المصارف الإقليمية للتنمية تلعب دوراً متزايداً في مشاريع الطاقة في غياب البنك الدولي، كما هي الحال بالنسبة إلى باكو – تبيليسي – سيهان أو خط أنابيب تشاد– كامرون بين دوبا وكريبي. إن وجود المصرف يفترض أن يعطي في بعض الحالات، ضمانة معنوية في موضوع التنمية ومراقبة استعمال «السلة النفطية»، وأن يعطي في الوقت عينه كفالات نظرية على الصعيد البيئي. بمعزل عن الحكم على النوايا، فإن وصول بول وولفوتيز إلى رئاسة المؤسسة لن يغيّر هذا الاتجاه بل على العكس. إن باكستان بتغطيتها في العام 2004، 50٪ من إجمالي استهلاكها للطاقة بالغاز و30٪ بالنفط ما زالت مهتمة مباشرةً بالمشروع.

تقدّر كلفة أنبوب غاز تركمانستان– الهند بـ3،5 مليار دولار. ينبغي أن يتمكن من نقل 19،8 مليار م3 في السنة، واردة من حقول حوض أموداريا الغنية جداً، ومنها حوض دوليتاباد– دونميز، الذي يحتوي وحده قرابة نصف احتياطيات تركمانستان من الغاز، المقدّرة نهاية 2004 بـ 2،9 تريليون م3.

يمكن لهذه التطورات الجديدة أن تفسّر لماذا حذّرت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بحزم في آذار 2005، أثناء توقفها في نيودلهي خلال جولتها الأولى في آسيا، الحكومة الهندية من تنفيذ مشروع منافس لأنابيب الغاز المقترحة من قِبل إيران نحو الهند مروراً بباكستان، حتى لو لم يكن لدى الولايات المتحدة أوهام كثيرة عن قدرتها على إلزام نيودلهي. في هذا السياق، ومهما كان تطوّر الوضع الأمني في أفغانستان، فإن وجود الجنود الأميركيين فيها قد

يكون دائماً وإن تقلّص حجمه. ذلك أنه لا بدّ لكي يتم إنجاز أنبوب الغاز من ضمان السلامة المناسبة سواء كان ذلك بالوسائل العسكرية مباشرة أو من خلال توكيل زعماء الحرب، من إتنيات أو قبائل محلية يتم تسليحها وتمويلها للقيام بتلك المهمة. تلك هي كل الفائدة من نجاح الولايات المتحدة في تنصيب رئيس يتمتع بشرعية ديمقراطية نظرية أكثر منها واقعية، على صورة قدرته التمثيلية وقدرته على التأثير في البلد[24]. إنه سيناريو قريب جداً من الذي نفذ في العراق لكنه أكثر نجاحاً.

لقد فهمنا أن الولايات المتحدة، ومن أجل نقل هيدروكربور قزوين، مستعدة أن تنسى بطريقة انتقائية ضرورات الديمقراطية التي تنادي بها عالياً في أماكن أخرى والتي تستخدم خاصة كحجاب من دخان لأهدافهم الاستراتيجية المتمثلة بمشروع زعزعة الأنظمة المناصرة لروسيا و/أو للصين في آسيا الوسطى، محافظةً في الوقت عينه على الوضع القائم حيث تقتضي مصالحها. ولكن لروسيا أيضاً أوراقاً تلعبها في هذا الصراع على النفوذ الإقليمي.

آسيا الوسطى والعلاقة الأميركية/الروسية

إن آسيا الوسطى والقوقاز، الواقعتين في منتصف الجانب الجنوبي من روسيا، تشكلان في الجغرافيا السياسية لروسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي منطقة مهمة من الجوار الأجنبي. في وجه الانطلاقة الاستراتيجية للولايات المتحدة في هذه المنطقة، يبدو أن روسيا تريد مواصلة إخضاعها التقليدي لبلدان المنطقة بواسطة وسائل عسكرية - طاقية، ومن خلال تعاون اقتصادي معزّز.

بسبب الارتفاع الآني لسعر الخام والنهضة التي شهدها قطاع الطاقة في روسيا، تحسّنت الحالة الاقتصادية الروسية بوضوح وتحسنت معها علاقاتها بآسيا الوسطى. لم تعد روسيا قوة تخيف جيرانها الجدد فقط وإنما بلد مناسب لرجال الأعمال. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أغلبية بلدان آسيا الوسطى تأثرت بانعكاسات الأزمة المالية الروسية، بما في ذلك كازاخستان التي استفادت بفضل الهيدروكربور الذي تمتلكه للخروج من الأزمة من نفس السيناريو الذي حصل في روسيا. فقد تمكنت بلدان آسيا الوسطى بعد الأزمة الروسية أن تستفيد من السوق الروسية لتصدير إنتاجها. كذلك وجدت تلك البلدان في روسيا سلعاً استهلاكية أقل ثمناً من

مثيلاتها الغربية. لكن تبعيتها في مجال الطاقة استمرت واستمرت معها وطأة الدين المرتبط بارتفاع أسعار البترول والغاز. كان لا بد لهذه العلاقة مع روسيا من أن تكون متينة خاصة وأن سائر الجمهوريات السوفييتية السابقة، باستثناء جمهوريات البلطيق الثلاث، لم تعمل على تطوير علاقات وثيقة مع العالم الغربي، ولا مع أوروبا عن طريق الاتحاد الأوروبي، مثلما فعلت مع الولايات المتحدة عن طريق حلف شمال الأطلسي. إذا وضعنا جانباً الاستثمارات في البنى التحتية النفطية كـ باكو – تبليسي – سيهان، فما يمكن أن يقدمه الغرب على الصعيد الاقتصادي أقل مما تقدمه روسيا التي لم تعد تشكل تهديداً بالنسبة للغرب، مع وصول فلاديمير بوتين إلى الرئاسة وظروف ما بعد 11 أيلول/سبتمبر. علاوة على ذلك فإن وصول فلاديمير بوتين منذ 1999، كرئيس للوزراء أولاً ثم كرئيس للجمهورية خلال ولايته الأولى، ترجم أيضاً تغيّر توجه موسكو السياسي لا سيما في علاقاتها مع واشنطن. لأنه في موازاة تغيّر نظرة الغرب تجاه أورو–آسيا، فإن أهداف روسيا تغيّرت كذلك مع فلاديمير بوتين. فقد أراد قبل كل شيء إعادة الاستقرار إلى البلد وإصلاح النظام وإحياء فكرة عظمة روسيا، من خلال توحيد المجتمع، وتحسين الوضع الاقتصادي، وتعزيز الدولة. كانت أولوياته تقوية روسيا من الداخل وليس تعزيز المواقع الخارجية، أقله على المدى القصير. وقد سمح له النمو الاقتصادي في العام 2000 بتسديد قسم كبير من الدين الروسي. استطاعت الحكومة بفضل النفط، أن تؤمن احتياطياً مثبّتاً بقيمة 4،3 مليار دولار في 2003، يمكنها الاستفادة منه في حال انخفاض الأسعار. منذ 2001، حققت الصادرات الروسية رقماً قياسياً بلغ 108 مليارات دولار. في حين كان الميزان التجاري للاتحاد السوفييتي في عجز دائم، فقدد حقق الميزان التجاري لروسيا فائضاً منذ 1992 وصلت قيمته إلى 48 مليار دولار في 2001، و67 مليار دولار في 2003، و106 مليارات في 2004، والقسم الأكبر منه يعود الفضل فيه إلى النفط.

بفضل عودة المَلاءة والاستقرار السياسي في التسعينيات، أصبحت العلاقة الروسية – الأميركية أقل تنازعاً. على الرغم من بعض التوتّرات المرتبطة بقضايا تجسّس وبانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ الباليستيّة المضادة، قرّر فلاديمير بوتين تجنّب المواجهات والتركيز على برنامجه الداخلي، ما أدى إلى تحسن كبير في العلاقات الثنائية مع جورج بوش. وقد عززت أحداث 11 أيلول/سبتمبر الاتصالات بين الرئيسين، إذ أن كلاً

منهما يواجه إرهاباً خاصاً به. وهكذا فإن بوتين كان أول رئيس دولة أجنبي يتّصل بالرئيس بوش بعد اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر وتعود علاقتهما الخاصة إلى ذلك التاريخ. حصل هذا مباشرةً بعد أن وافق فلاديمير بوتين على إنشاء قواعد أميركية في آسيا الوسطى لدعم العمليات الأميركية في أفغانستان، على الرغم من معارضة القوات الروسية المسلّحة. وأُطلقت من ثم الشراكة الروسية الأميركية في مجال الطاقة.

آسيا الوسطى والقوقاز من وجهة نظر الكرملين

ابتداءً من 2002 استعاد فلاديمير بوتين زمام العلاقات الخارجية التي كانت قد اضطربت كثيراً أثناء رئاسة بوريس يلتسين، تحت ضغط العديد من الخلايا والتيارات العاملة كل منها في نطاق تأثيرها. إن الإمساك بزمام جهاز الدولة امتدّ ليشمل مختلف القطاعات بدءاً من الجيش والبرلمان الروسي وصولاً إلى المناطق، ومن وكالة الطاقة الذريةميناتوم إلى وزارة الطاقة والوقود مروراً طبعاً بأعضاء حكومة الخاصة، ليكتمل في العام 2004.

مع أن أولوية الرئيس بوتين هذه المتجهة أكثر نحو المسائل الاقتصادية قد تشير إلى طموحات سياسية أكثر تواضعاً، فإن لروسيا تطلعات جيوسياسية محددة تجاه جوارها الأجنبي، لا سيما تجاه رابطة الدول المستقلة. وقد تأكد هذا الجانب أثناء انعقاد الدورة العامة للسفراء الروس، الذين استدعوا إلى موسكو لاجتماع خاص في تموز/يوليو 2004. في هذه المناسبة، أكد الرئيس «بوتين» مجدداً أن المهمة الرئيسة للدبلوماسية الروسية هي حماية المصالح الاقتصادية الوطنية وزيادة استقطاب روسيا للاستثمارات الأجنبية. وهكذا مُنح تنويه خاص لأهمية العلاقات المميزة مع بلدان رابطة الدول المستقلة، وقد أكد الرئيس أنها كانت الأولوية الرئيسة وأن العلاقات يجب أن تكون مغرية لروسيا كما لبقية الدول الأعضاء[25].

إن سمة هذا التقرب الجديد لموسكو من الجار الغريب هي إرادة التكامل الاقتصادي وقوة الجذب الثقافي «Soft Power»، وهو مفهوم وضعه الأميركي «جوزيف س. ناي»[26]. إن هدف هذه الاستراتيجة الرئاسية هو أن تتيح «لموسكو» تأمين سلامة حدودها الغربية وكذلك الجنوبية، بهدف إحاطة نفسها بدول حليفة وذلك من خلال سياسة تعاون عسكري – اقتصادي شبيه بمعاهدة شنغهاي، التي تستخدمها «بكين» أداة تأثير وبخاصةٍ في آسيا

الوسطى. لكن هذا الطموح الرئاسي، يجب إلا يُخفي الرؤى السائدة لدى الجيش وقوى الأمن وهي أكثر اعتماداً على القوة وأكثر تقليديةً، كما رؤى البرلمان الروسي المعارض لفلاديمير بوتين في هذه النقطة.

بصدد هذه النقطة، إن «الريح الديمقراطية» التي تنفثها بعض بؤر المخابرات في واشنطن باتجاه العديد من الجمهوريات السوفييتية السابقة لا تسهّل مهمة الرئيس الروسي في مواجهة «صقوره» الذين اجتمعوا في التيار المعروف بالسيلوفيكي (الحرس القديم) والذين لا يفوتهم انتقاد الاختراقات الأميركية في الشرق الأوسط وفي آسيا الوسطى، وغياب أي ردة فعل من الكرملين. ولكن رغم كل شيء، كان الرئيس الروسي حكيماً عندما أقنع مجلس «الدوما»، في تشرين الثاني/نوفمبر2005، بتبني قانون يعزّز المراقبة على تمويل المنظمات غير الحكومية، لاسيما تلك التي تعمل لصالح حقوق الإنسان. إن موسكو تحمي نفسها باسم الشفافية السياسية بدون إعلان ذلك، بعد الثورات الديمقراطية شبه العفوية في الجمهوريات السابقة. إن المستهدف حتماً هي المنظمات الروسية غير الحكومية الممولة من الخارج، وكذلك المنظمات الاجنبية. الشعور الغالب بين «الصقور» هو التالي: إذا كان على روسيا أن تتخلى عمّا تبقّى من العالم للولايات المتحدة، فعلى هذه الأخيرة أن تترك أوروآسيا ورابطة الدول المستقلة لروسيا. من المحتمل أن تتشارك في هذه الرؤيا كل المناطق الواقعة على الحدود الروسية وأن قوة الجذب الثقافي الرئاسية لم تجتذب إلا أقليةً، تماماً كما هي الحال في «موسكو»، في النهاية. إن تقدم عملاء واشنطن في أوروآسيا من شأنه أن يهدّد ويضعف سلطة الرئيس «بوتين» الذي، فضلاًعن أنه لم يتوصل بعد على أرضه الخاصة، وخلافاً لتعهداته الانتخابية في الـ2000، إلى تسوية النزاع في الشيشان.

إن عاصمة الشيشان، «غروزني»، الواقعة على طريق نقل البترول من باكو إلى البحر الأسود، شكلت تاريخياً مركزاً نفطياً مهماً في الاتحاد السوفييتي السابق، وهي تحوي مصفاة كبيرة، ومركزاً للتدريب على الصناعة النفطية، ومعامل تصنيع معدات نفطية. ولكن عملياً دمر كل شيء منذ زمن طويل. كما أن معظم التجهيزات النفطية التي كانت تؤمّن نقل الخام الأذربيجاني من بحر قزوين باتجاه نوفوروسيسك على البحر الأسود، استُبدلت منذ ذلك الحين بأنابيب متفرعة تحيط بالشيشان. إن خط السير الجديد هذا يمرّ أكثر شمالاً، عبر

داغستان الجار الذي يتعرّض منذ فترة لعدد متزايد من الاعتداءات المنسوبة إلى الإسلاميين الشيشان أو المحليين. لا زالت الشيشان تنتج طبعاً حوالى 30،000 برميل في اليوم من النفط سنة 2003 مقابل 80،000 برميل في اليوم في الثمانينيات، زمن الاتحاد السوفييتي. لكن ليس للصراع في الشيشان أي خلفية نفطية، إنما له أسباب تاريخية وإثنية وسياسية. بالنسبة إلى بوتين، وأبعد من صيانة وحدة أراضي روسيا الاتحادية، يتعلق الأمر خاصة بإبعاد هذا النزاع عن كتلة القوقاز.

إن النكسات الجيوسياسية التي عرفها فلاديمير بوتين في القوقاز وفي آسيا الوسطى، وكذلك الأزمة الديموغرافية والاجتماعية في روسيا تدفع بعض المحلّلين في وكالة الاستخبارات المركزية إلى توقع تفتيت روسيا في السنوات العشر القادمة[28]. تجتاز روسيا في الواقع أزمة ديموغرافية حادة، مثقلة بالتهديدات لمستقبلها. فنسبة معدل الحياة والولادة انهارت بسبب الإدمان على الكحول وتغيير النظام الصحي والقلق المثار حول مستقبل البلد. فنسبة الوفيات (17٪) تكاد تبلغ ضعف نسبة الولادات (10٪). بحسب تقديرات دائرة «السكان» في منظمة الأمم المتحدة قد يتراجع عدد الروس من 144,4 مليون، وهو الرقم المسجل في إحصاء السكان لعام 2002، إلى 104,3 في العام 2050. وهذه ليست إلا الفرضية الوسط. إن الارتفاع الخجول في نسبة الولادات المسجّلة في السنوات الأخيرة لن يقلب التوقّعات. هذه القنبلة الديموغرافية تشكّل بالطبع خطراً من الدرجة الأولى على روسيا. إن سيناريو التفكك هذا، سواء كان ذاتياً أو بتشجيع خارجي، توقعه زبيغنيو بريجنسكي نفسه منذ 1997. كان قد تخيّل في كتابه الذي يحمل عنوان «رقعة الشطرنج الكبيرة»، اتحاداً من ثلاث دول روسية يضم روسيا أوروبية وجمهورية سيبيريا وجمهورية أخرى من أقصى الشرق، كما تخيّل تفكّك شمال القوقاز الروسي عام 2004[29]. إن إدراك فلاديمير بوتين لهشاشة الفسيفساء الإثنية– الثقافية لاتحاد روسيا الشاسع، يدفعه إلى اعتماد سياسة قومية داخل حدوده، وإلى أن يكون أكثر مرونة مع جاره الغريب.

فمنذ عدة سنوات، اضطرت روسيا إلى التحالف مع جيرانها. هكذا ففي حزيران 2004، طلبت طاجكستان منها سحب قواعدها التي يعود تاريخها إلى العهد السوفييتي وإعادة عناصر حرس الحدود المتمركزين على طول الحدود الأفغانية إلى الوطن. توصّلت موسكو

إلى الاحتفاظ بسيطرتها على مساحة المراقبة الاستراتيجية هذه مقابل إلغاء جزئي للدين الطاجيكي تجاه روسيا والاستثمار في قطاع الطاقة. فضلاً عن ذلك وربما هذا هو الأهم، حصلت طاجكستان على تسهيلات تتعلق بدخول مهاجريها الاقتصاديين إلى الأراضي الروسية[30]. لأن سلطة موسكو على بعض جمهوريات آسيا الوسطى هي قبل كل شيء اقتصادية حتى ولو كانت الطاقة والهيمنة العسكرية لا تزال من مقوماتها المهمة.

وقّعت موسكو في العام 2004 اتفاق شراكة استراتيجية جديد مع أوزباكستان منهيةً بذلك حالة توتر العلاقات التي ظهرت بين طشقند وموسكو خلال عهد يلتسين. استغلّت واشنطن هذه المناسبة لتعقد مع طشقند علاقات سياسية واقتصادية وفي المجال الأمني. يتضمن الاتفاق الروسي – الأوزبكي الجديد على جانب عسكري يشتمل على التجهيز بالأسلحة الروسية وتدريب الجيش الأوزبكي. كما ينص على اشراك غازبروم ولوكويل وشركات نفطية – غازية روسية أخرى في مشاريع ضخمة في أوزبكستان. وهكذا باشرت لوكويل في استثمار مليار دولار في مشروع غازي واحد(31). جاء هذا الاتفاق بعد الانتقادات التي وجهتها واشنطن لطشقند حول تدابير غير كافية في موضوع التحرير الاقتصادي وحول التجاوزات على صعيد حقوق الإنسان. لذلك فإن جاذبية القدرات الاستثمارية الروسية الهائلة في قطاع الطاقة بشكل خاص، هي التي أدّت إلى هذا الاتفاق. هكذا نجد أن الآفاق الاقتصادية والتجارية التي تفتحها روسيا بالاتجاهين أمام جيرانها في منظمة الدول المستقلة، شديدة الأهمية. على روسيا إذاً أن تتمكن من متابعة تصدير منتوجاتها الصناعية وسمادها ومستحضراتها الكيميائية، التي لا ينتجها جيرانها أو التي يقل إنتاجهم لها. أما فيما خص مهاجري آسيا الوسطى، فيمكنهم المحافظة على مواقعهم كأجراء يعملون في قطاعات الاقتصاد الروسي المتدنية الأجر، المتمثلة بالزراعة وصناعة البناء وبعض الخدمات. فهذه الهجرة مرحب بها في النهاية، لاسيما في مناطق سيبيريا النائية، لأنها تمكن روسيا من امتصاص تراجعها الديموغرافي، الذي قد يؤدي على المدى البعيد إلى نقص في اليد العاملة.

حتى في جورجيا، وفي الوقت الذي يرغب الرئيس الجديد ساكاشفيلي بالتحول نهائياً نحو الغرب، شكّل دخل العمال الجيورجيين في روسيا عام 2002، 20٪ من إجمال الناتج القومي الجيورجي بحسب المنظمة الدولية للهجرة[32]. تشكّل روسيا أيضاً السوق الأول

لتصريف السلع الاستهلاكية اليومية التي تنتجها الشركات الجيورجية. لم تفت الرئيس ساكاشفيلي أهمية العلاقة مع روسيا عندما فاجأ الجميع في 1 حزيران/يونيو 2004 بتعيينه كاخا بيندوكيدز رئيساً للوزراء. هذا الجيورجي الأصل، هو رجل أعمال يقيم منذ مدة في روسيا حيث جمع ثروة كبيرة. إن هذا التعيين الذي يهدف بشكل واضح إلى جذب مزيد من الاستثمارات الروسية لا يعود سببه فقط إلى قرب موسكو أو إلى قوتها؛ فهو يعبر أيضاً عن إرادة لدى جيورجيا في إعطاء الأولوية للمبادلات والتعاون الاقتصادي، في حال تقدم الاقتصاد على المسائل السياسية- الأمنية في العلاقة الثنائية الروسية- الجيورجية.

أخيراً يبدو أن روسيا، نظراً لموجبات أمنية أقل أهمية في إطار منظمة الدول المستقلة منها في زمن الاتحاد السوفييتي، مهيئة اليوم للمراهنة على قوة الجذب الثقافي لديها ولأن تجني منها الأرباح بطريقة أسهل. ليس من المؤكد أن محاولة منافسة هذا «النموذج» تضمن للولايات المتحدة أن تؤمن بشكل دائم مصالحها الاستراتيجية في القوقاز وفي آسيا الوسطى، إلا إذا خاطرت بإحداث عدم استقرار دائم في المنطقة. إن محور تبيليسي -كييف المذكور أعلاه هو في الواقع أكثر أهمية لأوروبا وللولايات المتحدة منه لموسكو. إن روسيا وبفضل علاقاتها التاريخية مع جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى تظن، وليس عبثاً، أن بإمكانها الاحتفاظ بقدر كافٍ من الإمساك بزمام الأمور على الصعيد العسكري- الطاقي كما على الصعيد الاقتصادي يمكنها من الاحتفاظ بنوع من حق النقض حول المسائل الحرجة المتعلقة بهذه المنطقة. بالمقابل، تعتبر واشنطن من دون شك، أن إمكانيات قطاع الطاقة الروسي وتأثيره المتنامي في المنطقة، من أوكرانيا إلى قرغزستان، يجب أن تكون تحت السيطرة، مع أن روسيا أصبحت فيما يخص البترول والغاز قوةً يجب أخذها في الاعتبار عالمياً.

الهوامش

1. دوّن زبيغنيو برجينسكي في كتابه، «رقعة الشطرنج الكبرى» **Le grand échiquier**، (بايار، باريس،1997) أن سياسة الولايات المتحدة تقضي ببلقنة أوروآسيا بحيث إنه لن يكون ممكناً في المستقبل نشوء أي دولة مستقرة سياسياً واقتصادياً بين دول روسيا، والاتحاد الأوروبي والصين لتشكّل تحدّياً ممكناً لهيمنة الولايات المتحدة على العالم. وهذا هو مفهوم نظرية بوش (أيلول/ سبتمبر 2002)، عن الحرب الوقائية المطبقة على العالم (راجع الصفحة التالية).

- إن كانت هذه النتائج المزعزعة للاستقرار إقليمياً، ايجابية في نظر واشنطن أو سلبية بالنسبة لعواصم أخرى، إلا أنها تشكّل مصدر قلق في الحالين. إذ بغض النظر عن اضطرار البيت الأبيض لإعلان الرضا عنها إلاّ انها ربما تؤدي لاحقاً إلى إفلات زمام الأمور من يد الولايات المتحدة التي ستجد نفسها عاجزة أمام نتائج هذه الدينامية التي اعتمدتها.

2. يمكن تحميل هذا النص على الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض.
3. المصدر: صحيفة لي زيكو Les Echos 24 حزيران/ يوليو 2004. تلحظ هذه الميزانية 76 مليار دولار من أجل اقتناء الأسلحة والمعدّات، و68,6 مليار من أجل الأبحاث والتنمية.
4. تسمّى أوروآسيا «قلبَ الأرضِ» على عكسِ «الحد الفاصل»، المؤلّف منْ أوروبا الغربية، الشرقِ الأوسطِ والشواطىء الغربيةِ للمحيطِ الهادئ، ما يعني الحدودَ الأورو آسيوية.
6. مايكل كلاير، «الجيوسياسةِ الجديدةِ» مجلة The Monthly Review، المجلد 55، العدد 3، تموز/ يونيو–آب/ أوغسطس 2003.
7. في العام 1999، كان المعدل العام للإنتاج العالميّ 74،5 مليون برميل في اليوم بحسبِ وزارة الطاقة الأميركية. في منتصفِ الطريق تبدو تلك التصاريح المتشائمة، مبالغ فيها عن قصد. كانَ هذا الخطاب مقدمة للخطوط العريضة لسياسة الطاقة العالمية في أيار/ مايو 2001.
8. هذهِ الأرقام المتعلّقة بالاحتياطيات القصوى لحوض قزوين ترد في نشرة وزارة الطاقة الأميركية عام 2000. من المهم أن نلحظ أن تلك الأرقام انخفضت بعد وصول طاقم بوش – تشيني والذي يفضّل أنْ يرسم رؤيا محددة للتقديرات المختصّةبالاحتياطي المثبت.
9. المصدر: النشرة الإحصائية للطاقة العالمية، حزيران/ يوليو 2005.
10. المقصود ببلادِ قزوين اذربيجان، اوزبكستان، تركمانستان، كازاخستان.
11. كاترين لوكاتيلي، مجلة أن سوسييتال In societal، عدد 42، الفصل الرابع 2003.
12. فضلاً عن الصين، تشمل منظمة آسيا والمحيط الهندي للتعاون الاقتصادي البلدان التالية: استراليا، كندا، تشيلي، هونغ كونغ، أندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، نيوزيلاندا، بابوازي، غينيا الجديدة، سنغافورة، بيرو، فلبين، روسيا، تايلاند، الولايات المتحدة، فيتنام، المكسيك وبروناي. إذا كانت القدرات الاقتصادية لتلكَ المنظمة مدهشةً، فإنّ خطوط الانشقاقِ السياسيّ هي كذلك.
13. أوليفي غوي، في مجلة بوليتيك انترناسيونال، شتاء 2003/2002، العدد 98.
14. إنّ ناغورني– كاراباخ هي أرضُ اذربيجانية، أكثرية شعبها من الأرمن وبالتالي فهيَ تحتَ سيطرةِ الأرمن منذ وقف إطلاقِ النار الذي وضع حدّاً للنزاع المسلّح بين البلدين في بدايةِ التسعينيات.
15. في باكو، عام 1846، تمّ حفر أول حقل بترولٍ في العالم. إن الأخوين نوبل وعائلة روتشيلاد موّلوا بشكل كبير

تنمية الصناعة النفطية في المنطقة.

16. لو بيلان دي موند Le Bilan Du Monde، طبعة 2005، منشورات لوموند.

17. إن القبيلة التي يتحدر منها الرئيس علييف كانت تحكم البلد قبل استقلال أذربيجان عام 1991، واستمرت بعد ذلك. بعد موت الرئيس حيدر علييف في مستشفى أميركي في 12 ديسمبر 2003، والذي كان يحكم هذه الجمهورية منذ زمن الاتحاد السوفييتي، تولّى الحكم ابنه إلهام علييف عقب انتخابات مزورة مشكوك في صحتها من قبل مراقبي منظمة الأمن والتعاون، بعد أن كان يتولّى منصب رئيس الحكومة منذ آب 2002.

18. تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة الوطنية للديمقراطية، بعد إعلان مبادئها الرسمية، التي تقضي بتعزيز المؤسسات الديمقراطية حول العالم، أنشئت بموافقة الكونغرس، تحت إشراف رونالد ريغان، لتسهيل بعض عمليات وكالة الاستخبارات المركزية، من خلال السماح لوزارة الخارجية بحفظ الأيدي نظيفة. أعلن جورج و. بوش في 20 كانون الثاني 2004، بمناسبة خطابه الثالث حول حال الاتحاد، مضاعفة ميزانية المؤسسة الوطنية للديمقراطية.

19. إن الحزب الإسلامي، قد سُجّل، بعد اعتداءات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة على اللائحة الأميركية للمنظمات المرتبطة بالقاعدة. تبنّى هذا الحزب اعتداءات دامية، لا سيما في طشقند والعاصمة الأوزبكية. لكن الحزب الإسلامي لم يفقد تأثيره في أوزبكستان إلا ليُصبح مقبولاً أكثر في طاجكستان وفي أفغانستان. كالعديد من الحركات المحلية، يتموّل الحزب الإسلامي من تجارة المخدرات، وآسيا الوسطى هي أحد مراكز التوزيع، لا سيما الأفيون المنتج في أفغانستان.

20. صحيفة واشنطن بوست، 4 حزيران 2005.

21. أوليفيي روي، مجلة لوموند ديبلوماتيك، تشرين الثاني/ نوفمبر 1996.

22. اسوشياتيد بريس، 18 حزيران 2005.

23. في حال صعوبة ضمّ الهند، يبقى المشروع قابلاً للحياة اقتصادياً في باكستان فقط.

24. للتشديد على الغياب التام لسلطة الرئيس الأفغاني خارج العاصمة، سمّاه أعداؤه «رئيس بلدية كابول».

25. فلاديمير بوتين، «خطاب في الجلسة العامة لاتحاد السفراء الروس واجتماع الممثلين الدائمين»، موسكو، وزارة الخارجية، 12 حزيران 2004، متوفّر على الموقع www.kremlin.ru.

26. كتب جوزيف س. ناي جونيور كتابين حول هذه المسألة. الأول تحت عنوان The Paradoxe of American Power والثاني عنوانه: Soft Power: The Means to Succes in World Politics. في مقدمة هذا الكتاب الأخير، يعطي جوزيف ناي تحديداً لقوة الجذب الثقافي، ويمكن أن يلخّص كالآتي: القدرة على امتلاك ما تريد من خلال الانضمام إلى مثال أو إلى قضية منصفة بدلاً من الإكراه أو اللجوء إلى وسائل مالية.

27. هذا المصطلح الشامل يعني قوى الأمن والتيار السياسي الذي تمثله وسط الإدارة الروسية.

28. صحيفة الإندبندنت، لندن، 30 نيسان/ أبريل 2004.

29. المرجع نفسه.

30. بحسب مكتب الهجرات العالمية، هناك أكثر من ستمئة ألف طاجكي يعملون في روسيا، أي قرابة 80٪ من شعب طاجكستان. في 2003، مثلت الأموال المرسلة إلى الوطن من هؤلاء العاملين المهاجرين 1،2 مليار دولار أي أكثر بكثير من إيرادات ميزانية دولة طاجكستان.

31. أوراسيا دايلي مونيتور Eurasia Daily Monitor، الجزء الأول، رقم 37، 23 حزيران/ يوليو 2004.

32. المنظمة الدولية للهجرة، وجمعية التربية الاقتصادية، «هجرة العمالة من جيورجيا 2003»، (تبليسي، جيورجيا: المنظمة الدولية للهجرة، 2003).

الفصل السادس

روسيا

بين الوعود والإلزامات

كي نفهم جيداً الرهان الذي يشكّله الهيدروكربور في روسيا، وكي لا نغذي عبثاً الأوهام حول قدراته الكبيرة على تغطية ازدياد الطلب العالمي في المستقبل، يجب أولاً، وضعه في إطار أوسع هو نهوض الاقتصاد الروسي. لأن ما سيستخدم من النفط والغاز الروسيين يتعلّق قبل كل شيء باحتياجات الكرملين، وكذلك بتطور الاقتصاد الروسي إضافةً إلى التحولات في أسعار الخام. وبالنتيجة تُطرح مسألة استعادة الكرملين زمام السيطرة على قطاع الهيدروكربور.

إن روسيا هي المنتج الثاني للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة. لكن بخلاف هذه الأخيرة، هي مصدّرة أساسية للطاقة إذ أن إنتاجها يتخطى استهلاكها بكثير، والجدول الآتي يؤكد ذلك[1].

تطوّر إنتاج الطاقة الأولية واستهلاكها في روسيا

(المبينة بألف مليار من الوحدات الحرارية البريطانية Btu)

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مجموع الطاقة الأولية المنتجة	48,000	44,69	42,31	41,42	41,35	40,04	40,04	42,06	43,02	44,14	45,68
مجموع الطاقة الأولية المستهلكة	34,12	31,96	29,21	27,93	27,37	25,54	25,72	26,77	27,21	27,72	27,54

على الرغم من طاقتها الهائلة تأتي روسيا في المرتبة الرابعة عالمياً للدول المنتجة للكهرباء، بعد الولايات المتحدة والصين واليابان. كان الإنتاج الروسي من الكهرباء، المقدّر بملايين

الميغاواط، يتوزع في العام 2002 كالآتي: النووي 21,2؛ الكهرمائي 44,7؛ الحراري التقليدي (فحم، نفط، غاز)[2] 139,6. إن حجم الطاقات الأحفورية له تأثير أساسي إذاً. فهو يضع روسيا في المرتبة الثالثة للدول الملوِّثة في العالم بعد الولايات المتحدة والصين، وذلك بسبب انبعاثات الكربون من المحروقات الأحفورية. كما أنه يعتمد منطقياً على المخزونات الروسية الهائلة من الفحم والهيدروكربورات. تحتوي روسيا على ثاني مخزونات عالمية من الفحم بعد الولايات المتحدة، وعلى صعيد الهيدروكربورات، تمتلك المخزونات العالمية الأولى من الغاز[3] والاحتياطيات المثبتة السابعة من النفط. إن تقديرات مخزونات النفط تتغيّر إلى أبعد الحدود تبعاً للتعريفات. فبالنسبة لقطاع الطاقة الأميركي، تقدر الاحتياطيات الروسية المثبتة بـ 60 مليار برميل أي 5,7٪ من المخزونات العالمية، بينما تصبح بحسب وكالة الطاقة العالمية 137 مليار برميل أي ما يقارب 15٪ من المخزونات العالمية[4]. وبالرغم من هذا الغموض، تبقى روسيا لاعباً عالمياً مهماً، وهي مدعوة لتلعب دور حكم أساسي لتلبية ازدياد الطلب على الهيدروكربور مستقبلاً. إن هذا التحكيم سيكون كذلك تبعاً لحاجاتها الاقتصادية الخاصة وبالتالي لقدرات الرئيس بوتين، كما خلفائه، على التعامل مع زيادة المطالب الاجتماعية، في موازاة تطوّر شكل محدّد جداً من اقتصاد السوق.

الاقتصاد الروسي وقطاع الطاقة

إن العلاقة بين النتائج القياسية لقطاع الهيدروكربور وسلامة الاقتصاد الروسي هي من ثوابت روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي. وإذا كان قد أُعيد انتخاب فلاديمير بوتين في 14 آذار 2004، رئيساً لاتحاد روسيا الفدرالية بأكثر من 71٪ من الأصوات في الدورة الأولى، إلا أن هناك مشاكل كثيرة لا زالت قائمة. فمستوى المعيشة لم يصل إلى ما كان عليه في عهد ميخائيل غورباتشيف، ويعيش أكثر من 20٪ من الروس تحت خط الفقر. وفي بداية 2005، لم يتجاوز متوسط المعاش التقاعدي للروسي الـ 2000 روبل أي ما يقارب 50 يورو شهرياً. وهذا المبلغ نفسه هو ثمن وجبة طعام في أحد مطاعم موسكو الجديدة، لكن غير الفخمة. إذا كانت الفروقات في المداخيل موجودة على الدوام في روسيا، حتى في ظل النظام الشيوعي، فقد كانت أقل أهمية من اليوم، خاصة أنها لم تكن ظاهرة. أما بالنسبة إلى معدل الحياة، فهو في

هبوط مستمر إذ لا يتجاوز 58 سنة وثمانية أشهر بالنسبة للرجال الروس، وهو الأقصر في أوروبا بأسرها بحسب الأرقام المنشورة في آب 2005 من قبل الدائرة الاتحادية لإحصاءات الدولة (روستات)[5].

وعلى الرغم من هذا الرصيد الاجتماعي غير المرضي، فإن الاقتصاد الروسي كان مع ذلك موزّعاً بالفعل خلال ولاية فلاديمير بوتين الأولى (2000–2004). صحيح أن هذا الأخير قد استفاد من ظروف مناسبة. ذلك أن تدني سعر الروبل إضافةً إلى الأزمة المالية في آب 1998، أعاد للمنتوجات الروسية قدرتها على المنافسة. في الوقت عينه، سمح ارتفاع أسعار النفط بضخ مداخيل في اقتصاد البلد. وللتذكير، في كانون الأول/ديسمبر 1998، كان سعر البرميل حوالى 10 دولارات ومعدل سعره الوسطي للسنة 11،80 دولار. في أيلول/سبتمبر[6] 2000 تخطى سعر البرميل 33 دولاراً. لكنه صحيح أيضاً أن ما تحقق من إصلاحات ليبرالية النزعة، ومن استقرار سياسي طبع ولاية الرئيس الأولى، قد أسهم أيضاً في نهضة الاقتصاد الروسي الذي قطع شوطاً طويلاً. ففي 17 آب/أغسطس 1998، كان الاقتصاد الروسي يعلن إفلاسه. فأعلن رئيس الوزراء سيرغي كيريانكو تأجيل الديون المستحقة للمصارف الغربية على المصارف الروسية، وتجميد تسديد الدين المتعلق بالسندات المالية، وتوسيع مروحة تقلّب سعرالروبل. إنه الانهيار المالي: تضاعف عدد المصارف التي أعلنت إفلاسها وتدنى سعر الروبل حتى خسر 70٪ من قيمته.

بعد 6 سنوات، تغيّرت معالم البلد. فميزانية 2004 سجلت فائضاً للسنة الرابعة على التوالي. خفّض الدين الخارجي من 155 مليار دولار (82٪ من إجمال الناتج المحلي) في العام 1999 إلى 108,9 مليار دولار (19,1٪ من إجمال الناتج المحلي) في العام 2003 والدين العام من 110٪ إلى 38٪ من إجمال الناتج المحلي وتمت السيطرة نسبياً على التضخّم مع 13,6٪ في العام 2003؛ 11,5٪ في العام 2004. حلّت مشكلة الرواتب المتأخّرة بشكل شبه نهائي، كما أن نظام المقايضة وإن لم يختفِ نهائياً، أمسى أكثر هامشية. تخطّى احتياطي النقد في المصرف المركزي 80 مليار دولار، وسعر الدين الروسي استمر في التحسّن. في كانون الثاني/يناير 2004، نقلت وكالة ستاندارد أند بورز للتخمين، التصنيف الائتماني للدين الخارجي بالنقد الأجنبي، من فئة ب ب إلى ب ب +. وهذا تطوّر يؤشر إلى أن دين الدولة الروسية هو أقل خطورة في نظر

المستثمرين من دين البرازيل. منذ العام 1998، قامت الدولة في العام 2004 بإصدارها الأول في سوق السندات الأوروبية. وقد ترافق هذا النهوض الاقتصادي مع تحسن في القطاع النفطي أيضاً.

الإنتاج النفطي الروسي وحقول البترول الرئيسية

إذا كانت المخزونات ضخمة جداً، كما رأينا، فقد عرف إنتاج النفط مع ذلك ركوداً في التسعينيات لعدم توفر عمليات تنقيب جديدة وبسبب سوء أساليب استثمار حقول النفط. في الثمانينيات، استخرج الروس نفطهم، لا سيما من حقول النفط العملاقة في سيبيريا الغربية من دون الاكتراث بالمستقبل. كانوا ينتجون النفط غير مبالين بالمحدودية الزمنية لقدرة المواقع على الإنتاج. نتيجة لهذه الإدارة السيئة، لم يتوقف الإنتاج عن الانخفاض حتى سنة 1996. ثم انطلق الإنتاج الروسي منذ ذلك الحين. في نيسان/أبريل 2004، أنتجت روسيا 9 ملايين برميل يومياً أي أكثر من المملكة العربية السعودية في ذلك التاريخ واستقرّ الإنتاج الوسطي في العام 2004 على 9،28 مليون برميل في اليوم. إن الهدف من اليوم فصاعداً هو استخراج 11 مليون برميل يومياً.

تؤمّن سيبيريا الغربية ثلثي الإنتاج النفطي الروسي، منطقة الأورال - الفولغا، 25٪، والشمال الكبير (منطقة نينيتس، وجمهورية كوميس) 3،5٪، وشمال القوقاز 1٪، وهي النسبة ذاتها التي تؤمنها منطقة ساخالين، في الشرق الأقصى الروسي، حيث كان التقدم خلال العام 2006 سريعاً ومدهشاً. إن الحقول الأساسية هي حقول منطقة تيومن. تقع هذه الأخيرة في محور وادي أوب، في منطقة خانتي- مانسي المستقلة التي تنتج 80٪ من الأربعة ملايين برميل في اليوم وهو مجموع ما تنتجه مناطق الاتحاد الادارية[7]. يأتي بعدها محور كاما -فولغا مع تتارستان (500000 برميل في اليوم) وباشكورتوستان وهي باشكيري القديمة (300000 برميل في اليوم)، ثم مناطق بيرم وسامارا مع حقول أقل أهمية في قطاعات فولغوغراد وساراتوف وأستراخان. إن الإنتاج الروسي تغيّر كثيراً خلال السنوات العشرين الأخيرة، كما يثبت الجدول الآتي:

تطوّر الإنتاج النفطي الروسي
بملايين البراميل يومياً

1985	10,8	1997	6,12
1988	11,4	1998	6,06
1990	10,3	1999	6,1
1991	9,22	2000	6,48
1992	7,98	2001	6,98
1993	7,08	2002	7,6
1994	6,36	2003	8,42
1995	6,14	2004	9,28
1996	6،02		

مصدر: غوسكومستات روسيا

يعود انخفاض الإنتاج إلى أسباب عديدة. منذ نهاية الثمانينيات، راوحت أعمال التنقيب مكانها وانخفضت الاستثمارات جزئياً خلال التسعينيات، بفعل الظروف المحيطة بالخصخصة، ونتيجة لتجميع الشركات العاملة في قطاع النفط، بالرغم من أن هذا الأخير ظل يتصدر مجالات استقطاب الاستثمارات الأجنبية. إضافةً إلى ذلك، فإن تحرير السوق لم يعوّض هبوط مخصصات الدولة، كما وأن النوعية الرديئة للتجهيزات أثّرت على السلسلة كلها، من الإنتاج حتى التكرير. فالمصانع التي كانت تصنّع القسم الأكبر من المعدات الضرورية في الاتحاد السوفييتي السابق، تقع في الواقع، في أذربيجان في منطقة باكو، وفي غروزني في الشيشان. في المنطقتين، ولأسباب مختلفة، توقفت المعامل عن تجهيز الحقول الروسية. وأخيراً، كانت الشركات الجديدة تعاني نقصاً في الأموال. كانت النتيجة إقفال 32 ألف حقل منذ 1992 في مقابل 7000 فقط سنة 1998؛ وفي سنة 1999 توقف 35 ألف حقل عن الإنتاج لعدم توفر الصيانة أو قِطع الغيار. الحالة الأخطر كانت في سيبيريا الغربية التي عرفت أخطر هبوط في الإنتاج. بين 1990 و1995، انخفض الطلب الروسي على النفط 40٪ بفعل تراجع نشاط صناعة تستهلك الكثير من الطاقة، وأيضاً بسبب تقليص تكاليف الوقود الذي كانت تستخدمه الآلة العسكرية السوفييتية الضخمة. إن اجتماع هاتين الظاهرتين سبّب اختناق

السوق الداخلية في حين كانت أسواق التصدير الموروثة عن العهد السوفييتي مشبعة. الأرباح الوحيدة التي تحققت كانت من التكرير. بين 1988 و1999، هبط الإنتاج النفطي الروسي حوالى 50٪، من أكثر من 11 مليون برميل إلى 6 ملايين برميل في اليوم، وذلك يعود إلى حدٍ كبير إلى تقليص هائل لعمليات الحفر التعسّفي، وإلى الاستثمار الضعيف في حقول جديدة أو في التكنولوجيا، بغية تحسين قدرة الحقول القديمة على تعويض مخزونها. لم يكن هناك من حثّ على إنتاج أكثر أو/ وأفضل، في حين كانت الفضائح حول الخصخصة تتضاعف. وفي غياب الفرص في الداخل، ضاعفت الشركات الروسية إيداع أموالها وتملّكها في الخارج، من بحر قزوين إلى بلدان البلطيق، ومن البلقان إلى الشرق الأوسط. في سنة 1997، وقّعت شركة لوكويل عقداً بـ 4 مليارات دولار مع بغداد، يقضي باستثمار حقول نفط كورما الغربية حيث تقدّر المخزونات بـ15 مليار برميل.

في نهاية التسعينيات، سمح ارتفاع أسعار الخام بازدهار الصناعة النفطية. فضلاً عن ذلك، وابتداءً من سنة 1993، أتاحت الخصخصة، التي يمكن بالتأكيد أن ننتقد شكلها، بروز عدد من الشركات التي تكاملت نشاطاتها عمودياً من استكشاف وإنتاج وتكرير وتوزيع وبيع، بعضها تأسس على نطاق إقليمي وبعضها الآخر حافظ على مساهمة قوية من الدولة.

القلة المتحكمة بالنفط الروسي وشراكة الطاقة الروسية – الأميركية

إن عمليات الخصخصة وعمليات تفريع الصناعة النفطية الروسية سمحت للاعبين جدد بالدخول إلى قطاع النفط، منهم بعض المنتمين إلى القلة المتحكمة مثل ميخائيل خودوركوفسكي، في شركة إيوكس، وبوريس بيريزوفسكي، ورومان أبراموفيتش في شركة سيبنفط. لم يكن لديهما أية معرفة بالصناعة السوفييتية، إنما كان بوسعهما الوصول إلى رؤوس أموال المصارف الخاصة التي يملكانها ويسيطران عليها، إضافةً إلى أن لديهما علاقات سياسية في الإدارات وداخل الحكومة الروسية.

خلال فترة التسعينيات بمعظمها، نظمت تلك القلة الجديدة المتحكمة عملياتها بحيث خفضت بشكل كبير الضرائب والرسوم المتوجبة عليها للدولة الروسية. في الوقت عينه، نقلت جزءاً كبيراً من رؤوس أموالها لتستثمرها في الخارج، إذ أن الإنتاج النفطي الروسي لم

يكن يحقق الأرباح الكافية.

بعد سنة 1999، نتيجة للوفرة المفاجئة في الأوراق النقدية، وهي مرتبطة بارتفاع الأسعار، ارتفعت أرباح الشركات من دون أن يزداد الإنتاج فعلاً، في حين أن تخفيض سعر الروبل سنة 1998 كان قد أدى بشكل ملحوظ إلى انخفاض تكاليف الإنتاج المحددة بالروبل، بدءاً بكلفة الأجور. هذة الخلطة الرابحة المكوّنة من سعر الإنتاج المنخفض وسعر الطاقة المرتفع، أعطت الشركات الروسية أخيراً الهامش المالي اللازم لتحسين قدرات الإنتاج الروسي من دون اللجوء إلى رؤوس أموال خارجية، علماً أن العديد من مشاريع التنمية بدأ العمل بها ابتداءً من 1999—2000.

إن هذا النهوض في قطاع النفط قد وطّده، على الصعيد السياسي، فلاديمير بوتين منذ وصوله إلى الحكم بداية العام 2000. فقد أبرم اتفاقاً مع الشخصيات الفاعلة في مجال الصناعة النفطية. وتعهّد بعدم التشكيك في عمليات خصخصة شركاتهم وهي عمليات تشكل موضوع نزاع، إذا ابتعدوا عن التدخل في شؤون البلد السياسية وأعادوا ضخ أرباحهم محلياً، بدلاً من نقلها إلى حسابات في الخارج. فكانت النتيجة أن تضاعفت الاستثمارات ثلاث مرات في القطاع، بفضل ثبات الأسعار وتدني سعر الروبل. وهكذا أصبح للشركات الروسية التي توافرت لها إدارة أفضل وفعالية أكبر وقيمة أعلى في البورصة، القدرة على المنافسة وعلى الإنتاجية. ولأن لديها هم الحفاظ على الشفافية، ومن أجل زيادة الأموال في الأسواق، بدأت الشركات الروسية تكتشف فضائل «حاكمية الشركات». هذه الحلقة «الصالحة» أعطت للقلة المتحكمة أسباباً إضافية لإعادة تنظيم إدارة أموالها النفطية وزيادتها. وتمت إعادة الحقول الضعيفة المردود إلى الإنتاج بموازاة شراء معدّات جديدة، كما اعتُمدت تقنيات جديدة. في نهاية العام 2001، كان الإنتاج الروسي قد حقق ربحاً بلغ مليون برميل يومياً مقارنةً بالعام 1999 ثم 7,6 مليون برميل في اليوم في العام 2002 و8,42 مليون برميل في اليوم في العام 2003. فضلاً عن ذلك، تمّ إنجاز بنى تحتية جديدة لا سيما نظام خط أنابيب البلطيق، ومحطة وصول نفطية جديدة على خليج فنلندا من أجل زيادة قدرات التصدير إلى حوالى 12٪. كما أن العديد من المشاريع الأخرى وُضعت في طور التنفيذ، كما سنرى لاحقاً.

ومنذ 2002، أصبحت روسيا المصدّر العالمي الثاني للنفط بعد المملكة العربية السعودية إلا

أنها كانت في شباط/فبراير وأيار/مايو ثم تشرين الأول/أكتوبر، ولفترة قصيرة، المنتج العالمي الأول. لم تكفّ روسيا خلال هذه السنوات، عن كسب حصص في أسواق الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك، مستفيدةً في الوقت عينه من نتائج السياسة التي كانت تفرضها هذه الأخيرة على السوق، خاصة لجهة الأسعار المرتفعة. إن الشركات الدولية الغربية، المطمئنة إلى اتفاقية الشراكة في مجال الطاقة التي قررها في العام 2002 جورج بوش وفلاديمير بوتين، كانت عازمة على الاستفادة من النعمة باشتراكها في المشاريع المحلية لجمع عشرات مليارات الدولارات اللازمة لاستثمار حقول نفط يصعب غالباً الوصول إليها. ذلك أنه بالوتيرة التي يتم بها الاستثمار الحالي، قد تنضب الاحتياطيات الروسية في أقل من 25 سنة، من هنا أهمية استثمار حقول نفطية جديدة. كان يجب كذلك مد خطوط أنابيب جديدة لأن إمكانية الشبكة القائمة استُنفدت. لكن العديد من المشاريع كانت تصطدم دوماً بإرباكات قانونية وإدارية وشرعية. لذلك فإن الشركات الدولية كانت تطالب بضمانات قبل أن تتورط أكثر. كانت ترغب في توقيع اتفاقات على تقاسم الإنتاج بينما كانت نظيراتها الروسيات تقترح شراكة في الفروع التي تنشئها هذه الشركات في الخارج، فتكون الشركات الأجنبية معرضة للمخاطر نفسها التي يتعرض لها الفريق الروسي. فضلاً عن ذلك، لم تكن الشركات المحلية مستعجلة لتقاسم ثرواتها مع الشركات الأجنبية القوية المنافسة لها. شكّلت هذه الخلافات في الرأي حول العقود إضافةً إلى المخاوف على صعيد الشفافية، العائق الأساسي لاتفاقية شراكة الطاقة الروسية – الأميركية، قبل أن يقرّر فلاديمير بوتين استعادة السيطرة على القطاع. كان المستثمرون الأجانب يشتكون أيضاً من الحلقات الغامضة في التشريع المتعلق بعمليات دمج الشركات. إن هذه المشكلة المهمة بسبب طول مدة العقود التي تتراوح بين 20 و25 سنة، كانت أحد مواضيع النقاش الرئيسية في قمة هيوستن في تشرين الأول/أكتوبر 2002 التي جمعت، تحت رعاية وزير الخارجية السابق جايمس بايكر، ممثّلي 70 شركة نفطية روسية وأميركية إضافة إلى مسؤولين حكوميين من البلدين. أخيراً، تمّ التوقيع على عدد قليل من اتفاقيات الدمج، بينما تمّ معظم الاتفاقات المتعلقة بالشركات الأجنبية بصيغة شراكة في فروع الشركات الأجنبية في الخارج.

أياً كان هذا الوجود الأجنبي اليوم، فقد عاد الإنتاج النفطي الروسي في العام 2004 إلى

9,28 مليون برميل يومياً مع احتمال أن يرتفع هذا الرقم على المدى المتوسط إلى 11 مليون برميل في اليوم (وهو تقريباً الرقم القياسي للإنتاج المحقّق خلال العهد السوفييتي)، بينما صارت القدرة التصديرية تفوق 4 ملايين برميل في اليوم[8]. لكن تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الروسي لم يكن في آذار/مارس 2005 سوى 9,33 مليون برميل في اليوم وأنه كان في هذا المستوى خلال الستة أشهر السابقة. هناك شكوك إذاً حول القدرات الروسية على اجتياز هذه العتبة، التي قد تشكّل موقتاً، في ظل غياب الاستثمارات المهمة، سقفاً مقلقاً للإنتاج. إن الوكالة العالمية للطاقة إذ تجاهلت التطورات الجديدة التي طرأت في قطاع الهيدروكربور الروسي، اعتبرت سنة 2002 أن الإنتاج الروسي سيستقر على حوالى 9 ملايين برميل في اليوم في آفاق العام 2010.

من الآن وصاعداً، يعود إلى فلاديمير بوتين أن يؤكد صحة هذا التوقع أو أن يكذبه، وذلك من خلال السياسة التي سيعتمدها.مع ذلك، فإن روسيا لا تنقصها المشاريع إذا كانت رؤوس الأموال جاهزة.

المشاريع النفطية الكبيرة في روسيا

إن أكبر الاستثمارات المستقبلية في البلاد تقع في الشمال حيث تمّ اكتشاف أكبر المخزونات. فالموارد النفطية مهمة هناك حتى لو كان من الصعب أحياناً تحديد الكميات التي يمكن استغلالها، وبالتالي، حجم الاحتياطيات المثبتة، بسبب المشاكل التقنية التي تعترض استثمار هذه المناطق الشمالية التي يقع بعضها في مناطق القطب الشمالي أو في المناطق الجوفية الجليدية. تسمح الخريطة الآتية بتحديد مواقع حقول النفط والغاز الرئيسة وبتمييز الأراضي الجوفية الجليدية من المناطق التي يسهل بلوغها. كما تبين خطوط الأنابيب الأساسية والمحطّات النهائية الموجودة أو التي هي في طور البناء، وذلك لتوضيح مسألة طرق التصدير نحو الشرق خاصة، وهي مسألة سنتطرق إليها لاحقاً. بالنسبة إلى بعض التطوّرات المتعلّقة بخطوط الأنابيب الممتدة باتجاه أوروبا.

نظراً إلى ما تختزنه روسيا من إمكانات هائلة في مجال الهيدروكربور وإلى دورها المتنامي، خاصة في الجغرافيا السياسية العالمية للنفط، فإنه من المناسب أن نطّلع أولاً على وضع هذا

القطاع بدءاً بالحقول، وصولاً إلى مشاريع النقل، مروراً بالشركات المستثمرة في هذا المجال، قبل التطرق إلى المسائل التي يغلب عليها الطابع السياسي. والمقصود بشكل خاص الحقول الآتية.

- حقول محور تيمان- بيتشورا[9] شمال جمهورية كوميس، في منطقة نينيتس المستقلّة التي كانت تشكّل في كانون الثاني/يناير 2005، بالنسبة لشركة لوكويل، احتياطات مثبتة تُقدر بـ3،9 مليار برميل. تضاعف الإنتاج السنوي تقريباً في هذه المنطقة بين العام 2000 و2004 ليستقرّ على 230 ألف برميل في اليوم. ينبغي أن يتخطى 246 ألف برميل يومياً في العام 2005. في تشرين الأول/أكتوبر 2005، أعلن مجلس إدارة لوكويل عن رغبته في توسيع الاحتياطي الصناعي للشركة في منطقة تيمان - بيتشورا، متمنياً رفعه إلى ما يقارب 875 مليون برميل بحلول العام 2010. يجب أن يصل إنتاج الخام السنوي في هذه المنطقة10 إلى 440 ألف برميل يومياً في العام 2015، وحتى ذلك التاريخ، تنوي لوكويل بدء العمل في 31 حقلاً جديداً في المنطقة. كما تتوقع أن تستثمر فيها، بالتعاون مع غازبروم والشركة الأميركية كونوكو مبلغ 5 مليارات دولار حتى عام 2010.
- حقل بريوبسنكوي في منطقة خانتي - مانسي المستقلّة، تديره شركة يوكوس وهو يحتوي على ما يقارب 5 مليارات برميل من المخزونات. كما أن حقل بريرالزلومنوي البعيد عن الساحل شرق بحر بارانتس، والذي يبعد 60 كلم فقط عن محطة لوكويل النهائية الجديدة في فارانداي، قد يفتح أيضاً آفاقاً واعدة.
- حقول مقاطعة يامالو - نينيتس المستقلّة مع احتياطيات مثبتة تقدّر بـ1،7 مليار برميل. تنوي شركة توتال التعاون مع روسنفط من أجل استثمار هذه الحقول التي يستلزم استثمارها حوالي 8 إلى 10 مليارات دولار. وهناك مشاريع أخرى في طور التنفيذ، كحقل خارياغا في مقاطعة نينيتس المستقلّة الذي يناهز احتياطه المثبت حوالي مليار برميل، أو حقل أوفاتسكوي في منطقة تيومن الذي يحتوي على 1،5 مليار برميل. تتوقع شركة TNK النفطية أن تستثمر فيه 1,6 مليار يورو لإنتاج حوالى 200 ألف برميل في اليوم ابتداءً من 2010 وخلال 20 سنة.

هناك مشاريع كبيرة أخرى في سيبيريا الوسطى والشرقيةK كحقول منطقة كراسنويارسك

أو حقل يوروبتشينسكوي حيث تتشارك شركتا شل وإينيسينيفتغاز، أو حقول ساخالين الواسعة والبعيدة عن الشاطئ أيضاً، المعروفة منذ الثمانينيات والتي لم تبدأ عملية التفاوض حولها بين الشركات النفطية إلا في العام 1992. إن هذه الشركات تستأثر حالياً بعدد هائل من المشاريع في مجال النفط كما في مجال الغاز من ساخالين I إلى ساخالين V. في العام 2004، أنتج مشروع ساخالين II وشركة شل شريكة فيه، 320 ألف برميل من الخام يومياً تم تصديرها إلى اليابان وكوريا والصين وتايوان. فضلاً عن الشركات الروسية التي تعمل على مشاريع ساخالين المختلفة، نجد العديد من الشركات الأجنبية الرائدة، مثل إيكسون موبيل، وشل، والبريطانية للنفط بريتش بتروليوم، والشركتين الأميركيتين أركو وتيكساكو، والشركة الهندية للغاز الطبيعي والنفط، والشركات اليابانية وغيرها. يقدّر مجموع مخزونات ساخالين بـ 10 مليارات برميل من النفط ومليار م3 من الغاز. وهكذا، فإن ساخالين هي مركز الاستقطاب الأول للاستثمار النفطي الأجنبي في روسيا، بسبب ما تحتويه من الغاز، على الأخص. كذلك اكتشف في ياكوتي، حقل يحتوي على 700 مليون برميل. وهناك أخيراً العديد من المشاريع قيد التنفيذ، كما في تايمير الواقعة جنوب شرق بحر كارا حيث تشترك توتال مع روسنفط في حقل فانكور (تقدّر المخزونات بمليار برميل من النفط و75 مليار م3 من الغاز). وفي منطقة أومسك في سيبيريا الغربية، وفي منطقة الأورال – الفولغا، وفي البلطيق حيث بدأت لوكويل في العام 2004 باستثمار حقل كراستسوفسكوي، على شاطىء منطقة كالييننغراد.

نظراً إلى المبالغ الطائلة الضرورية لهذه المشاريع، وإلى الظروف الصعبة في الشمال الكبير ولعمليات التنقيب بعيداً عن السواحل، فإن دعم الشركات الأجنبية ضروري. لكن صعوبة إيجاد ظروف تعاقدية ترضي هذه الشركات، تدفع أحياناً بعض الشركات المتحدة إلى صرف النظر. في مطلع عام 2005، قُدّرت حاجات روسيا من أجل استثمار الحقول الجديدة في شرق سيبيريا فقط، بـ20 مليار دولار. على روسيا إذن أن تنسّق، عاجلاً أم آجلاً، مع الشركات الأجنبية. لأنه نظراً لضخامة المبالغ التي ينبغي توظيفها في إنتاج النفط وفي تأمين نقله كذلك، لا تستطيع الشركات الروسية، الرسمية أو الخاصة، بالرغم من ارتفاع أسعار البرميل، أن تتحمّل وحدها كل هذه الأعباء.

البترول الروسي وطرق تصديره

Bassin pétrolier et/ou gazier
Existance présumée d'hydrocarbures
Limite méridionale du permafrost
TRANSPORT MARITIME
Terminal pétrolier
Route maritime
PÉTROLE :
Oléoduc existant
Oléoduc en projet
Exploitation pétrolière
GAZ
Gazoduc existant
Gazoduc en projet
Exploitation gazière
0
1 000 km
NOMS DES
1 Rép. des
2 Arrt. Aut.
3 Arrt. Aut
4 Rép. d'In
5 Rép. de
6 Rép. des
7 Rép. des
MER DE NORVÈGE
MER DU NORD
NORVÈGE
SUÈDE
DANEMARK
Vers Rotterdam
OCÉAN GLACIAL ARCTIQUE
MER BALTIQUE
FINLANDE
Mourmansk
Nouvelle Zemble
MER DE BARENTS
MER DE KARA
Dikson
Tallinn
Ventspils
Butinge
Riga
ESTONIE
Primorsk
Rép. de Carélie
Indiga
Kaliningrad
LETTONIE
LITUANIE
Vytosk
St. Petersbourg
Arkhangelsk
Arrt. Autonome des Nenets
Varendeï
Vers Varsovie, Berlin
Vers Brody
Polock
Minsk
Novgorod
Kirichi
Karpogory
Oussa
République des Komis
BIÉLORUSSIE
Ob
Vers ROUMANIE
Briansk
MOSCOU
Volga
Oukhta
Iaroslav
Kiev
Vinnytsia
Chernigov
Rép. de Moscou
Nijny Novgorod
Arrt. Auto. des Komis-Permiaks
Arrondissement Autonome des Khantys-Mansi
Gisement de Sibérie Occidentale
Novi Ourengoï
UKRAINE
Odessa
Koursk
Riazan
Soumy
Don
Kazan
Perm
Poltava
Cherson
8
12
Petrovsk
Donetsk
Saratov
Tobolsk
Novorossisk
Rostov
Terr. de Krasnodar
Tikhoretsk
Volga
Samara
Rép. de Bachkirie
Irtych
Volgograd
Rép. de Kalmoukie
Ouralsk
Orenburg
Tcheliabinsk
Tomsk
Tuapse
Stavropol
Astrakhan
Orsk
Omsk
Soupsa
Terr. de Stavropol
Novossibirsk
Anzero-Soudiensk
Batoumi
Vers Ankara
Grozny
Komsomolskaya
Atyraou
Aktioubinsk
Makhatchkala
Kenkiyak
Pavlodar
Terr. de l'Altaï
Ob
Erzurum
Tbilissi
Vers Ceyan
Érévan
Rép. du Daguestan
Tenguiz
KAZAKHSTAN
Aktaou
AZERB.
MER CASPIENNE
MER D'ARAL
Atasou
Rép. du Haut-Altaï
IRAQ
Tabriz
Bakou
Turkmenbachy
OUZBÉKISTAN
Vers OUZBÉKISTAN et TADJIKISTAN
Lac Balkach
Vers CHINE (Xinjiang)
Vers Shanghai
Vers Téhéran

الشركات النفطية الروسية

إن شركات النفط الروسية تخضع إما لإشراف الدولة الفدرالية، إما لأصحاب رؤوس الأموال، إما لكيانات إقليمية وإدارية تابعة للاتحاد تملك حقولاً على أرضها، وفي أغلب الأحيان لأشكال مختلطة من الإشراف.

● روسنفط: بنية دولة

يمتلك رأسمال هذه الشركة اتحاد روسيا وأعضاء مجلس إدارتها المعينين من الحكومة. تشرف روسنفط على إدارة مساهمات الدولة في مختلف الشركات النفطية الروسية، وهي مساهمات تبلغ نسبتها 24٪ أو أكثر أي ما يوازي عملياً النسبة التي تضمن أقلية معطلة. سنة 1993، أنتجت مجموعة الشركات المرتبطة نوعاً ما بـ روسنفط أكثر من 4 ملايين برميل في اليوم أي 60٪ من الإنتاج الروسي آنذاك. بعد فترة تراجع استمرت حتى 1997، وهو التاريخ المرتقب لخصخصتها،التي لم تتم بسبب فضيحة ما، قرّرت روسنفط الاندماج بأوناكو وسلافنفط، وهي مجموعة من روسيا البيضاء، لكنها فشلت مجدداً. أخيراً، يبدو أن روسنفط أصبحت أداة في يد الكرملين لكي يستعيد جزءاً من الثروات التي خسرها بسبب الخصخصة. سنة 2002، لم تنتج سوى 320 ألف برميل يومياً، لكن مخزوناتها المهمة – أكثر من 6 مليارات برميل، أي 8,5٪ من المخزونات الروسية يضاف إليها أكثر من مليار م3 من الغاز، موزعة على 17 حقلاً – هي ما يجسّد قوتها. لم تخطئ توتال بانضمامها إلى روسنفط في عدة مشاريع، منها أبحاث حول كتلة نفطية في البحر الأسود. في كانون الثاني 2005، استردت روسنفط موجودات يوكوس الرئيسية، يوغانسكنيفتغاز، التي كانت عام 2005 الشركة النفطية الثانية من حيث القدرة على الإنتاج بعد لوكويل. إلا أن ديون روسنفط ارتفعت إلى 20 مليار دولار تقريباً، منها 9,3 مليار أنفقت لامتلاك يوغانسكنفطغاز. كان يجب إذن أن يؤجل مشروع فلاديمير بوتين لإنشاء شركة عملاقة للهيدروكربور الروسي من خلال دمج روسنفط مع غازبروم، إلى حين إعادة برمجة ديون روسنفط. إنها إحدى نتائج قضية يوكوس، كما سنرى لاحقاً.

الشركات الرئيسية في العام 2005

في تشرين الثاني/نوفمبر 1997، صدر قرار يسمح بتحويل وحدات الإنتاج، وكذلك وحدات التكرير والتوزيع إلى شركات مساهمة حقيقية مع انفتاح على رؤوس أموال أجنبية يصل إلى 100٪ في مقابل 15٪ سابقاً. وهكذا تأسست 14 شركة قابضة نهاية 1997 وفق قواعد الاتحادات السابقة. لكن منذ ذلك الوقت، سيطرت أربع شركات على قطاع النفط.

لوكويل

أُنشئت لوكويل في تشرين الثاني/نوفمبر 1991 من قِبل ثلاث شركات من سيبيريا الغربية. ومنذ عام 1993، تنتج لوكويل مليون برميل في اليوم. وتضم العديد من ورش التكرير وتوزيع الإنتاج والتنقيب والصيانة والخدمات. وهي منتشرة في سيبيريا الغربية وفي أورال (تشيليابينسك، وبيرم) وفي فولغا الوسطى (سامارا، فولغوغراد) وهي تنفذ نشاطات في الخارج (مصر، تونس، كازاخستان، أزيربايدجان، رومانيا، صربيا، بلغاريا، أوكرانيا، كولومبيا، إلخ...). إن لوكويل موجودة أيضاً في الولايات المتحدة حيث اشترت في العام 2002 شركة غيتي بتروليوم و1300 محطة خدمات تابعة لها بمبلغ 71 مليون دولار. خُصخصت لوكويل منذ 1993 وانسحبت الدولة الروسية منها في 2004. يعود 35٪ من رأسمالها إلى مجموعة من المديرين، 10٪ منه يعود إلى رئيسها فاغيت أليكبيروف، أحد أكبر أغنياء روسيا. تقارب مخزوناتها الـ20 مليار برميل أي ما يساوي 28٪ من المخزونات الروسية. امتلكت الشركة الأميركية كونوكو فيليبس 7,5٪ من رأسمالها في العام 2004.

فضلاً عن مشاريعها في روسيا، كانت لوكويل تُعد أيضاً عقداً مهماً في غرب قورما في العراق، ويبدو أن هذا العقد هو الوحيد الموقّع في عهد صدّام حسين والذي تعترف به السلطات العراقية الجديدة. ولوكويل هي أيضاً شركة الإنتاج الأولى في روسيا إذ أنتجت 1,56 مليون برميل يومياً في العام 2002، و1,7 مليون برميل يومياً في العام 2004 وقد تمّ تصدير 40٪ من هذا الإنتاج. كما تعزز لوكويل وجودها في الشمال، في منطقة تيمان – بيتشورا. في العام 2003، تخطّى مجموع مبيعات لوكويل 22 مليار دولار، بزيادة 45٪ مقارنةً بسنة 2002 لتحقق ربحاً صافياً بلغ 3،7 مليار دولار. غير أن ذلك كان قبل ارتفاع الأسعار... ومن أجل

تحسين مردوديتها أيضاً، خفّضت لوكويل عدد عمالها: من 140 ألف مستخدم في العام 2002 إلى 115 ألف في العام 2005، إلى 85 ألفاً في العام 2010. وتتواجد لوكويل في 60 منطقة من روسيا بما في ذلك التوزيع. تبدو إمكانيات لوكويل ممتازة ومن المستبعد أن تسير يوماً ما على خطى يوكوس التي احتلّت مؤقتاً عام 2003 المرتبة الأولى في القطاع قبل أن تحل بها الخيبات المعروفة. وسنخصّص لذلك فصلاً في نهاية هذا القسم.

سورغو نفطغاز

يتوفر لهذه الشركة 18 مليار برميل من المخزونات أي 25٪ من المخزونات الروسية وقد تخطى إنتاجها المليون برميل يومياً في العام 2003 و1،25 مليون برميل يومياً في العام 2004، يضاف إليها 11 مليار م3 من الغاز. جمّعت حولها شركات صغيرة من الشمال ومن الشمال الغربي، من سان بيتيرسبورغ، ونوفغورود، وبسكوف، وكذلك شركات التكرير والتوزيع. وتستخدم 70 ألف شخص من بين 260 ألفاً يسكنون منطقة سورغوت، وتشكل ضرائبها المحلية 40٪ من دخل المدينة. تأتي سورغونفطغاز في المرتبة الرابعة بين الشركات الروسية في العام 2005 بعد شركة تيومن–بريتش بتروليوم المتعددة الجنسيات **TNK-BP**.

شركة تيومن – بريتش بتروليوم

عام 1997 خُصّخصت شركة تيومن النفطية وأصبحت تحت الإشراف المشترك لمجموعة ألفا بنك الروسية التابعة لأحد أفراد القلة المتحكمة وهو ميخائيل فريدمان، ومجموعة من نيويورك، هي مجموعة رينوفا المؤلفة بشكل رئيسي من مهاجرين روس، معظمهم من اليهود الذين غادروا إلى الولايات المتحدة بين عامي 1970 و1980. يتركز الإنتاج في منطقة تيومن. تمتلك شركة تيومن النفطية بالشراكة مع شركة تكساكو التي تطمح إلى السيطرة على 30٪ من السوق الموسكوفية، محطة تكرير في ريازان، جنوب منطقة موسكو. تسيطر شركة تيومن النفطية بالإجمال على خمس محطات تكرير في روسيا وفي أوكرانيا. كما تملك 2100 محطة خدمات. في نهاية 1999، تخلّت الدولة الاتحادية عن الـ 49,8٪ التي كانت لا تزال تحتفظ بها في شركة تيومن النفطية. ولم ينفكّ إنتاج شركة تيومن النفطية يزداد منذ ذلك الحين:

0,57 مليون برميل يومياً عام 2000 ؛ 0,76 مليون برميل في اليوم عام 2002، وقرابة 1,2 مليون برميل في اليوم عام 2004. في العام 2003، طوّرت شركة تيومن النفطية مشاريع في منطقة سفردلوفسك على مخزونات تقدّر بـ1,75 مليار برميل. بالإجمال، تكون مخزونات شركة تيومن النفطية 30 مليار برميل أي ما يقارب 40٪ من المخزونات الروسية، الموجودة بشكل أساسي في منطقة تيومن وفي حقلي يامالو – نينيتس. في العام 2003، استردت شركة النفط البريطانية من مجموعة ألفا بنك وأكسس/ رينوفا المالية، نصف شركة تيومن النفطية فسجلت رقماً قياسياً في الاستثمارات الأجنبية في روسيا بلغ 7,7 مليار دولار. يشمل هذا المبلغ 25٪ من سلافنفط التي اشترتها شركة النفط البريطانية بمبلغ 1,35 مليار دولار وقدمتها هدية خطوبة إلى شركة تيومن النفطية.

هناك مجموعات نفطية أخرى،أكثر تواضعاً تُكمل المشهد العام للقطاع. نذكر سيدانكو التي تميّزت مراراً بفضائح مالية تورط فيها عضو الأقلية المتحكمة، فلاديمير بوتين. بعد مغامرات عديدة، سيطرت شركة تيومن النفطية – بريتش بتروليوم على سيدانكو. إن مرفأ التصدير لسيدانكو هو فينتسبيلز في ليتوانيا وهي المضارب الرئيسي.

إن مجموعة سيبنفط ومجموعة سلافنفط هما مجموعتان منتجتان مهمتان. لكن الأولى تمّ شراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2005 من غازبروم، بعد فشل دمج يوكوس وسيبنفط بسبب قضية خودوركوفسكي في تشرين الأول/أكتوبر 2003، في حين كانت يوكوس قد اشترت 92٪ من سيبنفط. أما بالنسبة إلى سلافنفط، فإن الدولة الروسية التي كانت تحتفظ بـ 75٪ من رأس المال (11٪ لروسيا البيضاء) تخلّت في النهاية عن هذه الشراكة في كانون الأول/ ديسمبر 2002 مقابل 1,2 مليار دولار لشركة إينفست – أويل، المسجّلة في منطقة موسكو لكن ملكيتها مشتركة بين سيبنفط وشركة تيومن النفطية. تملك هاتان الشركتان أيضاً 30٪ من ميجيو نفطغاز التي تنتج 4/5 من خام سلافنفط. ميجيون هي أول منطقة في سيبيريا سال فيها النفط. نلاحظ جيداً أن كل الشركات كانت معنيةً عملياً، من حين لآخر، بلعبة الدمى الروسية وتشابك المساهمات، وذلك قبل أن يقرّر فلاديمير بوتين إعادة الإمساك بزمام الأمور بداية العام 2003.

سننهي هذا البانوراما ببعض الشركات المحلية التي ولدت من إرادة حكومات المناطق أو

الجمهوريات. هذه حال تاتنفط في جمهورية تتارستان التي لم تعد تنتج اليوم، بفعل وصول حقولها إلى مرحلة النضوب في محور كاما – فولغا، سوى قرابة 400 ألف برميل خام في اليوم بينما كانت في أوقات ذروتها إحدى الشركات الضخمة للدولة في العهد السوفييتي. كانت تنتج في العام 1975 أكثر من مليوني برميل في اليوم أي ربع كمية إنتاج النفط السوفييتي. من جهتها، باشنيفت، مع محطة تكرير أوفا الضخمة، ولدت من إرادة السلطات الإقليمية لباشكورتوتستان (باشكيري). لكن كما في تتارستان، فإن العديد من الحقول وصلت إلى مرحلة النضوب ويتراجع الإنتاج بانتظام. إن هذا التراجع ليس إشكالياً نظراً إلى المخزونات العديدة المحتملة. ليس الأمر كذلك بالنسبة إلى خطوط الأنابيب وشبكة طرق التصدير عموماً،التي بسبب تخمتها، تشكّل مادة لمشاريع تنموية جديدة.

نقل النفط

لم تتحسّن قدرات تصدير النفط الروسي بفعل مرافئ التصدير الجديدة أو خطوط الأنابيب الجديدة وحسب، بل لأن الطلب الداخلي بقي متدنياً جداً بفعل التراجع المطّرد للصناعة الثقيلة. انخفض استهلاك النفط في روسيا خلال عقد (1991–2001) قرابة 45٪، متراجعاً مما يقارب 5،4 مليون برميل إلى 2،41 برميل في اليوم. ثم ارتفع منذ العام 2002 ليستقرّ على 2،57 مليون برميل في اليوم عام 2004 أي 3,4٪ من الاستهلاك العالمي. بخلاف الغاز الطبيعي الذي يمكن تصدير ثلث إنتاجه فقط، فإن أكثر من ثلثي إنتاج النفط الروسي جاهز للتصدير، على الرغم من قِدَم قسم من البنى التحتية ومن عدم وجود قدرات إضافية للتصدير على المدى القصير.

يبقى نقل النفط والمنتجات امتيازاً تجارياً للدولة عبر شركتين: ترانسنفط التي نقلت في العام 2001، 341,6 مليون طن أي ما يعادل 6,8 مليون برميل في اليوم (776,4 مليار طن/كلم)، وترانسنفط برودكت. تملك فروع هاتين الشركتين حصة 51٪ من الأسهم، وتسيطر روسنفط على 49٪. في العام 2004، أكّد رئيس الوزراء ميخائيل فرادكوف معارضته لأنابيب نفط أو غاز خاصة في روسيا. فمسألة التفريغ ليست استراتيجية على الصعيد الدولي وحسب بل إنها تؤثر إلى حدٍ كبير على تطوير حقول النفط داخل البلد.

إن مشاكل النقل معقّدة، ذلك أن 95٪ من الخام ينقل في روسيا عبر شبكة أنابيب النفط. وغالباً ما تكون هذه الأخيرة قديمة ولا تتمتع بصيانة جيدة، مما يؤدي إلى التسرّب المتكرر. وقد أدّت نهاية الاتحاد السوفييتي السابق إلى العديد من المصاعب إذ أنها تسببت في تكاثر المشاكل الإدارية وزيادة رسوم الترانزيت لعبور الحدود. كذلك، فقدت روسيا مرافئ الاتحاد السوفييتي التقليدية الكبيرة، كأوديسا على البحر الأسود، أو فانتبيلز في ليتوانيا على البلطيق. وتطالب أوكرانيا كما ليتوانيا منذ ذلك الوقت برسوم طائلة على عبور المرافىء تفوق بكثير تلك المفروضة في أوروبا الغربية. من أجل تجنّب هذه التبعية، نصت الخطة الفدرالية لإحياء الأسطول التجاري على مشروع طموح لتنظيم المرافىء، وربط المواقع الأرضية بشبكة أنابيب النفط القائمة.

في العام 2004، صدّرت روسيا يومياً حوالى 4،5 مليون برميل خام ومليوني برميل من المنتوجات المكرّرة. إن هذه الصادرات هي بالطبع، أساسية للاقتصاد الروسي. ويوضح الجدول الآتي أهمية اختلاف حجمها بملايين البراميل في اليوم بالنسبة إلى الخام كما إلى المنتوجات المكرّرة – داخل مجموعة الدول المستقلة وخارجها – تماشياً مع الأزمة التي مرّت بها البلاد منذ نهاية الاتحاد السوفييتي في العام 1991[11].

تطوّر الصادرات الروسية من خام ومنتجات من العام 1994 إلى 2003

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نفط خام مصدّر خارج مجموعة الدول المستقلة	1,83	1,92	2,10	2.20	2.36	2.32	2.56	2,76	3,14	3,54
نفط خام مصدّر داخل مجموعة الدول المستقلة	0,76	0,52	0,41	0,34	0,39	0,38	0,34	0,46	0,66	0,73
مجموع النفط الخام المصدّر	2,59	2,44	2,51	2,54	2,75	2,70	2,90	3,22	3,80	4,27
المنتوجات النفطية المصدّرة: خارج مجموعة الدول المستقلة داخلها	0,76 0,16	0,87 0,07	1,10 0,04	1,18 0,03	1,08 0,05	1,09 0,06	1,16 0,07	1,22 0,05	1,46 0,05	1,48 0,07
مجموع المنتوجات النفطية المصدّرة	0,92	0,94	1,20	1,21	1,13	1,14	1,23	1,27	1,51	1,55

تحسّنت الصادرات إثر انخفاض الاستهلاك الداخلي الروسي لغاية وقوع الأزمة المالية في العام 1998. بالمقابل، تأثرت التسليمات في مجموعة الدول المستقلة بمصاعب المشترين مثل أوكرانيا وروسيا البيضاء في تسديد الواردات الروسية. لكن منذ سنة2000، استؤنفت الانطلاقة وازدهرت صادرات الخام، لا سيما خارج مجموعة الدول المستقلة في الوقت الذي أصبحت فيه روسيا المصدّر العالمي الثاني.

طرق روسيا الجديدة لتصدير النفط

قررت روسيا أواخر التسعينيات زيادة قدراتها التصديرية عبر مرافىء الشمال وذلك لدعم أنبوب النفط الأرضي دروجبا المتخم كلياً والذي يغذي أوروبا براً انطلاقاً من سامارا. تمّ تعزيز خط التغذية هذا ابتداءً من العام 2002 في إطار شراكة الطاقة مع الولايات المتحدة. كان ينبغي إنشاء طرق تصدير جديدة، أقصر مسافة وأقل كلفة. في صيف 2002، اعتبر ميخائيل خودوركوفسكي، المدير السابق ليوكوس وأحد عرّابيها، أن التسليمات الروسية ستبقى مربحة ما لم يتدنَّ سعر البرميل عن20 دولاراً، وأن بلاده ستتمكن من تزويد الولايات المتحدة بمليون برميل في اليوم. فقد تصح هذه التقديرات، وفي الانتظار، كانت المشاريع الروسية تثبت دينامية الطريق التي يعبر عليها النفط من الشمال، خاصة وأن الشمال، كما رأينا، سيحقق زيادة في الإنتاج الروسي.

فهناك أولاً مجموعة بريمورسك العملاقة في شمال خليج فنلندا، التي تضمّ مرفأً يتسع لـ 45 مليون طن (900 ألف برميل في اليوم) إضافة إلى مصانع لتسييل الغاز وللمواد البتروكيميائية. وُضع هذا المرفأ في الخدمة عام 2001 وأصبحت طاقته على التصدير 840 ألف برميل يومياً في نهاية 2004.

كذلك هناك مشاريع أخرى قد تحققت أو هي في طور التنفيذ : إنشاء محطة وصول تستوعب من 12 إلى 15 مليون طن (قرابة 300 ألف طن يومياً) في خليج باتارينايا، غرب سان بيترسبورغ مع استثمارات من قِبل سورغوتنفطغاز؛ وافتتاح مرفأ فيتوسك في العام 2004 الذي بنته لوكويل جنوب بريمورسك. وهو قادر في البداية على استقبال صهاريج نفط تبلغ حمولتها القصوى 20 ألف طن، لكنه صمّم لكي يستقبل لاحقاً ناقلات نفط بحمولة قصوى

تصل إلى 80 ألف طن، لتصل قدرته على التصدير من 90 ألف برميل إلى 240 ألف برميل في اليوم؛ وعلى المحيط الهادئ، هناك مرفأ فوستوشني، أكبر مرفأ روسي في الشرق الأقصى، يقع بالقرب من مدينة ناخودكا- المحطة النهائية، لربط جزيرة ساخالين، والذي يستطيع أن يؤمن حركة تجارية تصل إلى 45 مليون طن سنوياً، وهو في طور الإعداد والتجهيز؛ تحديث ناخودكا، شرق فلاديفوستوك، أكبر قاعدة بحرية عسكرية روسية في الشرق الأقصى، وإعادة بناء مرفأ فانينو جنوب محطة دو كاستريز لوصول النفط الذي سيصدر باتجاه آسيا؛ أخيراً، بناء موقع نفطي جديد في نوفوروسيسك على البحر الأسود لتأمين حركة تجارية تبلغ 15 مليون طن سنوياً. إن هذا المشروع مرتبط بإنشاء خط أنابيب جديد، عبر سهول شمال القوقاز وقزوين والبحر الأسود. وُضع هذا الخط الذي يبلغ طوله 1580 كلم في الخدمة عام 2001. تعمل فيه معاً شركات لوكويل، وشيفرون – تكساكو وإيكسون موبايل، وهو يربط حقول تانغيز في كازاخستان بمرفأ نوفوروسيسك على البحر الأسود. يمكن إفراغ حوالى 600 ألف برميل في اليوم عبر هذا الخط وقد تصل قدرته إلى 1،3 مليون برميل في اليوم بحلول العام 2010. إنه بديل روسي لأنابيب النفط باكو – سوبسا وباكو – تبيليسي – سيهان التي يمكنها أن تصدّر النفط من بحر قزوين إلى الأسواق الغربية من دون المرور بروسيا. لكن ناقلات البترول المحمّلة في نوفوروسيسك يجب أن تجتاز فيما بعد مضايق بحر مرمرا التركية، مما يرتب مشكلات تحد من الحركة التجارية، وبالتالي من الصادرات التي تطرقنا إليها في مستهل هذا الكتاب. يُذكر أن ترانسنفط تنوي تفادي هذا العائق بإنشائها خط أنابيب يمتد من سامسون، على شاطئ البحر الأسود التركي، إلى سيهان، على البحر الأبيض المتوسط. وسيتمّ التطرّق إلى مشاريع خطوط أنابيب أخرى لتفادي مضايق البوسفور التركية أثناء الكلام على القسم الأوروبي من تركيا، غرب بحر إيجه. لن نعود هنا إلى جيوسياسة خطوط أنابيب قزوين التي سبق وتكلّمنا عنها، لكن يجب أن تبقى هذه المعلومات حاضرة في أذهاننا.

على البلطيق، وفي انتظار إنشاء مرافئ جديدة في بريمورسك وباتارينايا، لم تكن روسيا تستطيع أن تفعل شيئاً سوى تأمين تجهيزات جديدة لمرفأ سان بيترسبورغ. تبقى المرافئ البلطيقية أساسية. لذلك استمرت لوكويل في تجهيز مرفأ تالين في إستوانيا. إن محطة الوصول الجديدة المنفذة في هذا المرفأ ستكون قدرتها عند إنجازها 40 ألف برميل في اليوم. تنوي

لوكويل تغذيتها بواسطة خط حديدي طوله 1500 كلم يمتد بين بيرم وتالين. في ليتوانيا، وقّعت يوكوس في أيلول/سبتمر 2000 عقداً مدّته خمس سنوات لتصدير 80 ألف برميل خام يومياً عن طريق محطة وصول بوتانغ على البلطيق. إن هذه المحطة، التي أنشأتها ليتوانيا في العام 1999، هي كناية عن عوامة في البحر، يمكنها تصدير 160 ألف برميل خام و50 ألف برميل من المنتجات في اليوم.

في خليج فنلندا، ما يسترعي الانتباه هو إنشاء ما يعرف بنظام أنابيب البلطيق BPS. بحيث يتم نقل النفط الآتي من سيبيريا الغربية ومن منطقة تيمان - بيتشورا عبر شبكة أولى من الأنابيب تشرف عليها ترانسنفط نحو مرافئ البلطيق؛ ثم يُنقل بعد ذلك إلى أوروبا الغربية. إن المرحلة الأولى من هذا المشروع الذي يعتبره وزير الطاقة الروسي في مقدمة أولوياته، وُضعت موضع التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر 2001 مع تدشين محطة بريمورسك لوصول النفط. منذ 2003، ينقل 360 ألف برميل يومياً بواسطة نظام أنابيب البلطيق. يجب أن يتخطى هذا الرقم في المدى المتوسط المليون برميل في اليوم، وفق تقديرات ترانسنفط، لا سيما عندما ينتهي بناء محطة الوصول الثانية على جزيرة فيتوسك. ينطلق خط الأنابيب من حقل خارياغا حيث تعمل توتال، في مقاطعة نينيتس المستقلّة عن جمهورية كوميس. يسلك الخام فيما بعد أنبوب النفط نحو أوختا وياروسلاف وكيريشي. تنتهي الطريق بمسلك جديد من كيريشي إلى مرفأ بريمورسك الجديد. إضافة إلى النفط الخام الآتي من الشمال يمكن أن يُنقل عبر نظام أنابيب البلطيق، النفط الآتي من سامارا، ذلك أن سلطات هذه المنطقة وقعت اتفاقاً منذ 1996 مع ترانسنفط برودكت حول خط أنابيب بطول 1200 كلم يمتد من كستوفو إلى ياروسلاف وكيريشي وبريمورسك، يستوعب 200 ألف برميل في اليوم.

أخيراً، دشّنت شركة لوكويل في آب 2000، محطة وصول تابعة لها في مرفأ فاريندای، في القسم الجنوبي الشرقي من بحر بارنتز. يملك قدرة تصدير أولية من 100 ألف برميل في اليوم لا سيما في اتجاه ألمانيا والدانمارك. في الواقع إن ناقلات صغيرة بحمولة قصوى تبلغ 29 ألف طن تُحمّل من عوّامة في البحر. أوصت لوكويل على 8 ناقلات من هذا الطراز، في ألمانيا وعلى 5 ناقلات، في مصنع بحري في سان بيترسبورغ. يؤمل في المستقبل، استعمال مرفأ مورمانسك، الواقع على شبه جزيرة كولا، حيث إن لوكويل تساهم فيه بـ 50٪. من المهم

أن نوضح أن مورمانسك، رغم وقوعها في شمال الدائرة القطبية الشمالية ليست مغطاةً بالجليد[12]. وبمجرد أن يُجرف على عمق 18 متراً مقابل 15 متراً حالياً، سيصبح بالإمكان تفريغ شحنة الناقلات المحملة بـ 29 ألف طن كحمولة قصوى، والآتية من فاريندا، في ناقلات نفط بسعة 100 ألف طن كحمولة قصوى، ستربط بدورها مورمانسك بروتردام، وهي أكبر مرفأ نفطي أوروبي. بدأت العملية، من حيث المبدأ، في العام 2004. وضعت روسنفط قرب مورمانسك ناقلة نفط نرويجية ضخمة قديمة بسعة 360 ألف طن تمَّ تحديثها في دبي، تستخدم كقاعدة لتخزين النفط المحمَّل في ناقلات سعتها 105 آلاف طن كحمولة قصوى. وهكذا تنوي روسنفط تصدير 570 ألف برميل نفط في اليوم كمعدل وسطي. وتتوقع لوكويل - بالاشتراك مع شركة تيومن النفطية ويوكوس وسيبنفط - أن تنشىء لاحقاً محطة وصول في المياه العميقة، بقدرة تصدير تصل إلى مليون برميل في اليوم، ويمكنها استقبال الناقلات الضخمة التي تتسع لـ 360 ألف طن. من ضمن هذه الرؤية أيضاً هناك مشروع لنقل نفط منطقة تيمان - بيتشورا نحو مورمانسك.

تعتبر لوكويل هذه الطريق البحرية في الشمال الأكثر ربحيةً مع كلفة نقل قدّرت في العام 2000 بـ 23 دولاراً للطن الواحد من الخام، مقابل 31 دولاراً لكلفة النقل عبر نظام أنابيب البلطيق وبريمورسك، وقرابة 33 دولاراً، عبر فانتبيلز. تبقى هذه المعطيات مهمة لأن معدّل كلفة استخراج النفط من شمال روسيا يفوق سعر الخام المستخرج من الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك.

فضلاً عن نفطها، تصدّر روسيا، كما رأينا، نفط الدول المجاورة، لاسيما كازاخستان. إن الصادرات الروسية نحو أوروبا تتم بنسبة 60٪ عن طريق البحر و40٪ منها عبر أنبوب نفط دروجبا الذي أنشئ خلال الحقبة السوفييتية لنقل النفط إلى أوروبا. إن دروجبا وهي كلمة تعني الصداقة بالروسية هي أكبر خط أنابيب يغذّي أوروبا، بسعة 1,2 مليون برميل يومياً في العام 2003.

تنوي ترانسنفط تمديد أنابيب نفط دروجبا وأدريا حتى مرفأ أوميسالج الكرواتي، وذلك باستعمال خط أدريا الكرواتي في الاتجاه المعاكس، مما يسمح بربطه بدروجبا، وبتحميل ناقلات النفط الضخمة في مرفأ المياه العميقة في أوميسالج. هدف مشروع دروجبا - أدريا

إنشاء جهاز موحّد، من خلال وصل خطوط أنابيب شبكة دروجبا التي تنقل النفط الروسي إلى أوروبا الوسطى والغربية عبر الشمال (روسيا، روسيا البيضاء، بولونيا، ألمانيا) وعبر الجنوب (روسيا، أوكرانيا، هنغاريا، سلوفاكيا، الجمهورية التشيكية) بخطوط أنابيب جهاز أدريا الذي يربط مرفأ أوميسالج الكرواتي، على الأدرياتيك، بهنغاريا. في 16كانون الأول/ديسمبر 2002، وقّعت كل الدول المعنيّة اتفاقاً صالحاً لمدة 10 سنوات من أجل دعم دمج أدريا ودروجبا. في مرحلة أولى، سيسمح هذا الاتفاق بتفريغ 100 ألف برميل ثم 300 ألف برميل في اليوم خلال 10 سنوات.

في نهاية هذا البحث حول خطوط الأنابيب الكبيرة ومرافئ تصدير النفط الروسي، نشير هنا ببساطة، للتذكير فقط، إلى أنبوب النفط المتجه نحو الشرق انطلاقاً من تايشت في سيبيريا الغربية، قرب بحيرة بايكال، وإلى مشروع مد خطين متنافسين إلى الصين واليابان. ستبحث هذه المسألة أثناء دراسة هذين البلدين. إن مد خط الأنابيب هذا باتجاه ناخودكا، على بحر اليابان، وهو مشروع يحظى بدعم اليابان؛ يهمّ الولايات المتحدة أيضاً من أجل تسليمات محتملة نحو الساحل الغربي.

هناك مشكلة روسية كبرى أخيرة، تكمن هذه المرة في توزيع المنتجات. يتعلق الأمر بخدمات النقل النهائية للزبائن، بغياب مصانع بناء الصهاريج. كانت هذه الصهاريج في الاتحاد السوفييتي السابق امتيازاً حصرياً لمعمل ماريوبول الأوكراني. إن لهذه المسألة نتائج خطيرة على صناعة التكرير، التي لا يمكنها أن تعمل بكامل قدرتها لأنها تزوَّد بطريقة غير شرعية. فضلاً عن ذلك، وعلى غرار خطوط أنابيب النفط، فإن محطات التكرير هي غالباً قديمة وتعمل وفق تقنيات بطُل استعمالها.

أنابيب الغاز الكبيرة

من الصعب أن ننهي هذا القسم المخصّص لشبكة النقل من دون التطرّق إلى قطاع الغاز. إن أنابيب الغاز الروسية الرئيسية هي: مثلّث الأخوّة والتقدم والوحدة. قدرة كل واحد منها تريليون قدم مكعب؛ ضوء الشمال، 0,8 تريليون قدم مكعب، وفولغا/أورال – فيبورغ – فنلندا، 1,0 ت. ق.. م ويامال، نحو أوروبا عن طريق روسيا البيضاء، 1 ت. ق. م.، وبلو

ستريم، نحو تركيا تحت البحر الأسود، 0,56 ت. ق. م. إن البلدان الرئيسية المستوردة للغاز الروسي هي بلدان أوروبا الشرقية وهولندا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وبلدان أخرى من أوروبا الغربية. هناك مشاريع أخرى ابتكرتها ترانسنفط هي في طور التنفيذ وتهدف إلى تحديث الشبكة وتطويرها، بغية تجنّب انقطاع التموين عن أوروبا في حال طرأ عجز ما في أنبوب غاز أو محطة وصول، لكن أيضاً وكما رأينا، من أجل إيجاد طرق تصدير جديدة نحو أسواق جديدة. يتمّ تمويل هذه المشاريع بفضل ارتفاع ايراردات تصدير الطاقة خلال السنوات الأخيرة. سنعود فيما بعد إلى العلاقات الطاقية بين روسيا والاتحاد الأوروبي وخاصة إلى أنبوب الغاز الممدود تحت البلطيق بين روسيا وألمانيا.

إن القسم الأهم من الغاز الروسي (حوالى 2/3) يستخدم في إنتاج الكهرباء وفي التدفئة المنزلية وفي الصناعة، في حين أن النفط هو في الأغلب مصدر لتأمين العملات الأجنبية. وكون الغاز هو المصدر الأساسي للطاقة المنزلية والصناعية في البلاد، فإنه يبقي الاقتصاد الروسي في يسر. إضافةً إلى ذلك، خلافاً للصناعة النفطية، لم يخضع قطاع الغاز في التسعينيات لعملية «إصلاحية». ما زالت غازبروم تسيطر على هذا القطاع، وهي مؤسسة احتكارية تخضع بأغلبيتها لمراقبة للدولة، حيث استفادت إيراداتها بشكل كبير من الأسعار المرتفعة للطاقة، أقله عند التصدير. من المرجح أن الغاز هو قطاع المستقبل بالنسبة لروسيا التي تمتلك ما يقارب ثلث موارد الغاز العالمية وتحتل المرتبة العالمية الأولى في إنتاج الغاز وتصديره، وتملك بتصرفها شركة غازبروم وهي الشركة العالمية الأولى أقله بالنسبة إلى المخزونات والإنتاج. تمثل غازبروم 86٪ من إنتاج الغاز الروسي ما يوازي 20٪ من الإنتاج العالمي. لكن من أجل تعزيز أدائها، يجب توظيف الاستثمارات. إذا كانت رؤوس الأموال ولا سيما الأجنبية، حاضرةً فإن الارتفاع المستمر لأسعار الغاز بفعل ازدياد الطلب، سيسمح له بتعزيز مواقعه وبتحسين خطوط نقله وفتح خطوط أخرى، من أجل زيادة صادراته التي، خلافاً للنفط، ازدادت بشكل مضطرد بدون انقطاع تقريباً منذ انتهاء العهد السوفييتي.

بعد هذا العرض المفصّل للاعبين الرئيسيين على ساحة الهيدروكربور الروسية ولأوضاع البنى التحتية للنقل والتصدير، من الصواب أن نعود إلى قضية يوكوس، التي توضح في آنٍ معاً، طموحات الكرملين في استعادة زمام الأمور فيما يتعلق بموجودات البلد النفطية، وكذلك

الصعوبات التي تعترض إنشاء عملاق روسي للهيدروكربور تشرف عليه الدولة. يجب أن تشكل شركة الدولة هذه العمود الفقري لقطاع النفط، من خلال سماحها لشركات نفطية لا غنى عنها، ذات رؤوس أموال خاصة، بالتعايش في النظام، تاركةً للكرملين مهمة الإشراف على موارد البلاد النفطية.

قضية يوكوس واستعادة الكرملين زمام القطاع النفطي

إن صعود ميخائيل خودوركوفسكي المدير السابق ليوكوس وسقوطه، يرمزان إلى التغيّرات التي حصلت في روسيا بعد انهيار الشيوعية. حصل هذا الصعود بينما نمت في روسيا رأسمالية لا دين لها ولا ضمير، تتميّز بخصخصات مريبة وبنزاعات بين الجماعات، كل ذلك على خلفية معركة من أجل السيطرة على ثروات البلاد ووضع اليد على التكتّلات التي كان يديرها فيما مضى الحزب الشيوعي.

إن نهج م. خودوركوفسكي يوضح جيداً مسيرة من عُرفوا بأفراد القلة المتحكمة (الأليغاركيين). قدّمت رئاسة بوريس يلتسين فرص إثراء رائعة إلى هؤلاء الرأسماليين الجدد الذين تربّوا في أحضان النظام السابق. فسيطروا على قطاعات اقتصادية بكاملها، مستفيدين مما لديهم من علاقات في أوساط الضباط القدامى في جهاز المخابرات الكي جي بي أو قدامى أعضاء الحزب الشيوعي البارزين، لإنشاء إمبراطوريات عظيمة، مقتربين غالباً بشكل خطير من الخط الأحمر الذي يفصل العالم السياسي عن عالم الأعمال.

عام 1986، في أوج البيريسترويكا، تمكن م. خودوركوفسكي وهو في الثالثة والعشرين من عمره أن ينطلق في عالم الأعمال، مستنداً إلى العلاقات التي تربطه بهيئة الشبيبة في الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي (كوموسمول)، وبقيادات الحزب. بادر ميخائيل غورباتشيف منذ تسلمه السلطة سنة 1985، إلى فكّ الطوق الذي كان يخنق المجتمع منذ 70 عاماً ليبث في البلاد نفساً جديداً، وخاصةً، على الصعيد الاقتصادي. استعادت الشركة الحرة التي كانت محظورة منذ العام 1926، الحق في الوجود.

استفادت التعاونية التي أسّسها م. خودوركوفسكي من فتح الحدود لكي تستورد أجهزة الكمبيوتر وبرامجه. لكن أعمالها التجارية توسعت لتشمل منتجات أخرى ولاسيما «الجينز»

والملابس المستوردة من الولايات المتحدة.

سجّلت تعاونيته في العام 1989 مجموع مبيعات بلغ عشرة ملايين دولار. وهذا رقم واعد أتاح لخودوركوفسكي اجتياز مرحلة جديدة عندما أجازت الدولة سنة 1990 إنشاء مصارف خاصة. إن خودوركوفسكي هو من أوائل الذين بادروا إلى إنشاء مصرف خاص، «ميناتيب»، بواسطة الأموال التي كسبها من الاستيراد. منذ انطلاقته نسج المصرف علاقات وثيقة مع الأوساط القيادية في موسكو ثم في روسيا؛ ومن سخرية التاريخ، أن تكون مديرية الضرائب، وبلدية موسكو، والوكالة الروسية لتصدير السلاح، من بين عملائه. أعطى خودوركوفسكي ضمانات إلى الشيوعيين القلقين من التقلّبات الحاصلة، كما بنى علاقات وثيقة مع الجماعات الأخرى، خاصةً جماعة بوريس يلتسين.

عندما انهار الاتحاد السوفييتي رسمياً سنة 1991، كان خودوركوفسكي قريباً جداً من الرئيس الجديد للاتحاد الروسي، بوريس يلتسين. في العام 1993، عُيّن وزيراً للطاقة لكنه لم يبق طويلاً في هذا المصنب الذي مكّنه من توسيع علاقاته. وهذا ما سيستمر به على نطاق أوسع فيما بعد من خلال تمويل حرب الشيشان الأولى (1996 – 1994)، بالتعاون مع آخرين بالطبع، ثم الحملة الانتخابية لبوريس يلتسين. في كل الأحوال، كونه وزيراً للطاقة جعله يكتشف يوكوس.

بدأ بوريس يلتسين الذي تبلورت نزعته التجارية أكثر من أي يوم مضى، بخصخصة مؤسسات الدولة، سنة 1995. فتحولت هذه العملية إلى سرقة استفادت منها حفنة من الرأسماليين الجشعين المرتبطين جميعاً بالفريق الرئاسي. وكان خودوركوفسكي واحداً منهم. كان قد أنشأ في وقت سابق، شركة روسبروم القابضة، التي زادت حجم مساهمتها في شركات الصناعة الكيميائية والنسيج والبناء والمناجم. في العام 1996، وفي سن الثالثة والثلاثين، استطاع من دون صعوبة أن يشارك عبر ميناتيب في المزاد العلني الذي نظم لخصخصة يوكوس، التي فاز بشرائها بسعر 350 مليون دولار وهو مبلغ زهيد جداً نظراً لأهمية المجموعة. أنشئت يوكوس سنة 1992 انطلاقاً من شركة يوغانسكنيفطغاز السيبيرية التي أنشئت سنة 1964 والتي انضمّت سنة 1993 إلى منتجين من باشكيري (التي أصبحت بشكورستان) أي من منطقة أوفا. ثم تخلّت يوكوس عن موجوداتها في باشكيري في إطار

إعادة تنظيم الصناعة النفطية المحلية لكنها استرجعت سامارانفطغاز ثم أغلبية إسترن أويل سنة 1997، وهي السنة التي امتلكت فيها أيضاً شركة تومسنفط. إن هذا النمو السريع جداً هو الذي سيُضعف يوكوس عند حدوث الأزمة المالية في آب 1998.

قضية يوكوس : ما وراء القصة الإعلامية المسلسلة

إثر وقوع الأزمة المالية في موسكو سنة 1998، أعلنت روسيا قراراً بتأجيل دفع دينها.

قام م. خودوركوفسكي بنقل بعض موجودات يوكوس إلى عائدات ضريبية في الخارج، للتخلص من تسديد دائنيه الأجانب، وانحدرت سمعته عام 1998 إلى أدنى درك لدى المستثمرين. إلا أنها ستجد دعم ثلاثة مصارف: أحدها ألماني والثاني ياباني والثالث ستاندارد بنك التابع لإفريقيا الجنوبية. تسيطر هذه المصارف على 31،9٪ من رأسمال يوكوس التي سوف تُنقذ وتعود للانطلاق من جديد بفضل هذه المساهمة في رأسمالها.

بين عامي 2000 و2002 وبعد انتهاء الأزمة، أدخل خودوركوفسكي إلى يوكوس طريقة محاسبة غربية. فاستثمر في معدّات جديدة وأحاط نفسه بمديرين غربيين قادمين من قطاع النفط وأعلن عن شفافية نادرة جداً في روسيا. إن صعود يوكوس الذي حصل نتيجة الارتفاع المفاجئ في السوق النفطية وبفضل إدارة صارمة، لم يدم طويلاً. قدّرت مخزونات يوكوس سنة 2001، بحوالى 14 مليار برميل، وناهز الإنتاج مليون برميل يومياً منذ العام 2000، نصفه تم تصديره. تخطّى الإنتاج سنة 2003، 1،6 مليون برميل في اليوم، واضعاً يوكوس في المرتبة الأولى بين الشركات الروسية متقدمة على لوكويل.

عندها تخطّى خودوركوفسكي الخط الأصفر. وأصبح الرجل الأكثر ثراءً في روسيا مع ثروة قدّرتها مجلة فوربس بـ 8 مليارات دولار، وبسبب تملّق المستثمرين بات لديه طموحات ذات طابع سياسي. شرع منذ بعض الوقت، بتمويل خطط تربوية ومؤسسات ومياتم ومنظمات لحقوق الإنسان، ليرسم لنفسه صورة اجتماعية تؤهله لانخراط محتمل في السياسة. إن مجاهراته بعقيدته التحررية، وزياراته المتتالية إلى الولايات المتحدة، والعلاقات الجيدة التي يقيمها مع البيت الأبيض، كل ذلك أدى إلى إغاظة الكرملين.

حصلت المواجهة بين ميخائيل خودوركوفسكي وفلاديمير بوتين في شباط/ فبراير 2003،

أثناء اجتماع في الكرملين حين اتّهم رجل الأعمال النافذ شركة روسنفط التابعة للدولة بالفساد. إضافةً إلى المواضيع الخلافية الأخرى، وإلى أنه كان يموّل أحزاباً سياسية، كان خودوركوفسكي يعمل لصالح إنشاء أنابيب غاز خاصة، ويعارض زيادةً للضرائب على الشركات النفطية. لذلك ارتكب رجل الأعمال سلسلة من الأخطاء. في بداية العام 2003، أسّس حزباً ليبرالياً تحسباً للانتخابات النيابية. في نيسان/أبريل، أعلن عن دمج يوكوس مع منافستها سيبنفط، في وقت قريب، ما من شأنه خلق إمكانية لقيام عملاق نفطي عالمي. لم تتأخر ردّة فعل الكرملين.

في 2 تموز/يوليو 2003، أتُّهم بلاتون ليبيديف، أحد مسؤولي شركة ميناتيب القابضة، باختلاس أسهم في عملية خصخصة، وفي 11 تموز/يوليو 1994 حصلت أولى عمليات المصادرة في مقرّ شركة يوكوس.

في آب/أغسطس-أيلول/سبتمبر 2003، وفي محاولة لحماية نفسه، كثّف م. خودوركوفسكي محادثاته مع شركات شيفرون تكساكو وإسكون موبيل بغية بيعهم حصصاً في الشركة التي ستنشأ من دمج يوكوس - سيبنفط. لكن إذا كانت الرواية الرسمية قد رأت في سقوط م. خودوركوفسكي استعادة للشعور القومي الروسي ودفاعاً، على طريقة فلاديمير بوتين، عن مال استراتيجي كي لا يقع تحت سيطرة مصالح خارجية، إلا أنه علينا أن نأخذ في الاعتبار أيضاً أنه إذا كان بوتين لا يريد بأي ثمن أن يصل لحل لهذه القضية، فلأنه كان يخشى بشكل خاص ألا تستخدم الـ 25 مليار دولار، التي قد تدفعها إكسون موبيل إلى خودوركوفسكي ثمن أسهمه في يوكوس، لأهداف سياسية. وإلا كيف نفسّر قبول الرئيس الروسي منذ بعض الوقت مبدأ التشاور حول دخول شركة النفط البريطانيية (برتش بتروليوم) في مجموعة تيومن النفطية، التي يديرها أحد أقربائه ميخائيل فريدمان؟ كانت هناك ضرورة ملحة لشلّ نشاط خودوركوفسكي.

أخيراً، في 25 تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل بضعة أسابيع من الانتخابات النيابية، تمّ توقيف خودوركوفسكي على مدرج مطار صغير في سيبيريا، فأعيد إلى موسكو واتّهم بالاحتيال والتهرّب من دفع الضرائب على نطاق واسع. بعد خمسة أيام، وضع 44٪ من رأسمال يوكوس تحت الحراسة القضائية، وكان هذا الإجراء مقدمة لتجميد كل موجودات

المجموعة. هكذا بدأ تفتيت الشركة النفطية العملاقة وتوزيعها على المقربين من الكرملين. هكذا بدأت قضية يوكوس – خودوركوفسكي...

في 15نيسان/أبريل 2004، تمّ إعلان التجميد النهائي لموجودات يوكوس، وفي 26 أيار/مايو، حُكم على المجموعة بدفع 3،4 مليار دولار كضرائب متأخرة عن سنة 2000.

في 16 حزيران/يونيو، فُتحت في موسكو دعوى السيدين خودوركوفسكي وليبيدف. في اليوم التالي، أكّد فلاديمير بوتين أن الدولة الروسية ستفعل ما بوسعها لتلافي إفلاس يوكوس؛ لكن في 1 تموز/يوليو، أُعلن تجميد حسابات يوكوس المصرفية واستُتبع بتقويم ضرائبي جديد قُدرت بموجبه المتأخرات عن السنة المالية 2001 بـ 3،4 مليار دولار.

في 19 أيلول/سبتمبر، أوقفت يوكوس تسليماتها إلى الصين، وفي 24 منه، أكّد فلاديمير بوتين أن تأميم يوكوس ليس هدف الدولة الروسية. في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، طلبت مصلحة الضرائب الروسية مبلغاً يتخطّى 13 مليار دولار كضرائب متأخرة. كانت هذه الزيادة في الأعباء المالية تهدف بوضوح إلى شلّ المجموعة ودفعها إلى الإفلاس والتفكّك.

في 30تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت غازبرومنفط، وهي فرع من غازبروم، مشاركتها في المزاد العلني الذي سينظَّم على شركة يوغانسكنفطغاز وهي الفرع الرئيسي لشركة يوكوس وتمثّل وحدها 11،63 مليار برميل خام، أي 17٪ من المخزونات الروسية.

من 15 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2004، بينما كانت مصلحة الضرائب الروسية تطلب من الآن وصاعداً مبلغ 28 مليار دولار متأخرات، كانت يوكوس تطالب بوضعها تحت حماية قانون الإفلاس الأميركي. أمرت محكمة هيوستن (تكساس) تعليق المزاد العلني لمدة عشرة أيام. وكان جواب موسكو أن الأمر يتعلّق بـ«قضية روسية داخلية»: حصل المزاد العلني كما كان مقرراً في 19 كانون الأول/ديسمبر.

في 19 كانون الأول / ديسمبر 2004، اشترت بايكال فاينانزغروب فرع يوغانسكنفطغاز بالمزاد، مقابل 9،37 مليار دولار،ما يعادل 60٪ من الخام المستخرج من يوكوس، التي لم تعد منذ ذلك الحين المنتج الأول في روسيا. كان متوقعاً أن تربح شركة غازبرومنفط وهي الشركة النفطية التابعة لشركة الغاز العملاقة غازبروم المناقصة التي يُفترض أن تثبت ليس فقط موت يوكوس بل أيضاً بروز شركة عملاقة للهيدروكربور تملكها الدولة- في روسيا. لكن الأمر

بتأجيل المزاد العلني الصادر قبل ذلك بـ 4 أيام عن محكمة الإفلاس في هيوستن كان له، بحسب الخبراء القانونيين، مفعول رادع بالنسبة لغازبروم وللمصارف الغربية المشاركة في المشروع؛ فقد أعلن القاضي الأميركي أن المزاد العلني غير شرعي وفتح الطريق أمام ملاحقات قانونية في الخارج بحق من سيستعيد يوغانسكنيفطغاز. وبما أن غازبروم كانت تؤمن ربع كميات الغاز المستهلكة في أوروبا، فقد كان من الممكن أن تتعرّض لحجز على موجوداتها خارج روسيا. إذاً، استخدم محامو يوكوس الأميركيون ببساطة إجراءات تنفيذ الإفلاس، لإجبار الكرملين على استعراض قوته، وهذا ما قام به باللجوء إلى حيلة بايكال فاينانزغروب بدلاً من غازبروم، وهي شركة لا نجد على الإنترنت ولا في دليل الهاتف أي ذكر لها. إلا أن السجل العقاري يؤكد أن الشركة سجّلت تحت رقم 12 ب، شارع نوفوتورسكايا، في تفير، وهي مدينة تقع على بُعد 200 كلم شمال غرب موسكو. وقد قصدها صحافي من وكالة إيتار – تاس، فلم يجد في هذا المكان إلا مخزن بقالة يفتح ليلاً ونهاراً ومحلاً لأجهزة الخليوي ولكن لا وجود لبايكال فاينانزغروب. إن اللجوء إلى هذه الحيلة جعل المزاد على يوغانسكنفطغاز، في نظر محامي يوكوس الأميركيين أشبه بنزع ملكية، وهذا ما سينون عليهم دفاعهم في المرحلة المقبلة للمطالبة بتعويضات.

في 23 كانون الأول/ديسمبر 2004، كان أمام بايكال فاينانز غروب 14 يوماً لتؤمن 9،37 مليار دولار. لكن الشركة النفطية الروسية روسنفط التي تسيطر عليها الدولة، هي التي ستسدد الحساب في 29 كانون الأول/ديسمبر 2004، من خلال شراء شركة بايكال فاينانز غروب. بهذا الشراء أصبحت يوغانسكنفطغاز أقرب إلى شركة غازبروم شبه الرسمية العملاقة التي يشرف فرعها غازبرومنفط على روسنفط. ستمتلك روسنفط بفضل هذا الشراء، أكثر من 75٪ من يوغانسكنفطغاز.

في نهاية كانون الثاني/يناير 2005، أعلن دمج جزئي للعام 2005 بين روسنفط وغازبروم، حيث استثنيت منه يوغانسكنفطغاز.

في 3 شباط/ فبراير 2005، وعلى قاعدة معاهدة شرعة الطاقة13، قامت الشركات الثلاث المشاركة في مجموعة ميناتيب القابضة التي تتخذ من جزيرة مان في جبل طارق قاعدة لها، والتي يملك بواسطتها خودوركوفسكي و5 من أصدقائه 60٪ من يوكوس، وهي: شركة هالي

المحدودة (قبرص) وشركة فيتيران بتروليوم المحدودة (قبرص)، وشركة يوكوس يونفرسال المحدودة، بإحالة روسيا أمام القضاء بتهمة نزع الملكية، مطالبة بتعويضات بقيمة 33 مليار دولار، أو بحصصها في يوكوس بحسب قيمتها الأصلية في السوق مضافاً إليها الأرباح التي خسرتها. لكن بما أن روسيا لم تصدّق على شرعة الطاقة آنذاك بفعل معارضة الدوما، انقسم رجال القانون الدوليون حول نتيجة هذه الدعوى حتى في حال الإدانة.

في 24 شباط/فبراير 2005، رفض قضاة هيوستن منطقياً وضع يوكوس تحت حماية البند 11 من قانون الإفلاس، ما شكّل خيبة للمساهمين واعتُبر، أقله مؤقتاً، نصراً للكرملين. فتح هذا القرار الطريق أمام العودة إلى مشروع الدمج بين غازبروم وروسنفط الذي جرى الحديث عنه من قبل في العام 2004 وكانت روسنفط قد قبلت بأن تضع جانباً، بشكل مؤقت، مسألة تملكها يوغانسكنفطغاز لأن هذا الكسب يهدّد بالفشل التقارب مع عملاق الغاز الطبيعي. هكذا كان بالإمكان متابعة عملية اندماج غازبروم وروسنفتط: انتقلت كل موجودات روسنفط، باستثناء يوغانسك، إلى شركة قابضة تملكها الدولة 100٪؛ وقد تمّ فيما بعد مقايضة هذه الأخيرة مقابل مساهمة إضافية للدولة الروسية بنسبة 10,7٪ في غازبروم، ما سمح للكرملين بالسيطرة كلياً على غازبروم ومن ثم على قطاع الهيدروكربورات.

في 31 أيار/مايو 2005، حُكم على ميخائيل خودوركوفسكي وشريكه بلاتون لوبوديف، بالسجن 9 سنوات بتهمة التهرب من دفع الضرائب وتهريب الأموال.

لكن في حزيران/يونيو 2005، أعلنت الحكومة الروسية وغازبروم قرارهما بالرجوع عن دمج غازبروم وروسنفط إثر نزاع بين المجموعات وخلاف على الاستراتيجية المعتمدة، وأيضاً بفعل إعادة جدولة ضرورية لديون روسنفط التي يجب أن تتحمّل ديون يوغانسكنفطغاز. لجأت الدولة الروسية إذاً إلى الاقتراض من المجموعات المصرفية العالمية الكبرى لزيادة حصّتها في المجموعة الغازية إلى 51٪ ومن ثم السيطرة عليها. تمت التسوية قبل الجمعية العامة لمساهمي غازبروم، والتي كان يجب أن تنعقد في 24 حزيران/يونيو 2005. كان على الدولة الروسية دفع قرابة 7 مليارات دولار للحصول على 10,7٪ اللازمة للسيطرة على الشركة.

في 28 أيلول/سبتمبر 2005، عادت المناورات الكبرى. أعلنت غازبروم هذه المرة، رغبتها بشراء 72,6٪ من سيبنفط، المجموعة النفطية الروسية الخامسة، التي كان يديرها حتى ذلك

الحين، رومان أبراموفيتش مقابل 13 مليار دولار. ويبدو أن هذا العضو في الأقلية المتحكمة قام ببادرة تجاه الكرملين ببيع شركته النفطية بسعر معتدل. حصل الاسترداد فعلاً في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2005. لابد من التذكير أن محكمةً في موسكو، وبناءً على طلب من ميلهاوس، الشركة القابضة التي يديرها ر. أبراموفيتش، منعت انعقاد جمعية عمومية لمساهمي يوكوس في 20 كانون الأول/ديسمبر 2004. في الواقع، كان يمكن لهذه الأخيرة أن تعلن إفلاس المجموعة، مقفلة بذلك باب التنازل عن الموجودات، وبالتالي، استعادة روسنفط لـ يوغانسكنفطغاز بواسطة مجموعة بايكال المالية، بايكال فاينانزغروب. في مقابل ذلك، عيّن فلاديمير بوتين ر.أبراموفيتش حاكماً لمنطقة تشوكوتكا، بانتظار تثبيته.

استمرت المناورات الكبرى في الهيدروكربور الروسي... بينما أُرسل خودوركوفسكي في 15تشرين الأول/ أكتوبر2005، إلى مقاطعة تشيتا، في الشرق الأقصى الروسي، شرق بحيرة بايكال على حدود منغوليا، لقضاء السنوات الثماني المتبقّية من عقوبته. وكما كنا قد أشرنا في المقدمة، مرددين عبارة دانيال يرغين: «إن النفط هو اقتصاد بنسبة 10٪ وسياسة بنسبة 90٪»، خاصةً في روسيا. تراقب أوروبا بانتباه شديد هذه التطوّرات لدى مزودها الأول بالهيدروكربورات.

روسيا: قدرة طاقية عالمية لا غنى عنها خاصة للاتحاد الأوروبي

في العام 2001، شكّل النفط الروسي 16٪ من الاستهلاك النفطي للاتحاد الأوروبي بأعضائه الـ15 وكان قد شكّل الغاز الروسي 20٪ من سوق أوروبا الغربية. لكن الصادرات الروسية تعززت أكثر منذ ذلك الحين. وهكذا، فإن كميات النفط المستورد من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي بأعضائه الـ15 في العام 2003، تأتي في المرتبة الأولى إذ أنها تشكل 24,75٪ من مجموع النفط المستورد أي ما يقارب 2،44 مليون برميل يومياً كما يبيّن الجدول الآتي، حيث لم تُذكر سوى البلدان التي تزوّد الاتحاد الأوروبي بأعضائه الـ15 بالنفط بأكثر من 1٪ من المجموع سنة 2003[14].

يخرج كلياً عن إطار هذه التبعية بلد واحد في أوروبا ولمدة طويلة بلا شك ألا وهي النرويج التي ليست عضواً في الاتحاد والتي سبق ورفضت الانضمام مرتين،عن طريق الاستفتاء.

مصدر الواردات النفطية وحجمها
في 15 بلداً من الاتحاد الأوروبي في العام 2003

البلاد المزودة	الحجم (بملايين البراميل)	القيمة الكاملة (بملايين الدولارات)	سعر خالص القيمة والتأمين والنقل (دولار/ برميل)	الحصة بالنسبة المئوية في واردات الاتحاد الأوروبي
روسيا	891,582	24311,794	27,27	24,75
النرويج	793,001	24642,235	29,81	22,01
السعودية	448,533	12106,784	26,99	12,45
ليبيا	329,900	9634,007	29,20	9,16
إيران	235,983	6348,697	26,90	6,55
نيجيريا	169,142	5185,992	30,66	4,69
الجزائر	135,687	4077,917	30,05	3,77
كازاخستان	105,212	3034,871	28,85	2,92
سوريا	84,289	2363,193	28,04	2,34
العراق	62,766	1785,717	28,45	1,74
المكسيك	60,627	1482,283	24,45	1,68
الكويت	42,710	1117,904	26,17	1,19
المجموع	**3359,452**			**93,25**

النرويج

إن النرويج التي تحتل المركز الثاني في هذا الجدول، هي حقاً حالة استثنائية في أوروبا. يحظى هذا البلد الذي يسكنه 4،6 مليون نسمة، بامتلاك شاطىء بحري بطول 2600 كلم فضلاً عن تعرجات المضايق الضيّقة التي لا تحصى.

إذا كان السمك مكوّناً تاريخياً مهماً لاقتصاد المملكة، فكذلك النفط الذي يستخرج من قعر البحار. منذ بداية التسعينيات، تمّ تحليل الجرف القاري النرويجي وحفره على عمق أكثر من 300 متر. وهكذا ارتقت النرويج برصانة، إلى مرتبة القوة الطاقية الكبيرة. كان البلد في العام 2004، المصدّر العالمي الثالث للنفط، بعيداً وراء السعودية وروسيا، وفي المرتبة السابعة عالمياً من حيث الإنتاج مع 3،2 مليون برميل في اليوم. تملك النرويج إضافةً إلى مخزونها الحالي، حقولاً مهمة في شمال الرأس الشمالي في بحر بارينز، على طول حدودها البحرية

مع روسيا، لم يتمّ استثمارها بعد. ليست هذه الحقول سبب شقاق حالياً بين أوسلو وموسكو، ولكن قد تصبح كذلك عندما تبدأ الاستثمارات والتنقيبات. كان قد حصل في هذه المنطقة العديد من الاشتباكات بين البلدين حيث كانت تأتي سفن صيد روسية لتصطاد في المنطقة النرويجية.

فضلاً عن ذلك، تمتلك النرويج، مع ستاتويل ونورسك هيدرو، وللدولة النرويجية الحصة الأكبر فيهما، وسائل تقنية ومالية لاستثمار حقولها النفطية. سمحت الثروة النفطية للنرويج بالانتقال خلال ثلاثة عقود، من مرتبة القريب المحروم في العائلة الاسكاندينافية إلى مرتبة عضو بحصة كاملة في نادي الأمم الأغنى في العالم. مع إجمالي الناتج المحلي البالغ 250 مليار دولار في العام 2004، أي المرتبة الـ 24 عالمياً بحسب البنك الدولي، صنّفت النرويج في المرتبة الأولى بالنسبة لثروة الفرد في العالم سنة 2004، إذا وضعنا جانباً العائدات الضريبية. حلّت في المركز الأول للسنة الخامسة على التوالي في أيلول/سبتمبر 2005، في مؤشر التنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية[15]. يعود الفضل بلا شك في هذا الأداء الاجتماعي- الاقتصادي الجيد إلى الهيدروكربور الذي شكّل في العام 2004، 18٪ من إجمالي الناتج المحلي و44٪ من ايرادات التصديرات. لكن بعد مئة عام على استقلالها الذي نالته إثر خروجها من الاتحاد مع السويد في العام 1905، تدير النرويج ثروتها بحكمة. إن صندوق النفط الذي أنشئ بداية التسعينيات تحسّباً للأوقات الأكثر صعوبة، والذي تُدّخر فيه كل العائدات النفطية تقريباً، والمستثمر في الأسهم والسندات، تضخّم سريعاً. في النصف الأول من العام 2005، ارتفعت قيمته من 21 مليار يورو لتبلغ 149 ملياراً في نهاية حزيران/ يونيو، نتج هذا الارتفاع في آن معاً عن وصول البترودولار وأرباح البورصة وانخفاض قيمة الكورون النرويجي. لكن المبدأ الذي يقضي بأن المردود الفعلي للصندوق، المثبّت على 4٪ من قيمته، يمكن استخدامه بصورة عادية لأغراض تتعلق بالميزانية العامة هو مهدّد أكثر فأكثر بزيادة المطالبات الاجتماعية. لا يفهم الكثيرون في النرويج، كيف يزداد الفقر في هذا البلد على الرغم من ثروة الهيدروكربور وتصنيف برنامج الأمم المتحدة للتنمية. لأن النرويج هي أيضاً المصدّر الثالث والمنتج الثامن للغاز في العالم. في العام 2005، كانت النرويج المزود الأول لفرنسا بالنفط والغاز. وعلى الرغم من إمكانياتها الممتازة، بدأ الإنتاج النفطي النرويجي بالتراجع

عام 2006 بفعل تقادم الحقول وضعف الاستثمارات في الحقول الجديدة خلال السنوات الأخيرة. مُنحت استثمارات مهمة في العام 2005 ويجب الاستمرار في ذلك، خلال العام 2006 من أجل قلب هذا الاتجاه.

أوروبا : قارة المستهلكين التبعيين

ينبغي أن يتعزز ارتباط الاتحاد الأوروبي بموسكو في مجال الغاز كما في مجال النفط. إن روسيا هي مزوِّد شبه طبيعي لأوروبا بسبب قربها الجغرافي وبفعل تكاليف النقل. مما لا شك فيه أن حاجة أوروبا لموارد الطاقة الروسية ليست مصدر إزعاج لفلاديمير بوتين، الذي ربما كان يسعى حتى إلى زيادتها بغية توسيع هامش المناورة السياسية في المنطقة بأسرها. تغطي موسكو ما يقارب ثلث حاجات ألمانيا من النفط والغاز. في المقابل، تغطّي برلين وهي الشريك التجاري الأول لروسيا، ثلثي الدين الروسي. سيستمر ارتفاع صادرات النفط والغاز الروسيين إلى أوروبا بشكل منطقي، لا سيما في إطار شراكة الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا التي بدأت سنة 2001 والتي تستمر من خلال اجتماعات سنوية. غير أنه وكما رأينا، توجب إنشاء أنابيب غاز جديدة لأن الشبكة الموجودة لم تعد تستوعب المزيد عملياً. فضلاً عن ذلك، ففي أيار/مايو 2004، ومنذ أن انضم إلى الاتحاد عشرة أعضاء جدد تربطهم علاقة قديمة ومهمة أحياناً بروسيا لتأمين حاجتهم من الهيدروكربور، فقد تنامت الحركة، أقلّه إحصائياً. في العام 2003، استورد الاتحاد الأوروبي بأعضائه الـ15، 80 مليار م3 من أصل 578 مليار م3 أنتجتها روسيا. كانت تمثّل 33٪ من تموينات المنطقة الخارجية 16. ويستورد الاتحاد الأوروبي بأعضائه الـ25 اليوم قرابة 49٪ من غازه من روسيا. إن روسيا هي المموِّن الأساسي للاتحاد الأوروبي بالغاز، إلى جانب الجزائر والنرويج وهولندا.

بحسب عدة تحاليل متقاربة، سوف يكون على الاتحاد الأوروبي الاعتماد على روسيا لتأمين ما يقارب 80٪ من كميات الغاز المستوردة، في العام 2030. بانتظار ذلك، يمثل تحرير سوق الغاز الأوروبية رهان كبير يحمل معه إلزامات إنما أيضاً فرصاً لغازبروم، صاحبة الامتياز من الدولة الروسية. إن مسألة مردودية الصادرات الغازية الروسية سوف تكتسب مزيداً من الأهمية في حين أنها لم تشكل عنصراً يثير الاهتمام في عهد الاتحاد السوفييتي. يجب أن نذكر

أيضاً بأن أكثر من 80٪ من الغاز الروسي المصدَّر نحو أوروبا يمرّ حالياً بأوكرانيا.

لذلك وبهدف تغذية أوروبا بطريقة أفضل من الشمال، أُعلن في احتفال ضخم عن اتفاق مبدئي لإطلاق مشروع إنشاء أنبوب غاز البلطيق الذي يربط مباشرةً ألمانيا بروسيا، في منتصف نيسان/أبريل 2005، في معرض هانوفر بحضور الرئيس بوتين والمستشار شرودر، قبل أن يتم التوقيع عليه رسمياً، في 8 أيلول/ سبتمبر 2005 في برلين. هذه الورشة التي بدأت للتو ويُتوقع أن تنتهي في العام 2010، تشهد أيضاً على رغبة روسيا في طمأنة زبائنها الأوروبيين من خلال زيادة قدرات النقل نحو الاتحاد. سيربط أنبوب الغاز هذا الذي يمتد بطول 1200 كلم تحت البلطيق، يصل فيبورغ قرب سان بيترسبورغ بـ غريفسوالد، وهي مدينة قديمة تابعة للاتحاد الجمركي في مقاطعة ميكلمبورغ - بوميراني الغربية، القريبة من روستوك. ستبلغ قدرته في مرحلة أولى 27 مليار م3 سنوياً قبل أن تتضاعف بواسطة أنبوب ثانٍ تصل قدرته إلى55 مليار م3. قدّرت غازبروم كلفة هذا المشروع الضخم بأكثر من 4 مليارات يورو، مع أن العديد من الخبراء الغربيين يعتبرون أن هذا المبلغ مقدر بأقل من قيمته. وفق الأرقام التي قدمتها غازبروم، يبلغ سعر هذا الأنبوب 4,1 مليون دولار للكلم الواحد، أي مبلغ مساوٍ لأنبوب غازبلوستريم تحت البحر الأسود والذي يربط روسيا بتركيا لكنه أغلى من أنبوب غاز برّي.

تطوّر صادرات الغاز الروسي
نحو الأسواق الأوروبية (بمليارات ال م3)

	1980	1992	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
غرب أوروبا	22,2	62,1	74,4	74,4	74,1	78,4	88,4	90,4	90,7	87,8	92,0
الاتحادالأوروبي	22,2	57,2	68,3	67,9	67,0		76,9	79,8	32,6	32,3	78,9
ألمانيا	8,11	22,9	32,2	32,3	32,5	5,32	34,9	34,1	11,2	11,4	35,0
فرنسا	0,0	12,1	12,5	12,0	10,9	9,10	13,4	12,9	22,2	19,3	11,2
إيطاليا	6,4	14,1	13,9	13,8	14,2	3,17	19,8	21,8	4,9	5,2	19,7
النمسا	3,0	5,1	6,1	6,1	5,6	7,5	5,4	5,1	4,6	4,6	6,0
فنلندا	1,0	3,0	3,6	3,7	3,6	2,4	4,2	4,3			5,1
تركيا	0,0	4,5	5,7	5,7	6,7	6,6	8,8	10,2	11,1	11,8	12,8
سويسرا	0,0	0,4	0,4	0,4	0,4	0,3	0,4	0,4	0,3	0,3	0,3
أوروبا الوسطى والشرقية	29,4	37,1	42,9	49,1	42,7	42,1	38,4		40,3	41,6	46,0
تشيكيا		7,6	8,4	9,4	8,4	8,6	7,8	5,7	7,5	7,4	7,4
سلوفاكيا	3,5	8,4	7,4	7,2	7,1	7,1	7,5	9,7	7,5	7,7	7,3
بولونيا	9,3		3,7	2,7	6,8	9,6	1,6	8,6	5,7	3,7	4,7
هنغاريا			6,3	7,7	6,5	7,3	7,4	5,6	8,0	9,1	10,4
بلغاريا	4,0	5,2	5,8	6,1	5,0	3,6	3,2	3,2	3,3	2,8	2,9
رومانيا	1,5	4,6	6,2	7,4	5,1	4,8	3,2	3,2	2,9	3,5	5,1
المجموع	51,6	99,2	117,3	123,5	116,8	120,5	126,8	129,1	131,0	129,4	138,9

المصدر: سيديغاز، الغاز الطبيعي في العالم

يجب أن يكون هذا المشروع رغم كل شيء مربحاً جداً لروسيا، لأنه سيجنّبها دفع رسوم العبور لجيرانها. فضلاً عن ذلك، سيجد لاحقاً منافذ إضافية في إسكندنافيا، لا سيما في الدانمارك، وفي بريطانيا. كانت هذه الأخيرة إلى اليوم، البلد الأول المنتج والمستهلك الأول للغاز في الاتحاد الأوروبي بأعضائه الـ 25، لكن مخزوناتها تستنفد وعلاقتها بروسيا يجب أن تنمو بسرعة. إن المملكة المتحدة، التي كانت تصدّر الغاز حتى العام 2004، باتت في العام 2005 تستورده. إن الغاز الذي يشكل 40٪ من استهلاك الطاقة البريطانية يجب أن يبقى إذن مورداً أساسيا، حتى ولو كان توني بلير ينوي في كانون الأول/ نوفمبر 2005 زيادة

مفاعلات الطاقة النووية للمملكة المتحدة، في محاولة للحد من هذا الارتباط الخارجي الذي سيتعزز. أما الجغرافيا السياسية للنفط والغاز في أوروبا الغربية، فلم تطرح قط مشاكل خاصة. فلا وجود لنزاعات على المناطق الداخلية (البعيدة عن الشاطئ) والشركات الغربية تتعاون بشكل تام، حتى ولو تراجعت الموارد، بالرغم من عودة النشاط حالياً إلى استثمار بحر الشمال حتى شمال النرويج. إن الجدول الآتي يُحصي بلدان أوروبا، باستثناء هولندا، التي تملك أكثر من 0,1٪ من مخزونات النفط العالمي. أما البلدان الأوروبية الأخرى «الأفضل تجهيزاً» بالنفط فهي على التوالي إيطاليا، ورومانيا، بمخزونات تتراوح بين 700 و500 مليون برميل، أي ما يوازي 0,06٪ و0,04٪ من المخزونات العالمية. أما بالنسبة إلى الغاز، فنجد على التوالي أوكرانيا مع 1,11 طن متر مكعب، أي 0,6٪ من المخزون العالمي، ثم رومانيا (0,30 طن متر مكعب، 0,16٪)، تتبعها ألمانيا (0،2 طن متر مكعب، 0,11٪). يؤكد هذا الجدول ضعف طاقة الهيدروكربور الأوروبي لا سيما إذا راجعنا النسب المئوية الضعيفة للاحتياطيات المثبتة بالنسبة إلى المجموع العالمي وإلى معدل الاحتياطي على الإنتاج الذي يحدد عمر المخزونات بحسب الوتيرة الحالية للإنتاج. إن هذه الحالة مرتبطة مباشرةً بوصول حقول نفط بحر الشمال الأساسية إلى مرحلة النضوب، ما سيؤدي إلى هبوط سريع للإنتاج في أوروبا الغربية. إن الطاقة المحتملة الأوروبية، إذا استثنينا الحقول النرويجية، تكمن بشكل أساسي في القدرات المالية والتقنية لشركاتها النفطية. لكن من أجل استثمارها، يجب أن تتمكن من الوصول إلى مخزونات البلدان التي تملك موارد أكبر في كل مكان من العالم. إن زيادة التبعية للهيدروكربور المستورد أمر محتوم، إذن.

ضعف واستنزاف مبرمج للهيدروكربور في أوروبا

	النرويج		المملكة المتحدة		الدانمارك		هولندا (للغاز)	
	الحجم٪		الحجم٪		الحجم٪		الحجم٪	
مخزونات النفط بمليارات البراميل وبـ٪ للمخزونات العالمية	9,7	0,8	4,5	0,4	1,3	0,1		
إنتاج النفط في العام 2004 بملايين البراميل في اليوم وبـ٪ الإنتاج العالمي	3,18	3,9	2,02	2,5	0,394	0,49		
استهلاك النفط بمليون برميل في اليوم وبـ٪ الاستهلاك العالمي	0,209	0,026	1,756	2,17	0,189	0,023	3,100	0,124
مخزون الغاز بترليون م3/٪	2,39	1,3	0,59	0,3	0,09	0,05	1,49	0,8
إنتاج الغاز سنة 2004 بمليار م3/٪ من المجموع العالمي	78,5	2,9	95,9	3,6	9,4	0,34	68,8	2,6
استهلاك الغاز بمليار م3 وبـ٪ من المجموع العالمي	4,6	0,17	98	3,6	5,4	0,2	43,5	1,7
معدل الاحتياطي على الإنتاج سنة 2004 في كل بلد: نفط وغاز	8 سنوات	30 سنة	6 سنوات	6 سنوات	9 سنوات	9 سنوات		21 سنة
عدد السكان بالملايين	4,6				59,7			

المصدر: بي بي إستعراض إحصائي للطاقة العالمية، 2004، حزيران/يونيو 2005.

أي مستقبل للهيدروكربور الروسي؟

يجب على روسيا، لا سيما عبر أنبوب غاز بلو ستريم في الجنوب، وساخالين في الشرق وكذلك عبر كل المشاريع الأخرى المذكورة سابقاً، أن تنوّع طرق تصديرها لكي تفتح أسواقاً جديدةً وتستفيد أكثر من أرباح المنافسة التي تشتد على الصعيد العالمي. إن الأمر يتعلق بالنسبة إليها بأن تحافظ على حصصها في سوق الاتحاد الأوروبي، أو بالأحرى، أن تزيد هذه الحصص، مع تركيزها على الأسواق الآسيوية لا سيما الصينية وحتى الأميركية الشمالية. قد تستطيع روسيا إلى حد ما، وعلى مدى ليس ببعيد أن تضع موضع المنافسة هذه الأسواق المتعددة المحتملة أقله بالنسبة لأوروبا وآسيا. فحصة الغاز الروسي من المخزون العالمي ستؤمّن لروسيا ورقة أساسية في أسواق الطاقة العالمية في المستقبل.

اتخذت روسيا موقع الحكم في الشرق الأقصى بين الصين واليابان بعدما فقدت عملياً

كل تأثير سياسي واقتصادي على هذه المنطقة في التسعينيات. ولكن لا يزال القسم الأساسي من إنتاج النفط والغاز الروسيين يأتي من سيبيريا الغربية أي بعيداً جداً عن طرق الشرق الأقصى. تجدد التنافس بين الصين واليابان على الوصول إلى موارد الهيدروكربور الروسي بسبب المشاريع النفطية – الغازية على جزيرة ساخالين، وحقول النفط المهمة في سيبيريا الشرقية قرب بحيرة بايكال، لكنه طرح في نفس الوقت مسألة طرق المرور وكيفية تمويلها. سنبحث هذه المنافسة عندما نتطرق إلى هذين البلدين. يمكن الإشارة مع ذلك إلى أن العلاقة الروسية – اليابانية ليست على ما يُرام؛ فهذان البلدان لم يوقعا حتى الآن بشكل رسمي على معاهدة السلام التي تؤشرعلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب نزاعهما على أرخبيل كوريل الذي قد يحتوي على النفط والغاز، بعيداً عن الشاطئ. لكن وكما سنرى، إذا كان الهيدروكربور يثير المشاكل، فإنه أيضاً يسهّل المصالحات غير المتوقّعة.

ومع أن روسيا قد أصبحت تدريجياً قوة لا يمكن تجاهلها على صعيد التوازن العالمي لأسواق الهيدروكربور، إلا أن إمكانات قطاعها، ولو كانت واعدة، تبقى خاضعة لمتغيرات مختلفة.

يرى بيتر دافيس، الخبير الاقتصادي في شركة النفط البريطانية بريتش بتروليوم، وعلى هامش التقرير الموجود في النشرة الإحصائية للطاقة العالمية (الصادرة عن هذه الشركة) لسنة 2004، أن روسيا قد أمّنت وحدها 46٪ من زيادة الطلب العالمي في العام 2003، أي 23٪ أكثر من الزيادة على الطلب التي سجلتها الصين وحدها، في السنة نفسها. يذهب بعض الخبراء إلى أبعد من ذلك. ففي العام 2002، وفي مجلة الشؤون الخارجية الشهيرة، توقّع اثنان منهم أن تحل روسيا محل المملكة العربية السعودية ومنظمة الدول المنتجة للنفط في الأسواق الأميركية والأوروبية والآسيوية. إن الشركات الأنجلوسكسونية العالمية الكبرى، إكسون موبيل، وشل، وبريتش بتروليوم، وشيفرون تكساكو، وكونوكو فيليبس، وأيضاً توتال، وشركات يابانية، وغيرها من الشركات، ركّزت جميعها على ما كانت تستشعره كأنه إلدورادو جديد، على أثر إتفاقية الشراكة في مجال الطاقة بين روسيا وأميركا، التي أُطلقت في أيار/مايو 2002 في موسكو. لقد رأينا أن الشركات الروسية مثل يوكوس كانت تتباهى بقدرتها على تزويد الولايات المتحدة بمليون برميل إضافي يومياً. بعد سنة ونصف، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، أعلن

ميخائيل خودوركوفسكي من داخل سجنه الموسكوفي انسحابه من إدارة مجموعة يوكوس. كانت هذه بداية التجاذب بين المجموعة المساهمة الغربية والكرملين. كان لمسلسل يوكوس الفضل في تخفيف الحماسة وتبديد الأوهام لدى الجميع. لكن التغيير المفاجىء في موقف الكرملين، الذي كان يسعى إلى استعادة زمام السيطرة على قطاع الطاقة كرافعة أساسية لسلطته، على الصعيد الداخلي كما تجاه باقي العالم، لم يكن له إلا القليل من العواقب المباشرة على الولايات المتحدة. لم يكن الخام الروسي يشكل بداية العام 2004 سوى 1 أو 2٪ من الواردات الأميركية. لكن هذه النسبة ترتفع إذا أضفنا واردات المنتجات الروسية المكرّرة. إن الأساسي من صادرات الخام الروسي، يُصدّر بأكثر من 80٪، نحو الاتحاد الأوروبي، وبلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الغربية، وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

أُطلقت رصاصة الرحمة، أقله بشكل مؤقت، على اتفاق الشراكة الروسية – الأميركية، في شباط فبراير 2005 عندما حذّر وزير الموارد الطبيعية الروسي، يوري تروتنف من أن إجازات استثمار حقول جديدة للمواد الأولية ستمنح فقط للشركات التي يكون 51٪ على الأقل من رأسمالها بحوزة مساهمين روس. تؤكد إعادة النظر في التشريع الخاص بالطاقة الجوفية التوجه الجديد نحو إخضاع هذا القطاع لسلطة مركزية. فهي تؤكد الانتقال من نظام الإجازات إلى نظام يرتكز على عقود بين الدولة والمستثمرين تخضع للقانون المدني. وإذا كان الإطار التشريعي الجديد لا يعيد النظر في المبدأ الدستوري الذي بموجبه تمتلك الدولة كل مصادر الطاقة الجوفية، إلا أنه يغيّر جذرياً المؤسسات والإجراءات التي تسمح للدولة بممارسة حقوقها كمالك. ينبغي أن يؤمن هذا النظام القائم على القانون المدني ظروفاً أكثر ملاءمة للمستثمرين، لكن نجاحه رهن بطبيعة التشريع المتمِّم الذي يبقى في انتظار من يضعه، وبتحقيق تقدم في تعزيز نزاهة القضاة واستقلاليتهم، من هنا لا يزال الحذر هو السائد عند المستثمرين.

إن هذا الإعلان الذي جاء بعد قضية يوكوس، خيَّب آمال الشركات الأجنبية في تحرير صريح لقطاع الهيدروكربور. نتيجة هذا الفصل الأخير من شدِّ الحبال، أصبح من الممكن أن لا يسمح للشركات الكبرى بالاشتراك في مناقصات على 270 إجازة استثمار موضوعة في المزاد خلال عامي2005 و2006، في حقول ساخالين-3 البحرية العملاقة، على ساحل روسيا

الشرقي وفي حقول بحر بارينتز، على الدائرة القطبية.

كانت خيبة الأمل قاسية بالنسبة إلى شيل، وتوتال، والشركة الصينية الوطنية للبترول، وشيفرون، وإكسون موبيل، التي كانت تأمل امتلاك موارد نفطية وغازية مربحة في روسيا. فقد وجدت نفسها مضطرة، في أفضل الأحوال، إلى العمل تحت إشراف الشركات ذات الرأسمال الروسي، تماماً كما اضطرت من قبل إلى القبول بشروط مماثلة في العديد من دول الخليج العربي. كذلك خاب أمل شركة النفط البريطانية بريتش بتروليوم التي استثمرت 7,7 مليار دولار في العام 2003 من أجل شراء حصص في مجموعة تيومن النفطية الروسية. ذلك أن عملية شراء الأسهم التي أمنت لشركة النفط البريطانية مشاركة بنسبة 50٪ في مجموعة تيومن النفطية، بحيث صارت الشركتان شريكتين في مجموعة واحدة هي تيومن النفطية- بريتش بتروليوم، قد أحيت الأمل بزيادة محتملة لاستثمارات أجنبية في صناعة الطاقة الروسية. كان يتوجب عليها أن تصبر إذاً لأن روسيا أصبحت من الآن وصاعداً في عداد أغلبية البلدان الكبرى المصدّرة للنفط التي لا تسمح للشركات الأجنبية بحرية تطوير مخزوناتها.

كذلك استهدفت قاعدة الإقصاء الجديدة، مالكي الأسهم في الشركات الروسية الذين وجدوا أنه من الأفضل لهم حماية موجوداتهم المالية في عائدات ضريبية، ومنهم بوريس بيريزوفسكي[18]، ورومان أبراموفيتش. كان هذا الأخير المساهم الرئيسي في سيبنفط وكانت كتلته المسيطرة موزعة بين 6 شركات قبرصية خارج وطنها تشرف عليها شركته القابضة ميلهاوس كابيتال. لكن أبراموفيتش الذي استفاد من تجربة خودوركوفسكي، فضّل التركيز مؤقتاً على نادي تشيلسي لكرة القدم وهو مساهم أساسي فيه، بعدما يسّر المصالحة بين سيبنفط وغازبروم بناء على رغبة الكرملين. في المقابل، ثبته فلاديمير بوتين في مهامه كحاكم لمنطقة تشوكوكتا، الواقعة شمال شرق سيبيريا، بالقرب من مضيق بيرينغ وهي تحتوي مخزونات مهمة من الهيدروكربور. هذه المنطقة الواقعة مقابل الألاسكا قد تصبح، بمباركة الكرملين هذه المرة، أحد المحاور الأساسية للتعاون الطاقي الروسي - الأميركي، ويبدو أن الاتصالات الممتازة التي أجراها أبراموفيتش مع أوساط الأعمال الأميركية - البريطانية مفيدة جداً. عاجلاً أم آجلاً، ستنطلق شراكة الطاقة الروسية- الأميركية من جديد...

فوائد ارتفاع أسعار الخام

لاشك أن ارتفاع أسعار الخام عجّل في استعادة زمام قطاع الهيدروكربور، مشجّعاً فلاديمير بوتين على السيطرة على الإيرادات المالية التي تؤمنها الثروة النفطية، وهي ضرورية لإدارة شؤون البلد الاجتماعية والاقتصادية، كي لا نقول، السياسية. إن طفرة الأسعار منذ 1999، أفادت بالطبع ميزانية الاتحاد. تشكّل الموارد الطبيعية قرابة 80٪ من الصادرات الروسية، ويشكّل النفط والغاز 55٪ من مجموع الصادرات، ما يجعل الميزانية الروسية متعلقة إلى حد كبير بالهيدروكربور. ففي العام 2003، تأمن ما يقارب 37٪ من إيرادات الميزانية الروسية من الضرائب على النفط والغاز[19].

بفضل ارتفاع الأسعار، كرّس مشروع موازنة 2006 المقدم إلى الدوما في أيلول/سبتمبر 2005، زيادة قوية للإنفاق الاجتماعي، يستفيد منها بالدرجة الأولى العاملون في القطاع الصحي، غير أن الزيادة تشمل مجموع النفقات الاجتماعية. فلم ينس قطاع الدفاع، الذي يحظى تقليدياً بالأفضلية لدى فلاديمير بوتين، إذ ارتفعت ميزانيته بنسبة 21,5٪. وعلى الرغم من هذه النفقات الجديدة، تظهر الميزانية المتوقّعة للعام 2006، نتيجة لسعر البرميل منذ 2004، فائضاً يبلغ 776 مليار روبل أي 22,2 مليار يورو، كما أن خزينة الدولة الروسية كانت تملك نهاية آب/أغسطس 2005، 151 مليار دولار احتياطي من العملات، أي ما يوازي 11 شهر استيراد.

شكّلت زيادة النفقات العامة تحوّلاً في سياسة روسيا الاقتصادية التي تميّزت بالتقشف منذ أزمة 1998. وكان من شأنها أن تسمح بتجنب التذمّر الاجتماعي الذي حصل في شتاء 2004، حتى ولو أن هذا الكرم كان له كلفة، أقله في الظاهر: شراكة الطاقة الروسية -الأميركية.

أراد بوتين أن يستغل أيضاً الظرف الاستثنائي لأسعار النفط ليحوّل روسيا إلى عملاق ضخم للطاقة تشرف عليه الدولة عن طريق نوع من أرامكو روسي النمط، مستنسخ نوعاً ما عن النموذج السعودي لكنه أكثر مرونة، فيتعايش مع شركات خاصة مجبرة على البقاء تحت سيطرة رؤوس أموال أغلبيتها روسية. لكن إنشاء هذه الشركة الروسية العملاقة للهيدروكربور كان مؤلماً. ذلك أنه كان من المستغرب أن شركة غازبروم التي كانت مهيأة للعب هذا الدور المحوري، على الرغم من تأجيل الاندماج الحسّاس مع روسنفط، بعد أن أُنهيت مؤقتاً قضية

يوكوس، كانت ترغب على العكس بالانفتاح على رؤوس أموال أجنبية. إن المناقشات في الدوما، نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2005، حول انفتاح جزئي لرأسمال غازبروم يؤكد هذه الفرضية. حتى ذلك الوقت، لم يكن يحق لرؤوس الأموال الأجنبية امتلاك أكثر من 20٪ من أسهم غازبروم. لكن إذا أُقر القانون الجديد، ستكتفي الدولة الروسية بالاحتفاظ بـ 50٪ من رأس المال، كحدٍ أدنى، مقابل 57٪ في الوقت الحاضر. أما بالنسبة إلى إلغاء الحد الأقصى المتعلّق بالاستثمارات الأجنبية، فيرمي إلى تمويل الحاجات الهائلة في مجال تطوير قطاع الغاز، وعلى نطاق أوسع، الهيدروكربور الروسي، بشكل يصب بالطبع في مصلحة الدولة الروسية والمستثمرين المستقبليين، الذين سيأمن لهم على الأقل التموين والوصول إلى الاحتياطيات. ذلك لأنه على صعيد العودة إلى الاستثمار، ومع أنه من المحتمل أن تواصل أسعار الغاز ارتفاعها نتيجة لارتفاع الطلب، فوحدها ستستفيد من ذلك الصادرات التي ينبغي أن تزداد، باعتبار أن سعر الغاز الداخلي ولأسباب اجتماعية - سياسية محض روسية مراقب من قبل الدولة. فضلاً عن ذلك، فإن نقل الهيدروكربور أي النفاذ إلى أسواق خارجية يبقى خاضعاً كلياً لإشراف الدولة من خلال امتيازات تجارية عامة لترانسنفط، وترانسنفط بروداكت. إن الكرملين، وانطلاقاً من وعيه التام للآفاق المحدودة التي يفرضها ذلك على أصحاب الاستثمارات الخاصة، أعلن أنه جاهز لفتح شبكته من أنابيب الغاز لشركات خاصة. إن «عملية التجميل» هذه الجارية ضمن القطاع، الذي لم يعد «حصناً يستحيل الوصول إليه» قد تجعله أكثر جذّباً للمستثمرين، وهو الهدف المطلوب، أما الأمر الآخر الذي كانت موسكو بأمس الحاجة إليه فهو الاحتفاظ بمفاتيح القصر. ليس من باب الصدفة أن يكون رئيس طاقم الإدارة الرئاسية، ديميتري مدفيدف، في مجلس إدارة مجموعة غازبروم الغازية. إن فلاديسلاف سوركوف، مع احتفاظه هو أيضاً بمركزه الثاني في الإدارة الرئاسية، قد ترأس، في بداية العام 2004، شركة ترانسنفط بروداكت التي تشرف على ثلث نقليات المنتجات النفطية في البلاد.

بخلاف عهد يلتسين حيث كان الكرملين يتحكم بلعبة المصالح المتضاربة للمجموعات الكبرى التي كان لمديريها غالباً اليد الطولى في السياسة الاقتصادية، تميّز عهد بوتين بسيطرة بعض كبار الموظفين الآتين من الإدارة الرئاسية على قطاعات صناعية مهمة.

هكذا أصبح الكرملين في طور استعادة السيطرة كلياً على هيدروكربور البلاد، ولو أن

الصراع على النفوذ داخل حاشية بوتين جعل هذا المسار فوضوياً وغامضاً، من هنا تولد بعض الذعر لدى المستثمرين. إن هذا الإجراء النابع عن «نزعة الحفاظ على الاقتصاد القومي» قد يتسبب في السنوات القادمة، في تعقيد تمويل مشاريع كبيرة تتعلق بأنابيب النفط.

هل سيتمكن قطاع الطاقة الروسي، الذي استعاد للتو فقط مستوى إنتاج عام 1990، في ظل هذه الظروف أن يجذب رؤوس الأموال اللازمة لمتابعة تطوّره، وبخاصةٍ لاكتشاف وتوسيع حقول جديدة أصبحت ضرورية في حالة الإنتاج الراهنة؟ ارتفع إنتاج النفط الروسي 9٪ في العام 2004 مع 458,8 مليون طن نفط أي بمعدل 9,13 مليون برميل في اليوم، بحسب إحصاءات وزارة الطاقة الروسية. لكن هذا النمط راوح مكانه بسبب مشاكل يوكوس. في عام 2005، بسبب غياب الاستثمارات الكافية، قد تنخفض وتيرة التحسّن بحسب توقّعات الوكالة العالمية للطاقة إلى 3,8٪. من هنا، الرهان الحيوي الذي تمثّله عصرنة البنى التحتية القديمة وبالتالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الهيدروكربور. لكن إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تضاعفت خلال الفصل الأول من سنة 2005، بحسب البنك المركزي الروسي، لتصل إلى رقم قياسي يوازي 9,3 مليار دولار، وهو الرقم الذي يعادل مجموع الاستثمارات في السنة 2004 التي كانت قد سجّلت زيادة في الاستثمار بنسبة أربعة إضعاف، فقد بدا أن وجهة الاستثمار الأجنبي عام 2005 تحولت عن قطاع الطاقة الذي أمسى مجالاً محفوظاً للدولة الروسية. في محاولة لطمأنة المستثمرين بعد خيبة الأمل المريرة في قطاع المناجم، قام فلاديمير بوتين خلال خطابه السنوي حول حالة الاتحاد، في 25 نيسان/أبريل 2005، بهجوم منظم لم يفاجىء أحداً على أفراد القلة المتحكّمة، وعلى إدارة وصفت بأنها تبالغ في التدقيق في التفاصيل غالباً، لاسيما إدارة الضريبة. ليس هذا العرض البهلواني ليغيّر موقف الشركات العالمية، التي ستنتظر بلا شك تدابير أكثر وضوحاً لكي تواصل استثمارها في قطاع الهيدروكربور. ربما ستأتي التدابير أبكر من المتوقّع أن أظهر النمو الاقتصادي الروسي إشارات عجز. هذا هو معنى التحليل المفصل الذي قدمه بعض الخبراء حول آفاق الاقتصاد على المدى المتوسّط – البعيد[20]. أما الانفتاح على غازبروم، فهو إشارة أخرى.

فضلاً عن ذلك، ولو بدا أن السؤال في غير محله في زمن الأرقام القياسية لأسعار النفط، ماذا سيحصل في حال تبدّل الاتجاه؟ إن تحسّن الأداء الاقتصادي الروسي هش ومتابعة

الإصلاحات الاجتماعية ستكلّف أكثر فأكثر، في حين يجب أن تبقى أسعار الطاقة في روسيا، ولأسباب تتعلق في الأصل بالمناخ، متدنّية جداً لكي تكون في متناول الجميع. في ظل هذه الأوضاع، يعود نجاح إصلاح قطاع الطاقة الذي باشر به فلاديمير بوتين، بجزء كبير منه إلى استمرار ارتفاع الأسعار لكي تؤمن إيرادات التصدير ما يكفي من النقد لتمويل الإصلاحات الاجتماعية – السياسية، والاستثمار في نظام إنتاج الطاقة وفي طرق التصدير. إن زيادة الفوارق الاجتماعية في روسيا تشكّل اليوم تحدياً كبيراً لبوتين كما للطبقة الحاكمة في الصين، مستقبلاً. سؤال استباقي آخر: ما التأثير الذي سيطرأ على مستقبل قطاع الطاقة إذا تمكنت أحزاب من المعارضة الليبرلية أو غير الليبرالية من الوصول إلى الحكم؟ مع بوتين أو من دونه، أو في فترة ما بعد–بوتين، إذا أكّد نيّتة بعدم الترشّح في العام 2008، ليس مستقبل الهيدروكربور الروسي جامداً وقد يحصل العديد من المفاجآت كما حصل في الماضي. لكن هناك حقيقة وحيدة، وهي أن سلطة حكام الكرملين سترتكز أكثر فأكثر على هذه الموارد، من هنا أصبحت السيطرة عليها ضرورة ملحة.

على المدى القصير، ووسط التجاذب بين الكرملين والشركات العالمية وبالنسبة إلى الوضع النفطي الحالي، يمكننا أن نتساءل من هو بحاجة أكثر إلى الآخر، في اللحظة الراهنة؟ من هنا، المخاوف المتعلقة بنقص محتمل في إنتاج الخام، مطلع 2006 خلال الشتاء في نصف الكرة الشمالي. كل شيء يتوقف على قساوة الشتاء وعلى مستوى الطلب. في حال تأكيد الزيادة المتوقّعة على الطلب، عندها ستتركز الآمال كلها على قدرات الإنتاج الإضافية للمملكة العربية السعودية وحدها. إذا كانت روسيا لا تستطيع منافسة السعودية على المدى الطويل، لكن يجب الاعتراف لها بأنها استطاعت حتى الآن أن تقلل إلى حدٍ كبير من أهمية المخاوف التي أثارتها الرياض. لكن هذا يبدو من الآن فصاعداً أكثر صعوبة بالنسبة للمستقبل وقد يحطم سعر الخام أرقاماً قياسية جديدة في العام 2006، إلا إذا...رزح الاستهلاك العالمي تحت وطأة فاتورة الطاقة.

سيكون هناك أيضا كلام كثير حول الإمكانات المدهشة المفتوحة أمام الغاز الروسي، الذي وحده، قد ينوب عن النفط في مدة لا تتجاوز العشرين سنة. إن الصين التي ستستبدل عاجلاً أم آجلاً، استهلاكها المفرط للفحم بالغاز لكي تسمح لسكان المدن بالتنفس، لن تتأخر

في تحديد طلباتها من خلال تقديم عروض عقلانية خاصة وأنها تخضع لمنافسة قوية. إذا كان اليوم أقل من ثلث إنتاج الغاز الروسي فقط يعبر الحدود، فمن البديهي أن يرتفع هذا المعدل المئوي بشكل كبير في المستقبل، لا سيما بفضل الغاز الطبيعي المسيّل. لكن ستكون الشركات الروسية في هذه الفرضية، بحاجة أيضاً إلى تكنولوجيا الروّاد، وحتى إلى رؤوس أموالهم.

إذا أرادت روسيا أن تصبح مساهماً لا يستغنى عنه في سوق الهيدروكربورات، كونها تمتلك الإمكانات، فعليها أن تحلّ مشكلتين مهمّتين :

– تحديد إطار قانوني – اقتصادي يوفّق بين سيطرة ما للكرملين على قطاع الطاقة وبين تمويل نمو هذا القطاع من خلال قدرة على الجذب الرأسمالي الضروري للحصول على استثمارات الشركات الغربية؛
– ثمّ وضع سياسة الطاقة هذه التي تتحول على المستوى الداخلي في الإطار الأوسع للاستراتيجية الخارجية الشاملة، التي تعتبر سياسة الطاقة إحدى مكوناتها الأساسية.

إن كل الصعوبة تكمن في التوفيق بين الشعور القومي الروسي عند البعض وبين رأسمالية معولمة ترضي المصالح الأميركية. إذا كان على الكرملين أن يختار بين أوروبا والولايات المتحدة والأسواق الآسيوية، فإن الهامش السياسي الداخلي الذي يتمتع به أضيق من ذلك.

على روسيا، كونها المصدّر العالمي الأول للهيدروكربور، أن تتوصل بفضل هذا الموقع إلى فرض قواعدها الخاصة من خلال إيجاد طريق وسط توفّق بين هذين الإلزامين. يمكن أن تساعدها على ذلك قوى خارجية واعية تماماً لمصالحها كمستهلكة للهيدروكربور في إطار منافسة معزّزة وضغط على الطلب. قد يظهرعند ذلك مزيج من تحالفات استراتيجية مبتكرة. بالانتظار، تخفي الصين بصعوبة، على غرارالشركات الغربية تقريباً، اهتمامها بالهيدروكربور الروسي.

الهوامش

1. المصدر: مكتب الإعلام للطاقة، وزارة الطاقة الأميركية.
2. المصدر عينه.
3. إن كان لا نقاش حول زعامة روسيا في ما يختصّ بمخزونات الغاز، يعتبر الخبراء أن حجم المخزون العالمي الذي تملكه روسيا هو 48 تريليون م3 أي 26،7٪ من الاحتياطي المثبت بحسب نشرة بريتش بتروليوم الإحصائية للطاقة العالمية،عدد حزيران/يونيو2005، و40٪ من المخزونات العالمية، بحسب كاترين لوكاتيلي في كتاب «تطوّر استراتيجيات التصدير الغازي لروسيا»، وهو مجموعة أبحاث صادرة عن معهد سياسة اقتصاديات الطاقة LEPII، سلسلة EPE، رقم 38، أيلول/سبتمبر 2004. يبين هذا الرقم الثاني، ولو أنه نظري أكثر من الناحية العلمية، بوضوح أكبر قدرات روسيا الهائلة على الصعيد العالمي.
4. إن عدد حزيران/يونيو 2005 مجلة بريتيش بيتروليوم الإحصائي للطاقة العالمية يقدِّرها بـ 3،72 مليار برميل.
5. بحسب الإحصاءات نفسها، يبلغ المتوسط العمري للنساء الروسيات 72 سنة بينما تنخفض في تركيا إلى 71 سنة وفي مولدافيا 71،6 سنة.
6. المصدر: الوكالة العالمية للطاقة، اوبك تقرير الحقائق، تاريخ 8 كانون الثاني/يناير2002.
7. في روسيا، تشكل المناطق الإدارية الـ 57 أحد أنواع التقسيم الإداري والإقليمي للاتحاد الفيدرالي، شأنها شأن الجمهوريات (21)، الأقاليم (6)، الدوائر المستقلّة (10) والمدن الفدرالية (2). تؤلف هذه الكيانات الإدارية فسيفساء الأراضي الوطنية للاتحاد. تمّ جمعها في 7 مناطق موسّعة هي المقاطعات الفدرالية، التي أنشأها فلاديمير بوتين في أيار/مايو 2000 والتي تغطي كل مساحة الاتحاد.
8. المصدر: موسكو تايمز، 22 حزيران/يونيو 2004.
9. في نهاية القرن السادس عشر، ومن هذه المنطقة الواقعة بين الأورال والبحر الأبيض، تمّ تسليم أول براميل نفط إلى موسكو. فكان سكان موسكو مندهشين بروايات المسافرين التي تصف كيف تقوم القبائل التي تعيش على ضفاف أوختا، في منطقة تيمان – بيتشورا باستخراج هذه المادة الزيتية من سطح النهر والتي يستعملونها ليس فقط كمادة للتشحيم ولكن أيضاً لفوائدها الطبية.
10. ريا نوفوستي، 26 تشرين الأول/أكتوبر2005.
11. مصدر: غوسكومستات روسيا (لجنة الإحصاءات الرسمية).
12. إن مورمانسك هي كذلك قاعدة روسية عسكرية مهمة تملك إنشاءات لبناء السفن. اسُتعين بهذه المدينة، التي أسست سنة 1915، خلال الحرب العالمية الأولى كمرفأ استقبال لمؤن الحلفاء بعد إغلاق المرافئ الروسية على البحر الأسود والبلطيق.
13. مؤتمر ميثاق الطاقة هو منظمة حكومية دولية تجمع 52 بلداً (بلدان الاتحاد الأوروبي، وبلدان أوروبا الوسطى والغربية، بلدان رابطة الدول المستقلة، واليابان، وأستراليا، وتركيا، والولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية...). أنشيء بموجب المعاهدة (الموقّعة في كانون الأول/ديسمبر1994) ويهدف إلى تطوير سوق فاعل للطاقة بين بلدان أوروبا الشرقية والغربية. كان الهدف الأساسي منه، في إطار عدم الاستقرار

الاقتصادي والسياسي المسيطر في بلدان رابطة الدول المستقلة، تطوير تعاون طاقي مع هذه البلدان والسماح أيضاً للاتحاد السوفييتي بتأمين تنوّع أفضل لمصادر تموينه من الطاقة.
تشرف هذه المنظمة على تطبيق قواعد المعاهدة الأساسية حول الطاقة في جوانب مختلفة لا سيما في التجارة، والاستثمار، والعبور، والبيئة، وتنصّ على هيئة تحكيم في النزاعات. مقرّ هذه المنظمة هو بروكسل. منذ العام 2000، يتم التفاوض على بروتوكول متعدّد الأطراف حول نقل الطاقة. عُلّقت هذه المفاوضات في كانون الأول/ديسمبر 2003 لكنها استؤنفت من جديد في حزيران/يونيو 2004.

14. مصدر: اللجنة الأوروبية، الإدارة العامة للطاقة والنقل. الإحصاءات الكاملة موجودة على العنوان التالي:
http://europa.eu.int/comm/energy/oil/crude/index_en.htm

15. وضع هذا التصنيف على قاعدة نسبة دخل الفرد، ومتوسط العمر، والمستوى العلمي.

16. كاترين لوكاتيلي في «تطوّرات استراتيجية تصدير الغاز في روسيا»، مجموعة أبحاث صادرة عن معهد سياسة اقتصاديات الطاقة LEPII، سلسلة EPE، رقم 38، أيلول/سبتمبر 2004.

17. إدوارد ل. موريس وجايمس ريتشارد، «الصراع من أجل السيطرة على الطاقة»، مجلة الشؤون الخارجية، العدد 81، رقم 2، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2002.

18. حصل بوريس بيريزوفسكي العام 2003 على وضع لاجئ سياسي في بريطانيا.

19 البنك الدولي: من النقل إلى التطوّر: المذكّرة الاقتصادية لروسيا الاتحادية، نيسان/أبريل 2004.

20. روسيا: نحو إرهاق للنمو، نشرة الأعمال، أيار/مايو 2005، بي أن بي باريبا.

الفصل السابع

الصين

الاحتياجات الصينية للطاقة

إن تلبية الطلب الداخلي المتنامي يتطلب من الصين تأمين منافذ واسعة للوصول إلى مصادر الطاقة. ففي العام 2000، كانت احتياجات الطاقة الصينية تشكّل 10٪ من الطلب العالمي. وستشكل 20٪ في العام 2010، لأن نمو الصين يرتكز على نشاطات تستهلك الكثير من الطاقة سواء تعلق الأمر بتطوّر الصناعة أم بالبنى التحتية. أنشأت الصين، خلال خمس سنوات، حوالي مئتي ألف كلم من الطرق وعشرين ألف كلم من الطرق السريعة بالإضافة إلى مرافئ جديدة وعشرات المطارات المهمة. يهدف تطوير بنى النقل التحتية هذه إلى دعم النمو الاقتصادي الذي يعزّز بدوره الاستهلاك الداخلي. كما أن تدفّق الأشخاص والبضائع هذا سيؤدي من دون شك، إلى زيادة الحاجة إلى النفط ومشتقاته. وسيسبّب التحوّل إلى المدن زيادة استهلاك الطاقة أيضاً. علماً أنه خلال عشرين سنة، تخطّى عدد السكان المليون نسمة في أكثر من مئة وخمسين مدينة صينية. ففي العام 1978، كان 18٪ فقط من الصينيين يعيشون في المدينة بينما يشكّل سكان المدن اليوم أكثر من 40٪. لكن، بما أن سكان المدن يستهلكون من الطاقة مرتين ونصف أكثرمن استهلاك سكان الريف، فإن الطلب على الكهرباء قفز 17٪ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2004. إن هذا الطلب المرتفع أحدث انقطاعاً متكرّراً للتيار على كل المناطق. ومن أجل معالجة هذه المشكلة، قرّرت الحكومة الصينية، التي لا زالت تتحكم بأسعار الكهرباء، رفع الأسعار بنسبة 30٪ وعلّقت عمل العديد من مشاريع الدولة في تموز/يوليو – آب/أغسطوس 2004، بهدف توفير الطاقة.

على الصين بعدما أصبحت المستهلك الثاني للطاقة في العالم، بعد الولايات المتحدة، أن تواجه تحدّياً مزدوجاً: وضع حدٍ لحالة الفقر وتأمين تزوّدها بالنفط والغاز. ولكن استهلاك الطاقة يزداد بنسبة 15٪ في السنة، ويصعب على الإنتاج أن يستجيب لهذه الزيادة. يضاف

إلى ذلك مشكلة جغرافية: فموارد الفحم توجد في الشمال (70٪) والسدود الكهرومائية في الغرب والوسط، بينما يتركّز النمو الاقتصادي في الشرق والجنوب حيث قلة الموارد تعيق الإنتاج الصناعي. إذا التزمت الحكومة بإلغاء قطع التيار الكهربائي الذي قد يتجاوز يوماً في الأسبوع، في نهاية العام 2006، فسيترتب عليها رفع قدرات نقل الكهرباء وإنشاء وصلة بين الشبكات المستقلّة الموزَّعة في البلاد. تستعدّ الإدارة المركزية، التي تنوي إنشاء خطوط للكهرباء، لتوظيف 13 مليار يورو في السنة بين 2006 و2010 من أجل تعزيز شبكة خطوطها.

لكن بكّين تراهن أولاً على ارتفاع كبير في كمية إنتاجها، حيث تخطط لإنشاء ما بين 30 و40 محطة نووية حتى العام 2020، بمعدّل محطتين أو ثلاث سنوياً. على الرغم من هذا المجهود غير المسبوق، لا يشكّل النووي ربما حتى هذا التاريخ سوى 4 إلى 5٪ من مجموع الطاقة المستهلكة؛ فعلى هذا الصعيد، ما زالت الصين في بداية الطريق.

بين عامي 2003—2004، كانت ميزانية الطاقة الصينية تتوزّع على الشكل الآتي: 1,5٪ نووي، 5،5٪ كهرمائي، 3٪ غاز طبيعي، 27٪ نفط و63٪ فحم. وهكذا فإن 93٪ من موارد الطاقة الصينية تأتي من الطاقة الأحفورية. لكن الفحم، الذي يؤمن قرابة ثلثي استهلاك الصين من الطاقة، لم يعد يكفي، مع أن الصين هي أول منتج عالمي له، إذ يشكّل إنتاجها ما نسبته 33,7٪ من الإنتاج العالمي ما يفسّر كونه موردها الأول للطاقة. إلا أن الصين لا تتمكن من الاستجابة للطلب الداخلي بسبب بُعد مناجم الفحم الأساسية عن مناطق الاستهلاك، لا سيما في قوانغدونغ وفوجيان في جنوب البلاد. إن نقل الوقود عبر هذه المسافة الطويلة أي حوالى 2500 كلم، يكلّف كثيراً ويمثل لوحده نصف حركة النقل الوطني بواسطة سكك الحديد. لم يسمح الضغط على الشبكة إلا بنقل 35٪ من الوقود الصينية عبر سكك الحديد في العام 2004. فضلاً عن ذلك، إذا كانت الصين هي البلد الأول المصدّر للفحم والمستهلك له، فلهذا الاستهلاك كلفة مؤجّلة. فالصين هي البلد الثاني الأكثر تلوّثاً في العالم بعد الولايات المتحدة. وليس من المتوقع أن يخفّ هذا التلوّث أو أن يستقرّ. إن انبعاث ثاني أوكسيد الكبريت من الصين، يتسبب بـ 30٪ من الأمطار الحمضية على اليابان. بإدراكها تماماً لهذا الوضع، تتصدّر الصين مجال الأبحاث لعزل الكربون وتسييل الفحم. من أجل الألعاب الأولمبية في العام 2008

وضرورة لفت الأنظار طبعاً، تنوي مدينة بكين تجهيز أسطول حافلاتها ببطاريات على الوقود وسيارات الأجرة بمحركات على الغاز. لكن مع سوق سيارات تنمو بنسبة تتجاوز الـ 20٪ في السنة، تعلم الصين أيضاً أنها ستضطر مع نموذج تطوّرها الاقتصادي الحالي، إلى استهلاك متزايد لكميات كمبيرة من الهيدروكربورات.

الهيدروكربورات في الصين

أصبحت الصين سنة 2003، مع حجم استهلاك يبلغ 5,56 مليون برميل في اليوم، المستهلك العالمي الثاني للنفط بعد الولايات المتحدة وقبل اليابان[1]. في نهاية 2003، قدّر احتياطي النفط المثبت، على التوالي، بـ 18,25 مليار برميل بحسب إينيرداتا وبـ 23,7 مليار برميل بحسب مجلة بريتيش بتروليوم لإحصاء الطاقة العالمية أي معدّل احتياطي من الإنتاج يكفي لمدة تتراوح بين 15 و19 سنة، بحسب هذه التقديرات[2]. إن مخزونات النفط البعيدة عن الشاطئ ترتفع إلى 96 مليار برميل. أما بالنسبة إلى مخزونات الغاز الطبيعي، فكانت، بحسب مجلة بريتيش بتروليوم لإحصاءات الطاقة العالمية، 1,18 تريليون م3 نهاية 2003، وقد وصلت إلى 2,23 تريليون م3 نهاية 2004. لكن موارد الهيدروكربور الصينية غير واضحة لأن التنقيب لم يجرِ بصورة منهجية.

إن الصين، مع إنتاج نفطي يصل إلى 3,4 مليون برميل يومياً في العام 2003 و3,5 مليون برميل يومياً في العام 2004 أي 4،4٪ من الإنتاج العالمي، ليست سوى المنتج العالمي الخامس، وإنتاجها القومي لم يعد يكفي. استوردت في العام 2003 أكثر من مليوني برميل نفط أي مئة مليون طن. لكن ارتفاع حجم الواردات الصينية ليس بجديد ولو أنه تسارع خلال هذه السنوات الثلاث الأخيرة. منذ 1993، عرفت الواردات النفطية الصينية ارتفاعاً بمعدل 34٪ في السنة. لكن بين العام2001 والعام 2002، ارتفعت بنسبة 74٪، من 0,8 مليون إلى 1,4 مليون برميل في اليوم.

لكن يجب أن نحدد حجم الواردات النفطية الصينية التي تتعرّض لكثير من المشاكل. ففي العام 2003، ارتفع الاستهلاك النفطي الصيني إلى 5،5 مليون برميل في اليوم، لكن مع تغطية 3,5 مليون برميل في اليوم من الإنتاج المحلي، ومليوني برميل في اليوم من الواردات.

شكّلت هذه الأخيرة 35٪ من الطلب الداخلي للبلد و5٪ من التبادلات النفطية العالمية. إذا كان لزيادة الطلب النفطي الصيني تأثير على الأسواق العالمية التي ليست مهيأة له، فمن الضروري إعادة وضعه ضمن هذه المعطيات. فالولايات المتحدة كانت تستورد في العام 2003، 11 مليون برميل نفط في اليوم سنوياً، واليابان 4,8 مليون برميل في اليوم، وكل من الصين وكوريا الجنوبية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا حوالى مليوني برميل في اليوم. لكن إذا كان الطلب الصيني على النفط لا يمثّل إلا 7,6٪ من الطلب العالمي للعام 2003، مقابل حوالى 25٪ للولايات المتحدة، فنموّه يوازي ثلث نمو الطلب العالمي وهنا تقع المشكلة في السياق الحالي، حيث الطلب يتضخم أكثر من العرض. لكن ازدياد الاستهلاك الصيني للمنتوجات النفطية من 12٪ إلى أكثر من 15,8٪، بين عامي 2003 و2004 لن يتوقّف بحسب المصادر؛ ولن يكون التجاوب مع الطلب المتصاعد في قطاع نقل الأشخاص والبضائع، على المدى المتوسط، ممكناً إلا من خلال المحروقات النفطية.

بحسب بعض التقديرات، سيرتفع استهلاك النفط والغاز كثيراً ليصل إلى 4,5مليار طن أي 10 ملايين برميل في اليوم، و2500 مليار م3 من الغاز في العام 2020[3]، من هنا نفهم بصورة أفضل اهتمام بكين بالتعاون النفطي - الغازي مع روسيا.

لكن من أجل تقليص تبعيّتها، يتوجّب على الصين أيضاً فتح المجال في صناعتها النفطية لرؤوس أموال أجنبية: ستكون بهذه الطريقة الشركات النفطية العالمية الكبرى حاضرة للتنقيب عن النفط ولنقله، كما لتوزيع المحروقات في الصين. لهذا السبب، تجد الصين نفسها مضطرة للتعاون حالياً مع واشنطن، خاصةً أنها غير قادرة بمفردها على تأمين اعتمادات ضرورية بقيمة مليار دولار لتطوير قطاعها الطاقي خلال العشرين سنة المقبلة. بحسب واشنطن، يجب أن يأتي 1/5 هذه الاستثمارات على الأقل، من الخارج. بحسب استنتاجات مذكّرة صادرة عن وزارة التجارة الأميركية للعام 2002، سينجم عن ذلك «فرص هائلة» للتعاون بالنسبة للشركات الأميركية المهتمة بـ«الاستثمارات على المدى الطويل». ولكن دخول أكبر ثلاث شركات صينية نفطية - غازية، على التوالي، شركة الصين للبتروكيمياويات (سينوبك)، وشركة البترول الوطنية الصينية، والمؤسسّة الصينية الوطنية للنفط البحري (سنوك) CNOOC، في أسواق البورصة العالمية الكبرى، وإن تمّ بطريقة صحيحة، إلا انه لم يسمح حتى الآن

باستقطاب الأموال المأمولة؛ مع العلم أن شركات غربية مثل شركة النفط البريطانية، وشل أو إكسون موبيل قد اشترت عدداً مهماً من الأسهم، في بعض الأحيان. يجب أن نوضح أن هذه المشاركات المحدودة هي بمثابة تدبير احتياطي. إذ تحافظ الدولة الصينية على سيطرتها الكاملة على شركاتها، وعلى عدم المساواة في عدد المقاعد وفي حقوق التصويت، في مجالس الإدارة. بموازاة هذه التبعية المالية، تبحث بكين كما الولايات المتحدة، عن تنويع مصادر تموينها من أجل التحرّر قدر الإمكان من الشرق الأوسط.

في العام 2025، وبسبب بنية نموّها الاقتصادي الكبير وإذا استمر النمو على هذا النحو، حتى ذلك الوقت، قد يكون على الصين بحسب وكالة الطاقة الدولية أن تستورد 82٪ من احتياجاتها النفطية. لكن عشرين سنة، بالنسبة لبلد هي غداة اليوم الحاضر، حتى ولو أن مفاهيم الوقت والزمن في الصين تختلف تماماً عن المدى القصير الغربي، كما نعلم. مع ذلك فإن الصين في وضع حرج على صعيد التزوّد بالطاقة وارتباطها بالخارج سيتعزز بلا شك، تماماً كالولايات المتحدة. للتأكد من ذلك، يجب النظر أولاً، إلى مواردها من الهيدروكربور قبل الاطلاع على مشاريع تموينها الخارجية المتعددة.

الإنتاج النفطي الصيني وتموينه الخارجي

إن الخريطة الآتية تسمح بتحديد موقع أكبر أحواض الإنتاج النفطي الصيني كما تسمح بعرض الإشكالية الصينية للتموين الخارجي عبر الطرق البرية والبحرية، ما سنتطرّق إليه لاحقاً.

إن الرسم البياني الآتي، يلخّص تطوّر الإنتاج النفطي وتوزيعه (بملايين البراميل في اليوم) على حقول النفط الضخمة، من سنة 1978 إلى 2003 للإنتاج الفعلي، وابتداءً من 2004 في ما يختصّ بالتوقّعات[4].

نلاحظ جيداً أنه منذ سنوات، يأتي معظم الإنتاج النفطي من حقول داتشينغ، ولياوخه، وشانغلي في الشمال– الشرقي للبلاد. لكن حصتها في مجموع الإنتاج النفطي الصيني تنخفض تدريجياً، من حيث قيمتها النسبية كما قيمتها المطلقة لصالح حقول شينجيانغ
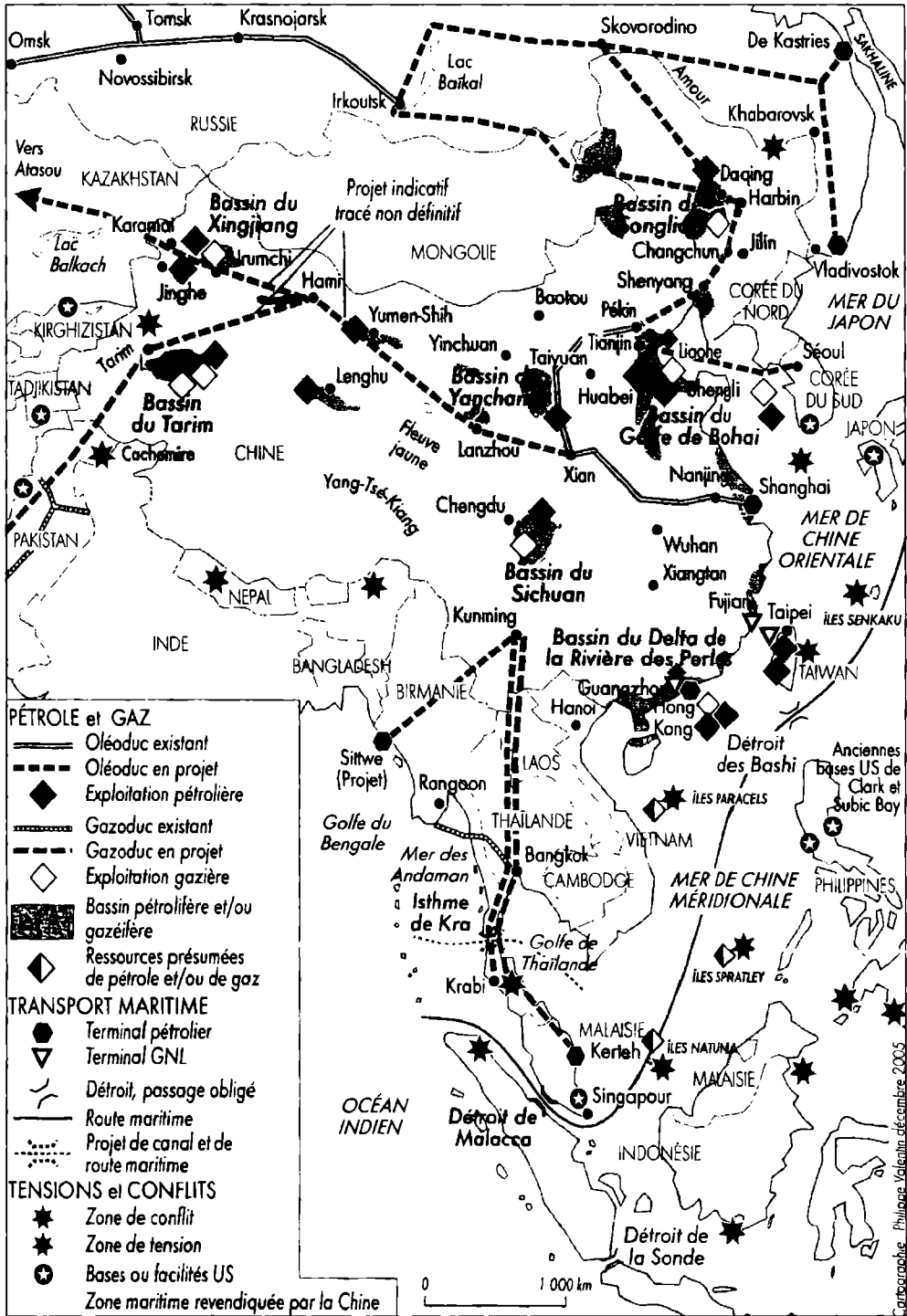
أحواض وحقول نفطية وتموينات خارجية للصين
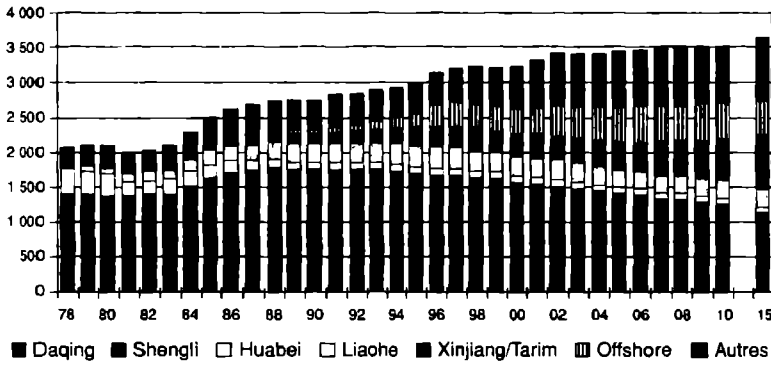
البعيدة عن الشاطئ والتي تمثّل من اليوم فصاعداً 15٪ من الإنتاج، إضافةً إلى تنامي قدرة مشاريع جديدة لتطوير القطاع سوف تكمل وظيفة هذه الحقول في محاولة للمحافظة على الأقل على مستوى إنتاج لا يتدنّى في المستقبل عن مستوى الإنتاج الحالي.

على الرغم من محاولات الضبط بحدّها الأدنى، ما زال الإنتاج راكداً وبعيداً عن مناطق الاستهلاك الواقعة لجهة الجنوب مما يرفع سعر البرميل. من أجل تطوير إنتاجها، تعتمد الصين كثيراً على استثمار حقول نفط وغاز جديدة في منطقة شينجيانغ، في غربي البلاد، قرب صحراء تكلماكان. لكن هذه الحقول واقعة في إقليم اليوغور وهي أقلية إثنية، مسلمة بأكثريتها وتطالب باستقلاليتها عن بكين.

لطالما كان صدام الثقافات بين الأويغوريين الذين يتكلمون اللغة التركية وبين الصينيين الذين ينتمون إلى إثنية هان، قائماً في هذه المنطقة التي تفصلها عن باكستان وكيرغيزستان وطاجيكستان مرتفعات جبلية عالية. منذ حوالي عشر سنوات، تضاعفت عمليات العنف لا سيما الاغتيالات والاعتقالات والتعذيب وغزو المساجد من قبل الشرطة الصينية. خلّفت هذه الاشتباكات المئات من الضحايا. وقد لبّت واشنطن طلب بكين بإدراج أهمّ حزب للمعارضة الاويغورية، وهو جبهة تحرير تركستان الغربية، على اللائحة الصادرة عن وزارة الخارجية، والمتضمّنة أسماء المنظمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة. وبحسب منظمة العفو الدولية، قد يكون خبراء من الاستخبارات الصينية شاركوا زملاءهم في البنتاغون في استجواب اثنين وعشرين سجيناً أويغيرياً، كانوا محتجزين في قاعدة غوانتانامو[5] العسكرية.

إن حقول الغاز في غرب الصين، التي تشكّل 22٪ من موارد البلاد الغازية تبعد عن الشاطئ ملايين الكيلومترات. ثمة خط أنابيب يتجه من الغرب إلى الشرق، بطول 3900 كلم ويربط حوض تاريم بشانغهاي، هو في طور الإنشاء. يحتاج هذا المشروع الذي ستنفّذه مجموعة من الشركات الروسية والصينية والغربية إلى رؤوس أموال أجنبية. بطريقة أشمل، إن الصين التي أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على الهيدروكربورات المستوردة ستكون مضطرة لتطوير شبكتها الداخلية لخطوط أنابيب النفط والغاز وزيادتها. هذا مغزى ما أعلنته بتروتشاينا في 15 أيلول /سبتمر 2005. إن الشركة الفرعية التابعة لشركة البترول الوطنية الصينية العملاقة، تنوي استثمار 12,3 مليار يورو لتمويل إنشاء 15 ألف كلم من خطوط الأنابيب خلال السنوات الخمس التالية. ستكون حوالي 8 آلاف كلم منها مخصّصة لنقل الغاز الطبيعي، و3 آلاف للنفط الخام و4 آلاف للنفط المكرّر. لم تُحدّد بعد كل المسارات ولكن ستغطّي هذه الخطوط المناطق الجنوبية–الغربية والشمالية–الغربية، والشمالية–الشرقية؛ هذا ما أعلنته في اليوم نفسه، لجنة إدارة ومراقبة موجودات الدولة.

أهداف نفطية في بحر الصين وفي أماكن أبعد منه

تطوّر الصين عمليات التنقيب– الإنتاج في الحقول تحت سطح البحر، لا سيما شرق تيانجين وقرب مصبّ نهر اللؤلؤ. لكن جزءاً مهماً من الحقول الصينية البحرية يقع في بحر الصين الجنوبي. إذا كانت هذه الحقول تمتاز بكونها قريبة جداً من مناطق الاستهلاك في جنوب الصين، إلاّ أن لهذا الموقع مساوئ أيضاً حيث تكثر النزاعات البحرية بين الدول المجاورة.

إن بحر الصين مسرح ملائم لهذه النزاعات بسبب كثرة الأرخبيلات. وقد ازدادت الأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر الصغيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى جانب أهميتها الاقتصادية والعسكرية. فالجزيرة البعيدة وهي مركز متقدم، يمكن استخدامها لتخزين المعدات والوقود. وإذا كانت، بالإضافة إلى ذلك، واقعة في منطقة غنية بالموارد النفطية والغازية، فإن امتلاكها يصبح حيوياً بالنسبة للبلدان المحيطة والتي تستهلك كميات كبيرة من الهيدروكربور. كما يمكن استخدام هذه الجزر المنتشرة من شمال بحر الصين إلى جنوبه كقاعدة لوجستية أساسية
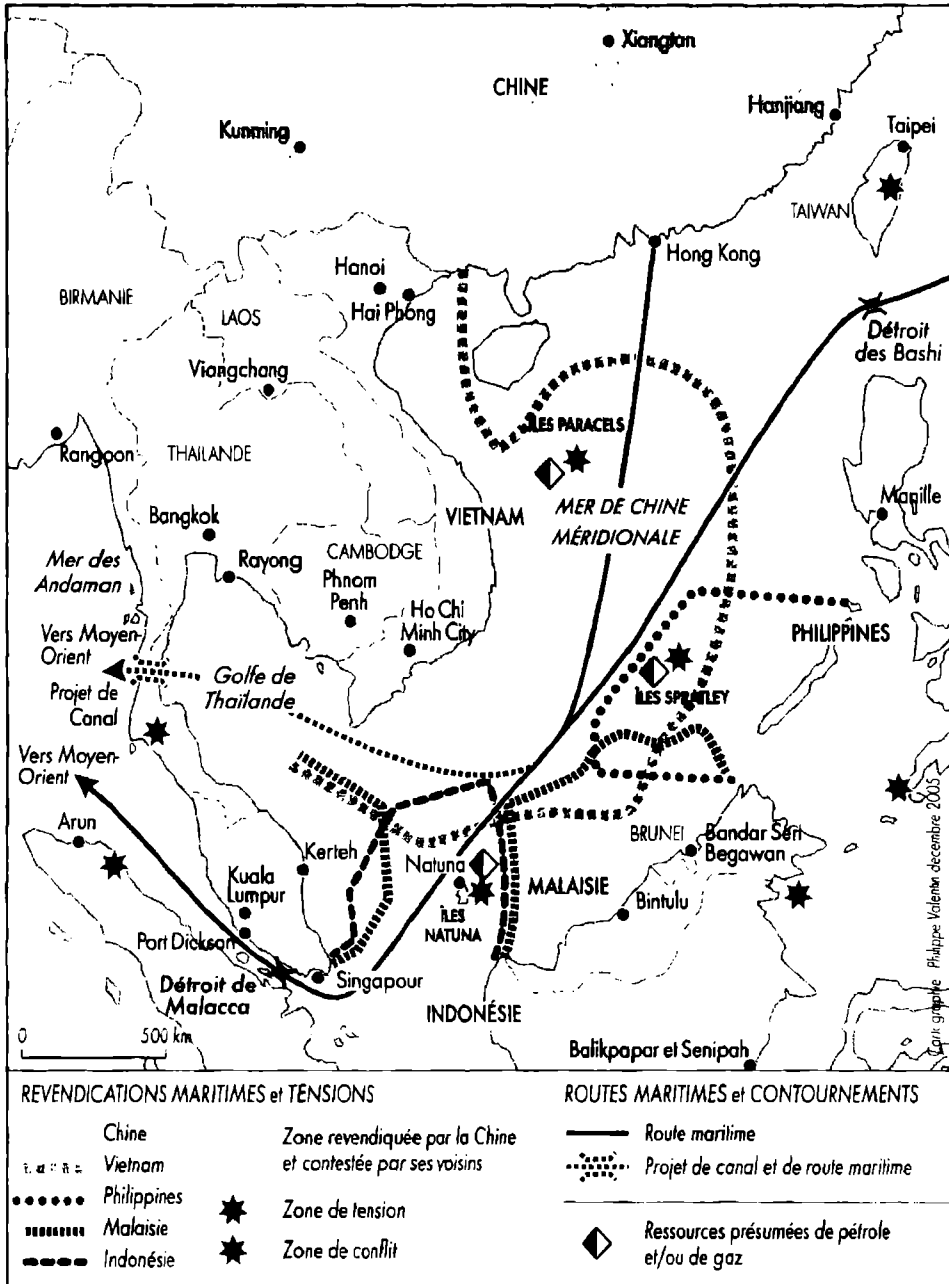
نزاعات ومطالبات بحرية في بحر الصين الجنوبي

للقاذفات عن بعد. تشكّل هذه الجزر، في العمليات العسكرية الواسعة النطاق، نوعاً من حاملات–طائرات ثابتة. بعد أن كان يرتادها الصيّادون فقط، أخذ عدد سكانها بالتزايد، لا سيما منذ تطوّر التجارة البحرية في المنطقة.

لقد رُكّزت فيها بطريقة سريّة تارةً وعلنيّة تارةً أخرى، ثكنات، ومراكز مراقبة وأقمار تجسّس، كما فعلت الصين عندما بنت قاعدة عسكرية على جزيرة قريبة من الساحل الفلبيني. ففي بحر الصين الجنوبي، أرخبيلات متنازع عليها كجزر سبراتلي الواقعة في منتنصف الطريق بين السواحل الفيتنامية، والأندونيسية والفلبينية. تقع هذه الأرخبيلات إذن وسط طريق الملاحة التي تنطلق من سنغافورة إلى هونغ كونغ، والتي يعبرها يومياً قرابة ثلاثة آلاف سفينة عمارة بحرية، العديد منها ناقلات نفط. وقد يضمن احتلالها التحكم المباشر بالطرق البحرية التي تربط مضيق ملكا باليابان. عندما كانت الصين منغلقة على ذاتها، كانت تعتبر هذه الأمور ثانوية. لكن انضمام الصين إلى النظام الاقتصادي والسياسي العالمي غيّر التوازن الجيوستراتيجي الإقليمي، مُخلّفاً في أغلب الأحيان أوضاعاً نزاعية، لاسيما فيما يتعلّق بالسيادة الإقليمية.

وهكذا منذ 1992، تفرّدت بكين بتغيير خريطة المنطقة البحرية، بواسطة ترسيم للحدود لا يتناسب وقواعد الاتفاقية العالمية حول الحقوق في بحر مونتيغو باي سنة 1982، إذ أنها قرّرت بسط «السيادة الصينية» على 80٪ من مياه بحر الصين الجنوبية. تظهر الخريطة (ص. 287) تشعب هذه المطالب والتشابكات التي تنتج عنها. أمّا الوضع في بحر الصين الشرقي أو البحر الأصفر، فهو أكثر صعوبة. يحوي هذا البحر أيضاً حقولاً من الهيدروكربور وتتنازع الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان أيضاً، ليس فقط حول الجزر بل حول مناطق الصيد التابعة لها، التي تشكّل بالإضافة إلى الهيدروكربور، عاملاً اقتصادياً واجتماعياً مهماً على الصعيد الإقليمي.

نلاحظ أن الصين، منذ ثلاثين سنة تقريباً، ومن أجل فرض سيطرتها الإقليمية، قد قبلت بتسوية بعض هذه الخلافات من خلال مفاوضات دبلوماسية، مع اللجوء أحياناً أخرى إلى فرض سياسة الأمر الواقع. سنة 1974، قبل سنة من انتصار الشيوعية الفيتنامية، طرد الجيش الشعبي الحامية الفيتنامية– الجنوبية المتمركزة في جزر باراسيل، وهي الأرخبيل الواقع شمال

بحر الصين الجنوبي، والتي يمر عبرها القسم الأكبر من التجارة البحرية بين الشرقين الأدنى والأقصى. سنة 1979، بينما كانت فيتنام التي استعادت وحدتها تتدخّل عسكرياً في كامبوديا، استغلت بكين الفرصة لتعزّز مواقعها في أرخبيل سبراتلي، الأقرب إلى جنوب بحر الصين الجنوبي. وكانت النتيجة وقوع حقول بحر الصين في منطقة نزاعات على الحدود البحرية بين الصين من جهة، وجميع جيرانها تقريباً، من جهة أخرى: اليابان على جزر سينكاكو الواقعة على بُعد 250 كلم جنوب غرب القواعد الأميركية المهمة في الأرخبيل الياباني أوكيناوا؛ والفيتنام على جزر باراسيل؛ وأندونيسيا على جزر ناتونا؛ والفيتنام وماليزيا والفلبين على جزر سبراتلي، وكذلك بروناي، وبالطبع تايوان. وبما أنه لا يمكن لبكين أن تعارض كل جيرانها، فقد وقعت مع رابطة دول جنوب– شرق آسيا، من دون أن تتنازل عن «سيادتها»، في العام 2002، «قانون السلوك الحسن» المتعلّق بمياهها الإقليمية التي يتنازع عليها ستة لا بل سبعة بلدان، مع بروناي. حديثاً، في آذار/مارس 2005، وقّعت الصين، بالاشتراك مع فيتنام والفلبين، اتفاقيات لاستكشاف الزلازل. تستفيد الصين أيضاً من تواجد مواطنيها الموزّعين بكثرة في المنطقة الإقليمية من أجل توثيق العلاقات مع جيرانها الذين لا يستطيعون تجاهل تقدّم بكين القوي على المنطقة بكاملها على الصعيد الاقتصادي[6].

إن هذه المنطقة هي أيضاً منطقة عبور عالمية للصهاريج الآتية من الشرق الأوسط، كما لقسم كبير من سفن الأسطول التجاري الدولي، عبر مضيق ملكا، الذي تكلمنا عنه في بداية هذا الكتاب. تشكّل هذه الرهانات الغازية والنفطية حول بحر الصين الجنوبي تهديدات لباقي العالم حتى ولو أنها تشكّل فوق ذلك بالنسبة لبكين تعتبر منطقة عبور للقسم الأكبر من وإرداتها النفطية الآتية من الشرق الأوسط وإفريقيا، على بُعد أكثر من عشرة آلاف كلم من مرفأ شنغهاي. تجدر الإشارة إلى أنه في العام 2004، مرّ 80٪ من النفط المنقول إلى الصين عبر مضيق ملكا. لذا، ففي حال نزاع حاد مع تايوان، تملك واشنطن طريقة ضغط مباشرة على التموين الطاقي لبكين كما على الاقتصاد الصيني.

في هذا الإطار، يبدو أن النمو السريع للاقتصاد الصيني بين عامي 2003–2004 يقود ببطء إلى طريق مسدود، ويواجه القادة الصينيون العديد من المشاكل الجدية، يتمثل أهمّها بفكّ الخناق الطاقي الذي قد يتحوّل، على المدى الطويل، إلى حبل مشنقة اقتصادية – سياسية.

وهذا ممكن جزئياً، من خلال تحسين الفعالية الطاقية، أولاً. ينبغي أن نعرف أن أوروبا تستهلك لكل وحدة من الناتج المحلي 13 طناً مكافئاً للنفط (Tep) والولايات المتحدة 20 طناً والصين 69. بينما يزداد عدد السيارات، نجد أن السيارات الصينية تحرق من البنزين ما بين 20٪ و30٪ أكثر من السيارات من صنع أجنبي.

مع ادراكها لوجود احتمالات تتعلق بـ «توفير الطاقة»، فإن الصين تعي أيضاً حدود هذه الاحتمالات بالنسبة إلى احتياجاتها المستقبلية. لذا بدأت بتشكيل احتياطي استراتيجي. في آب/أغسطس 2005 أنجزت الحكومة في نينغبو، غير البعيد عن شانغهاي، إنشاء أول مركز تخزين من بين ثلاثة مراكز أخرى يُفترض أن توفر للبلاد كمية تؤمن لها اكتفاء ذاتياً لمدة 90 يوماً بحلول عام 2015. بدأت التعبئة في الربع الأول من الفصل الثالث سنة 2005. هذا الاحتياطي الاستراتيجي بالإضافة إلى المخزونات القديمة للطوارئ، يعادل استهلاك حوالي سبعة أيام في تشرين الأول/ أكتوبر 2005. يجب إذن زيادة حجمه، مما سيزيد تلقائياً من الطلب الصيني. لكن يترتب على الصين خاصة تنويع مصادرها وطرق تموينها.

من خلال الشركات الوطنية الثلاث المذكورة أعلاه، وظفت الصين رؤوس أموال في التنقيب والإنتاج النفطي في كل القارات لا سيما، في كازاخستان، والسودان وإيران، وأذربيجان، وروسيا، وفيتنام، وفنزويلا، والعراق، وأندونيسيا، والبرازيل وغيرها. فهي تجد لنفسها مواقع خارج الصين وتنوّع مصادر تموينها. وهكذا، تساهم في تنويع العرض العالمي للنفط، وتوثّق من غير تردّد علاقات مع البلدان التي هي على خلاف مع الولايات المتحدة. والمفارقة أنه، لا يمكن لواشنطن في الحقيقة إلاّ أن ترحّب سرّاً بهذه العملية، فهي تدرك جيداً ضرورة تحفيز العرض العالمي، حتى في الأماكن حيث تمنع العقوبات التي فرضتها هي بالذات الشركات العالمية الكبرى من القيام بذلك. فضلاً عن التكامل بين واشنطن وبكين في مجال استثمارات رؤوس الأموال في القطاع النفطي الصيني، ستسير معظم الأمور تقريباً على أفضل ما يرام، إن لم تستغلّ الصين، من وقت لآخر، العزلة المقترحة لا بل المفروضة من قبل الولايات المتحدة على بعض الدول الحساسة، من أجل مقايضة النفط بالسلاح في بعض الأحيان.

سنة 1999، كان مزودّو الصين الرئيسيون، والذين يمثّلون ثلثي الواردات النفطية الصينية،

يتدرّجون بحسب التسلسل والنسبة المئوية الظاهرين في الجدول الآتي[7]:

مصادر الواردات النفطية الصينية في العام 1999

البلد	النسبة المئوية
عُمان	٪13,7
اليمن	٪11,3
أندونيسيا	٪10,8
إيران	٪10,8
أنغولا	٪7,9
السعودية	٪6,8
المملكة المتحدة	٪6,0
النرويج	٪5,5
فيتنام	٪4,4
المجموع	٪77,2

في العام 2003، على مدى الأشهر الـ 9 الأولى من السنة، كان الشرق الأوسط مصدر 52٪ من واردات النفط الخام الصينية. وكانت أهم البلدان المزودة بهذا النفط هي الآتية.

مصادر الواردات النفطية الصينية وتغيّراتها
في عامي 2002 و 2003 [8]

	من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر (بملايين البراميل في اليوم)	تغييرات 2002-2003		
بلد المصدر	2003	2002	في ملايين البراميل في اليوم	بالنسبة المئوية٪
السعودية	0,301	0,226	0,075	٪33
إيران	0,258	0,234	0,024	٪10
أنغولا	0,199	0,096	0,103	٪107
عُمان	0,187	0,146	0,041	٪28

مصادر الواردات النفطية الصينية وتغيّراتها
في عامي 2002 و2003 (تابع)

بلد المصدر	من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/ سبتمبر (بملايين البراميل في اليوم)		تغييرات 2002–2003	
	2003	2002	بملايين البراميل في اليوم	بالنسبة المئوية٪
اليمن	0,126	0,033	0,092	٪277
السعودية	0,124	0,139	0,015–	٪11–
روسيا	0,098	0,056	0,042	٪75
فيتنام	0,071	0,073	0,002–	٪3–
الكونغوبرازافيل	0,066	0,017	0,049	٪296
أندونيسيا	0,054	0,068	0,014–	٪20–
مجموع العشرة بلدان	1,805	1,390	0,415	٪30

نلحظ في هذا الجدول أهمية التغيير في بعض البلدان بين عامي 2002–2003. وتسمح سلسلتا الإحصائيات هذه برؤية التنوّع الأقصى للواردات النفطية الصينية ومدى تغيرها الحديث فيما يختص بالمصدر وبالحجم. بحسب نشرة بتروليوم انتليجنس ويكلي، الصادرة في نيسان/أبريل 2004، استقرّت واردات الخام الصيني بعد نمو قدره 27٪ خلال نيسان/أبريل 2003، على 22,4 مليون برميل في اليوم أي بارتفاع المعدل الشهري بنسبة 0,516 مليون برميل في اليوم مقارنة مع نيسان/أبريل 2003. في نيسان/أبريل 2004، استوردت الصين أيضاً 1،1 مليون برميل يومياً من المنتوجات. وارتفع الحجم الإجمالي لواردات الخام والمنتوجات إلى 3,4 مليون برميل في اليوم بحسب الوكالة الدولية للطاقة أي بارتفاع 0,8 مليون برميل في اليوم للخام و0,7 مليون برميل في اليوم للمنتوجات. فضلاً عن ذلك، بحسب بتروليوم انتليجنس ويكلي، كانت البلدان المصدرة للخام إجمالاً في نيسان/أبريل 2004 أقل عدداً إنما كان حجم الطلب أكبر. كان الأمر يتعلق خاصة بالبلدان الآتية: عُمان 0,491 مليون برميل في اليوم؛ أنغولا 0,342 مليون برميل في اليوم؛ روسيا 0,264 مليون برميل في اليوم. في الشهر نفسه، لم تعد السودان تمثّل إلا 0,71 مليون برميل في اليوم: يجب مقارنة هذا الرقم بمعدل

0,7مليون برميل في اليوم المؤمّنة من هذا البلد في العام 2003[9]. تحصل الأمور كما لو أن الصين كانت تختار، بحسب احتياجاتها ولفترات قصيرة، بعض البلدان لإشراكها جزئياً في عملية التموين، جاعلةً بذلك كل توقّع استراتيجي لمنافس محتمل، أمراً أكثر صعوبة. لكن مرد هذه التقلّبات هو إلى أن جزءاً مهماً من الواردات هي عقود توريد مبرمة غالباً لفترات متفاوتة. لكن ثمة مخاطرة بأن تُستنفد فعالية هذه الطريقة كلما استمرت الواردات الصينية في النمو وعلى الأرجح، سيكون على الصين أن «تختار» ممونًا أو ممونين أساسيين. نفكر بالطبع بروسيا، على الرغم من منافسة اليابان، ومن العلاقات المتوترة أحياناً بين هذه القوى الثلاث في الشرق الأقصى.

سيكون المموّن الآخر، الذي لا يمكن أن تتخلّى عنه بكين أيضاً، هو المملكة العربية السعودية. وقد استفادت بكين من البرودة الحاصلة في العلاقات بين الرياض وواشنطن بعد اعتداءات 11 أيلول من أجل إحداث تقدم صغير باتجاه هذا البلد. وقد حصلت سينوبك في أيار/مايو 2004 على حقوق التنقيب–الإنتاج في بعض حقول الغاز في إطار مشاريع مشتركة مع أرامكو، حيث فشلت شركات أميركية كـ إكسون بسبب عدم الاتفاق حول الشروط المالية. من ناحيتها، شاركت السعودية، في الوقت نفسه، وبالشراكة مع سينوبك بنسبة 25٪، من رأسمال مصفاة صينية. بالرغم من التفاوض حول هذا المشروع منذ زمن بعيد، فالأمر كان يتعلق خاصة بالموافقة على مشاركة مستثمرين أجانب في هذا القطاع والذي لم يكن معهوداً حتى ذلك التاريخ. إن المصالح المتبادلة واضحة: هدف بكين هو الموارد، بينما تريد الرياض تخفيف تبعيّتها للسوق الأميركية. سنة 2004، كانت السعودية المزوّد الأول لبكين حيث بلغت نسبة النفط الخام التي تستورده الصين منها 16٪، مقابل 24٪ من إيران وعُمان معاً. لكن في العام 2004، 10٪ فقط من واردات الخام الصينية أي 300 ألف برميل في اليوم، كانت تأتي من المخزونات الأجنبية التي تتحكم بها شركات صينية. إذاً، على الصين أن تلبي احتياجاتها عبر شراء كميات كبيرة من الخام، والبحث عن إمكانية السيطرة على مخزونات تستطيع أن توفر لها تموينها المستقبلي. كما يترتب عليها أيضاً الاستثمار في نقل النفط.

من أجل نقل هذه الكميات المتزايدة من النفط باستقلالية تامة، ابتدأت الصين سنة 2004، عبر شركتها الوطنية، كوسكو، ببناء ثماني ناقلات نفط عملاقة ستكمل الأسطول الموجود

والمؤلف من سبع وحدات، وستبدأ العمل بحلول العام 2010 [10]. إن استراتيجية التموين هذه عبر السفن تتم بموازاة مشاريع لخطوط الأنابيب تهدف، بصورة خاصة إلى تجنّب، أي مشكلة محتملة عند عبور مضايق ملكا وفورموزا.

توسع أهداف الصين النفطية إلى آسيا بأكملها

يفكر المخططون الاستراتيجيون الصينيون بشق قناة في مضيق كرا، حيث شبه الجزيرة التايلاندية هي الأضيق، بهدف ربط مباشر لخليج البنغال ببحر الصين الجنوبي.

من أجل تجنب الطريق بين المحيط الهندي وبحر الصين، تنوي بكين أيضاً إنشاء خط أنابيب نفط بين بحر أندامان ويونّان؛ لذا حضر، أواخر سنة 2004، إلى تايلاند، مهندسون وجيولوجيون صينيون لدراسة هذه الطريق البرية. من الممكن أن يتبع هذا الخط مسار مشروع خط الأنابيب بين منطقة التطوير المشترك ماليزيا/ تايلاند قبالة شاطئ كيرتيه، جنوب خليج تايلاند، وكونمينغ في يونّان، جنوب الصين عبر تايلاند ولاوس.

في بورما

أبعد قليلاً باتجاه الغرب، على الساحل البورماني، تدرس الصين إمكانية انشاء محطة في سيتوي لتفريغ الخام الذي يصل منها عبر خط أنابيب يمتد على مسافة 900 كلم نحو كونمينغ إلى يونّان، في جنوب الصين. هناك مشروع بديل لخط الأنابيب يتمثل ببناء سكة حديد جديدة «بان – آسيا»، التي ستربط رويلي شرق يونّان بـ لياشو،التي هي حلقة اتصال في شمال بورما، وتمتد من لياشو حتى العاصمة البورمية، رانغون، على المحيط الهندي. تملك بورما كذلك احتياطي غاز يقدّر بـ 0,53 تريليون م3 في نهاية 2004 أي ما يعادل تقريباً ربع المخزونات الصينية.

إن مركز بورما الاستراتيجي بالنسبة لبكين والعلاقات المميزة بين البلدين ربما تكون وراء التحوّل الحديث في سياسية وزارة الخارجية الأميركية تجاه رانغون، التي تصفها كوندوليزا رايس منذ أوائل سنة 2005 بـ«المركز المتقدّم للطغيان»، شأنها شأن كوبا، وإيران، وكوريا الشمالية، وزيمبابوي، وبيلاروسيا. والمعلوم أن رئيسة حزب المعارضة البورمية الحائزة على جائزة نوبل

للسلام سنة 1991، أونغ سان سوكي والتي فاز حزبها بـ 82٪ من المقاعد في الانتخابات النيابية عام 1990، هي فعلياً منذ ذلك الحين، إما في السجن، وإما تحت الإقامة الجبرية. إنها لمصادفة بدون شك، أن الولايات المتحدة التي لم تظهر حتى الآن اهتماماً كبيراً تجاه بورما، اللهم إلا للتوصية عبثاً بعزلها عن باقي العالم، تبدو أكثر اندفاعاً نحوها. فجأة، في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، قرّر قادة بورما الذين شعروا بهذا التهديد الجديد، وبدافع من الحيطة والحذر، نقل العاصمة رانغون التي كانت مقرّ الحكومة منذ استقلال البلاد سنة 1948. ذلك أن موقعها على الساحل الجنوبي للبلاد يجعلها بلا شك، بنظر الجنرالات البورميين، لقمة سائغة لأي هجوم لذلك فضلوا نقل العاصمة إلى بينمانا، وهي منطقة مُحصّنة مُحاطة بصواريخ أرض-جو، وموصولة بشبكة أنفاق تحت الأرض قريبة من الأدغال؛ وهي تقع في المنطقة الجبلية لوسط بورما، على بُعد 300 كلم شمال العاصمة القديمة. وقد قرّر ثان شوي، زعيم المجلس الحاكم، تسمية عاصمته الجديدة «يان لون» الذي يعني «بمنأى عن الصراعات» ويوحي ببرنامج كامل.

لن نعالج هنا مسألة مشروع يادانا للغاز الذي نفذته توتال في بورما، وإشكالية العمل الإلزامي المفروض على الأقليات العرقية من قِبل المجلس السياسي العسكري البورمي. يظهر تقرير قدمه برنارد كوشنير، بصفة خاصة، عدم مسؤولية توتال في هذه القضية. تبين هذه المسألة إحدى المشاكل المهمة التي تواجهها الشركات النفطية: إن خريطة توزيع مراكز حقول النفط نادراً ما تتطابق مع خريطة تواجد الأنظمة الديمقراطية في العالم، كما يظهر هذا الكتاب. ومن الصعب بل من المستحيل أن تتمكّن شركة من التأثير، في العديد من الحالات، على سياسة البلد المضيف الذي يجب أن تتعاون معه، إلا في حال تخلّت عن نشاطاتها، التي ستنفذها غيرها على الأرجح، بدءاً بالشركات الصينية الوطنية ربما، أن توافرت لديها الإمكانيات والقدرات. ضمن هذه الفرضية، من المستبعد أن يُدعِّم ذلك حقوق الإنسان. أما الحل الآخر والأكثر دقة، فيقضي بالبقاء، ومحاولة الاهتمام أكثر بمصالح الشعوب المعنية... إذا كان ذلك ممكناً.

لكن كل هذه المشاريع في جنوب شرق آسيا لتموين الصين عبر الجنوب، لن تلغي فعلياً التبعية الصينية تجاه ملكا. على الصين إذاً، إذا أرادت تخطّي هذه المشكلة، زيادة تأثيرها

السياسي والاقتصادي وحتى العسكري في المنطقة، لا سيما من خلال تعزيز أسطولها البَحري.

في باكستان

يمكن لمرفأ آخر أن يؤمن خياراً بديلاً للتموين باتجاه الغرب: جوادر في باكستان. إنه مرفأ تجاري وعسكري جديد قيد الإنشاء على بحر عُمان، من تصميم وتنفيذ شركة هندسة المرافئ الصينية، ومركزها في مقاطعة بلوشستان الباكستانية[11]. يعيش ويعمل في جوادر قرابة 400 صيني بينما يتراوح عدد السكان بين 60 و70 ألف نسمة. أطلقت المرحلة الأولى من المشروع، سنة 2002، وكلّفت 250 مليون دولار، وقد انتهت سنة 2005. يمتاز مرفأ جوادر بمياهه العميقة، وله بالنسبة للصين حسنات عديدة. فهو يشكّل مركز مراقبة فعلياً لمضيق هرمز؛ وبما أنه في بلوشستان، وهي مقاطعة لها حدود مشتركة مع أفغانستان، فإنّه نقطة عبور استراتيجية طبيعية بين آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، ويؤمّن لهذه الجمهوريات المحاصرة منفذاً على البحر. وهكذا، من خلال تأمينها محطة هيدروكربورات قريبة من الخليج العربي، اكتسبت الصين أيضاً في هذه المنطقة، بعداً استراتيجياً في آسيا الوسطى.

إن العلاقات بين باكستان والصين قديمة وقد بُنيت حول وجود عدو مشترك هو الهند، حتى ولو أن الصين تفضل من الآن فصاعداً أن تعتمد مع هذه الأخيرة التي تعيش هي أيضاً حالة تبعية لغيرها في مجال الطاقة، سياسة الشراكة في البحث المشترك عن مصادر تموين جديدة. يعلّق نظام الرئيس مشرّف أهمية كبيرة على إنجاز هذا المرفأ. وبالرغم من تقديم هذا المشروع على انه يهدف إلى تسهيل التجارة الخارجية لباكستان ولأفغانستان ولجمهوريات آسيا الوسطى ولمقاطعة شينجيانغ الصينية، إلاّ أن أهميته الحقيقية تكمن، بالنسبة للجيش الباكستاني، في مكان آخر: إذ أنه سيسمح بتقليص تبعية التجارة الخارجية الباكستانية لمرفأ كراتشي الذي يمرّ فيه حاليّاً أكثر من 70٪ من التبادلات. كما سيؤمن هذا المرفأ للأسطول الباكستاني قاعدة خلفية آمنة نسبياً، غير معرّضة بسهولة لسلاح البحرية الهندي وطيرانه. وهكذا، في حال نشوب حروب جديدة بين البلدين، سيكون من الأسهل القيام، انطلاقاً من هذه القاعدة الجديدة، بعمليات ضد سلاح البحرية الهندي.

بالنسبة إلى الصين، يقدّم هذا المرفأ، الذي يتحكّم به الصينيون حصرياً، حسنات أخرى: إنه يجعل وصول النفط من الخليج العربي والسودان يستغرق فترة أقصر، وكذلك وصول السلع التي تزداد أهميتها يوماً بعد يوم، والتي تأتي من بقية دول إفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح. من الضروري استكمال هذه البنى التحتية للمرافئ بإنشاء خط أنابيب يمتد حتى شينجيانغ في غرب الصين. إن المشكلات المتعلقة بتجميد العلاقات والتي يجب معالجتها ليست ذات أهمية مقارنةً بإمكانية عبور النفط هذه والتي تبدو لبكين الأكثر توازناً. من المرجّح أن الولايات المتحدة التي هي أيضاً بحاجة لباكستان في صراعها ضد الإرهاب، ستدع الأمور تسير في مجراها الطبيعي، ولو أن تثبيت المصالح الصينية يثير استياء نيودلهي.

إن الأمر واضح، فالصين من خلال لعب الدور الداعم لباكستان في وجه الهند التي هي القوة الأخرى العملاقة المحتملة في القارة والمنافس التقليدي الإقليمي المحتمل للصين، تبحث عن الاستحواذ على رضا الجيش الباكستاني بالرغم من الدعم المؤكد الذي يتلقاه من واشنطن، التي تعتبر باكستان كـ «أفضل حليف إقليمي». سوف تستمر المزايدات، إذن، بدون شك.

في كازاخستان

لكن تبقى آسيا ولا سيما كازاخستان إحدى أفضل الأوراق الصينية في ما يختص بأنابيب النفط. مع ذلك يجب أن تتمكن كازاخستان من نقل كميات كافية من الهيدروكربورات، من هنا وجود منافسة شديدة من أجل سيطرة الصين على مخزوناتها، بالإضافة إلى صراع النفوذ بين روسيا والولايات المتحدة، في ما يختص بطرق نقل هيدروكربورات كازاخستان نحو الغرب، كما سبق ورأينا. في ربيع 2004، استقبل الرئيس الصيني هو جين تاو في بكين نظيره الكازاخستاني، ولحظ أحد العقود الموقّعة إنشاء أنبوب نفط بين أتاسو ودوشانتسى. في نهاية آذار/مارس 2005، ابتدأ العمل بمدّ قسم من خط أنابيب كازاخستان-الصين، بطول 240 كلم، في مقاطعة جينغخه، في منطقة ويغور المستقلة، في شينجيانغ، وذلك بحسب شركة البترول الوطنية الصينية[12]. إن هذا الجزء من شينجيانغ هو جزء من خط أنابيب طوله 3 آلاف كلم، منها 2800 كلم في الأراضي الكازاخستانية. سيربط أيضاً بطريقة غير مباشرة

بحر قزوين بالصين وسينقل النفط من كازاخستان نحو المنطقة المستقلة في شينجيانغ حيث سيُكرّر ويُنقل في ما بعد نحو شرق الصين. إن خط الأنابيب هذا الذي سيكلّف 3 مليارات دولار سيكون أول خط أنابيب مهم لاستيراد البترول إلى الصين. فهو يثبت الإرادة الصينية باستمرار التعاون مع كازاخستان الذي ابتدأ سنة 1997 من خلال سيطرة شركة البترول الوطنية الصينية، على ثالث الشركات النفطية الوطنية الكازاخستانية، وذلك من أجل السيطرة فعلياً على قسمٍ من مخزونات البلاد. تأكدت هذه الإرادة بشراء شركة البترول الوطنية الصينية لشركة بيتروكازاخستان المسجلة في كندا، مقابل 4,2 مليار دولار في آب/أغسطس 2005. استفادت السلطات الكازاخستانية من هذا الشراء تماماً كما استفادت من تنازل شركة الغاز البريطانية بريتش غازعن حصص في حقل كاشاغان، فاستعادت قسماً من مصالحها التي تنازلت عنها احياناً بسهولة قبل بضع سنوات. وهكذا فرضت الحكومة الكازاخستانية على شركة البترول الوطنية الصينية، مشاركة بنسبة 33٪ لصالح الشركة الوطنية كازموناي غاز التي تديرها الدولة. لكن الأهمية الاستراتيجية لخط أنابيب كازاخاستان–الصين تبرّر بالتأكيد هذا المجهود.

بحسب شركة البترول الوطنية الصينية، قد ينجز القسم الأول من خط الأنابيب هذا في كانون الثاني/ يناير 2005. وسيتوجّب عليه أن يتمكن من نقل 20 مليون طن من النفط في السنة، أي 400 ألف برميل يومياً. حتى اليوم، تسلّم كازاخستان النفط إلى الصين، في إطار تبادل نفطيٍ بين أستانا وطهران، وذلك لحساب إيران، على الأخص. يمكن لطريق كازاخستان أن تشكّل مع الوقت، مع مساعدة تركمانستان وأوزبكستان، خياراً بديلاً، بشكل جزئي على الأقل، عن مضيق ملكا، لتأمين عبور كميات النفط الخام المستوردة من إيران إلى الصين. يظهر هذا الاحتمال كذلك اهتمام آسيا الوسطى بالصين التي ترى فيها بوضوح محور اتصال مباشر بمخزونات الهيدروكربور الضخمة في الشرق الأوسط بأسره.

خط أنبوب الغاز الصيني هو مشروع ضخم آخر لكنه يتعلق هذه المرة بأنبوب غاز يهدف إلى نقل الغاز من تركمانستان نحو الصين وربما على المدى الطويل نحو اليابان. قد تصل كلفة هذا المشروع إلى 10 مليارات دولار وقدرة نقل خط الأنابيب هذا قد تصل إلى تريليون متر مكعب في السنة. الشركات الأساسية المهتمة بالمشروع هي إيكسون موبيل، وميتسوبيشي،

وشركة البترول الوطنية الصينية. إن هذا المشروع الذي هو حتى هذه اللحظة في سبات، قد يتحول إلى مشروع أنبوب غاز كازاخستان–الصين. وقد يلقى دعم وزارة الخارجية الأميركية التي ما زالت تحبّذ إرسال هيدروكربورات آسيا الوسطى عبر طرق غير روسية[13]. فضلاً عن ذلك، ستبقى قدرة الغاز التركماني متوفّرة لمشاريع أميركية أخرى باتجاه الغرب أو الجنوب.

تطوّر المشاريع مع روسيا

في نهاية هذا العرض لخطوط الأنابيب باتجاه الصين، علينا أن نذكّر، أنه لتأمين نقل الهيدروكربورات لا سيما هيدروكربورات منطقة بحيرة بايكال، شرق سيبيريا، قرّرت الشركة الروسية ترانسنفط بناء خط أنابيب نفط يخرج من تايشيت نحو ناخودكا، قرب فلاديفوستوك، ويؤمن أيضاً التموين باتجاه اليابان، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة. يسمح هذا الخيار، من خلال إيجاده مركزاً جديداً للتصدير على شاطىء المحيط الهادئ لجهة روسيا، قرب ثلاثة لا بل أربعة من أهم الزبائن المحتملين، بتحفيز التنافس وبرفع سقف المزايدات، حتى ولو كانت روسيا بحاجة أيضاً إلى رؤوس أموال أجنبية وآسيوية لتحسين طرق تصديرها للهيدروكربور. من الضروري أن يُنشأ لاحقاً، بموازاة خط أنابيب النفط نحو ناخودكا، خط أنابيب غاز. يمكن التفكير لاحقاً بتطويل هذين الأنبوبين ليمتدا نحو المنطقة النفطية لشمال–شرق الصين، الواقعة على بعد ألف كلم تقريباً من ناخودكا، إذا رأت اليابان مصلحتها في ذلك. احتمال آخر أكثر واقعية، وهو إنجاز خطوط أنابيب نفط وغاز روسية – صينية جديدة، يمكن تنفيذها في وقت محدّد. لا شك أن روسيا سترى هيدروكربوراتها تحتلّ المراكز الأولى في السوق الصينية. ففي العام 2003، ارتفعت الواردات الصينية الآتية من روسيا بنسبة 73٪، ومنذ زيارة رئيس الحكومة الصيني، وين جيا باو، لموسكو في أيلول/سبتمبر 2004، والتي تبعتها زيارة الرئيس بوتين إلى بكين، التزمت روسيا بزيادة كميات النفط المسلَّمة إلى الصين بنسبة 50٪ في السنة الواحدة، لتتخطّى 200 ألف برميل في اليوم المتوقعة في العام 2005، وتصل إلى 300 ألف برميل في اليوم في العام 2006.

لا يمكن للصين أن تتجاهل القدرات الطاقية الكبيرة لجارتها في الشمال. بعد أن اتخذت روسيا، في أيلول/سبتمبر 2004، قراراً يصب لصالح المشروع الياباني لنقل النفط من سيبيريا

الشرقية نحو ناخودكا، مما يؤثر سلباً على الطريق الصينية باتجاه داكينغ، كان قد سبق لموسكو أن اقترحت على شركة البترول الوطنية الصينية، في 30 أيلول/سبتمبر 2004، شراء حصص تصل نسبتها إلى 20٪ من رأسمال الشركة التي ستنشأ في المستقبل والتي ستستعيد الفرع الأساسي لشركة يوكوس، يوغانسكنفطغاز. كان هذا العرض امتداداً لعقد مبرم بين الرئيسين بوتين وهو جين تاو في أيار/مايو 2003. لكن مع قضية خودوركوفسكي، تعقّد هذا الاسترداد جدياً كما سبق ورأينا. ويذكر أيضاً أن إدارة شركة يوكوس الأميركية، التي وُضعت في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2004 تحت حماية قانون الإفلاس الأميركي، والتي لجأت إلى هيوستن ولندن، احتفظت بـ7 مليارات دولار آمنة، في مصارف تكساس. إن هذا المشروع المهم جداً لبكين ولموسكو أيضاً، جاهز بانتظار التنفيذ.

في الوقت الحاضر، يبدو أن روسيا مصرّة على مساعدة بكين لتطوير «غربها الكبير»، بل على الدخول في شراكة معها لتنفيذ مشاريع تتعلق بالطاقة بين شينجيانغ وآسيا الوسطى. إن لم يكن بمقدور الصين أن تسقط من حسابها الهيدروكربور الروسي، وبرنامج التعاون الذي التزمت به في آسيا الوسطى، فإن موسكو من ناحيتها، لا تستطيع تجاهل المنافذ التجارية للسوق الصينية وليس فقط بالنسبة للهيدروكربور.

منذ سنة 2001، وقّعت كل من الصين وروسيا معاهدة صداقة وتعاون تفتقد إلى مضمون ملموس. كان هدف الروس دفع بكين للموافقة على انضمام موسكو إلى منظمة التجارة العالمية، وإنعاش التجارة بين البلدين التي يجب أن تصل في العام 2004 إلى 20 مليار دولار أي أكثر من ضعفي العام 2001. وقد توقع الروس أن يصل هذا الرقم إلى 60 ملياراً في العام 2010. تجلّت الإرادة السياسية لدى هذين الفريقين في محو ماض اتسم بالصراعات أحياناً، ليس فقط خلال اجتماعات القمة في نهاية العام 2004، بل أيضاً من خلال بروتوكولات اتفاقات ثنائية. من وجهة نظر بكين، أن المشاريع من جهة الغرب كما هموم الطاقة وكذلك القلق تجاه تزايد قوة الوجود الأميركي على الساحة الآسيوية المشتركة، تدفع بكين إلى اعتبار أن أي توتر مع موسكو يتعارض مع مصالحها الجيوسياسية. إن زيارة هو جين تاو الرسمية إلى روسيا التي استمرت 4 أيام في نهاية حزيران/يونيو 2005، وهي زيارته الرابعة خلال 3 سنوات، تندرج في منطق التقارب هذا. ولعل هذه الزيارة سمحت للبلدين بأن يتفقا على إنشاء أنبوب نفط

يذهب من إيركوتسك في سيبيريا باتجاه داتشينغ في الصين، وذلك خلال مدة ثلاث أو أربع سنوات، تبدأ من تاريخه. وقد أعلنت شركة ترانسنفط في مطلع 2005، أنها بدأت بدراسة مشروع مدّ وصلة إلى الصين. بحسب بعض الخبراء، من الممكن أن يبنى هذا الجزء من أنبوب النفط قبل أن يصل خط الأنابيب إلى المحيط الهادئ لتزويد اليابان...

الأطماع الصينية تصل إلى الولايات المتحدة

سننهي هذه النظرة الشاملة للجغرافيا السياسية للهيدروكربورات الصينية بالحديث عن المواقع الجديدة التي اتخذتها الصين في العالم كله تقريباً في السنوات الأخيرة. من أجل الوصول إلى هذه النتيجة، يبدو أن الصين ترتكز على منطق بسيط. إن الهيدروكربور (كالعديد من المواد الأولية) لا غنى عنه لازدهار البلد وتطوّره. على الصين إذاً، وإن اضطرّت إلى أن تدفع أكثر من غيرها وأن تستثمر في مناطق أقل مردودية، أن تضمن لنفسها سيطرة ضرورية على ما هي بحاجة إليه. من هنا، تنفيذ العديد من مشاريع إعادة التأهيل و/أو بناء سكك حديد في إفريقيا، وأميركا اللاتينية، لنقل موادها الأولية. تتبنّى الصين سياسة عالمية تمكّنها من مضاعفة أماكن «تموضعها» حول المواد الأولية الضرورية لتطوّرها. وهي تستوحي ذلك من مواقف الولايات المتحدة التي تخطط لتأمين حماية الطرق المؤدية إلى المواد الأولية، التي تعتبرها استراتيجية لأنها أساسية لاستمرار هيمنتها على العالم. ومن أجل تطبيق هذه الاستراتيجية، ربما تكون الصين مضطرة للاهتمام بالسوق الأميركية.

وهكذا، في كانون الثاني/يناير 2005، فاجأت مؤسسة النفط البحري الوطنية الصينية (سنوك) الجميع باهتمامها بشراء يونوكال، تاسع مجموعة بترول أميركية. كان أحد مطامع سنوك من هذه العمليّة: مخزونات الغاز والنفط التي تملكها يونوكال في أندونيسيا، وبورما، وبنغلادش وتايلاند، على مقربة مباشرة من الصين، إذن، وكذلك أيضاً في خليج المكسيك أي قريباً من السوق الأميركية. قُدرت قيمة المجموعة الكاليفورنية في العام 2004، بـ 12 مليار دولار من دون احتساب ديونها التي بلغت 2,4 مليار دولار. في أواخر سنة 2003، لم تكن سنوك، وفق أحدث تخمين لقيمتها، تساوي سوى 21,5 مليار دولار. لذلك فإن شراء هذه الملكية كان سيشكّل أكبر مشتريات الصين في الخارج. توقع الخبراء أنه من الصعب

الاستحواذ على يونوكال نظراً لارتفاع قيمتها. كان على مؤسسة الصين الوطنية للنفط البحري،، سنوك CNOOC، أن تؤمّن في ذلك الوقت مبلغ 13 مليار دولار ولكن من أين؟ في بداية العام 2005، كانت المجموعة تملك 3 مليارات دولار بفضل سنة 2004 التي كانت مربحة لكل مؤسسات البترول. جنت المجموعة أيضاً مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر 2004، من إصدار سندات قابلة للتحويل. ومن أجل تأمين الباقي، كان بإمكان سنوك أن تعرض في الأسواق العالمية قسماً من الحصص، لكن الرقم القياسي الذي حققته مجموعة صينية حتى ذلك التاريخ، هو 3 مليارات دولار. وسيلة أخرى لتأمين كامل المبلغ، هي تقاسم التمويل مع أحد أقطاب المال والصناعة في هونغ كونغ مثل الشهير لي كاشينغ. لكن أخيراً، في بداية نيسان/أبريل 2005، عُلم أن شيفرون تكساكو استحوذت على يونوكال مقابل 16,4 مليار دولار. إن المخزونات المهمة من الغاز والنفط التي تملكها يونوكال والبالغة1,75 مليار برميل من المكافئ النفطي، تبقى بين أيدي شركة أميركية وترفع بالتالي شيفرون احتياطاتها بنسبة 15٪. إن هذه الصفقة التي قبل بها مالكو الأسهم أخيراً وصدقت عليها المرجعيات التنظيمية، تنبئ بموجة ثانية من الدمج تتركز على الشركات الوسطى. كما تظهر أيضاً، بطريقة غير مباشرة، إرادة الولايات المتحدة المحافظة على موجوداتها النفطية – الغازية، وإن كان الأمر يتعلق، في مثل هذه الحالة، بقرار شركة خاصة. إلا أن هذا التقارب لم يلق استحسان الأسواق التي رأت أن شيفرون تكساكو دفعت غالياً ثمن هذا التملّك. هل يجب إذاً أن نرى لهذا الشراء معنى سياسياً أكثر منه اقتصادي- مالي؟ مهما كان الجواب، من المفترض أن كوندوليزا رايس، وهي المديرة التنفيذية السابقة لشيفرون، قد قدّرت الشعور القومي لدى المساهمين. في المقابل، قبل المساهمون بعرض أقل أهمية لكنه باعتقادهم أكثر أماناً مالياً. إذ أن وجود مخزونات يونوكال بأكثريتها في آسيا كان بالتأكيد السبب الذي دفع سنوك في أيار/ مايو 2005 إلى القيام بعرض مقابل ليونوكال بقيمة 18 مليار دولار[14]. لكن أمام الضغط الكبير الذي مارسه بعض صقور المحافظين الجدد، ومن ضمنهم المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية جايمس ولسي، الذين رأوا في هذا العرض تهديداً استراتيجياً لأمن الولايات المتحدة الداخلي، اعتمد الكونغرس والحكومة الفدرالية أخيراً أحكاماً قانونية رادعة، ممّا جعل سنوك تسحب عرضها قبل أسبوع من تصويت المساهمين في 10 آب/أغسطس 2005.

تُظهر هذه العصبية في تعامل فئة من فريق المحافظين الجدد أن قواعد الرأسمالية وقوانينها غير المشروطة المسيطرة على الأسواق النفطية المنفتحة، وان كانت مناسبة للنظام، فإنها تصبح غير قابلة للتطبيق عندما يتعلق الأمر ببيع مخزونات شركة أميركية من النفط والغاز، لا سيما إذا كان المشتري المحتمل صينياً. وراء سياسة الحماية هذه، يبرز الشك المتعاظم الذي وصل إلى درجة مرَضية في بعض اوساط الكونغرس أو البنتاغون. بذريعه أن دبلوماسية النفط الصينية تلوّث العلاقات الدولية من خلال تشجيعها انتشار الأسلحة التقليدية (أو الدمار الشامل) المستعملة كإحدى وسائل تسديد كلفة المشتريات النفطية، وإن كل برميل تكسبه بكين يكون على حساب التموين الأميركي. إذا وافقنا على أن بروز الصين على الساحة النفطية سيعزز المزايدات على حيازة التراخيص، لدرجة الفساد في بعض البلدان، وبالتالي لن يساهم بالتأكيد في تأمين شفافية الصفقات النفطية، يمكننا أن نتساءل إذا كانت القواعد الحالية المطبّقة، بحدها الأدنى، ولا سيّما المالية منها، والمسيطرة على الأسواق النفطية التي تصبح أكثر فأكثر استراتيجية، هي القواعد الأكثر ملاءمة للاوضاع بظروفها الراهنة؟ وعلى مَن يقع الخطأ إذا لم تكن شفافة؟ لا شك أن اندفاع الصين سيلقي بثقله على جيوسياسة القرن الواحد والعشرين. لنقفل هذين القوسين.

وإن بدت طروحات سنوك طموحة جداً منذ البداية، إلا أن هذه المجموعة كانت تتمتع بصورة ممتازة. فإذ تأسست في أوائل التسعينيات، نجحت في تجنب الإعاقة الماوية المتمثلة بعدد ضخم من الموظفين، وذلك بخلاف منافستيها سينوبك وشركة البترول الوطنية الصينية، التي تضم كلٌ منهما 500 ألف أجير[15]. تمتاز أيضاً بإدارة «على الطريقة الأميركية» إذ كانت الأولى في الصين التي قامت بتسريح العمال ومن ثم بإعادة توظيف الطاقم الذي تم اختياره من جديد. أخيراً، فرضت هذه الشركة نفسها في موقع الريادة التكنولوجية بامتلاكها مثلاً تقنية تحديد قاع البحار بواسطة الموجات فوق الصوتية.

صُدم عمالقة النفط الصينيون في العام 2003، عندما رُفضت عضوية سينوبك في اتحاد بحر قزوين (كازاخستان) من قبل أعضاء النادي الآخرين. هكذا، توصلت شركة سنوك إلى الاستنتاج التالي: لكي تتمكن من فرض نفسها خارج الحدود الصينية، يترتب عليها شراء شركة فاعلة، الأكبر إن أمكن، من هنا كانت عملية شراء يونوكال.

في أماكن أخرى من العالم، وثّقت بكين علاقاتها، كما رأينا سابقاً، مع بلدان فرضت عليها الدبلوماسية الغربية نوعاً من العزلة (ليبيا وإيران والسودان والعراق). فالصين موجودة فعلاً في إيران وهي تفاوض حالياً شركة النفط الوطنية الإيرانية من أجل ابرام اتفاق جديد مشترك حول التنقيب في حقول النفط الإيرانية. لكن بالنسبة للأساسي، وإذا ما استثنينا بعض عقود التنقيب-الإنتاج التي توفر مردوداً متوسطاً بالأحرى، فقد اكتفت الشركات النفطية الصينية بتوقيع عقود تسليم نموذجية ضخمة مع إيران وروسيا، أقله بانتظار تسوية نهائية لقضية يوكوس في موسكو. لكن قبل هذه النزاعات، كانت الصين تظهر طموحات عالمية في بحثها عن النفط.

دبلوماسية النفط الصينية في إفريقيا

في السودان

ندرك مما سبق وجود مصالح نفطية صينية في السودان. فـ40٪ من حقل نفط هجليج الذي تسيطر عليه الشركات الصينية التي سبق لها أن ساهمت في مدِّ أنبوب نفط بطول 1506 كلم يربط حوض ميلوت بمرفأ السودان، وفي بناء معمل للتكرير. وقد انتشر آلاف الجنود الصينيين المتنكرين بزي عمال للنفط، على طول أنبوب النفط هذا الذي ينتهي عند البحر الأحمر. كان ينبغي للسودان وحده أن يؤمن لبكين 7٪ من وارداتها سنة 2005. وهذا يفسّر، بالنسبة لبعض المراقبين، معارضة الصين للعقوبات المتوقعة نهاية 2004 والتي سيفرضها مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة على حكومة الخرطوم بسبب النزاع حول دارفور. في هذا النزاع، تستخدم حكومة الخرطوم ميليشيات الجنجويد العربية لتخوض مواجهة مع السكان المسلمين في هذه المنطقة من إفريقيا السوداء، الواقعة في غرب السودان وعلى الحدود مع تشاد. يستمر إذاً هذا النزاع حول النفط، منذ أكثر من سنتين وقد خلّف عدداً كبيراً من اللاجئين والمهجّرين، من دون أن تخشى الحكومة التي تتكل على حق النقض الصيني، الفيتو، عقوبات قد تبادر إلى فرضها دول غربية غاضبة.

إن الوجود الصيني في السودان قديم، فهو يعود لسنة 1997 عندما اتّحدت شركة البترول الوطنية الصينية مع الشركة الماليزية بتروناس، ومع شركة تاليسمان الكندية ومع الشركة

الوطنية للنفط سودابت، بهدف التنقيب عن النفط في حوض مقلد، الواقع في وسط جنوب السودان، واستثماره ونقله بواسطة خط أنابيب النفط. حظي هذا المشروع بدعم الخرطوم التي كانت على لائحة الدول المحظورة دولياً لدعمها المفترض للإرهاب الدولي. فقد مكث أسامة بن لادن في الخرطوم بعد عودته من أفغانستان حتى ترحيله سنة 1996 وعودته إلى أفغانستان. تصل نسبة مشاركة الصين في هذا المشروع إلى 40٪ وتبلغ نسبة مشاركة بتروناس، وتاليسمان (التي استبدلت منذ ذاك الوقت بشركة هندية)، وسودابت، على التوالي 30٪ و25٪ و5٪. للوجود الصيني في السودان أهمية كبرى لأنه يسهم بالتنويع المهم لموارد الصين النفطية. فضلاً عن ذلك، يمثّل السودان أحد البلدان حيث حصلت الصين على أولى ملكياتها للنفط خارج حدودها. أخيراً، من الممكن أن يكون مردود الحقول أعلى من التقديرات المعطاة رسمياً في البداية. هكذا، فإن القسم رقم 6 – الذي تتحكم به شركة تشونغيوان للبترول، وهي شركة تابعة لسينوبك وتُعد الشركة الصينية الثانية الكبرى في البلاد – كان ينتج لوحده مئتي ألف برميل في اليوم سنة 2000. مهما كانت الأسعار الحقيقية أو المتوقعة، فهي عملية جيدة جداً للصين مقارنةً بمشاريع عديدة أخرى تنفذها في العالم كله. أثبت المشروع السوداني بلا شكّ أن إنتاجه يتزايد أكثر بقدر ما يتطور، لا سيما، إذا استمر الاتفاق الموقّع في نيروبي، بداية كانون الثاني/يناير 2005، بين الخرطوم وحركة التمرّد في جنوب السودان التي أعلنها جيش التحرير الشعبي السوداني بزعامة جون غارانغ. يلحظ الاتفاق، الذي أنهى 21 عاماً من الحرب، تقسيم الثروات لا سيما النفطية منها بين شمال البلاد وجنوبها. رفض المفكّر الإسلامي حسن الترابي، وهو من الرموز القديمة للسلطة الحاكمة في الشمال، الدستور الجديد الذي يقرّ هذا الاتفاق. إضافةً إلى ذلك، فإن مقتل جون غارانغ «المفاجىء» بداية آب/أغسطس 2005، في حادث تحطّم طائرة هليكوبتر بينما كان عائداً من أوغاندا، البلد الذي طالما ساند جيش التحرير الشعبي السوداني في وجه الخرطوم، قد يضعف من فعالية الاتفاق وإن لم يظهر ذلك في حينه. ولكن لا يقتصر الوجود الصيني في إفريقيا على السودان فقط.

في أنغولا: استمرار علاقة قديمة

سنة 2004، ذهب رئيس الوزراء الصيني ون جيا باو إلى أنغولا وهي ثاني أكبر منتج للنفط

في إفريقيا السوداء، إذ أن إنتاجها سيصل قريباً إلى مليون برميل في اليوم. بهذه المناسبة، منحت الصين قرضاً بقيمة ملياري دولار لترميم أطول سكة حديد في البلاد (1300 كلم) تربط مرفأ لوبيتو بـ لوبومباشي في الكونغو. سيؤمّن هذا المشروع عند إنجازه، نقل النحاس والزنك والذهب والألماس من كاتانغا وزامبيا، وهي تصدّر اليوم عبر مرافئ إفريقيا الجنوبية. يولي الصينيون اهتمامهم بموارد أولية كثيرة، لإدراكهم تماماً كما الأميركيين، أن المنافسة الاقتصادية في المستقبل ستكون إلى حد كبير على سهولة وصول الدول والشركات إلى هذه الموارد. إن الشركات الغربية، لا سيما الأميركية تتحكم بمنبع النفط الأنغولي، وقد استثمرت فيه أموالاً طائلة، بعد انضمام الحكومة الماركسية السابقة، بقيادة الزعيم السابق لحركة تحرير أنغولا، خوسيه إدواردو دوس سانتوس، إلى مؤيّدي العقيدة الليبرالية. لكن هذا التحوّل الجذري في سياسة الرئيس الأنغولي بمقدار180 درجة، لم يضع حداً للعلاقات الجيدة التي كان يقيمها مع الصين منذ حرب ما بعد الاستقلال، لا سيما الحرب ضد يونيتا. وهكذا فقد كانت أنغولا المزود الخامس للصين بالنفط سنة 1999، والثالث سنة 2003. ارتفعت التجارة المتبادلة بين البلدين 113٪ بين عامي 2003 و2004 لتصل إلى4,9 [16] مليار دولار. على الصعيد النفطي، جسّدت زيارة نائب رئيس الوزراء الصيني تسنغ بيانغ، بداية آذار/مارس 2005، الروابط الطاقية الفعّالة بين البلدين. فضلاً عن اتفاق طويل الأجل للتزويد بالنفط بين الشركة الوطنية الأنغولية سوناغول وسينوبك، وقّعت الشركتان عقداً مشتركاً للتنقيب في كتلة تمّ استردادها من توتال، كما رأينا، على خلفية تصفية حسابات سياسية فرنسية—فرنسية؛ كذلك وقعَت الشركتان على مشروع دراسة لإنجاز معمل تكرير جديد في أنغولا. وُقّعت اتفاقيات أخرى في مجال الاتصالات كما في مجال تشجيع النمو لا سيما عن طريق إعطاء قروض ميسّرة تسمح للصين بتعزيز مصالحها الطاقية، ولأنغولا بعدم الرضوخ لضغط الجهات المانحة، فتحافظ بهذه الطريقة على إدارتها الخاصة لإيراداتها النفطية.

في نيجيريا: بكين تعتمد سياسة الخطوة خطوة للتقدم في مناطق نفوذ الشركات الغربية

تعود العلاقات بين العملاقين الديموغرافيين في آسيا وإفريقيا إلى بضع سنوات. ذلك أن لي بنغ، بعدما دعم بقوة حكم الجنرال ساني أباتشا الذي كان موضع تشهير دولياً بسبب

شنق القائد الأوغوني كين سارو ويوا، قام بصفته رئيساً للوزراء في الصين وخبيراً في الطاقة، بزيارة خاصة إلى نيجيريا سنة 1997 للتفاوض حول مشاريع تعاون في مجال النفط. وتبع هذه الزيارة سنة 1997—1998 اتفاق بروتوكولي صيني–نيجيري يتعلّق بالتنقيب الصيني في حوض التشاد وفي دلتا نهر النيجر. ذهب وزير الخارجية الصيني، تانغ جيا شيوان فيما بعد، إلى أبوجا في كانون الثاني/يناير 2000 من أجل إنهاء عملية شراء النفط الخام النيجيري. في المقابل، التزمت الصين بمشاريع محلية عديدة لا سيما في مجال إصلاح سكك الحديد النيجيرية. من وجهة نظر سياسية، تسمح هذه المشاريع بتثبيت مصالح الصين لأطول فترة ممكنة. لم تكن هذه الاستراتيجية بجديدة فطالما اعتمدتها القوى الغربية في إفريقيا وفي غيرها من البلدان النامية.

خلال زيارة الوزير تانغ جيا شيوان، بدأ الرئيس النيجيري أولوسيغون أوباسانجو الذي وصل إلى الحكم مع عودة الديمقراطية سنة 1999، تحرّكاته بهدف الحصول على دعم الصين في ترشّح نيجيريا لمقعد عضو دائم في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة. إن هذا الموضوع، من خلال إعطاء مقعدين لإفريقيا (واحد منهما لنيجيريا) أصبح عاملاً جديداً في المفاوضات الصينية–النيجيرية على خِلفية المفاوضات النفطية. اكتفى الوزير تانغ بالاستجابة بينما كانت الصين تتابع دعم توسيع مجلس الأمن وتلحّ على ضرورة إعطاء عدّة مقاعد للدول الإفريقية.

لم يتأكد التزام الصين بدعم نيجيريا في تحقيق طموحاتها داخل الأمم المتحدة إلا عند زيارة الرئيس جيانغ تسه مين إلى أبوجا من 14 إلى 16 نيسان/أبريل 2002، ومن خلال المادة 9 من البيان المشترك الصيني–النيجيري، الذي نُشر عقب هذه الزيارة. بالنسبة إلى بكين، كان هذا ثمن السماح بولوجها سوق نيجيريا ومواردها الطبيعية. في المقابل، يرد في المادة 2 من البيان نفسه، وفضلاً عن تعزيز العلاقات الاقتصادية، هذه العبارة: «إن الصين تلقى التشجيع والدعم في مساهمتها باستثمار هيدروكربورات نيجيريا». إن زيارة الرئيس الصيني إلى نيجيريا هي الأولى منذ إرساء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سنة 1971. وحده النفط يبرّر هذا الاهتمام المستجدّ.

ببطء ولكن بثبات، تفاوض الصين على اتفاقيات من شأنها، وإن لم تكن عقود القرن، أن تعزّز موقعها في حلبة سباق تتحكّم بها الشركات الغربية، عنينا بذلك نيجيريا. لا بد من

التذكير أن هذا البلد هو الأول بين بلدان إفريقيا المنتجة، وسادس أو سابع مصدّر عالمي للنفط الخام بحسب السنين. يملك أيضاً هامشاً كبيراً من التطوّر فيما يخصّ الإنتاج وذلك بفضل الاستثمارات التي وظفتها في السنوات الأخيرة شركة النفط الوطنية النيجيرية والشركات الغربية، في إطار المشاريع المشتركة. إن استراتيجية التوزّع هذه التي أطلقتها الصين يصعب التصدّي لها، لأنها لا ترتكز على مواقع رئيسية في بلد واحد. كما أنها تسمح للصين أيضاً بتنويع مصادرها إلى أقصى الحدود بهدف الحد من تعرّض تموينها للخطر.

هكذا، في بداية أيار/مايو 2004، وقّعت شركة النفط الوطنية النيجيرية اتفاقاً لتزويد الصين ب50 ألف برميل يومياً[17]. بعد عشرة أيام، في 20 أيار/مايو، ومن مقرّ شركة النفط الوطنية النيجيرية في أبوجا، أعلن نائب رئيس الوزراء الصيني قوه يجيان، أن الصين[18] ستستثمر بمبلغ 500 مليون دولار في تطوير قطاع النفط في نيجيريا إضافةً إلى مشروع تدريبها لاختصاصيين نيجيريين في تقنيات النفط. في هذه المناسبة، أعلن قوه عن اهتمام الصين بتطوير حقول نفط هامشية في نيجيريا، بالشراكة مع شركة النفط الوطنية النيجيرية، مؤكداً نيّة الصين المشاركة في المناقصات المقبلة، في العام 2005، للحصول على مواقع نفطيّة نيجيرية تحت سطح البحر. تدريجياً، صارت الصين مؤهلة للحصول على حقوق الملكية والاستثمار في حقول الهيدروكربورات في نيجيريا، وهذا ما لم تتوصل إليه بصورة عامة حتى اليوم، علماً بأن هذه الحقوق تمنحها ضمانة أكبر من تلك التي تؤمنها اتفاقيات التموين المعقودة حتى تاريخه؛ والتي يمكن إلغاؤها بسهولة نتيجة لضغوطات خارجية أو بدون هذه الضغوط.

عُقد أول اتفاق استثمار مشترك منذ كانون الأول/ديسمبر 2004 بين سينوبك وNPDC[19] الشركة الفرعية التابعة للشركة الوطنية والمسؤولة عن الاستخراج—الإنتاج، في المواقع 64 و66 في عمق خليج غينيا؛ من المفترض أن يبدأ الإنتاج قبل آب/أغسطس 2005 بحسب شركة سينوبك[20]. أكدت زيارة الرئيس أوباسانجو الرسمية إلى الصين والتي دامت 4 أيام منذ 14 نيسان/أبريل 2005، متانة العلاقات التي أقيمت بين البلدين، وبشكل أعمّ اهتمام بكين المتزايد بالبلدان النامية «المفيدة» في العالم.

في مكان آخر من إفريقيا

إن اهتمام الصين بالهيدروكربورات الإفريقية قد أصبح مؤكداً. في نهاية كانون الثاني/ يناير 2004، قام الرئيس هو جين تاو بجولة في 4 دول في إفريقيا. ثلاث منها: مصر والجزائر والغابون، هي بلدان منتجة للنفط وقد وقّعت الصين على اتفاقيات تموين مع هذه البلدان الثلاثة. في الغابون، وعلى الرغم من وجود 19 شركة نفطية مقرّها في الولايات المتحدة وتعمل في الاستخراج– الإنتاج، وقّعت وزارة النفط مع سينوبك، في شباط /فبراير2004، اتفاق تقييم تقني يتمركز على ثلاث كتل أرضية على بعد 200 كلم من جنوب شرق مرفأ جنتيل. وقبل مدة وجيزة، وقّع مدير سينوبك، السيد تشن تونغ، اتفاقاً مع توتال، المتمركزة في البلاد، من أجل تزويد الصين بالبترول الغابوني.

تدخل مماثل حصل في الكونغو برازافيل أيضاً. في أيار/مايو 2004، توجه نائب وزير الصناعة الصيني إلى العاصمة لتوقيع عقد شراء مليون طن من الخام في السنة، أي ما يعادل حوالى 10٪ من الإنتاج المحلّي. بحسب الاتفاقيات المعقودة، باستطاعة بكين من الآن وصاعداً أن تتدخّل في عمليات الإنتاج والتكرير.

في مالابو، في غينيا الاستوائية، استعان الصينيون في مفاوضاتهم مع السلطات بلبنانيين، وهم جالية لها حضور كبير في غرب إفريقيا. كما أن الصينيين يحاولون استعادة بعض الكتل النفطية التي من المفترض أن تتخلّى عنها دولة غينيا – الاستوائية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة التي تبسط سيطرتها حاولت أن تجعل من هذا العنصر الجديد الوافد إلى المجرّة النفطية مجالاً محفوظاً لشركاتها النفطية ولشركاتها الأمنية، إلا أنه كان عليها أن تتقاسم مع الصين المخاطر والاستثمارات، وذلك بعد زيارة الرئيس أوبيانغ نغويما إلى بكين في تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

أصبح واضحاً، أن الشركات النفطية الصينية تبحث عن التمركز في كل مكان تقريباً، على قطاعات محدودة في السوق ولا تتردد في المراهنة على بلدان حيث المخزونات والإنتاج في تراجع مستمر، أقله بالنسبة لمقياس نسبة الربح في توظيف رؤوس الأموال. لكن همّ الصينيين لاينحصر في ذلك. إذ أن شركات النفط الصينية، ومن خلالها، الدولة الصينية، تملك تحت تصرفها الكثير من السيولة بفضل نموها الاقتصادي الهائل، ولا تتردّد بقبول شروط

مالية صعبة وبالتنقيب في مناطق تعتبرها الشركات الدولية الكبرى غير واعدة. لكن هذه الاستثمارات تتكامل مع استراتيجية الخطوة خطوة التي تعتمدها في بلاد تحمل وعوداً أكبر. إنه الثمن الذي تدفعه الصين للحصول على امدادات نفطية. فضلاً عن ذلك، يجب ملاحظة وجود رؤوس أموال صينية في العديد من مشاريع محطات التكرير. ذلك أن الشركات الغربية ترفض تنفيذ هذه المشاريع بسبب الضوابط البيئية في الغرب، ولأنها لا تؤمن مردودات كافية، بينما تقوم شركات النفط الصينية بذلك فتؤمن للصين حصتها من المنتجات المتحوّلة، وهي حصة تزداد يوماً بعد يوم.

الصين والأميركيتان

تتركّز الاستراتيجية في أميركا اللاتينية، على 3 أو 4 بلدان تتمتع بإمكانيات نفطية – غازية كبيرة، تحت سطح البحر، ولكن أيضاً بقدرة عالية على الاستقلالية عن واشنطن.

في أميركا الجنوبية...

كان هذا مغزى زيارة الرئيس الصيني هو تينتاو هو جين تاو الرسمية، من 11 إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، إلى 4 بلدان في المنطقة (البرازيل والأرجنتين وتشيلي وكوبا)، على هامش مشاركته في قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، أبيك، المنعقد في سانتياغو في تشيلي. سرّعت هذه الجولة نشأة هذه العلاقات الجديدة الجنوبية–الجنوبية. بهذه المناسبة، أعرب الرئيس هو جين تاو عن نية الصين باستثمار 100 مليار دولار في مشاريع يجب ترجمتها إلى واقع ملموس خلال فترة عشر سنوات. للصين، تقليدياً، حضور ضعيف في أميركا اللاتينية حيث يوجد 13 بلداً كانت حتى نهاية 2004، تعترف بتايوان. لكن بكين تكتشف اليوم أن في هذه المنطقة مخزونات من المواد الأولية الضرورية لإنتاجها الصناعي الهائل. في نهاية العام 2004، بحسب منظمة التجارة العالمية، أصبحت الصين ثالث كبار المستوردين من البرازيل، ومن تشيلي ومن كوبا (للنيكل)، ورابع كبار المستوردين من الأرجنتين.

خلال جولته في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، برفقة العديد من الوزراء ومئتي رجل أعمال

صيني، وقّع الرئيس الصيني هو جين تاو، اتفاق استثمار بقيمة 19,7 مليار دولار مع الأرجنتين، يوظّف منها 5 مليارات للاستكشاف النفطي والغازي. وقّع مع البرازيل 11 اتفاقاً ثنائياً حول النقل والطاقة مقابل 10 مليارات دولار، من ضمنها العديد من عقود التنقيب عن النفط. في كانون الأول/ديسمبر 2004، استقبل في بكين، هوغو شافيز لتوقيع عقد جديد ثنائي بين الطرفين يتضمن شقاً نفطياً. أما فنزويلا فقد تعهدت بمساعدة الصين لتكوين مخزونها النفطي الاستراتيجي الخاص، مقابل استثمارات صينية في الزراعة الفنزويلية، وكذلك في تطوير قرابة 15 حقلاً نفطياً في فنزويلا لم يتم استثمارها حتى الآن. بموجب اتفاق موقّع خلال زيارة هوغو شافيز إلى بكين، سيترتب على الشركات النفطية الصينية تخصيص 350 مليون دولار لاستثمار حقول النفط الفنزويلية، مقابل الحصول على 120 ألف برميل من النفط الخام في الشهر.

...إنما في كندا أيضاً

تهتم الصين أيضاً بالمخزونات الكندية الهائلة للنفط غير التقليدي على الرغم من كلفة استخراجه المرتفعة التي تتخطى كلفة استخراج الخام التقليدي. هكذا تسعى إينبريدج وهي ثاني أهم شركة كندية للنقل بواسطة خطوط الأنابيب منذ سنتين ونصف إلى إنجاز مشروع يوفر للخام الاصطناعي المستخرج من رمال ألبرتا الزفتية منفذاً باتجاه الغرب لفتح هذه المخزونات الهائلة أمام أسواق آسيا وكاليفورنيا. سيربط خط أنابيب طوله 1200 كلم إدمونتون (في ألبرتا) بالمناطق المحيطة ببرنس روبرت (في كولومبيا البريطانية) عبر الجبال الصخرية. بعد ذلك سينقل الخام الاصطناعي بواسطة الصهاريج نحو كاليفورنيا وعبر المحيط الهادئ، إلى الصين وكوريا الجنوبية. إن مموّلي مصافي التكرير في هذين البلدين الموجودين كذلك في اليابان مستعدّون لتمويل جزء من هذا المشروع؛ وتجري المحادثات في هذا الاتجاه. لكن المسؤولين عن إينبريدج سارعوا إلى التوضيح أن شركتهم لن تتجه نحو هذه الأسواق «الأجنبية» إلا بعد التأكد من أن مناطق أساسية أخرى من الولايات المتحدة لا سيما الوسط الغربي، ستكون مزوّدة تماماً بالامدادات النفطية. في الحقيقة، أن الشركات الخاصة، في حال حصلت على مبتغاها، لن يعود لديها أي سبب للاذعان لسياسة الولايات المتحدة بطريقة مباشرة أو غير

مباشرة. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فهي تدرك جيداً أن الحفاظ على الامدادات النفطية لا يقدّر بثمن.

إن زيارة الرئيس هو تينتاو هو جين تاو إلى كندا والمكسيك في أيلول/سبتمبر 2005، قبيل انعقاد الهيئة العامة للأمم المتحدة في نيويورك، تظهر اهتمام الصين المتزايد، وهي الشريك التجاري الثاني لكندا بعد الولايات المتحدة الأميركية، بنفط أميركا الشمالية. إن الصين، وبدافع احتياجاتها، لم تعد تتردّد في النزول إلى ملعب الولايات المتحدة. تستخدم لذلك، حدودها الطبيعية مع الأميركيتين عبر المحيط الهادئ، وهذا ما لم تلجأ إليه أبداً في السابق. يبدو هذا الطموح مؤكداً من خلال دراسة شاركت الصين في تمويلها، لتنفيذ مشروع يسمح بعبور سلسلة جبال كورديرا الأنديز بواسطة سكك الحديد، من أجل ربط البرازيل، والأرجنتين والتشيلي، وتسهيل عملية تصدير المواد الأولية من أميركا الجنوبية إلى إمبراطورية الوسط. وهي عبارة يمكن لاستراتيجية توسّع المصالح الصينية في الأميركيتين أن تعطيها معناها من جديد.

لكن الولايات المتحدة، بمساعدة اليابان، لا تنوي أن تترك للصين الحرية في تطوير مشاريعها، لا سيما في أميركا اللاتينية كما يظهر ذلك من خلال رفض الترشّح الصيني إلى المساهمة في رأسمال بنك التنمية للبلدان الأميركية، في منتصف نيسان/أبريل 2005، وتأجيل استئناف المفاوضات إلى العام 2008. سنعود لاحقاً إلى هذا الموضوع.

المنافسة بين الصين والولايات المتحدة

إذا تغاضينا لبرهة عن متطلّبات الطاقة لنتطرّق إلى الموضوع الأشمل ألا وهو استراتيجية الصين، نلاحظ أنها تطمح، بصورة واضحة ولأسباب سياسية داخلية، في مرحلة أولى، إلى استعادة مكانتها المركزية والمرموقة تاريخيّاً في آسيا. يمكن وضع المسألة التايوانية في هذا السياق من تنافس القوى. فاستقلال الأمر الواقع الذي تتمتع به الجزيرة، ونجاحها الاقتصادي- السياسي، يشكّلان بالنسبة إلى السلطات الصينية، تحدّياً كبيراً من الضروري مواجهته يوماً ما، تحت طائلة الكشف عن القدرة المحدودة، في نهاية الأمر، للصين كقوة عظمى. كما أنه يجب أن تتوفر للصين يوماً ما الوسائل التي تمكّنها من ردع أي طموح سياسي لليابان

أو للهند، وأي تدخل خارجي للولايات المتحدة فيما تعتبره منطقة نفوذ لها. إن الصين التي أدركت أن قدراتها العسكرية التقليدية لم تعد تكفي، مع أنها تحرّرت من أي تهديد مباشر منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، شعرت بحاجة إذاً إلى امتلاك عناصر القوة الأفعل في إطار وضعية استراتيجية غير متكافئة، وذلك بامتلاك قدرة قصوى على إلحاق الضرر من خلال تعزيز قدراتها البالستية والنووية. في هذا المجال الشديد الحساسية والذي يشتمل على احتمالات كثيرة لزعزعة الاستقرار، يندرج رفع الحظر عن بيع الأسلحة الأوروبية إلى الصين.

إن اهتمام الصينيين بالمعدات الأوروبية يتجه نحو وسائل الاتصال والتصويب أو الرصد بهدف تحديث قدرات الصين التقنية-العسكرية مما يمكنها من حماية مصالحها الطاقية-الاستراتيجية بشكل أفضل على المدى الطويل، لا سيما في آسيا الوسطى، وعلى خاصرتها الجنوبية بين مضيق ملكا وبحر الصين. لكن تغير الأكثرية في ألمانيا، في أيلول/سبتمبر 2005، أدى إلى تمديد الحظر الأوروبي على الأسلحة المتّجهة إلى الصين، الذي كان قد أُعلن في أعقاب قمع أحداث ساحة تياناتمن، في العام 1989، في الوقت الذي كانت حكومة شرودر تدعم فرنسا للتوصل إلى رفعه على الصعيد الأوروبي. إنها الإشارة الأولى للتقارب الأطلسي الذي أطلقته المستشارة الجديدة أنجيلا ميركل. إن الصين التي يبلغ فيها الناتج الإجمالي المحلي حوالى 1300 مليار دولار ويرتفع سنوياً بنسبة 9٪ تقريباً منذ عدة سنوات، تملك إمكانيات التحديث التي تطمح إليها كما يدل على ذلك النمو المضاعف لحجم ميزانيتها العسكرية منذ سنوات عدة. سنة 2005، ارتفع الناتج الإجمالي المحلي من 12,3٪ ليستقرّ على 30 مليار دولار. إذا كان من غير الوارد مقارنة هذا الرقم بميزانية وزارة الدفاع الأميركية التي بلغت 447 مليار دولار للسنة المالية 2005، إلا أنه رقم يسمح للصين التي لديها طموحات أكثر تواضعاً أن توفق بين تحديث جهازها العسكري وأولوياتها الاستراتيجية. لكن ذلك يفترض تغييراً في العادات، لا سيما الاعتماد بشكل أقل على شركات الدولة، وإعادة هيكلة جهاز إنتاج صناعتها الدفاعية، كما تظهر دراسة حديثة لمؤسسة راند[21]. تعتبر هذه الدراسة أن الميزانية الحالية لوزارة الدفاع الصينية تمثّل بين2,3٪ و2,8٪ من الناتج الإجمالي المحلي، لكن قوتها الشرائية في سوق الأسلحة تتراوح بين 69 ملياراً و78 مليار دولار. ومن باب المقارنة، تلاحظ الدراسة أن ميزانية الدفاع الأميركي في العام 2004 كانت تمثل نسبة3,9٪ من الناتج

الاجمالي المحلي.

لا تزال المنافسة الصينية–الأميركية في بدايتها، ولو أنكر ذلك كل من الدولتين، كما أن واشنطن تتابع بالتأكيد عن كثب مختلف المشاريع الاستراتيجية لتحديث الجيش الشعبي وما ترتّبه من تغيّرات في التوازن الإقليمي، كما تشرح مقالة مثيرة للاهتمام في الواشنطن بوست[22].

على خلفية النمو المضطرد في الطلب على الطاقة والنفط العالميين، يبدو أن العلاقات الجيوسياسية تتطور بصورة لها مدلولات واضحة. تُعتبر الصين والهند بشكل خاص، مثالين مهمين على ذلك. ففي بداية نيسان/أبريل 2005، قرّر البلدان رسمياً أن يضعا جانباً نزاعاتهما الإقليمية على طول سلسلة هملايا، ودعمت الصين رسمياً ترشيح الهند إلى مقعد عضو دائم في مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة بينما لم تخف معارضتها لترشّح اليابان. في 2 حزيران/يونيو 2005، في فلاديفوستوك، وقّع وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف ونظيره الصيني، لي تشاو شينغ، اتفاقاً حول ترسيم حدودهما الشرقية المشتركة، فوضعا بذلك حداً للنزاع الإقليمي الذي كان موضع خلاف بين الدولتين منذ 40 عاماً، حول جزيرتين كبيرتين تقعان عند ملتقى أوسوري ونهر لامور[23]. يجسّد هذا الاتفاق عملية تطبيع العلاقات وتسوية النزاعات الحدودية بين البلدين التي بدأت في نهاية الثمانينيات مع ميخائيل غورباتشوف والتي استمرّت منذ ذلك الحين. في هذه المناسبة، أكّد كلا البلدان رغبتهما المشتركة في تجنّب أي زعزعة للاستقرار في آسيا الوسطى[24].

هناك إشارة أخرى تبرز هذه الصفقة الجيوسياسية الجديدة ألا وهي وجود وزير الخارجية الهندية، ناتوار سينغ كذلك في فلاديفوستوك حيث أكّدت البلدان الثلاثة رغبتها في تثبيت الاستقرار والأمن في منطقتها والعمل لتصبح عامل ضغط أكبر على الساحة الدولية. قرّر وزراء الخارجية الثلاثة شدّ أواصر علاقاتهم الاقتصادية لا سيما في القطاع الأكثر إلحاحاً ألا وهو التزوّد بالهيدروكربورات[25]. يظهر هذا الاجتماع الرابع وغير الرسمي بين الأطراف الثلاثة، والذي انعقد للمرة الأولى خارج أي منتدى دولي، رغبة محور موسكو – بكين – دلهي بالإمساك بزمام القرار. وإن كان هذا التحالف المخالف للطبيعة، أقله في المكوّن الصيني – الهندي، غير مرشحٍ لأن يدوم طويلاً، إلاّ أنه قد يبدو لبعض الوقت مزعجاً لواشنطن بما

يتعلق ببعض المسائل.

تتابع الولايات المتحدة هذا التطور عن كثب، ويندرج مشروعها لتعزيز التعاون مع الهند في المجال العسكري، في هذا السياق. بحسب هيئة المخابرات الوطنية (NIC)[26]، يترتب من الآن وحتى 2020، زيادة استهلاك الطاقة في الصين والهند على التوالي حوالى 150٪ أو 100٪ لتأمين معدل نمو اقتصادي ثابت. بحسب المصدر نفسه، ستكون احتياجات هذه البلاد للطاقة العامل الأهمّ الذي سيساهم في تحديد سياساتها الخارجية والدفاعية بما في ذلك تطوير قواتها البحرية. هكذا، ستُدفع الصين بلا شك، إلى لعب دور متعاظم على الصعيد العالمي من خلال سعيها إلى تأمين وتنويع مصادر التموين إلى أقصى درجة، وسيكون على شركاتها النفطية أن تسرع عمليات تحويلها إلى شركات عالمية.

منافسان آخران للصين في مجال النفط

الهند: استهلاك الطاقة واستراتيجية تموين متحولة

إن تبعية الهند في ما يختصّ بالهيدروكربورات تزداد أكثر فأكثر وإن كانت تستهلك القليل نسبة إلى عدد سكّانها. احتلت سنة 2004، المرتبة العالمية السادسة بالنسبة لاستهلاك الطاقة والمرتبة نفسها بالنسبة لاستهلاك البترول الذي بلغ 2,55 مليون برميل في اليوم. وهي تملك أيضاً بعض مخزونات النفط والغاز البريّة والبحريّة ولكنها أقل أهمية من مخزونات الصين إذ أنها تبلغ 5,6 مليار برميل نفط (ثلاث مرات أقل من الصين)، و0,92 تريليون م3 من الغاز (أقل بمرتين) في نهاية عام 2004. يبدو الوضع أكثر دقةَ بالنسبة للنفط، ومن الممكن أن تزداد الاحتياجات بسرعة لا سيما بفعل تطوّر قطاع النقل[27]. يظهر الجدول التالي، من خلال معدل ملايين البراميل في اليوم، التطوّر الحديث لإنتاج واستهلاك النفط في الهند[28].

تطوّر إنتاج النفط واستهلاكه
في الهند

السنة	الإنتاج	الاستهلاك
1990	660	1168
1991	615	1190
1992	561	1275
1993	534	1311
1994	590	1413
1995	703	1575
1996	651	1681
1997	675	1765
1998	661	1844
1999	653	2031
2000	646	2127
2001	642	2130

مع إجمالي ناتج محلي بقيمة 691 مليار دولار سنة 2004 بحسب البنك الدولي، تحتل الهند المركز العالمي العاشر وستعزّز لاحقاً نموها الاقتصادي، الذي يبلغ حالياً حوالى 6٪ في السنة، رافعةً بالتالي بشكل طبيعي، معدّل استهلاكها للهيدروكربورات. سنة 2003، كان النفط يشكّل 30٪ من مجمل الطاقة المستهلكة في البلاد، والغاز 7٪،مقابل 19٪، و4٪ على التوالي سنة 1997. حاليّاً، يؤمّن الفحم أكثر من نصف استهلاك الطاقة التجارية للبلد ومن المنتظر أن تستمر الاحتياجات بالارتفاع. إن الهند هي المصدّر العالمي الثالث للفحم بعد الصين والولايات المتحدة. على الصعيد النفطي، يمكنها الاعتماد بعض الشيء على مخزوناتها التي تحاول تطويرها، لا سيما بمساعدة الشركات المستقلّة، إذ أن الشركات الكبرى لا تهتم كثيراً بالمشاريع الضئيلة المردودية نظراً لانخفاض نسبة التحصيل، مقارنةً بمشاركتها الكبيرة في مشاريع الغاز الطبيعي السائل. من أصل 2،2 مليون برميل نفط مستهلك في اليوم عام 2003، استوردت الهند تقريباً 1,4مليون برميل يومياً، بحسب وزارة الطاقة الأميركية. بلغت كلفة النفط الهندي سنة 2002، 15 مليار دولار أي ما يعادل 3٪ من إجمال الناتج المحلي. سنة 2003، استوردت الهند 65٪ من استهلاكها النفطي مقابل 35٪ للصين. سنة 2004، أصبحت

الواردات النفطية تشكّل 70٪ من الاستهلاك الوطني للنفط، مؤكدةً بذلك تبعية للخارج تفوق تبعية الصين، وتتزايد بشكل سريع[29]. من المتوقع أن تصل إلى 85٪ سنة 2010 وإلى 92٪ في العام 2020. إذاً، فالهند معرّضة أكثر من الصين لارتفاع سعر البرميل. بالإضافة إلى ذلك، ولسد احتياجات السنوات العشر القادمة، يجب استثمار حوالى 100 مليار دولار في قطاع الطاقة الذي ما زالت تتحكّم به الدولة إلى حد كبير. من هنا التحفظات الإضافية للشركات العالمية.

بحسب بعض التوقعات، قد يتراوح الاستهلاك الهندي، ابتداءً من سنة 2010 بين 3 و3,5 مليون برميل في اليوم بينما لا يقدّره مكتب الإعلام للطاقة حتى اليوم، سوى بمليوني برميل في اليوم الواحد. إن كان التحكّم بهذه التبعية ما زال ممكناً حتى اللحظة، الاّ انه قد يتراجع شيئاً فشيئاً على المدى المتوسط وقد يحصل سيناريو يظهر أن انخفاض الطلب الهندي قدر بأقل من حجمه الحقيقي، كما حصل ذلك من قبل بالنسبة للطلب الصيني، لا سيما منذ العام 2003.

لكن الهند تبحث أيضاً عن ضمان أمنها الطاقي، لا سيما بواسطة الغاز. نذكّر بمشروع التموين من الشمال بواسطة الغاز التركماني، عبر أفغانستان وباكستان، أو الخيار البديل الممكن مع إيران، وهنا أيضاً بواسطة خط أنابيب غاز عبر باكستان، بالرغم من أن كوندوليزا رايس نصحت بالتخلي عن هذا الاحتمال خلال جولتها الأولى في آسيا كوزيرة للخارجية، في منتنصف آذار/مارس 2005، التي أوصلتها إلى نيودلهي.

خط أنابيب الغاز إيران – باكستان – الهند

إن هذا المشروع منافس بعض الشيء لمشروع خط أنابيب غاز تاب (خط أنابيب عبر أفغانستان)، وهو الاسم الجديد لمشروع سنتغاز التابع ليونوكال والذي يهدف إلى تغذية الهند بغاز تركمان عبر أفغانستان وباكستان. يبدو أن مشروع تاب ما زال مدعوماً من إدارة بوش كما رأينا في ما يختصّ بآسيا الوسطى. يندرج مشروع أنبوب الغاز إيران – باكستان – الهند في إطار جيوسياسي حساس بشكل خاص. إن هذا المشروع يشكّل تجسيداً حسّياً لحدود الدبلوماسية التي تتبعها واشنطن في مواجهة إيران التي تحاول إقناع الهند وباكستان بإقرار

اتفاق يتعلق بإنشاء أنبوب غاز، كلفته 4,5 مليار دولار، لنقل الغاز الإيراني من جنوب بارس نحو الهند عبر باكستان. للأسف، يواجه أنبوب الغاز هذا الذي يعتبره البعض كـ«أنبوب غاز السلام»، إذا سمح فعلياً بإطلاق حركة تعاون اقتصادي – طاقي بين البلدين، تصلّب الولايات المتحدة وعقوباتها ضد إيران[30]. إن أنبوب الغاز هذا الذي يبلغ طوله 2775 كلم والذي سيؤمّن لباكستان سنوياً حوالي 600 إلى 700 مليون دولار من رسوم العبور، سيسمح أيضاً بتطوير المقاطعات الجنوبية لبلوشستان والسند. بالإضافة إلى ذلك، لن يكون بحاجة إلى أي تمويل خارجي وسيشكّل للبلدين، طريق التزود بالطاقة والوسيلة الأقل كلفة. كما سيؤمّن للهند، الطاقة الأكثر نظافة على الصعيد البيئي، وهي الطاقة التي تحتاج إليها مدنها الغربية الكبيرة المشبعة بتلوّث الفحم. إن فكرة العداء لإيران المسيطرة على الولايات المتحدة دفعتها إلى تنبيه البلدين سنة 2005 إلى أنها ستطبّق العقوبات المنصوص عنها في القانون الصادر ضد ليبيا وإيران، أن أبصر هذا المشروع النور. خلال زيارة نائب رئيس الوزراء الهندي إلى البيت الأبيض في تموز/يوليو 2005، التي أعطت الهند موقع «شريك استراتيجي» للولايات المتحدة، عرضت إدارة بوش أن تعوض عن هذا الإزعاج، بإعطاء الهند مفاعلات نووية جديدة، متجاهلةً بذلك التعهدات الدولية، ذلك أن الهند لم توقّع على معاهدة الحد من الانتشار النووي وبالتالي لا تخضع للقواعد المعمول بها فيما يتعلق بعدم التخصيب النووي[31]. فإن حصل ذلك نكون في وضع ينضوي على مفارقة كبرى، حيث تكافأ الهند بنووي صنع في الولايات المتحدة، خلافاً لما تنص عليه المواثيق، لمنع إيران من تخصيب النووي، وحيث لا تستطيع إيران استغلال كامل مواردها الغازية (كما هي الحال) في حين أن هذه المخزونات الغازية العملاقة هي التي دفعت واشنطن في الأساس إلى إنكار حق إيران في امتلاك قدرات نووية. في الوقت نفسه، ستحصل باكستان على بعض الطائرات القتالية الإضافية، وذلك من أجل الحفاظ على التوازن مع الهند. يصعب أن يكون هناك أسوأ من هذه الاستراتيجية– المركنتيلية الأحادية.

تدرس الهند مشاريع تموين عبر أنابيب غاز من الشرق لا سيما تلك الآتية من بنغلاديش، تدعمها شركتا شل ويونوكال، وبورما أيضاً، وعلى خط مواز تنفذ في الغرب مشاريع مهمة للغاز الطبيعي السائل المصدّر إليها من قطر وعمان. إن كل مشروع تموين بواسطة الأنابيب

من الغرب يفترض مساهمة باكستان، وبالتالي بطريقة غير مباشرة، في السنوات الأخيرة، تطمينات من واشنطن نظراً للعلاقات بين القوتين النوويتين لشبه القارة الهندية التي أصبحت بالتأكيد أفضل من قبل ولكنها ما زالت غير ثابتة بسبب مسألة كشمير، على الأخصّ. إن مبادرات التعاون الخجولة التي اطلقتها إسلام اباد ونيودلهي مؤخراً بعد الهزة الأرضية الرهيبة التي ضربت الكشمير الباكستاني بداية تشرين الأول/أكتوبر 2005، تظهر عدم الثقة الذي يسود بين الجارين منذ استقلاليهما المتتاليين سنة 1948، ولكن بعد ثلاث حروب أيضاً. لهذا السبب، يترتب إذاً على شركة الغاز الاستمرار في نموها بواسطة الغاز الطبيعي السائل. سنة 1995، لم تكن الهند تستهلك سوى 0,6 تريليون قدم مكعّب[32] من الغاز الطبيعي؛ سنة 2002، ارتفعت نسبة الاستهلاك إلى 0,9 تريليون قدم مكعّب. من المتوقع أن تستهلك الهند 1,2 تريليون قدم مكعّب سنة 2010، و1,6 تريليون قدم مكعّب سنة 2015، بحسب وزارة الطاقة الأميركية. بغض النظر عن المشاريع المشتركة مع جيرانها، يمكن للهند أن تتّكل على مخزوناتها من الغاز التي تتخطّى 32,6 تريليون قدم مكعّب (0,92 تريليون متر مكعب) في نهاية 2004، والتي ما زالت في نمو مستمر، في السنوات الأخيرة.

تبقى المشكلة الأساسية بالنسبة للهند، الالتفاف حول باكستان من الغرب، حتى ولو كان ذلك أكثر كلفة، بما أن إسلام اباد تغلق الطريق البرية أمام عبور الهيدروكربور الآتي من الشرق الأوسط. سنة 2003، شكّل النفط والغاز الآتي من الشرق الأوسط 20٪ من مجمل الاستهلاك الهندي للطاقة، وهذا الرقم سيصل إلى 30٪ في العام 2010. من غير المرجّح أن تلجأ نيودلهي إلى الولايات المتحدة أملاً بالحصول على بادرة حسن نية من الباكستانيين، ذلك أن الولايات المتحدة التي أكثرت من تحالفاتها في آسيا مع بلدان ذات مصالح غالباً ما تكون متباعدة، تجد صعوبة في تحديد سياسة واضحة، تستطيع أن تحظى بموافقة الأطراف المعنيين. هذه إحدى سيئات العقيدة الأميركية التي أشرنا إليها آنفاً: «إن المهمة هي التي تبني الائتلاف». يبدو أن الهند وباكستان تدركان حدود هذه السياسة وتقلباتها، كما تدركان حسنات التعاون في مشاريع محددة، لذا قررتا على الرغم من نزاعاتهما بذل المجهود المناسب للتوافق.

هذا هو المغزى من اجتماعات العمل في نيودلهي خلال يومين، بين وزيري النفط الهندي والباكستاني في 12 و13 حزيران/يونيو. للمرة الأولى منذ 1994، وهو تاريخ بداية التخطيط

للمشروع، درس الهنود والباكستانيون بدقة المسائل التقنية، والتجارية، والمالية والقانونية بهدف تحديد روزنامة عمل. عيّن البلدان مستشارين ماليين مسؤولين عن اقتراح هيكلية مالية للمشروع قبل توقيع اتفاق بين الحكومتين الهندية–الباكستانية يبدأ العمل بموجبه منذ ذلك التاريخ ويستمر حتى 2006، وهو التاريخ المرتقب لانطلاق الأعمال والتي من المتوقع أن تستكمل في 2010. إن كان من المناسب التزام الحذر في ما يختصّ بالاتفاقيات بين الهند وباكستان، لكن يبدو أن الأمور قد تصل هذه المرة إلى خواتيمها الحسنة، نظراً لمصالح البلدين الواضحة في إنجازها. هكذا تنوي باكستان استيراد 10 ملايين م3 من الغاز في اليوم انطلاقاً من 2010 لتصل إلى 60 مليون في السنوات الخمسة القادمة. أما بالنسبة إلى الهند، فهي تود أن تبدأ باستيراد 60 مليون م3 في اليوم وأن تصل إلى 90 مليوناً في السنوات الثلاث القادمة.

تترجم هذه الإرادة الهندية بالإمساك بزمام الأمور، من خلال مبادرات أخرى على الصعيد الإقليمي، بما يمكن أن نسميه «الدبلوماسية الجديدة للطاقة» التي أطلقها ماني شانكار أيار، وزير النفط والغاز الهندي الذي وصل إلى الحكومة مدعوماً من اليسار المعتدل خلال انتخابات نيودلهي، في أيار/مايو 2004. بداية كانون الأول/يناير 2005، خلال أول طاولة مستديرة حول التعاون الإقليمي في مجال البترول، أطلق نداء إلى بلدان الخليج الأساسية المنتجة للنفط وإلى البلدان المستهلكة في آسيا، لتطوير سوق للخام في آسيا بهدف تأمين التموين بأسعار أقل ارتفاعاً. فالمنطقة التي يتساوى فيها حجم استهلاك النفط وإنتاجه، لا تملك سوقاً متطوّرة كما أميركا الشمالية وأوروبا، على الرغم من الدور الذي لعبته في هذا المجال سنغافورة. تسعى الهند إذن إلى تكوين جبهة واحدة مع المنتجين لجهة الغرب، ومع المستهلكين لجهة الشرق.

يبدو أن الاستراتيجية الهندية تسير في اتجاهين: من ناحية، إيجاد قوة نفوذ موازية للولايات المتحدة، وهي أول زبون عالمي؛ من ناحية أخرى، وعلى الأخص، تجنّب حرب أسعار بين البلدان المتجاورة في آسيا، لا سيما مع الصين، واليابان وكوريا الجنوبية. بحسب وجهة النظر الهندية هذه، لن تقتصر فائدة تشكيل لجنة آسيوية للنفط على البلاد المستهلكة فقط. يمكن لمنتجي الشرق الأوسط الاستفادة منها أيضاً، في مجالي التصديرات النفطية كما في الاستثمارات. فآسيا هي اليوم القارة الأغنى بالوعود على سطح الكوكب، وتستورد الصين،

واليابان، والهند، وكوريا الجنوبية مجتمعة، كميات من النفط تعادل ما تستورده الولايات المتحدة أي أكثر من 12 مليون برميل في اليوم. إذا لم تحصل أي أزمة اقتصادية تغيّر المعطيات، يمكن أن تترجم هذه الرؤية إلى أرض الواقع.

أكد الوزير ماني شانكار أيار، عشية افتتاح اجتماع المنتجين والمستهلكين في نيودلهي بداية 2005: «الطريقة الوحيدة للتصدّي لجيوسياسة الآخرين هي بأن يكون لدينا جيوسياسة خاصة بنا». يتعين علينا الانتظار لمعرفة إن كان هذا الواقع الملح وهذه الجبهة المشتركة ستكون محفّزاً للسلام في آسيا أو أنها ستزيد من المنافسات. قد تجد بعض البلدان الآسيوية من خلال سعيها إلى استراتيجية شاملة في ما يختصّ بالهيدروكربورات، فرصة لتحسين علاقاتها، كما يدل على ذلك في الوقت الحاضر تطوّر مشروع خط أنابيب الغاز الذي يربط إيران بالهند، مروراً بباكستان والذي من الممكن أن يتابع طريقه حتى الصين.

من المحتمل إذاً أن تستمر الهند في المستقبل القريب، في تعديل بعض توجهاتها الدبلوماسية، الاستراتيجية والتجارية، وفي توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية مع أهم البلدان المصدّرة للنفط في الشرق الأوسط وإفريقيا، لا بل مع روسيا. إذ إنه مرجح أيضاً أن تدخل الهند في منافسة مفتوحة مع الصين، مثلها مثل اليابان، بعد التمركز الجغرافي للعرض النفطي العالمي لمصلحة الشرق الأوسط. تبقى آسيا إذاً بؤرة تفجير. لا سيما بالنسبة لطوكيو.

اليابان

للمقارنة، لم تمنع إرادة تهميش إيران «التي أوحت بها» بقوة للهند، اليابان وهي الحليف المخلص للولايات المتحدة، من أن توقع مع إيران في شباط/فبراير 2004 بعد أربع سنوات من المفاوضات، على اتفاق بمبلغ ملياري دولار لاستثمار مشترك لأزاديجان (شمال–غرب إيران) وهو الحقل النفطي العملاق، خارقةً بذلك الحظر الاقتصادي الذي أعلنته الولايات المتحدة في إطار العقوبات ضد إيران وليبيا. ينبغي أن نعرف كذلك أن اليابان تتموّن منذ سنوات من النفط الإيراني. هكذا في العام 2002، كان 13٪ من كميات النفط المستورد إلى اليابان يأتي من إيران[33].

يقدّر المخزون المحتمل لأزاديجان بين 35 و45 مليار برميل بحسب الصحافة الإيرانية،

لكن اليابانيين وهم أكثر حذراً، يراهنون على 26 مليار برميل. من المفترض بدء الإنتاج سنة 2007، باستخراج 50 ألف برميل في اليوم، ليرتفع الرقم بعد سنة إلى 150 ألف برميل في اليوم، ويصل إلى 260 ألف برميل في اليوم كحدّ أقصى. يلحظ هذا العقد الذي يمتد على فترة 12 سنة ونصف، أن اتحاداً من ثلاث شركات يابانية، بإدارة الشركة اليابانية لاستخراج النفط، أمبكس، سيملك 75٪ من المشروع مقابل 25٪ تتحكّم بها شركة النفط الوطنية الإيرانية. إن سبب اهتمام اليابانيين واضح. هذا البلد، الفقير بمواد الطاقة، يستورد تقريباً كل احتياجاته من النفط. وفي وجه تصاعد نفوذ الصين، ترى اليابان كالعديد من الدول الصناعية كما الاقتصادات الناشئة أيضاً، ضرورة تنويع مصادرها بغية ضمان تموينها. على الرغم من محطات الطاقة النووية المهمة جداً التي تملكها اليابان، إلا أن حاجتها للطاقات الأحفورية أساسية. فقد كانت تشكل سنة 2002، أكثر من 80٪ من احتياجات البلاد للطاقة الأولية. كان يوزّع مجمل الطاقة اليابانية كما يلي: النفط 50٪؛ الفحم 19٪؛ النووي 13٪؛ الغاز الطبيعي 12,5٪، يُستورد 97٪ منه على شكل غاز طبيعي مسال؛ الكهرمائية 3,5٪؛ طاقة متجدّدة 1٪. يبدو أن التبعية النفطية اليابانية مهمة، إذن. سنة 2003، استهلك اليابان، وهو ثالث مستهلك عالمي للنفط ومنتجاته، 5,45 مليون برميل في اليوم، 80٪ منها مستورد من دول الأوبيب OPEP، ومعظمها من دول الشرق الأوسط. إلا أن الاستهلاك الياباني سنة 2003 تجاوز المعدل العام العادي نتيجة بعض المشكلات التي طرأت على أمن المراكز النووية اليابانية مما أدى إلى توقف بعضها عن العمل؛ من هنا، كان الاستهلاك الإضافي للنفط. إن الجدول التالي يسمح بمتابعة تطوّر الواردات اليابانية من النفط الخام ورصد تفاصيلها وفقاً لعدد الملايين من البراميل المستوردة في اليوم بين عامي 2003 و2004[34].

مصادر الإيرادات اليابانية من النفط الخام وتطورها
خلال 2003 و2004 (بملايين البراميل في اليوم)

المصدر	2003	2004	المجموع سنة 2004	التغيرات بين 2004/2003
مجموع الإيرادات	4,97	4,87	100	2,1
من الشرق الأوسط	4,327	4,325	88,8	
الإمارات العربية المتحدة	1,162	1,232	25,3	6,1+
المملكة العربية السعودية	1,133	1,194	24,5	5,4+
إيران	0,792	0,731	15,0	7,7
قطر	0,467	0,452	9,3	3,4
الكويت	0,344	0,354	7,3	2,9+
منطقة محايدة	0,183	0,130	2,7	28,7
عمان	0,214	0,118	2,4	44,6
العراق	0,025	0,106	2,2	322,5+

كان النفط الخام المستورد من الشرق الأوسط يمثّل إذاً سنة 2004، 88,8٪ من الواردات اليابانية. من المفترض أن تبقى هذه التبعية مستقرة نظراً لواردات جديدة ستأتي من إيران ومن بلد جديد هو ليبيا. إن زيارة الابن الأكبر لمعمّر القذّافي إلى اليابان، في بداية نيسان/أبريل 2005، حيث استقبله رئيس الوزراء كويزومي، تدل على اهتمام الشركات النفطية اليابانية بالهيدروكربور الليبي. حصلت شركة نيبون أويل وشركتان يابانيتان أخريان على تراخيص مخفضة خلال المناقصة الثانية للشركة الليبية الوطنية للنفط سنة 2005. إن برنامج التعاون الياباني، وهو الثاني في العالم من حيث حجم التمويل، قد استنفر لاقتراح مساهمات إضافية لا سيما في ما يختصّ بالمساعدة التكنولوجية. ذلك أن اليابانيين مهتمون بالنفط بقدر ما هم مهتمون بالغاز الليبي.

تتّكل اليابان أيضاً بقوة على روسيا لتموينها المستقبلي لا سيما انطلاقاً من جزيرة ساخالين بالنسبة للنفط والغاز، ولكن أيضاً عبر مشروع محطة ناخودكا النفطية الجديدة الموجودة قرب فلاديفوستوك. ستكون هذه المحطة نقطة التصدير الأساسية للخام السيبيري من منطقة إيركوستك. لكن، تبقى الاتفاقات هنا أيضاً، هشّة وإن كانت اليابان تبدو في موقع قوي.

متأثرة بعروض اليابان المالية المغرية، وافقت الصين أخيراً، كما سبق ورأينا، على إنشاء

خط أنابيب طوله 4118 كلم، ينطلق من تايشيت في سيبيريا الشرقية، قرب بحيرة بايكال حتى بيرفوزنايا، قرب ناخودكا على ساحل المحيط الهادئ، مفضلةً هذا المسار على المشروع الذي كان من المفترض أن يموِّن داكينغ في المنطقة الشمالية الشرقية للصين. لكن كلفة المشروع التي ارتفعت من 3,5 مليار دولار سنة 2002 إلى 12 و15 مليار دولار سنة 2005 في أقل تقدير، أجبرت اليابان على المزايدة المالية لكي تساعد على تنفيذه. بداية تموز 2005، التزمت طوكيو بتأمين 7,5 مليار دولار مساعدة إلى روسيا، وهو أكبر مبلغ تقدمه اليابان في ما يختص بمشاريع نفطية في الخارج. كان هدف هذا الإعلان دفع روسيا إلى التخلّي عن مشروعها المتفرع لتموين الصين في الوقت الذي كان الرئيس الصيني يقوم بزيارة رسمية لمدة أربعة أيام إلى موسكو. كانت هذه الزيارة متوقعة منذ مدة طويلة، كزيارة الرئيس بوتين إلى طوكيو، ولكنها كانت تؤجل باستمرار. تشير هذه الأسفار الرئاسية إلى هذه المنافسة. أخيراً، ذهب فلاديمير بوتين في زيارة رسمية لثلاثة أيام إلى طوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر 2005. اكتفى بالتأكيد في هذه المناسبة، بأن مشروع أنبوب الغاز باتجاه ناخودكا سيتحقّق، ولكن الاحتفال الرسمي الكبير بتوقيع الاتفاق لم يحصل، خلافاً لبعض التوقعات. يعود سبب ذلك إلى مسألة جزر الكوريل، التي سنتكلم عنها فيما بعد، والتي كانت بالطبع ضمن المحادثات. من جهتها، لم ترد الأوساط النفطية اليابانية، أن تنجرف وراء الابتزاز الروسي، إن لم يكن المشروع قابلاً للحياة من الناحية الاقتصادية. مع ذلك، سيمول خط أنبوب الغاز من القطاع الخاص الياباني، علماً بأنه استفاد كذلك من قروض مهمة منحتها الدولة. إن النفط، الذي يصل إلى شواطىء المحيط الهادئ، والذي ستصل قدرات تصديره إلى 1,6 مليون برميل في اليوم، سيكون على بعد 450 كلم من الشواطئ اليابانية؛ لكن الروس لم يقدّموا أي التزام في هذا المجال: سيبيعون إلى من يدفع الثمن الأغلى، سواء كان كورياً أو تايوانياً أو صينياً أو أندونيسياً أو أسترالياً أو حتى أميركياً.

من وجهة نظر جيوسياسية، نعلم أن اليابان ليست مؤلّفة من أربع جزر فقط. بحسب الإحصاء الأخير لوزارة شؤون الأمن البحري لسنة 1986، تعد اليابان أكثر من ستة آلاف جزيرة وأكثرها غير مأهول. إذاً، فيما يختصّ بالمساحة الأرضية، إذا كانت اليابان لا تشغل سوى 370 ألف كلم2 على الرغم من كثرة جزرها وجُزيراتها، فإن موقع اليابان الجغرافي والقوانين التي تنشأ عنه (مياه إقليمية ومناطق اقتصادية حصرية لمسافة 200 ميل بحري)، يسمح لطوكيو

بالمطالبة بالسيادة على مساحة تفوق مساحتها باثني عشر ضعفاً وتصل إلى 4،4 مليون كلم2، مما يضعها في المرتبة السابعة في العالم من حيث المساحة. إن الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لهذه الجزر تكمن في امتلاكها قوات بحرية مهمة، تفوق حجمها. وتنوي طوكيو إبراز هذه الأهمية في وجه جيرانها الروس والكوريين والتايوانيين أو الصينيين، لا سيما على صعيد حقول الهيدروكربور البحرية. إن رغبة رئيس الوزراء كويزومي بتعديل الدستور الياباني لكي يتمكن الجيش الياباني مستقبلاً من استعادة كامل حقوقه وقوته بعد العقوبات والقيود التي فرضت عليه إثر هزيمة 1945، تندرج في هذا السياق، بمباركة من إدارة بوش.

اليابان – الصين: منافسة ومزاحمة على الطاقة

فتحت بكين جبهة أخرى في المنافسة الصينية – اليابانية، من خلال تفاوضها مع إكسون موبيل لشراء غاز من ساخالين كانت طوكيو تطمع به. إن إنشاء خط أنابيب تحت البحر يربط الجزيرة الروسية باليابان قد تعثّر بسبب مطالبة الصيادين اليابانيين بمبالغ باهظة لتعويضهم عن الأضرار التي ستلحق بهم. فلجأت إكسون موبيل الممسكة بزمام المشروع، إلى بكين. يركّز اليابانيون منذ ذلك الوقت على حقل نفط آخر، ساخالين II، والذي سيُسيَّل غازه قبل أن يرسل بواسطة ناقلات الغازإلى اليابان. سيستمر الروس بتشدّدهم طالما بقيت اليابان غير مستعدة لتقديم تنازلات حول جزر الكوريل. إن سلسلة الجزر هذه الموجودة في شمال اليابان هي أحد أسباب النزاعات الموروثة منذ الحرب العالمية الثانية. وقد استمرت اليابان بالمطالبة بسيادتها على هذا الأرخبيل، الذي هو حالياً أرض روسية منذ ضمه إلى أراضيها سنة 1945. يتعلّق النزاع خاصة بالجزيرتين الكبيرتين في جنوب الأرخبيل، والمتاخمتين لهوكايدو، الجزيرة الكبيرة في شمال اليابان. تخلّت اليابان رسمياً، بمقتضى معاهدة سوفييتية – يابانية سنة 1951، عن جزر الكوريل الشمالية الصغيرة، المجاورة لشبه الجزيرة الروسية كامتشاتكا. بموجب معاهدة تم الاتفاق عليها كانت شبه الجزيرة هذه تشكل الحدود الروسية – اليابانية من سنة 1875 إلى 1945. تريد اليابان، من جهتها، العودة إلى الحدود الأساسية لسنة 1855، التي تسند جزيرتي الكوريل الكبيرتين والتي ما زالت تطالب بهما اليابان، إلى الأراضي اليابانية. بفعل هذا الخلاف الدائم، لم توقّع اليابان والصين على معاهدة سلام منذ نهاية الحرب العالمية

الثانية[35]. خلال زيارة فلاديمير بوتين إلى طوكيو، في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، تناولت المحادثات مسألة معاهدة السلام وجزر الكوريل. لكن طوكيو أصرّت على مطالبها حول جزيرتي الكوريل الكبيرتين واللتين تسميان في اليابان: أراضي الشمال. إن مسألة الكوريل، فضلاً عن اعتباراتها التاريخية المتصلة بنهاية الحرب العالمية الثانية والتي تتعلق بكرامة البلدين الوطنية، تنضوي أيضاً على اعتبارات بترو-استراتيجية. إن هذا الأرخبيل يوصد بحر أوخوتسك الغني بالهيدروكربورات، ولو أن الظروف المناخية في بعض الفصول لا تسمح بالتنقيب فيه. إن جزيرة ساخالين وحقولها النفطية والغازية الغنية تقع في بحر أوخوتسك. هذا القفل الاستراتيجي الذي تشكلّه الكوريل، والممتد إلى الجنوب بواسطة الأرخبيل الياباني، يضم أيضاً بحر اليابان ومرفأ فلاديفوستوك، أهم قاعدة بحرية للأسطول الروسي في الشرق الأقصى. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل بحر اليابان وبحر أوخوتسك السبيلين الوحيدين للتفريغ البحري لهيدروكربورات سيبيريا الشرقية، وبصورة أشمل للهيدروكربورات الآتية من الشرق-الأقصى الروسي. تتخطى الرهانات إذن، بالنسبة للجتهين مسألة العزة الوطنية. ما لم يستطعه التاريخ خلال ستين سنة، يستطيع النفط أن يسهّله. وإذا كان اليابانيون متطلّبين جداً، فإنه يمكن لموسكو أن توجه أنظارها بشكل أكبر إلى الغرب (أوروبا والولايات المتحدة) أو الصين. وهذا هو معنى اتفاقيات التعاون على المدى البعيد التي بادرت إليها موسكو سنة 2005، بين شركة روسنفط وشركة النفط الصينية الوطنية وإن لم يتم تحديد أشكال تطبيق الاتفاقية وشروطه.

فضلاً عن تنافسهما على النفط الروسي، تواجه طوكيو وبكين نزاعات بحرية فيما بينهما. في نهاية شباط/فبراير 2005، طلبت اليابان من الصين توضيحات حول عمليات تنقيب عن حقول غاز طبيعي تقوم بها في منطقة تشونشياو المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي، جنوبي الأرخبيل. مع أن طوكيو لا تنوي «البحث عن مشاكل» مع بكين حول هذه المسألة، أكّد وزير الصناعة والاقتصاد والتجارة، سويتشي ناكاجاوا، في 20 شباط /فبراير، أن الحكومة اليابانية تنوي «الطلب من الصين أن تقدم لها إحصائيات» حول العمليات التي تقوم بها في هذه المنطقة حيث هناك شكوك حول قيام الصينيين بعمليات حفر[36]. من وجهة النظر اليابانية، تقع الحقول في المياه الإقليمية اليابانية.

في آب/أغسطس 2003، بدأت الصين عمليات التنقيب في منطقة تشونشياو بالقرب من الخط الذي يحدد - من وجهة نظر اليابان - ترسيم المناطق الاقتصادية الإقليمية (200 ميل بحري)، لكن بكين لا تسلّم بذلك[37]. في منتصف الطريق بين الساحل الصيني وجزيرة أوكيناوا اليابانية، يحوي الحقل الغازي التحت-مائي لتشونشياو 200 مليار م3 من الغاز الطبيعي. إن كانت الصين تقوم بعمليات الضخّ في طبقات المياه الجوفية الغازية التي تمتد من الساحل الياباني لخط التماس، فهي تنهب طوكيو ومخزوناتها. لم يكن إذاً قرار اليابان بإعطاء حقوق التنقيب للشركات اليابانية الوطنية الآتية مفاجئاً: شركة اليابان للاستكشافات البترولية (جابكس)، وشركة تيكوكو؛ وأصبح هذا القرار رسمياً في 13 كانون الثاني/يناير 2005. وقد كان مبرمجاً حتى قبل التصعيد نتيجة نشر كتيّب ياباني مدرسي اعتبرته بكين (وسيول أيضاً) تعديلياً، وإعلان رئيس الوزراء الصيني ون جيا باو عن أن لدى الصين النية لتفشيل الترشيح الياباني لمقعد عضو دائم في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة. والغريب أن البلدين لم يقوما بأي جهد لفضّ نزاع المصالح في أعماق البحر. منذ أكثر من ثلاثين عاماً، كانت الشركات اليابانية النفطية تطلب السماح باستثمار هذه المنطقة، لكنها كانت تلقى الرفض دائماً لعدم إزعاج بكين. إن سفن التنقيب اليابانية والصينية التي تواكبها على الأرجح سفن حربية، معرضة من الآن وصاعداً لأن تكون في «حال التماس».

فضلاً عن ذلك، حضّرت وكالة الدفاع اليابانية خطة دفاعية لأوكيناوا، ولسلسلة الجزر الأبعد جنوباً استعداداً لفرضية حصول مواجهة مع بكين. بين هذه الجزر غير المأهولة، والمبعثرة في دائرة بشعاع 1000 كلم، يوجد أرخبيل سينكاكو (دياويوتاي باللغة الصينية) الذي يشكّل موضوع النزاع بين بكين وتايوان. يطالب البلدان بهذا الأرخبيل منذ أن أظهرت دراسة للأمم المتحدة سنة 1969 احتمال أن تكون هذه المنطقة غنية بالهيدروكربورات. لكن في 9 أيار/مايو 2005، وضعت طوكيو تحت تصرف بحريتها، منارة بنتها مجموعة من اليمين المتطرف القومي على أكبر جزيرة في أرخبيل سينكاكو. احتجت الصين طبعاً على هذه المنارة من طرف واحد.

تُسجّل عرضياً بعض النزاعات البحرية أيضاً بين اليابان وكوريا الجنوبية لا سيما حول جزر تاكيشيما. وهكذا في 22 شباط/فبراير 2005، أعلنت جمعية منطقة شيمان اليابانية

بواسطة مرسوم، سيادتها على الجزر التي يطالب بها البلدان، مما سبّب غضب سيول.

إذا اتجهنا أكثر نحو الشمال، في بحر اليابان (بحر الشرق بالنسبة للكوريين)، منذ 2003، قام الصينيون الذين يتجاهلون هنا أيضاً الخط الفاصل بين منطقتهم الاقتصادية وبين اليابان، بعمليات حفر لاكتشاف حقول غازية تحت-بحرية، يعترض عليها اليابانيون. نجد الإشكالية عينها بين الصين وكوريا الجنوبية في البحر الأصفر.

إن دخول غواصة نووية صينية في المياه الإقليمية اليابانية في بحر الصين الشرقية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، كان السبب بسباق-مطاردة مع البحرية اليابانية. بحسب طوكيو، يدعو الحادث للتساؤل إن كان للسلطات المدنية في بكين سيطرة كاملة على جيشها. يبدو انه إبتداء من ذلك اليوم أصبح لديها جواب أوضح على ذلك.

بشكل أعمّ، أن قوة الصين المتصاعدة تقلق اليابان على كافة الأصعدة: العسكرية، والجيوستراتيجية، والاقتصادية. إن اليابان نظراً للانخفاض الكبير في نسبة الولادات فيها ولتراجعها المستمر، تواجه بالفعل مشكلة هرم شعبها؛ ولا تلعب العوامل الديمغرافية لمصلحتها في ذلك.

في أواسط نيسان/أبريل 2005، سجّلت طوكيو هدفاً في هذه المواجهة بين عملاقي شمال- شرق آسيا. فمن خلال معارضتها لدخول الصين في رأسمال البنك الأميركي للتنمية، برهنت اليابان أنها ما زالت القوة المالية في آسيا، وأن الصين لم تصبح بعد قادرة على منافستها في هذا المجال. خلال الاجتماع السنوي لهذا المصرف في أوكيناوا، فشلت المحادثات وقرّرت الإدارة تأجيل إستئناف المفاوضات لدخول الصين سنة 2008، في الوقت الذي تتمتع فيه تايوان بعضوية كاملة في هذه المؤسسة. هذا ما يفسّر جزئياً اعتراف ثلاث عشرة دولة أميركية- لاتينية بتايوان حالياً.

قبل فترة من ارتفاع حدة التوتر بين طوكيو وبكين حول نفط بحر الصين الشرقية، كان احتمال وصول الصينيين إلى البنك الأميركي للتنمية سبباً لخلافات وانقسامات داخل المصرف. إن هذا البنك، كونه مركزاً مميزاً لمراقبة وتفعيل التبادل المالي الدولي، يُعدّ إحدى أهم الجهات المانحة في العالم. جاء أول حق للنقض من واشنطن التي كانت تريد أولاً أن تسدد الصين ديونها البالغة 1,5 مليار دولار للبنك الدولي قبل الانضمام إلى وكالة مالية دولية

أخرى. لكن اليابان، التي تملك 5٪ من رأسمال هذا المصرف هي التي نجحت في منع هذا الانضمام من خلال تحركها وراء الكواليس. بمباركة من واشنطن، كان هدف اليابان منع قيام محور جيوسياسي بين بكين ودول أميركا اللاتينية. إن هذا المحور موجود أصلاً ولكنه محصور حتى الآن بالعلاقات الاقتصادية. كما رأينا، تتعاظم أهمية الصين في الاقتصاد الأميركي-اللاتيني باطّراد منذ 3 سنوات. سنة 2004 مثلاً، ازدادت صادرات المنتجات الصينية نحو قارة أميركا اللاتينية نسبة 34٪، وستصل التبادلات التجارية سنة 2005 إلى 40 مليار يورو. فلا حدود لشهية الصين. فضلاً عن اتفاقيات النفط الحديثة المذكورة سابقاً، تستورد بكين من أميركا اللاتينية العديد من المواد الأولية في مجال الزراعة-الغذائية، والبرمجات الإلكترونية، وتكنولوجيا الملاحة الجوية. كما حصل في إفريقيا في بعض الأوجه، يعود فضل النمو في أميركا اللاتينية الذي تخطّى 5٪ سنة 2004، إلى تطوّر التجارة مع «إمبراطورية الوسط». لكن إذا أصبحت الصين عضواً في البنك الأميركي للتنمية، ستتمكن من تحقيق عدد كبير من العقود لتمويل مشاريع إقليمية وهذا سيزيد من نفوذها، الذي بعد أن كان اقتصادياً، سيصبح سياسياً أكثر فأكثر. إن استعمال دفتر الشيكات للوصول إلى أهداف دبلوماسية هو على كلّ، عادة صينية، ومعظم دول إفريقيا أو أميركا اللاتينية التي تقيم أو كانت تقيم علاقات مع تايوان تعرف هذا الأمر جيداً.

من الآن فصاعداً، يبدو أن التموين بالطاقة سيشكّل ساحة مواجهة إضافية، في الوقت الذي يمكن للصين أن تحتل مركز اليابان كأول مشترٍ من إيران، وفي حين أن ثلثي نفط الشرق الأوسط يتجه نحو الشرق. كذلك يتنافس الصينيون واليابانيون على النفط الروسي، وكما رأينا، تتلاعب موسكو بمهارة بهذا التنافس.

إن مسألة أمن الطاقة، في ظروف كهذه، مطروحة حاليا أكثر من أي وقت مضى؛ في آسيا، هناك بعض الأمثلة التي تظهر مخاطر ازدياد أسباب جديدة للتوتر بين الدولتين الجارتين في الشرق الأقصى، حول هذه المسألة. وفي شمال-شرق آسيا، كما في بحر الصين الجنوبي، هناك تداخل كبير بين السياسة الطاقية والجغرافيا السياسية.

وإن أصبحت الصين سنة 2004، للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، الشريك التجاري الأساسي لليابان متقدمة على الولايات المتحدة، مع تبادلات بين البلدين، من

المفترض أن تتجاوز 190 مليار دولار سنة 2005، إلا أن العلاقات السياسية بين بكين وطوكيو تبقى الأكثر برودة على الرغم من المصالح الاقتصادية المشتركة. إن احتمال حصول اليابان على مقعد عضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لا يساهم طبعاً في التقارب بين البلدين؛ كما أن رفض الصين لهذا الإجراء، وحالة الجمود التي تعمل واشنطن على إرسائها، قد تؤخر ربما لفترة، جزءاً مهماً من إصلاحات المنظمة، التي أطلقها كوفي أنان بعد الكثير من العناء؛ مع العلم انه سيترك منصبه في نهاية عام 2006.

في وجه المخاطر التي تتعرض لها الطاقة العالمية، حشد قادة اثنين وعشرين بلداً آسيوياً طاقاتهم لإيجاد حلول سريعة وفعّالة بهدف تجنّب انزلاق القارة في أزمة اقتصادية جديدة. بعد يومين من المفاوضات، في 21 و22 تموز\يوليو 2004، في تشينغداو وهي مدينة مرفئية في شرق الصين، قرّر وزراء خارجية اثنين وعشرين بلداً عضواً في منظمة حوار التعاون الآسيوي، اعتماد مبادرة تشينغداو، بصورة مشابهة بعض الشيء لما فعلته منظمة التعاون والتنمية للوكالة العالمية للطاقة، بعد الصدمة النفطية سنة 1973. تهدف هذه المبادرة إلى زيادة التعاون الإقليمي بغية تحسين البنى التحتية، وشبكات توزيع الهيدروكربورات، وتطوير مشاريع متعلقة بالطاقة المتجددة. وعد المشاركون بالاكتفاء بمواردهم الخاصة كما سيطوّرون صناعة الفحم، والنفط والغاز الطبيعي والصناعة النووية. وأكّدت الصين نيّتها تأمين احتياطيات استراتيجية، وهذا ما بدأت القيام به منذ خريف 2005.

لكن لمبادرة تشينغداو معارضيها. فالبعض يرى فيها بروز قلعة آسيوية في أسواق الطاقة وهذا ما يقبل الشك. والبعض الآخر يرى أنه من الصعب أن تتخطى بعض المشاريع مرحلة التصميم، وهذا احتمال أكبر. مهما يكن الأمر، اعترف اثنان وعشرون بلداً بالحاجة الملحّة إلى إنشاء هيكلية لتطوير التعاون في مجال الطاقة. وهذا أقل ما يجب حصوله، نظراً للتطوّرات الحاصلة بين الصين واليابان. لكن مهما فعلت بلدان آسيا، فإنها لن تفلت، كما بقية دول العالم، من التبعية الطاقية تجاه الشرق الأوسط.

الهوامش

1– المصدر مكتب الإعلام للطاقة، تموز/يوليو 2004.

2– نشرة بريتش بيتروليوم الاحصائية للطاقة العالمية، عدد حزيران/يونيو 2005 قدرت المخزون الصيني بـ 17,1.

3– دينغ شي، لي شوكسيا، النفط وصناعات الغاز الروسي في التعاون الصيني–الروسي في مجال الطاقة، سيبوليا يانجيو (دراسة سيبيرية)، الجزء 3، حزيران/يونيو 2002.

4– مصدر: كانغ وو، حاجات الطاقة الصينية وتجهيزاتها وسياساتها، محترف «التوعية الطاقية والبيئية في الصين»، معهد جايمس أ. بايكر III للسياسة العامة في جامعة رايس، ومعهد الأبحاث الياباني، هيوستن، تكساس، 30 حزيران/يونيو 2004.

5– لو فيغارو، 28 أيار/مايو 2004.

6– رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN أنشئت سنة 1967، بمبادرة من خمس حكومات غير شيوعية: أندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند. سنة 1967 هي أيضاً تاريخ قطع العلاقات الدبلوماسية بين جاكارتا وبكين، والتي لن تستأنف إلا بتحفظ مع الجنرال سوهارتو، في آب/أغسطس 1990، أي قبل سنتين من عودة بكين إلى إثارة غضب الدبلوماسية الأندونيسية من خلال مطالبتها بجزر ناتونا، الغنية بالغاز، كجزء أساسي من مجالها الاقتصادي. سنة 1984، انضمت بروناي إلى الرابطة التي توسّعت بعد نهاية الحرب الباردة لتشمل دول شبه جزيرة الهند الصينية، فيتنام، ولاوس، وكامبوديا، وبورما.

7– المصدر: ستريكير داونز، السعي الصيني من أجل أمن الطاقة، مجموعة راند، 2000.

8– المصدر: بتروليوم إنتليجنس ويكلي.

9– نشرة بريتش بتروليوم الإحصائية للطاقة العالمية، عدد حزيران/يونيو 2004.

10– المصدر: رابطة إنترتانكو.

11– تقع بلوشستان في جنوب غرب باكستان، على الحدود مع إيران وجنوب أفغانستان.

12– المصادر: اذاعة الصين الدولية وصحيفة الشعب اليومية، 25 آذار/مارس 2005.

13– واشنطن تايمز، 16 آذار/مارس 2005.

14– فاينانشال تايمز، 9 أيار/مايو 2005.

15– على سبيل المقارنة، فإن مجموعة شل وهي ثاني أهم شركة عالمية، لا تستخدم إلا ما يزيد قليلاً عن 119 ألف موظف للعمل في 145 بلداً.

16– أفرول نيوز، 7 أيار/مايو 2005.

17– المصدر: صحيفة دايلي تايمز النيجيرية، 21 أيار/مايو 2004.

18– المصدر نفسه.

19– إن NPDC هي الشركة الفرعية التابعة للشركة الوطنية النيجيرية المسؤولة عن استثمار الإنتاج.

20– المصدر: شينخوا، 19 كانون الأول/ديسمبر 2004.

21- «تحديث الجيش الصيني: الفرص والقيود»، مؤسسة راند، أيار/مايو 2005.

22- «تبني الصين جيشاً صغيراً وقوياً: من الممكن أن يؤثر التحديث على ميزان القوى الإقليمية، ويزيد من المخاطر على الولايات المتحدة»، واشنطن بوست، 12 نيسان/أبريل 2005.

23- إن طول الحدود الصينية - الروسية معروف بدقة منذ نيسان/ أبريل 1999. بحسب الترسيم المشترك الذي قام به البلدان، يبلغ طول الأقسام الشرقية 4 195,22كلم، والغربية 54,57 كلم. تقع حدودهما الغربية في الألتاي، على حدود كازاخستان ومونغوليا.

24- وكالة الصحافة الفرنسية AFP، 2 حزيران/يونيو 2005.

25- المصدر نفسه.

26- هيئة الاستخبارات الوطنية، رسم خرائط المستقبل العالمي، تقرير عن مشروع المجلس القومي للاستخبارات، وكالة الاستخبارات المركزية، كانون الأول/ديسمبر 2004. إن تقارير شركة الاستثمارات الوطنية لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الإدارة، وإن كانت تقترب منها. إنها تتضمّن وجهات نظر خبراء مستقلين. إن هذا التقرير موجود على العنوان:

html.ttp://www.cia.gov//nic/NIC_glogaltrend2020

27- سنة 2004 المالية، كان تطوّر الاستهلاك النفطي الهندي 3,5٪ بالنسبة إلى السنة المالية 2003، تماشياً مع معدل النمو السنوي للسنوات الثلاثين الأخيرة.

28- مصدر إحصائي: وكالة الطاقة الدولية.

29- كانت التبعية الخارجية للهند 30٪ سنة 1990.

30- تذكير: قانون العقوبات ضد إيران وليبيا.

31- نيويورك هيرالد تريبيون، 19 نيسان/أبريل 2005.

32- تذكير: تريليون قدم مكعّب.

33- كانت إيران حتى هذا التاريخ، ثالث ممون نفط لليابان بعد الإمارات العربية المتحدة (24٪)، والعربية السعودية (23٪)، بحسب وكالة الموارد الطبيعية والطاقة، الموقع الرسمي للحكومة اليابانية.

34- مصدر: النفط والغاز العربيان، 16 شباط/فبراير 2005.

35- إن كوريا الشمالية والجنوبية في وضع مشابه، إذ لم يتم التوقيع على أي معاهدة سلام منذ 1953.

36- لو موند، 23 شباط/فبراير 2005.

37- تؤكد طوكيو أن الحدود البحرية هي الخط الوسطي بين الأرخبيل وملحقاته من جهة، والساحل الصيني من جهة أخرى. تعتبر بكين أن الهضبة القارية تعود لها بأكملها، بما في ذلك حقل تشونشياو وحتى أوكيناوا. إن قرب تايوان، وهي جزيرة مرتبطة بالجمهورية الشعبية بحكم الأمر الواقع، يزيد المشهد تعقيداً.

38- لم يحدد القانون الدولي إدارة جيوب الهيدروكربورات الواقعة ضمن خط ترسيم الحدود البرية أو البحرية. غالباً ما تفاوض الدول، بحسب كل حالة، للتوصل إلى اتفاقيات من أجل تقاسم أو استثمار مشترك لهذه الموارد. هذه هي الحال بين المملكة العربية السعودية والكويت على «المنطقة المحايدة»، أو بين نيجيريا وساوتومي وبرينسيبي، على «منطقة التنمية المشتركة» في مياه خليج غينيا.

الفصل الثّامن

الشّرق الأوسط

نختتم جولتنا حول مناطق الحقول النّفطية العالميّة في أهم منطقة منها ألا وهي: الشّرق الأوسط.

نذكّر فقط بأن الدّول الخمس التّالية ألا وهي السعودية وإيران والعراق والإمارات العربيّة المتّحدة والكويت تمتلك ثلثي (61٪) احتياطيات النّفط العالمية المثبتة. وعلى الرّغم من وجود بعض الشّكوك حول مدى أهمّية هذه الاحتياطيات، فقد كانت هذه البلدان الأربعة (باستثناء العراق) تنتج بنسبة 19,7 مليون برميل في اليوم، أي ما يساوي ربع الإنتاج العالمي (24,6) عام 2004. وما كان يمثل شبه «أقلّيّة معطّلة» على الصعيد العالمي، أصبح قوّة متفوقة في منظّمة البلدان المصدّرة للبترول أوبك إذ إنّ هذه البلدان الأربعة تؤمّن لها ثلثي الإنتاج تقريباً. نذكّر أيضاً بأن قطر وإيران بلدان يمتلكان ثاني وثالث احتياطيات الغاز في العالم. من الضروري إذاً أن تضطلع قطر بدور حاسم في هذه السّوق من خلال الغاز الطّبيعي السائل. لكن على الرغم من الأهمّية العالميّة لهذه المنطقة منذ مئة سنة، إذا ما حصرنا اهتمامنا بأهميتها النّفطية، نرى أنها لم تزل حتى اليوم، إلى حدّ كبير، على هامش العولمة. وقد قرّرت الولايات المتّحدة، عن خطأ أو عن صواب، إثر إدراكها أهمّية هذه المنطقة في الاقتصاد العالمي، ربطها بباقي الدّول محاولةً إدراج الديمقراطية وخصوصاً اقتصاد السّوق في نظامها.

الولايات المتّحدة والشّرق الأوسط الكبير والديمقراطية

سوف نتابع مراجعة استراتيجيّة الولايات المتّحدة النفطيّة مع تركيز التحليل على ثلاثة بلدان مهمّة في الشّرق الأوسط على المستوى النفطي وكذلك السياسي ألا وهي: السعودية والعراق وإيران.

وسوف نكمل هذه المقاربة الإقليميّة التي ستكون مقاربة تاريخيّة على وجه التحديد، مع

المزيد من البلدان المهمّة على المستوى السياسي الاستراتيجي. لكن سرعان ما تواجهنا حقيقة واقعية وهي أن إحدى المفارقات الكبرى المتعلّقة بهذه المنطقة، التي كان لها أهمية حيويّة على مدى مئات السنين بالنسبة لتطور العالم، وذلك من خلال نفطها، أنّها بقيت على هامش العولمة. وإذا كان هذا الوضع يُردُّ قبل أي شيء ومنذ عقود عديدة إلى الأنظمة الراهنة التي لكي تضمن بسط سلطتها، أقامت بلادها في سجن نظم بيروقراطيّة مطوّقة ومنطوية على نفسها على المستوى السياسي، فإن دعم الولايات المتّحدة غير المشروط لبعض هذه الأنظمة، بهدف الاستفادة من نفطها قد ساهم كثيراً في استمرار هذا الوضع. وليس مؤكّداً أن المشاريع السياسية الجديدة التي تعدها واشنطن للمنطقة سوف تخدم بصورة أفضل الانتقال الضروري للشرق الأوسط إلى الحداثة وانخراطه في العولمة من أجل مصلحة شعوبه.

الكل يعلم أنه لطالما اعتُبر الشّرق الأوسط وخصوصاً منذ العام 1945 أولويّة استراتيجيّة بالنسبة إلى واشنطن لا سيما في وجه النفوذ السوفييتي خلال الحرب الباردة. ونعلم أيضاً أنه لطالما استخدمت الولايات المتّحدة الإسلام كأداة لخدمة مصالحها الاستراتيجية. يمكن إعادة رسم مشهد هذه العلاقة الملتبسة انطلاقاً من ثلاثة عناصر بالغة الأهمّيّة ألا وهي: انهيار نظام عبد الناصر أو كيف استعملت الولايات المتّحدة منذ ذلك الوقت التيار الإسلامي ضدّ الحركات القومية العربيّة؛ وحرب أفغانستان أو كيف استعملت الولايات المتّحدة التيار الإسلامي ضدّ الجيش السوفيتي من خلال إعادة اعتماد الطّريقة القديمة التي نجحوا في اعتمادها في السعوديّة خلال الثلاثينيات والتي تقضي بالتّوفيق بين العصبيّة القبليّة والتعصب الدّيني والمصالح النفطيّة؛ والتبعية النفطية المتزايدة إزاء الشرق الأوسط، أو كيف قبلت الولايات المتّحدة أو بالأحرى كيف شجعت التيار الإسلامي بهدف تأمين حاجاتها من الطاقة. لم يزل تأثير هذه الحركات الثلاث فعالاً، كما أن نهاية الحرب الباردة لم تلغها فجأةً. بل على العكس، حرّرت قوى متحركة لتخوض «حروباً رشيقة» ليس لها رهانات حقيقيّة على الأراضي، تجري على خلفية العولمة حيث كل أنواع الضّربات مباحة، خصوصاً عندما تستخدم شركات أميركيّة كبيرة بعض الفصائل الإسلاميّة، لضمان أمن الواقع الاقتصادي الجديد في الشرق الأوسط الكبير. وإذا لم تظهر هذه الاستراتيجيّة واضحة دائماً في سياسة الولايات المتحدة الخارجية فلأنّنا ننسى أن السلطة التّنفيذية الأميركية جدّ متشعبة فيما يتعلق باتّخاذ القرارات

الخارجيّة وهي تعود إلى: البيت الأبيض والكونغرس ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجيّة والبنتاغون، وجماعات الضّغط ووكالة المخابرات المركزيّة ووكالة الأمن القومي وشركات خاصّة كبرى وغير ذلك. إذاً ليس هناك دائماً خطة استراتيجيّة بكل ما للكلمة من معنى أي ما يطلق عليه البعض اسم «نظريّة التّآمر». الجميع يقوم بما يجب عليه القيام به بالوسائل المتوفرة. من هنا قيام تحالفات محدّدة لفترات متغيّرة.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فالأمّة، أي مجتمع المؤمنين والعالم العربي الإسلامي ليسا أقل تأثراً بما يمكن تسميته التراتبيات الدينية المختلفة ليس فقط تلك المتمثلة بمختلف مذاهب الإسلام السني والشيعي – حيث يخضع رجال الدين لتراتبية صارمة– بل تلك المتمثلة أيضاً بمختلف الفرق الدينية التّي تمتدّ شبكاتها إلى عدّة بلدان كما هي الحال بالنّسبة لسائر الجماعات الإسلاميّة سواء كانت سنّية أو شيعية. هذا التنوع في الطقوس والمعتقدات الدّينيّة، فضلاً عن تنوع القبائل وتاريخها وعاداتها، هو الذي يعقّد المعلومات الأساسية عن الشّرق الأوسط التي غالباً ما تكون مبسطة جداً.

لكن بالرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي، ومنذ ذلك الحين، خاضت الولايات المتّحدة خلال اثنتي عشرة سنة حربين في الشرق الأوسط كانتا موجهتين ضدّ نظام صدّام حسين العراقي. إن هذه التدخلات، مهما كانت أسبابها المعلنة رسميًا، كما القواعد العسكريّة الدائمة أو التسهيلات المعمول بها بصورة مؤقتة والتي تضاعفت منذ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، تدل على ثبات مصلحة الولايات المتحدة البترو–استراتيجيّة في المنطقة بأسرها.

لكن أبعد من القوس الشيعي النّفطي حول الخليج العربي، من إيران إلى البحرين مروراً بالسعوديّة، لم تكن يوماً فسيفساء المجتمع الشّرق– أوسطي بمجمله بسلام في الواقع منذ العصور القديمة. فلطالما كان الشّرق الأوسط، وهو مركز الاتّصال بين ثلاث قارّات، أرض الفتح. كما أن عصر النّفط الذّهبي منذ مطلع القرن العشرين، ثم إنشاء دولة إسرائيل عام 1948، لم يساهما في إحلال السلام في هذه المنطقة أو في إرساء وحدتها. لا بل على العكس، فإن بلدان الشّرق الأوسط وعلى الرغم من انتمائها المشترك إلى «الأمّة» العربيّة إذا ما استثنينا إيران وإسرائيل، هي غالباً منقسمة فضلاً عن الأحقاد العميقة بين قادتها. هذه النزاعات في القمّة، والموجودة بشدّة في الجامعة العربيّة[1] تظهر عمق الانقسامات بين البلدان بقدر ما تحاول

هذه الأخيرة إخفاءها سواء كانت هذه الخلافات دينيّة أو سياسيّة أو اجتماعيّة أو قوميّة أو بكل بساطة قبائلية. إن جامعة الدول العربيّة الّتي احتفلت عام 2005 بالعيد الستّين لإنشائها تبقى ملتقى عادياً للتبادل بين الأنظمة الحاكمة في العالم العربي، تُستثنى منه الشعوب. وما يسمح اليوم تحديداً للولايات المتّحدة بالمضي قدماً في مشروعها للشرق الأوسط الكبير هو غياب التغيّرات الجذريّة في دور هذه المنظمة وفي سير عملها. في مفهومها الاستراتيجي، تقوم هذه الخطّة حاليّاً، على دعم ثلاثة بلدان غير عربيّة (ألا وهي إسرائيل، تركيا، وباكستان) بهدف «تطويق» العالم العربي الشّرق أوسطي. من وجهة نظر واشنطن وعلى خلفيّة مكافحة الإرهاب ودمقرطة (نشر الديمقراطية) الشّرق الأوسط الكبير، هناك اليوم مشاكل عديدة في الشرق الأوسط: ضعف الحلف الأميركي–السّعودي؛ الحرب في العراق؛ ملف إيران النّووي؛ استتباع سوريا ؛ تحقيق السيادة اللبنانيّة؛ إمكانيّة قيام دولة فلسطينيّة؛ الأمن الإسرائيلي...

يكفي هذا التّعداد المجتزأ جداً لإبراز تعقيد الوضع. لذا، وعوضاً عن محاولة القيام بعرض غير دقيق وعديم الجدوى، ونظراً إلى وفرة التحاليل والتّطوّرات المتعلّقة بهذه المسائل، فضّلت التطرّق إلى هذه المنطقة من زاوية سياسيّة وتاريخيّة قبل أن أطرح فيما بعد، مسألة الديمقراطيّة في إطار الشرق الأوسط الكبير والعزيز على قلب بعض المحافظين الجدد في إدارة بوش. في ضوء بعض التطوّرات الّتي حصلت في الآونة الأخيرة، سنستعرض بصورة موجزة سياسة الولايات المتّحدة في المنطقة، مركّزين على البلدان الثلاثة التي تمتلك 508 مليارات برميل عام 2005، أي 44,3 في المئة من احتياطيات النفط العالمية المثبتة، وهي: السعوديّة والعراق وإيران. وسنهتم أيضاً بعمليات التقارب غير المتوقعة أحياناً التي تشجع عليها هيدروكاربورات الشرق الأوسط، بما في ذلك التقارب بين بلدان أخرى في المنطقة. وراء هذا الخيار الواعي، هناك هاجس معرفة ما يمكن أن تؤول إليه في المستقبل بعض مشاكل الشرق والبحث عن استقرار فسيفساء الجماعات الشرق أوسطية، على المدى البعيد. إذ إنّ الشّرق الأوسط بوصفه مجموعة جغرافية هو بالفعل منطقة استراتيجيّة من حيث موقعه الذي يربط ما بين ثلاث قارّات في الوقت الذي يشكّل جزء صغير منه فقط، ذلك الذي يقع في الأراضي الشيعيّة، وتحديداً حول الخليج العربي، مركزاً أساسيّاً، لمستقبل الطاقة على الكوكب. تعطي الخريطة الآتية، صورة دقيقة عن مواقع حقول الهيدروكاربورات والأنابيب الأساسيّة في شمال وجنوب الخليج العربي.
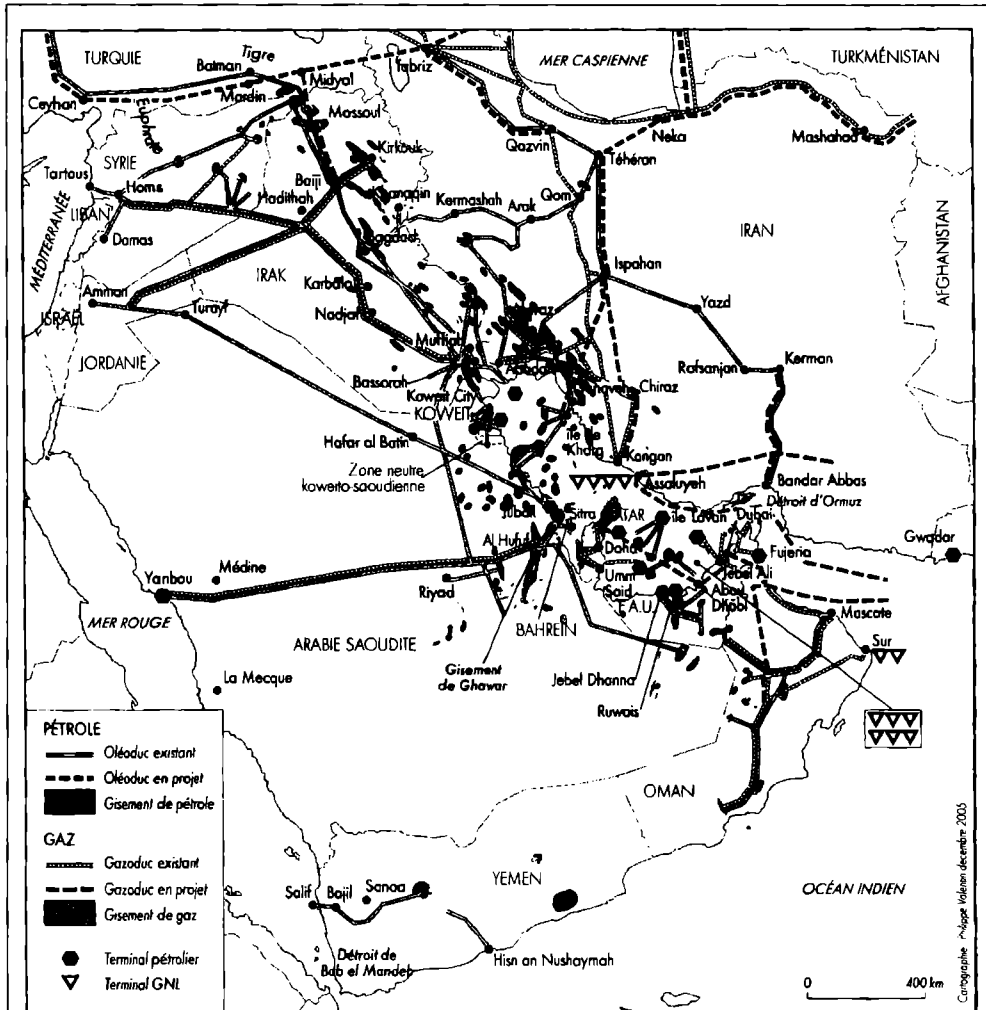
البترول والغاز في شبه الجزيرة العربية

السّعوديّة

لم يكن هذا التصوّر الجيوسّياسي المرتكز حصريّاً على الهيدروكاربورات بعيداً عن تفكير بعض المحلّلين من المحافظين الجدد، في مؤسسات الفكر والرأي think tanks، أو حتى في أوساط إدارة بوش. لذلك فقد ذهب البعض إلى افتراض إمكانيّة فصل المناطق النفطيّة الشيعيّة شرقي السعوديّة، عن بقيّة المناطق السّنية، بعدما أظهرت أحداث 11 أيلول/سبتمبر وجود مكون سعودي مهم بين الإرهابيّين المتورّطين في الأحداث مباشرة (15 من أصل 19). وقد نصح هؤلاء المراقبون أنفسهم بقطع العلاقات مع الرياض. في الواقع، إنّ العلاقة الأميركيّة السعوديّة هي نقطة اختلاف بين المحافظين الجدد، خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر.

أما في عام 2004، فقد سلّط الكونغرس الضّوء خلال عدّة أبحاث ومراجعات، على غياب أيّ ردّة فعل من الإدارات الأميركيّة المتتابعة التي فضّلت إعطاء الأولويّة للتحالف النّفطي والجيواستراتيجي مع الرياض، متساهلة إزاء نضاليتها الإسلامية. وإذا ما كان جورج بوش قد انحرف قليلاً عن هذا الخط، فقد فعل ذلك بكثير من الحذر، إذ بغضّ النظر عن الروابط الشخصيّة الّتي تجمع بين جماعة بوش وبعض أعضاء العائلة المالكة السعوديّة، تبقى السعوديّة بفضل نفطها ورؤوس أموالها، بلداً ضرورياً لتوازن الولايات المتّحدة الطاقي والمالي، وإن كان هذا الأمر يُزعج بعض التيارات من المحافظين الجدد.

ومن المرجّح، بحسب تحقيق واسع أجرته مجلّة يو أس نيوز[2]، أنّ السّعوديّين قد قاموا خلال الـ25 سنة الماضية، بتخصيص 70 مليار دولار لنشر الوهابيّة[3]. وقد بنوا أكثر من 1500 مسجد حول العالم، و500 ثانويّة إسلاميّة، وحوالى 2000 مدرسة في بلدان غير إسلاميّة.

وبحسب منظّمة فريدوم هاوس غير الحكوميّة قد تكون الرّياض استخدمت مساجدها ومراكزها الثّقافيّة أيضاً في الولايات المتّحدة لنشر إيديولوجيّة الحقد والتعصّب. بالطبع، نفت السفارة السعوديّة في واشنطن هذه الاتهمات، هي الّتي أنفقت أكثر من 20 مليون دولار منذ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 لتحسين صورة المملكة لدى الرّأي العام الأميركي. إنّ السفير السعودي في واشنطن، والذي مضى أكثر من 20 سنة على توليه هذا المنصب – وهي فترة قياسيّة في التمثيل الدبلوماسيّ عموماً، تشهد على استقرار العلاقة السعوديّة – الأميركيّة ليس سوى الأمير بندر بن سلطان، الصديق الحميم لجماعة بوش والذي غالباً ما يتم استقباله

في مزرعة كراوفورد. كما إنه نجل الأمير سلطان، وزير الدفاع في المملكة. لقد دل إعلان استقالته أواخر عام 2005، بسبب ظروف صحية، وهو في الخامسة والسّتين من عمره، على بعض الغليان الناجم عن انتقال الخلافة الذي يجري في الرّياض.

الرياض – واشنطن: نفط واستراتيجيّة وتجارة كالعادة

منذ الثلاثينيات، دعمت الولايات المتحدة عائلة سعود ضد السلالة الهاشميّة المدعومة من بريطانيا العظمى وقد صمدت هذه العلاقة المميّزة التي تربط بين أول منتج عالمي للنفط وأول مستهلك عالمي له عبر الإدارات المختلفة التي توالت في البيت الأبيض.

عند عودة الرّئيس فرانكلين د.روزفلت من مؤتمر يالطا في الرابع من شهر شباط/فبراير عام 1945 وأثناء توقّفه في مصر، طلب من القنصل الأميركي في جدّة أن يرتّب له لقاءً مع ملك السّعوديّة ابن سعود. وتمّ اللقاء أخيراً في الرابع عشر من شهر شباط/فبراير 1945 على متن كوينسي وهي طرّاد يرسو في بحيرة عامر الكبيرة بين بورسعيد ومصبّ قناة السويس. إن هذا الاتفاق المعروف بمعاهدة كوينسي لا يزال يحكم العلاقة الأميركيّة السعودية رغم كل الصعاب.

وإن كان هذا الاتفاق الذي تحمي بموجبه الولايات المتحدة العائلة المالكة مقابل نفط بسعر مقبول وكمّية كافية منه، قد بات من الماضي، أقله فيما يخص سعر البرميل، فهو ما زال قائماً من حيث تزويد السوق العالمية وخاصة عند الحاجة، عندما يتعلق الأمر بتوفير كمية إضافية ضرورية للمصافي الأميركيّة. ما زالت إذاً أسباب الاتفاق هي نفسها اليوم كما منذ ستين عاماً لكن جرّاء انخفاض الإنتاج في الولايات المتحدة مذ ذاك الحين، زاد اعتماد هذه الأخيرة في المطلق على السعودية. إن التباينات بين الزّمنين تكمن الآن في شكل العلاقة بين البلدين خصوصاً في نتائج التعاون التي تزداد التباساً يوماً بعد يوم. عام 2004، تخطّى الإنتاج السعودي الـ 10,5 مليون برميل في اليوم أي 13,1 في المئة من الإنتاج العالمي وما زالت المملكة تمتلك نظرياً 22 في المئة من احتياطيات النفط العالمية المثبتة، وكانت تمتلك بحسب التقديرات 262 مليار برميل في أواخر عام 2004[4]، وإن كان البعض يشكك بهذه الأرقام. كان من المفترض إعادة النظر سنة 2005 بهذا الاتفاق الذي عقد أساساً لمدة 60 سنة. إلا أن

الوضع الحالي كما الفلسفة السياسية العامة لهذا الاتفاق لا يسمحان بتجديده وما يحصل هو «تمديد ضمني» وبأقل تغيير ممكن. فإذا كان الاتفاق يتضمّن استقرار المملكة كإحدى «المصالح الحيويّة» للولايات المتحدة، فهو يفترض بالتالي أن استقرار شبه الجزيرة العربية هو بدوره جزء من «المصالح الحيويّة» للولايات المتحدة. إذ أن دعم الولايات المتحدة للمملكة ليس بصفتها مزود نفط بأسعار معتدلة وحسب بل لهيمنتها المطلقة أيضاً على شبه الجزيرة العربيّة. وهكذا فإن الولايات المتحدة قد شاركت جزئياً في إدارة «الدبلوماسيّة العربيّة» وهي المسؤولية الأولوية في ضمان استقرار شبه الجزيرة وبصورة اشمل منطقة الخليج بأكملها. في الواقع، منذ أن بدأ استغلال الحقول الأولى، كانت أرامكو، التي كانت في البداية شركة نفط حكوميّة أميركية–سعوديّة، تؤمن للمملكة جميع أنواع المساعدات القانونيّة وحتى العسكرية في النزاعات. إلا أن هذا الدعم، وإن اتخذ اليوم أشكالاً مختلفة، ما زال قائماً أقله على مستوى الأعمال. هكذا استمرت الشراكة الاقتصادية والتجارية والمالية شبه الحصريّة في ربط البلدين منذ اعتماد معاهدة الكوينسي. فكانت الولايات المتحدة تزيد عند الضّرورة مشترياتها النفطية مقابل تسليم أسلحة أميركيّة متطورة أكثر فأكثر. وبُعيد حرب الخليج عام 1991، تمكنت الولايات المتحدة من توقيع أهم العقود وفق معايير سياسية فقط، وطبعاً على حساب سائر الأعضاء في التكتل المعادي للعراق. ولا ينطبق هذا التفضيل الأميركي على قطاع الأسلحة وحسب. يمكننا أن نذكر على سبيل المثال، عقد تحديث قطاع الهاتف السعودي الذي أوكل إلى شركة أميركيّة عام 1994 إثر اتصال واحد من الرئيس كلنتون فيما كان العديد من الشركاء الآخرين، وبموضوعية تامة، مناسبين أكثر... وبسبب الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة، منح عقد تجديد طائرات الخطوط الجوية السعودية، عام 1995، أفضلية غير مبررة، إن من الناحية التكنولوجية أو الاقتصادية، إلى بوينغ وماكدونل دوغلاس.

في المقابل، يقدّر الخبراء قيمة رؤوس الأموال السعوديّة –الخاصة والعامة– المستثمرة مباشرة في الولايات المتحدة على شكل سندات خزينة أميركيّة بشكل خاص بـ350 مليار دولار على الأقلّ. وبحسب آخرين، لاسيما في جناح الحزب الديمقراطي المعارض، ترتفع رؤوس الأموال السعوديّة هذه إلى 860 مليار دولار أي ما قد يمثّل 7 في المئة من تقدير قيمة السوق في الولايات المتحدة. لا شك في أن أحداً من الفريقين لا يكشف عن هذه الأرقام،

الأمر الذي يفسر التباينات الشاسعة في التقديرات. وحتّى لو أن جزءاً من هذه الأموال، بسبب الترقب والحذر، قد انتقل إلى أوروبا أو منطقة الخليج بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، مساهماً في ارتفاع قيمة اليورو في وجه الدولار، إلا أن الجزء الأكبر عاد منذ ذلك الحين إلى الولايات المتحدة، وخصوصاً بعد الزيادات المتتالية لنسب الاحتياطي الاتحادي، الأمر الذي زاد حركة انخفاض قيمة اليورو في وجه الدولار. يدل حجم هذه الاستثمارات السعودية، إلى جانب البترول، على الهامش الضيق لتحرك بوش بُعيد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، أكثر مما يدل على علاقات الأعمال القائمة بين جماعة بوش وقسم من عائلة بن لادن. إن توافق مصالحهم من حيث التوظيف المالي وخصوصاً ضمن مجموعة كارلايل على جانب من الأهمية. ومعلوم أن عدة خبراء يعتبرون صندوق الاستثمارات هذا، تحت غطاء أنشطته المالية، بمثابة موقع أميركي متقدم، في مجال التجسس الاقتصاديّ. إن مساهمات مجموعة كارلايل في تكنولوجيا الجزئيات والتكنولوجيا الحيوية وفي شبه الموصلات، تجعل منها إحدى أهم مراكز الأبحاث والتطوير فيما يتعلق بالبنية التحتية للمعلومات وبالنووي وبالبرامج الجينية.

بعد انطلاقتها عام 1987، بدأت مجموعة كارلايل تتوسع بشدة عام 1989 بعد تعيين فرانك كارلوشي رئيساً لها، وقد كان مديراً سابقاً في وكالة المخابرات المركزية منذ عام 1977 وحتى عام 1981، ثم مستشاراً للأمن القومي لدى رونالد ريغن، ثم عين عام 1987 وزيراً للدفاع. وقد استفاد من هذا المنصب لكي يجري إصلاحات في شروط المناقصات التي تجريها وزارة الدفاع الأميركيّة. ترأس فرانك كارلوشي عام 1989 مجموعة كارلايل مستمداً قوته من علاقاته في شعبة المخابرات والشرطة والجيش. فحققت الشركة أرباحها المالية الأساسية من الصناعة العسكرية. في البدء كان نشاطها مركزاً على القطاعين العسكري والنفطي ثم انتقل إلى التقنيات الجديدة منذ أوائل عام 2000. في كانون الثاني/يناير 2003 تم استبدال كارلوتشي بـ لويس غرستنر المشهور إعلامياً والذي كان مدير الآي بي أم سابقاً. أما فيما يخص سائر الشركاء، إن عُرف بعضهم كوزير الخارجية السابق جيمس بيكر[5] أو رئيس الوزراء البريطاني المحافظ السابق أيضاً، جون ماير، فإن مجموعة كارلايل قادرة على عدم الكشف عن هوية المساهمين والشركاء الكثر فيها، بما أن أسهمها لم تكن مدرجة في البورصة. كان باستطاعة رؤوس الأموال السعودية أن تزدهر بسلام إذاً، بدعمها غير المباشر لمجهود حرب الولايات

المتحدة في العراق.

حتى عام 2004، كان عدم التدخل الأميركي في المسائل السعودية الداخلية يشكل الوجه الآخر لأولويات الولايات المتحدة المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والمالية والتجارية. لهذا السبب وعلى الرغم من إعلانات النوايا الصادرة عن الولايات المتحدة، التي سيترجم بعضها ربما إلى فعل، يصعب فهم كيف ولماذا يمكن للولايات المتحدة فجأة أن تعطي الدروس وأن تعمل على إدخال الديمقراطية إلى الحياة السياسية في المملكة. فعلى مدى عدة سنوات، بذلت الإدارة الأميركيّة كل ما بوسعها للتقليل من شأن هذه القضية أو حتى نفيها مع أنه تم طرحها غالباً «بإجراء سريّ» أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ومما لا شك فيه، أن الدفاع عن الحكم الملكي لآل سعود ليس أكثر سهولة من الدفاع عن النظام الملكي لعائلة بهلوي التي كانت تحكم في إيران قبيل الثورة الإيرانيّة؛ ولا يمكن للولايات المتحدة التبرؤ من جزء من مسؤوليتها أقله غير المباشرة من خلال ما قامت بتغطيته أو إثارته في هذين البلدين اللذين أصبحا معقلاً للتّطرف الإسلامي، الشيعي من جهة، والسني من جهة أخرى. وهما البلدان اللذان يملكان اثنين من أصل أكبر ثلاثة مخزونات للنفط عالمياً.

وقد بذلت السعودية، الحارسة للأماكن الإسلامية المقدسة، قصارى جهدها لمواجهة النفوذ الإيراني المتزايد منذ الثورة الإيرانيّة عام 1979. فمذ ذلك الحين، دخلت إيران والسعودية في مزايدة إسلامية حيث تتنافسان في لعبة من يجسد المستقبل السياسي «للإسلام الحقيقي» عبر دعم كل الحركات، التي يمكنها أن تخدم تقدم «القضيّة». إلا أن إيران اكتفت بمساعدات كانت قادرة على مراقبتها نسبياً فيما كانت الممالك النفطية، وما زالت، تعطي بلا حساب أو مراقبة. كانت المساعدة السعودية للحركات الإسلامية تأتي من منظمة رابطة العالم الإسلامي من جهة، ومن مجموعة المصارف الإسلاميّة من جهة أخرى، كمجموعة فيصل للتمويل ومجموعة البركة. إن هذه المساعدة التي بدأت في السبعينيات، قد تسارعت في الثمانينيات، بمباركة من الولايات المتحدة التي استخدمتها للتصدي للخطر الشيوعي ليس فقط في أفغانستان. لكن منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج عام 1991، غدا هدف هذه المساعدة، التصدي بشكل خاص للنفوذ الإيراني.

لهذا السبب أيضاً وعلى المستوى النفطي، يبذل النظام الملكي السعودي منذ عام 2004،

كل ما بوسعه لزيادة الإنتاج، وإن جاء هذا التدبير متأخراً ودون ضرورة لأن يتمَ ذلك بشكل رسمي. في الوقت الحالي، يبدو أن الولايات المتحدة تسعى إلى جعل المنطقة المحيطة بالمملكة أكثر ديمقراطية وإلى الاكتفاء بتدابير شكلية فيما يخص المملكة السعوديّة. إلا أن العواصم العربية الأخرى ترى أن هذا التغاضي لما يُعرف بـ السياسة الواقعية مقلق معنوياً. لكن بالنسبة لواشنطن فإن الحرب في العراق تتصدر أولويات جدول أعمالها في المنطقة والذي يمكنه أن يتكيف مع أزمات سياسية ترتبط بإرساء الديمقراطية في البلدان غير النفطية في الشرق الأوسط، ولكن ليس مع الأزمات التي قد تحصل في السعودية. فضلا عن أن العودة بقوة إلى سوق النفط العراقي والذي كان من الممكن أن يسمح لواشنطن بالضغط على الرياض، تأخرت في التحقق.

أما البترول، فلا يساعد على ظهور الديمقراطية في المملكة أكثر مما سمح لها حتى الآن بتنويع اقتصادها.

حدود الاقتصاد النفطي السعودي

مع تخطي سعر البرميل الـ 60 دولاراً عام 2005، يتمتع المنتج الأول للذهب الأسود في العالم بوضع مالي سليم لم يعرف يوماً هذه الدرجة من الازدهار. إلا أن الاصلاحات البنيوية وتوزيع الحصص من عائدات النفط بطريقة أفضل، وهذا ما لم يكن مأمولاً على هذا المستوى في أواخر التسعينيات، لم تكن يوما ملحّة كما هي اليوم وذلك للحد من الضغوط الاجتماعيّة والدينية داخل المملكة.

لذا، وبعد فترة طويلة من تباطؤ النمو خلال الثمانينيات والتسعينيات بمعدل 1,3٪ في السنة، وحتى بعد شبه ركود في عام 2001—2002، سجلت المملكة السعودية منذ ثلاث سنوات استقراراً في تطور الناتج الإجمالي المحلي: 7,2٪ عام 2003، و5,3٪ عام 2004، و4,9 في المئة متوقعة عام 2005. وستشهد ميزانية الدولة فائضاً عام 2005 للسنة الثالثة على التوالي، بالرغم من خطورة وضعها البنيوي. إلا أن هذا الأداء الاقتصادي الجيد يستند فقط إلى صحة الوضع النفطي. إذ أن اقتصاد السعودية يبقى اقتصاداً مرتكزاً على العائدات النفطية، ويمثل إنتاج الهيدروكاربورات 35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، و75 في المئة من إيرادات

الدولة، و90 في المئة من مداخيل التصدير.

إلا أن المعوقات الاقتصادية في المملكة مهمة، منها: عدم وجود الضرائب (ضريبة الدخل بنسبة 1 في المئة، و5 في المئة بعد إضافة الرسوم الجمركية)، والنفقات العامة الهائلة، مع نسبة بطالة رسمية وصلت إلى 13 في المئة للرجال عام 2004، إلا أنها قد تكون على الأرجح أكثر بكثير. إن هذا الوضع ينتج مباشرة عن الاقتصاد السعودي الموجه. كما وأن بعض القطاعات مغلقة كلياً أمام الاستثمارات الأجنبية وتعتمد على احتكارات الشركات الرسمية. أمثلة على ذلك: في قطاع الزراعة، شراء القمح من المنتجين، وفي قطاع الخدمات، احتكارات في الكهرباء والاتصالات وسكك الحديد وخدمات النقل المشترك للمسافات البعيدة. إن قطاع النفط السعودي كما الكويتي موصد بالتأكيد كلياً، أمام الشركات الأجنبية، بدءاً من التنقيب وصولاً إلى الإنتاج. أمّا في القطاعات الاقتصادية السعودية الأخرى، فيُفرض على كل مستثمر أو مؤسس شركة أجنبي وجود كفيل محلي ضامن له، كي يتمكن من ممارسة نشاطاته. ويكون كل رجل أعمال يقوم بمهمة في السعودية، سواء كانت ضمن إطار استكشاف تجاري أولي أو مهمة تقنية لدى وكيله، تحت إشراف شركة وطنية (أو مواطن سعودي) تكون بمثابة كفيل له ويظهر اسمها على التأشيرة الممنوحة له من المراكز الرسمية السعودية. ومن البديهي إثر هذه الضوابط القانونية أن تكون حركة السلع والأشخاص محدودة ومؤطرة بشكل صارم. أضف أن جميع الأسواق العامة تخضع لقاعدة الأفضلية الوطنية، فمن البديهي ألا تتدافع الشركات الأجنبية لتستقر في البلد إلا في حالات العقود الكبيرة. علاوة على ذلك، وبسبب عائدات النفط وانعدام الصناعات التحويلية خارج البتروكيماويات، يستورد الاقتصاد السعودي منتجات عديدة، من هنا انفتاح نسبي في هذا المجال إنما مكلف في الوقت عينه.

على الرغم من وفرة العائدات النفطية، تبقى التوازنات الداخلية في البلد مرهونةً بشكل أساسي بالوضع الاقتصادي والاجتماعي. قد يبدو هذا القول متناقضاً نظراً إلى عائدات النفط، لكن مع ناتج محلي إجمالي بلغ حوالى 11 ألف دولار لكل فرد عام 2004، تبدو السعودية بعيدة عن جارتها قطر مع ناتج نسبته 33 ألف دولار لكل فرد. ويعود سبب هذا الفرق إلى الديموغرافيا: فقد ارتفع عدد سكان السعودية بين عامي 1994 و2002، من 7 إلى 17 مليون نسمة، ليصبح 24 مليوناً إذا ما أضفنا السكان الأجانب. ما يجعل نسبة التزايد السكاني

تفوق الـ3 في المئة سنوياً. وقد أدى هذا الانفجار السكاني الأشبه بقنبلة موقوتة على صعيد الشرق الأوسط وإفريقيا، إلى تمركز السكان في المدن السعودية بشكل سريع جداً: فبين عامي 1970 و2003 ارتفعت نسبة السكان في المدن من 25 إلى 85 في المئة، من هنا تفكك الروابط الاجتماعية التقليدية. تدفع هذه الزيادة السكانية أيضاً إلى إعادة النظر في النظام الاقتصادي المتّبع في المملكة. ونظراً إلى أن النظام الاجتماعي لتوزيع عائدات النفط قد وُضع لعدد سكان كان محدوداً من قبل، فقد بات عاجزاً حالياً عن تلبية حاجات السكان حيث تبلغ نسبة مَن هم من دون 25 سنة 65 في المئة. وبحسب أرقام غير رسمية، قد تبلغ نسبة البطالة لدى الشبان 30 في المئة، كما وقد يخرج كل سنة إلى سوق العمل بين 150 و200 ألف شخص. كما يضاف إلى هذه الصعوبات، انعدام الفعالية الشامل في نظام التدريب الذي لا يقوم على أساس المجالات المهنية المتوفرة، والذي يخصّص ثلث محتواه ومن ضمنه التعليم المتخصّص، للمسائل الدينية. نذكر أخيراً أن «سعودة» الوظائف أعطت نتائج جد محدودة إذ لا يزال أكثر من ثلثي الموظفين في القطاع الخاص من المهاجرين.

وجب الانتظار حتى نهاية التسعينيات حين بدأت السلطات بإدراك العقبات التي تعيق تطوير البلاد وهي: عبء القطاع العام الساحق الذي يمثل 60 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي، والقيود القانونية التي تخنق مبادرة القطاع الخاص، وتقييد الاستثمار الخارجي. يمكن توسيع هذا الاستنتاج ليشمل عدة اقتصادات في الشرق الأوسط تعيش بأغلبيتها منطوية على نفسها. هذه الخصوصيات التي تتمتع بها الاقتصادات الشرق أوسطية التي كان بإمكانها أن تسهم في تسهيل إقامة علاقات فيما بينها، لا تساعد على إقامة علاقات تبادل تجاري بين بلدان الشرق الأوسط. فهو لا يمثل سوى 3 في المئة من تجارتها الخارجية. بما أنها معزولة عن الخارج لأسباب داخلية وخارجية، تبقى البلدان العربية، سواء كانت منتجة للنفط أم غير منتجة، على هامش العولمة لأسباب «بنيوية» أكثر منها ثقافية ودينية. بغض النظر عن التفاوت بين الدول المنتجة للنفط وغير المنتجة له في الشرق الأوسط، هناك توجه عام يمتد من المستوى الثقافي والديني إلى مستوى الأعمال. وقد أجرت شركة زغبي الدولية، بناءً على طلب من مجلس الأعمال العربي، في تشرين الأول/أكتوبر 2005، استطلاعا لأوساط الأعمال في ستة بلدان عربية؛ وكانت النتيجة أن غالبية الأجوبة تؤيد تطبيق الشّريعة على قطاع الأعمال وإن

تمنى بعض المستَطلَعين[6] إحداث بعض التعديلات.

من شأن سياسة التنويع أن تحمي هذا البلد من انهيار في الأسعار كان قد أغرقه في ركود عام 1999. لكن بحسب دراسة قام بها مصرف مورغان ستانلي خلال شهر مايو/حزيران عام 2005، فإن هذه الفرضيّة ولو كانت جد نظريّة، ليست بعيدة كلياً عن الواقع، في حال حصول تباطؤ في النمو العالمي، وانسحاب المضاربين، وتطوير الطاقات البديلة. لكن هذا يرتبط طبعا بكثير من الافتراضات....

في الوقت الراهن، يمكن للسلطات السعودية أن تبتهج بارتفاع سعر البرميل بنسبة 30 في المئة في خلال الفصل الأول من العام 2005، الأمر الذي يؤدي إلى امتلاء صناديق الدولة. كان يكفي حتى الآن أن يكون سعر البرميل 25$ حتى توازن المملكة ميزانيتها العامة. وعلى المدى القريب، فإن سعراً يقارب الـ40 دولاراً يكفي السعودية للاحتفاظ بسيطرتها على السوق، وتمويل نشاطات جديدة بهدف امتصاص بطالة الشّباب.

لكن واستناداً إلى الحد الأدنى المحتمل أي معدل 50 دولاراً للبرميل في خلال عام 2005 ستحصِّل السعوديّة ما يقارب 200 مليار بترودولار عام 2005. وقد تؤدي هذه العائدات إلى انعاش الاستثمارات في عمليات التنقيب والإنتاج النفطي – ولم يكن هذا الوضع سائداً في السنوات الأخيرة– وقد تساعد على استتباب السلام الاجتماعي والديني أيضاً، عبر لجم تطور عمل الجهاديين، المرتكز على تذمر الشباب من وضعهم في الفقر المدقع والبطالة. في المقابل وبناءً على ذلك، قد تؤجل الإصلاحات الجذرية على الرّغم من تعبير واشنطن عن تمنياتها بتحقيقها. إذ أن السعوديّة وبوجه هذه التحديات الاجتماعية الاقتصادية تراوح مكانها في الجمود على مستوى الإصلاحات السياسية. نظراً لكونه هدفاً مباشراً للإرهاب منذ عام 2003، بالإضافة إلى صراعات محتملة على المدى القريب، يبدو أن مستقبل هذا البلد وهو خزّان النفط العالمي والبلد الوحيد الذي ما زال قادراً على زيادة إمكانيات قدرات الإنتاج في حال وقوع أزمة نفطيّة خطيرة، غير مضمون نسبة إلى دور بهذه الأهمّيّة. كما وتبقى بعض الشّكوك قائمة حول قدرات المملكة على تلبية ازدياد الطلب المستقبلي على البترول العالمي. هكذا نجد بين توقعات إدارة معلومات الطاقة الواردة في توقعات الطاقة العالمية، إنترناشونال أنرجي أوتلوك لعامي 2004 و2005 تباعاً، انخفاض الإنتاج السعودي

لأفق عام 2025، من 22,5 مليون برميل إلى 16,3 مليون برميل في اليوم؛ يجب مقابلة هذه الأرقام بإنتاج عام 2004 الفعلي البالغ 10,5 مليون برميل في اليوم. بين هذين التقريرين، في مايو/حزيران عام 2005، ظهر كتاب أعدّه ماثيوز ر. سيمونز وهو الرئيس التنفيذي لأحد أهم مصارف الاستثمار النفطي في العالم وهو سيمونز & كومباني إنترناشيونال يظهر تقنياً كيف سيكون لشيخوخة حقول النفط السعودية العملاقة والتي تشكل منذ زمن بعيد أساس الإنتاج، أثراً سلبياً على المدى البعيد على قدرات السعوديّة الإنتاجية[7].

بالرّغم من هذه الاعترافات المقلقة، التي كذّبها السعوديون، تعلم الولايات المتحدة أن المملكة والبلدان المجاورة لها، ستتابع تأدية دور حاسم في مستقبل العالم النفطي. من هنا، تعزيز وجودها العسكري في كل المنطقة، داخل الشرق الأوسط الكبير وأبعد منه، خاصة تحت «غطاء» الرد على أحداث 11 أيلول/سبتمبر.

الوجود العسكري الأميركي

إن هذه الظروف الاجتماعية الاقتصادية المتقلبة، من جهة، ومختلف التوترات في الشرق الأوسط من جهة أخرى، من دون أن ننسى النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والحرب في العراق، تثبت بالتأكيد أهمية الوجود العسكري الأميركي في المنطقة وأبعد منها أيضاً، كما تبينه الخريطة التي توضح مكان تواجد المجموعات العرقية المهمة والتيارات الإسلامية الرئيسة كما تظهر تعاظم الوجود الأميركي في المنطقة. نستنتج إذاً أن الحجم الأهم للبترول المتواجد حول الخليج العربي يقع في مناطق ذات أغلبية شيعية.

وتثبت هذه الخريطة أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية إذ أنه يشكل امتداداً لتقدم حلف شمال الأطلسي في أوروبا الشرقية، ولدخول القوات الأميركية إلى القوقاز في آسيا الوسطى، ووجود الصين على المحيط الهندي. هكذا يبدو أن هناك ترابطاً في قلب الشرق الأوسط وعلى أطرافه بين تأمين الهيدروكاربور، ومكافحة الإرهاب، وأسلحة الدّمار الشّامل، والاستراتيجيّة المعتمدة تجاه الصين وروسيا. تسمح هذه الخريطة التي تظهر في الوقت نفسه مختلف المجموعات الجغرافية ألا وهي الشرق الأوسط، وجنوب منطقة قزوين، وآسيا الوسطى، بتكوين صورة واضحة عن مختلف الإشكاليّات المتعلقة باستقرار
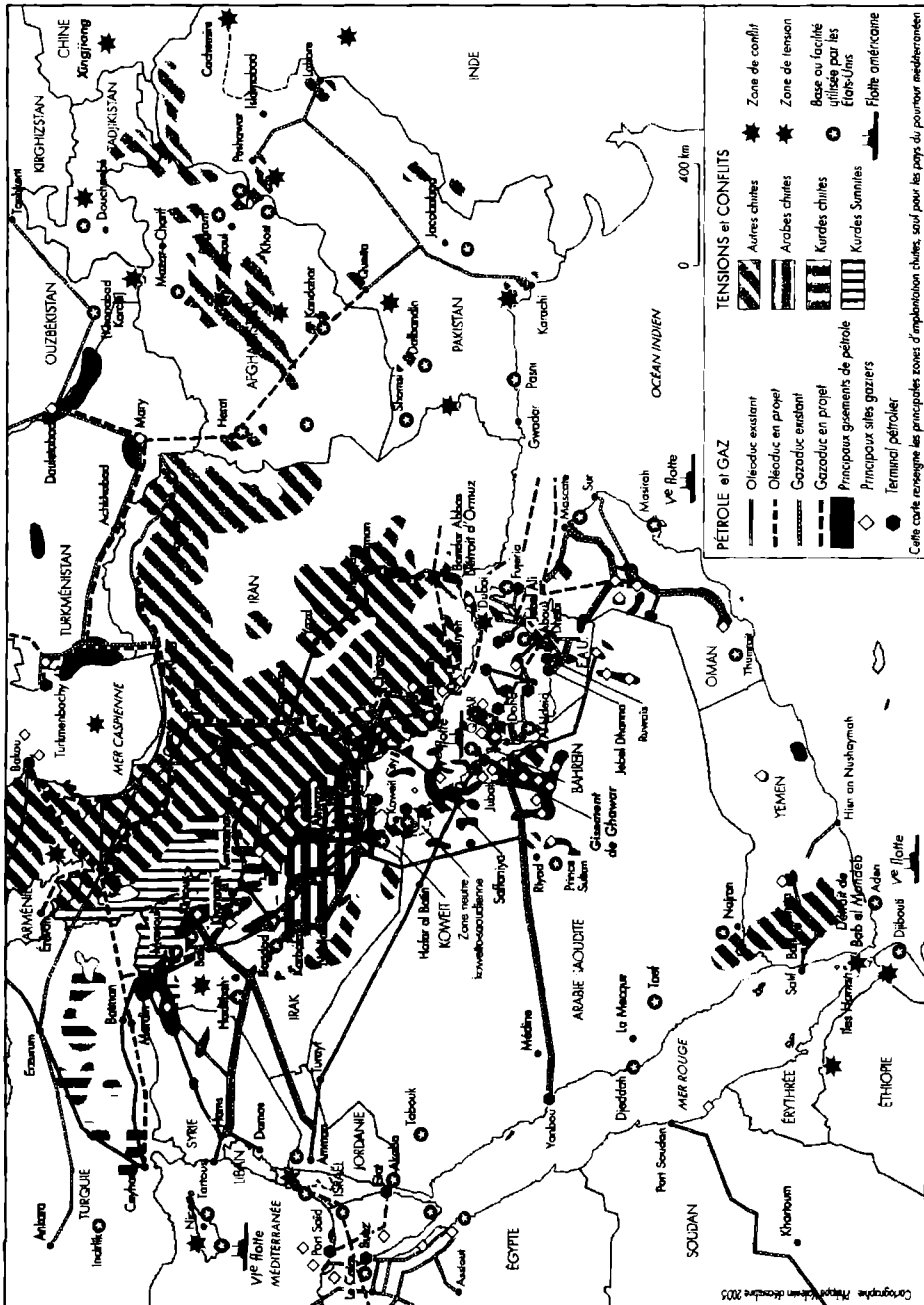
البترول والإسلام والتواجد الأميركي في المنطقة الشرقية من الشرق الأوسط الكبير

المنطقة الاهليلجية (البيضاوية) الشكل للطاقة العالمية وتحديد مواقع خطوط أنابيب النفط والغاز الأساسية فضلاً عن أماكن التمركز الأميركي في المنطقة. ومن الممكن إكمال هذه الخريطة بإضافة الخرائط الموجودة في الفصل الخامس والسادس المخصصين تباعاً لقزوين وروسيا.

مجلس التعاون الخليجي[8]

يسمح الرسم التالي بقياس قدرات الطاقة النفطية والغازية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والمكانة المركزية التي تتمتع بها السعودية[9]. كما يشير إلى نسبة الاستهلاك الفردي المرتفعة جداً وإلى متوسط مستوى معيشي جد مرتفع على الرغم من تفاوتات في بعض البلدان. فالبحرين، حيث العدد الأكبر من المواطنين هم من الشيعة، هي البلد الذي يحتوي على الكمية الأقل من الهيدروكاربور. في المقابل، تتوفر لقطر التي لديها نفس عدد السكان إمكانيات هائلة من الغاز الذي يتطور إنتاجه منذ بضع سنوات بفضل مشاريع عديدة لإنتاج الغاز الطبيعي السائل الذي من المفترض أن يرفع متوسط مستوى معيشة القطريين، وهو الأعلى في دول شبه الجزيرة العربية وحتى في مجموع دول الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل.

ملكيات الخليج النفطية :
مقارنة مرقّمة

	السعودية	الكويت	قطر	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	عمان
احتياطي النفط بالمليار برميل في اليوم	262,7	99	15,2	97,8	0,145	5,6
احتياطي الغاز بالتريليون متر مكعب	6,75	1,57	25,78	6,06	0,09	1,00
إنتاج نفطي بالمليون برميل في اليوم	10,584	2,424	0,990	2,667	0,044	0,785
إنتاج غاز بالمليار متر مكعب	64	17,6	39,2	45,8	9,8	17,6
قدرات تكرير 2004 بالمليون برميل في اليوم	2,061	0,905	0,137	0,514	0,249	0,085
سكان عام 2005 بالمليون	24,21	2,52	0,61	2,99	0,72	2,85
استهلاك الطاقة بنصيب الفرد من الطون المساوي للنفط (2002)	5,775	9,503	20,762	9,609	14,790	8,900
نسبة المسلمين السنة/الشيعة	95/5	70/30	95/5	80/20	50/50	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية 2003 بالدولار	11 849	14 142	29 777	21 642	16 722	15 434

كما وإن دول مجلس التعاون الخليجي في طور مضاعفة قدراتها على التكرير بشكل ملحوظ، الأمر الذي سيسمح لها، عمّا قريب، ببدء تصدير الخام والمنتجات المكررة، وهذا ما كان محصوراً حتى الآن بالسعوديّة والكويت. أما التوقعات بالنسبة إلى عُمان التي تتضاءل مخزوناتها، والبحرين التي تفتقد إلى الإمكانيات النفطية، فهي أقلّ تفاؤلاً، أقلّه على مستوى الهيدروكاربورات.

الكل يعلم، إذا ما فتحنا مجال التحليل المكاني قليلاً، أن الشرق الأوسط منطقة حرجة بالنسبة لمستقبل الاستهلاك النفطي على المدى المتوسط. إلا أنه لا يمكن لاستراتيجيّة الولايات المتحدة النفطية والتي تتداخل جزئياً هنا مع ضرورة نشر الديمقراطية في هذه المنطقة، أن تكون صدامية في هذه المسألة، نظراً إلى وقف عمليات التنقيب والإنتاج في السعودية والكويت – وهما من أكثر حلفاء الولايات المتحدة إخلاصاً– وإلى العقوبات ضد إيران. كان الهدف

إذاً ترهيب بعض الأنظمة المحافظة والمتحجرة القائمة، والحد من قدرة معارضي أميركا المعلَنين على إلحاق الضرر بها. كان هذا أحد الأهداف غير المعلنة لعزل صدام حسين، كما أن الإعصار الذي هب على بغداد حمل البلدان الأخرى على أن تسير في الركب. ومن باب التذكيرفإن ليبيا قد انضمت مؤخراً إلى التحالف الدولي وبدأت تمنح عام 2005 تراخيص جديدة للتنقيب–الإنتاج. أما الجزائر وخوفاً من المضاربة فقد وضعت حداً لاحتكار شركة سوناتراك وسمحت للشركات الدولية بتعزيز وجودها في قطاع الهيدروكاربور الذي كان منذ الاستقلال عام 1962حتى تاريخه قطاعاً مقفلاً من قبل الدولة. أما العاهل الكويتي الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح الذي كان على رأس الإمارة منذ عام 1977 حتى سنة 1990، إذا ما استثنينا الفاصل العراقي، فقد طرح بكل ديمقراطية على حكومته مشروع تعديل الدستور لتمكين الشركات الأجنبية من تملك ذهب البلد الأسود. أنه بلا شك طرح غير مسبوق منذ إنشاء الإمارة من قِبَل البريطانيين عام 1961. في الحديث عن الكويت، لنتذكّر أيضاً أن صدّام حسين قد أعطى عدة أسباب لغزوه الإمارة عام 1990: ففضلاً عن الأسباب التاريخيّة غير المؤكدة حول المحافظة العراقية التاسعة عشرة التي كانت تمثلها دولة الكويت، كان صدام حسين يلوم السلطة الكويتية خاصة (كما غيرها من الممالك النفطية) لرفضها تعويض العراق خسائر الحرب التي تكبدها من أجل حماية العالم العربي السني في وجه الشيعة الإيرانيين بين عامي 1980 و1988. لكن خلافاً للسعوديين الذين أنتجوا عام 1989 ما يوازي إنتاج عام 1988 أو أقل منه بقليل، فقد زادت كل من الكويت والإمارات العربيّة المتحدة كما إيران الخارجة من الحرب، إنتاجها فحدّت بذلك من ارتفاع الأسعار الذي كان من الممكن أن يسمح للاقتصاد العراقي، الرازح تحت عبء ديون كبيرة حصل القسم الأكبر منها خلال الحرب الإيرانية العراقيّة، بتخفيف عبء متوجباته المالية. كان هذا العبء مرهقاً لاقتصاد العراق خاصة وان الإنتاج النفطي العراقي لم يكن ليتمكن من النهوض عام 1989، وقد تراجع بقوة خلال عامي 1990 و1991 جراء غزو الكويت أولاً ثم حرب الخليج الأولى. إن استمرارممالك النفط الخليجية في الاستئثار بالنفط يظهر بوضوح حدود مفهوم العروبة.

وإذا كانت هذه الحرب قد كشفت عن مطامع العراق في الكويت، فما يتم التغافل عنه غالباً هو أن السعودية، حتى تاريخ استقلال الإمارات، كانت تريد حصتها من الـ 17800 كلم

مربع من الصحراء الكويتيّة الواقعة استراتيجياً على مصب شط العرب والتي تحتوي على المرفأ الوحيد ذي المياه العميقة في المنطقة. ما زالت السعودية والكويت، تستثمر معاً حتى اليوم، منطقة تعرف بـ«المنطقة المحايدة» يتقاسم فيها البلدان الإنتاج النفطي مناصفة. وتبقى الكويت حليفاً إقليمياً مضموناً للولايات المتحدة. عام 2004 و2005، كان لا يزال في الكويت ما يقارب الـ 25000 جندي أميركي دائمي التمركز في الإمارة. يضاف إليهم جميع المتعاقدين المعتمدين من قبل وزارة الدفاع الأميركية الذين يقدمون الرعاية والإدارة اللوجستية لجميع القوات العسكرية الموجودة في العراق. نتيجة ادراكه هذا الواقع، منح الرئيس بوش الكويت، في كانون الثاني/ يناير عام 2004، صفة «الحليف الأول للولايات المتحدة من خارج أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي».

في الواقع، قبل غزو الكويت الذي قام به صدام حسين عام 1990، كما بعده، كانت النزاعات على الأراضي بين دول الخليج عديدة، وغالباً على خلفية مصالح نفطية. وتسمح الخريطة التالية بتحديد مواقع البعض منها.

نزاعات شبه الجزيرة العربية الحدوديّة

وراء واجهة مجلس التعاون الخليجي الناصعة، لا تزال إلى اليوم، بعض الممالك النفطية يحاول الخروج على رغبة الرياض في الهيمنة تقريباً على الوضع الإقليمي. وهكذا ترفض السعودية منذ عام 2002 السماح ببناء أنبوب غاز أرضي على أراضيها يتيح لقطر تأمين تزويد البحرين. وبعد رفض السعودية للمشروع، قررت قطر والبحرين أخيراً في شهر نيسان/أبريل عام 2005 ومن أجل ربط البلدين، بناء أنبوب غاز تحت البحر وهو أمر مكلف أكثر بلا شك. هل يجب قراءة هذا الرفض السعودي على أنه مظهر من مظاهر استياء الرياض من دعامتين أساسيتين لوجود الولايات المتحدة العسكري في شبه الجزيرة العربيّة؟ إنه أمر محتمل. كما تسعى السعودية أيضاً إلى معارضة المشاريع القطرية لمد أنابيب الغاز باتجاه الكويت والإمارات العربية المتحدة. في الواقع، أن السعودية منزعجة من تزايد الاتفاقات الثنائية العسكرية و/أو التبادل التجاري الحر التي تعقدها واشنطن مع غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي بهدف تقليص نفوذ السعودية على جيرانها. فإن قطر ومن خلال قناتها الفضائية الجزيرة التي لا توفر
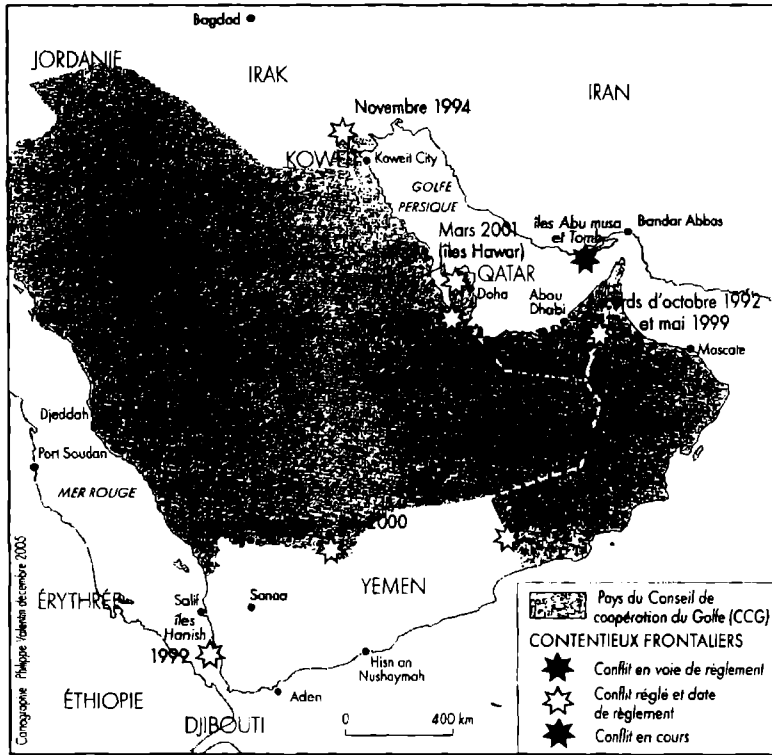
النزاعات الحدودية في شبه الجزيرة العربية

أعضاء العائلة المالكة والنظام الملكي السعودي من النقد، هي رأس حربة هذا التغيير الذي يتم بهدوء. كما أن اتفاقات التبادل الحر التي وقعتها كل من البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة أو هي بصدد توقيعها مع الولايات المتحدة تسير في هذا الاتجاه أيضاً. وإن دعمت واشنطن انضمام السعودية السريع إلى منظمة التجارة العالمية مقابل تعاون الرياض في الأزمة النفطية الحالية، علماً أن المملكة السعودية ليست نموذجاً للانفتاح الاقتصادي، فإن التطور الديمقراطي الذي تطالب به الولايات المتحدة والاتفاقات التجارية المبرمة مع الممالك البترولية الأخرى تهدف بشكل خاص إلى تعزيز استقلالية هذه الأخيرة وإلى تدعيم الوجود العسكري الأميركي المهم حول الخليج العربي، ما يشكّل كما رأينا سابقاً أولوية استراتيجية حيوية ودائمة لواشنطن بعد «إجلائها» من السعودية. وإن عقد الـ14 مليار دولار الأسطوري

الذي وقعه وزير الخارجية الأميركي لشؤون الطاقة ساموبل بودمان، في 17 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2005، في الدوحة، يجسد أهمية العلاقة بين البلدين على مستوى الطاقة وعلى المستوى الاستراتيجي. بموجب هذا العقد الذي تبلغ مدته 25 سنة، سيسمح مشروع راسغاز3 الذي يجمع ما بين قطر بتروليوم وإكسون موبيل بنسبة 70 في المئة و30 في المئة تباعاً، ببناء أهم مجمع في العالم لإنتاج الغاز الطبيعي السائل. وبحسب وزير الطاقة القطري، ستستورد الولايات المتحدة مستقبليّاً من قطر، نسبة 25 إلى 30 في المئة من احتياجاتها من الغاز الطبيعي السائل. ويتوقع أن تبدأ أولى الاستيرادات عام 2008 بوتيرة 16,8 مليون طن سنوياً. منذ عام 1995، وقعت الولايات المتحدة اتفاق دفاع مع قطر التي تملك مبدئياً ثالث احتياطي عالمي من الغاز مع 25 تريليون متر مكعب أي بنسبة 14,4 في المئة من الاحتياطات العالمية. كما توجد اليوم في قطر قاعدة قيادة العمليات في العراق، على مقربة من مركز قيادة الأسطول الخامس في البحرين. كما أن هذين البلدين بالإضافة إلى دعم الكويت اللوجستي، يحتضنان مركز عمليات القيادة المركزية الأميركية، سينتكوم، الذي يعوَّل عليه في تنسيق أي عملية عسكرية أميركية في المنطقة. ويقع مقر قيادة القوة الجوية الأميركية لمنطقة الخليج في العُديد، منذ عام 2003، بعد رحيلها من السعودية. وبحسب تصريح أدلى به أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عام 2003، فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات الأميركية في بلاده بين 1993 و2003، من 300 مليون دولار إلى 30 مليار دولار. تسعى قطر باستمرار إلى التميّز عن السعوديّة وتتابع الإصلاحات؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطرهي في طليعة البلدان الديمقراطية- إذا ما أمكننا الكلام على ذلك في منطقة شبه الجزيرة العربية. في أواسط شهر حزيران/يونيو 2005، أصبحت تتمتع بأول دستور لها منذ استقلال المملكة عام 1971 فأصبحت بذلك ملكية دستورية. في هذا السياق، يكتسب السبق الصحفي الذي تصدر الصفحة الأولى من صحيفة ديلي ميرور اللندنية في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005 مزيداً من الإثارة. تستند الصحيفة إلى مذكَّرة سرية تحمل الرقم 10، وتعود إلى 16 نيسان/أبريل عام 2004. في هذا التاريخ، كانت القوّات الأميركية تحاول القضاء على مقاومة المتمرّدين في الفلوجة، فيما كان طوني بلير يجتمع بجورج بوش في البيت الأبيض. خلال هذه المحادثة، أعلم بوش طوني بلير بنيته تفجير قناة الجزيرة الفضائية العائدة لحليفه القطري لأنه يرى أنها تخدم القاعدة وتؤمن

الدعاية لها، من خلال بث شرائط فيديو لاحتجاز رهائن وتنفيذ إعدامات. لكن طوني بلير حذره لحسن الحظ من هذه الخطوة مستعرضاً بعض النتائج السلبية التي قد تنتج عنها. منذ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، منع وزير العدل البريطاني لورد سميث الصحافة، من متابعة تناول هذا الموضوع لأنها تخالف بذلك القوانين التي تحمي سرّية القرارات الرسمية. وإذا كان يمكن التشكيك في صحة هذا الإعلان المذهل لجورج بوش، فإن ردّة الفعل الاستثنائية للسلطات البريطانية في بلد حرية الصحافة، تؤمن له كل المصداقية التي كان يفتقر إليها. إضافةً إلى ذلك سوف يستسيغ عشاق أفلام ستانلي كوبريك وفيلمه الشهير «الدكتور فولامور» هذه الهفوة الجديدة للرئيس، التي تتناقض تماماً مع ادعاءات إدارة بوش بالعمل على نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير. بالعودة إلى الوراء، لا شك أن هذا الخبر يدفع إلى إعادة النظر في أخطاء الجيش الأميركي التي حصلت تباعاً في مكاتب القناة أولاً في كابول عام 2001 (قتيل واحد) ثم في بغداد عام 2003. في أحسن الأحوال، وإن كانت كل هذه المسألة تنمّ عن روح الفكاهة عند الرئيس – كما أراد البعض إظهارها – إلاّ أنّها تبقى مزعجة حتى في هذا الإطار. لكن من يصدّق هذا؟

في الكويت، في شهر حزيران/يونيو عام 2005، أدّت أول وزيرة امرأة في تاريخ البلد، وقد عُينت على رأس وزارة التخطيط، اليمين أمام البرلمان في وجه اعتراضات الإسلاميين الذين هم أقلية في البرلمان. تبشّر هذه الإصلاحات «البديلة» ببوادر تغييرات ديمقراطية. وإن كانت هذه الإصلاحات لا تُحدث أي تغيير في الأنظمة القائمة، إلاّ أنّها تسمح للممالك البترولية الصغيرة في مجلس التعاون الخليجي، بالظهور كدول طليعيّة مقارنة مع الوضع السعودي الأكثر وضوحاً في هذا المجال.

أما الوجود العسكري الأميركي في العراق وإن افترضنا أنه لم يكن، في البداية، جزءاً من المشاريع الاستراتيجية الأميركية الأصلية، فإنّه يبدو الآن مقبولاً، لا بل «مرغوباً به» لبضع سنوات بعد، على الرغم من قلق الرئيس بوش الذي أصبح موقفه واضحاً حيال ضرورة انسحاب ولو جزئي، لقواته من المستنقع العراقي، حتى ولو كان وراء هذا الموقف حالياً أسباب انتخابية تتعلق بالانتخابات التي ستجري في الولايات المتحدة في منتصف مدة الولاية الرئاسية. لكن لو فرضنا أن رغبته بالانسحاب صادقة، فما هو المخرج المشرّف حقاً الذي

يمكن إيجاده؟ مع ذلك صار من المسلم به أن القسم الأكبر من الوحدات الحليفة الرئيسية ولاسيما البريطانية والأسترالية والإيطالية واليابانية ستغادر العراق عام 2006. ثم ستتبعها الوحدات الأخرى تاركة البلد لمواجهة مصيره.

العراق

كانت الخطة الأولى في العراق بسيطة نظرياً من منظار واشنطن. يجب إزالة الخطر الذي يشكله صدام حسين وأسلحة الدمار الشامل. وإذا كان فشل النظام العراقي مضافاً إلى عمليات غسل الدماغ التي كانت تنفذها أجهزة المخابرات الأميركية البريطانية، قد شكل مصدر قلق على المستقبل، إلا أنه يبدو بالرغم من كل شيء أن الرئيس بوش قد زوّد منذ البداية بمعلومات خاطئة وبنصائح سيئة. لكن بما أنه كان مستعجلاً في التخلص من عدو، أضعفته 12 سنة من الحصار، تخللها قصف شبه يومي من القوات الجوية الأميركية البريطانية فوق منطقتي الحظر الجوي، تم اتخاذ القرار بسرعة كبيرة. إن هذه المناطق الثلاث يمكن في نهاية المطاف أن تشكل حدود ثلاثة كيانات إقليمية «مستقلة». وقد أجمع معظم المراقبين حول قرار نهائي لا رجوع عنه يتعلق باجتياح العراق في أيلول/سبتمبر 2002. لكن لا بد من التوضيح أن نائب الرئيس ريتشارد تشيني كان قد طلب من وزير دفاع بيل كلنتون وليام كوهن، منذ عملية التسلم والتسليم بين الرئيسين كلنتون وبوش، أن يقدم للرئيس الجديد تقريراً عن «العراق ومختلف الاحتمالات». حصل هذا قبل تسعة أشهر من أحداث 11 أيلول/سبتمبر أي قبل انتقال جورج بوش إلى المكتب البيضاوي[10] وقُبيل أن يتولى ريتشارد تشيني مباشرة الملفات المتعلقة بالطاقة وبالعراق.

حول مكاسب الحرب في العراق

من بين المكاسب التي تحققها العملية على الصعيد النفطي، مساهمة الـ2,8 مليون برميل يومياً التي تستطيع بغداد ضخّها بسرعة في السوق، باعتبار أن ذلك كان مستوى قدراتها عام 2002، ما يؤدي إلى زيادة عرض النفط العالمي الذي يطمح إليه ريتشارد تشيني. أما اتفاق «النفط مقابل الغذاء» فكان يحد من حجم الصادرات العراقية التي اقتصرت على حوالي

المليوني برميل في اليوم بما في ذلك الكميات المهرّبة. إن قيام نظام مؤيد للغرب في بغداد سيخدم في نهاية المطاف مصلحة الولايات المتحدة ومخططاتها المتعلقة بالطاقة، على المدى الأبعد، باعتبار أنه لا غنى عن الخليج العربي في سوق الهيدروكاربور. وبحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية سوف تؤمن هذه المنطقة عام 2030، 65 في المئة من إنتاج الخام العالمي.

تفسر هذه العوامل سبب الأهمية التي توليها واشنطن لرفع الحظر العراقي، ولو كان هدفها سياسياً قبل كل شيء: ألا وهو تخليص الشرق الأوسط من طاغية صار ضعيفاً، ومن بؤرة محتملة لعدم الاستقرار، بهدف إعادة تشكيل المنطقة والضغط على «الحليف» السعودي، الذي بدأ وضع احتياطاته يثير التساؤلات في بعض الأوساط النفطية ما وراء الأطلسي. انطلاقاً من وجهة النظر هذه، كان نفط صدام حسين يشكل وسيلة أكثر منه هدفاً لحرب محدودة المدى. على المدى المتوسّط، كان يسمح بتمويل المجهود الحربي الأميركي وإعادة الإعمار. أما على المدى البعيد فأصبح من مكاسب الحرب غير المباشرة أيضاً. نذكّر أيضاً بأن السوق العراقية كانت هدفاً لأطماع أطراف عدة وأن المناخات الحربية التي كانت ترتسم في الأفق ما كانت لتخيف الشركات النفطية الأميركية التي كانت تحمي المعارضة العراقية في المنفى، لا سيما أحمد شلبي زعيم المؤتمر الوطني العراقي بهدف إعادته إلى العراق إثر إسقاط نظام صدام حسين. كانت هذه الشركات تريد فرض نفسها على سوق كانت قد بدأت تتقاسمها منافساتها الفرنسية (توتال) والإيطالية (أجيب) وخصوصاً الروسية (لوك أويل، وسلافنفت) من دون أن تستطيع الاستفادة منها جرّاء الحظر المفروض من الأمم المتحدة.

وقد ذهب أحمد شلبي عشية الغزو عام 2003، إلى تأييد إنشاء اتحاد نفطي، بعد انتهاء الحرب، تكون حصة الأسد فيه للشركات الأميركية، ما اقلق الرئيس التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم البريطانية.

نظرياً، كانت الحرب في العراق وسيلة ضغط أيضاً على منظمة البلدان المصدرة للبترول. وقد اضطلعت العراق كعضو مؤسس في هذا المنظمة، بدور مركزي حتى حرب الخليج الأولى. وقد قلّصت العقوبات التي فرضت عليها من دور النفط العراقي المتوفر في السوق ومن أهمية العراق في منظمة البلدان المصدرة للبترول. ومن المرجح أن عودة العرض العراقي إلى السوق الذي قدّر الأخصائيون حجمه على المدى القريب بستة ملايين برميل في اليوم،

قد صنّف الإنتاج العراقي، من بين 11 دولة أعضاء في المنظمة، في المرتبة الثانية بعد السعودية مباشرة. كما وقد يدفع ذلك، نظرياً أيضاً، سائر البلدان إلى تقليص إنتاجها أو القبول بانخفاض كبير لأسعار النفط. أما بالنسبة إلى الشركات الأنجلوساكسونية، فكانت مشاركتها في السيطرة على النفط العراقي ضرورية أيضاً لأسباب تتعلق بتكلفة الإنتاج، فالنفط العراقي يتحدّى كل منافسة بالنسبة لسائر مناطق العالم؛ وهو عامل أساسي في حال انخفاض محتمل لأسعار الخام.

لا بد من التذكير بأن بغداد كانت تستخرج 3,5 مليون برميل يومياً في أواخر السبعينيات. إلا أن 8 سنوات من الحرب مع إيران أعقبتها 12 سنة من العقوبات الدولية أضرّت كثيراً بالبنى التحتية النفطية في البلد. وكان الأخصائيون في هذا المجال، يقدّرون في نهاية الهجوم العسكري في نيسان/ عام 2003، أن البلد سيحتاج لفترة 3 سنوات ولاستثمارات بقيمة 7 مليارات دولار للعودة إلى مستوى السبعينيات، ولمدة لا تقل عن 10 سنوات ولـ 20 مليار دولار لزيادة العائدات والتوصل إلى إنتاج 5,5 مليون برميل في اليوم.

على الرغم من أن هذه السياسة وُضعت لكي تكون مربحة بصورة مباشرة على المدى المتوسط فقط،إلا أنها كانت تؤمن فائدة أخرى: ألا وهي أنها تتيح في غضون ذلك، إيجاد قوة موازنة للنظام السعودي وأنها سوف تحمل هذا الأخير على فتح الباب أمام عمليات التنقيب عن النفط وإنتاجه. وبما أن الرياض كانت لا تزال ترفض إعادة النظر بالحق الحصري لشركة أرامكو، كان البعض في إدارة بوش يأمل أن تدفع المضاربة العراقية، السعوديّة إلى الانفتاح على الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية. وقد ذهب آخرون، وخصوصاً في محيط ريتشارد بيرل، – «شيطان» الحرب الباردة– إلى أبعد من ذلك مطالبين بكل بساطة بفصل محافظة الأحساء الشيعية حيث توجد أهم حقول نفط المملكة الوهابية. وعندها لن تسيطر العائلة المالكة سوى على مدن الإسلام المقدسة وتُحرم من القسم الأكبر من الثروة النفطية التي تشكل مصدر تمويل لنشاطات مشبوهة أحياناً.

وإن كان هذا المشروع يبدو غير واقعي للكثيرين، فهو يندرج في تقليد أصبح اليوم متجذّراً في مجموعات الفكر والرأي عبر المحيط الأطلسي، يقضي بتصور ما لا يمكن تصوره لكي ترى ما يمكن أن ينتج عنه من واقع ملموس.

تذكير ببعض العلاقات القديمة بين الولايات المتحدة والعراق

على مستوى أكثر براغماتية، إذا كانت بداية سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تعود إلى الحرب العالمية الثانية، فإن اهتمام الولايات المتحدة بالعراق أحدث عهداً وقد ظهر على خلفية الحرب الباردة. فهو يعود إلى عام 1963، عندما ساهمت وكالة المخابرات المركزية بالانقلاب الذي أطاح بنظام العميد قاسم المؤيد للشيوعية. فقد أمدّت المخابرات الأميركية بالمال والأسلحة حزباً سرّياً عراقياً صغيراً ألا وهو حزب البعث. لم يكن صدام حسين حينها سوى ناشط شاب، يقوم ببعض العمليات الوضيعة لحساب قادة حزب البعث. بعد محاولة أولى للإطاحة بقاسم، لجأ إلى القاهرة حيث عمل لبعض الوقت مراسلاً لوكالة المخابرات المركزية CIA. بعد إسقاط نظام قاسم، بدأ القمع الدموي وأودت مطاردة الشيوعيين بحياة الآلاف من الضحايا. في غضون بضعة أشهر، فقد البعثيون مصداقيتهم إثر التجاوزات الكثيرة، واضطرّوا إلى التنازل عن السلطة للجيش. فإذا بصدام حسين يبتعد عن الأضواء. إلا أن حزب البعث عاد بعد 5 سنوات بمساعدة وكالة المخابرات المركزية وأحتلّ صدام حسين المركز الثاني في السلطة. وكان هاجسه عصرنة العراق. ففتح أبواب البلد أمام المستثمرين الغربيين ونال منهم بفضل النفط كل ما يريده، والأسلحة طبعاً. وعلى الرغم من تأميم شركة نفط العراق عام 1972، الذي أغنى البلد وأتاح له التسلح بشكل أكبر، ومن حرب أكتوبر ضد إسرائيل عام 1973، لم يكن صدام حسين يُعتبر مصدر خطر حقيقي. وقد عززت الثورة الإسلامية في إيران ووصول آية الله الخميني إلى طهران في شباط /فبراير عام 1979، هذا الانطباع لدى واشنطن، حتى بعد 22 كانون الأول/ سبتمبر عام 1980 وهو تاريخ الهجوم العراقي على إيران. فإن الولايات المتحدة كانت تواجه من جهتها منذ الرابع من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1979، أي غداة وصول الشاه إلى الولايات المتحدة، اختطاف رهائن من دبلوماسييها في سفارتها في طهران. طالب مختطفو الرهائن الذين انتحلوا صفة طلاب ينتمون للأمام الخميني، بعودة الشاه ومحاكمته في إيران – وهو الذي لطالما كان تعاونه مع واشنطن مثالياً والذي استقبله على مضض في المنفى، الرئيس كارتر. حصل الهجوم العراقي بعد خمسة أشهر من فشل البحرية الأميركية الذريع، المارينز، في تحرير الرهائن الأميركيين.

في النهاية، سيبقى صدام حسين حليفاً للولايات المتحدة حتى اجتياحه للكويت في آب/

أغسطس عام 1990. وكانت الولايات المتحدة لا زالت تعتبر حتى شباط/ فبراير عام 1990، نظام صدام حسين بمثابة «قوة اعتدال» كما تتمنّى أن «توسع علاقاتها مع العراق». وقد صرح نائب وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط جون كيلي، في أواخر شهر تموز/ يوليو، أن «الولايات المتحدة لا تريد أن تقحم نفسها في النزاعات الحدودية بين الكويت والعراق». كما أن سياسة الدبلوماسية الأميركية الملتبسة قد تأكدت من خلال تصريح أدلت به عشية غزو الكويت السفيرة الأميركية في بغداد، أبريل غلاسبي، ألمحت فيه إلى أن واشنطن تريد «حلاً عربيّاً» للنزاع العراقي الكويتي ثم ذهبت في عطلتها بعد أن التقت صدام حسين في الخامس والعشرين من شهر تموز/ يوليو في بغداد، ما اعتبره هذا الأخير بمثابة ضوء أخضر لغزو الكويت الذي بدأ في الثاني من شهر آب/ أغسطس 1990. غير أن القوات العراقية كانت قد تمركزت على الحدود الكويتية قبل عدة أيام.

يُذكر أنه في عام 1961، قررت بريطانيا العظمى منح الكويت استقلاله. في ذلك الحين، اعتبرت دولة العراق هذا القرار بمثابة استفزاز. لذلك كان النظام القائم في بغداد يبدو مستعداً لأن يستعيد بالقوة إمارة أنشئت بأكملها تلبيةً لحاجات القوة المستعمرة التي كانت قد باعت بالمراخصة ثلثي مساحتها للسعودية في مؤتمر عُكير عام 1922. في ذلك التاريخ، كانت لندن تسعى إلى الحد من التقدم السعودي نحو الشمال الشرقي وإلى تثبيت الحدود الحالية بين العراق والسعودية. تجدر الاشارة في الواقع، إلى أن العديد من حدود دول الشرق الأوسط يعود إلى تقطيع أوصال السلطنة العثمانية وإلى عدة معاهدات وقعت بُعيد الحرب العالمية الأولى. كان العراق يعتبر إذاً أن ما تبقى من الكويت ولا سيما منطقتها المرفئية الاستراتيجية يشكل تاريخياً جزءاً من أرضه وأنه ضروري بالنسبة إليه لكي يؤمن لنفسه واجهة بحرية مهمة. لكن نشر قوات انكليزية دفع بغداد إلى التخلي عن اللجوء إلى القوة... حتى عام 1990.

إذا سلمنا بأن صدام حسين كان يشكل خطراً إقليمياً عام 1990، لاسيما على حقول بلدان الخليج العربي النفطية المجاورة، وعلى إسرائيل بطريقة غير مباشرة، يمكننا التساؤل أيضاً عن الظروف التي دفعت عند انتهاء حرب الخليج، بالرئيس جورج بوش الأب إلى اتخاذ قرار يطلب من رئيس هيئة الأركان الأميركية اللواء شوارتزكوف إيقاف الهجوم بعد تحرير الكويت، وعن الدعوات إلى الانتفاضة في المناطق الشيعية والكردية التي شجعت عليها

وزارة الخارجية، والتي كانت نهايتها كما نعرف.

إن استعراض تاريخ التدخل في العراق عام 2003، والذي سوف نقدمه فيما يلي، يشكل امتداداً لهذه التساؤلات ويتيح كذلك أن نفهم بشكل أفضل أهمية المساهمات المتتالية لعدد من ممثلي إدارتي جورج دبليو بوش الأولى والثانية. كما وسيسمح هذا الاستعراض الموجز بتبيان إلى أي مدى كانت جولة الرئيس بوش وكوندوليزا رايس في أوروبا خلال شهر شباط / فبراير عام 2005، والتي روجت لها وسائل الإعلام بشكل كبير، تهدف إلى تغيير العلاقات مع أوروبا القديمة، شكلياً، وعلى الأخص، إلى توجيه رسالة مطمئنة إلى وسائل الإعلام ما وراء المحيط الأطلسي. إذ في المضمون لم يتغير شيء. إن لعبة تبادل الأدوار بالإضافة إلى شخصية بعض أعضاء الإدارتين يبرران هذه التوضيحات الاسترجاعية التي سرعان ما ستوصلنا إلى عام 2005.

المحافظون الجدد والعراق

الجميع يعلم أن مشروع غزو العراق كان في ملفات بعض المحافظين الجدد منذ زمن بعيد جداً وقد قررته وخططت له ونفذته أساساً مجموعة صغيرة من الأشخاص في البنتاغون أغلبهم من المدنيين خصوصاً، مخالفةً بذلك رأي العسكريين.

إن القناعة الأكيدة بأن صدام حسين يشكل قوة مضرة لم تكن حديثة العهد لدى بول وولفويتز، المشهود له– ولاسيما من قبل الأوساط الحاكمة في واشنطن – بقدرته على التحليل واستباق الأمور وهي إحدى نقاط القوة عنده. وأول إنجاز له في هذا المجال هو الوثيقة التي أعدها عام 1979 عندما كان يعمل بإمرة نائب وزير الدفاع المكلف بالبرامج الإقليمية، وقد فصّل فيها التهديد الذي كان يشكله صدام حسين على البلدان المجاورة. لكن خلال الثورة الإيرانية، كانت سياسة حكومة جيمي كارتر تسعى إلى إيجاد قوة مناهضة موازية، وكان العراق يمثل هذه القوة، كما أوضح لاحقاً دونالد رامسفيلد الذي قام بما لا يقل عن زيارتين إلى العراق، بصفته سفيراً استثنائياً لرونالد ريغن إلى الشرق الأوسط. وقد أظهرت وثيقة سرية كشفت النقاب عنها صحيفة واشنطن بوست في أواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 2003، أن وزير الدفاع الأميركي ذهب إلى بغداد في شهر آذار/ مارس عام

1984 لطمأنة العراق، أي طارق عزيز على وجه التحديد، بشأن بيان أميركي يدين استخدام الأسلحة الكيميائية آنذاك ضد القوات الإيرانية. وكانت مهمته تقضي بالتأكيد للحكومة العراقية أن هذا البيان لن يعيق العلاقات بين البلدين. وقد جاء هذا اللقاء إثر زيارة أخرى للسيد رامسفلد إلى بغداد في كانون الأول/ ديسمبر 1983، كُلّف المسؤول الأميركي خلالها إقناع العراق باستئناف علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. وبحسب الوثيقة التي رفعت عنها السرية، اجتمع السيد رامسفلد آنذاك بصدام حسين وطارق عزيز.

بعد ذلك بقليل، وفي أيلول/ سبتمبر 1988، وافقت وزارة التجارة الأميركية على تزويد العراق بالسموم المخصصة للاستعمال العسكري للفحم والتسمم الوشيقي. عام 1988 أيضاً، وبعد قصف محلة حلبجة الكردية بالأسلحة الكيميائية في شهر آذار/ مارس، أي حوالي نهاية الحرب الإيرانية–العراقية، فازت الشركة الأميركية بكتل Bechtel بعقد إنشاء محطة كيميائية رئيسية، في ضاحية من ضواحي بغداد، ترمي إلى أهداف مدنية وعسكرية في أن معاً. حينها، وبصورة تدعو إلى الاستغراب، عزت دراستان أعدّهما البنتاغون هذا القصف إلى إيران. توقف بناء المحطة جرّاء الغزو العراقي للكويت فوُضع موظفو بكتل تحت المراقبة وغادر آخرهم العراق في كانون الأول/ ديسمبر عام 1990 تزامناً مع إطلاق سراح آخر الرهائن، قبيل بدء الضربات الجوية على بغداد في أواسط شهر كانون الثاني/ يناير 1991 تمهيداً لبدء الهجوم البري لقوات التحالف. لم يعد إذن من المستغرب أن يكون المحافظون الجدد متيقنين من حيازة العراق على أسلحة الدمار الشامل، الكيميائية على الأقل. كانت بكتل من أولى الشركات التي استفادت من عقود إعادة الإعمار التي منحتها الإدارة الأميركية المؤقتة في العراق عام 2003.

أما فيما يتعلق ببيع الأسلحة، فقد اتُّهم عشرون بلداً على الأقل، قبل حرب الخليج عام 1991، بمساعدة العراق في الحصول على التقنيات اللازمة لتنفيذ عدة برامج تسلّح، يتعلق أحدها بتطوير الأسلحة الكيميائية. حتى سويسرا، شاركت في برنامج تسليح العراق. وفي كانون الأول/ ديسمبر عام 2002، قدمت الحكومة العراقية وثيقة من 12 ألف صفحة إلى الأمم المتحدة تذكر فيها العديد من الشركات البريطانية والفرنسية والروسية والأميركية والصينية التي قدمت لها تقنيات عسكرية. وبحسب هذه الوثيقة العراقية، فقد باعت 17 مؤسسة

بريطانية و24 شركة أميركية إلى العراق أسلحة وتقنيات لأسلحة نووية وصواريخ. علاوة على ذلك، وبحسب الوثيقة عينها «أجرت 50 شركة تابعة لشركات أجنبية المعاملات المتعلقة بتقديم الأسلحة إلى العراق انطلاقاً من الأراضي الأميركية». وتظهر ألمانيا في هذه الوثيقة كأهم شريك للعراق في قطاع التسلّح من خلال بيع 80 مؤسسة لديها تقنيات عسكرية إلى بغداد.

أثناء حرب الخليج عام 1990، كان بول وولفويتز قد عاد إلى البنتاغون كنائب لوزير الخارجية ومكلف بإعداد السياسات. أما جورج بوش، والد الرئيس الحالي فكان في البيت الأبيض وكان وزير الدفاع يدعى ريتشارد تشيني الذي أصبح فيما بعد نائباً للرئيس جورج دبليو بوش[11]. أما بول وولفويتز المكلف بالتخطيط فقد أعدّ عملية «عاصفة الصحراء» وأمّن تمويلها مقدماً للحلفاء وخصوصاً لألمانيا واليابان اللتين لم تشاركا في العمليات العسكرية، فاتورة بقيمة 50 مليار دولار من أجل تأمين خدمات القوات الأميركية. كما وساهم بإقناع الإسرائيليين بعدم دخول الحرب لكي لا يسيئوا إلى الشركاء العرب في التحالف، على الرغم من صواريخ «السكود» التي أطلقها العراق على إسرائيل.

في كانون الثاني/يناير عام 1998، وإثر بدء الأزمة التي ستؤدّي إلى طرد مفتشي الأمم المتحدة، أرسل بول وولفويتز «رسالة مفتوحة» إلى الرئيس بيل كلنتون، دعاه فيها إلى المباشرة بعمل عسكري في العراق، بما أن الطرق الدبلوماسية برأيه، لم تكن مجدية معه. بنظره أيضاً، ينبغي أن يكون إبعاد صدام حسين ونظامه عن الحكم هدف سياسة الولايات المتحدة. كان من بين موقعي هذه الرسالة، دونالد رامسفيلد الذي أصبح اليوم وزيراً للدفاع، وريتشارد آرميتاج مساعد وزير الخارجية كولن باول والذي يحتلّ اليوم المركز الثاني في وزارة الخارجية، وجون بولتون الذي كان حينها نائب وزير الخارجية المكلف بمراقبة التسلح، وقد أصبح الآن سفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، فضلاً عن روبرت زوليك وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية، وزلماي خليلزاد الذي أصبح في ما بعد سفير جورج بوش لدى المعارضة العراقية قبل أن يتم تعيينه تباعاً وكما ذكرنا آنفاً سفيراً للولايات المتحدة في كابول ثم سفيراً في بغداد في أبريل/نيسان عام 2005 بدلاً من جون نيغروبونتي، سفير الولايات المتحدة السابق لدى الأمم المتحدة على عهد إدارة بوش الأولى، والذي سيُعيّن في شباط/فبراير عام 2005

مشرفاً على الإدارة المركزية المستحدثة للاستخبارات الأميركية.

من بين الموقعين أيضاً، مستشار وزارة الدفاع الأميركية ريتشارد بيرل في عهد رونالد ريغن، وقد أشرف ريتشارد بيرل على مدى سنتين حتى نيسان/ أبريل عام 2003، على مجلس السياسة الدفاعية وهو لجنة استشارية في البنتاغون مزودة بمركز أبحاث له قدرة كبيرة على التأثير وضالع جداً في إعلان الحرب.

إثر تعيينه من قبل عملاق الاتصالات الأميركي غلوبل كروسينغ وسيطاً لدى البنتاغون قام السيد بيرل الذي لا يتردد في الخلط بين مصالحه الخاصة ومهامه العامة، وبعد مرور أسبوع على بدء العمليات العسكرية في العراق، بتنظيم منتدى لبنك غولدمان ساكس من أجل توجيه النصح للمستثمرين المستقبليين حول الفرص التي توفرها إعادة الإعمار. استمر بيرل، الذي كان صديقاً حميماً لعدنان خاشقجي، وهو تاجر أسلحة على مستوى عالمي أصبح حديث الناس في فضيحة إيران غيت ومن ثم بعد إفلاس بنك الاعتماد والتجارة الدولي، في إجراء الصفقات مع الأوساط السعودية الأكثر نفوذاً في المملكة مستنكراً في الوقت نفسه تورط الرياض في أحداث 11 أيلول/ سبتمبر.

يجب أيضاً أخذ وجود إسرائيل بعين الاعتبار

استفاد ريتشارد بيرل بوصفه رئيساً لشركة متخصصة في بيع أنظمة أمان يديرها هو وصديقه هنري كسنجر، من نصائح بول وولفويتز الصائبة. إن بيرل الذي لم يخف علاقاته المتينة مع حزب الليكود الإسرائيلي هو الذي كان وراء التقارب بين حزب آريال شارون والفئة المسيحية داخل حزب المحافظين الجدد، هذا التقارب الذي اعتبر في وقت من الأوقات حملة صليبية سياسية–ديمقراطية على أرض الإسلام. وسرعان ما تم إشراكه في مشاريع العراق النفطية ما بعد صدام حسين. إلا أن هذه الفضيحة المتشعبة، التي لم تؤدِ بعد – بصورة مُستغربة – إلى أي ردّات فعل، تشكّل جانباً محرجاً من عملية التصدير المظفّرة للديمقراطية، أقله بالنسبة إلى بعض مروجي هذه النظرية. فضّل ريتشارد بيرل ولمزيد من الحذر، التخلي عن رئاسة مجلس السياسة الدفاعية، في أواخر شهر آذار/ مارس عام 2003، خاصة إثر ورود اسمه في ثلاثة ملفات تجارية للكسب غير المشروع متعلقة بالتسلح والأمن. وهكذا كان بإمكانه أن

يستفيد شخصياً بشكل كامل من السياسة التي كان أحد الداعين إليها.

لكن قد يكون من الخطأ اعتبار أن هناك تطابقاً تاماً بين السيدين بيرل وولفويتز. إن السيدين يعرفان بعضهما طبعاً مذ عملا سوياً في أواخر السبعينيات لمصلحة السناتور الديمقراطي السابق هنري جاكسن، رائد النضال المعنوي ضد الشيوعية. إلا أن ريتشارد بيرل أقرب إلى جناح حزب الليكود الإسرائيلي المتشدد. كما يعتبر أن السياسة الوحيدة الممكنة للغرب، وفي كل الأحوال، للولايات المتحدة هي سياسة مواجهة طويلة ومتعددة الأوجه مع العالم العربي والإسلامي. أما وولفويتز، وهو سفير سابق لدى أندونيسيا، فيرفض «صدام الحضارات» الذي عمّمه صموئيل هنتنغتون[12]. إنها على الأقل مقاربته الرسمية وربما سيفيده ذلك في مهامه الجديدة كرئيس للبنك الدولي.

من جهته، وقّع ريتشارد بيرل مع دوغلاس ج. فيث عام 1996 تقريراً رفعاه إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تحت عنوان «استراحة نظيفة». نصح هذا التقرير رئيس الوزراء المنتمي لحزب الليكود بـ«التخلّي بلباقة» عن عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية. أما دوغلاس فيث الأقل شهرة شعبيّاً، فقد شغل ابتداءً من تموز/ يوليو عام 2001، أحد المناصب الأساسية في البنتاغون فكان مستشاراً مساعداً للوزير مكلفاً بالمسائل السياسية. إنه الشخصية المدنية الثالثة في البنتاغون بعد السيدين رامسفيلد وولفويتز. وضعته مهامه وبلا أدنى شك، في قلب حرب العراق وأعطته في الوقت عينه دور المهندس الكبير في تموضع القوات الأميركية الاستراتيجي في العالم وفي مكافحة الإرهاب العالمي. وكان دوغلاس فيث مكلفاً بقضايا الشرق الأوسط تحت رعاية رونالد ريغن منذ عام 1981 وحتى عام 1982 حين عمل في وكالة الأمن القومي لدى البيت الأبيض قبل أن يتم نقله إلى البنتاغون كمستشار مساعد لوزير الدفاع كاسبر واينبرغر المكلف بالمفاوضات السياسية في الملف الإسرائيلي الفلسطيني من آذار/ مارس عام 1984 حتى أيلول/ سبتمبر عام 1986.

ولا يخفي دوغلاس فيث قناعاته الصهيونية. ومنذ عام 1986 حتى استعادة نشاطاته في البنتاغون، أتاحت له ممارسة المحاماة في مكتبه الذي فتحه في واشنطن، الفرصة لنشر بعض المقالات. فإذا به يعلن في أواخر عام 1993 في مجلة ناشيونال إنترست الفصلية أن «تفويضاً من عصبة الأمم قد أعطى اليهود حق الاستيطان في الضفة الغربية وهو حق لا رجوع عنه».

في الواقع، حين بدأ تطبيق اتفاقات أوسلو بصعوبة ولاسيما الاتفاق على الخليل الذي وُقّع في الخامس عشر من شهر كانون الثاني/ يناير عام 1997، طلب فيث من الدولة العبرية في مقال تحت عنوان «استراتيجية لإسرائيل» إعادة احتلال «المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية» وإن «كان ذلك سيكلف عدداً كبيراً من الضحايا». من هنا، نفهم حصول دوغلاس فيث ووالده في الثالث عشر من شهر تشرين الأول/ أكتوبر على وسام من المنظمة الأميركية الصهيونية المتطرفة يمينياً، التي وصفت الحائزين على الجائزة بـ«يهودٍ معطائين، متميزين، وناشطين لمصلحة إسرائيل».

انتهى مسار السيد فيث في البنتاغون باستقالته لأسباب «شخصية وعائلية». وقد جاء إعلان استقالته في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني/ يناير عام 2005، متزامناً مع مقتل 37 جندياً أميركياً في العراق وهي الحصيلة الأكثر دموية في يوم واحد بالنسبة إلى البنتاغون منذ بدء العمليات في آذار/ مارس عام 2003 فاكتسب رمزيةً خاصة. قبل إعلان هذه الاستقالة ببضعة أيام، صدر مقال في نيويوركر مغازين اتهم دوغلاس فيث بالعمل مع مسؤولين إسرائيليين على اختيار أهداف محتملة لضربات وقائية ضد البرنامج النووي الإيراني: الأمر الذي نفاه طبعاً البنتاغون. لكن من واجب مكتب التحقيقات الفدرالي ولجان من الكونغرس القيام بعدة تحقيقات تتعلق بإدارة الوزارة التي كان السيد فيث مكلفاً بها. وقد اتُهم تحديداً بتهريب وثائق سرية عن إيران إلى إسرائيل وبإقامة مشاريع لزعزعة الاستقرار في سوريا من دون الحصول على موافقة بوش.

وإن لم يكن حزب اليمين الصهيوني المتطرف الذي ينتمي إليه ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث مهمّاً عددياً، فقد أصبح تدريجياً قوة لا يستهان بها في دوائر المحافظين الجدد الذين يساهمون في إعداد سياسة الحزب الجمهوري. إنها ظاهرة حديثة تعود إلى أواخر السبعينيات والثمانينيات، عندما غادر مثقفون يهود كثر الحزب الديمقراطي الذي كان تاريخياً حزبهم المفضل، وانضموا إلى التكتل الكبير المؤيد لريغن. ومنذ عودة الجمهوريين مع جورج دبليو بوش، راح عدد كبير من هؤلاء الصقور يتكلم علناً عن حملة صليبية عالمية لصالح الديمقراطية لكن الفكرة المسيطرة على تفكير الكثير من المحافظين الجدد هو عظمة إسرائيل وسطوعها. وقد شرح وليام كريستول، مدير المجلة الأسبوعية المحافظة ويكلي ستاندرد أسباب المطالبة بـ

«الديمقراطية الشاملة» في مقابلة أجرتها معه الصحيفة الإسرائيلية اليمينية جيروزاليم بوست في السابع والعشرين من شهر تموز/يوليو عام 2000: «لطالما اعتقدت أنه من الأفضل لإسرائيل وللولايات المتحدة أن نكون متماسكين بأشد ما يمكن لكي ينبع الالتزام تجاه إسرائيل مباشرة من مجمل سياسة الولايات المتحدة الخارجية». ليس من خطاب أوضح من هذا. إن الفيتوات الأربعين التي استعملتها الولايات المتحدة بين عامي 1972 و2004 لمنع إدانة إسرائيل أمام مجلس الأمن في الأمم المتحدة هي خير تجسيد لهذا الخطاب الذي يكتسب ميزة خاصة عندما يصدر عن جمهوريين كانوا حتى ذلك الحين أكثر تأثّراً بأوساط الأعمال والصناعة النفطية بشكل خاص، ما جعلهم يميلون أكثر نحو الأنظمة العربية. وقد حدد اصحاب مبادرة المشروع العراقي بوضوح ومنطقياً المكاسب الاستراتيجية المتعددة التي ستنتج عن حرب جديدة في العراق من منظور أميركي – إسرائيلي مشترك.

عوامل استراتيجية أخرى

تجدر الإشارة إلى أن هذا «التحالف المقدس» بدأت تخفّ حدته بعد مغادرة ممثليه الأساسيين الذين لم يعودوا جزءاً من إدارة بوش الثانية. فمن الجهة الفلسطينية وإثر وفاة ياسر عرفات تبدو إدارة بوش الحالية، أكثر عزماً من الماضي على محاولة تسوية الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني وإن كانت قرارات واشنطن في هذا الملف حبراً على ورق أكثر منها أفعالاً. وإذا بدا أن إعادة إحياء العملية مؤسساتياً قد حصلت من كلا الطرفين، فإنه من المحتمل عودة الوقائع القاسية على الأرض، جراء وجود متطرفين من كلا الجانبين، الأمر الذي يجعل الطريق نحو السلام بين إسرائيل وفلسطين مستبعداً من جديد، مهما كان بالمقابل، حجم التقدم الحاصل على صعيد الديمقراطية في الشرق الأوسط. يبدو للأسف أن السلام بين إسرائيل وفلسطين لا يمكن أن يتم عاجلاً أم آجلاً إلا بسفك الدم الإسرائيلي من جهة والفلسطيني من جهة أخرى، إذا ما قرّر فعلياً حكام الدولتين التوصل يوماً إلى تحقيق تعايش سلمي بين البلدين. لكن ما قد يغير المعادلة هو إعادة تكوين الساحة السياسية الإسرائيلية التي بدأها أرييل شارون عقب استقالته من الليكود لتأسيس حزب وسطي في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005. فمنذ ما يقارب النصف قرن، بات الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على مر السنين بالنسبة إلى بعض القادة السياسيين

أو الدينيين من الطرفين، بمثابة استثمار تجاري يؤمن لهم دخلا سيزول مع إحلال السلام، من هنا التطرف في المواقف الذي لا يسهّل إيجاد حل نهائي للصراع. أما بالنسبة إلى الانسحاب الإسرائيلي من غزة، مهما كان حساساً، ليس له سوى قيمة رمزية فهو لا يقدّم فعلياً أي حلول لموضوع القدس والضفة الغربية وعودة اللاجئين الفلسطينيين. لا بل أسوأ من ذلك، أي قيمة يمكن أن تكون له إن كان سيشكّل حجّةً للاستمرار في احتلال القدس الشرقية لا بل في زيادة قبضة هذا الاحتلال، وتوسيعه في الضفة الغربية.

وبحسب الصحيفة الإسرائيلية معاريف في عدد 26 آب/ أغسطس عام 2005، التي تذكر أرقاماً من وزارة الداخلية الإسرائيلية، فقد تمركز أكثر من 12 ألف إسرائيلي في مستعمرات الضفة الغربية بين أيلول/ سبتمبر عام 2004 وتموز/ يوليو عام 2005، من ضمنهم 6 آلاف عام 2005 فقط. وبحسب المصدر ذاته، ومنذ إطلاق خطة الانسحاب من غزة، تمركز أكثر من 18 ألف مستوطن جديد في الضفة الغربية في المستعمرات الأكثر راديكالية كالمستوطنات الدينية الشديدة التطرف الواقعة على مقربة من الخط الأخضر. وبما أن الانسحاب من غزة لا يطال رسميّاً سوى 8500 شخص، فلا شك في أن رصيد الاحتلال يبقى قوياً. سيتخطى عدد المستوطنين مستقبلاً الـ250 ألفاً تقريباً في الضفة الغربية، ناهيك عن حوالى الـ200 ألف الذين يعيشون في أحياء المستوطنات المبنية في الجزء الشرقي من القدس. ولا تنفك إدارة بوش تكرّر ضرورة وقف الاستيطان لكنها تدع الأمر يستمر.

وقد رضخت معظم الدول العربية منذ زمن طويل لفكرة تقبّل الوجود الإسرائيلي إلا أنها لم تتوصل للتوافق على حلّ تعتبره غالبية البلدان العربية مشرّفاً خاصة فيما يخص مصداقية وقابلية الحياة للدولة الفلسطينية المستقبلية، وعودة اللاجئين، ووضع القدس، وإعادة الجولان إلى سوريا.

إلا أن هذه الانقسامات العربية تظهر أيضاً في أماكن أخرى. فعندما اجتمعت الجامعة العربية في الأول من شهر آذار/مارس عام 2003 في القاهرة قبل أسبوعين من بدء اجتياح العراق، كان عليها أن تبدي رأيها في اقتراح الإمارات العربية المتحدة القاضي باستقبال صدام حسين منفياً إذا ما تخلى عن الحكم وقبل بعرض الولايات المتحدة الأخير لتفادي الحرب. وإن أبدت غالبية الدول العربية ترحيباً بهذا القرار بدءاً بمغرب محمد السادس وهو أحد حلفاء

واشنطن الإقليميين، فالغريب أن مصر حسني مبارك أي البلد المنظّم للقمّة والحليف الآخر، المخلص للولايات المتحدة، هي التي ألغت فعالية هذا الطرح معللةً ذلك بعدم استطاعة المسؤولين العرب الرضوخ لقرار خارجي يقضي بتنحية أحدهم. أهي حسابات الرئيس الشخصية إذاً أم ازدواجية الولايات المتحدة التي عكسها الرئيس المصري؟ يصعب الجزم، وإن كنا على يقين، أن الولايات المتحدة لم تكن تنوي التخلص من صدام حسين وحسب بل ومن حزب البعث أيضاً الذي كان مؤيداً لصدام حسين والذي كان يحكم فعليّاً كل البلد. وإذا بالجامعة العربية تفوت من جديد فرصة التكلم بصوت واحد وتفادي صراع إقليمي يطال أحد أعضائها لم تنته نتائجه بعد.

تفشّى الانقسام في صفوف قمة الجامعة العربية في أواخر آذار/مارس عام 2005 في الجزائر ومن ثمّ في قمة اتحاد المغرب العربي بعد ذلك بقليل[13]. كان متوقعاً أن تعقد هذه القمة في السادس والعشرين من شهر أيار/مايو عام 2005 في طرابلس إلا أنه تم تأجيلها لأجل غير محدد إثر منازعات حول الدعم الجزائري لجبهة البوليساريو ضد المغرب في حين كانت العلاقات بين البلدين قد بلغت مرحلة التقارب منذ عدة أشهر. فإذا بإسرائيل تستفيد من كل هذه الانقسامات كما فعلت مع المبادرة السعودية التي اعتمدتها الجامعة العربية في بيروت شهر آذار/مارس عام 2002 والتي رفضتها إسرائيل. اقترحت هذه المبادرة على الدولة العبرية سلاماً شاملاً مقابل انسحابها الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967. وإن لم يتغير موقف إسرائيل كثيراً، فإن موقف الولايات المتحدة تطور شكلياً مع إدارة بوش الثانية حتى لو بقيت الأهداف الأساسية ثابتة.

في عالم ما بعد الحرب الباردة كما يراه المحافظون الجدد، وخصوصاً في الشرق الأوسط، لم يكن وضع الولايات المتحدة قبل الحرب في العراق، مطمئناً، على الأخص، في السعودية. كانت الولايات المتحدة تهيمن على هذه المنطقة لكنها لم تكن تسيطر عليها فعلياً إذ أن أعداءها التقليديين وأعداء إسرائيل حليفتها الحقيقية الوحيدة في المنطقة، كانوا لا يزالون يتمتعون بقدرة رهيبة على إلحاق الضرر لا تقاس بمدى قوتهم الفعلية. هذا ما كان عليه وضع العراق وسوريا وحتى إيران. كان على مشروع بول وولفويتز للعراق أن يمكّن المحافظين الجدد، عندما تسنح الفرصة، من تغيير الشرق الأوسط برمته لصالحهم ولأجل بعيد ودائم، وقد أتت أحداث 11

أيلول/سبتمبر لتعزيز وتسريع هذا المشروع. أما النفط، وإن لم يكن السبب الرئيسي للتدخل، فقد شكّل بلا أدنى شك إحدى المصالح المرافقة، أقله في ذهن بعض الجمهوريين وأكثريتهم كانوا في صف نائب الرئيس ريتشارد تشيني أكثر مما كانوا يدورون في فلك المحافظين الجدد وإن كان هؤلاء يمثلون تيارات متعدّدة ومختلفة. ذلك أن النفط العراقي يتمتع بالقدرة الأقوى على الصعيد العالمي بعد نفط السعودية.

العراق ونفطه: من الأمس إلى ما بعد الغد

الجميع يعلم أن العراق تمتلك ثالث احتياطيات النفط العالمية المثبتة بعد السعودية وإيران. لكن ما قد يجهله الكثيرون، هو أن إمكانيات اكتشاف النفط في العراق، بالنسبة لجيولوجيي النفط بشكل خاص، تعد بمستقبل وافر في الخليج العربي، وذلك لميزاته الجيولوجية من جهة، وغياب حملة فعلية للتنقيب منذ ما يزيد عن خمس وعشرين سنة من جهة أخرى بسبب الحروب المتعاقبة والحصار المفروض. يمكن اعتبار العراق، نظرياً، في المرتبة الثانية عالميا قبل إيران. ومن المفترض أن تحوي الصحراء الغربية، والتي تمثل ما يقارب ربع مساحة البلد، مخزونات مهمة علماً أن عدد عمليات الاستكشاف التي جرت فيها منخفض جداً. أما المخزونات التي سبق وتم تحديدها، فهي تتألف من حقول عملاقة وسوبرعملاقة، بعضها تطور قليلاً أو لم يتطور أبداً. أي أن قدرتها بقيت تقريباً على ما كانت عليه.

إن حقل منطقة كركوك العملاق يحتوي وحده على 8 إلى 9 مليارات برميل في حين أمّن منذ 1934 ولفترة طويلة ما يقارب الأربعين في المئة من الإنتاج العراقي. من هنا، يتوضح سبب رفض الأكراد المساومة على ضم كركوك إلى كردستان ومطالبتهم بأن يحصل هذا الإقليم على حكم ذاتي في إطار فدرالية عراقية، بل على الاستقلال في يوم ما.

إن أهمية كركوك بالنسبة إلى الأكراد رمزية وسياسية وإنسانية واقتصادية واستراتيجية. ففي المفهوم الكردي، تتخذ كركوك القدر نفسه من الأهمية التي تتخذها القدس تقريباً بالنسبة إلى الفلسطينيين. وسياسياً، تشكل كركوك عنصراً أساسياً في إنشاء كردستان الفدرالية المستقبلية بحسب تخطيط القادة الأكراد. لكن لا شك في أن أهميتها ناتجة من بعدها الاقتصادي. وبعد مرور ستين عاماً على بدء استثمار نفطها، كان ما يزال حقلها ينتج ما يقارب 900 ألف

برميل في اليوم أي ما يقارب نصف الصادرات العراقية. لكن لا شك في أن هذا الرقم سبق غزو عام 2003 إذ انخفض هذا الرقم نتيجة للهجمات المتكررة ضد المنشآت النفطية وخطوط الأنابيب في منطقة كركوك.

يبدو أن المتمرّدين في العراق قد اختاروا النفط كعامل نفوذ اجتماعي- اقتصادي لتحرّكهم. وإن لم تكن الاعتداءات وأعمال التخريب دائماً لافتة وبالتالي معلناً عنها إعلامياً، فإنها كثيرة وقد أدّت إلى تقليص الإنتاج بشكل كبير وبالتالي، إلى خفض إيرادات الدولة العراقية وإلى تأجيل إعادة الإعمار؛ ما يؤدي بدوره إلى استياء السكان إزاء فشل السلطات العراقية وقوى التحالف في إدارة البلد. إن هذا الوضع يجعل دور المعارضين السنة وبالأخص البعثيين السابقين أساسياً للتوصل إلى أي حل سياسي في العراق.

أخيراً، إن لموقع كركوك أيضاً آثاراً جيوستراتيجية. ففي الواقع، ترفض تركيا أن يسيطر الأكراد على كركوك وأن تصبح هذه المدينة عاصمة كردستان، وإن كانت من ضمن دولة عراقية فدرالية.

فعلى مدى عقود، تمتّع حقل كركوك وغيره من الحقول الشمالية بدورٍ مهم جداً لأنه كان المصدر الوحيد للنفط وبالتالي مصدر دخل العراق الرئيسي. هذا ما يفسّر الشراسة التي أبداها «بعث صدام حسين» في رفض تقاسم السلطة في كركوك، وما يفسّر أيضاً نظام القمع العنيف والمستمرّ الذي فرضه صدام حسين ضد الأكراد.

في العام 1972، أدّى تأميم شركة نفط العراق التي كانت تضمّ مساهمين رئيسيين كشركة «شل» و«بريتيش بتروليوم»، و«إسو» (أكسون حالياً) و«موبيل» وشركة النفط الفرنسية (توتال لاحقا)، إلى إنهاء سريع للسيطرة الأنجلو- أمريكية على النفط العراقي. وبعد أن تمّ التأميم، لجأ العراق إلى الشركات الفرنسية وإلى الحكومة السوفييتية بحثاً عن التعاون والمساعدة التقنية.

شركات النفط التي أبرمت اتفاقات منذ التأميم

ابتداءً من العام 1972 أيضاً، تاريخ تدشين حقل البترول العملاق في الرميلة، بالقرب من البصرة، من قبل رئيس الوزراء السوفييتي أليكسي كوسيغين وصدام حسين، انتقل مركز

الثقل النفطي العراقي إلى الجنوب ذي الغالبية الشيعية، الذي تخطّى إنتاجه إنتاج الشمال. ومع سقوط نظام صدام حسين، أصبح بمقدور الشيعة أخيراً السيطرة على الثروة النفطية في العراق، من الجنوب حتى الشمال، بموافقة الأكراد الذين أصبحوا يستثمرون بأنفسهم حقول نفطهم في الشمال.

مباشرة بعد حرب الخليج الأولى عام 1990، أعلنت بعض شركات النفط اليابانية أنها كانت على وشك إبرام اتفاق لاستثمار حقل «مجنون» السوبرعملاق، القادر على إنتاج 600 ألف برميل في اليوم، غير أنّ الحرب والعقوبات التي فُرضت لاحقاً على العراق أنهت هذه المفاوضات وساهمت في إزالة المنافسة اليابانية.

وخلال سنة 1990، بدأت المفاوضات حول تطوير إنتاج النفط في العراق ما أن يتمّ رفع العقوبات المتعلقة بغزو الكويت، مستبعدة الشركات الأمريكية والبريطانية. فكان الشركاء الرئيسيون شركة لوك أويل (روسيا)، وشركة الصين الوطنية للبترول وتوتال فينا إلف TotalFinaElf. وقد وقّعت لوك أويل اتفاقا في العام 1997 لتطوير حقل نفط غرب القرنة. وفي السنة نفسها، منح اتفاقا ثانياً لشركة البترول الوطنية حق استثمار حقل شمال الرُميلة. يشمل كل من الاتفاقين استثمارات تصل قيمتها إلى مئات الملايين من الدولارات. وقد أحرزت المفاوضات أيضاً مع توتال فينا إلف تقدّماً، حول استثمار حقل النفط في «مجنون»، وهو أحد الحقول الواعدة المعروفة، كما حول حقل نهر بن عمر.

وقد أبرمت أيضاً أكثر من عشر شركات عالمية كبرى أو أجنبية وطنية (ايني وريبسول وبيرتامينا في أندونيسيا...وغيرها) اتفاقات مع نظام صدام حسين في العام 1990، ثم في الأعوام الممتدّة بين العام 2000 و2003. كما أبرم العراق في العام 2002 عقوداً بقيمة مليارات الدولارات مع الشركات الروسية والصينية والشركة الفرنسية توتال وغيرها من الشركات. ولكن لم تكن هذه العقود في معظم الأحيان عقوداً بكل ما للكلمة من معنى، بل اتفاقات أو مذكرات تفاهم. وعند انتهاء الحرب في العام 2003، أنشأت وزارة النفط العراقية لجنةً لتقويم صلاحية هذه الاتفاقات. وفي الواقع، وبسبب الحصار ولضمان استجابة الشركات لطلباته، دأب صدام حسين على منح هذه الشركات شروطاً مؤاتية جداً بقصد تحفيزها على انتهاك محتمل للحصار. ألغت لجنة مراجعة الاتفاقات، معظم هذه البروتوكولات

بحجّة أنها تسيء لمصالح العراق. ثلاثة «اتفاقات» فقط تم الاعتراف بها عقوداً فعلية من قبل اللجنة، منها عقد يعود إلى لوك أويل. وبالتالي، أصبح العراق من جديد مفتوحاً أمام التنافس؛ وكان لا بدّ للشركات الأنجلوسكسونية من الاستفادة من هذه «الصفقة النفطية الجديدة» التي غابت عنها في السابق. بالنسبة لهذه الشركات، يتعلّق الأمر باستعادة سيطرتها التاريخية على العراق وبتخطّي أي ظرف قد يفقدها إدارة دفّة صناعة النفط العالمية. ويشكّل سوق العراق بالنسبة لتلك الشركات التي تفوز بالعقود، أفضل الوسائل لتجديد مخزوناتها، ما يؤمّن لها بالتالي حجماً إنتاجيّاً مهمّاً ضمن هوامش ممتازة، ويكسبها ثقة الأسواق المالية التي ستسمح لها أيضاً بجمع الأموال اللازمة لاستثماراتها في مجال التنقيب والإنتاج. وقد تكون العقود العراقية ذات أهمية قصوى على صعيد المنافسة، خاصّة بالنسبة للشركات العالمية. ويتعلق كل ذلك طبعاً، بالشروط التعاقدية، بيد أنّ حقول النفط العراقية تقدّم بلا ريب مكاسب تفاضلية. وإن كانت شركات النفط تكره بالتأكيد الحروب لأنها تمنعها من متابعة أعمالها، غير أنّ الشركات الأنجلوسكسونية قدّرت إيجاباً احتمال وقوع حرب سريعة في العام 2003 وإقامة سلطة جديدة أكثر ملاءمة لها. ولم تنتظر هذه الشركات اندلاع الحرب لتبرم عقود مع أحمد الشلبي، المعارض العراقي في واشنطن آنذاك.

وأياً تكن الشركات المرشحة في المدى المنظور للعمل في العراق، فإن عليها أن تكون متيقّظة، لأن العراقيين خلال فترة الحصار وخاصةً بعد عملية التدخل في العام 2003، لم يتمكنوا دائماً من إدارة البنية التحتيّة النفطية واحتياطيات النفط بشكل جيّد. وهكذا فقد قررت السلطات العراقية ضخّ زيت الوقود في حقل نفط «الرميلة» الكبير، لتزيد من قدرته على الاسترداد وللحفاظ على الإنتاج، وذلك بدلاً من المياه التي تستخدم عادةً، والتي كان نقلها أكثر صعوبة في الظروف السائدة. ويعتبر الخبراء أنه ربما يكون حوالى 5 في المائة من هذا الحقل السوبرعملاق قد ضاع نهائياً.

ما إن انتهت الحملة العسكرية في ربيع العام 2003، حتى غدا هدف العراقيين الإنتاج بقدر المستطاع، علماً أن البنية التحتية كانت قديمة بسبب انعدام الصيانة جرّاء الحصار. إضافة إلى ذلك، راح المقاتلون يضاعفون أعمال التخريب والتحرش بالقوافل والمنشآت. في هذا السياق، وحدها شركات الخدمات النفطية مثل هاليبرتون المرتبطة بالبنتاغون أو الشركات

الأقل أهمية – التي تعتبر هذه العقود مهمّة جداً بالنسبة لها – استمرّت بتأمين الحد الأدنى من الصيانة والخدمات اللوجستية لجهاز الإنتاج العراقي.

عندما يستعيد العراق أمنه من جديد، وذلك في أفق لا يمكن توقعه طالما أن سيناريوهات تطوّر الأحداث لا تزال متعددة وغامضة، فإنه من الأرجح مع ذلك أن عقود استثمار النفط ستمنح لمن يتقدم بالعرض الأفضل عن طريق المناقصات؛ إلاّ إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الولايات المتحدة وبريطانيا ستحاولان بطريقة غير مباشرة التعويض لنفسهما عن المجهود الحربي، بالنفط من خلال الشركات الوسيطة، وهذا محتمل حدوثه أيضاً. غير أن هذا التصور هو بمثابة حكم على النوايا، إذ ليس للسلطات العراقية أي مصلحة في طرح مقتنياتها النفطية بأسعار مخفّضة. ولكن مما لا شك فيه، أن الاختيار سيكون أسهل وسيتمّ بسرعة في حال حصول استدراج عروض. وحالياً، لا نزال بعيدين كل البعد عن هذا الاتجاه لأن كافّة الشركات الكبرى ترفض العمل في هذا البلد نظراً لانعدام الأمن فيه وللتفجيرات التي يشهدها، وإن عُهد ببعض عقود دراسة الوضع في العام 2004 إلى شركة بريتيش بتروليوم وشركة شل.

لكن على الصعيد السياسي، يوجد في العراق ما يكفي من النفط لتتمكن كل من المناطق الثلاث: الكردية في الشمال، والسنّية في الوسط، والشيعية في الجنوب، معاً أو كل على حدة، من تأمين مستقبل سكانها بواسطة النفط. وإنّ رغبة بعضها في الهيمنة على الأخريات أو في الانفصال، هي التي تجعل مستقبل العراق معقّداً وعلى الأرجح فوضوياً، مع تواجد القوات الأمريكية أو غيابها. وليس مؤكّداً أن الديمقراطية في هذا السياق، ستتمكن من أن تكون في خدمة السلام والاستقرار على المدى المتوسّط.

العراق والديمقراطية

إنّ عجز الولايات المتحدة وقوّات التحالف عن إدارة فترة ما بعد الحرب في العراق، بالإضافة إلى الفوضى المستفحلة منذ ذلك الحين في المنطقة السنيّة، هما السبب في تأجيل تطوير الاحتياطيات العراقية الهائلة حاليّاً، بما فيها تلك الموجودة في المنطقتين الأخريين. ومن هذا المنظار، إن الحرب في العراق قد خالفت جميع توقعات خبراء النفط، لأن الإنتاج العراقي في العامين 2003 و2004 كان أدنى مما كان عليه في برنامج «النفط مقابل الغذاء». لذا، تسعى

الولايات المتحدة إلى تحويل هذه الهزيمة الطاقية المؤقتة إلى نصرٍ سياسيٍ في المستقبل. ولكن، نتيجة المنطق الذي اعتمدته إدارة بوش منذ البداية، والذي يعتمد على محو الماضي، فقد أصبح مستقبل البلد معقّداً بشكلٍ خطير. وفضلاً عن ذلك، إذا ما حققت الانتخابات التي جرت في الجمعية التأسيسية في 30 كانون الثاني/يناير 2005 نجاحاً في تقدير سياسة واشنطن، فإننا نواجه هنا أيضاً الالتباس الدّائم حول ما تعنيه الديمقراطية.

إن الفكرة التي وجّهت عملية إنشاء الإدارة المؤقتة في العراق برئاسة بول بريمر، هي أن الديمقراطية تُبنى من خلال إعادة تركيب للمؤسسات شبيهة بلعبة الـ «ميكانو»، وذلك بالتخلص من البنى القائمة واستبدالها بكيانات جديدة: إدارة، وجيش، وشرطة، كلها حيادية ومهنية وعلمانية ومدربة على التقنيات العالمية العالية للإدارة، وباستبعاد جميع القوى التي كانت في السابق. ولكن، فشلت هذه الخطة لأن تصور واشنطن لإرساء الديمقراطية كان نظرياً وتقنياً، ولم يأخذ بعين الاعتبار المسألة الأساسية وهي الشرعية السياسية. إذ أن هذه الشرعية في العراق كما في غيره من بلدان الشرق الأوسط لا توجد من دون الأخذ بعين الاعتبار، عاملين اثنين ألا وهما: القومية والإسلام. اتخذت إذاً المقاومة السنية المسلحة في العام 2004 من هذين المبدأين سبباً لتنزع الشرعية عن الحكومة الانتقالية. بالنظر إلى الماضي، فإن رجال الدين الشيعة هم القوة الوحيدة القادرة على أن تجيِّر لصالحها القومية والإسلام والديمقراطية.

لكن إدارة بوش قامت بكل ما في وسعها لتجنّب لعب الورقة الشيعية وذلك لأسبابٍ ثلاثة: أولاً، الخوف من تأثير إيران؛ ثانياً، تحفّظ حلفائها العرب السّنة تجاهها؛ وثالثاً، التخوّف من نشوء جمهورية دينية ما سيشكل بدوره، بعد النفط، مفارقة كبيرة أخرى. بيد أن الوقائع ضاغطة، وواشنطن تعقلّت لكنها لم تعد تسيطر على الوضع. فالتحالف الشيعي المدعوم من آية الله السيستاني هو الذي وصل إلى السلطة رغماً عن الولايات المتحدة ولكن ليس ضدها. غير أن الولايات المتحدة تدفع ثمن تحفظاتها ولن تكون لها قوة التأثير التي كان يمكن أن تتمتع بها. فالنظام الجديد الذي بدأ يظهر في العراق لن يكون بالحليف السهل، بل سيجعل إدارة الأزمة التي تلوح في الأفق مع إيران، أكثر تعقيداً.

لكن الانتخابات العراقية في كانون الثاني/يناير 2005 كان لها نتيجة أخرى: فقد جعلت

مسألة إرساء الديمقراطية في العالم العربي مسألة لا مفرّ منها. وأمست أوروبا وفرنسا بشكل خاص في وضع مربك. إذ أن الحجتين اللتين كانتا وراء دعم الأنظمة الاستبدادية (تثبيت الاستقرار وردع النزعة الإسلامية المتشددة) هما في طور الانهيار. إن تحقيق الاستقرار في العراق وفلسطين يمر اليوم عبر الديمقراطية كما أن بروز قوى دينية تقبل اللعبة الديمقراطية يشكل ضمانة ضدّ التطرّف أفضل من تلك التي تؤمنها الأنظمة الاستبدادية العلمانية التي، من الجزائر إلى تونس، تساهم بالضرورة في جعل العلمانية والديكتاتورية شيئاً واحداً وتتنازل عن شعار الديمقراطية لرجال الدين، في داخل البلد وخارجه.

وعلى الرغم من أن احتمال إقامة الشرق الأوسط الكبير يزداد يوماً بعد يوم، فليس من المؤكد أن مسيرة المنطقة نحو الديمقراطية، ستوصل الإسلاميين الراديكاليين إلى السلطة في كافّة البلدان، كما حصل تقريباً في الجزائر، مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ[14]. على العكس، إن إبقاء الأنظمة غير الديمقراطية والعاجزة عن حلّ مشاكل سكانها وتلبية تطلعاتهم، يساعد في المدى النظور على ظهور مثل هذه الحركات الإسلامية في بعض البلدان إذا ما نفذت فيها إصلاحات ديمقراطية بصورة مفاجئة[15]. بحسب هذه الفرضيّة، قد يتولى الإسلاميون الحكم إن حصلت حقاً انتخابات ديمقراطية. وقد تبرهن مصر بعد الجزائر، كما سنرى، عن صحة هذه الفرضية. للحدّ من هذه المخاطر، يجب الإقرار بأن الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير ليست سوى برنامج لكل حالة على حدة، وتبعاً لبعض المصالح السياسية الخارجية، وليست مشروعاً شاملاً كما يدّعي مؤيدوها.

لكن الولايات المتحدة التي فاجأها انتصارها العسكري السريع والتي لم تتمكن من إدارة جيدة لفترة ما بعد الحرب، قد صعبت على نفسها المهمة لدرجة أنها أصبحت غير قادرة على السيطرة على الأمور في عراق ما بعد صدام حسين، بدءاً بعدم قدرتها على إرساء الديمقراطية. وإذا كان الوقت مبكراً للحديث عن انتصار الديمقراطية في العراق، طالما لا يزال مستقبل البلد غامضاً، إلا أنه يمكن القول إن الولايات المتحدة ساهمت كذلك في تعزيز نفوذ إيران السياسي على الصعيد الإقليمي، كما سنرى لاحقاً، وفي نمو الوجود الإرهابي في الشرق الأوسط. وإذا ما استثنينا لجوء بعض الفلسطينيين المنشقّين عن حركة فتح إلى العراق، فمن المؤكد أن صدام حسين لم يكن ليؤيّد الحركات الإسلامية والفصائل الإرهابية في الشرق

الأوسط. ويُعتبر العراق الآن، كما أفغانستان من قبل، معلماً للسلفية والإرهاب. لذلك، ومهما كان الواقع الذي سيؤول إليه الوضع في العراق، فإن شبكة المتطوعين الدوليين، سواء كانوا جهاديين أو لا ستنتشرعاجلاً أم آجلاً في أماكن أخرى. وهذا ما حصل في البوسنة وكوسوفو والشيشان أو في الجزائر مع «الأفغان» (وهم الجزائريون الذين حاربوا سابقاً في أفغانستان). بعد الانسحاب السوفييتي من أفغانستان، انخرط هؤلاء الجنود المؤقتون في صفوف الجماعة الإسلامية المسلّحة وغيرها من الحركات الإرهابية الجزائرية، بعد أن أُقصيت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن اللعبة السياسية والانتخابية، في حين كانت على وشك فرض نفسها ديمقراطياً في البلد؛ وهذا ما لم تستطع السلطة الجزائرية تقبّله.

تحوّلت هذه الحملة التي شنّتها إدارة بوش باسم القيم الأخلاقية تدريجياً إلى حرب لإحلال السلم، كي لا نقول إلى صراع استعماري. وتضاعفت منذ آذار/مارس 2003 أخطاء السلطات الأمريكية وأغلاطها وهفواتها. وإن حاولت في الشكل، إنقاذ ماء الوجه عبر التلويح بصناديق الاقتراع التي لا معنى لها في هذا السياق، فقد أخفقت في المضمون، أي على الصعيد السياسي والعسكري والقانوني كما الأخلاقي، لأن هذه الحرب كانت فشلاً ذريعاً. فالمساومات التي تتمّ وراء الكواليس والاتفاقات الظاهرية التي ترافق كافة المشاورات، لا تهدف إلا لإنقاذ المظاهر ولا تحلّ أي شيء أساسي. فقد خلّفت الولايات المتحدة فراغاً مؤاتياً لجميع المزايدات بإبعادها حزب البعث عن المشهد السياسي في العراق. بغض النظر عن العامل الطائفي، تبقى الصفة التمثيلية للقيادات الحالية غير مقنعة، مما يولّد بعض التشاؤم إزاء المستقبل. فهل تستطيع الديمقراطية أن تتغلّب على هذه الفوضى؟ هذا مشكوك فيه نظراً للقيادات الحالية المتشبثة بمصالحها الطائفية من جهة، وللمعارضة المسلّحة من جهة أخرى وهي تضمّ المسؤولين البعثيين السابقين والكوادر العسكرية التابعة لنظام صدام حسين والسلفيين الجهاديين التابعين للتنظيم الرئيسي للقاعدة.

حالياً، تعرقل هذه المعارضة المسلّحة تطور الوضع السياسي في العراق وتعمل على اهترائه الذي يضخم باستمرار تكاليف إعادة الإعمار، بانتظار انفجار محتمل للعراق في أعقاب حرب أهلية إلى ثلاث كيانات إقليمية منفصلة. أما على الصعيد النفطي، فواضح أن إنتاج الكيانات الثلاثة المستقلة سيكون أكبر من إنتاج العراق الموحّد. ومن شأن منطقتي النفط،

الكردية في الشمال والشيعية في الجنوب، أن تستفيد من البنية التحتية القائمة وأن تعمل على تطويرها، ما أن تصبح هي نفسها المستفيدة الوحيدة. على عكس ذلك، سيتوجب على المنطقة السنّية التي تقع في الوسط أن تبلور بسرعة إمكانيّاتها النفطية التي لم تُستغَل مبدئياً بعد، لا سيما في غرب الصحراء. وستكون بمثابة هبة من السماء بالنسبة للشركات وللدول المستهلكة، ما أن يعود السلام....

أخيراً، قد تصبح الديمقراطية في العراق إما مرادفاً للفيدرالية، بحسب فرضيّة متفائلة تفترض أن الطوائف المختلفة قد تتوصل إلى التوافق، وإما سوف تعني بحسب فرضيّة متشائمة، تقسيم البلاد إلى ثلاثة كيانات إقليمية منفصلة. وربما لن تكون إدارة بوش منزعجة من الفرضية الأخيرة بدون أن تتمكّن من المجاهرة بذلك. لقد وضعت مراكز الأبحاث والتفكير العديدة المقرّبة من المحافظين الجدد، نصوصاً عديدة حول ضرورة إعادة ترتيب الحدود في منطقة الشرق الأوسط، الموروثة بمعظمها من تفكّك الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد خلصت هذه المراكز إلى القول أن الوضع الذي كان قائماً في الشرق الأوسط لم يعد مقبولاً على الصعيد السياسي والاجتماعي – الاقتصادي وحتى على صعيد الطاقة، أي بصورة عامة، على الصعيد الجيوسياسي. وأصبح هذا الأمر جلياً بالنسبة للولايات المتحدة منذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر. وعندما قرّر الرئيس بوش ومستشاروه غزو العراق، أخذوا بعين الاعتبار جميع هذه الأسباب، إضافة إلى بعض الاعتبارات الاستراتيجية الأخرى المتعلقة ببحر قزوين أو بأمن إسرائيل. في الواقع، إن العنصر الأخير له أهميته أيضاً أقله في مبادىء اللاهوت الإنجيلية التي تشكل جزءاً من عقيدة الايمان لدى المحافظين الجدد. ونظراً للفسيفساء العرقية والدينية في الشرق الأوسط، فإن إرادة إحلال الديمقراطية بالقوة قد تؤدي بشكل طبيعي في هذا البلد أو ذاك، إلى حالات تقسيمية أوانفصالية لأن الحدود الموروثة من القرن العشرين لا تمتّ بصلة إلى تاريخ الطوائف في المنطقة، بل تتّصل بمصالح القوى الاستعمارية في تلك الحقبة. وإذا كان هذا الاستنتاج مقبولاً ومعترفاً به الآن في إفريقيا بالنسبة لمؤتمر برلين في العام 1885، فلا يزال يتمّ تجاهل هذه الحقائق بطيبة خاطر في منطقة الشرق الأوسط.

إعادة إعمار العراق؟

بحسب البنك الدولي وتبعاً لضخامة الاستثمارات، يُفترض أن تتراوح كلفة إعادة الإعمار بين 50 و200 مليار دولار. وفيما يتعلق ببنى النفط التحتية، قدّر المتخصصون في هذا القطاع التكلفة بـ45 مليار دولار على مدى عشر سنوات تقريباً من العام 2005 إلى 2015، للتّوصل إلى مستوى إنتاج يتراوح بين 6 و7 ملايين برميل في اليوم. تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج العراقي تدنّى منذ العام 2003 إلى أقلّ من 2 مليون برميل في اليوم. وفي الواقع، وعلى الرغم من تخفيف أعباء الديون بعد التنازل عن تلك التي منحها نادي باريس، من الصعب أن تغطي عائدات النفط العراقي، الاحتياجات اللازمة لإعادة الإعمار بسبب انعدام الأمن وعمليّات التفخيخ التي تستهدف بشكلٍ خاص بنى النفط التحتية. وفي هذا السياق، لا تزال شركات النفط الأنجلوساكسونية التي تسنّت لها فرصة العودة إلى العراق بعد أن قام النظام البعثي بإبعادها، غير مستعدة للعودة إلى البلد. وحدها شركات الخدمات النفطية تحاول بصعوبةٍ كبيرةٍ، الحفاظ على مستوى الإنتاج الحالي الذي يقارب 2 مليون برميل في اليوم؛ وإذا علمنا بأن النفط كان يمثل 95٪ من عائدات التصدير في العراق قبل الغزو في العام 2003، فمن الممكن بالتالي تصور الصعوبات الجمّة التي سيواجهها البلد في عملية الإنعاش الاقتصادي. ناهيك عن تزايد عدد الشركات الأجنبية التي تغادر البلد بسبب تراكم أنواع مختلفة من الصعوبات، وعجزها عن العمل من مواقعها. وحده قطاع خصخصة الأمن يشهد نمواً كبيراً. ففي منتصف العام 2005، كانت ستّون شركة أمنية أجنبية خاصة تعمل في العراق بشكلٍ رسميّ، يُضاف إليها حوالى مئتي شركة محلية. وتُعتبر هذه الفرق البديلة من الناحية العددية، الوحدة الثانية المسلحة في قوات التحالف، بعد القوات الأميركية. لذلك، فإن التفاوت الكبير بين هذه الشركات من حيث المهارات والمعدات، لا يساهم في تعزيز أمن البلد، باستثناء أمن بعض القطاعات مثل المنشآت النفطية. وبغياب هذه الشركات كانت عمليات التخريب في بنية النفط التحتية، ستزداد حتماً، علماً أن بعض أساليب التخريب التقني غير المغطى إعلاميا، كتفجيرات خطوط الأنابيب، ناشطة تماماً.

يتمتّع العراق بأهمية استراتيجية نفطية إذ إنه يملك 115 مليار برميل من الاحتياطات المثبتة التي يسهل الوصول إليها والتي تُستخرج بكلفة منخفضة. بالإضافة إلى ذلك، فإن موقعه

الجغرافي استراتيجي إذ إنه يقع في قلب احتياطيات الخليج العربي الهائلة. ويعتبر العراق أيضاً نقطة وصل بين هذه المنطقة ومنطقة البحر الأبيض المتوسط عن طريق تركيا أو سوريا، لأنه يسهّل إرسال المواد الهيدروكربونية إلى الغرب. وبإمكانه على الأقل أن «يكمّل» امدادات النفط السعودية، إن لم نقل أن يحلّ محلها، وأن يدفع إلى تنويع العرض السعودي للنفط، والذي أصبح أقل موثوقية، إن على الصعيد الأمني البحت، أوعلى صعيد تزويد أسواق النفط، نظراً لانخفاض قدراته الإنتاجية الإضافية. علاوة على ذلك، أتاح رحيل صدام حسين زيادة مهمة وبكلفة قليلة بالمحصلة لحجم العرض العالمي للنفط، الذي سبقت الإشارة إليه.

فضلاً عن ذلك، كان من المتوقع أن تسمح هذه العملية بأن تُستقبل الولايات المتحدة استقبال المحرّرين، مما يتيح لها التفكير أخيراً، بتعاون مستمرّ ومثمر مع دولة عربية، هي فوق ذلك، أكثر البلدان أهميّة على الصعيد الاستراتيجي. في الدرجة الثانية، قد تصبح هذه العمليات الضخمة أيضاً في حال نجاحها، وسيلة تخويف وضغط على إيران المجاورة التي تحتلّ المرتبة الثانية في «محور الشر». ولكن، أمام الصعوبات التي واجهت قوات التحالف في إدارة المرحلة الانتقالية، بعد الحرب الخاطفة في نيسان/أبريل 2003، أصبح واضحاً، بعد أكثر من عامين على الانتصار العسكري، أن الأولوية لم تعد للسيطرة على النفط بل لتنفيذ جدول أعمال سياسي أكثر بطئاً وغير مؤكّد يرتكز من جديد على الديمقراطية.

فيما كانت تتوقّع الأسواق في البداية عودة سريعة للنفط العراقي وزيادةً في إنتاجه، ساهم العجز المؤقّت والقلق إزاء استمرارية تطوّر هذا الإنتاج، في ارتفاع الأسعار في الأسواق النفطية، ابتداءً من ربيع العام 2004.

على الصعيد السياسي كما الاقتصادي، فشل تدخّل الولايات المتحدة في العراق للتخلّص من صدام حسين الذي كان يشكل بلا شك، حاجزاً أمام مصالحها الإقليمية وتهديداً حقيقياً لها. وكان من الممكن أن تُظهر محاكمة الرئيس المخلوع الكثير من المفاجآت، غير أنّ التحقيق المزوَّر عمداً هو أبعد ما يكون عن النموذج المثالي، وليس بمدعاة فخر للعدالة.

إن العناية التي أولتها إدارة بوش، خاصة في العام 2004، لاستغلال الفضيحة المتعلقة بآلاف براميل النفط التي منحها النظام البعثي بلا مسوّغ مشروع لشخصيات مهمّة، منتهكاً بذلك برنامج الأمم المتحدة المعروف بـ «النفط مقابل الغذاء» بغية إحراج الأمم المتحدة وأمينها العام

في أن معاً من خلال تورط ابنه وعدد من المسؤولين في المنظمة الدولية، تعبر عن هذه الإرادة الساعية لإضعاف المنظمة والاحتفاظ بالسيطرة على الملف العراقي. وإن كانت دبلوماسية إدارة بوش الثانية تبدو أكثر احتراماً للأمم المتحدة، فإن تعيين جون بولتون المثير للجدل سفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة والذي أقرّه أخيراً مجلس الشيوخ الأمريكي بصعوبة كبيرة، يُظهر أنّ الولايات المتحدة مستعدّة للنضال من الآن فصاعداً داخل الأمم المتحدة.

قد يفسّر الإصلاح المنتظر في المؤسسة وخاصة في مجلس الأمن، هذا الخيار المتناقض الذي اعتمده البيت الأبيض. يبدو أن الولايات المتحدة ترضى بالحد الأدنى من التغيّيرات داخل مجلس الأمن مما يسمح بتهميش دوره قدر الإمكان؛ ذلك أن هناك اعتراضاً متزايداً على صفته التمثيلية في ظل غياب إصلاحات جذرية ترفضها الولايات المتحدة. إنها وسيلة تُضاف إلى غيرها لتُسهم في إضعاف المنظمة وتسمح لإدارة بوش بالاستمرار في أحاديتها. ويعتبر البعض في العراق، أن وحده الاعتراف بالفشل السياسي في إدارة بوش الثانية قد يؤدي إلى التفكير في عودة الأمم المتحدة مزودة بسلطات حقيقية على الأقل، إذا فرضنا أنها تملك الإرادة والوسائل اللازمة لذلك؛ وهذا ما يجب إثباتة. ولكن، قد لا تتمكن الأمم المتحدة من تغيير شيء في الوضع بعد الآن. ومن الآن فصاعداً، وفي حال فشل المشروع الفيدرالي العراقي الذي لم يتأكد بعد أنه قابل للحياة، فإن تعدد التيارات وكثرة التوترات وتضارب المصالح وحركات المعارضة المتنامية داخل البلد وخارجه، ستجعل تقسيم العراق وتفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة أمراً محتماً في قلب الشرق الأوسط أي في وسط إهليلج الطاقة العالمي.

إن ما يدعو إلى الاستغراب هو أن المكاسب الجانبيّة للحرب في العراق مازالت بعيدة، تماماً كما هي الحال في ليبيا، ولكنها ربما ستظهر في الغد القريب في لبنان وسوريا، أقله بالنسبة إلى المتفائلين.

في مكان آخر من الشرق الأوسط

لبنان وسوريا

تجدر الإشارة إلى أن التغيّرات التي شهدتها بلاد الأرز كانت نتيجة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في منتصف شباط/فبراير 2005، ولم تكن نتيجة الحرب في العراق

والحملة التي شنتها الولايات المتحدة من أجل نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير. سيتعيّن على المذاهب الخمسة عشر في لبنان، أن تتعلّم من جديد كيفيّة التعايش بطريقة ديمقراطية[16]، وما سيساعدها على ذلك ربما هو الذكرى الحيّة للحرب التي دامت خمسة عشر عاماً من العام 1975 حتى 1990، والاحتلال السوري الذي أعقبها ودام أيضاً خمسة عشر عاماً. تكمن الصعوبة، كما هي الحال غالباً في الشرق الأوسط، في إقامة تحالفات بغية تشكيل حكومة ائتلافية تعددية تستطيع أن تسيطر على المتطرفين من كافّة الجهات. إنّ فوز سعد الحريري، نجل رئيس الوزراء الذي اغتيل، في الانتخابات البرلمانية التي جرت على مراحل في العام 2005، ودعم النظام الملكي السعودي له، قد يؤديان من جديد إلى تقسيم البلد سياسياً وعلى أساس طائفي. كما أن وجود 000 400 فلسطيني في لبنان، والقضية الشائكة المتمثلة بنزع سلاح حزب الله – الذي بات الآن القوّة السياسية الثانية في البرلمان اللبناني، بعد تحالفه مع الحركة الشيعية «أمل» – وهو ما تطالب به واشنطن لمصلحة إسرائيل وما نص عليه القرار 1559 الذي أصدره مجلس الأمن في الأمم المتحدة، يحيلان النظام الديمقراطي اللبناني الجديد بشكل غير مباشر إلى تسوية الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني. في الواقع، إنّ حزب الله اللبناني يطلق بشكل متقطّع صواريخ على منطقة مزارع شبعا المتنازع عليها، والجيش الإسرائيلي يطلق بدوره صواريخ رداً عليها. يطالب حزب الله بهذه المنطقة التي تبلغ مساحتها 25 كم2 والتي احتلتها إسرائيل من سوريا عام 1967، باعتبارها منطقة لبنانية. غير أن سوريا لا تعترف بـ«لبنانية» هذه المنطقة، مما يبرّر بقاء حزب الله المسلّح الذي يسعى إلى استرجاع هذه المنطقة، على الحدود الإسرائيلية. ويعجز لبنان بالتالي عن القيام بأي خطوة على الصعيد القانوني في غياب اعتراف سوريا بلبنانية هذه المنطقة التي تدخل في إطار القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن باعتبارها من المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وليس في إطار القرار 425 الذي يقضي بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان.

يبدو أن الولايات المتحدة قد قررت في الوقت الحاضر أن تلجأ إلى إحداث تغيير هادىء في سوريا، يتم بأسلوبٍ يشبه قليلاً الأسلوب الأساسي الذي اتبعته في العراق، أقله في المرحلة الأولى: فقد اختارت ممثلها السوري في المنفى، فريد غادري، الذي كرس من خلال استقباله في البيت الأبيض. يعيش هذا الأمريكي السوري المولد، منذ 28 عاماً في الولايات المتحدة

الأمريكية، حيث يترأس «حزب الإصلاح في سوريا». ويحيط به فراس قصّاص، زعيم «حزب التحديث والديمقراطية في سوريا»، وتوفيق حمدوش، ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري. ومما لا شك فيه أن المعارضين السوريين داخل البلد يعترضون على شرعيّة هذا التيار.

يظهر ذلك وكأنّه تكرار للسيناريو الذي جرى مع أحمد الجلبي في العراق[17]، أو مع حامد كرزاي في أفغانستان مع بعض التغييرات الطفيفة. وكأنّ الولايات المتحدة تريد أن تتخلى عن سلطة الأقلية العلوية في سوريا التي لا تمثل سوى 15٪ من السكان. وهذا يعني على الأرجح نهاية أسرة الأسد الحاكمة. في الواقع، وصل بشار الأسد إلى السلطة في تموز/يوليو 2000 بعد وفاة والده حافظ الأسد الذي حكم البلد منذ حزيران/يونيو 1971. ويُظهر هذا الحكم الطويل الأمد في سوريا، الاستقرار «المفروض» الذي يحيط إجمالاً بالسلطة أو بالسلطات في منطقة الشرق الأوسط منذ القدم. ولكن، عند بدء التحقيق في اغتيال رفيق الحريري الذي يُرجّح أن يكون لأجهزة المخابرات السورية باع فيه، أصبحت الولايات المتحدة تمتلك وسيلة ضغط لحث بشار الأسد على التعاون. ويجسّد انسحاب القوات السورية من لبنان في أواخر نيسان/أبريل عام 2005 إثباتاً لذلك. بيد أنّ بشار الأسد يستطيع البقاء في الحكم من خلال السعي للتقرّب مجدّداً من موسكو، أو من خلال محاولته طلب ثمن لتعاونه ولإنهاء الدعم السوري اللوجستي لبعض فصائل المعارضة المسلحة في العراق. إذ أن معظم الدعم لحركة التمرّد، يمرّ فعلاً عن طريق الحدود السورية العراقية. وحده المستقبل يمكن أن يبيّن ما إذا كان للهجمة السياسية للولايات المتحدة على لبنان، وما حملته معها من تصور نظري للديمقراطية، أي معنى. على الصعيد الداخلي السوري، سيبين المستقبل أيضاً، إن كانت التدابير التجميلية المتخذة من خلال وصول «رئيسة» إلى قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في حزيران/يونيو 2005، أو إذا كان اعتماد القانون المتعلق بالتعددية السياسية خارج أي حصرية عرقية أو دينية، مجرد حبر على الورق أم أن ذلك سيترجم إلى واقع فعلي من خلال تعددية سياسية على أساس علماني يساوي بين الطوائف. ولكن من يصدّق ذلك فعلاً؟ إن ساحة المواجهة اللبنانية–السورية المرتبطة بالتحقيق في اغتيال رفيق الحريري، تتخطّى الإطار الإقليمي، لتندرج في نطاق أكثر اتساعاً يمتدّ من بحر قزوين إلى الشرق الأوسط كافة؛

ويهدّد على المدى الطويل بمواجهة بين الإسلام الشيعي والإسلام السني المدعوم من المملكة العربية السعودية.

لكن، بالرغم من الانسحاب السوري من لبنان، تستمرّ العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا سيما تلك المتعلقة بمجال الطاقة قائمة، نظراً إلى أن سوريا تنتج منذ السنوات العشرين الماضية حوالي 500 ألف برميل في اليوم. إلى جانب شركتي شل وتوتال، حاولت شركات من الهند وكندا والصين وشركات مستقلة أمريكية، على سبيل المثال أوشين إينيرجي وستراتيك إنيرجي وغالف ساندز وديفون إنيرجي، إطلاق عمليات التنقيب والإنتاج من جديد. وبسبب غياب الاستثمارات واستنفاد بعض حقول النفط، من المحتمل أن يتراجع إنتاج النفط في سوريا. تُفسّر هذه التوقعات النفطية المتواضعة فك التزامات الولايات المتحدة في شباط/فبراير 2004، كما تفسر سياسة واشنطن تجاه دمشق والتي لها انعكاساتها على رؤية الشركات الأميركية التي تخشى عقوبات أمريكية محتملة، تذهب أبعد من «قانون محاسبة سوريا» الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر 2003. تنوي سوريا، بغية تعزيز قدرتها على تصدير النفط الخام، استيراد الغاز من مصر، عبر مدّ أنبوب الغاز البري خط الغاز العربي – والمصمّم أساساً ليمتد بين مصر والأردن – إلى لبنان وسوريا. وقد وقّعت البلدان الأربعة اتفاقاً في هذا المجال في كانون الثاني/يناير 2004.

دائماً في إطار قطاع الغاز، توجد آفاق أخرى للتعاون الإقليمي. إن أنبوب الغاز غازيل–1الذي يبلغ طوله 64 كلم، سوف ينقل قبل نهاية العام 2005، من حمص في سوريا، إلى دير عمار في شمال لبنان، 1,5 مليون م3 في اليوم. وأوضح البلدان في نيسان/أبريل 2005 أن الانسحاب العسكري السوري من لبنان لن يدفع إلى إعادة النظر بهذا الاتفاق. ولكن، هناك مشاريع أخرى للتعاون في مجال الطاقة أكثر إثارة للدهشة. ستتمكّن بموجبها مصر من تسليم الغاز إلى إسرائيل.

غاز مصري إلى إسرائيل وتعاون مع السلطة الفلسطينية

تمتلك مصر كمية ضئيلة من النفط، تساوي 3,5 مليار برميل من الاحتياطيات مع معدل إنتاج وسطي بلغ 700 ألف برميل يومياً في العام 2004. غير أن لديها كميات أكبر من الغاز

وتحتفظ بثالث أكبر احتياطي في إفريقيا، مع أنّها تأتي بعيداً بعد نيجيريا والجزائر، مع 1,85 تريليون م3 في أواخر العام 2004 مقابل إنتاج 26,8 مليار م3 في السنة نفسها. لكن مصر في طريقها لتصبح فاعلاً إقليمياً مهماً في مجال الغاز.

لأول مرّة بعد توقيع اتفاقيات السلام في العام 1979، وقّعت مصر وإسرائيل في 30 حزيران/يونيو 2005 اتفاقاًمبدئياً لتصدير 1,7 مليار م3 سنوياً من الغاز إلى شركة كهرباء إسرائيل[18]، على فترة خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد لخمس سنوات. وتنصّ مذكرة التفاهم هذه على إنشاء أنبوب غاز تحت سطح البحر، يبلغ طوله 129 كلم ويربط شيخ زويد، قرب مدينة العريش في سيناء، بمدينة عسقلان الساحلية في إسرائيل. وبالتالي، فإن هذا الاتفاق بالغ الأهمية، لأنه من المتوقع أن تزداد بسرعة احتياجات إسرائيل من الغاز، وتصل إلى 5 مليارات متر مكعب بحلول العام 2010 وإلى أكثر من الضعف بحلول العام 2020، وفقاً لشركة الاستشارات الإسرائيلية إيكو–إينرجي. وفي الوقت الحالي، إن المورّد الوحيد لشركة كهرباء إسرائيل هو كونسورتيوم يام ثيتيس الذي اكتشف الغاز في محاذاة السواحل الإسرائيلية. والمورّد الآخر المحتمل هو بريتش غاز، شركة الغاز البريطانية، التي اكتشفت حقل غزة البحري (غزة مارين)، قبالة قطاع غزة[19]. غير أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون أبدى الحذر إزاء استخدام هذا المصدر للغاز، فهو يخشى من أن تساهم الإيرادات المحصّلة، في تمويل جماعات إرهابية فلسطينية. أما وزير البترول المصري، فقد أعلن أن وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ سيستغرق بعض الوقت، مذكّراً بالاتفاق بين سوريا وخط الغاز العربي المذكور آنفاً، الذي تطلب ثلاث سنوات من المناقشات.

إن الصحافة المصرية التي أدركت تماماً الفجوة المتزايدة بين سياسة التعاون مع إسرائيل التي اعتمدها الرئيس مبارك بناءً على توجيهات واشنطن، وبين الرأي العام الذي يرفض هذه السياسة تضامناً مع الفلسطينيين، أغفلت تقريباً ذكر الاتفاق الموقع مع إسرائيل. أعلنت صحيفة الأهرام شبه الرسمية هذا الاتفاق باختصار في 1 تموز/يوليو 2005، مفضّلة التركيز على مذكرة التفاهم التي وُقّعت في نفس اليوم مع السلطة الفلسطينية من أجل التبادل والتعاون في مجاليّ النفط والغاز. وأشار وزير الطاقة الفلسطيني عزام الشوا إلى أنه طلب الاستعانة بالخبراء المصريين لتطوير قطاع غزة البحري، واستخدام شبكات أنابيب الغاز المصرية بغية تصدير

الغاز الفلسطيني. وأضاف الوزير أنه ليس هناك من اعتراض على تصدير الغاز الفلسطيني إلى إسرائيل، سواء أتى من حقل غزة البحري (غزة مارين) أو من حقل نوا – 1، المشترك مع إسرائيل، في إطار التبادلات التجارية القائمة بين البلدين المجاورين. وستبدأ أيضاً المفاوضات حول الحصول على الغاز الفلسطيني مقابل المياه والطاقة الكهربائية من إسرائيل. وكان قد أُبرم اتفاق في 7 تموز/يوليو 2005 لبناء الربط الكهربائي بين إسرائيل وقطاع غزة. غير أن مسألة المياه تنضوي على تناقض أكبر إذ أن أكثر من 25٪ من المياه التي تستخدمها إسرائيل اليوم يأتي من الضفة الغربية، ثم تصدّر بعد ذلك، بكلفة عالية، إلى الأراضي الفلسطينية، على انها مياه البحر المحلاة من قبل إسرائيل. في الواقع، وبموجب اتفاق وُقّع منذ عشر سنوات في إطار اتفاقات أوسلو– ولم ينجح المندوبون الفلسطينيون بالمفاوضات في هذا الملف، أو يمكن القول أيضاً: نجح فيها الإسرائيليونً، وذلك وفقاً للزاوية التي ننظر من خلالها – خُصص أكثر من نصف مياه الضفة الغربية لإسرائيل. وهنا يتّضح وعلى نطاق ضيّق، التركيز على المعادلة الكبرى في الشرق الأوسط المقبل ألا وهي الهيدروكربور والمياه.

يعتبر المحللون الأكثر تفأولاً، أنّ جميع مشاريع التعاون في مجال الطاقة، كما تلك المتعلقة بسوريا ولبنان، تساهم نوعاً ما في التخفيف من حدّة التوترات الإقليمية حول إسرائيل. غير أنّ اتفاق الغاز بين إسرائيل ومصر لا يلقى الإجماع في مصر، كما أن فكرة التعاون في مجال الغاز بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لا تُغري الفلسطينيين من الإسلاميين المتشدّدين.

منذ أن بدأت هذه المفاوضات السياسية–الطاقية، حقق حزب جماعة الإخوان المسلمين تقدّماً لافتاً في الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات التشريعية في مصر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. إن صعود هذه الحركة التي تضبط نموها ذاتياً والتي بالرغم من حلّها منذ 50 عاماً لا تزال مسموحة عمليّاً، يظهر ضعف إمكانات السلطة الموجودة، وأبعد من ذلك حيرة الرأي العام بعد أربعة وعشرين عاماً من حكم حسني مبارك المطلق. تواجه مصر منذ سنوات عديدة أزمة اجتماعية واقتصادية، على خلفية المواجهة السياسية بين التيارات الإسلامية المختلفة. وتستخدم هذه الأخيرة وسائل متعددة، بدءاً بالإرهاب الذي عاد يتحرك منذ العام الماضي، وصولاً إلى المساعدات الثابتة على الصعيد الاجتماعي والتي تفسّر شعبيّة هذه الحركة. إن أسباب استمرار رئاسة حسني مبارك لفترة طويلة، تعود بمعظمها في الحقيقة، إلى

اندراج السياسة الخارجية المصرية ضمن سياسة الولايات المتحدة الخارجية. فالرئيس المصري هو في الواقع وريث اتفاقات كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر 1978، المعقودة بين مناحيم بيغن الإسرائيلي وسلفه أنور السادات الذي سقط في تشرين الأول/أكتوبر عام 1981، ضحية اعتداء نفذه جنود إسلاميون مصريون رفضوا اتفاق السلام الذي وقّع بين البلدين في 26 آذار/مارس 1979.

غير أن حسني مبارك على غرار معظم القادة العرب ليس ديمقراطياً، على الرغم من كونه منذ العام 1981 أحد الحلفاء الأكثر وفاءً لواشنطن على الصعيد الإقليمي. في المقابل تتلقى مصر سنوياً، منذ اتفاقيات كامب ديفيد، نحو ملياري دولار كمساعدات من الولايات المتحدة، معظمها بشكل اتفاقات عسكرية. وفي الواقع، إن الولايات المتحدة على يقين بأنه لا يمكن اتخاذ أي قرار مهمّ في جميع أنحاء العالم العربي بمعزل عن موافقة مصر. يُعتبر هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه 73 مليون نسمة، أي حوالى ثلث سكان العالم العربي، ركيزة سياسية ضرورية لأي تحالف مهم في المنطقة. إن غياب هذا العنصر المحرّك، الذي بات الآن من الأقلية المعطّلة منذ اتفاقية كامب ديفيد والذي انضمّ إليه الأردن بعد توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1994، يشل إلى حدّ كبير المبادرات العربية منذ ذلك الحين. ولا بد من التذكير أن الرئيس مبارك هو الذي اعترض على اللجوء السياسي الذي قدّمته دولة الإمارات العربية المتحدة لصدام حسين، وهو الخيار الأخير الذي اقترحته الولايات المتحدة لتفادي اجتياح آذار/مارس 2003 .إنها استقلالية في الرأي مثيرة للشبهة خاصة في ملفّ كهذا له عواقب خطيرة. وقد أتت الهجمات الإرهابية التي استهدفت فنادق في عمان وشرم الشيخ في صيف عام 2005، لتذكّر باصطفاف الرئيس التقليدي مع واشنطن. لكن بعد أن أعيد انتخابه بدون مفاجأة في أيلول/ سبتمبر 2005 لولاية جديدة لست سنوات، من الممكن إلا يكمل الرئيس المصري حسني مبارك ولايته هذه المرّة، فهو يبلغ من العمر 77 عاماً ويُشاع أنه مريض. أما جماعة الإخوان المسلمين فأصبحت مع مرور الزمن ومنذ إنشاء العصبة في العام 1928، المرجع التاريخي والفكري لمعظم الحركات الإسلامية في العالم[20]. وسواء كانت هذه الجماعة شرعية أم لا، فهي تستطيع من الآن وصاعداً، مع 76 نائباً منتخباً في أوّل جولتين للانتخابات البرلمانية التي جرت في خريف العام 2005، أن تسمي مرشحاً للانتخابات الرئاسية المقبلة.

وإذا ما انتصر هذا الأخير، ماذا سيكون مصير النظام الرئاسي القائم وفقاً للدستور المصري؟ وما الذي سيحدث غداً إذا كانت هذه الركيزة الإقليمية للتحالف مع واشنطن، ستوصل إخوان المسلمين إلى سدة السلطة في القاهرة عن طريق الديمقراطية الحقيقية؟ إن مصر التي أصبحت الوكيل المعتمد لمراقبة الحدود الفلسطينية منذ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في آب/أغسطس 2005، تتمتع بمركز إقليمي قوي. وعلينا أن نذكّر أيضاً بأن مصر تسيطر على قناة السويس، وهي طريق ضرورية لإرسال النفط إلى أوروبا والولايات المتحدة؛ من هنا تواجد «قوات المراقبة المتعددة الجنسيات» الدائم في شمال سيناء وجنوبها، منذ الاتفاقيات المذكورة سابقاً بين إسرائيل ومصر. وإنّ هذه القوات معززة بواسطة بعض أفواج الجيش الأميركي في نقاط مختلفة من المنطقة. ونظراً لدور هذه القناة الاستراتيجي، لا تنفك التوترات والانشقاقات التي تنتاب المجتمع المصري والهوة المتّسعة بين السلطة والشعب، تثير القلق. يُخشى ألاّ تتمكّن الديمقراطية الحقيقية كما استمرار الأنظمة الاستبدادية، من منع الأنظمة الإسلامية من الوصول المحتّم إلى السلطة في بعض بلدان الشرق الأوسط الكبير. إن أول حاكم فتح الباب أمام هذا النوع من العبور السياسي كان الحليف الأكثر إخلاصاً للولايات المتحدة إقليمياً في حينه، ألا وهو شاه إيران.

تواصل إيران تعزيز مواقفها منذ غزو العراق. وهكذا فقد أتى الانسحاب السوري من لبنان بالفائدة على إيران، التي قد تعزّز دعمها لحزب الله. وإن كان أحد الأهداف المعلنة للتدخل في العراق هو الحدّ بصورة غير مباشرة من النفوذ السوري إقليمياً، من خلال القضاء على حزب الله وصولاً إلى قطع الصلة ا بين سوريا وإيران، لما في ذلك من مصلحة لإسرائيل، فإن هذه العملية ستؤدي بالتأكيد، إلى إضعاف مؤقت لمحور دمشق—طهران ولكن إلى تعزيز الموقف الإيراني كذلك.

على نطاق أوسع، فإنّ المكاسب السياسية والاستراتيجية لطهران، أو على الأقل للعالم الشيعي في مختلف أنحاء الخليج العربي، وهو منطقة النفط الأغنى في الشرق الأوسط، مهمّة إقليمياً، لدرجة دفعت إلى التفكير أنه، خلافاً لخطاب الدعوة إلى الحرب الذي تبنّته إدارة بوش، كان للبعض في واشنطن مشاريع أخرى لإيران على المدى الطويل. أو قد تكون اللعبة تعتمد على تركيز السلطات كافة على رأس واحدٍ قبل قطعه. إنّ العملية الآن لا تخلو من

المخاطر جراء أخطاء في التحاليل أو في حسابات البعض، مع العلم أن بعض الفصائل في طهران تسعى لاستئناف الحوار مع واشنطن.

إيران

كان من المفروض بحسب بعض مراكز التفكير والأبحاث في واشنطن أن تعزز هزيمة العراق، وهو عدو إيران اللدود، ووصول الغالبية الشيعية إلى السلطة في العراق، التقارب مع الفئة المعتدلة في السلطة القائمة في طهران والتي يمثلها الرئيس خاتمي. ولكن اللوبي العسكري–الديني المحافظ الذي يتحكم بمصير البلد ويحاول بالتالي المحافظة على وجوده، والخبير بـ «السياسية الواقعية» الأميركية التي مورست في أفغانستان والعراق، بصورة متزامنة أحياناً، فضّل اختبار حسن نيّة واشنطن من خلال قدراته النووية. والنتيجة: مجدّداً طريق مسدود بين طهران وواشنطن.

ولكن إيران هي على الأرجح الحجر الرئيس على رقعة الشطرنج التي تؤلف إهليلجية الطاقة العالمية التي ذكرت آنفاً. وفي الواقع، إنّ عناصر عديدة منها مساحة إيران، وتضاريس أرضها وعدد سكانها وموقعها، جعلت منها طبيعيّاً قوة إقليمية أساسية في وجه واشنطن.

كانت إيران أي «أرض الآريين» تاريخياً، تُسمّى بلاد فارس حتى العام 1935، وكانت عنصراً أساسياً في استراتيجية تطوير الشركات الأميركية–البريطانية. وبالفعل، أسس وليم نوكس دارسي في إيران عام 1909 شركة النفط الإنجليزية الفارسية، التي أصبحت في العام 1935 شركة النفط الإيرانية قبل أن تصبح في العام 1954 بريتيش بتروليوم. إنّ تأميم النفط الذي بدأ في أوائل العام 1951، بمبادرة من مصدّق، رئيس الوزراء الإيراني، ثم إزاحة هذا الأخير بتخطيط وتنفيذ وكالة الاستخبارات المركزية في إطار خطة «اياكس»، ساهما من خلال انقلاب، في إعادة الشاه إلى عرشه في العام 1953. ولقد أدّى هذا الانقلاب إلى التفاوض من جديد حول الوكالات الإيرانية وسمح للولايات المتحدة بالدخول في لعبة النفط الإيراني، التي كانت إلى ذلك الحين حكراً على البريطانيين. كما أن عملية التأميم هذه في العام 1951، جعلت المديرين البريطانيين للشركة التي ستصبح بريتيش بتروليوم لاحقاً، يدركون أهمية اتخاذ مواقع أخرى في الشرق الأوسط، وهذا ما حصل في العراق والكويت وليبيا.

كذلك اضطر البريطانيون بعد خسارتهم لمواقعهم في قطاع النفط الإيراني إلى التخلّي عن وصاية الأمر الواقع المفروضة على دولة الإمارات، في كانون الأول/ديسمبر1970. وثبتوا حدود المياه الإقليمية وحدود الحقول البحرية بين الدولتين، فتسببوا بشكل غير مباشر بنشأة الخلاف على الأراضي الذي ذكرناه سابقاً والذي يتعلق بالسيادة على جزر أبو موسى وطنب، بين إيران والبحرين. إنّ التأثير الأنجلوسكسوني على تاريخ إيران المعاصر كما المراحل المتعلقة بتولي آية الله الخميني الحكم، واحتجاز الرهائن في سفارة الولايات المتحدة في طهران وسوء إدارة واشنطن لهذه الحادثة، بالإضافة إلى فضيحة إيران غيت خلال الحرب بين إيران والعراق، لا تزال تحدّد العلاقة الحالية بين إيران والولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفضيحة تثير أيضاً تساؤلات جيوسياسية حقيقية.

عودة إلى فضيحة إيران غيت

بعد انتصارهم في نيكاراغوا في تموز/يوليو 1979، قام الثوار الساندينيون المدعومون خاصة من كوبا، بإطاحة الرئيس-الديكتاتور سوموزا، حليف الولايات المتحدة الأمريكية. وبسبب نيكاراغوا، فكّر الرئيس كارتر بمواجهة خطر انتشار الموجة الثورية على الصعيد الإقليمي. ووجدت قوات «الكونترا» الموالية للرئيس المخلوع، ملاذاً في هندوراس المجاورة، حيث كانت تتلقى دعماً من البلد المضيف لها، وتقوم بعمليات ضد قوات النظام الجديد في ماناغوا.

منذ العام 1982، ضعف دور الساندينيين داخلياً إذ كانوا يواجهون ظروفاً اقتصادية مفجعة جرّاء الصدمة النفطية الثانية المتأتية على الأخص من الثورة الإسلامية في إيران، إضافة إلى أزمة الديون. كما أنّ نظرة الساندينيين إلى العالم الخارجة تماماً عن المألوف في ظل المناخ السائد في منطقة أمريكا الوسطى، لم تجد من يتبناها. بالتالي رأت واشنطن أن التهديد قد طُوّق. وفي العام 1984، حظّر تعديل بولاند الذي اعتمده الكونغرس الأمريكي لمدة سنة، أي دعم مباشر أو غير مباشر للعمليات العسكرية أو شبه العسكرية في نيكاراغوا.

حاول كل من مدير وكالة الاستخبارات المركزية وليام كيسي، ومستشار الأمن القومي للرئيس ريغان، روبرت ماكفرلين، بذل كل الجهود لإيجاد طرق للالتفاف على هذا القرار

ومواصلة تقديم المساعدة إلى أصدقاء الولايات المتحدة في نيكاراغوا. فكّر البعض في واشنطن، ببيع الأسلحة إلى إيران، واستعمال مردوده لخدمة القوى المناهضة للثوار في نيكاراغوا. إن فضيحة المبيعات السرية للأسلحة الأمريكية هذه إلى إيران بين عامي 1985 و1987، بينما كانت الولايات المتحدة تؤيدّ العراق عسكريا في حربه ضدّ إيران منذ العام 1980، تشكل ما يُعرف بفضيحة إيران غيت.

وجّه منفذو عملية التهريب هذه أنظارهم بشكل طبيعي إلى إسرائيل التي كانت تزوّد منذ زمن بعيد كلاً من إيران و«الكونترا» بالأسلحة. ذلك أن الإسرائيليين الذين تربطهم علاقات بالأنظمة في أميركا الوسطى بما في ذلك نظام الرئيس سوموزا في نيكاراغوا، كانوا يؤمّنون السلاح والدعم للثورة المناهضة للساندين. في الوقت نفسه، انحازت إسرائيل إلى إيران بعد اندلاع الحرب بينها وبين والعراق. ووفقاً لمعهد يافا للدراسات الاستراتيجية، وصل 500 مليون دولار من الأسلحة الإسرائيلية إلي طهران بين العام 1980 و1983.

هكذا أُبرم اتفاق سرّي في العام 1985 يقضي بأن تحصل الولايات المتحدة مقابل تزويد إيران بالصواريخ الأميركية من القدس، على تحرير الرهائن الأميركيين المحتجزين في لبنان. في الوقت نفسه، تكون الولايات المتحدة قد قبلت أوراق اعتماد نظام آية الله الخميني كبديل معتدل وبالتالي مناهض للسوفييت، وتمكنت من تأمين الأموال للكونترا في نيكاراغوا. في أيلول/سبتمبر 1985، تمّ تسليم 508 صواريخ تاو (TOW) المضادة للدبابات. وتلتها في تشرين الثاني/نوفمبر صواريخ «هوك» المضادة للطائرات. لكن، أُفرج في المقابل عن رهينة أميركية واحدة. ممّا خيّب ظنّ ماكفرلين ودفعه إلى الاستقالة في 11 كانون الأول/ديسمبر 1985.

لكن الإسرائيليين لم يكن لديهم الاستعداد للتخلي عن هذا التواصل مع إيران. فتوجّه اميرام نير، مستشار شيمون بيريس لشؤون الإرهاب، إلى واشنطن في كانون الثاني/يناير 1986 حاملاً خطة من شأنها أن تخلق الظروف الملائمة لوصول حكومة أكثر اعتدالاً إلى الحكم في إيران. وفي 17 شباط/فبراير، قبل رونالد ريغان العرض الذي يقضي بتبادل الرهائن المحتجزين في لبنان مقابل تسليم 3000 صاروخ تاو (Tow). لكن الأميركيين أرادوا هذه المرة أن يرسلوا بأنفسهم الأسلحة إلى طهران. وقد تمّ تسليمها بأكملها هذه المرّة من قبل أميركا، على ثلاث مراحل. وتجدر الإشارة إلى أن اللفتنانت كولونيل نورس شارك شخصياً

في إحدى هذه التسليمات.

ظهرت الفضيحة إلى العلن عندما تحطمت طائرة أميركية في نيكاراغوا، كانت محمّلة بمعدّات خاصة بالكونترا. فقام الطيار الذي احتجزه الساندنيون بفضح المسألة بأكملها. وكشفت مجلّة الشراع الأسبوعية اللبنانية المؤيدة لسوريا رحلة ماكفرلين إلى طهران، في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر 1986. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، فيما كان رونالد ريغان ينفي إطلاعه على هذه القضية، أعلن إقالة بويندكستر ونورس كما أوكل إلى لجنة «تاور» مسؤولية توضيح هذه الأحداث. وفي الواقع، ترتكز فضيحة إيران غيت على ثلاثة جوانب:

إن مبيعات الأسلحة هذه تتناقض مع السياسة الرسمية للولايات المتحدة إزاء إيران وتتعارض مع الدعم غير الرسمي للعراق.

إنها تتم خارج العملية المؤسساتية العادية وتنتهك الدستور والقوانين والأنظمة السائدة في الولايات المتحدة.

أخيراً، تنتهك هذه المبيعات قرارات الكونغرس، بتحويل مبلغ إجمالي يتراوح بين 30 و50 مليون دولار بشكل غير قانوني، ليس فقط للخارجين على النظام في نيكاراغوا، وإنما أيضاً للمجاهدين الأفغان، وحتى بحسب بعض الخبراء، للمتمردّين الأنغوليين في حركة يونيتا.

لقد دام الاستماع إلى تقرير «تاور» شهوراً عديدة، لكن لم ينتج عن ذلك أي قرار ملموس. وخلافاً لريتشارد نيكسون، الذي تمّت الإطاحة به جراء فضيحة «ووترغيت»، خرج رونالد ريغان مبدئيّا سالماً من فضيحة إيران غيت. أما جورج بوش الأب، الذي كان نائباً للرئيس في ذلك الوقت، وكان متورطاً بدوره في هذه التجاوزات المتراكمة فقد انتُخب رئيساً للولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 1988. وبعد عامين، قام العراق بغزو الكويت.

إن إيران غيت تشكل امتداداً للفترة التي كانت وكالة الاستخبارات المركزية تتعاون مع السافاك، وهي شرطة الشاه السياسية المخيفة، والتي كانت فيها العلاقة الأميركية–الإيرانية مثالية. كما توضح إيران غيت أهمية إسرائيل في تنفيذ المهام نيابة عن واشنطن، والطبيعة المميزة للعلاقة بين البلدين. في هذه الفترة، بدأ تقرّب الجمهوريين من الحكومات الإسرائيلية، من حزب العمل أولاً ثم من حزب الليكود.

طاقة النفط والغاز الهائلة في إيران

إن مسار التاريخ الإقليمي حرم المصالح النفطية الأمريكية البريطانية تدريجياً من العراق وإيران. ولم يتردد البعض في اعتبار الحرب في العراق، وبشكل أوسع تعريف «محور الشر»، وسيلة في يد الولايات المتحدة لاستعادة سيطرة شركاتها النفطية على احتياطيات النفط التي تأتي في المرتبة الثانية والثالثة عالمياً. يعزو هؤلاء المراقبون تبعية طوني بلير في العراق إلى هذا السبب. وإذا ما اعتبرنا إن الوضع السياسي السائد في الشرق الأوسط كان غير مستقر وخطيراً بمنظار لندن وواشنطن، فمن الواضح أن إعادة توزيع الأوراق الحالية بعد غزو العراق والضغوطات الممارسة على إيران، ترمي بصورة غير مباشرة إلى تشجيع عودة المصالح الاقتصادية الأميركية البريطانية إلى هذه البلاد، وبشكل خاص، إلى قطاع الطاقة. وإذا كان العراق يمتلك ثالث أكبر احتياطي من النفط، فإن إيران تمتلك على الأقل الكمية نفسها من النفط، بالإضافة إلى الكثير من الغاز.

في الواقع، تمتلك إيران بفضل 11,4٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، ثاني أكبر احتياطي بعد المملكة العربية السعودية (25٪) أي ما يقرب 130 مليار برميل. ناهيك عن أنها تمتلك ثاني احتياطيات الغاز بعد روسيا مع 26,69 تريليون متر مكعب (15,2٪ من الاحتياطيات العالمية). وتحقق الهيدروكربورات إيرادات لإيران تتراوح بين 20 و25 مليار دولار سنوياً منذ العام 2000، ومبلغاً أكبر منذ العام 2004. وهي تمثل من 85 إلى 90٪ من عائدات التصدير، ومن 40 إلى 50٪ من موارد ميزانية الدولة الإيرانية، ومن 15 إلى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي. تسمح هذه الإيرادات لإيران بامتلاك رأسمال من الاحتياطيات النفطية يقدّر حالياً بما يزيد عن عشرة مليارات دولار. وتحتلّ إيران بصورة مستمرة المرتبة الرابعة بين الدول المنتجة للنفط في العالم، ويتراوح متوسط إنتاجها بين 3,5 و3,9 مليون برميل في اليوم منذ السنوات الخمس عشرة الماضية، متخطية ما يقارب 500 ألف برميل في اليوم، وهي حصتها الرسمية المحدّدة من قبل منظمة الأوبك. ويتمّ تصدير نصف إنتاج إيران تقريباً إلى آسيا، خاصة إلى اليابان والصين وكوريا الجنوبية والهند وإلى معظم الدول الآسيوية. ولكن تستهلك إيران نظراً لتزايد عدد سكانها، حصّة متزايدة من إنتاجها النفطي الذي يقدر حالياً بنحو 31٪ أي ما يقارب 1,2 مليون برميل في اليوم.

لكن في حين ينبغي ألاّ تتخوّف إيران من نقص في الطاقة، تدفع بها ضرورة تأمين احتياطياتها النفطية الهائلة إلى تطوير برنامج نووي مدني، وإلى السعي لامتلاك السلاح النووي بالتوازي مع إنشاء بنية دفاعية تقليدية ضخمة. تشكّل هذه القدرات العسكرية بالنسبة لطهران، ضرورة حتمية لتأمين مواقع إنتاجها للهيدروكربور، انطلاقاً من حقيقتين استراتيجيتين. تشعر إيران اوّلاً بأنها محاصرة بسبب وجود الولايات المتحدة العسكري على جميع حدودها البرية والبحرية تقريباً (تركيا، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، باكستان، أفغانستان). وثانياً، أن معظم مواقع الإنتاج الإيرانية معرّضة للخطر إذ إنها تقع بمجملها بالقرب من العراق أو على قواعد بعيدة عن الشاطىء في الخليج العربي. إنّ منطقتين من مناطق إيران (لورستان وخوزستان، بالنسبة لإنتاج النفط، ومنطقة جنوب بارس، بالنسبة لإنتاج الغاز) تحتويان على 90٪ من نفطها و63٪ من غازها.

الخوزستان : الرئة النفطية والتنافس

إن إقليم خوزستان الغني جداً بالنفط، والمتاخم للحدود العراقية–الإيرانية الجنوبية وللخليج العربي، هو منطقة حساسة للغاية. فهو بمثابة الرئة الاقتصادية لإيران. فهو يضمّ معظم حقول النفط التي تستثمر حالياً في البلاد. في العام 1980، كان صدام حسين قد أعلن الحرب على إيران ليستردّ «عربستان» تحديداً، وهو الاسم الذي أطلقه على هذه المقاطعة، أتبعها بحرب استمرت ثماني سنوات أودت بحياة مئات الآلاف من الأشخاص، وكانت أحد الأسباب غير المباشرة، كما رأينا سابقاً، لغزو الكويت في العام 1990.

كان الخوزستان فيما بعد مسرحاً لأشرس المعارك وأكثرها دموية بين الإيرانيين والعراقيين. فقد قامت طائرات صدام حسين بقصف معظم مدنه، مما دفع بمئات الآلاف من الناس للانكفاء إلى مخيمات اللاجئين داخل البلاد. وتأثرت بالتالي تركيبة الإقليم العرقية تأثراً عميقاً جراء هذه المعارك، ولكن معظم السكان عادوا إلى ديارهم بعد انتهاء الحرب في العام 1988.

ويقدّر عدد سكان الخوزستان بنحو 2,7 مليون شخص، قد يكونون بمعظمهم عرباً، حتى ولو أن التركيبة السكانية لهذه المنطقة تبقى سراً من أسرار الدولة، لأسباب يمكن فهمها من

وجهة نظر النظام الإيراني. في الواقع، لم تنشر بعد أي إحصاءات رسمية خاصة بهذه المنطقة، وبحسب الأرقام الرسمية، يوجد في إيران أقل من مليون عربي من مجمل عدد السكان البالغ 70 مليون نسمة. وإن كانت هناك بعض الفئات الصغيرة من الانفصاليين، يتوافق معظم الخبراء في إيران على القول إنّ غالبية العرب في خوزستان تعتبر نفسها إيرانية بالدرجة الأولى. هذه هي الحال أيضاً بالنسبة للفسيفساء العرقية التي تؤلّف الجمهورية الإسلامية. إنّ كافة هذه الجماعات، الآذرية أو البلوشية أو الكردية أو العربية تعرّف نفسها في المقام الأول على أنها إيرانية، حتى وإن كانت بعض المجموعات في كلّ منها تناضل من أجل الانفصال. إن الطائفة الكردية، التي كانت أكثرها نشاطاً في المطالبة باستقلالها، قد تخلّت منذ عدّة عقود عن هذه الفكرة، واكتفت بالمطالبة بمزيد من الحكم الذاتي.

ومع ذلك، وقعت في حزيران/يونيو 2005 أربعة تفجيرات في الأهواز، المدينة التي تقطنها غالبية عربية والتي تقع في قلب إقليم خوزستان، قبل أيام قليلة من الانتخابات الرئاسية، مخلّفةً 8 قتلى و80 جريحاً. وكانت قد اهتزّت هذه المنطقة النفطية في خلال شهر نيسان/أبريل جراء التوترات بين الجماعات، والاشتباكات بين الجماعة العربية وقوات الأمن. خلال هذه المظاهرات العنيفة التي نظّمها عرب المنطقة، لقي خمسة أشخاص مصرعهم واعتُقل المئات من المتظاهرين. كانت الأحداث قد بدأت في أعقاب نشر وثيقة، قُدّمت على انّها رسمية، تكشف عن خطة تسعى إلى نزع عروبة إقليم خوزستان وجعله إيرانياً. وعلى الرغم من تكذيب الأمر من قبل السلطات، كان نشر هذه الوثيقة بمثابة صبّ الزيت على النار، فوقعت كذلك اشتباكات في مدن أخرى من المنطقة. عندها أعلن المسؤولون الإيرانيون أنّ الرسالة المنسوبة إلى نائب الرئيس الإيراني السابق محمد علي ابطحي مزوّرة، واتّهموا بالقضية عناصر تخريبية مدعومة من الخارج. وعلى الرغم من هذا النفي، شهدت الأهواز عدّة أيام من الاحتجاجات العنيفة وهاجم بعض المتظاهرين مباني حكومية كما أحرقوا مكاتب رسمية ومصارف. فكان ردّ قوات الأمن سريعاً.

وخلافاً لهذه الأحداث التي وقعت في نيسان/أبريل، استهدفت التفجيرات الأربعة في حزيران/يونيو 2005 المباني الرسمية، بما في ذلك مركز الشرطة وبيت مدير إذاعة وتلفزيون الدولة. واحد على الأقل من التفجيرات، خاصة ذلك الذي استهدف مركز الشرطة، كان

بواسطة سيارة مفخخة. من المعروف، أن هذه الطريقة في الهجوم أصبحت أسلوب العمل المفضل لدى المعارضة السنّية في العراق، ولكنها المرة الأولى التي يحدث فيها تفجير انتحاري بسيارة مفخّخة في الجمهورية الإسلامية. وكانت السلطات الإيرانية قد تخوفت، منذ عدة أشهر، من تهريب الأسلحة المتأتية من العراق المجاور.

من المعقول جداً أن تكون المجموعات المقاتلة في العراق، أو بالأحرى المرتبطة بتنظيم القاعدة، هي التي تسعى إلى زعزعة استقرار رئة إيران النفطية. ومن المعلوم أن سوق النفط تشكّل إحدى الوسائل التكتيكية التي يستخدمها خليط غير متجانس من المجموعات الإرهابية بغية تحقيق أهدافه الاستراتيجية، ألا وهي هزم «الصليبيين» وإسقاط «الأنظمة» في الخليج والقضاء على «الهرطقة» الشيعية. لا أحد يجهل أن مثل هذه المكائد قد تكون من تخطيط الاستراتيجيين المدنيين في البنتاغون، لأن لها فائدة جانبية تساعد على تنفيذ مشروع غزو العراق؛ علماً بأن إيران كانت تحتل في ذلك الوقت المرتبة الثانية في محور الشّر. وإذا تأكد أن المقاومة السنية العراقية وراء هذه الاضطرابات في خوزستان، فهذا أمر لا بد أن يثير بعض السخرية.

في كل الأحوال، إنّ الأهداف المختارة لا تترك أي شك حول دوافع مرتكبي الهجمات الذين كانوا يستهدفون ممثلي الدولة في المنطقة. وبالنسبة إلى السلطة في طهران، «فإنّ هذه الهجمات تستهدف بالتأكيد سلامة البلد العامة كما إنها محاولة فاشلة للإساءة إلى الانتخابات والنيل من النظام»، حسب ما جاء على لسان نائب محافظ الإقليم. في هذه الأجواء، أدّت الانتخابات الرئاسية في 24 حزيران/يونيو 2005 إلى تكريس انتصار أحد المحافظين المتشدّدين.

الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو 2005 : «عودة» المحافظين المتطرفين

بعد التصفية التي قام بها الأوصياء على الدستور أي مجمع الحكماء من «الملالي» والحقوقيين الفقهاء المحافظين المتشددين، تمّ قبول سبعة طلبات فقط من أصل 1014 طلب ترشيح. وكان يجب أن يتدخل المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، آية الله علي خامنئي، عشية الجولة الأولى، لكي يُقبَل ترشيح الشخصيتين الإصلاحيتين الرئيستين مصطفى معين، ومحسن مهر علي

زاده، وذلك تفادياً لأزمة سياسية في البلاد. كما تمّ قبول أربعة مرشحين، يمثلون تيارات محافظة مختلفة، بينهم الرئيس السابق اكبر هاشمي رفسنجاني، الذي كان في الحكم من العام 1989 حتى العام 1997. إن هذا التوازن، من جهة المحافظين من شأنه بنظر الأوصياء على الدستور أن يمنع انتخاب رفسنجاني من الجولة الأولى. كانت نتيجة هذه الحسابات والخطط، المفتقرة إلى الديمقراطية، أن انتُخب في الجولة الثانية علماني متشدد – وهي سابقة مزدوجة منذ العام 1979 – هو رئيس بلدية طهران محمود أحمدي نجاد، الذي فاز على أكبر هاشمي رفسنجاني، الذي أصبح في المناسبة المرشح المعتدل.

يعبر هذا التصويت أيضاً عن رفض للنظام وللأحزاب السياسية الإيرانية، لأن غالبية الأحزاب الإصلاحية والمعتدلة والزعماء الدينيين قد اصطفت وراء الرئيس السابق. ما جعل الخسارة أكثر صعوبة. وعوضاً من الاعتدال الذي يدعو إليه السيد رفسنجاني، تتجه الجمهورية الإسلامية نحو التطرف مع رجل يؤمن بالتقيّد الصارم بالقيم الإسلامية كما التصلّب تجاه الغرب.

تظهر هزيمة السيد رفسنجاني رفض الناخبين المحتملين الذين يبلغ عددهم 47 مليون شخص، لإدارته الماضية. وقد وُجِّهت إليه اتهامات من قبل المحافظين المتطرفين حول ثروته الهائلة التي تراكمت جراء علاقاته مع اللوبي النفطي–الديني الإيراني. إنّ انتخاب محافظ أصولي، يرغب في متابعة المواجهة مع واشنطن، وانتصاره على المرشح المعتدل الذي كان يرغب في استئناف الحوار، يظهر أيضاً فشل نظام العقوبات الأميركي تجاه إيران. أما فيما يتعلّق بالجدل القائم حول احتمال مشاركة الرئيس الجديد في عملية خطف 52 رهينة من العاملين في السفارة الأميركية في طهران عام 1979، فإنه يطرح الكثير من الأسئلة. ولقد نشرت صحيفة واشنطن تايمز، وهي إحدى أهم صحف المحافظين الجدد في نهاية حزيران/يونيو 2005، شهادة أربع رهائن سابقين تعرّفوا بعد حين على هوية محمود أحمدي نجاد؛ بيد أنه ليس لتلك الشهادات أي قيمة ثبوتية[21]. ولكن بإعطائه الأمر بإجراء تحقيق حول الموضوع، يكون الرئيس الأميركي جورج بوش قد حدّد طابع العلاقة المقبلة بين الولايات المتحدة وإيران. أما بالعودة إلى الرئيس الجديد و«الملالي» المتشدّدين الذين يؤيّدونه، فهم يشكلون أقلّية في إيران. وبسبب هذا الاتجاه المتشدد، أصبحت مواقف القادة الإيرانيين الاستفزازية بشأن المسألة

النووية أو ضد إسرائيل، وحال العزلة التي فُرضت على إيران نتيجة تلك المواقف، وسيلةً للحفاظ على الإمساك بالسلطة. إنها استراتيجية تتماشى مع نظام العقوبات الأحادي الجانب الذي تفرضه واشنطن؛ ترتكز هاتان السياستان الواحدة على الأخرى لتبرير صحّة قراراتها. وما لم يجر حدث بالغ الأهمية، فالمأزق باقٍ على حاله.

بعد أن خسرت الولايات المتحدة مصالحها الاقتصادية في إيران أثناء الثورة الإسلامية عام 1979، قامت بإقصاء نفسها عن حقل النفط الإيراني من خلال قانون أماتو في العام 1996. هدفت واشنطن من خلال هذا القانون إلى ممارسة حظر على إيران لتخضعها سياسياً، وإلى التأكد من أن ثرواتها الهائلة من الطاقة لن تقع في أيادٍ خبيثة.

قانون داماتو: دوافع داخلية وحدود خارجية

يُعرف قانون داماتو في الولايات المتحدة خاصة باسم ILSA (قانون العقوبات ضد إيران وليبيا). إن قانون داماتو-كينيدي - إذ شارك في التوقيع عليه بقلة حذر السناتور الديمقراطي عن ولاية ماساشوستس- الذي صوّت عليه في عهد كلينتون عام 1996 الكونغرس الذي كان محض جمهوري في ذلك الحين، كان يرمي إلى منع أي دولة أو أي شركة أجنبية تحت طائلة عقوبات شديدة، من استثمار أكثر من 20 مليون دولار سنوياً في قطاع النفط والغاز في إيران وليبيا، البلدان المتّهمان بتشجيع الإرهاب الدولي. كما يحظّر أيضاً تصدير قطع غيار، لا سيما للصناعة النفطية. وفي آذار/مارس من السنة التالية، أبرمت شركة توتال الفرنسية عقداً مع شركة النفط الايرانية الوطنية، شريكة غازبروم الروسية وبتروناس الماليزية، لتطوير حقل غاز بارس الجنوبي العملاق. ولكن، بعد عدة أشهر من توقيع هذا العقد بملياري دولار وهو أكبر عقد وقّع منذ الثورة الإسلامية عام 1979، لم تبدُ إدارة كلينتون عازمة على تطبيق العقوبات ضد توتال تجنّباً لحرب تجارية مع حلفائها الأوروبيين.

ومع ذلك، بُعيد توقيع الاتفاق مباشرةً، طلب السناتور الجمهوري عن نيويورك، ألفونس داماتو، تطبيق القانون الذي كان هو من دفع إلى وضعه. غضب الكونغرس بشدة خاصة وأن الرد الفرنسي جاء برفض تبلغ التهديدات التي أطلقها ممثلو الشعب الأمريكي المنتخبون، والتي لم تكن تلقى من وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، سوى دعم ضعيف، بكل حال.

أما تييري ديسماريه، رئيس شركة توتال فقد أشار من جانبه إلى أن إيران تنتج 3,8 مليون برميل في اليوم، وأن الفائض الذي وُضع في الأسواق في غضون أربع سنوات فقط، لم يكن ليسمح لها «بتمويل الإرهاب». كان كلام رئيس شركة توتال من ذهب. ولكن إضافة إلى سعي اللوبي النفطي الأمريكي، وهو تقليدياً من الحزب الجمهوري، إلى الحؤول من دون أن تصبح الهيدروكربورات الإيرانية تحت سيطرة منافسيه، فإن هناك وراء قانون داماتو دوافع أخرى.

كان السيناتور داماتو أيضاً إحدى الركائز الأساسية للوبي «المؤيد لنتانياهو» في الكونغرس والذي موّل الحملة الانتخابية لرئيس الوزراء الإسرائيلي في العام 1996 ووافق على المواقف المتطرفة لحكومة الليكود. قدّم السناتور داماتو إلى ناخبيه اليهود في نيويورك القانون الذي يحمل اسمه كوسيلة لمنع إيران من مواصلة دعمها للأعمال الإرهابية في إسرائيل، ومن بناء الصواريخ ذات الرؤوس النووية والتي تهدف إلى تدمير إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، اضطلع سناتور نيويورك الداعم للمؤتمر اليهودي العالمي، بدورٍ أساسي في قضية «الذهب النازي في المصارف السويسرية». وقد شكل عقد توتال بالنسبة له محاولة يائسة وإجرامية لحرمان الولايات المتحدة من القيادة العالمية. وإذا أُعجب الجمهوريون بصعوبة فرض عقوبات على شركة توتال التي لا تملك مصالح كبيرة في الولايات المتحدة، فإن بعض أعضاء الكونغرس طالبوا بالمقابل بإلغاء جميع المساعدات المالية لشركة غازبروم الروسية نظراً لارتباطها بتوتال في إيران. كانت روسيا مستهدفة أيضاً من قبل الجمهوريين المنتخبين واللوبي المؤيد لإسرائيل، إذ إنهم اتّهموا هذا البلد بمساعدة إيران في إنشاء صواريخ جديدة بعيدة المدى، ممّا يعرّض بالتالي أمن إسرائيل للخطر. فساد الارباك في وزارة الخارجية، نظراً لمواقف الغالبية الجمهورية في الكونغرس، إذ أن أولوية فريق كلينتون كانت السعي من أجل نزع السلاح النووي الذي يُحتّم وجود علاقات دبلوماسية ومالية جيدة مع موسكو. علاوة على ذلك، أضعف هذا الصخب الرئيس الإيراني محمد خاتمي. وكان هذا الأخير قد تبنّى موقفاً معتدلاً ودعا إلى تحسين العلاقات بين إيران والعالم الخارجي، بما في ذلك الولايات المتحدة.

وقد لاحظ آنذاك بعض المتذمّرين أن الولايات المتحدة قد وقّعت بدورها عقوداً ضخمة مع الصين بغية تحديث الجيش الصيني، لذا كان اتهام حلفائها الأوروبيين بالتجارة مع إيران أمراً

مُحرجاً. كما أنه يجب وضع صفقة الأسلحة هذه ضمن السياق اللاحق في العام 2004، عندما طلبت فرنسا وألمانيا من الاتحاد الأوروبي رفع الحظر عن بيع الأسلحة إلى الصين واعترضت المملكة المتحدة حينها بناء على طلب واشنطن.

ومن خلال قانون داماتو، يظهر جليّاً مرّة جديدة، أنّ تعدّد المراكز التي تحدد وجهة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، إضافةً إلى تعدد مراكز إعداد وإقرار هذه السياسة، قد يجعل هذه السياسة مشوشة وغير منتجة في بعض الأحيان.

أخيراً، تراجعت إدارة كلينتون عن فرض عقوبات ضد شركة توتال وشريكتيها. بالنظرة إلى الوراء، يمكننا القول إنّ هذا القرار الذي يكرّس التأثير المحدود لحظر كهذا على الصعيد العملي، لم يمنع إدارة بوش من أن تجد نفسها اليوم أمام تناقضاتها أو بالأحرى سخفها.

من قانون دماتو إلى هاليبرتون

أنشأ «الملالي» المحافظون، على جزيرة كيش التي تقع في الخليج العربي، منطقة تسمح بممارسة الرأسمالية بحرية مطلقة، من دون الخضوع للضرائب الوطنية أو لفريضة إسلامية صارمة. فتحولت كيش إلى مركز شرعي للتهريب وغدا ربع تدفق الواردات والصادرات الإيرانية يمرّ عبر هذه الجزيرة.

وما يثير الاهتمام أيضاً، أن 72 شركة دولية قد استقرت في كيش، بما فيها توتال، وأجيب وشل وشركة هاليبرتون الأميركية للخدمات النفطية والتي ترأسها ريتشارد تشيني حتى العام 2000.

وفي 9 كانون الثاني/يناير 2005، نقلت وكالة الأنباء الإيرانية برقيّة عن رويترز، معلنةً أن الشركة حظيت بتنفيذ مشروع الحفر البري والبحري في حقل الغاز الرائع في جنوب بارس، المتعلق بالمرحلتين التاسعة والعاشرة. ونُفّذ هذا المشروع في الرّبع الأول من العام 2007، وكان من المفترض أن يبلغ مجموع إنتاج المرحلتين، خمسين مليون متر مكعب يومياً من الغاز للاستخدام المنزلي وثمانين ألف برميل من سوائل الغاز الطبيعي للتصدير. إن من حصل على هذا الاتفاق في الجهة الإيرانية هو رجل الأعمال الإيراني سيروس ناصري الذي لعب دوراً مزدوجاً. فهو في الوقت نفسه أحد قادة مجلس إدارة أورينتال كيش، وهي شركة إيرانية

مسؤولة عن استثمار حقل بارس الجنوبي، كما أنه يشارك، كأحد أعضاء الوفد الإيراني، في المفاوضات مع ترويكا الاتحاد الأوروبي حول البرنامج النووي الإيراني. ووفقاً لمصادر إيرانية نشرتها صحيفة «فايننشيال تايمز» في 27 كانون الثاني/يناير 2005، قد يكون سيروس ناصري على علاقات وثيقة جداً مع المؤسسة الدينية الإيرانية. يبدو واضحاً في الحقيقة أن مثل هذا الاتفاق لم يكن ليحدث من دون موافقة السلطات الدينية في طهران، التي تسيطر من قريب كما من بعيد على إدارة النفط والغاز في البلاد.

وأعلنت شركة هاليبرتون بعد أيام قليلة، أن هذا المشروع سيكون آخر مشروع لها في إيران، لأسباب تتعلق بغياب بيئة مناسبة لجذب الأعمال التجارية. كان هذا لسان حال معظم الشركات الدولية الغربية أيضا. إذاً، لماذا هذا العقد؟

على الصعيد المالي وبحسب ال بي بي سي، تراوح مجموع مبيعات شركة هاليبرتون في العام 2003 بين 30 و40 مليون دولار في إيران. ولا يُتوقع بالتالي مغادرة الشركة إيران في وقت قريب إلا إذا حدثت توترات شديدة. وبحسب فيفيان والت من مجلة فورتشن ماغازين، افتتحت شركة هاليبرتون من دون إعلان، مكتباً لها في مطلع العام 2005 في الطابق العاشر من مبنى يقع في طهران. ويتوجّب على جميع ممثلي الشركة مهما كان مركزهم أن يبقوا في إيران حتى العام 2009، لأن مشروعهم يستمرّ لمدّة لا تقلّ عن 52 شهراً قبل بدء عملية الاستثمار.

لم تعلّق إدارة بوش على هذه القضية. واكتفى عدد ضئيل من الشخصيات البارزة في تيار المحافظين الجدد، كمايكل ليدين، بالاحتجاج ضدّ هذا العقد. والمثير للاهتمام في هذه القضية هو إلا تخضع هاليبرتون في نهاية المطاف لقانون داماتو. وأكدّت ويندي هول، المتحدثة باسم الشركة، في تعليق لها إثر إعلان هذا العقد، أن شركة هاليبرتون تحترم بدقّة القوانين السارية.وبالتالي، سيقوم موظفون غير أمريكيين بجميع النشاطات في إيران، وهم مسجّلون في شركة فرعية مسجلة في جزر كايمان[22]. وعبر هذه التوليفة المالية، يبدو كل شيء ضمن القانون ظاهريّا، ولا تصطدم «حرية المبادرة بالمشاريع» بضرورات واشنطن الاستراتيجية. وهنا أيضاً نوع جديد من الخبث...

إن شركة هاليبرتون هي أوّل المستفيدين من عقود الجيش الأميركي ومن إعادة الأعمار في العراق، وبإمكانها بالتالي التعامل مع كل الظروف، مما يظهر حدود قانون داماتو. ربما يتعلق

الأمر أيضاً، بتعزيز مصالح استراتيجية أخرى للولايات المتحدة حول الخليج العربي، ولكن بطريقة «ملتوية». من خلال تمركزها في إيران، تحافظ هاليبرتون أيضاً على مصالحها معتمدة على موقف الانتظار والمراقبة بكل ما للكلمة من معنى، قاطعة الطريق أمام الشركات الأجنبية الأخرى لاحتكار هذا المجال. أما من منظار الإيرانيين الذين هم في مواجهة مفتوحة مع الولايات المتحدة في مسألة النووي الإيراني، فلن ينزعجوا أبداً من خداع إدارة بوش، وإن احتجّت التيارات المحافظة المتطرفة ولاسيما في البرلمان، ضد هذا الاتفاق تحت شعار: الحفاظ على الأمن القومي. وليس مؤكّداً أن الرئيس الإيراني الجديد سيترك الأمور على حالها.

الدبلوماسية النفطية الإيرانية تجاه آسيا

بلغ أوج إنتاج إيران في ظل حكومة الشاه في العام 1974، ما يقارب 6 ملايين برميل في اليوم. ولكن بعد ثلاثين عاماً، بقي الحدّ الأعلى للإنتاج أقلّ من 4 ملايين برميل في اليوم، بسبب تراجع إنتاج بعض الحقول وكذلك بسبب انعدام صيانة البنى التحتية، وذلك إلى حدّ ما، نتيجة الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة. في ظل رئاسة رفسنجاني في العام 1995، حاولت إيران أن تتقرّب من الولايات المتحدة فقدّمت عقداً بقيمة مليار دولار لشركة تكساس كونوكو. ولكن، بعد عشرة أيام من إعلان الاتفاق، حظّر الرئيس كلينتون الاستثمارات في إيران.

وشهد هذا التغيير في المواقف إزاء الشركات الغربية تقدّماً، مع انتخاب الرجل الإصلاحي محمد خاتمي رئيساً للبلاد في العام 1997. لكن، وإن رغبت الحكومة وبشكل خاص وزير النفط، بتليين العلاقات، إلاّ أن الأغلبية المحافظة في البرلمان كانت ترفضه، إضافة إلى أن سلطات سياسية–دينية أخرى كانت تضع أمامه العراقيل. وهكذا، بعد سنوات عديدة من الإجراءات، تم التوصل أخيراً في شباط/فبراير 2001 إلى إزالة بعض العقبات البرلمانية: أبطل «مجلس تشخيص مصلحة النظام» وهو أعلى محكمة تشريعية في إيران – أي ما يعادل المجلس الدستوري في فرنسا أو المحكمة العليا في الولايات المتحدة–، القرار الذي كان قد اتخذه مجلس حرّاس الثورة المحافظ جداً والذي اعتبر أن عقود إعادة الشراء هي عقود بفوائد مالية يحرمها الإسلام، فثبت بهذا الإبطال شرعية هذه العقود.

منذ ذلك الحين، نظّمت السلطات الدينية الحاكمة في طهران، بيع الهيدروكربور بشكل دقيق، بهدف إنشاء علاقات مع شركاء أقوياء مثل الصين والهند، اللذين قد يشكّلان حليفين مهمين على الساحة الدولية. وهكذا تمكّن هذان البلدان من التوصل إلى إبرام عقود طويلة الأجل للتزوّد بالطاقة ولإمكانية التنقيب في إيران.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2004، أبرمت إيران عقداً مع الصين لتصدير الغاز لمدة ثلاثين عاماً، ومنحت الشركة المنفذة ساينوبك، إضافة إلى ذلك حق المشاركة بنسبة 50٪ في استخراج النفط من حقل يادافاران، الذي تقدر احتياطياته المثبتة بـ 3 مليارات برميل. قُدّرت قيمة هذا الاتفاق حول الغاز الطبيعي، بنحو 80 مليار دولار، بيد أنها قد ترتفع في خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة، لتصل إلى 200 مليار دولار. ستستورد الصين كل سنة من إيران 10 ملايين طن من الغاز الطبيعي السائل. وينصّ هذا الاتفاق على إنشاء أكثر من 80 ناقلة للغاز الطبيعي السائل (وهو رقم هائل) في خلال السنوات الخمس المقبلة. وبفضل هذه الاتفاقية مع بكين التي تنتهك قانون العقوبات على إيران وليبيا، يتضح أن إيران تأمل حثّ مستثمري الاتحاد الأوروبي على تحدّي العقوبات الأميركية.

في كانون الثاني/يناير عام 2005 وافقت إيران على تزويد الهند بالغاز الطبيعي السائل لمدة 25 عاماً، بمعدل يتراوح بين 5 و7,5 مليون طن سنوياً، بموجب عقد قيمته على أقلّ تقدير 40 مليار دولار، حتى ولو ظهرت لاحقاً بعض الخلافات حول نوعيّة الغاز المصدّر (غاز ضعيف). وقد حصلت من جهتها الشركة الوطنية الهندية شركة النفط والغاز الطبيعي (ONGC) على نسبة 20٪ من المشاركة في حقل نفط يادافاران؛ ويزوّد هذا المشروع الهند بـ 300 ألف برميل في اليوم. ولا تزال حتى الآن الـ 30٪ المتبقية من حصّة المشاركة في حقل نفط يادافاران، حقّاً مكتسباً لإيران.

وتجدر الإشارة إلى أن إيران تحاول أيضاً، على الرغم من التحذيرات المتكررة التي توجّهها واشنطن إلى الهند وباكستان، إقناع هاتين الدولتين بالموافقة على اتفاقية تنص على بناء خط أنابيب تبلغ كلفته 4 مليارات دولار، ويهدف إلى نقل الغاز الإيراني من حقل جنوب فارس إلى الهند عبر باكستان. وإذا ما واصلت الولايات المتحدة تهديداتها وعوّضت عنها بقرار بيع محطات للطاقة النووية إلى الهند، كما اقترحت في نيسان/أبريل 2005، فقد يغضب قرارها

هذا باكستان ويثير بالطبع استياء إيران. إن تحققت هذه الفرضية سنكون أمام مفارقة حيث ستكافأ الهند، من خلال تجاهل الاتفاقات الدولية، بحصولها على أسلحة نووية من صُنع الولايات المتحدة، وذلك لمنع انتشار الأسلحة النووية الإيرانية، بينما لن تستطيع إيران أن تطور تجارياً مواردها الغازية، في حين أن هذه الاحتياطيات الضخمة هي التي دفعت في الأساس واشنطن إلى أن تنكر على إيران حقها في امتلاك قدرات نووية. أما فيما يتعلق بباكستان، فقد تكون خاسرة على جميع الجبهات، إلا إذا تمّ بيعها أسلحة ولا سيما بعض الطائرات المقاتلة التي ترسلها لها واشنطن لتخفّف من ضغينتها، مثلما حدث في الماضي. من الصعب أن يكون هناك أسوأ من هذه الأحادية النفعية. إنّ هذا الشكل من عدم التبصّر أو من الخطأ في التحليلات من قبل واشنطن، لا بدّ أن يؤدي إلى تعزيز سلطة رجال الدين المتشددين في طهران، وإلى إثارة الشكوك لدى حلفاء واشنطن الآنيين في شبه القارة الهندية. في الواقع، ليس لدى الهند ما يخيفها من الولايات المتحدة إذ أن هذه الأخيرة تسعى إلى جعلها حليفةً لها ضدّ الصين. وهذا هو الهدف الحقيقي من اتفاقات الدفاع العديدة، المبرمة في واشنطن بين البلدين في نهاية حزيران/يونيو 2005؛ فهي تسعى إلى إقصاء نيودلهي شيئاً فشيئاً عن مزودها التقليدي ألا وهو روسيا. ويشمل هذا التعاون العسكري الذي يمتدّ على مدى عشر سنوات، برامج تصنيع مشتركة. بيد أن هذه البرامج لم ترق لباكستان، التي كان قد وصفها أولاً وزير الخارجية كولن باول ثم كوندوليزا رايس التي خلفته، «بأفضل حليف إقليمي»، وذلك منذ عامين، جراء الحرب في أفغانستان. ولكن، على الرغم من هذه التسمية وفيها إطراء بل مبالغة إلى حدٍ ما، لا تزال باكستان الحلقة الأضعف في مشروع خط الأنابيب الإيراني، إذ تتنازعها عدّة مصالح متضاربة. سيكون من الصعب أن يشرح الرئيس مشرّف للراديكاليين الإسلاميين السّنة رغبته بخدمة إيران الشيعية والهند التي تنافسه على كشمير مقابل بعض مئات الملايين من الدولارات سنوياً. وعلى الرغم من أهميته النفطية-الاستراتيجية بالنسبة للبلدان الثلاثة لا يزال «خط أنابيب السلام» مجرد مشروع محتمل.

في المقابل، ليس هناك من عائق في وجه سياسة الطاقة التي تعتمدها اليابان تجاه إيران. ولقد بدأت هذه السياسة في العام 2000 عندما أنهت المملكة العربية السعودية عقداً حصرياً أبرم مع اليابان لتشغيل حقول النفط. وسرعان ما تطوّرت العلاقات بين البلدين مع زيارة

الرئيس محمد خاتمي إلى اليابان في العام 2000؛ كان لهذه الزيارة تداعيات مهمة جداً فيما بعد. هكذا شاركت بالتالي الشركة اليابانية لاستثمار النفط Japex التابعة لشركة النفط الوطنية اليابانية، في كانون الثاني/يناير 2003، في مشروع تطوير حقلَي سوروش ونوروز بنسبة 20٪ أي ما يعادل 221 مليون دولار، وحصلت شركة شل على ال 80٪ المتبقية. وحصلت جابكس على حصة من المشاركة بنسبة 41٪ في اتحاد الشركات المكلّفة بتطوير هذه الحقول التي تقدر طاقتها الإنتاجية بمليار برميل. وقد حظيت أيضاً مجموعة من الشركات اليابانية بالعقد الذي أبرم في شباط/فبراير 2004 مقابل ملياري دولار، بعد سنوات عديدة من المفاوضات الطويلة. يتناول هذا العقد مسألة تطوير حقل ازاديجان العملاق الذي اكتشف عام 1999 في خوزستان. ويشكّل حقل النفط هذا أهمّ اكتشاف في إيران خلال السنوات الثلاثين الماضية. تسيطر مجموعة الشركات اليابانية بموجب هذا الاتفاق على 75٪ من المشروع، أما الإيرانيون فيسيطرون على 25٪ عبر شركة النفط الوطنية الإيرانية. وبهذه الطريقة أمّنت طوكيو مصادر تموينية منتظمة باعتبار أن ثلثي إنتاج ازاديجان يُصدّر إلى اليابان. على أن يبدأ الإنتاج بـ 50 ألف برميل يومياً، في العام 2007، ليصل إلى 260 ألف برميل في اليوم بحلول العام 2012.

يتّضح من هذه التفاصيل سبب عدم اكتراث واشنطن بقانون داماتو أو عدم إعطائه وزناً في تعاملها مع بعض حلفائها، بينما تلجأ إليه لتهديد بلدان أخرى بشكل شبه مبطّن، لكبح بعض المشاريع أو بالأحرى لمنعها. هذه الصرامة التي تتغير بحسب مكان ممارستها، تضعف مبدأ العقوبات بحد ذاته، ولا تعزّز مصداقية الولايات المتحدة، التي يبدو أن سياستها تجاه إيران لا زالت غير فعّالة. في الواقع، من الصعب التوفيق بين ضرورات تحفيز العرض العام للنفط (أو الغاز) التي ينادي بها نائب الرئيس ريتشارد تشيني، والرغبة غير الواقعية لإدارة بوش بإخضاع نظام الملالي في موضوع النظام النووي، من خلال نظام العقوبات. يختصر هذا التناقض عدم التماسك التام في قانون داماتو وفي هذه السياسة.

اللوبي البترولي- الديني الداخلي

إنّ دبلوماسية آيات الله النفطية والغازية المطبقة في الاستراتيجية الدفاعية ضد الولايات المتحدة، تستخدم إنتاجها النفطي ولاسيما الغازي باتجاه الدول التي ستصبح في المستقبل

مستهلكة رئيسية في آسيا، تماماً كما استخدم الشاه في الماضي النفط الإيراني للحصول على دعم الدول الغربية. بيد أن إيران تعلم جيداً أن النفط قد يكون سلاحاً ذي حدين. وهي تعوّل على مشاريع تطوير إنتاجها لتصل إلى 5,5 مليون برميل في اليوم بحلول العام 2010. ولكن ما دامت بعض حقول النفط الإيرانية الناضجة تسجل انخفاضاً سنوياً في الإنتاج أي ما يقارب 200 ألف برميل في اليوم، فإنه يترتّب على إيران، لتحقيق هذا الهدف، إنتاج 2,5 مليون برميل إضافية في اليوم، أي ما يوازي إنتاج الكويت الحالي. تتضّح بالتالي الحاجة إلى المزيد من الشركات الأجنبية. وقد اكتفى لورد براون، الرئيس التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم، وأحد المضاربين المشهورين، بأن يكرر في أوائل العام 2005، بأنه سيحترم العقوبات الأميركية لأنها تتوافق مع مصالح الشركة البريطانية، التي لديها بالفعل، مشاريع أخرى تعمل عليها.

علاوة على ذلك، إن كانت إيران تنتج حالياً 4 ملايين برميل في اليوم، عليها أن تنفق سنوياً 2 مليار دولار لاستيراد المنتجات النفطية المكررة، بسبب نقص قدرات التكرير المحلية الكافية. وتنفق إيران أيضاً 3 مليارات دولار لدعم البنزين، الذي بلغت قيمته 10 سنت\يورو تقريباً للتر الواحد في محطات البنزين في الربع الأول من العام 2005، وهذا السعر هو الأكثر انخفاضاً في العالم. وكما في العديد من البلدان المنتجة، يشكّل الوقود المدعوم إحدى الوسائل بل الوسيلة الوحيدة في أغلب الأحيان لإشراك الشعوب في الاستفادة من الثروة النفطية الوطنية. ابتداءً من العام 1979، تعهّد آية الله الخميني استرداد ثروة إيران النفطية. وبعد ربع قرن، ما زالت الغالبية العظمى من الإيرانيين في الانتظار. قطع المرشح محمود أحمدي نجاد الوعد نفسه. ولكن، بعد ثلاثة أشهر من تنصيبه، لم يوافق البرلمان الإيراني على تعيين أيّ من الأسماء التي رشحها الرئيس الجديد لمنصب وزير النفط الاستراتيجي. فبقي ثاني أكبر منتج في أوبك بدون وزير يشغل هذا المنصب حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2005. طوال 25 عاماً من السلطة المطلقة، صادر رجال الدين لأنفسهم ولأسرهم جوانب مهمة من اقتصاد البلاد، تتراوح نسبتها، وفقاً للمصادر بين 40 و50٪، ولا سيما من خلال المؤسسات الإسلامية التي تسمح للملالي بتعزيز سلطتهم على الشعوب، خاصة في سياق التضخم المتزايد للمستوى المعيشي.

إضافة إلى ذلك، فالدولة الإيرانية تسيطر على الاقتصاد بنسبة 80٪. وباستثناء النفط الذي

أُمم في العام 1950، تمّت مصادرة الثروات الكبيرة وأُممت المصارف بعد ثورة 1979، كما هي الحال بالنسبة إلى الصناعة الكيماوية وصناعة السيارات والصناعات التحويلية ومجموعات الفنادق. وقد أُوكل جزء كبير من هذه القطاعات إلى الجمعيات الخيرية الإسلامية وهي مؤسسات ذات أهمية استراتيجية وسياسية كبيرة في إيران. ولهذا السبب يسيطر المحافظون على معظم هذه الجمعيات.

استولى قسم من رجال الدين هؤلاء بمساعدة بعض المنظمات كالحرس الثوري وغيرها، على قطاعات كاملة من الاقتصاد الإيراني، وسخرها لصالحه ولصالح الأبناء والأقارب. فأصبح لديهم مخازن في المرافئ الحرّة الإيرانية، والعديد من العملاء التجاريين في دبي ومنطقة الشرق الأوسط وعلى الأرجح في أوروبا. وباختصار، إنّ الحظر الأمريكي على إيران، لم يمنع رأسمالية بعض الملالي. كما أن عقود إعادة الشراء التي أبرمت مع شركات النفط الأجنبية، والتي تصنّفها بعض التحليلات المتشددة على أنها غير مطابقة للشريعة الإسلامية، لم تعطّل سير الأعمال.

إن القيام بتحديد حجم الاقتصاد غير المعلن، عملية صعبة إذ إنها لا تعطي إلا نتائج غير مؤكدة. لكن في طهران، يتفق الجميع على القول إن ما بين 35 و40 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (حوالى 115 مليار $ في العام 2002) لا يدخل ضمن المحاسبة الرسمية. وكان الناتج المحلي الإجمالي يبلغ، نسبةً إلى القدرة الشرائية في العام 2004، ما يقارب 478 مليار دولار.

حتى التلفريك ومرافق التزلج والمطاعم التي تستقبل أولاد الميسورين من جيل الشباب المتمرد والمخملي الذي يعيش في محيط طهران، تمتلكها مؤسسة إسلامية تعنى بالمحرومين وتهتمّ خارج دائرة نشاطها هذه بـ 500,000 شخص من ضحايا ومعوقي الحرب الإيرانية-العراقية. إن هؤلاء الشباب يمولون عند هروبهم إلى الفسحة كل أسبوع نظام الملالي الذي يعترضون عليه. وبما أن 65٪ من الإيرانيين البالغ عددهم 70 مليون نسمة، هم من دون سن الـ 25 عاماً، فإنّ هؤلاء الشبان المثقفين عامة، وبالرغم من كل شيء، يمثلون إلى جانب النفط والغاز مستقبل بلادهم.

الولايات المتحدة والبرنامج النووي الإيراني

إذا ما وضعنا جانباً الأسباب المختلفة لاستياء واشنطن والمتزامنة مع الثورة الإسلامية عام 1979، فإن البرنامج النووي الإيراني يشكل حالياً المأخذ الأساسي للولايات المتحدة ضد إيران. من وجهة النظر هذه، أحدث مجيء الرئيس الإيراني الجديد إلى السلطة وقعاً سيئاً في وقت كانت تظهر فيه بوادر تليين في المواقف لدى الطرفين. إن انتخاب محمود احمدي نجاد في حزيران/يونيو 2005، يعمّق الهوّة بين الخصمين، منذ أن استأنف الإيرانيون تخصيب اليورانيوم في خريف عام 2004، ويظهر تهديد إيران في بداية آذار/مارس 2005 بخلق أزمة نفطية من خلال خفض صادراتها إلى الأسواق العالمية أو إيقافها، إذا ما أحيل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ضيق هامش التحرك لدى الولايات المتحدة والبلدان المستهلكة، إذا ما اختفت فجأة من الأسواق العالمية الـ 2,4 مليون برميل المصدّرة يومياً من إيران، في حين يبدو الطلب أكثر الحاحاً وفي وقت تدعو سياسة الطاقة التي تبناها تحديداً نائب الرئيس تشيني،الى تحفيز العرض العالمي من النفط الخام. في 16 شباط/فبراير 2005، استطاع الغربيون تكوين فكرة ما عن نتائج أزمة نووية مع إيران، عندما أدى إنذار كاذب بهجوم على محطة بوشهر النووية التي كانت قيد البناء، إلى انخفاض كبير في أسعار أسهم البورصات الأوروبية وارتفاع سعر برميل النفط. وإن كان اعتبار هذا التدبير الايراني انتحاراً اقتصادياً، يريح بعض الخبراء، فإن الجانب الإيراني يعتبره «انتحاراً سياسياً» للغرب[23].

وتعتمد استراتيجية الترويكا الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) بموافقة واشنطن، على التفاوض مع إيران ووعدها بانضمام مبكر إلى منظمة التجارة العالمية، مقابل التخلي عن برنامج التخصيب. ترمي هذه الاستراتيجية، في نظر المخططين لها، من خلال التبادلات التجارية، إلى إعادة ادخال إيران ضمن النظام الدولي وإلى الحد من عمليات التهريب الهائلة التي تغذي الاقتصاد الموازي وتدعم النظام بطريقة مصطنعة. وقد يعزز هذا الانضمام أيضاً، عرضياً وفي المدى المنظور، انفتاحاً أوسع لمنبع النفط الايراني على الشركات العالمية. ولكن، مع انتخاب الرئيس الجديد محمود احمدي نجاد، قد يحدث العكس تماماً. فقد ذكر الرئيس بوضوح خلال حملته الانتخابية، أنه ينوي منح الشركات الوطنية دوراً أكبر. وان كان ذلك الأمر، لا يقود إلى إعادة النظر بالعقود المهمة حول الغاز التي أبرمتها شركة توتال مع الهند أو

الصين أو اليابان؛ إلا أن انتخاب الرئيس نجاد يعني أن منبع النفط والغاز الإيراني سيبقى على الأرجح موصداً بوجه الشركات الدولية وأن الشروط التعاقدية التي لم تكن أصلاً ملائمة لقدوم هذه الشركات لن تتغير. أما فيما يتعلق بالموضوع النووي، فستستمرّ إذاً هذه المواجهة، وإن كان من الصعب على الولايات المتحدة المتورطة في العراق، أن تتدخل في إيران، إلا بضربات وقائية لأهداف محددة ترتبط بدقة بالمسألة النووية. وفيما يتعلق بإسرائيل، من المستبعد أن تتحمّل مسؤوليات عملية تدخّل كهذه إلا بتأييد من واشنطن. ولكن في كلتا الحالتين، قد لا تجدي هذه الضربات الوقائية نفعاً وقد تخلّف عواقب وخيمة لا تنعكس حصراً على سعر برميل النفط. إنّ إعلان استقالة حسن روحاني، الزعيم الإيراني الذي كان مكلّفاً حتى الآن بالملف النووي، في أوائل تموز/يوليو 2005، وتصريحات كوندوليزا رايس التي تطالب ليس فقط بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية بل بإيقافها نهائياً، تظهر أن هناك تشدداً في المواقف من الجانبين، مما لا يبشّر بالخير مستقبلاً.

من العراق إلى إيران: تخبّط السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

كما رأينا آنفاً، ركّزت الولايات المتحدة معظم قوتها الإقليمية (في زمن السلم) في البحرين وقطر، لا سيما بعد خروجها من المملكة العربية السعودية، وذلك في إطار غزو العراق وبصورة أعم في إطار السيطرة على المنطقة. فهي لم تعد بحاجة إلى وسائط إقليمية، حتى ولو كان العراق يتمتّع بموقع استراتيجي مهمّ في المنطقة مثله مثل إيران التي تُعتبر الممرّ الأكثر سهولة والأقل كلفة والأكثر أماناً لنقل النفط من بحر قزوين إلى آسيا الوسطى، وذلك في ظل نظام يمكن التعامل معه في المدى المنظور. من ناحية أخرى، فإن عودة إيران للاصطفاف وراء واشنطن، قد يسمح للولايات المتحدة بإقامة حلف ثلاثي إقليمي، يتألف من تركيا وإسرائيل وإيران؛ مما يعني السيطرة على الشرق الأوسط من دون الدول العربية، من خلال الاعتماد على الشيعة بشكل عام، وعلى الشيعة في العالم العربي الذين يعيشون في جميع المناطق الغنية بالنفط، الممتدة حتى المملكة العربية السعودية. في الواقع، إن مشكلة الولايات المتحدة الكبرى هي مع الركن الثالث في هذا التحالف الإقليمي الكبير، سواء تعلق الأمر بباكستان، البلد الذي لا يمكن تخطيه في الملف الأفغاني، أو ربما بإيران نفسها على المدى الأبعد.

لقد برهنت إيران أن لديها قدرة على تغيير سياستها جذرياً عند الضرورة. وهذا بالطبع لا يعزز قدرة هذه التحوّلات على الإيحاء بالثقة. بيد أن التقارب الإيراني الإسرائيلي الذي بدأ في العام 2003، تمَّ توقيته من قبَل بعض الزعماء الإيرانيين المعتدلين تجاه واشنطن. الواقع أن هذه الإشارات الملموسة إلى تبديل المواقف السياسية الخارجية الإيرانية قد ظهرت منذ بعض الوقت. يجب أن لا نربط بين السيطرة الجزئية على السياسة الداخلية الإيرانية بعد انتخابات عام 2004 المفتقرة للديمقراطية، وبين التصلب إزاء الخارج. على العكس، حصلت الأمور وكأن إيران في عهد آية الله الخميني أرادت أن تتجنّب وقوع الدولة في حالة من الضعف، في الوقت الذي بدت فيه طهران وكأنها قررت التقرّب من الغرب، وخاصة من واشنطن وربما على المدى البعيد من إسرائيل. وخلال فترة ما عُرف بالتصلب في طهران، ظهرت إشارات متعددة: اتفاق سرّي لنزع الصواريخ البعيدة المدى من إيران بالاتفاق مع إسرائيل؛ تقارب واضح مع الأردن ولبق مع مصر، أي مع البلدين اللذين يعترفان بإسرائيل؛ فضح اللوبي النووي الباكستاني لأنه باع مواد خطرة جداً لإيران، مما سمح للولايات المتحدة بممارسة ضغط حاسم على الرئيس مشرّف؛ تكثيف الضغوط على المملكة العربية السعودية لمصلحة الشيعة المحليين، مزيد من التعاون مع الغرب في أفغانستان. وقد تُوّج كل ذلك بزيارة مجاملة للأمير تشارلز ولي عهد انكلترا.

كل هذه الإشارات التي توحي باستئناف العلاقات بين طهران وواشنطن، اضمحلت عندما اتخذ صقور اللوبي العسكري الديني الإيراني في أواخر العام 2004 قراراً سياسياً استراتيجياً بإعادة إطلاق عملية تخصيب اليورانيوم. مع ذلك، تشكّل هذه الإشارات تأكيداً على وجود تيار معتدل تستطيع إدارة الرئيس بوش التفاوض معه. لكن، بسبب عدم ممارسته السلطة الفعلية في طهران، فإن هذا التيار قد يكون البديل بالنسبة لواشنطن بعد التخلص من الملالي المكلفين بالمسألة النووية. إن الانتخابات الرئاسية الإيرانية في حزيران/يونيو 2005 أظهرت إذن تراجعاً لوجهة النظر هذه. فالمجتمع الإيراني متنوّع وليست طهران انعكاساً له. إنّ الشعب الإيراني الذي يتوق إلى الخروج من عزلته، والذي أصيب بخيبة أمل جراء عشر سنوات من حكم الإصلاحيين الذين استلموا السلطة نظرياً إلى حد ما في عهد الرئيس محمد خاتمي، أوصل إلى الحكم شخصاً علمانياً بالتأكيد، ولكنه محافظ متشدد. إن حسابات

الولايات المتحدة بشأن إيران لا تزال في الوقت الحاضر بعيدة جداً، إذن، عن الواقع.

بسبب بعض الأخطاء أو سوء التقدير، كانت نتيجة كل ما قامت به الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر، تعزيزاً للموقف الإقليمي الإيراني، على الرغم من تصنيفها إيران «العدو رقم واحد». وترغب إيران، أياً كان نظامها، في أن تصبح القوة الإقليمية الكبرى وبالتالي شرطي الخليج العربي، بيد أن العقبة الرئيسية التي تعيق هذا الطموح هي التحالف بين القومية العربية والسنية الراديكالية التي تُعرف بالسلفية أو الوهابية: وقد ظهر هذا التحالف جلياً من خلال الدعم الذي قدّمه السعوديون لصدام حسين في العام 1980. غير أننا نشهد الآن تجسيداً جديداً لهذا التحالف يكمن في اتصال البعثيين بأعضاء تنظيم القاعدة في العراق، بالرغم من سعي الولايات المتحدة حالياً إلى إضعاف هذه العلاقة عن طريق الاتصال بالبعثيين السابقين.

كذلك، فإن ظهور السنية الراديكالية المناهضة للشيعة في باكستان وفي أفغانستان الطالبان، يشكِّل عائقاً أمام إيران عند حدودها الشرقية. ولكن التدخّلين العسكريين الأميركيين اللذين أعقبا 11 أيلول/سبتمبر، قد ساهما في هزيمة العدوين الرئيسين لإيران: صدام حسين والطالبان.

تكافح القوات الأمريكية في العراق اليوم كابوس إيران المتمثل بالتحالف بين البعثيين والسلفيين. أما فيما يتعلق بانتخابات كانون الثاني/يناير 2005 العراقية، فلقد أوصلت إلى الحكم في بغداد، نظاماً مريحاً جداً لطهران وان لم يكن خاضعاً لها مباشرةً.

من الجهة المقابلة، فإن الأنظمة العربية السنية (الأردن، ومصر، ودول الخليج)التي بقيت حليفة الولايات المتحدة على الرغم من الاتهامات التي ساقتها واشنطن بحقها، لم تكن في الواقع، موافقة على الانتخابات في العراق لسببين: لأنها من جهة، توصل الشيعة إلى السلطة، مما يمهّد، بالنسبة إليهم، لإقامة ساحة شيعية عابرة للأوطان، تغطّي المناطق النفطية في شمال الخليج، وتكون تحت رعاية إيران؛ ولأن الانتخابات من جهة أخرى تعني الديمقراطية.

وبالتالي، فإنّ نجاح استراتيجية واشنطن ليس من مصلحة حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة؛ ولا يخفى أن المعارضين البعثيين أو حتى الوهابيين في العراق يملكون شبكات وقواعد خلفية في البلدان العربية المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حليف آخر للولايات

المتحدة لا يناسبه تشكيل حكومة مستقرة وديمقراطية في بغداد، ألا وهم الأكراد. إذ أن كل حكومة مستقرة في بغداد ستجمع الشيعة والسنة حول برنامج قومي يركّز على وحدة البلاد، وبالتالي، على الحد من الحكم الذاتي للأكراد. إن رئاسة الجمهورية، وهي منصب فخري أنيط بالزعيم الكردي جلال الطالباني، لها أهمية رمزية أكثر منها استراتيجية. إنّ نجاح الولايات المتحدة، بصورة مؤقتة ربما، من خلال وصول حكومة عراقية مستقرة نسبيّاً ومنتخبة، هو أكثر ما يزعج حلفاءها، ولكنه ملائم جداً لخصمها الأساسي: إيران. إن الأرباح الجانبية العديدة التي سجلتها إيران جراء هذه السياسة يدفع إلى التساؤل عما إذا كان الحلف الثلاثي المشار إليه آنفاً ليس هدف الولايات المتحدة النهائي على الصعيد الإقليمي، وعلى المدى البعيد.

إنّه إذاً وضع جيوستراتيجي ظاهر التناقض بالنسبة لواشنطن، حيث الأعداء (وهم البعثيون والوهابيون من جميع الأطراف)، وهم أعداء عدوي (إيران) هم أيضاً أعدائي، وحيث الأصدقاء (العراقيون الشيعة) هم أصدقاء عدوي، وهم أيضاً أصدقائي. من الصعب في هذه الحالة إجراء عملية عسكرية ضدّ إيران قد تزعزع أولاً استقرار النظام العراقي الجديد، وتعرقل ثانياً عملية التحول الديمقراطي في المنطقة، من خلال إظهار الأنظمة الاستبدادية كأفضل ضامن للاستقرار، عبر تعزيز الحركة السنية المتطرفة المتهمة بتغذية الأصولية الإسلامية.

والمفارقة الثانية هي أن سياسة نشر الديمقراطية ستقود إلى تعزيز القومية العربية التي لا تزال معادية للغرب إلى حد كبير، وإلى إضفاء الشرعية في الوقت نفسه على نسخة مجمّلة من الأصولية الإسلامية. في ظل هذه الظروف، يحق لنا التساؤل عن مضمون الخطة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط الكبير وإمكانية تحقيقها.

الخطة الأمريكية لمنطقة «الشرق الأوسط الكبير»

إن نشأة هذه الوثيقة بحدّ ذاتها كما مضمونها الأصلي، تكشف عن ضعف الفكر المفهومي الذي كان وراء إعدادها، وبالتالي، عن طابعها المرتجل.

قبل إلقاء الضوء على محتواها، ينبغي التذكير أن اتجاهات سياسة الولايات المتحدة في هذه المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية، كانت دائماً معاكسة للديمقراطية ولمبدأ حق الشعوب

العربية في تقرير مصيرها.

تتمحور ثوابت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حول ثلاث نقاط رئيسة، ألا وهي: تمويل الدفاع عن إسرائيل والترويج لنوع معين من عملية السلام ؛ دعم الحكومات المؤيدة لأميركا كحكومتي مصر والأردن؛ إقامة تحالف وثيق مع العائلات الحاكمة في الدول النفطية في الخليج العربي، وبالأخص، مع العائلة المالكة السعودية. انطلاقاً من هذه الوقائع، كان لا بد من أن يفاقم احتلال العراق المشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة المطعون في شرعية دورها، وأن ينمي شعور العداء تجاهها بين شعوب المنطقة.

إن هذا الشعور المتنامي بالعداء والمرتبط بخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، دفع المحافظين الجدد إلى زيادة حجم دفاعهم عن الديمقراطية. لهذه الغاية، ألقى الرئيس بوش في بداية تشرين الثاني/نوفمبر 2003، أمام الصندوق الوطني للديمقراطية، ما يشبه الخطاب- البرنامج حول الديمقراطية في العالم الإسلامي. ولقد تجلّى الطابع الفريد لهذا التصور من خلال سلسلة من شهادات حسن السلوك المعطاة لثماني دول عربية هي: المغرب، والبحرين، وعمان، وقطر، واليمن، والكويت، والأردن، وحتى المملكة العربية السعودية. بعكس ذلك، انتقد الرئيس بوش القيادة الفلسطينية التي تعرقل الإصلاحات الديمقراطية وتقوّضها.

بعد بضعة أيام، دعا آية الله علي السيستاني، وهو أعلى سلطة روحية للشيعة في العراق، إلى اقتراع عام لانتخاب مجلس تأسيسي وللتصديق على دستور جديد. في حين عارض بول بريمر، ممثل سلطة الاحتلال، معلّلا ذلك بعدم إمكانية إجراء الاقتراع على المدى القصير أو المتوسط، وذلك بغية تبرير النقل الرسمي للسلطة إلى حكومة عراقية تعيّنها واشنطن. أخيراً، لحلحلة الوضع المتشنج وبعد وساطة الأمم المتحدة، حصل آية الله علي السيستاني على وعد بتنظيم الانتخابات في أواخر العام 2004. وهذا ما سيحصل في كانون الثاني/يناير 2005.

في سياق هذا التناقض الكبير والمسيء إلى صورة الديمقراطية، نُشرت في 13 شباط/فبراير 2004، في صحيفة الحياة وهي صحيفة تتخذ من لندن مقراً لها وتصدر باللغة العربية، وثيقة عمل تحت عنوان «شراكة مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير» وهي وثيقة وُزعت على ممثلي رؤساء دول المجموعة الموكلين بإعداد قمّة مجموعة الثماني في سي إيسلند، من 8 إلى 10 حزيران/يونيو 2004.

تستعيد هذه الوثيقة بمعظمها التقارير التي أعدّها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي تهدف إلى تحذير أعضاء مجموعة الثماني، من خطر ازدياد التطرف والإرهاب والجرائم الدولية والهجرة غير الشرعية التي قد تهدّد مصالحهم المشتركة. وتلاحظ أن هذه التهديدات قد تطال كافة البلدان. ثم وينسحب هذا الخلط على المبادرات الإقليمية فيظهرها متكاملة، في حين أن الشراكة الأوروبية المتوسطية في برشلونة هي منافسة لمبادرة وزارة الخارجية الأمريكية للشراكة الشرق أوسطية. وتذكر هذه الوثيقة أيضاً جهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق، كما لو كانت كل هذه الأمور مندرجة في عملية واحدة ووحيدة.

على الصعيد الملموس، تتلخص هذه الوثيقة ببعض التدابير الساذجة عندما يتعلق الأمر بتمويل مشاريع صغيرة تسمح لـ 1,200,000 مقاول بالتغلب على الفقر من خلال منح كلٍ منهم 400$؛ أو التقليدية مثل اقتراح إنشاء بنك الشرق الأوسط الكبير للتنمية، على غرار البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بينما لدى الدول العربية، من خلال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مؤسسة من هذا القبيل لا تديرها الدول الغربية. والأمر سيان فيما يتعلق بتعزيز القطاع الخاص، مفتاح الازدهار والديمقراطية الذي يخوّل البلدان العربية القيام بتحولات اقتصادية مهمة كتلك التي قامت بها البلدان الشيوعية السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية. ومن حيث المساعدة التقنية المقترحة على مجموعة الثماني تحت عنوان الديمقراطية، تذكر الوثيقة المساعدة ما قبل الانتخابية (مساعدة تقنية لتسجيل الناخبين وتدريب الموظفين)، ولكن بالتأكيد ليس مراقبة الانتخابات بحدّ ذاتها.

من الواضح إذن أنه باستثناء الخلط بين الأمور، ليس هناك من جديد، سوى تعريف منطقة الشرق الأوسط الكبير بحدّ ذاته. تشمل المنطقة المعنيّة فضلاً عن الدول العربية، أفغانستان، وباكستان، وإيران، وتركيا، وإسرائيل، أي العديد من البلدان التي ليس بينها قاسم مشترك، إلا الانتماء إلى المنطقة التي يتجلّى فيها شعور كبير بالعداء ضدّ الولايات المتحدة، وحيث تنتشر الأصولية الإسلامية بصيغتها المعادية للغرب والتي تعتبرها واشنطن العدو رقم واحد. ما عدا ذلك، ليس هناك من سبب جغرافي أو ثقافي أو اقتصادي لهذا الخلط. إن الحكومات المعنية كما شعوبها، باستثناء إسرائيل، ليس لديها أي سبب يجعلها تقبل بهذا المنطق، والانتقادات

الكثيرة التي ظهرت في العالم العربي خير دليل على ذلك. إن هذه الديمقراطية–البرنامج لم تخضع للتفكير العميق أكثر ممّا كانت عليه فترة ما– بعد–الحرب في العراق، وعلاوة على ذلك يبدو أنها انتقائية.

يظهر فشل «منتدى المستقبل» في دورتيه اللتين نظّمتهما الدبلوماسية الأميركية في الرباط في كانون الأول/ديسمبر 2004، ثم في المنامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، فتور الأنظمة المعنيّة بمبادرة واشنطن هذه وقلقها، تلك الأنظمة التي يُفترض أن تعمل على نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير.

من جهتها، تظهر حصيلة عملية برشلونة التي لا يُمكن وصفها بأقل من هزيلة، والتي كانت بمبادرة من الاتحاد الأوروبي في العام 1995 وشاركت فيها عشر دول من الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، في سياق الابتهاج العارم على أثر اتفاقات أوسلو بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حدود المفهوم الذي كان يهدف إلى بناء منطقة سلام وازدهار مشتركة حول «بحرنا». ذلك أن الحاجات الناتجة عن توسيع الاتحاد شرقاً، قد بدلت في أولويات جدول الأعمال الأوروبي لأن الاتحاد لم يعد يملك الإمكانيات لتطبيق سياسته في الجنوب. إن غياب معظم زعماء الدول غير الأوروبية[24] المعنيّة عن القمة اليورو– متوسطية التي جمعت رؤساء الدول والحكومات في برشلونة، بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لإطلاق العملية في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2005، يدل على خيبة أمل المعنيين الرئيسيين الذين لا يعولون كثيراً على هذه القمة. هناك موضوع خلاف آخر في جدول أعمال هذه القمة، وهو ليس الأسهل، يتمثل باستحالة إيجاد تعريف موحد للإرهاب من شأنه أن يسمح بإقصاء بعض المنظمات التي تعتبرها بلدان الساحل الجنوبي أجهزة مقاومة وطنية. بعد عشر سنوات من إطلاق عملية برشلونة، وبعد 20 مليار يورو أعطيت على شكل قروض ثم منح أوروبية لاحقاً، لا يزال الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط غير قادر على جذب الاستثمارات الخاصة. فالمخاطر الجيوسياسية، وضعف التبادلات التجارية ضمن الأقاليم، كما الأسواق المحصورة نسبياً أوالمنغلقة، جميعها أسباب تفسر جزئياً هذا الواقع. هذا الاستنتاج يسلط الضوء أيضاً على المسؤولية الكبيرة للحكومات والأنظمة القائمة في هذه البلدان والتي تعوق تنميتها كما ذكرنا آنفاً.

لا يزال إذاً مستقبل الديمقراطية في الشرق الأوسط غامضاً، وغياب امتلاك واشنطن وسائل ضغط على المَلَكيات النفطية في منطقة الخليج، في إطار الوضع الراهن للنفط، يظهر بعض المعوقات التي قد تكون دائمة.

وإن كانت الديمقراطية تطرح أسئلة عدة على الشرق الأوسط الكبير، من المغرب إلى باكستان، فإن أسئلة عديدة يمكن أن تطرح كذلك على الولايات المتحدة. في الواقع، لا يتعلق الأمر بالتشكيك بالطابع الديمقراطي للولايات المتحدة، فهو لا يقبل الخلاف، بل بالتساؤل حول بعض الانحرافات المقلقة، على هامش التدابير التي اتخذتها الإدارة المتعلقة بقانون مكافحة الإرهاب المعروف بـ Patriot act وبعض القوانين الأخرى. ونظراً لما تملكه الولايات المتحدة من حجم وقوة، فإن هذا الجانب ليس بغير ذي أهمية.

في الواقع، إنّ أكثر ما يثير القلق فيما يتعلّق بالولايات المتحدة – علاوةً على أن استراتيجيتها هذه تسبّب أحداثاً تعجز عن إيقافها، وهذا ما يندرج في مفهوم جديد هو «الفوضى البنّاءة» الذي طبّقته إدارة بوش الثانية حيث توجد أنظمة تعرقل سياستها – هو أيضاً جهلها لغالبية الشعوب التي تعيش في هذه المنطقة من العالم. إن هذه المسألة التي تقلق كل ديمقراطي أوروبي، لا تُطرح مع الأسف بالحدّة نفسها في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي العام 1999، اعتبر 7٪ فقط من الأميركيين أن قضايا السياسة الخارجية مهمّة للبلد. بيد أن هناك سبباً لذلك. إن الولايات المتحدة أقلّ انفتاحاً على العالم مما نتصوّره: فالتجارة الدولية لم تكن تمثل حتى هذا التاريخ سوى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 40٪ في المملكة المتحدة وفرنسا. ومع أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة منذ ذلك الحين، قد عزز علاقات الترابط وأعاد التوازن إلى ميزان الحسابات الخارجية للبلد على الرغم من العجز الكبير، فإن المواطن الأميركي العادي لا يعرف شيئاً عن ذلك ولا يزال يجهل ما يحدث في العالم. كما أن الجغرافيا تفسّر هذه اللامبالاة. فالولايات المتحدة ذات مساحة شاسعة[25] وتحيط بها عدة محيطات، ويجاورها بلدان شاسعان بدورهما، ولكنهما يعيشان بالإجمال في ظلّها. الولايات المتحدة هي بلد– قارة، حيث المراكز الساحلية الكبيرة تجعلنا نغفل السهول الشاسعة. كانت أوروبا بحاجة لإعادة انتخاب جورج بوش لكي تتذكر ذلك. بيد أن هذه المفارقة تبقى حقيقية. وإذا كانت الولايات المتحدة هي التي أطلقت طريقة «التفكير العالمي»،

فلا زالت حقائق العالم مجهولة تماماً من المواطنين الأميركيين، مما يفسّر ربما نوعاً من السذاجة فيما يتعلق بالشؤون الدولية. إن صورة العالم التي قُدّمت إلى الولايات المتحدة والخطب التي رافقتها لتبرير السياسة الخارجية للبلاد، فيها طبعاً الكثير من التبسيط. فمن السهل التلاعب بالمواطنين الأميركيين عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية. يساهم عدد من وسائل الإعلام السمعية البصرية بقدر كبير في تكوين هذه النظرة المبسّطة ذلك أنه يتم من خلالها بث الخبر بشكل دائم والتركيز على الصور التي تثير الأحاسيس، مما يؤدّي في النهاية إلى قتل المعرفة والتحليل. إن الحملة الإعلامية التي شُنّت خلال الحرب في العراق عام 2003 كما في عام 1991، وطريقة تناول هذه القضية منذ ذلك الحين في بعض وسائل الإعلام، تشكّل مثالاً مقلقاً لهذا التناقض الذي يظهر بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من أي مكان آخر، جراء كثرة الإعلام وهي مرادف لسوء الإعلام والذي قد يصفه البعض حتى بالتضليل الإعلامي. إذا ما أضفنا الخلط بين الإعلام والترفيه، إضافةً إلى منتج هجين يُسمى الترفيه بالمعلومات[26]، إلى تحقيقات حوالي عشرين وكالة حكومية - من ضمنها البنتاغون ووزارة الخارجية- والتي قدمتها خلال السنوات الأربع الماضية بعض الشبكات المحلية في إطار الأخبار بصفتها تقارير عن أحداث راهنة من دون تحديد مصادرها، نكون قد اقتربنا بهدوء، على بعض القنوات، من كاريكاتور الخبر. قد يقول البعض انها البروباغندا[27]. وإذا ما أضفنا تزوير تقارير الخبراء العلميين عندما تتعارض استنتاجاتهم مع السياسات التي تنفذها إدارة بوش، كتلك المتعلقة بالمناخ، أو عندما تزعج بعض القناعات الدينية، كما بالنسبة للداروينية، فنحن نتجه بكل وضوح نحو النزعة الظلامية[28]. يمكننا أيضاً ذكر العمليات السرّية لوكالة الاستخبارات المركزية فيما يتعلق بالسجناء الإسلاميين في أوروبا، لإكمال مشهد مقلق للغاية على صعيد الانحرافات الأخلاقية والأمنية لهذه السياسة.

وإذا كانت هجمات 11 أيلول/سبتمبر تبرّر من دون شك إجراءً انتقامياً للولايات المتحدة، لا سيما في أفغانستان، فإن الخلط المشبوه الذي حصل فيما بعد بين هذه الهجمات وبين مسألة العراق، والذي خُطط له بطيبة خاطر من قبل بعض «السحرة المسحورين» في واشنطن، هو الذي دفع بإدارة بوش إلى هذا المستنقع. وفي الواقع، أبعد من الضياع والأخطاء والهفوات والارتجال وفشل إدارة بوش منذ وصوله إلى الحكم في العام 2001، وأبعد أيضاً من الأساليب

المشبوهة المستخدمة لتحقيق أغراض الإدارة المتعددة، هناك خشية من أن تترك هذه النتائج التي يصعب الدفاع عنها، آثاراً دائمة على العلاقة التي تقيمها بقية العالم مع الولايات المتحدة. وبالتالي، إنّ مهمة خليفة جورج بوش ستكون صعبة جداً. وإن كان بإمكان العالم أن يكون شاكراً للولايات المتحدة، على ضمان استقراره منذ قرن، على الرغم من الأزمات الكبرى التي شهدها، فمن غير الممكن أن يُبنى مستقبل العالم ويستمر مرتكزاًعلى نظام أحادي متطرف وخطر، ومكلف جداً بالنسبة للولايات المتحدة كما لحلفائها.

أخيراً، إذا ما عدنا في الزمن إلى كانون الثاني/يناير 2001، نتذكر أنّه عندما وصل بوش إلى مقر الرئاسة، لم يكن لديه سوى ملف واحد مهم وعاجل ينبغي معالجته، ألا وهو مسألة ازدياد استهلاك النفط في الولايات المتحدة ونتيجته الطبيعية أي مزيد من التبعية للخارج. بالإضافة إلى تراكم المشاكل من شتّى الأنواع منذ ذلك التاريخ، نلاحظ عند نهاية هذا المؤلف، أنه لم تتمّ تسوية مسألة الطاقة بشكلٍ دائم على المستوى المحلي. أما على المستوى العالمي، فقد بوشرت بالفعل محادثات مهمة حول الهيدروكربونات. ولكنها ما تزال في البداية.

الهوامش

1. أُسّست الجامعة العربية التي يقع مقرها في القاهرة عام 1945. كانت تضمّ عام 2005 البلدان الـ22 التالية: الجزائر، العربية السعودية، البحرين، جزرالقمر، جيبوتي، مصر، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، عُمان، قطر، الصومال، السودان، سوريا، تونس، اليمن (التي توحّدت منذ 22 مايو/أيار عام 1990) والسلطة الفلسطينيّة.
2. ديفيد إ. كابلان «الاتصال السعودي»، في صحيفة يو أس نيوز اند وورلد ريبورت، 15 أيلول/سبتمبر عام 2003.
3. أسس محمد بن عبد الوهاب هذه الحركة في القرن الثامن عشر في شبه الجزيرة العربية التي كانت في ذلك الحين تحت السيادة العثمانية. تؤيد هذه العقيدة الاحترام المطلق لرسالة النبي محمد والعودة إلى قيم الإسلام التقليدية. تبنّت عائلة آل سعود التي يعود أصلها كابن عبد الوهاب إلى نجد والتي كانت تحكم إمارة الدرعية، حركة ابن عبد الوهاب منذ ذلك الزمن وسعت إلى نشرها والعودة إلى مصادر الإسلام في إدارته للشؤون العامة.
4. إن الجدول الثالث الملحق يظهر بالتفصيل تباينات الاحتياطي بين بلدان منظمة البلدان المصدرة للبترول الإحدى عشرة بحسب عدة تقديرات.
5. كان جيمس بيكر وزير الخارجية في ولاية جورج بوش الأب وقد كلفه جورج دبليو بوش بالمفاوضة على تقليص الدين العراقي من دائنيه الأساسيين في نادي باريس، لا سيما في فرنسا وروسيا منذ عام 2003. وقد أدت هذه العملية إلى إلغاء ما يقارب 30 في المئة من مجمل الدين العراقي في قمة شرم الشيخ في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2004.
6. انبثق مجلس التجارة العربي من المنتدى الاقتصادي العالمي الموجود في جنيف وهو مؤسسة اشتهرت أكثر بتنظيمها لمنتدى دافوس التقليدي. كانت البلدان الستة التي أجرت شركة زغبي البحث عليها: المغرب ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ولبنان.
7. ماثيوز آر سيمونز، شفق في الصحراء، جون وايلي، هوبوكين (نيوجيرزي)، 2005.
8. أسس مجلس التعاون الخليجي الموجود في الرياض عام 1981.
9. مصادر: بي بي ستيستيكل ريفيو أوف وورد أنرجي، يونيو/حزيران عام 2005 ووزارة الطاقة الأميركية.
10. بوب وودوارد، خطة الهجوم، سايمون أند شوستر، نيويورك، 2004.
11. إن الاهتمام الذي يوليه ريتشارد شيني علناً للشؤون العسكرية يظهر مفارقة بالنسبة لرجل طلب وحصل خمس مرات على إذن بتأجيل التحاقه بالجيش هرباً من حرب الفيتنام.
12. يجب التشديد على أن هنتنغتون قدم نظرية صدام الحضارات كاحتمال وليس كحتمية. يعتبر هنتنغتون أن الصدام بين الإسلام والغرب هو الأكثر معقولية من بين العديد من الصدامات المحتملة.
13. أُنشئ اتحاد المغرب العربي الموجود في الرباط في فبراير/شباط عام 1989. وهو يضم الجزائر والمغرب وليبيا

وتونس وموريتانيا. إلا أن هذه المنظمة وبفعل أزمة التسعينيات الجزائرية وقضية الصحراء الغربية التي تضع المغرب والجزائر في مواجهة لم تتمكن أبداً من العمل فعلياً.

14. الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر.
15. قررت الحكومة الجزائرية وقوات التحرير الوطنية الموجودة في الحكم منذ الاستقلال عام 1962، وقف العملية الديمقراطية التي كانت ستؤدي إلى انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أوائل العام 1990، والذي كان له النتائج التي نعرفها جميعاً.
16. يتألف لبنان من 18 طائفة إذا أضفنا إلى الطوائف الـ 15 المذكورة اليهود والعلويين والاسماعيليين الذين هم أقلّية.
17. على الرغم من الخلافات التي أثارها أحمد الجلبي، استطاع أن يحصل على أحد مناصب نائب رئيس مجلس الوزراء الأربعة في الحكومة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء الجديد الجعفري، المنتخب في 30 كانون الثاني/يناير 2005.
18. وقّع وزير البنى التحتية الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر ووزير النفط المصري سامح فهمي هذا الاتفاق بالأحرف الأولى.
19. النفط والغاز العربيان، 16 أيار/مايو 2005.
20. حسن البنا هو مؤسس جماعة الإخوان المسلمين. وقد نادى بالإسلام السياسي، وهذا ما يفسّر شعاره الشهير: «نحن نريد الفرد المسلم، والبيت المسلم، والشعب المسلم، والحكومة المسلمة، والدولة التي تقود الدول الإسلامية». إنّها الأسلمة من الجذور.
21. يُتهم محمود أحمدي نجاد بالتواطؤ في قتل معارض إيراني في فيينا عام 1989. وقد يكون هو من قاد العملية وانتمى إلى الكوماندوس الاحتياطي. باشرت السلطات النمساوية هي أيضاً بالتحقيق.
22. هاليبرتون تقوم بأعمال تجارية مع «محور الشر»، واشنطن بوست، 3 شباط/فبراير 2005.
23. إن مصادرة مجلس الأمن هي بمثابة «اللعب بالنار». فبالنسبة لأوروبا أنه «انتحار سياسي»: كما أعلن حسن روحاني، الزعيم الإيراني المكلف بالملف النووي، في بيان صحفي في 5 آذار/مارس 2005، خلال مؤتمر في طهران بعنوان «التكنولوجيا النووية والتنمية المستدامة».
24. البلدان غير الأوروبية الأعضاء في هذه الشراكة هي التالية: الجزائر، السلطة الفلسطينية، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس. وإنّ ليبيا وموريتانيا مراقبان دائماً.
25. بناءً على المعايير المحددة، إن الولايات المتحدة هي من حيث المساحة ثالث أو رابع أكبر دولة في العالم، قبل أو بعد الصين، وبعد روسيا وكندا.
26. تجمع هذه الكلمة الكلمتين التاليتين: المعلومات والمتعة.
27. ديفيد بارستو وروبن شتاين، «تحت إدارة بوش، عصر جديد من الأخبار التلفزيونية المعلّبة»، نيويورك تايمز، 13 آذار/مارس 2005.
28. العلماء يتّهمون البيت الأبيض بتشويه الحقائق، نيويورك تايمز، 18 شباط/فبراير 2004.

خاتمة

لطالما شكّل النفط والجيوسياسة مزيجاً قابلاً للانفجار. واليوم، مع ارتفاع الأسعار وتقلباتها المفاجئة، سيستمر وضع الأسواق النفطية على ما هو عليه فيما يخص القواعد الأساسية للقطاع وفي غياب عناصر جديدة على الصعيد الجيوسياسي. ولكن فيما يتعلق بهذه النقطة تحديداً، تكثر مخاطر انعدام الاستقرار في بعض الدول المنتجة، كما بيّن هذا المؤلف. لذا يمكن لعناصر التقدير السلبية أن تتفوّق على العناصر الإيجابية على المدى المتوسط.

لا شك أنّ فرنسا والاتحاد الأوروبي يهتمّان بهذه المسائل. بالطبع هناك عدة بروتوكولات وبرامج وجداول أعمال وشراكات وإتفاقيات ثنائية كثيرة غيرها قائمة أو هي قيد الإعداد في الإطار الأوسع لسياسات الطاقة. لكن هل تكفي وسائل هذه السياسات، تحديداً، بالنظر إلى أهمية التحديات؟ الشك جائز هنا. إن الفكرة التي أطلقها المفوض الأوروبي المكلف بشؤون الطاقة بتاريخ 7 نيسان/ أبريل 2005 حول تحديد السرعة القصوى على الطرقات السريعة إلى 90 كلم في الساعة، في مجمل دول الاتحاد في حال حدوث أزمة نفطية وذلك بغية خفض الاستهلاك، وبالتالي التخفيف من اعتماد الاتحاد على النفط، لم تكن مجدية. إن هذه السياسة الاحترازية إزاء نقص الوقود تشي بنقص في المخيلة وتدل بوضوح على غياب سياسة متطورة. فعاجلاً أم آجلاً، ستضطر أوروبا الاقتصادية إلى تعاطي السياسة إذا أرادت أن تكون حاضرة في أذهان الأوروبيين الذين يسكنونها والشعوب التي تكونها. إن الطموح الشرعي لكل دولة أوروبية لتأمين مواردها النفطية بذاتها لا يشكّل الأسلوب الأفضل لبناء علاقات تآزر وتضامن، قادرة على أن تُترجَم في سياسة أوروبية حول الطاقة، كما إنّ شراكة الطاقة مع روسيا لن تكون كافية.

لكن بما أن الاقتصاد يتحكم أكثر فأكثر بمسار العالم، فالأولوية هي لمراقبة تطوّر أسعار النفط الخام من دون طرح الكثير من الأسئلة على المدى المتوسط وما بعده. إنّ الاطلاع على منتخبات من تحليلات ودراسات المختصين في الاقتصاد العالمي أو في قطاع الطاقة، عام 2005، مفيد لكن غير المطمئن.

في 5 نيسان/ أبريل 2005، عمد رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي، ألان غرينسبان،

إلى تهدئة الأسواق مؤقتاً. واعتبر، عندما وصل سعر برميل النفط مجدداً إلى 55 دولاراً في نيويورك، إنّ الأسعار الحالية للنفط الخام قد «تشجّع على توفير مخزون احتياطي كاف للحدّ من الارتفاع الجنوني الحالي للأسعار»، فليفهم من يستطع. إذا كانت الفكرة تتمحور حول تضخيم المخزون لتخفيف الضغط عن الأسواق ومن ثم خفض الأسعار، فليست بفكرة جديدة. ودائماً في سياق الأنباء المطمئنة، في 7 نيسان/ أبريل 2005، قدّرت وزارة الطاقة الأميركية أن أسعار النفط ستتخطّى الـ 50 دولاراً لعامَي 2005 و2006. وقد أتى هذا الخبر السار بعد نشر دراسة لمصرف غولدمان ساكس في 31 آذار/ مارس 2005 يتوقّع فيها المصرف وصول برميل النفط إلى سعره الأقصى، وهو 105 دولارات مقابل تقدير سابق ب80 دولاراً. جاء ردّ الفعل سريعاً حيث واصل سعر برميل النفط ارتفاعه.

وكان لصندوق النقد الدولي مواقف تجاه هذه التوقّعات المثيرة. وفي بداية نيسان/ أبريل 2005، قدّر الخبير الاقتصادي الرفيع المستوى في صندوق النقد الدولي، راغورام راجان، في تقرير له أن «الجبال الروسية» ستستمر مشكّلة «خطراً جدياً» على الاقتصاد العالمي. لكنه اعتبر أن فرضية وصول سعر برميل النفط إلى 100 دولار غير «مبالغ فيه» مع ملاحظته أن «هذه التوقّعات ليست بالضرورة الأكثر احتمالاً».

من جهة أخرى، عندما أعلنت الفايننشال تايمز الصادرة عن لندن في 1 نيسان/ أبريل 2005 أن الوكالة الدولية للطاقة تفكّر بإطلاق دعوة لاعتماد خطة من أجل الاقتصاد في استخدام الطاقة إذا ما استمرت الظروف الحالية، موصيةً بالتقليص من حركة السير ومن ساعات العمل الأسبوعي[1]، تحدث الجهاز الإعلامي الخاص بالوكالة عن «تشويه» في رسالته لكنه نفى أن يكون العنوان الرئيسي في الصحيفة البريطانية «كذبة أول نيسان». إنّه فعلاً المضحك المبكي!

ومع ذلك،في بداية تموز/ يوليو 2005، أعلنت منظمة الدول المنتجة للنفط (الأوبك)، خلال انعقاد قمة مجموعة الثماني في غلين إيغلز، أنها لن تستطيع تأمين الامدادات إلى الدول الغربية كلها من الآن وحتى 10 أو 15 سنة المقبلة.

مهما كان سعر برميل النفط، الذي من المحتمل أنه سيبقى مرتفعاً على المدى المتوسط، وبغضّ النظر عن أيّ عامل مؤثّر جديد قد يطرأ على المدى الطويل، فإن المسائل الأخرى،

التي ذكرناها في هذا الكتاب، سيكون لها لسوء الحظ الأثر المحدِّد. فسعر البرميل ليس سوى الترجمة القصوى لذهنية العاملين المؤثرين في هذا القطاع الذين يصبح كل شيء ممكناً بالنسبة إليهم. الشيء الوحيد المؤكد للفترة المقبلة، هو انّه سيكون لهؤلاء أسباب كافية للقلق نظراً لهشاشة السوق النفطي البنيوية، وللظروف الجيوسياسية المتقلّبة، بحيث لا يمكنهم أن يضمنوا أرباحاً جيدة للعاملين في السوق ولا فواتير طاقة بأسعار مرضية للمستهلكين.

في مواجهة هذه المخاطر على المدى المتوسط، تتصرّف الدول على نحو مشتّت: فقد استقبل الرئيس بوش في مزرعته في كروفورد في 27 نيسان/ أبريل 2005 ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز[2]، وفي 5 أيار/ مايو 2005 قام الرئيس النيجيري أوباسانجو بزيارة جديدة إلى البيت الأبيض، وهذه طريقة مباشرة لإدارة المصالح الوطنية لبلاده[3]. من جهته أعلن الاتحاد الأوروبي في بداية أيار/ مايو 2005 عن لقاء بين الاتحاد الأوروبي والأوبك في بروكسل في 9 حزيران/ يونيو من العام نفسه. وهنا بدأ إطلاق بعض ورش العمل حول هذا الموضوع. وقد اتّفق الطرفان على الالتقاء مجدداً في فيينا في تاريخ يُحدّد لاحقاً. أمام الخوف من إمكانية حدوث نقص في السوق النفطي، حاول كل فريق، من دون اقتناع فعلي، التغلب على مخاوفه، أو على الأقل ارسال إشارات إلى الأسواق لتخفيض الأسعار. أما فيما يتعلق بالامدادات على المدى الطويل، وهذا ما دلّ عليه هذا الكتاب، فستسعى كل دولة لتأمين مواردها بنفسها. وقد تقرّر أن تتطرّق مجموعة الثماني في غلين إيغلز في اسكتلندا، وقد جمعت أيضاً ممثلين عن الدول الناشئة الخمس (البرازيل والصين والهند والمكسيك وإفريقيا الجنوبية)، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، إلى المسألة النفطية المتعلّقة بالتغيّر المناخي في 7 تموز/ يوليو 2005، وسط جدول أعمال مثقل. لكن في الصباح التالي، ضربت أربعة أعمال إرهابية وسط لندن...

في سياق مماثل، يبرز بقوة غياب حاضنة دولية تؤمن التعاون الضروري حول وضع السوق النفطي وآفاقه. بالطبع هناك بعض الهيئات والمنتديات، إلا أن هذا التوجّه ليس من أهدافها الأساسية. وهكذا، فإن المجلس العالمي للطاقة أو المجلس العالمي للنفط هما هيئتان تضمان المختصّين بالقطاع توجهان اهتمامهما نحو تبادل للمعلومات مطعّم بقليل من الاستشراف[4]. أما على صعيد يطغى عليه الطابع السياسي، فإن الحديث أحياناً عن تقارب

بين وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الأوبك، يبدو قليل الاحتمال، نتيجة تباعد مصالحهما وأهدافهما، بالرغم من إعداد ورش عمل مشتركة بين المنظمتين. وقد نفذت ورشة العمل الثالثة في مدينة الكويت في 15 أيار/ مايو 2005 وكانت مخصّصة لاقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولتوقّعات تطوّرها المستقبليّ على صعيد العرض والطلب في سوق النفط. كان من المفترض إدراج أعمال هذه الورشة في النشرة التي أصدرتها الوكالة الدولية للطاقة: توقّعات الطاقة العالمية في 2005. أما فيما تبقى، فقد تمّ الاتفاق على ضرورة تعزيز الحوار والتعاون بين المنظمتين لكن من دون أي مضمون ملموس.

أما المعاهدة المعروفة بشرعة الطاقة للعام 1994، فهي تكتفي كما رأينا بتحديد إطار قانوني وتنظيمي ولا سيما لناحية ضمان الاستثمارات وحرية الحصول على الموارد، وبذكر بعض المبادئ الكبرى على الصعيد البيئي. وقد كانت تهدف في الأصل إلى ضمان استمرار وصول امدادات الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي عبر رابطة الدول المستقلة. وإن التحقت الولايات المتحدة واليابان بهذه الشرعة، التي صادقت عليها 51 دولة، إلا أن العائق الأساسي أمام وضعها موضع التنفيذ هو عدم تصديقها من قبل روسيا جرّاء معارضة مجلس الدوما[5]. تؤكّد المواقف الأخيرة التي اتخذها الكرملين في هذا الصدد، محدودية هذه الشرعة بالنسبة للموضوعات الأساسية؛ تماماً كما تظهر هويّة الدول الموقّعة عليها ومعظمها من الدول المستهلكة، الحدود الجغرافية (لهذه الشرعة) كي لا نقول الجغرافية الاقتصادية.

بموجب مبدأ أساسي في الاقتصاد، نعلم أن ما هو نادر باهظ الثمن. وتالياً، يرتفع سعر ما يزداد ندرة. إن دور المضاربين في ارتفاع أسعار النفط الخام ليس بسيطاً، ومما يدعو إلى السخرية هو أنه قد يساعد على إثارة وعي لدى الرأي العام بضرورة النظر إلى النفط كسلعة نفيسة، وبالتالي غالية الثمن بغضّ النظر عن قوانين العرض والطلب التي تعزّز، منذ عقود، الاستهلاك العالمي عبر عرض المحروقات بأسعار مقبولة نسبياً على مختلف المستويات. إذ بموازاة ارتفاع الأسعار الناجم في الأساس عن استهلاك قوي، تتزايد انبعاثات غاز الدفيئة نتيجة لذلك. وقد تتضاعف تالياً كلفة هذه الشراهة النفطية العالمية.

بالنسبة للعديد من المحلّلين، بمن فيهم بعض محلّلي وكالة الطاقة الدولية، قد يكون الحد من الاعتماد على النفط مرده إلى تضاؤل الموارد النفطية أكثر مما هو إلى القيود المرتبطة بالغازات

الدفيئة. إشارة إلى أن هذه الرؤية التي تبدو للبعض متفائلة جزئياً، ليست هي السائدة في الوقت الحاضر، بل على العكس. أما فتح سوق لكوتا انبعاثات الغازات الدفيئة[6] داخل دول الاتحاد الأوروبي، بدءاً بـ1 كانون الثاني/ يناير 2005، وهي كوتا لا تشمل حتى العام 2007 سوى انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون حتى فإنه يدل قبل أي شيء آخر، كما بروتوكول كيوتو الذي انبثقت عنه هذه السوق، على أولوية شبه حصرية للاهتمامات الاقتصادية التي تتقدم على الاعتبارات الاجتماعية-السياسية. لكن هذه السوق سوف يكون لها الفضل بأن تدفع كل صناعة من الصناعات القائمة في 12000 موقع صناعي في دول الاتحاد الخمس وعشرين، على تقدير كمية انبعاثاتها على نحو أفضل مع التشجيع على خفضها في المدى المنظور. يبقى الأمل في عدم تحويل هذه الأسواق المالية الجديدة عن هدفها الأساس. ذلك أنه إذا كان الهدف هو العمل في سبيل قضية نبيلة، فإن كلاً من المعنيين (من مؤسّسات ورؤوس أموال...) يعمل لمصلحته الخاصة من أجل الحصول على أكبر مكسب ممكن، كما في أي سوق آخر. لكي تفرض نفسها وتجتذب إليها السيولة، تتنافس مؤسسات السوق والشركات الوسيطة، كما في سوق البورصة، بعضها على أسواق الدفع الفوري والبعض الآخر على أسواق العقود الآجلة[7]. إذ بالرغم من هذه الإجراءات التي تهدف بالطبع إلى الحد من زيادة الانبعاثات الملوثة، فإن أحجام ثاني أوكسيد الكربون المعالجة ستزداد بشكل واضح في المدى المنظور. وحتى لو أنّ هذه الأسواق لا تعنى سوى بجزء من انبعاثات الغازات الدفيئة، إلا أن الرهانات المالية ضخمة لأن هامش التقدّم مهم على غرار زيادة استهلاك الطاقة الأحفورية.

ارتفع إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في العالم إلى 10,2 مليار طن من المعادل النفطي عام 2001 منها 39٪ (3,94 مليار طن) على شكل نفط خام. والمقلق أن حصة الطاقة الأحفورية ستزداد في المستقبل. فاستخدام هذه الطاقة الأحفورية المتزايد بنسبة 57٪ منذ العام 1970 يترافق دائماً مع الاحتراق، ويساهم تالياً بقوة بانبعاث الغازات الدفيئة. غير أن احتراق طن من النفط يصدر 3,04 طن من ثاني أوكسيد الكربون[8]، وتشكل الانبعاثات العالمية لثاني أوكسيد الكربون الناجمة عن النفط (42٪) من إجمالي الانبعاثات، التي ارتفعت عام 2001 إلى أكثر من 24 مليار طن من معادل ثاني أوكسيد الكربون[9].

تبتلع وسائل النقل حوالى 25٪ من الطاقة المنتجة وتقذف كذلك بـ 25٪ من مجمل ثاني

أوكسيد الكربون المنعبث في العالم. ويمكن اعتبار الطرق مسؤولة عن 80٪ من الانبعاثات في هذا القطاع. يعتمد النقل، بجميع وسائله، على المنتجات النفطية بنسبة 97٪ من استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. في فرنسا[10] تستهلك وسائل النقل 32٪ من إجمالي الطاقة النهائية (158,9 مليون طن من المعادل النفطي عام 2003)، ما يجعل منها القطاع الاستهلاكي الثاني بعد مجمل قطاع السكن والخدمات (43٪)، ومتقدّماً كثيراً على قطاع الصناعة وصناعة الصلب (24٪). عام 2003، أمنت السيارات 85٪ من حركة نقل المسافرين فيما بلغت نسبة البضائع المنقولة عبر الشاحنات 79٪، وذلك قياساً على عدد المسافرين بالنسبة للكلم الواحد، وعلى الوزن بالأطنان للكلم الواحد. يبدو أن الدعوة إلى تغيير الخيارات المتعلّقة بالعادات وأنماط الحياة، ليست موجهة للمستهلكين الأميركيين وحسب.

إذا ما أضفنا إلى النتائج البيئية المترتبة عن الزيادة الحتمية لاستهلاك الموارد النفطية إلى مخاطر النزاعات التي ستنشأ من أجل السيطرة على هذه الموارد التي ستتضاءل بالضرورة مع مرور الوقت، فإن المشهد ليس مفرحاً أبداً.

ربما يكون من الممكن تبرير هذا الواقع المقلق، لو كان يسمح بالمقابل على الأقل بتحسين مستوى التنمية في الدول الأساسية المنتجة للنفط ويشيع هنا وهناك المزيد من الاستقرار. غير أن الاستنتاج في هذا المجال، هو بدوره معبّر أيضاً، إذا ما عدنا إلى التصنيف العالمي للدول بحسب مؤشر التنمية الإنسانية الذي يصدر سنوياً عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية[11].

بحسب التصنيف الذي نُشر عام 2004[12] لـ 177 دولة مصدّرة للنفط في العام 2002، احتلّت الدول الأبرز المصدرة للنفط -بغض النظر عن الدول الصناعية- المراتب التالية على التوالي: الكويت (44)؛ الإمارات العربية المتحدة (49)؛ المكسيك (53)؛ روسيا (57)؛ ليبيا (58)؛ فنزويلا (68)؛ المملكة العربية السعودية (77)؛ كازخستان (78)؛ إيران (101)؛ الجزائر (108)؛ أندونيسيا (111)؛ نيجيريا (151)؛ هذا من دون التطرّق إلى الدول التي تنتج أقلّ من مليون برميل نفط في اليوم، عام 2003. وإذا ما قارنا هذا التصنيف بتصنيف الـ175 بلداً على أساس ميزانية وزارات دفاعها بالدولار[13]، فعشر من هذه الدول تقع بين الدول الـ55 الأولى في العالم. وحدها نيجيريا وكازخستان تقعان في منتصف الجدول في المرتبتين الـ70 و88 على التوالي.

بما يتعلق بالنفقات العالمية في مجال الدفاع تحديداً (شراء السلاح واعتمادات التوظيف) يؤكد تقرير سيبري SIPRI الصادر عن المعهد السويدي أن هذه النفقات قد تخطّت مرة أخرى على الصعيد العالمي عام 2004، الألف مليار دولار، من ضمنها 47٪ للولايات المتحدة، نتيجة الحرب في العراق؛ مع الملاحظة أن مرتبة أفغانستان متأخّرة جدّاً في هذا المجال. غير أن هذا الرقم الإجمالي يبقى أدنى من الأرقام القياسية الشاملة على الصعيد العالمي والتي سجّلت عامي 1987 و1988، بنهاية حقبة ريغان والحرب الباردة. تبقى هذه المبالغ، التي قد تبدو خياليّة لمن يجهل الموضوع، أدنى من الـ1500 مليار دولار المكوّنة من الفائض النفطي، وذلك قبل ارتفاع أسعار النفط عام 2004.

يسمح مفهوم الفائض النفطي بالتركيز على الدور الأساسي للنفط في الاقتصاد العالمي. وما نشير إليه بعبارة الفائض النفطي[14]، هو الفارق بين كمية المبيعات العالمية للمنتجات النفطية شاملةً الضرائب، والكلفة الحقيقية للإنتاج السنوي للنفط الخام وتحويله إلى منتجات مكرّرة مُرسلة إلى المستخدم النهائي. والأرقام التالية هي التي ظهرت قبل ارتفاع الأسعار الذي بدأ عام 2003 وتعاظم بقوة عامي 2004 و2005. تؤمّن المبيعات العالمية للمنتجات النفطية، كل سنة، دخلاً بقيمة 2000 مليار يورو. ففيما يتعلق بالتكاليف، يبلغ إنتاج النفط ونقله وتكريره ثم نقل المنتجات المكررة وتخزينها وتوزيعها حوالى 500 مليار يورو[15]. إنّ الفرق بين المبلغين، أي حوالى 1500 مليار يورو، هو الفائض النفطي، أي العامل الاقتصادي الذي تُشكّله التدفّقات النفطية العالمية. يمثل هذا الفائض النفطي المبالغ التي تقتطعها الدول المنتجة من الصناعة النفطية، والضرائب التي تقتطعها الدول المستهلكة، والمبالغ المقتطعة من أرباح المستثمرين. وقد تضاعفت هذه الأرقام بقوة تلقائياً، أقله لناحية الدول المنتجة والشركات النفطية، بعد ارتفاع أسعار النفط الخام عام 2004 و2005. إشارة إلى أنه لكل ارتفاع متوسط سنوي بمبلغ 10 دولارات لبرميل النفط، ومتّصل بالإنتاج الحالي، يتمّ تلقائياً ضخ 300 مليار دولار إضافية في أساس النظام النفطي العالمي. المضاربون يقتطعون حصتهم...

أما فيما يتعلق بالدين الإجمالي لدول الأوبك الـ11، فقد بلغ بحسب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي 445 مليار دولار، في 1 كانون الثاني 2003، مع تقدير الدين العراقي وحده بـ140 ملياراً، ما يجعل دين الدول العشر الأخرى 300 مليار دولار.

تكثر الكتابات حول ما إذا كان النفط بالنتيجة، نعمة أو لعنة بالنسبة للدول المنتجة. ونشير هنا إلى سببين رئيسيين وراء سوء تطوّر عدد من الدول المنتجة للنفط: من جهة، جنوح القادة السياسيين في الدول المنتجة إلى إهمال غالبية النشاطات الاقتصادية في البلد مرتكزين أكثر فأكثر على العائدات النفطية، حيث إن عائداتها لا تحثّ على تطوير مصادر الثراء الأخرى؛ ومن جهة أخرى، الغموض الذي يحيط بعملية منح التراخيص والعقود النفطية كما في الإدارة المريبة للعائدات النفطية في العديد من الدول المنتجة، الأمر الذي يشجع الفساد المستشري أصلاً في أجهزة الدولة وأوساط الأعمال والذي مرده إلى التنافس على الاستفادة من العائدات النفطية.

في مواجهة مثل هذه التحدّيات، ثمّة خشية إلا يؤدي البحث عن الشفافية، كما في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو في صناديق التنمية لمصلحة الأجيال المستقبلية[16]، إلى أي تغيير يذكر في الدول النامية مثل التشاد.

في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، قرّرت حكومة التشاد، التي تلقّت من البنك الدولي في 30 أيلول /سبتمبر 2005 مبلغ 318 مليون دولار من أجل التنقيب في حقول حوض دوبه منذ العام 2003، تعديل القانون رقم 001 الشهير المتعلق بإدارة العائدات النفطية. وقد تمّ التفاوض حول هذا القانون مع البنك الدولي مقابل الحصول على الدعم السياسي والمعنوي والمادي لمشروع خط أنابيب دوبه– كريبي. في المقابل، تعهّدت الحكومة التشادية بإعداد صندوق للأجيال المستقبلية، تتمّ تغذيته بنسبة 10٪ من العائدات النفطية، على أن تخصّص نسبة الـ12,5٪ المتبقية من العائدات النفطية التي تحصل عليها الدولة، لقطاعات الزراعة والصحة والتربية. وقد سمحت التعديلات على القانون 001 المعتمدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 للدولة، بالتصرّف بأموال الصندوق لتسديد رواتب الموظفين، وبإضافة الأمن أيضاً، أي الأسلحة، على أولويات تخصيص العائدات النفطية. لا شك أن البنك الدولي يمتلك، عبر الجهات المانحة، أساليب الضغط لحمل الحكومة التشادية لاحقاً على التنسيق معه، خاصة عبر لعب ورقة المبالغ التي يدفعها مؤتمر الدول المانحة، أو ورقة خفض الدين التشادي. تستطيع شركات صينية استغلال هذا الوضع. لكن ليس من المحتمل أن يحسّن ذلك وضع التشاديين. ثمة سؤال آخر: كيف يمكننا أن نطلب من أكثر الدول فقراً في العالم، تكوين صندوق للأجيال

المستقبلية، فيما لا تمتلك الوسائل لضمان الحد الأدنى للأجيال الحالية؟ بانتظار ذلك سيكون هذا التغيّر المتوقع في موقف السلطات التشادية مطمئناً للدول الإفريقية الأخرى المنتجة للنفط التي رأت في هذا الاتفاق سابقة خطيرة. لكن هل يمكننا تحقيق نمو إحدى الدول، وإن عبر النفط، ضد الأنظمة السائدة أو رغماً عنها، فضلاً عن أنّ هذا النظام «مُنتخب شرعياً»، وإن في ظروف انتخابية غير مثالية؟ بمعنى آخر، هل يستطيع النفط كما سائر الموارد المنجميّة في إفريقيا وفي أماكن أخرى، المساعدة على الخروج من سوء التنمية، من دون تعاون كامل مع الحكومات، مترجماً ذلك في التخلّي الطوعي عن السيادة؟ لقد تمّ إعداد مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تحديداً في محاولة للرد إيجاباً على هذا السؤال.

تهدف مبادرة العديد من المنظمات غير الحكومية والتي تبنتها المملكة المتحدة في القمة حول التنمية المستدامة في جوهانسبورغ في أيلول/ سبتمبر 2002، إلى تعزيز شفافية العمليّات المالية بين شركات الصناعات الاستخراجية والدول. وقد دعمت بعض الشركات النفطية ولا سيما شيل وبريتيش بتروليوم وتوتال هذه المبادرة. لكن غيرها من الشركات، كالشركات الأميركية الكبرى، لم تحبّذها منذ البداية، لأنّها تخشى من تدابير تنظيمية تخلق تفاوتاً تنافسيّا بين الشركات المدرجة والتي يتعين عليها إعلان المبالغ المسدّدة بعكس الشركات غير المدرجة. وإذا كانت الخطابات المشجّعة للشفافية تشهد تطوراً، لكن الأمر ليس على هذا النحو بالنسبة لممارسة بعض الشركات إذا ما نظرنا إليها لجهة التكامل كي لا نقول التنافس مع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية المرتكزة على حملة قامت بها عدة منظمات غير حكومية هي من بين أهم المنظمات على الصعيد العالمي تحت عنوان «انشر ما تدفع». في هذا الإطار، عمدت منظمة بريطانية غير حكومية وهي «انقذ الطفولة»، وبطريقة منهجيّة إلى تقييم أداء الشركات فيما يتعلق بالشفافية سواء الشركات السبع الكبرى التي وقّعت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو الشركة الوطنية الصينية ولوك أويل وبتروناس وبتروشاينا، إلى آخره...وقدّمت ما توصلت إليه في تقريرين صدرا في آذار/ مارس 2005[17]، حيث ظهرت فروقات من حيث الشفافية بين بلد وآخر وبين شركة وأخرى، لكن بالأخص داخل الشركة الواحدة بين بلد وآخر. وقد يشير هذا الوجه الأخير إلى أن الشركات تعتمد قواعد مختلفة بحسب أهميتها في إنتاج البلد وبحسب أهمية البلد في استراتيجيتها العامة،

وبالطبع بحسب قادة هذا البلد، وإلى أنه ليس هناك من قاعدة ثابتة في موضوع الشفافية.

خلال المؤتمر الدولي الثاني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، الذي عقد في لندن في 17 آذار/ مارس 2005، كانت الدول والشركات التي شاركت في المؤتمر كالآتي: أذربيجان، بوليفيا، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، فرنسا، الغابون، غانا، غينيا، اليابان، قرغيزستان، موريتانيا، نيجيريا، النرويج، بابوازي غينيا الجديدة، البيرو، إفريقيا الجنوبية، ساو تومي وبرينسيبي، سيراليون، تيمور الشرقية، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالشركات، فكانت كالآتي: أداسترا، ألكان بوكسيت وألومينا، أميرالداهيس كوربورايشن، أنغلو أميركان بي أل سي، أريفا، أطلس مانينغ أند ديفلبمنت كوربورايشن، بريتيش غاز غروب، بريتيش بتروليوم، شفرون- تكساكو، كونوكو فيليبس، مجموعة دو بيرز، إكسون موبيل، ماراتون أويل كومباني، نيومونت ماينينغ كوربورايشن، نيكسن، شركة النفط الوطني النيجيري، نورسك هيدرو أزا، بتروليوس مكسيكانوس بيميكس، وكالة النفط الوطني في ساو تومي وبرينسيبي، ريبسول، ريو تينتو، سوناتراك، شيل إنترناشونال، ستاتويل أزا، تاليسمان إنرجي، توتال، يونوكال كوربورايشن، وودسايد إنرجي ليميتد.

إنّ هذا التعداد الطويل مهمّ بإظهاره، خاصة، عدم مشاركة دول و/أو شركات وطنية مثل أنغولا وفنزويلا أو حتى غوتا النفط الروسي والشرق أوسطي؛ أي ما يشكل مستقبل النفط العالمي. إشارة إلى أن المكسيك وأندونيسا وفنزويلا وروسيا قد انتدبت مراقبين... من دون شك للحيطة وللاستعلام.

لا شك أن ميادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تشكّل خطوة أولى في الاتجاه الصحيح لكن لا يزال الطريق طويلاً. فإذا كانت هذه المبادرة تسمح للشركات النفطية المشاركة فيها بتحسين صورتها الأخلاقية، إلا أن تطوّر الدول يعود إلى «إدارة جيدة للحكم» لا تنحصر بحسابات صحيحة للإيرادات النفطية، لكنها تعتمد خاصة على وجهة استخدامها؛ إلا إذا اعتبرنا أن بعض الدول عليها أن تتخلّى عن سيادتها وأن توضع تحت الوصاية الدولية. في المقابل، كيف يسعنا التحقّق من شفافية التصريحات عن الاحتياطيّات كما عن التحويلات المالية من دون التعاون الطوعي للدول المنتجة والشركات

النفطية، مترافقاً مع مراقبة مستقلّة؟ من جهة أخرى، تعلن الدول المستهلكة هي أيضاً ماذا تريد. الاستنتاج هو ذاته، مع بعض الفروقات، حول احتياطيّات الشركات. فمنذ سنوات، تراقب الشركة السويسرية بتروكونسيلتان حركة ناقلات النفط عند مخرج المحطات في الشرق الأوسط لمحاولة تقييم المستوى الحقيقي للتصدير في بعض الدول، مقابل الأحجام المعلن عنها. وحتى لو كان هذا العنصر تفصيلاً، إلا أنه يظهر تحجّر هذه الأساليب وعدم شفافيتها. ويمتدّ هذا الغموض على صعيد الأسواق، إلى التجار. ويشجّع غياب الشفافية المعمّم على كافة المستويات، بغضّ النظر عن هويّة أطرافها، على المضاربة لمصلحة العملاء الماليين. فهل أن هذا النظام المطبق على سلعة كالنفط لها مثل هذه الأهمية في كافة الاقتصاديات متطورة كانت أم لا، مناسب؟ إنّ الإجابة هي بالنفي طبعاً.

يؤشّر هذا الغياب العالمي للشفافية على المستويات كافة إلى ضعف مصداقيّة بعض التدقيقات الإحصائية للدول المنتجة وإن كان الجميع متوافقاً على الأحجام العامة. بالنتيجة، يستند هذا النظام بشكل شبه حصري إلى بيانات الأطراف الأساسية التي يستحيل التحقّق منها أو القيام بذلك بطريقة مستقلّة.

مع النظام النفطي الراهن، لا بدّ كذلك من رؤية لتطوّر اقتصادي بحت وعلى المدى القصير. فالغاز هو الأقل ضرراً، بوصفه مجالاً وسطاً، لكنه ليس بديلاً ولو مؤقتاً بالنسبة للعديد من الدول، نظراً لكلفته ومتطلّباته التكنولوجية. فهل يتعيّن، كما حصل مع بروتوكول كيوتو، الفصل بين الحالات تبعاً لتصنيف الدول بالغنّية أو الفقيرة؟ هذا نقاش واسع نظراً لتداعياته على التنافسية الاقتصادية بين الدول. أما فيما يتعلق بشدّ الحبال بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، يمكن بلورة آليات تضمن إنصافاً أكبر بين مختلف المصالح المطروحة إذا ما تواجدت حقا الإرادة السياسية لذلك لدى كل من الجهتين.

حالياً تدخل هذه الأسئلة كلها في خانة الاستباق. حيث إن الأولوية اليوم، ونتيجة الافتقاد إلى حل سحري، هي لتطوير سريع للأبحاث وللتطبيقات الصناعية في مجال توفير الطاقة كما في مجال الطاقات الجديدة ولا سيما الوقود الحيوي وإنتاج الهيدروجين وغيرها من الطاقات البديلة. ولا يستطيع هذا الطموح العالمي الاتّكال فقط على الإرادة الطيّبة لأهمّ الصناعات المعنية وعلى رساميلها، ومنها صناعة السيارات والصناعات النفطية التي بدأت فعلاً بالعمل

على ذلك، ولكن بحسب وتيرة واحتياجات كلّ منها. ففي الولايات المتحدة كما في الصين، يعمل باحثون على ما بعد–النفط، بهدف التوصّل إلى تفوّق تكنولوجي حاسم في تصوّر الحقبة الجديدة الحتميّة. وبانتظار هذا العهد الجديد، ما من حل مثالي، إنّما هناك مزيج من الحلول المؤقتة قبل التوصّل إلى إيجاد حلول صناعية مستدامة ومبتكرة. يبرز التكامل بين الطاقات كأحد الحلول وإن كانت لا تعني سوى الدول الغنية. فالدول الفقيرة تتميز منذ زمن بعيد باستهلاك الفرد نسبة ضعيفة من الطاقة. فإن أيّ أزمة نفطية طويلة الأمد لن تتسبّب سوى بتسريع انتشار البلبلة في العالم النامي، مع تداعيات محتملة على الدول المتطورة. فهل يؤدي الوعي المتأخر للتداخل المتنامي والمشاكل المشتركة الناشئة حول النفط إلى تعزيز الإقرار المحتّم بوجود مصير مشترك يوحد الشعوب كما دول العالم حول مسألة أساسيّة كهذه؟ لنأمل ذلك.

إن الدول لا تملك الإمكانيات لتمويل هذا المشروع الضخم من دون تضافر الوسائل المتوفرة لكل منها. لكن كما هي الحال مع مشروع المفاعل النووي التجريبي العالمي ITER، الذي ينقسم المجتمع العلمي حوله حيث إن البعض يشير إلى أن المشروع الأميركي الياباني، وهو مشروع لجنة القانون الدولي ILC المنافس، قد يكون أكثر جدوى، فيما يشير آخرون إلى أن لا مستقبل لهذا المسار، فإنّ كلاً يحمي مصالحه الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، لن يستطيع أي من المشروعين إيجاد حل صناعي مستدام للطاقة قبل أربعة أو خمسة عقود على الأقل.

لكن ثمة اعتقاداً سائداً يقول أن كوكب الأرض لا زال يزخر بالوقود الأحفوري على مستوى المخزونات العالمية الراهنة بالنسبة للإنتاج، بمستوى 200 سنة للفحم، و70 سنة للغاز، و40 سنة للنفط. وإذا أضفنا الطاقة النووية بالرغم من مخاطرها، يصبح الكلام على قرون عدة، خاصة مع التوالد التشعّبي، لكن قد تبرز هنا أيضاً مسبقاً مشكلة تتعلق بموارد اليورانيوم بالنسبة للطاقة النووية الكلاسيكية. لكن بالطبع، مع التطوّر الكبير المنتظر، خصوصاً على صعيد تخزين ثاني أوكسيد الكربون، قد يستعيد الفحم جاذبيته. لكن هل ستمتلك الدول المستخدمة كلها الوسائل والإرادة اللازمة لإدخال هذه التطورات التقنية؟ إنّ الاستخدام المتزايد للوقود الأحفوري يفترض في النهاية، عدم الاكتراث بالبيئة والمناخ. غير أن الكوكب وظروف الحياة ولا سيما في الأوساط المدنية قد بدأت تُظهر بعض التراجع. وهكذا يبدو

وكأنّ التساؤل عمّا بعد–البترول قد طُرح جزئيّاً. من البديهي أن مصادر الطاقة كلها بدءاً بالطاقات المتجددة التي لا تُستنفد بطبيعتها، يجب أن تستخدم بشكل أكبر وأنه يجب أن يصبح استعمال النفط «محصوراً» بالمجالات التي يصعب استبداله فيها. لكن بلحظ ذلك، لا يُحلّ سوى جزء من المشكلة وبصورة مؤقتة جدّاً. لذا يتعين منذ الآن التفكير والاستثمار في ما بعد–النفط.

إن لا يكون هناك أزمات نفطية في المستقبل هي فرضية غير محتملة حتى وإن أخذنا بعين الاعتبار فرضيات الاختصاصيين المتفائلة حول المخزونات. لا يكفي أن تكون الموارد والتقنيات موجودة، إنّما يُفترض أن تكون الاستثمارات التي تسمح بزيادة القدرات الإنتاجية على كلّ مستويات العمليّة ممكنة ومُتوفّرة في الوقت المناسب. في نهاية هذا الكتاب، اتضح لنا إلى أيّ مدى قد تستطيع المخاطر الجيوسياسية المتعلقة بالمسألة النفطية أن تؤخر تحريك رؤوس الأموال الضروري للاستثمار في هذا المجال. وبالتالي، هل من المنطقي الاعتماد بالكامل على الأسواق النفطية التي يبدو أنها لم تعد قادرة كليّاً على ضمان حسن سير نظامها بالاعتماد على قواعدها ومعاييرها الخاصة؟

لقد تساءلنا في المقدمة عن مسؤولية الأسباب البنيوية والظرفية لارتفاع أسعار النفط الخام. وفي نهاية هذا الكتاب، يبدو واضحاً أن الأزمة الراهنة التي قد تتواصل على المدى المتوسط لأسباب سبق ذكرها، تعود على الصعيد العالمي، إلى العجز عن ضبط قدرات إنتاج النفط الخام والمنتجات النفطية وتكريرها ونقلها. أما العوامل الظرفيّة فإنها تزيد من أهمية دور هذه العوامل المؤثرة وذلك تبعاً للتوتّرات الجيوسياسية. ونظراً لوضع السوق، وحدها الأخبار السيئة قد تدخل في حساب العملاء. فأي علاوة سيطلبونها بسبب المخاطر خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة في فنزويلا أو في نيجيريا، أو في حال حصول أي هجوم إرهابي على المنشآت النفطية؟ وليس مؤكداً أن يؤدي تأخّر النمو الاقتصادي العالمي، أكان سببه وباء من نوع سارس، أو هذه المرّة إنفلونزا الطيور، إلى خفض الأسعار لإنّ من الصعب تخيّل خفض في الاستهلاك النفطي لأجل معيّن. وماذا سنقول تالياً عن التوترات الجيوسياسية العديدة المرتبطة بضمان امدادات النفط التي يتزايد التنافس فيها بين الدول الاستهلاكية الكبرى؟

هل ستنحسر هذه الأزمة البنيوية قبل أن تبرز أسباب ظرفية حقيقية تدعو إلى القلق أو أننا سننتقل من أزمة إلى أخرى بانتظار الصدمة الكبرى المرتبطة بالمؤشّرات الأولى لأزمة النظام النفطي التي ستتسبب بها الذروة النفطية الحتمية؟ يعتمد الجواب جزئياً على تطوّر الاستهلاك النفطي خلال السنوات العشر المقبلة وعلى الموعد الدقيق لبدء تراجع الإنتاج نتيجة لانخفاض الاحتياطيات. غير أن الذروة النفطية بحدّ ذاتها قد تتأخر نتيجة تقدّم محتمل للتّدابير التي ستتّخذ في إطار مكافحة انبعاثات الغازات الدفيئة. لكن مع اتفاق مجموعة الثماني في غلين إيغلز في تموز/يوليو 2005، لن يطرأ شيء جدّي قبل انتهاء المرحلة الأولى من بروتوكول كيوتو، أي في عام 2012. وإذا كان الرئيس بوش قد وجد نفسه مضطرّاً للاعتراف بأن «النشاط الإنساني» مسؤول عن الاحتباس الحراري المرتبط بغازات الدفيئة، فإنّه شدّد أيضاً وبوضوح على أن بروتوكول كيوتو هو اتفاق «فاسد» بالنسبة للمصالح الاقتصادية الأميركية، من هنا احتمال إبقاء الوضع الراهن جامداً حتى العام 2012. لحسن الحظ، لا يشاطر رؤساء المدن الأميركية الكبرى الـ134 هذا الضلال.

بمعزل عن محاولة التهويل، حيث إن الأسوأ ليس مؤكّداً، لا بدّ من التساؤل عن عدم سيطرة أبرز اللاعبين على نظام النفط، وعن الحدود الموضوعية للاتفاق الضمني الذي حدّد حتى اليوم العلاقات بين الدول المنتجة والمستهلكة. فالضرورة الملحّة التي يواجهها العاملون في القطاع النفطي المدمج يضاف إليها حاجات الدول المستهلكة، للدخول سريعاً إلى الأسواق السعودية والإيرانية وحتى المكسيكية من أجل تلبية حاجات النظام الحالي وضروراته المالية منها على وجه الخصوص، لا تبعث أبداً على الاطمئنان، خاصة إذا ما فكرنا ملياً في تصوّر مستقبلي يأخذ بعين الإعتبار تصاعد التوترات الجيوسياسية المحتمل، وبطرق مختلفة، حول الموارد النفطية، وهذا ما قمنا بتفصيله في هذا الكتاب. من جهة أخرى وعلى الصعيد الاقتصادي، إذا كان ارتفاع أسعار النفط الخام يضبط الطلب ويزيد من ربحية الشركات في غالبية الحقول في العالم، حتى الأكثر صعوبة، إلا أنه قد يؤدّي أيضاً، وبصورة عكسيّة إذا ما استمر، إلى أزمة اقتصادية ومالية كبرى، ذات نتائج لا تُحصى. وقد تعيق هذه الأزمة، على وجه التحديد، تأمين الموارد المالية اللازمة لتطوير الاستثمارات، الضرورية في قطاعي النفط والغاز. وعلى مستوى ارتفاع وسطي كما كانت الحال عام 2005، فإن الدول النامية هي

الأكثر تضرّراً... حتّى الآن. بالنتيجة، يبدو أنّ ثمة ثلاث مجموعات من العوامل المتداخلة سوف تحدّد لأمد بعيد، استعمال النفط، وعلى نحو غير مباشر مستقبله، وهي: تقّلب الأسعار وزيادة الطلب؛ والمعطيات البيئية والمناخية؛ وأخيراً العوامل الجيوسياسية ووضع العرض. بمعنى انّه لا يستطيع أحد التحكم لا بالتوازن بين هذه العوامل الثلاثة التي لها تأثير محدد على المعادلة النفطية في المستقبل، ولا بتداعيات كل منها على مستوى الواقع وعلى مدى طويل.. ومهما كانت نتيجة هذه المعادلة، يبقى أن المخاطر هي، حقّاً واقعية. في نهاية هذا المؤلّف، لا يمكننا الشك بذلك.

إذا كانت الحكمة غير مربحة حين تفرض علينا استنتاجاً وحيداً هو البدء بالاستعداد منذ الآن، وبشكل ما، لنهاية النفط، وبانتظار حدوث ذلك، البحث بصورة ملحّة عن إطار سياسي قادر على إحلال حوار حقيقي أكثر عدلاً بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له، فقد تكون مربحة أكثر على المدى الطويل حيث يكون قد تمّ التوصّل إلى تقدير التكاليف الفعليّة للنفط والمستنتجة من التبعيّة النفطيّة. أما خفض مبيعات سيارات الدفع الرباعي بنسبة 30٪ في الولايات المتحدة وفرنسا، في الفصل الأول من العام 2005 مقارنة بالعام 2004، فما هو إلا دليل على «الحكمة» الفورية لمحفظة المستهلكين.

غير أن التطرق إلى هذه الأسئلة، يفرض وجود إرادة سياسية لدى عدد كبير من الدول والكثير من الشجاعة عند قادتها. لذا قد يكون من الأفضل الاتّكال على بضع حالات فرديّة مميّزة وبصيرة. لكن إيجادها قد يكون حالياً أكثر صعوبة من إيجاد النفط، على الرغم من الظروف والآفاق المستقبليّة المقلقة التي تحيط به والتي يشير إليها هذا الكتاب.

في الواقع، أن وراء الشكوك الراهنة، أسباباً دقيقة وواضحة المعالم وهي: منظمة الدول المصدّرة للنفط (الأوبك) وهي ليست أحاديّة التركيب وإنّما تتألّف من دول متفاوتة «الثروات»، تجتمع في كتلة احتكارية أو شركة احتكار، تُدان في أماكن أخرى باسم الليبرالية وقوانين السوق؛ والشركات الدولية الكبرى التي تعمل إجمالاً بمنطق واحد يرتكز على قدراتها المالية والتكنولوجية المستندة إلى قوانين السوق، ولكن كلاً منها تراعي استراتيجياتها ومصالحها الخاصة؛ والأسواق المالية التي لايحكمها سوى قانون واحد هو قانون الربح الأقصى الذي يسهل عليها تحقيقه بسبب عدم وجود القوانين الناظمة إلا في حدٍ أدنى[18]؛ والدول المنتجة

خارج الأوبك التي تتخلص من مسؤوليّاتها على حساب المنظّمة، مستفيدةً في الوقت نفسه من نقاط الضعف في النظام العام؛ والدول الكبرى المستهلكة التي تستفيد بشكل غير مباشر من مجمل الوضع... حتى تنفجر الأزمة. وللمفارقة، ربما يكمن هنا بعض الأمل.

إن الأزمة التي نمرّ بها راهناً ليست حتّى الآن، صدمة نفطية ولكنّها تحذير. فهل ستُحدث بعض التغييرات في نظام شامل أثبت علانية محدوديته؟ هل ستحثّ على إجراء حوار موضوعي أشمل، تتبعه تدابير ملموسة حول الطاقة، واستخدام أفضل للموارد النفطية، وشكل من أشكال التحسّب لما بعد–النفط؟ كلها مواضيع جديدة للقلق...ومع ذلك، علام ترتكز نماذج مجتمعاتنا وما الذي يغذّي نموّها الاقتصادي، من دون التطرّق إلى آفاق محتملة للتنمية في الدول المستثناة منها في الوقت الراهن؟ على استهلاك الطاقة طبعاً. في إفريقيا، هناك الشمس والأنهار والهواء وأيضاً النفط والغاز ولكن بأفضل الأحوال نسبة للأسواق الأخرى: وحدها نسبة 10٪ من السكان تستطيع الحصول على الكهرباء وغالباً ما يشلّ انقطاع التيار الكهربائي النشاطات النادرة، عندما لا تكون مستقلّة. فعن أية تنمية نتكلم منذ 40 عاماً وما السبيل لوقف الهجرة في هذه الظروف؟ من الضروري إذاً التفكير بسياسات الطاقة الحديثة المناسبة لكلّ دولة لا سيما وأنّها حاليّاً، غير موجودة فعليّاً في غالبية الدول. فعليها تعتمد قدرة المجتمعات على التطوّر منذ الآن في العالم الثالث، وبعد جيل أو جيلين في الدول الصناعية. إن فاعلية الطاقة واقتصادياتها لن تكون أبداً سوى مرحلة وسيطة. لقد أن الأوان لتجاوز المظاهر الإعلانيّة والتحرّك في العمق.

الهوامش

1- الفايننشال تايمز، 1 نيسان/ أبريل 2005.

2- إن الوفد السعودي قد قدّم «خططاً استثمارية» تبلغ 50 مليار دولار وتهدف إلى إمكانيّة إنتاج 12,5 مليون برميل في اليوم حتى العام 2010. واقعيّاً، بلغت السعودية الحد الأقصى من إنتاجها عام 1980 مع 9,9 مليون برميل في اليوم ولم تتخطّ هذا المعدل سوى عام 2003.

3- تذكير: استُقبل الرئيس النيجيري في كانون الأول/ ديسمبر 2004 في مزرعة كروفورد في زيارة أعلن خلالها عن مضاعفة امدادات النفط الخام النيجيري إلى الولايات المتحدة خلال المدّة الممتدّة حتى العام 2010.

4- انعقدت القمة الـ 18 لمجلس النفط العالمي بنهاية أيلول/ سبتمبر 2005 في جوهانسبورغ في إفريقيا الجنوبية تحت عنوان «تحديد مستقبل الطاقة». نستطيع التعليق بأنّه أن الأوان أخيراً لذلك.

5- بغض النظر عن دول الاتحاد الأوروبي الـ 15، كان من بين الموقّعين 15 دولة من الاتحاد السوفييتي السابق و7 دول من أوروبا الغربية غير أعضاء في الاتحاد و9 من دول أوروبا الوسطى والشرقية و4 دول غير أوروبية: الولايات المتحدة وأستراليا واليابان وكندا.

6- الحصة الواحدة = 1 طن من ثاني أوكسيد الكربون.

7- إن قطاع الأسواق الآجلة هو أيضاً مرغوب جداً. فإلى جانب الوسطاء، تبرز بورصتان. الأولى هي سوق الأسهم الأوروبية حول المناخ وهي شريكة في سوق الأسهم الدولية للطاقة في لندن وسوق شيكاغو للمناخ ومقرها لندن. أما الثانية، فهي البورصة الاسكندينافية **Nord Pool** وهي تابعة لشركات الكهرباء السويدية والنرويجية. وقد أطلقت نشاطاتها في 11 شباط/ فبراير 2005. منذ اليوم الأول للاكتتاب، تم تبادل 45000 طن من ثاني أوكسيد الكربون منها 5000 تستحق في كانون الأول/ ديسمبر 2005 بين شركة الكهرباء الفرنسية وشركة النفط النرويجية ستات أويل بسعر 7,15 يورو للطن.

8- يُنتج النفط والغاز كمية أقلّ بـ 25٪ و40٪ على التوالي من ثاني أوكسيد الكربون مقارنة بالفحم، حتى لو كانت المزايا المتغيّرة للفحم تجعل هذه التوقّعات تقريبية.

9 تقرير الطاقة الدولية السنوي 2001، آذار/ مارس 2003؛ استشراف الطاقة الدولية 2004، نيسان/ أبريل 2004؛ مكتب الإعلام للطاقة، وزارة الطاقة، آب/اغسطس 2004.

10- الطاقة والمواد الأولية. إحصاءات الطاقة في فرنسا، مرصد الطاقة، وزارة الاقتصاد والمال والصناعة، آب/ أغسطس 2004.

11- أنشئ مؤشر التنمية الإنسانية عام 1990 لقياس الرفاه الإنساني على نحو أفضل حيث إن المؤشرات الاقتصادية المرتكزة على إجمالي الناتج الفردي لم تكن تعكسه إلا جزئياً. ويتمّ احتساب مؤشر التنمية الإنسانية عبر ثلاثة عناصر: متوسط العمر المتوقّع عند الولادة؛ ومستوى التعلّم، المؤلف هو نفسه من معدل تعلم البالغين والمعدل الاجمالي للانخراط المدرسي، على كافة المستويات؛ وأخيراً إجمالي الناتج الفردي. يتم احتساب هذه العناصر الثلاثة لمعرفة الفروقات بين بلد وآخر.

12- «تقرير حول التنمية الإنسانية 2004»، منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتعاون، تموز/ يوليو 2004.

13- المصدر: السنة الاستراتيجية 2004، إيريس، 2003.

14- تعريف لجان ماري شوفالييه، في مسائل دولية، تموز/ يوليو- آب/ أغسطس 2003، التوثيق الفرنسي.

15- سبق ذكره.

16- إن هذه الصناديق شأنها شأن الصناديق التي أسست في دول أخرى، مثل فنزويلا، بغية تثبيت الأسعار والحماية من تراجعها، سوف تُستخدم بانتظام كصناديق لامداد الميزانية بالدعم في ظروف مُحدّدة، ولا سيما عندما تقوى المحسوبيّات، أي قبل الانتخابات.

17- صدر التقريران تحت عنوان «تجاوز المعهود» وهما متوفران على العنوان التالي:

www.savethechildren.org.uk/measuringtransparency

18- إن استقالة ويليام دونالدسون، رئيس لجنة الأمن والبورصة في الولايات المتحدة، وهي شرطة البورصة في الولايات المتحدة، في 1 حزيران/ يونيو 2005، أي قبل سنتين من انتهاء ولايته ذات مغزى كبير من هذه الناحية. .فهذا المقرّب من بوش الذي وصل إلى مركزه أثناء فضيحتي إنرون وورلد كوم، قد اصطدم بأوساط الأعمال خلال محاولته تنظيم العلاقة بين الشركات والأسواق. وقد سحب بعض أنصاره في الكونغرس دعمهم له في مشروع مثير للجدل يتناول تعديل بعض قواعد عمل السوق ولا سيما صناديق المضاربة مثل صناديق التحوط وصناديق الاستثمار المشترك. اما خلفه، كريستوفر كوكس، فهو مستشار قديم في البيت الأبيض من حقبة ريغن ومناصر قديم لإلغاء الضرائب على أرباح الرساميل والعوائد والاستثمارات. على الصعيد الاقتصادي، ترتكز فلسفته على خفض الضرائب والشركة الحرة وخفض تدخّل الدولة.

ملاحق
طاقة ونفط وغاز ووحدات القياس

وحدة قياس كميات النفط والمنتجات المشتقة

وحدة قياس البترول هي البرميل أو الطن.

برميل واحد يساوي 159 ليتراً (158,984)= 42 غالون (أميركي)= 58 غالون (جيغابايت)

طن واحد يساوي 7,3 برميل

برميل واحد في اليوم يساوي 50 طناً سنوياً.

إن الوحدة الأكثر شيوعاً في الإحصاءات الطاقية هي كمية الطاقة التي يحويها طن من النفط الخام أو طن مكافئ نفط: طن واحد من النفط يساوي 860 كلغ/م3.

ان الطن مكافئ بترول (طب) هي وحدة قياس الطاقة من وجهة نظر اقتصادية وصناعية مع معدلات لكل منتج. إنها إذاً قليلة الفائدة بالنسبة للفيزيائي. بالفعل، تتمتع أنواع النفط والفحم والحطب بحسب نوعيتها بميزات طاقية مختلفة جداً وسيترتب تحويلها إلى معدلات ليتمّ مقارنتها بطن مكافئ بترول.

وحدات قياس كميات الغاز الطبيعي والمعادلات

1واحد م3 من الغاز الطبيعي = 10,8 كيلوواط/ بالساعة = 39 م ج.

1واحد م3 = 35,315 قدم مكعب و1 قدم مكعب واحد = 28,3166 ليتراً.

1ألف م3 من الغاز= 0,9 طن مكافئ بترول(طب).

1ألف قدم مكعب (طب) 1 مليون وحدة حرارية بريطانية(م وح ب).

1 م3 من الغاز الطبيعي المُسال= 593 م3 من الغاز.

1 طن من الغاز الطبيعي المُسال= 1350 م3 من الغاز = 1,2 طب.

وحدات قياس الطاقة

لقد تغيّرت مع الوقت ويرتبط تحديدها اليوم بنوع الطاقة، وبالرغم من كون وحدة القياس الرسمية هي الجول (ج)، إلاّ أن غيرها من وحدات القياس مستخدمة أيضاً: مثلاً الكيلو كالوري (ك كال) لقياس الطاقة الموجودة في وجبة طعام أو الكيلو واط / بالساعة (ك واط/س) لقياس استهلاك الطاقة الكهربائية المنزلية. تعبّر كل هذه الوحدات عن كمية من الحرارة.

ترتبط مختلف أنظمة الوحدات بمعادلات تسمح بإجراء تحويلات: مثلاً، ا كيلو واط/س = 3600000 جول = 860 كيلو كالوري.

يستعمل الانجلوساكسونيون بشكل خاص الوحدة الحرارية البريطانية (ا كيلو واط/س=3413 وحدة حرارية بريطانية).

يلخص الجدول الآتي المعادلات بين وحدات قياس الطاقة.

1 ج (جول)= ا واط = 4,868 وحدة حرارية.

ع ج (جيغا جول) = 109 ج.

1 ت ج (تيرا جول) = 1012 ج.

1 بـ ج (بيتا جول) = 1015 ج.

1 ك واط/س= (كيلو واط بالساعة)= 000 3600 جول.

1 طب = (في فرنسا) 630 11ك واط/س= 7,33 برميل.

1 طب = (في المملكة المتحدة) 11700 ك واط/س أي ما يوازي.

7,4 برميل نفط من الطاقة الأولية،

أو 7,8 برميل عند انتهاء عملية الاستهلاك (التحويل)،

أو 1,270 م3 من الغاز الطبيعي،

أو 2,3 طن متري من الفحم،

1 م طب (مليون طن مكافئ نفطي)= 41868 تي ج (تيرا جول).

الوقود الأحفوري: القيمة الطاقية بالطب

1 طن بترول= 42 غ ج = 1 طب.

1 طن فحم (متوسط الكمية) = 29,3 غ ج = 0,69 طب.

1 الف م3 من الغاز = 36 غ ج = 0,86 طب.

لاستنتاج نظام نسبي، 1 طب يعادل تقريباً 1,5 طن من الفحم العالي الجودة، و1100 متر مكعب من الغاز الطبيعي، أو كذلك 2,2 طن من الحطب الجاف.

التحويلات بين الوحدات

كل وحدة.... تساوي	جيغا جول	طن مكافئ نفط (طب)	مليون وحدة حرارية بريطانية	كيلوواط/ الساعة	* م^3 من الغاز	* برميل من البترول
جول 1 جيغا GJ	1	***0,0238	0,948	0,948	278	0,1751
(طن مكافئ نفط) 1 طب	**41.855	1	39,68	11 628	1 000	7,33
1 مليون وحدة حرارية بريطانية	1,0551	0,0252	1	293,1	25,2	0,185
1كيلوواط/الساعة	0,0036	10^{-3} 0,086	10^{-3} 3,412	1	0,086	10^{-6} 630,4
* م^3 من الغاز 1	0,041855	10^{-3}	0,03968	11,628	1	10^{-3} 7,33
* 1برميل من البترول	5,7	0,1364	5,4	1 580	136,4	1

* عرفياً، بما أن المتر المكعّب من الغاز وبرميل من البترول ليسا وحدتي قياس رسميتين للطاقة

** مدوّر عرفياً إلى 42

*** مدوّر عرفياً إلى 42/1

ابتداءً من 2002، تغيّرت قواعد إقامة موازين الطاقة في فرنسا. مصدر الجدول الآتي، هو وزارة المالية الفرنسية، الإدارة العامة للطاقة والمواد الأولية، أيار/ مايو 2002. وهو يحدّد مُعادل التكافؤ بين وحدة خاصة والطب.

الطاقة	وحدة فيزيائية	جيغا جول (PCI) المشروع	طن مكافئ نفط (طب) (PCI)المشروع
فحم			
فحم حجري	t 1	26	26/42=0,619
فحم الكوك	t 1	28	28/42=0,667
الكريات والقوالب من الليتيت (خشب متفحم)	t 1	32	32/42=0,762
الليتيت ومنتجات الاسترداد	t 1	17	17/42=0,405
النفط الخام ومنتجات نفطية			
نفط خام، ديزل/ زيت التدفئة، منتجات لاستهلاكات غير طاقية	t 1	42	1
غاز البترول السائل	t 1	46	46/42=1,095
بنزين المحركات ووقود الطائرات	t 1	44	44/42=1,048
الوقود الثقيل	t 1	40	40/42=0,952
كوك البترول	t 1	32	32/42=0,762
الكهرباء			
إنتاج من مصدر نووي	MWh 1	3,6	0,086/0,33=0,260606...
إنتاج من مصدر حراري جوفي	MWh 1	3,6	0,086/0,10=0,86
أنواع أخرى من الإنتاج، تبادلات مع الخارج واستهلاك	MWh 1	3,6	3,6/42=0,086
خشب	stère 1	6,17	6,17/42=0,147
غاز طبيعي وصناعي	MWh PCS 1	3,24	3,24/42=0,077

نذكر أنه كان يتم حصرياً استعمال الطريقة القديمة «المعادل الأولي للإنتاج»: ما يعني أنه مهما كان استعمال أو مصدر الطاقة الكهربائية، كان يُستعمل مُعامل وحيد يساوي 0,222 طب/م واط س منذ العام 1972(كان سابقاً بمعدّل 0,4 تك/م واط س). أي أن الكهرباء كانت تُحسب في الميزانيات العمومية لمرصد الطاقة، على كل المستويات (إنتاج،تبادل مع الخارج،استهلاك)، مع ما يعادل 0,222 طب/م واط س، أي مثيل كمية النفط الضرورية لإنتاج هذه الطاقة الكهربائية في مركز تقليدي نظري لتوليد الطاقة الحرارية، لديه طاقة إنتاجية قصوى تساوي 0,222/0,086 = 38,7٪ (مقابل 31,9٪ قبل عام 1972.

بينما تؤدي الطريقة الجديدة إلى التمييز بين حالات ثلاث:

1. إن الكهرباء المُنتجة بواسطة مركز نووي تُحتسب وفق طريقة المعادل الأولي للإنتاج، مع مردود نظري لتحويل المرافق مساو ل 33٪؛ معامل التبديل هو إذاً0,086/0,33

=606 0,260 طب/م واط س.

2. تُحتسب الكهرباء المُنتجة من مركز للحرارة الجوفية وفق طريقة المعادل الأولي للإنتاج، ولكن مع مردود نظري لتحويل المرافق مساو ل10٪؛ معادل التبديل هو إذاً 0,086/0,10=0,86 طب/م واط.

3. كل أشكال الكهرباء الأخرى (إنتاج بواسطة مركز حراري تقليدي، هيدروليكي، ريحي،بحري، ضوئي، إلى آخره، تُحتسب وفق طريقة المحتوى الطاقي، مع معامل طاقي يُساوي 0,086 طب/م واط س.

جدول رقم 1: عرض احصائي شامل للهيدروكربورات في نهاية سنة 2004[1] و[2]

	مخزونات النفط			مخزونات الغاز			إنتاج النفط			إنتاج الغاز					الناتج المحلي الاجمالي 2004			المساحة		
	بمليارات البراميل	التصنيف العالمي	النسبة المئوية من المجموع العالمي	في تريليون متر مكعب*	التصنيف العالمي	النسبة المئوية من المجموع العالمي	بملايين البراميل يومياً	التصنيف العالمي	النسبة المئوية من المجموع العالمي	بمليارات متر مكعب	التصنيف العالمي	النسبة المئوية من المجموع العالمي	عدد السكان بالملايين سنة 2005	استهلاك الطاقة للفرد الواحد كيو غرام مكافئ نفط سنة 2002	بمليارات الدولارات الأميركية	التصنيف العالمي بين 184 دولة معتمدة	التصنيف العالمي بين 177 دولة لمؤشر النمو البشري سنة 2003	بآلاف الكيلومترات المربعة	التصنيف العالمي	نمو الناتج المحلي الاجمالي بين 2002 و2003
الولايات المتحدة الأميركية	29,4	11e	%2,5	5,29	6e	%2,9	7,24	3e	%8,5	542,9	2e	%20,2	298	7943	11667	1er	10ème	9323	4	%3,1
روسيا	72,3	7e	%6,1	48	1er	%26,7	9,28	2e	%11,9	589,1	1er	%21,9	143,2	4288	582	15e	62ème	17075	1	%7,3
الصين	17,1	12e	%1,4	2,23	17e	%1,2	3,49	6e	%4,5	40,8	15e	%1,5	1315	690	1649	7e	85er	9596	3	%9,1
النرويج	9,7	18e	%0,8	2,39	16e	%1,3	3,18	7e	%3,9	78,5	7e	%2,9	4,6	5843	250,1	24e	1ème	323	66	%0,2
كندا	16,8	13e	%1,4	1.6	20e	%0,9	3,08	8e	%3,8	182,8	3e	%6,8	32,8	7973	979	9e	5ème	9970	2	%1,7
المملكة المتحدة	4,5	26e	%0,4	0,59	32e	%0,3	2,029	13e	%2,5	95,9	4e	%3,6	59,7	3824	2140	4e	15ème	244	76	%2,3
المملكة العربية السعودية	**262,7**	**1er**	**%22,1**	**6,75**	**4e**	**%3,8**	**10,58**	**1er**	**%13,1**	**64**	**10e**	**%2,4**	**24,6**	**5775**	**250,5**	**23e**	**77ème**	**2146**	**13**	**%6,4**
إيران	**132,5**	**2e**	**%11,1**	**27,5**	**2e**	**%15,3**	**4,08**	**4e**	**%5,2**	**85,5**	**5e**	**%3,2**	**69,5**	**2044**	**162**	**34**	**99ème**	**1633**	**17**	**%5,9**
العراق	**115**	**3e**	**%9,7**	**3,17**	**10e**	**%1,8**	**2,027**	**14e**	**%2,6**	**n.d.**	**n.d.**	**n.d.**	**28,8**	**1199**	**59 en 2001 CIA**		**n.d.**	**438**	**57**	**n.d.**
الكويت	**99**	**5e**	**%8,3**	**1,57**	**20e**	**%0,9**	**2,42**	**12e**	**%3,1**	**9,7**	**37e**	**%0,4**	**2,7**	**9503**	**41**	**57e**	**44ème**	**17,8**	**151**	**%9,9**
قطر	**15,2**	**14e**	**%1,3**	**25,78**	**3e**	**%14,4**	**0,99**	**21e**	**%1,2**	**39,2**	**16e**	**%1,5**	**0,8**	**20762****	**20**	**74e**	**40ème**	**11**	**156**	**%4**
الإمارات العربية المتحدة	**97,8**	**4e**	**%8,2**	**6,06**	**5e**	**%3,4**	**2,66**	**10e**	**%3,3**	**45,8**	**13e**	**%1,7**	**4,5**	**9609**	**70**	**51e**	**41ème**	**83**	**113**	**%7**
الجزائر	**11,8**	**16e**	**%1,0**	**4,55**	**8e**	**%2,5**	**1,93**	**15e**	**%2,1**	**82**	**6e**	**%3,0**	**32,9**	**985**	**84**	**47e**	**103ème**	**2,381**	**11**	**%6,7**
ليبيا	**39,1**	**9e**	**%3,3**	**1,49**	**21e**	**%0,8**	**1,6**	**16e**	**%2,0**	**7**	**42e**	**%0,3**	**5,9**	**3433**	**29**	**64e**	**58ème**	**1759**	**16**	**%4,7**
نيجيريا	**35,3**	**10e**	**%3,0**	**5,0**	**7e**	**%2,8**	**2,5**	**11e**	**%3,2**	**20,6**	**25e**	**%0,8**	**131,5**	**718**	**109**	**50e**	**158ème**	**923**	**31**	**%10,6**

فنزويلا	77,2	6e	٪6,5	4,22	9e	٪2,4	2,98	9e	٪4	28,1	21e	٪1,0	26,7	2141	257	38e	75ème	912	32	٪-9,2
أندونيسيا	**4,7**	**25e**	**٪0,4**	**2,56**	**12e**	**٪1,4**	**1,12**	**19e**	**٪1,4**	**73,3**	**8e**	**٪2,7**	**222,8**	**737**	**676**	**22e**	**110ème**	**1904**		**٪4,1**
المكسيك	14,8	15e	٪1,2	0,42	38e	٪0,2	3,82	5e	٪4,9	37,1	18e	٪1,4	107	1560	604	12e	53ème	1958	14	٪1,3
البرازيل	11,2	17e	٪0,94	0,33	42e	٪0,2	1,54	17e	٪2,0	11,1	35e	٪0,4	186,4	1093	40	14e	46ème	8547	5	٪-0,2
كازاخستان	39,6	8e	٪3,3	3,0	11e	٪1,7	1,29	18e	٪1,6	18,5	27e	٪0,7	14,8	3123	691	59e	80ème	2717	9	٪9,5
الهند	5,6	24e	٪0,5	0,92	28e	٪0,5	0,82	23e	٪1,0	29,4	20e	٪1,1	1103	513	20431	10e	127ème	3287	7	٪7,4
المجموع العام ل21 دولة	1111,3		٪93,5	153,42		٪85,5	68,63		٪85,5	2051,3		٪77,4	3815					54020		
المجموع العام للأوبك	**890,3**		**٪75**	**88,56**		**٪49,4**	**32,93**		**٪41**	**455**		**٪17**								
المجموع العام لمنظمة التعاون والتنمية(الحجم والنسبة المئوية)	83		٪7	15,02		٪8,4 dont Ue25 2,75 (٪1,5)	20,73		٪25,8	1098		40,8 dont Ue25 215 (٪8)								
الاتحاد السوفييتي سابقاً	120,8					٪32						٪27,5								
المجموع العالمي	1188					٪100						٪100								

1. كل البيانات الإحصائية للهيدروكربورات مأخوذة من بي بي المرجع الاحصائي للطاقة العالمية، حزيران / يونيو 2005. تستند المعطيات حول عدد السكان واستهلاك الفرد للطاقة إلى وضع السكان العالمي 2005، من صندوق الأمم المتحدة للسكان، تشرين الأول / أكتوبر 2005. مصدر المعلومات للناتج المحلي الاجمالي 2004 هو البنك الدولي، من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، تموز / يوليو 2005. يصدر تصنيف مؤشر النمو البشري من التقرير العالمي حول النمو البشري 2005 لبرنامج الامم المتحدة للتنمية، تشرين الأول/أكتوبر 2005. المعطيات حول المساحة ونمو مؤشر الناتج المحلي مأخوذة من الوضع العالمي 2005، منشورات **La Découverte**، أيلول/ سبتمبر 2004.

2. عدا بعض الاستثناءات فإن الدول المذكورة في هذا الجدول تملك في احتياطياتها المثبتة أكثر من عشرة مليارات برميل نفط، أي ما يقارب واحد بالمئة من المخزون العالمي وهي تمتلك أيضاً أكثر من 1,8 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي ما يساوي أيضاً واحداً بالمئة من المخزون العالمي للغاز. وردت في الجدول اسماء بعض الدول التي لا تمتلك كميات مهمة من الاحتياطيات المثبتة للأخذ بعين الاعتبار أهمية إنتاجها للنفط أو للغاز.

* تريليون متر مكعّب (الف مليار متر مكعب)؛ مليون برميل في اليوم. تذكير: 1 برميل في اليوم = خمسين طناً سنوياً؛ 1 طن = 7,3 براميل من البترول؛ الف متر مكعّب من الغاز= 0,9 طناً مكافئ نفط (طب).

** المصدر: مكتب الإعلام للطاقة، وزارة الطاقة الأميركية.

*** يعكس هذا المؤشر الاستهلاك السنوي للطاقة الأوليّة لتجاريّة (الفحم، الليغنيت، الغاز الطبيعي، الطاقة الكهرومائية، الطاقة النووية، الطاقة الحرارية الجوفيّة) بالكيلوغرام المعادل لاستهلاك الفرد للبترول. كذلك يعطي المؤشر أيضاًحاً حول مستوى التطوّر الصناعي والبنية الاقتصادية وطرق الاستهلاك. هذه المعطيات التقريبية تتطابق مع مؤشرات التنمية العالمية المُدرجة عبر موقع الإنترنت للبنك الدولي وتعود للسنة 2002. هذه الأرقام متوفرة عبر الاشتراك على العنوان الإلكتروني الآتي:

./http://devdata.worldbank.org/dataonline

جدول رقم 2: أهمّ البلدان المستهلكة للهيدروكربورات وقدرتها على التكرير سنة 2004*

البلد	استهلاك البترول		استهلاك الغاز سنوياً		القدرة النظرية لتكرير النفط	
	بملايين البراميل يومياً	نسبة مئوية من المجموع العالمي	بمليارات متر مكعب	نسبة مئوية من المجموع العالمي **	بملايين البراميل يومياً	نسبة مئوية من المجموع العالمي
الولايات المتحدة	20,52	٪25,4	646,7	٪24,0	17,042	٪20,1
الصين	6,68	٪8,2	39,0	٪1,5	5,818	٪6,9
روسيا	2,57	٪3,4	402,1	٪15,0	5,412	٪6,4
اليابان	5,29	٪6,4	72,2	٪2,7	4,531	٪5,4
الهند	2,55	٪3,2	32,1	٪1,2	2,513	٪3,0
كندا	2,20	٪2,6	89,5	٪3,3	1,954	٪2,3
ألمانيا	2,62	٪3,3	85,9	٪3,2	2,314	٪2,7
فرنسا	1,98	٪2,5	44,7	٪1,7	1,977	٪2,3
ايطاليا	1,87	٪2,6	73,3	٪2,7	2,294	٪2,7
المملكة المتحدة	1,77	٪2,1	98,0	٪3,6	1,813	٪2,1
إسبانيا	1,59	٪1,9	27,3	٪1,0	1,358	٪1,6
هولندا	1,00	٪1,2	43,5	٪1,6	1,243	٪1,5
أوكرانيا	0,35	٪0,5	70,7	٪2,6	0,9	٪1,0
أوزبكستان	0,12	٪0,2	49,3	٪1,8	0,22	٪0,2
المكسيك	1,9	٪2,3	48,2	٪1,8	1,463	٪1,7
البرازيل	1,83	٪2,2	18,9	٪0,7	1,940	٪2,3
إيران	1,55	٪1,9	87,1	٪3,2	1,624	٪1,9
المملكة العربية السعودية	1,73	٪2,1	64,0	٪2,4	2,061	٪2,4
أندونيسيا	1,15	٪1,5	33,7	٪1,3	1,056	٪1,2
تايوان	0,88	٪1,1	10,1	٪0,4	1,159	٪1,4
تايلاند	0,91	٪1,2	28,7	٪1,1	0,876	٪1,0
كوريا الجنوبية	2,28	٪2,8	31,6	٪1,2	2,598	٪3,1
استراليا	0,86	٪1,06	24,8	٪0,9	0,755	٪0,9
مجموع 23 بلداً	64,20	79,49	2 121,1	٪78,87	62,921	٪74,38
المجموع العالمي	80,76	٪100,0**	2 689	٪100,5	قدرة 84,592 (٪100) الإنتاج العالمي الفعلي: 73,71 (٪100)	

* المصدر: بي بي المرجع الاحصائي للطاقة العالمية، حزيران/ يونيو 2005. وردت في هذا الجدول فقط اسماء البلدان التي استهلكت سنة 2004 ما يفوق الـ 1٪ من الاستهلاك العالمي للنفط و/أو على الأقل 1,5 5 للاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي.

** إذا عدنا إلى الجدول حول الإنتاج نلاحظ أن استهلاك النفط سنة 2004 تخطّى الإنتاج بحوالي 0,5 مليون برميل يوميّاً.

*** عند تخفيض 10٪ من استهلاك الغاز الواردة هنا بمليارات الامتار المكعّبة، نحصل على القيمة الموازية بملايين الاطنان مكافئ نفط. تسمح هذه العملية الحسابية السريعة بمقارنة مردود الطاقة لكل من الهيدروكربورين في كل بلد، مع العلم أن برميلاً واحداً في اليوم يساوي خمسين طناً من البترول سنوياً.

جدول رقم 3: تقديرات احتياطيات الأوبك المثبتة من البترول بمليارات البراميل حتى 31 كانون الأول / ديسمبر 2004، وفق مصادر مختلفة

	الاحتياطيات المثبتة					للاكتشاف
	الأوبك[1]	بي بي[2]	سي انرجي	سماليه[3]	اسبو (كولن كامبل)	كولن كامبل
المملكة العربية السعودية	264,3	262,7	134,0	182,0	114,0	18,6
إيران	133,4	132,5	54,0	64,0	59,9	9,4
العراق	115,0	115,0	99,0	62,0	62,2	20,0
الإمارات العربية المتحدة	97,8	97,8	42,0	37,0	48,5	2,8
الكويت	101,5	99,0	59,0	71,0	60,3	5,2
فنزويلا	77,2	77,2	34,0	31,0	34,6	6,2
ليبيا	39,1	39,1	36,0	26	28,8	4,8
نيجيريا	35,8	53,3	23,0	20,0	25,0	2,8
قطر	15,2	15,2	4,2	4,6	4,0	0,7
الجزائر	11,3	11,8	13,0	11,0	14,1	1,3
أندونيسيا	4,3	4,7	6,4	12,0	9,4	1,4
المجموع العام	895,4	890,3	505,9	520,6	490,8	73,2

1- النشرة الإحصائية السنوية 2004.

2- بريتش بتروليوم النشرة الإحصائية للطاقة العالمية، حزيران / يونيو 2005.

3- بيان النفط.

جدول رقم 4 : التطوّر العالمي لعرض البترول وطلبه (بوحدة مليون برميل/ يوميّاً *) منذ سنة 2001

	2001	2002	2003	2004	2005	2004	2004	2004	2004	2005	2005	2005	2005
الطلب													
طلب منظمة التعاون والتنمية	48,0	48,0	48,6	49,5	49,8	50,1	48,1	49,2	50,5	50,6	48,7	49,1	50,9
طلب عن غير طريق منظمة التعاون والتنمية	29,4	29,7	30,6	32,7	33,6	32,0	32,8	32,6	33,3	33,3	33,2	33,3	34,5
المجموع العام للطلب [2]	77,4	77,7	79,2	28,1	83,4	82,1	80,9	81,7	83,8	83,8	81,9	82,4	85,5
العرض													
عرض منظمة التعاون والتنمية	21,8	21,9	21,6	21,3	20,4	21,8	21,5	20,8	21,0	20,9	20,9	19,8	20,2
عرض عن غير طريق منظمة التعاون والتنمية	23,3	24,5	25,6	27,0	28,0	26,5	26,8	27,3	27,5	27,5	27,7	28,1	28,6
مكاسب التحويل [3]	1,7	1,8	1,8	1,8	1,9	1,9	1,8	1,8	1,9	1,9	1,9	1,8	1,9
مجموع من دول أوبك	46,8	48,1	49,0	50,1	50,3	50,1	50,1	49,9	50,3	50,3	50,4	49,8	50,7
عرض أوبك													
نفط خام	27,0	25,1	26,8	28,6		27,9	28,1	29,1	29,5	28,8	29,3	29,7	
الغاز الطبيعي السائل [4]	3,4	3,7	3,9	4,3	4,8	4,3	4,3	4,3	4,4	4,7	4,7	4,8	4,9
مجموع أوبك	30,4	28,8	30,7	33,0		32,3	32,3	33,4	33,9	33,5	34,0	34,5	
المجموع العام للعرض [5]	77,2	76,9	79,7	83,1		82,3	82,5	83,3	84,2	83,8	48,4	84,3	

1– في الفصل. 2– يشمل تسليمات معامل التكرير والمخزون الأولي والزيت المخزّن.

3– المقصود أرباح الإنتاج المتعلقة بتطوير الأساليب التقنية باستثناء الاتحاد السوفييتي سابقاً، الصين وأوروبا غير المنتسبة إلى منظمة التعاون والتنمية.

4– سوائل الغاز الطبيعي. 5– يشمل النفط الخام والمكثفات والغازات الطبيعية السائلة وغيرها من الهيدروكربورات السائلة.

* المصدر: الوكالة العالمية للطاقة، تقرير سوق النفط، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

جدول رقم 5: عرض البترول وطلبه من قِبل الولايات المتحدة الأميركية (بوحدة مليون برميل/ يومياً) 2004– 2006

	2004	2005	2006
العرض			
إنتاج الخام	5,42	5,52	5,73
بما في ذلك الألسكا	0,91	0,90	0,88
الولايات المتحدة من دون الألسكا	4,51	4,62	4,85
الواردات الصافية	10,06	10,19	10,17
المجموع العام للعرض الخام	15,47	15,76	15,99
إنتاج الغاز الطبيعي السائل	1,81	1,82	1,83
مكاسب التحويل	1,05	1,02	1,03
صافي الواردات من المنتجات	2,04	1,89	1,96
المجموع العام للعرض	20,73	20,94	21,27
الطلب			
البنزين	9,11	9,23	9,37
وقود محركات الطيران (كيرزوين)	1,63	1,68	1,72
ناتج مالتقطير (زيت الوقود)	1,06	4,15	4,22
فضلات زيت الوقود	0,86	0,86	0,82
مواد أخرى بما فيها البتروكيماويات	5,07	5,02	5,14
المجموع العام للطلب	20,73	20,93	21,26
من ضمنها مجموع صافي واردات النفط	12,10	12,08	12,13
المخزون (بمقياس مليون برميل)			
النفط الخام من دون مخزون النفط الاستراتيجي*	286	287	285
المجموع العام للمخزون من دون مخزون النفط الاستراتيجي	969	973	967
البترول الخام في مخزون النفط الاستراتيجي	676	699	699
مخزونات من وقود التدفئة	2	2	2
المجموع العام للمخزون من ضمنها مخزون النفط الاستراتيجي	16,47	1674	1668

المصدر: إدارة معلومات الطاقة، وزارة الطاقة الأميركية، تموز/ يوليو 2005.

* مخزون النفط الاستراتيجي.

** معطيات واقعية وتوقّعات لسنتي 2005 و2006.

ملحوظة: غيّر إعصارا كاترينا وريتا معطيات سنة 2005 بشكل ملحوظ.